

✽
✽ هـ ذ ✽

النسخة المسماة

بالقنية المنية لتتميم

الغنية من تصانيف مختار

بن محمود بن محمد الزاهد ي ابي

الرجا الغزيمي الامام العلامة الملقب

بنجم الدين وله شرح نفيس للمقدور وله

رسالة لطيفة سماها ناصرية وهي مشتملة على اثبات

الرسالة وذكر المخالفين لنبوته صلى الله عليه وسلم والمناظرات

معهم وكان تفقه على علماء الدين هديد بن محمد

الخياطى وبرهان الائمة محمد بن عبد الكريم

وغيرهما وقرأ الكلام على

السكا



* كتاب الطهارة *

- باب في الاستنجاء ٣
- باب فيما ينقض الوضوء والشك فيه ٤
- باب في الجنابة والغسل ٥
- باب في حكم ماء الحيض والآبار والأواني ٦
- باب في الماء المستعمل والآبار والغرق ٧
- باب في النخامة والدمع ٨
- باب في التيمم والجمع بينه وبين سور الحمار ٩
- باب المسح على الخفين والجباثر ٩
- باب في الأعيان النجسة وأحكامها ٩
- باب في تطهير النجاسات والدباغ ١٣
- باب المستحاضة ومن في معناها ١٦
- باب في الحيض والنفاس ١٧
- * كتاب الصلوة * ١٩
- باب الأذان ١٩
- باب مواقيت الصلوة ٢٠
- باب في ستر العورة ٢٠
- باب فيما يتعلق بمكان المصلي وثوبه وبدنه ٢١
- باب من انتظام النجاسة وغيرها ٢١
- باب النية والدخول في الصلوة ٢٢
- باب في القراءة والسكوت والتسبيح ٢٢
- باب في الآخرين والقعود والثناء ٢٢
- باب فيما يتعلق بالقيام والركوع والسجود ٢٨
- والاذكار ٢٨
- باب في القعدة والذكر فيها والقيام منها ٢٩
- باب في الخروج من الصلوة ٢٩
- باب في السترة والمرور بين يدي المصلي ٣١
- باب فيما يكره من العمل في الصلوة ٣١
- باب فيما يفسد الصلوة من الأفعال وغيرها ٣٢
- باب في الأقوال المفسدة ٣٣

- باب في الجماعة ومسجد الجمعة ٣٥
- باب الاقتداء وما يمنعه ٣٦
- باب فيما يتعلق بالإمامة ومسائل المحاذات ٣٨
- باب في السنن وما يتعلق بتركها ٣٩
- باب النوافل والأزمنة المنذورة ٤١
- باب في التراخي والوتر ٤٣
- باب في السهو والشك في الصلوة ٤٤
- باب في سجدة التلاوة والشكر ٤٦
- باب صلوة المسافر والصلوة في السفينة وعلى الدابة ٤٧
- باب في صلوة الجمعة ٤٩
- باب العيدين وتكبير التشريق ٥٠
- باب قضاء الفرائض ٥١
- باب الحديث في الصلوة والاستخلاف فيها ٥٣
- باب في المسبوق واللاحق ٥٤
- باب صلوة المريض ٥٤
- باب الجنائز ٥٥
- باب فيمن يتلى بأمرين أيهما يختار منه ٥٥
- باب في الطهارة والصلوة ٥٧
- باب مسائل متفرقة ٥٩
- باب زلة الثقاري وأنه تسعة أنواع نوع في ذكر حرف مكان حرف ٦٠
- باب في ذكر كلمة مكان كلمة ٦٢
- باب في التثنية والتأخير والحقن في الأعراب ٦٢
- باب في الوقوف والوصل ٦٣
- باب في حذف الحرف والزيادة ٦٣
- باب في المتفرقات ٦٣
- * كتاب الزكوة * ٦٤
- باب فيما يجب فيه الزكوة ٦٤

باب في حوران الحول ٦٥
 باب من يجوز دفع الصدقة اليه ٦٦
 باب في الخراج والعشر ٦٦
 باب في بيت المال ومصارفه ومسائل متفرقة ٦٧

* كتاب الصوم *

وانه يشتمل على ثمانية ابواب ٦٨
 باب في نية الصوم ٦٨
 باب فيما يتعلق بهلال رمضان والعيد ٦٨
 باب فيما يفسد الصوم ٦٨
 باب فيما يوجب الكفارة وما يصير شبهة فيه ٦٩
 باب في المبيح للافطار والفدية في الصوم وجواز منع المرأة والعبد عن الصوم ٧٠
 باب في النذر والشروع في الصوم ٧١
 باب الاعتكاف ٧١
 باب صدقة الفطر ٧١

* كتاب الحج *

وانه يشتمل على اربعة ابواب ٧٢
 باب فيمن يلزمه الحج وموانعه ٧٢
 باب فيما يحرم على المحرم وما لا يحرم ٧٣
 باب فيما يتعلق بالحج عن الغير والوصية بالحج ٧٣
 باب في مسائل متفرقة ٧٣

* كتاب النكاح *

وانه يشتمل على سبعة وعشرين بابا ٧٣
 الباب الاول في الالفاظ التي ينعقد بها النكاح وما يتعلق به ٧٣
 باب في الشهود ٧٥
 باب في نكاح الصغار والصغائر ٧٥
 باب في نكاح الابكار ٧٥

باب في الاولياء ٧٦
 باب في الكفاءة ٧٦
 باب في الشروط في النكاح ٧٦
 باب في حرمة المصاهرة ٧٦
 باب ما يجوز من الانكحة وما لا يجوز ٧٧
 باب في النكاح الفاسد ٧٧
 باب في الرضاع ٧٨
 باب في المهور ٧٨
 باب الزيادة في المهر ٧٩
 باب في نكاح الكفار والموتد ٧٩
 باب فيما يتعلق بنكاح العبيد والاماء ٨٠
 باب فيما يجوز للزوج والزوجة ان يفعل ٨٠
 باب في الحضنة ٨١
 باب في ما يتعلق بنكاح الفضولي وفسخ الميمين في تعليق الطلاق ٨١
 باب في ما يتعلق بالتحليل ونكاح المطلقة ثلثا ٨٣
 باب في النسب والعين ٨٢
 باب في غزل المرأة وما يجتمع بسعيها لمن يكون ٨٢
 باب في الاموال التي تدفع في المصاهرات والرجوع فيها ٨٥
 باب في ما يتعلق بتجهيز البنات وثياب الاختان والعروس ٨٦
 باب الاختلاف في صحة النكاح وفساده ٨٧
 باب في القسم بين النساء ٨٨
 باب في مسائل متفرقة ٨٨

* كتاب الطلاق *

وانه يشتمل على ثلثين بابا ٨٨
 باب فيما يكون ايقاعا وما لا يكون رجعيا او بائنا ٨٨
 باب فيما يكون اقرارا بالطلاق والثلث والبائن ٨٩

باب في الطلاق الذي لا يقصد ايقاعه ونحوه ٩١
 باب في التطليق بقوله انت طالق من كذا
 الى كذا ٩٢
 باب في الطلاق مشبهها بشيئين ٩٢
 باب في ايقاع الطلاق اذا اعترض قبل تمامه
 ما يمنع ايقاعه ٩٢
 باب في طلاق السكران وما يقصد به الكذب
 لا الطلاق ٩٢
 باب في تفويض الطلاق اليها والى غيرها ٩٣
 باب في الكنايات ٩٤
 باب في الاستثناء في الطلاق ٩٥
 باب فيما يقع بكتابة الصك في الطلاق ٩٨
 باب في ايقاع الطلاق على المباشرة والمختلعة
 ونحوها ٩٨
 باب في الرجعة ٩٩
 باب في العدة ٩٩
 باب في الدعاوى والبيانات في الطلاق ١٠٠
 باب في طلاق المريض ١٠١
 باب في مسائل البراءة بالطلاق ثم في الخلع ١٠١
 باب الخلع ١٠٣
 باب في التعليق الذي يقع في الحال على
 سبيل المجازات ١٠٥
 باب الايلاء ١٠٦
 باب في الطلاق المبهم ١٠٦
 باب في المسائل المتفرقة ١٠٦
 باب في النفقة والكسوة والسكنى ١٠٧
 باب ما يسقط نفقة الزوجة ١٠٧
 باب فرض القاضي النفقة والكفالة بالنفقة
 ونفقة المعتقة وما يسقط ١٠٨
 باب في نفقة الاقارب ١٠٨
 باب في نفقة المالك ١١٠

باب في الانفاق على الاشياء المشتركة ١١٠
 * كتاب العتاق *
 وانه يشتمل على ثلاثة ابواب ١١٠
 باب في الالفاظ التي يقع بها العتق او التدبير
 والتي لا تقع ١١٠
 باب في الاستيلاد ١١١
 باب في مسائل متفرقة ١١١
 * كتاب الايمان *
 وهو مشتمل على اثنين واربعين بابا ١١٢
 باب في الالفاظ التي تكون يمينا والتي
 لا تكون يمينا ١١٢
 باب في تكرار لفظ اليمين ١١٣
 باب ما يكون تعليقا او تنجيذا وذكرا لاجزية
 الكثيرة عند شرط هل يتعلق بها ١١٣
 باب في تفسير الالفاظ التي تستعمل في شروط
 تعليق الطلاق ١١٥
 باب في ذكر الشرطين او اكثر ١١٥
 باب في اليمين بحمل على معناه دون ظاهر
 اللفظ ١١٧
 باب فيما يقع به الفصل بين الشرط والجزاء
 فيكون تنجيذا او يبطل او لا يقع ١١٨
 باب في اليمين تكون على الفور ام على التراخي ١١٩
 باب في اليمين بلفظ عام او مطلق فيتخصص
 بدليل او بينة او لا يتخصص ويعتبر اللفظ
 دون الغرض ١٢٠
 باب اليمين على الكلام ١٢٠
 باب اليمين على الهبة والبيع والشراء ١٢١
 باب اليمين في الفعل الا باذنها ١٢١
 باب في تعليق الطلاق والنكاح والتزويج ١٢١
 باب اليمين على العتق والطلاق ١٢٢
 باب اليمين في الصلوة ١٢٢

باب المخرج عن الايمان ١٣٢
 باب في كفارة اليمين ١٣٢
 باب في النذور ١٣٢
 باب في مسائل متفرقة ١٣٥
 باب الطلاق على اظهر الوجهين ١٣٦
 * كتاب الحدود *

وهي خمسة ابواب ١٣٨
 باب في حد الزنا ١٣٨
 باب في حد الشرب ١٣٨
 باب في حد القذف ١٣٨
 باب في التعزير ١٣٨
 باب مسائل متفرقة في الحدود ١٤٠
 * كتاب السرقة *

* كتاب السير *

وانه يشتمل على سبعة ابواب ١٤٠
 باب في استيلاء الكفار والمالك القديم ١٤٠
 باب بيع الغنائم وما يتعلق به ١٤١
 باب في فداء الاسارى ١٤١
 باب مسائل متفرقة ١٤١
 باب فيما يصير به الكافر مسلما ١٤١
 باب فيما يكفر به الانسان وما لا يكفروا به
 انواع الاول فيما يرجع الى الانبياء
 والملائكة والصحابة ١٤٢
 باب فيما يتعلق بايمان الزوجة والامة في
 حق حل الوطى وبقاء الزوجية ١٤٨
 كتاب الكراهية والاستحسان
 وانفه يشتمل على ثلثين بابا ١٤٩
 باب الكراهية في الوضوء وكيفيات الصلوة
 واحوال المصلى والمسجد ومصلى العيد
 او الجنائز ونحوها ١٤٩
 باب القراءة والدعاء ١٥١

باب اليمين على الاكل والشرب ١٢٣
 باب اليمين على الدخول والخروج ١٢٤
 باب اليمين على اللبس ١٢٥
 باب اليمين على التوك والامساك والاذن ١٢٥
 باب اليمين على الخبز والذهاب والسفر
 والعبور والركوب ١٢٦
 باب اليمين على القسمة والضرب ١٢٦
 باب اليمين في الدفع ١٢٧
 باب في اليمين على الجماع والزنى ونحوه ١٢٧
 باب اليمين على السرقة والاخذ من المال
 وارثا كتاب المحرمات ومنع الخير ١٢٧
 باب اليمين على الاضطجاع والبيتوتة ١٢٨
 باب اليمين على اليمين ١٢٨
 باب اليمين يجرى بين الدين وغريمه ١٢٨
 باب اليمين يجرى بين رب الارض والمزارع ١٢٨
 باب اليمين على ملك المالك ١٢٨
 باب اليمين في انشاء السرو ونحوه ١٢٩
 باب اليمين بحلف على فعل ثم يا مرغيره
 فيفعله ١٢٩
 باب الايمان التي لها غاية ١٣٠
 باب في اليمين على عقد ما يشترط فيه قبول
 صاحبه وما لا يشترط ١٣٠
 باب اليمين على الفعل في شيء ثم يتغير ذلك
 الشيء عن حاله ١٣٠
 باب تعليق الطلاق بعمل القلب وسائر الامور
 الخفية والشك في وجود الشرط وكيفية
 الطلاق وكيفية الايمان ١٣٠
 باب اليمين على فعل يضاف اليه لجهة الملك
 وغيره ١٣٢
 باب اليمين على فعل فيمنع منه او يعجز ١٣٢
 باب اليمين على الانفاق ١٣٢

باب في تعليم القرآن وتعليم من هما ١٥٣
 باب فيما يتعلق بالمفنى والمستفى والاخل
 بما يوجد في كتاب من غير سماع ١٥٢
 باب في الانتقال من مذهب الى مذهب ١٥٥
 باب في حق المصاحف والكتب ١٥٦
 باب فيما يجب من تعظيم اسم الله تعالى
 واسم نبيه عليه الصلوة والسلام وسائر
 الانبياء عليهم الصلوة والسلام ١٥٧
 باب في الكراهية في الاكل والشرب ١٥٧
 باب فيما يتعلق بالخبث في الاموال والكراهية
 في البيع والشراء والكسب والارباح ١٥٩
 باب الكراهية في اللبس ونحوه ١٦١
 باب الكراهية في الرطى ١٦٣
 باب فيما يحل له النظر ومسه وكشف العورة ١٦٢
 باب فيما يتعلق بالنوم والاضطجاع والاحتفاظ
 من النوم ١٦٢
 باب في السلام والمصافحة والقبلة وتشميت
 العاطس ١٦٥
 باب في الخلوة باجنبية وعلامتها ١٦٦
 باب فيما يتعلق بالمقابرة وزيارتها وفي
 الجلوس للتعزية ١٦٦
 باب في الكراهية في الانتفاع بالاشياء النجسة ١٦٨
 باب فيمن يتصرف في ملكه تصرفا يتضرر به
 جاره وما يمنع منه وما لا يمنع منه ١٦٩
 باب في الضرر في ارض غيره ١٦٩
 باب في التصرفات والمحدثات في الطرق
 العامة والخاصة وما يتعلق بهما ١٦٩
 باب في الاستحلال وند المظالم والخروج عن
 عهدتها وما يتعلق بالنوائب والنجبايات ١٧٠
 باب في التدابير والمعالجات واسقاط الولد ١٧٣
 باب فيما يجوز له الانتفاع والتصرف بما
 لا يملكه لحقارته وما لا يجوز ١٧٣

باب ما يجوز من قتل الحيوانات وحبسها في
 القفس وضرب الصغير والزوجة ونحوها ١٧٢
 باب في الخضاب وحلق الرأس والعانة
 والابط ونحوها ١٧٥
 باب في الغيبة ١٧٦
 باب في كراهية السيلة ١٧٦
 باب في بر الوالد بن والمولود بن ١٧٦
 باب فيما يتعلق بيوم عاشوراء وليلة البراءات ١٧٦
 باب في من يجوز العمل باخباره والرواية عنه ١٧٧
 باب في مسائل متفرقة ١٧٧
 * كتاب التحري * ١٧٩
 * كتاب الاباق والمفقود * ١٨٠
 * كتاب اللقطة * ١٨٠
 * كتاب الغصب *
 وانه يشتمل على اثنا عشر بابا ١٨١
 الباب الاول فيما يكون غصبا ١٨١
 باب في كيفية ضمان الغصب ١٨١
 باب فيما يبرأ به الغاصب عن الضمان ١٨٢
 باب في ثبوت الملك للغاصب ونقطاع حق المالك ١٨٣
 باب في التسيب الى التلف ١٨٣
 باب في ضمان الساعي والنمام ١٨٥
 باب فيما لا يجب الضمان باقلا فله ١٨٦
 باب في رد المصروب معيبا او غير معيب
 وما يتعلق به ١٨٦
 باب الغرم في ارض الغير والزراعة والحفر ١٨٦
 باب في امر الغير بفعل فيفعل فيحصل
 منه جناية بالامر ١٨٧
 باب في مودع الغاصب وغاصب الغاصب
 والغاصب من المودع ١٨٧
 باب مسائل متفرقة ١٨٨
 * كتاب الوديعة * ١٨٨
 باب فيما يصيب به مودعا ١٨٨

باب فيما يضمن به المودع ١٨٨
 باب الشرط في الوديعة وحفظها بيد الغير
 والامسك بها الى الغير ١٨٩
 باب في مسائل متفرقة ١٨٩
 * كتاب العارية * ١٨٩
 باب في التصرف فيها بخلافه ١٨٩
 باب في التصرفات التي يملكها المستعير ١٩٠
 باب في رد العارية ١٩٠
 باب في الالفاظ التي تكون اعارة ١٩١
 * كتاب الشركة *
 وانه يشتمل على ستة ابواب ١٩١
 باب في الشركة الصحيحة والفاصة ١٩١
 باب في شركة العنان ١٩١
 باب في الشركة بالاعمال ١٩٢
 باب في الاختلاف بين الشريكين وتصرف
 احدهما في الاعيان المشتركة ١٩٢
 باب في ما يتعلق بالديون المشتركة والديون
 في مال الشركة ١٩٣
 باب مسائل متفرقة ١٩٣
 * كتاب الصيد والذبائح *
 وانه يشتمل على سبعة ابواب ١٩٣
 باب في الصيد ١٩٣
 باب فيما يوكل من السمك وغيره ١٩٣
 باب في الذبائح ١٩٣
 باب فيمن يلزمه الاضحية ١٩٥
 باب ما يجوز من الضحايا وما لا يجوز ١٩٥
 باب في التضحية عن الغنم وفواتها ١٩٦
 باب التصرف في لحم الاضحية وسائر اجزائها ١٩٦
 * كتاب الوقف *
 وانه يشتمل على اثنين وعشرين بابا ١٩٦
 باب في الالفاظ التي يقع بها الوقف وفي اضافته
 انى ما بعد الموت وتعليقه به ٢٩٦

باب ما يجوز من الاوقاف وما لا يجوز ١٩٦
 باب فيما يتعلق بالمقابر والمساجد والطرق
 الداخلة في الوقف ١٩٧
 باب في الشروط في الوقف ١٩٨
 باب فيما يتعلق بالوقف على اولاد واولاد
 فلان واولادهم ١٩٨
 باب ما يحل للمدرس والمتعلم والامام والمؤذن
 من الاوقاف وما يحل للمستولي والقيم
 من التصرف وما لا يحل ١٩٩
 باب فيما يكون للاغنياء حق في الوقف ٢٠١
 باب في وقف مضي زمان صرف غلته ولم يصرف
 الى المصرف ماذا يصنع به ٢٠٢
 باب في سكنى الوقف والاجارة باقل من اجر المثل
 والاستيجار ومن غير القيم ٢٠٢
 باب المساجد وما يتعلق بها ٢٠٣
 باب فيما يتعلق بالسقايات والمقابر والرباطات ٢٠٤
 باب في تصرفات القيم ٢٠٥
 باب في المساجد والاوقاف التي تستغنى عنها
 او تخرب مصارفها ٢٠٥
 باب في تصرفات القيم في الاوقاف وغلته
 واستغلاله على الوقف وشرى بعض اهل المحلة
 ما لا بد للمسجد منه ونحوه ٢٠٦
 باب في بيع الموقوف ونقض الوقف ٢١٠
 باب في الرجوع في الوقف والمقبرة وغيرهما ٢١٠
 باب في الدعوى والبيانات في الوقف ٢١٠
 باب فيما يتعلق بعمارة الوقف والبناء
 والغرس فيه ٢١٤
 باب فيما يجوز للموقوف عليهم من التصرفات في
 الوقف اجارة وزراعة وقسمة ونحوها ٢١١
 باب في وقف الكفار ٢١٢
 باب في المسائل المتعلقة بالاشجار في الوقف
 وفي الملك لمن يكون والاختلاف فيها ٢١٢

باب في مسائل متفرقة ٢١٢
 * كتاب الهبة * ٢١٣
 باب الالفاظ التي ينعقد بها الهبة والقبض
 في ذلك ٢١٣
 باب ما يجوز من الهبة وما لا يجوز وما يشترط
 فيه القبول ٢١٢
 باب في التعويض في الهبة ٢١٥
 باب فيما يدخل في الهبة من غير ذكر ٢١٥
 باب في الهبة في المرض ٢١٥
 باب في هبة الدين ممن عليه الدين ٢١٥
 باب في هبة الصغير ٢١٦
 باب في تفضيل بعض الاولاد على البعض
 في الهبة ٢١٦
 باب في الاباحة والنثار والرشوة والهدايا ٢١٧
 باب في الصدقة والتحليل ٢١٧
 باب الوكالة في الهبة وهبة مال الغير ٢١٨
 * كتاب البيوع *
 هذا الكتاب يشتمل على خمسة
 واربعين بابا ٢١٨
 باب فيما ينعقد به البيع وما يمنع انعقاده ٢١٨
 باب في السلم والوكالة فيه وفي قبضه ٢٢١
 باب في الضمان في القبض على سوم الشراء ٢٢٢
 باب فيما يتعلق بقبض المبيع وتصرف المتعاقدين
 قبل القبض وهلاكه ونحو ذلك ٢٢٢
 باب حبس المبيع بالثمن والمسائل المتعلقة
 بالثمن ٢٢٥
 باب فيما يتعلق بالفلوس والمعدليات والدراهم
 المغشوشة في المبيعات ٢٢٦
 باب في بيع الجنس بالجنس وما يتخذ منه ٢٢٦
 باب البيع في الذمة غير عين ٢٢٧
 باب فيما يدخل في البيع من غير ذكر ٢٢٧
 باب في البيع الموقوف ٢٢٨

باب في بيع المستأجر والمرهون ٢٢٨
 باب في احد الشريكين يبيع المشاع في العمارة
 والشجر والزرع والنبات ونحوها ويبيع
 العمارة دون الارض ٢٢٩
 باب فيما يتعلق ببيع الاشجار والاشياء الاغصان
 والاوراق والمطعمة والزرع ٢٣٠
 باب فيما يجوز بيعه وما لا يجوز ٢٣١
 باب جهالة المبيع والثمن وعدم اضافة العقد
 الى ملكه ٢٣٢
 باب في البيع يجمع فيه بين ما يصح العقد عليه
 وبين ما لا يصح ٢٣٣
 باب في بيع الاشياء المتصلة ما فيها استثناء ٢٣٣
 باب في المفاضلة وما يتعلق بها من احكام
 الخيارات ٢٣٣
 باب في ان المتعارف بين التجار كالمشروط وفيما
 يكون العبرة للمنفوق دون المتعارف ٢٣٣
 باب فيما يتعلق ببيع الوفاء ٢٣٥
 باب في بيع الفاسد واحكامه ٢٣٥
 باب في احكام البيوع الباطلة والفاسدة ٢٣٦
 باب في الشروط المفسدة للبيع ٢٣٧
 باب البيع بشرط الكيل والوزن والزرع
 واحكامها ٢٣٧
 باب في بيع الشيء على انه كذا او كان بخلافه ٢٣٨
 باب في ظهور الغلط في قدر المبيع والثمن بعد ما
 وقع القرار بينهما على حساب آخر ٢٣٩
 باب خيار الشرط ٢٣٩
 باب خيار الروية ٢٣٩
 باب في العيوب ٢٣٩
 باب فيما يمنع الرد بالعيب ٢٣٩
 باب الخصومة في العيب وما يمنع الرجوع ٢٣٩
 باب احكام الرد بالعيب في فصل الوكيل ٢٣٩
 باب فيما اذا وجد ببعض المشتري عيبا او لم يصح

باب في تسليم المشتري الشفعة للشفيع ٢٦٦

* كتاب القسمة * ٢٦٧

باب في يجوز من القسمة وهل يثبت الملك

بالقبض في القسمة الفاسدة ٢٦٧

باب من يلي القسمة ٢٦٧

باب فسخ القسمة والاستحقاق فيها ٢٦٨

باب مسائل متفرقة ٢٦٨

* كتاب الاجارات *

وهو يشتمل على ثلث وثلثين بابا ٢٦٨

باب فيما ينعقد به الاجارة ٢٦٨

باب بقاء الاجارة بعد انقضاء مدتها

ووجوب الاجرة بغير عقد ٢٦٨

باب من يعمل لغيره او يدفع له عينا ينتفع

به ويشترط عليه شيئا لا على وجه الاجرة

او يفعل ليحصل له منفعة ما ٢٧٠

باب الاجارة المضافة وتعليقها بالشرط ٢٧١

باب في اجارة غير المالك الموقوفة على الاجارة ٢٧١

باب التسليم في الاجارة ٢٧٢

باب فيمن يجب عليه الاجرة حيث لا يتعين

من يرجع اليه منافع العمل ٢٧٣

باب فيما يتعلق بالاجرة ٢٧٣

باب حبس العين بالاجرة ٢٧٣

باب اجارة الاب ولد الصغير ٢٧٢

باب اجارة المستاجر ٢٧٢

باب جهالة الاجرة والمدة والعمل ٢٧٢

باب فساد الاجارة بالشرط ٢٧٥

باب اجرة القسام وكاتب الوثيقة من القاض وغيره ٢٧٥

باب الاستيجار على المعاصي ٢٧٦

باب استيجار المستقرض المقرض على حفظ

سكين او مشط ٢٧٦

باب الاستيجار على الافعال المباحة والاستيجار

على عمل في محل ليس عند المستاجر ٢٧٨

عن العيوب ٢٢٦

باب ما سأل متفرقة في العيوب ٢٢٦

باب في خيار المغبون والمغتور وخيار الكم ٢٢٨

باب في بيع الاب والام والجد والوصى والقاضى

والملتقط والاخ والعم للصغير وشرائهم

وسائر تصرفاتهم له ٢٢٩

باب في المراجعة والتولية ٢٥٠

باب الاستبراء ٢٥٠

باب في الاستحقاق ٢٥٠

باب في الاقالة ٢٥٣

باب في ما يتعلق بالشراء ثانيا بعد الشراء وفي

الهبة من المشتري بعوض وفي الشراء

من الواهب والمتصدق وفي التصديق على

المشتري وفي الرهن عند المشتري هل يفسخ

الثاني الاول ٢٥٥

باب في القروض ٢٥١

باب مسائل متفرقة ٢٥٧

باب في الصرف ٢٥٨

باب في الوكالة والرسالة في الصرف ٢٥٨

* كتاب الشفعة *

وانه يشتمل على عشرة ابواب ٢٥٨

باب في كيفية طلب الشفعة ٢٥٨

باب فيما يبطل به حق الشفعة ٢٥٩

باب في اخذ المشفوع وثمنه ٢٦١

باب في اخذ المشفوع بغير حكم وفي دعوى

الشفعة والاختلاف ٢٦٢

باب في حيل ابطال الشفعة ٢٦٣

باب في وقت ثبوت الشفعة وملكية العقار

ومن يثبت له الشفعة ٢٦٣

باب من يثبت له الشفعة ٢٦٢

باب في مسائل الجوار والشركة ٢٦٥

باب في الشفيع يريد المخذل بعض المبيع ٢٦٦

باب القضاء بشهادة الزور والنكول مع
 كذب المدعى ٢٩٥
 باب الجرح والتعديل ٢٩٥
 باب القضاء في المجتهدين وما يتصل به ٢٩٥
 باب القاضي يقضى بعلم نفسه ٢٩٧
 باب ما يكون حكمًا من القاضي وما لا
 يكون وما يجوز قضاؤه ببيينة قامت عند
 القاضي المييت ٢٩٧
 باب الاستحلاف ٢٩٧
 باب الحبس والافلاس والشهادة على
 الافلاس واليسار ٣٠٠
 باب ما يصير مقضيا به ويدخل في القضاء
 والشهادة والدعوى من غير ذكر ٣٠١
 باب القضاء على الغائب ٣٠٢
 باب تصرف المدعى والمدعى عليه في المدعى
 بعد الدعوى قبل القضاء ٣٠٢
 باب منع القاضي المدعى عليه من التصرف
 وبعث الامين لختم الباب والحفظ للمال
 وما يتصل به ٣٠٢
 باب فيما يقبل البيينة على المقر والمنكر ثم
 يقر فيقضى بالبيينة لا باقراره ٣٠٣
 باب التحكيم ٣٠٣
 باب مسائل متفرقة ٣٠٣

* كتاب الشهادات *

وهو يشتمل على احدى وعشرين بابا ٣٠٣
 باب كيفية الشهادة التي تقبل والتي لا تقبل ٣٠٣
 باب ما يلزم الشاهد من ادعاء الشهادة
 والمؤنة في ذلك ٣٠٥
 باب متى يحل للشاهد ان يشهد ٣٠٦
 باب ما يجوز ان يورث بالشهود ويطلب
 منهم لزباد الثقة اذ اتهموا ٣٠٦

باب متفرقات ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز ٢٨٠
 باب مسائل متفرقة في الاجارة الفاسدة ٢٨١
 باب ما يفسخ الاجارة به وما يتعلق بالفسخ ٢٨٢
 باب العذر في الاجارة ٢٨٣
 باب فيما يسقط الاجرة ويمتنع وجوبها ولا ٢٨٣
 باب العيب والخيار في الاجارة ٢٨٣
 باب ضمان المستاجر بالاتلاف ولتصرفات
 التي لم يؤذن له فيها وبالضياع من غير تعمد ٢٨٣
 باب في حكم اجير الخاص والمشارك
 وتلازماتها وضمانها ٢٨٥
 باب ضمان مكاري الدابة والغا و ذق
 والحمال والملاح ٢٨٦
 باب فيما يجب على الاجر وعلى المستاجر
 من توابع المعقود عليه ٢٨٦
 باب في التصرفات التي لا يجوز للمستاجر
 والاجر في الدار والارض المسبلة وغيرها
 والتي تجوز ٢٨٧
 باب الاختلاف في الاجارة ٢٨٧
 باب الاستصناع ٢٨٧
 باب فيما يتعلق بالاجارة الطويلة
 المرسومة بخارا ٢٨٨
 باب مسائل متفرقة ٢٨٨

* كتاب ادب القاضي *

وهو يشتمل على ثمانية عشر بابا ٢٨٩
 باب من يجوز له تقلد القضاء وجلوس
 القاضي وكيفية حكمه وما يتعلق به من صاحب
 المجلس واجرة الوكلاء والكاتب وبوابه ٢٨٩
 باب من يشترط حضرته لسماع البيينة والقضاء
 عليه ومن يصلح خصما ومن لا يصلح ٢٩٠
 باب ولاية القاضي وتصرفاته على الغير ٢٩٣
 باب ما ينقض به القضاء وما لا ينقض ٢٩٣

باب الشهادة يشهد ثم يغير شهادته بزيادة
أو نقصان ٣٠٦

باب الشاهد تؤخر شهادته هل تقبل أم لا ٣٠٧

باب الشهادة القاصرة التي يتمها غيرهم
هل يقضى بها أم لا ٣٠٨

باب الشهادة بالتساع ٣٠٨

باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل ٣٠٨

باب شهادة الرجل على شيء حصل بفعله أو سعى فيه ٣١٠

باب فيما يتعلق بحدود المدعى والشهادة
والغلط فيها ٣١٠

باب البينة يقيمها المدعى بعد استخلاف
المدعى عليه ٣١١

باب الاختلاف الواقع بين الشهادة والادعى
وفيه اختلاف الشاهدين ٣١١

باب اختلاف الشاهدين ٣١٢

باب التهاثر في الشهادات ٣١٢

باب البينتين المتضادتين وترجيح أحدهما
على الأخرى ٣١٢

باب الشهادة على الشهادة ٣١٨

باب الشهادة على الميت ٣١٨

باب ما تقبل فيه الشهادة حبسة من غير
الادعى وما لا تقبل ٣١٨

باب مسائل متفرقة في الشهادات ٣١٨

باب مسائل متفرقة في الرجوع عن الشهادة ٣١٨

*** كتاب الدعوى ***

وهو يشتمل على ستة عشر بابا ٣١٨

باب ما يسمع من الدعوى وما لا يسمع وشروط
صحته الدعوى ٣١٨

باب فيما يتعلق بكون المدعى في يد المدعى
عليه شرطا لصحة الدعوى والشهادة
وبيان من يكون ذاليد في العقار ٣٢٠

باب ما يبطل دعوى المدعى ٣٢٠

والتناقض فيه ٣٢٠

باب فيما يتعلق بجواب المدعى عليه ٣٢٨

باب دعوى أولية الملك بالنتائج وما في معناها ٣٢١

باب الدفع في الدعوى ٣٢٩

باب فيمن يقر ببطلان حقه ثم يقضى عليه بخلافه
فيصير مكلدا شرعا وما لا يصير مكلدا ٣٣٢

باب الخصمين يتنازعان ولا بينة لواحد منهما
كيف يقضى ومن يكون قوله أولى ٣٣٥

باب دعوى كون العين في يدك ٣٣٥

باب دعوى الرق والحرية ٣٣٥

باب الدعوى والخصومات والبيانات في الهبة ٣٣٥

باب الدعوى والاختلاف في الموارد ٣٣٦

باب الاختلاف بين المتبايعين في صحة
العقد وفساده ٣٣٦

باب دعوة الولد وسائر الدعوى والاختلاف
فيما يتعلق بالنسب ٣٣٨

باب مسائل متفرقة في الدعوى ٣٣٨

باب الحيوان والعلول رجل وسفله لآخر ٣٣٨

*** كتاب الاقرار ***

وهو يشتمل على إحدى عشر بابا ٣٣٩

باب حكم الاقرار ٣٣٩

باب ما يكون اقرارا من الالفاظ وغيرها ٣٣٩

باب الجواب الذي يكون اقرارا ٣٤١

باب الاقرار بالكتابة ٣٤٢

باب الاقرار العام والمطلق ما يدخل فيه
وما لا يدخل ٣٤٢

باب الاقرار بالنكاح والطلاق ٣٤٣

باب الاقرار بالعتق والرق والاستيلاء وتفسير
مجهول النسب ٣٤٣

باب فيما يكون اقرارا بالبراءة والقضاء ٣٤٣

باب مسائل متفرقة ٣٥٢

* كتاب الكفالة *

وهو يشتمل على سبعة ابواب ٣٥٢

باب ما يكون كفالة ٣٥٢

باب اخذ الكفيل ٣٥٥

باب تعليق الكفالة بالمال بشرط عدم تسليم نفسه

وتعليق الكفالة بسائر الشروط ونحوه ٣٥٥

باب ما يصح من الضمان والكفالة ومن يصح

كفالته ومن لا يصح ٣٥٦

باب الكفالة بالنفس ٣٥٧

باب اداء الاصيل الى الكفيل ٣٥٧

باب ما يقع به البراءة من الكفالة ٣٥٨

* كتاب الحوالة *

* كتاب الصلح *

وهو يشتمل على اربع ابواب ٣٥٨

باب الصلح الصحيح والفاقد ٣٥٨

باب الصلح في المواريث ٣٦٠

باب صلح الاب والوصى ٣٦٠

باب مسائل متفرقة ٣٦١

* كتاب الرهن *

وهو يشتمل على ستة ابواب ٣٦١

باب ما يصح من الرهن وما لا يصح وما

يبطل بعد صحته ٣٦١

باب حكم الرهن عند هلاكه ٣٦١

باب في تصرف الراهن والمرتهن في الرهن ٣٦٢

باب رهن المستعار وملك الغير ٣٦٣

باب الدعاوي والبيانات في الرهن ٣٦٣

باب مسائل متفرقة ٣٦٣

* كتاب المدائنات *

باب ما يتعلق بالاجل في القرض وسائر الديون ٣٦٧

باب فيما يقع به البراءة من الدين وما يتعلق

باب الاقرار بمال في يده بالملك او الورثة

او ولاية القبض ٣٢٣

باب في تكذيب المقر له في اقراره ثم يعود

الى تصديقه او لا ٣٢٣

باب من يقر ثم يدعي الغلط في اقراره ٣٢٣

باب اقرار المريض وتبرعائه ٣٢٣

* كتاب الوكالة *

وهو يشتمل على تسعة عشر بابا ٣٢٥

باب الالفاظ التي تثبت بها الوكالة ٣٢٥

باب التوكيل العام ما يملك فيه وما لا يملك ٣٢٦

باب الوكالة في البيع والوكالة في قبض الثمن

من مشتريه او مشتري وكيله ٣٢٦

باب الوكالة في الشراء ٣٢٦

باب شري الوكيل وبيعه بعد جحوده الوكالة ٣٢٧

باب فيما يتعلق بالذلال والضمان على

الوكيل بالبيع والسمسار ٣٢٨

باب فيما يتعلق بالشروط في التوكيل بالبيع ٣٢٩

باب عزل الوكيل وما ينعزل به من الوكالة

المتجددة وغيره ٣٢٩

باب من يجوز للوكيل بالبيع والشراء ان يعقد معه ٣٥٠

باب توكيل الوكيل ٣٥٠

باب الوكالة في قضاء الدين وقبضه والابراء

والتأجيل ٣٥٠

باب فيما يتعلق بالتوكيل بالانفاق ونحوه ٣٥١

باب الوكالة في اداء الزكاة والصدقات ٣٥٢

باب الوكالة في الطلاق والنكاح ٣٥٢

باب الوكالة بالخلع ٣٥٣

باب الوكالة بالخصومة والتوكيل بالاقرار والراي الى

القاضي في التوكيل بالخصومة مع ابراء خصمه ٣٥٣

باب التوكيل بنقل المرأة ٣٥٣

باب اقرار الوكيل على الموكل واختلافهما ٣٥٣

باب ضمان المداوى — — — ٣٨٣
 * كتاب الوصايا * ٣٨٣
 باب الالفاظ التي يصح بها الوصية ويكون ايضاً ٣٨٣
 باب ما يستحب من الوصايا وما يجب ٣٨٢
 باب ما يجوز من الوصايا وما لا يجوز ٣٨٢
 باب الوصية التي تحتاج الى الاجازة ٣٨٥
 باب الوصية للعقب والورثة والعصبة ٣٨٥
 باب الوصية بالصدقات وتنفيذ الوصى من
 مال نفسه وبغيره اوصى به الموصى ٣٨٥
 باب كيفية تنفيذ الوصايا اذا اجتمعت ٣٨٦
 باب الوصية لجنس من الناس ٣٨٦
 باب فيما يتعلق بالوصى والا يصاب والعزل
 واليتيم — ٣٨٦
 باب تصرف الاب والام والوصى في مال
 الصغير — ٣٨٧
 باب فيما يتعلق بانفاق الاب والوصى
 والورثة على الصغير — ٣٨٨
 باب ما يدفع الوصى الى الظلمة ونحوهم ٣٨٩
 باب الوصايا الى الصلوة وغيرها ٣٨٩
 باب فيما يتعلق بالديون في الوصية وفيما
 يتعلق بالوصى في ذلك — ٣٩١
 باب تصرف الوارث في التركة ٣٩٢
 باب ثبوت الملك للوارث في التركة وتصرفه فيها ٣٩٢
 باب من الوصايا — ٣٩٣
 باب تصرفات المريض — ٣٩٣
 باب مسائل متفرقة — ٣٩٣
 * كتاب الفرائض * ٣٩٤
 * كتاب الحيل في الشفاء * ٣٩٥
 باب السجلات والخلل فيها عرض على ٣٩٥
 باب مسائل لم توجد فيها رواية منصوطة
 ولا جواب من المتأخرين شاف ٣٩٦

بالابراء — ٣٩٨
 باب في الابراء من المهر — ٣٩٩
 * كتاب المزارعة *
 وهي اربعة ابواب — ٣٧٥
 باب المزارعة الجائزة والغاسدة ٣٧٥
 باب الشروط في المزارعة — ٣٧١
 باب فيما يتعلق بالمعاملة في الكرم والاشجار
 وغيرها — ٣٧١
 باب مسائل متفرقة — ٣٧١
 * كتاب المضاربة * ٣٧٢
 باب ما يصح من المضاربة وما لا يصح وما يتعلق به ٣٧٢
 * كتاب الشرب * ٣٧٢
 باب الضمان في سقى الاراضى ونحوه ٣٧٢
 باب احياء الموات — ٣٧٣
 باب مسيل ماء الدور — ٣٧٣
 باب حكم التراب الذي يلقي على حافة النهر ٣٧٢
 باب مسائل متفرقة — ٣٧٢
 * كتاب الاشربة * ٣٧٢
 * كتاب الاكراه * ٣٧٢
 * كتاب الماذون * ٣٧٦
 * كتاب الجنايات * ٣٧٧
 باب ما يجب فيه القصاص — ٣٧٧
 باب التسبيب الى اتلاف النفس والعضو
 اوالدواب او غيرها — ٣٧٨
 باب امر الغير بالجناية — ٣٧٩
 باب جناية الصبيان والمجانين وعليهم ٣٧٩
 باب مسائل السقوط والعتور — ٣٨٠
 باب بناء القنطرة وحفر البير ونحوه في الطرق ٣٨٠
 باب الجناية على الدابة — ٣٨٠
 باب ما يستهلك البهائم من الزرع وغيره ٣٨١
 باب التلف بالنار — ٣٨٢



بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الحروف التي رمز بها المصنف رح من اسامي العلماء والكتب

حروف	اسامي	حروف	اسامي	حروف	اسامي
	باب ما جاء بالالف	بغ	بكر خواهوزاده		باب ما جاء بالجيم
اصغر	الجامع الصغير	بص	برهان الصدر	جت	جامع التفاريق للبقالي
	باب ما جاء بالباء	بف	ابو بكر محمد بن الفضل	جس	اجناس ناطقى
بغ	برهان الفتاوى البخاري	بصت	برهان صالح ترجماني	جص	جامع الصغير
بدر	بدر الطاهر	بك	برهان كاشى	جب	جمع البخارى
بز	بزدوى		باب ما جاء بالتاء	جمع	جامع العلوم
بق	البقالى	ت	واقعات ناطقى	جك	جامع الكبير
بو			تاج الدين اخو حسام	جه	ابو جعفر الهندوانى

ول

لحاء

الكبير

مد

حروف.	امامي	حروف	اسامي	حروف	سامي
حل	حلواني	هي	سيف مائلي	شط	شرح ظهيري
باب ما جاء بالخاء	سم	اسما عيل متكلم	شظت	شرح ظهيري تمر تاشي	
خج	خجندی	مس	سمر قندی بمجموعاته	شع	شرف الائمة العقيلي
خع	خلاصه عزبي	باب ما جاء بالشين	شجک	شرح الجامع الكبير	
خک	خزانة الاكمل	شه	شرح بکرخواهرزاده	شق	شرح قدوري
خو	خمير و بوي	شح	شمس الائمة الحلواني	شبق	شرح بقالي
باب ما جاء بالذال	شد	شرح ارشاد	شم	شرف الائمة المكي	
ذخ	ذخير	ش	شمس الائمة الاوزجندی	شر	شرح زيادات
باب ما جاء بالراء والزاء معا	شبر	شرح بزدوي	شبه	شهاب الائمة الامامي	
ر	روضة	شخ	شرح سرخسي	شب	شرح ابوذر
ز	زيادات	شقخ	شرح قاغي خان	باب ما جاء بالصاد	
باب ما جاء بالسين	شص	شرح صباغي	صنر	الفتاوي الصغرى	
ميج	اسبجايي	شط	شرح طحاوي	صق	صدر القضاة

حروف	اسامي	حروف	اسامي	حروف	اسامي
صديق	صلوة بقالي	ظم	ظهير مرغينا في	عصم	عبد الرحيم ختنى
ص	اصيل	باب ما جاء بالعين		عصت	علائي الحمامى والتاجرى
صم	صلوة خلائي	عت	علاء ترجماني	باب ما جاء بالفاء	
صب	صلوة برهان الائمة	عتج	علاء تاجرى	فب	فتاوى برهاني
صهب	صدر الشهيد بخارى	عصم	علاء حمامى	فبع	الفتاوى البخارية
صح	صدر حسام	عصم	علاء خياطى	فث	فتاوى ابي الليث
باب ما جاء بالضاد		عس	علاء سغدى	فع	فتاوى العصور على السغدي
صم	ضياء الائمة العجبي او الايضاح	عز	علاء الدين زاهدى	فض	فتاوى الفضلى
باب ما جاء بالطاء		ع	عيون	فمح	فتاوى خواهرزاده
ط	محيط	عك	عين الائمة الكرباسى	فس	فتاوى سمرقندى
طم	طحاوى	عن	عمر نسفى	فص	فتاوى صاعدى
باب ما جاء بالظاء		مهم	عمر الحافظ	فن	فتاوى النسفى
ظت	ظهير تمر تاشى	عطا	عطاء بن الحمزة السغدي	فك	فتاوى ابي الفضل الكرماني

حروف	اسامي	حروف	اسامي	حروف	اسامي
فج	فقيه ابو جعفر	كخ	ركن الدين الخراف	نظ	نظم زند ويسي
باب ما جاء بالقاف		كص	ركن صباغى	نم	نور الائمة المنصورانى
قب	قاضى بديع الدين	ك	كفاية	ن	نوازل
فج	قاضى جلال البخارى	كن	ركن الدين الوفجاني	فخ	نجم الائمة البخارى
فخ	قاضى خان	باب ما جاء بالميم		باب ما جاء بالواو	
قص	قاضى صدر	مت	مجد الائمة الترجمانى	وب	واقعات برهانى
قظ	قاضى طهيو	منخ	مجد الائمة البخارى	وح	واقعات حسام الدين شهيد
قع	قاضى عبد الجبار	مخ	محسن	ود	واقعات صدر الشهيد
ق	قدورى	مل	امالى	وك	واقعات كبرى الحسامى
قعم	قاضى علاء المروزى	م	منتقى	باب ما جاء بالهاء والياء معا	
قصر	قاضى ابوالبشر				
قضم	قاضى القضاة المتكلم	مجنخ	مجد الائمة النخياطى	ه	هداياه
باب ما جاء بالكاف		باب ما جاء بالنون		يب	يوسف بلاى
				يت	يوسف ترجمانى صغير
كب	كال بياعى	نجم	نجم الائمة الحكيمى	يف	يتيمة الدهرى فتاوى العصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي اوضح معالم العلوم واعلى منارها * ونشر في ملكوت السموات والارض اضواءها وانوارها *
ورفع الفقه من بينها بعد التوحيد والعدل حتى انتعل في شرفه هام الفرقد بن * واضاء بتعليمه للشقلين
ما بين المشرقين والمغربين * بلسان افضل المرسلين * صلى الله عليه وعلى آله واصحابه واتباعه اجمعين *
وبعد فيقول الشيخ الامام الاجل قدوة العلماء * رافع اعلام الفضلاء * مبين الحلال والحرام كشاف المشكلات
مفتي حوادث البشر * امام اهل الفقه والاصول والنظر * الراجي عفوريه المعبود * ابو الرجا مختار بن * هود *
بن نجم الحق والد بن شمس الاسلام والمسلمين * واعظ الملوك والسلاطين * الزاهد الذي تغمد به الله بالرحمة
والرضوان * ومهله نمارق مصفوفة في اعلى الجنان * لما خلت عوالم الفضائل عن فقهاء البرية * وكثر
وقوع الحوادث الشرعية * واحتاج من اسأرت السيوف الجائرة من زمر المتعلمين * ومن نشاء بعد هذه
الفتنة الطامة من فرق المتدربين * الى معرفة اجوبتها * والتهدي الى تمييز الصواب من الخطاء في
اقصيتها * وقد شئت عن اصول المتقدمين * ولا توجد في شروح اكثر المتأخرين * الا في تصنيف استاذي
ومولاي خاتمة المجتهدين * وصفوة الاولين والآخرين فخر الملة والدين * بديع بن ابي منصور العزبي
صاحب بحر الاحياء في الله روضته الفناء بشأبيب رضوانه * والبعثه ملابس عفوه وغفرانه * الموموم بمنية

الفقهاء فانه جمع فيه ما لا يوجد في الاصول من فتاوى المتقدمين والمتأخرين * على رسومها من تطويلات
 السائلين * وهذا ياتهم في اسولتهم * وتطبيق المفتين محاز اغراضهم في اجوبتهم * فطال فيه الكلام *
 وعزالمبتغى والمرام * فاستصفت منها البابها * وحررت على رسوم سائر الكتب جوابها * وسميته قنية المنية *
 لتتميم الغنية * ورقمت اسامي الكتب والمفتين باول حروفها * او بجملة تمتاز بها عما فيه يشاركها *
 تحرياً للتيسير والاختصار * بعون الملك القادر المختار العزيز الكريم الستار * كتاب الطهارة *
 وهو اثنا عشر باباً الاول في الوضوء (فـ) انجم وجهه ولحيته فتوضأ ولم يصب الماء بشرته لا يجزيه (شـ)
 ارسل الماء في الوضوء من وسط راسه او عاتقه على وجهه يسقط به فرض المسح وغسل الوجه (شـ) ترك
 استيعاب الرأس في المسح في ديارنا وداوم عليه في المسح في غير زمان البرديا ثم (شـ) ان داوم على تركه من
 غير عذر ياتم (بـ) قال في ابتداء الوضوء لا اله الا الله او الحمد لله او اشهد ان لا اله الا الله ما مقيماً
 لسنة التسمية (بـ) على راسه جراحة فمسح على الاذنين لا ينوب عن مسح وفي (فـ) الوضوء مرة
 ركن والثانية والثالثة سنة وقيل في الثانية سنة وفي الثالثة ثقل وقيل على عكسه وعن ابى بكر الاسكاف اذا
 توضأ ثلثاً ثلثاً فالثالثة فرض كاقامة الركوع والسجود (شـ) تخايل اصابع الرجل سنة مع وصول الماء
 الى باطنها من غير تخايل فيخلل بخنصر يده اليسرى فيبذل الخنصر ورجله اليمنى ويختتم بخنصر رجله اليسرى
 (عـ) ويلزم الوضوء الا قطع (مـ) ولا باس بالتوضي بالماء المشمس عندنا وقال الشافعي لا كراهة الا من
 جهة الطبر في التهذيب ولا يكره الطهارة بالماء المسخن بالنار ويكره بالماء المشمس لقوله عليه السلام لعائشة
 رضي الله عنها حين سئلت الماء بالشمس لا تفعلين يا حميراء فانه يورث البرص وعن عمر بن الخطاب (شـ) رفع
 عمن (ضـ) النية ايست بشرط في التوضي بسوء الحمار (شـ) خمر الاناء اذا غطا ورسئل محمود بن الواسع
 اي الوضوءين احب اليك من ماء مخمر او من متوضأ العامة قال من متوضأ العامة قال عليه الصلوة والسلام
 ان احب الانيان الى الله تعالى السمحة الحنفية (جـ) كان يكره ان يمتثل الانسان لنفسه اناء
 يتوضأ منه دون غيره (بـ) يجب على المولى ماء وضوء عبده (بـ) يغسل وجهه ويمر الماء من الذقن الى
 الجبهة يجوز السنة ان يمر من الجبهة الى الذقن * باب (فـ) الاستنجاء * بقى (من عليه الاستنجاء
 بالماء اذا لم يجد موضعاً خالياً يتركه لان كشف العورة منهي عنه والاستنجاء ما مـ) به راجع على

الامر (شمت) مسح اليد على الجمل اربع الاستنجاء اذ بدأ به ان يمسحها على جدار مستقبل او مستأجر
 (جمع) ويضع لك خول الخلاء ما عليه اسم الله تع ولا يدخله الامستور الراس ويحتمل على يسراه لانه
 اقضى حاجته ولا يتنجس ولا يبرق ولا يخط ولا يابس بطرح الشعر والظفر ونحوه في الكنيف وقيل يكره
 والصحيح هو اذ ذكر الله تعالى فيه للحد يث كيف اذ كرك وانا على حال استنجي من نفسي ان اذ كرك
 فنزل اذ كركي على كل حال (ثو) لا يابس به وقيل مثله عن اليمنيفه ومن راح ويستر غائطه حتى لا يلحقه
 اللعن (بو) ولا يدع حال قضاء الحاجة والجماع بل قبله والدعاء اعوذ بالله من الشيطان النجس والجماع
 هب لي من لك ذرية طيبة مطيعة لك (علف) يتروا في الخلاء ولا يدكر التسبيحات التي وردت
 (فلف) يجوز قراءة القرآن في الخلاء (حم) دخل الخلاء وفي تكته د ر ا هم فيها آية من القرآن يكره
 وفيما دون الآية لا يكره (مسح) الافضل ان لا يدخل وفي كنه جامع القرآن واذا اضطر لا ياثم وكذا اذا
 لم يضطر نرجوا ان لا ياثم (بو خج) ولا يستنجي وباصبعه اليسرى خاتم فيه اسم الله تع حتى ينزعه الا اذا
 مسي ولم تبين كتابته وفي شرح السنة جمع الحد يث النهي عن الاستنجاء باليسين ومس الذكرك باليمين
 ولا يمكنه الا بالارتكاب احد هما فالصواب ان ياخذ الذكرك بشماله فيمسح على جدار او موضع ناتي من الارض
 وان تعذر يقعد وتمسك الحجر بين عقبيه فيمسح العضو عليه بشماله وان تعذر ياخذ الحجر بيمينه ولا يحركه
 ويمسح العضو عليه بشماله قلت وفيما اشار اليه من امساك الحجر بين عقبيه اخرج وتعسير وتعنيف
 وتلويث وتضييق وتعسف وتكلف وقال الله تع قل ما اسألكم عليه من اجر وما انا من المتكلفين بل يستنجي
 بجدار ونحوه ان امكن والا فياخذ الحجر بيمينه ويستنجي بيساره يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر
 (علف) الاستنجاء بماله قيمة لا يجوز * (باب) فيما ينقض الوضوء والشك فيه * (شمت) قاء دودة كثيرة
 لا ينقض (ظم) وكل اذا قاء حية ملاء فاه (ع) عصر القرحة فسال بعصره لا ينقض لانه مخرج وليس بخارج
 (فع ظم) ينقض قال رضي الله عنه وهو الاشبه ولو خرج دبره وعليه نجاسة ثم دخل فيه ففيه اختلاف (فع)
 لا ينقض (ظم) ينقض (ط) ان عالج يده او خرقة حتى دخل ينقض وان تنفس فدخل لالان اليد تزيل
 بلة منه بخلاف التنفس (شمت) في الملازمة الفاحشة لا يعتبر انتشار آلة الرجل في انتقاض طهارة المرأة كالمس
 في حرمة المصاهرة (خو يث) خرج الماء من اذنه لا ينقض كيف ما كان الا القيح والصليد (ضح) مثله

(أحك) ينقض إذا دخل أذنه ثم خرج (ط) أن خرج القيح من الأذن بدون الوجع لا ينقض ولا فينقض
(أفع صح) المباشرة الفاحشة بين المرأتين وبين الرجل والغلام الأمر تنقض الوضوء عندهما إذا برؤى
شرح الصلوة الظاهر أن المباشرة الفاحشة بين الرجلين أو المرأتين تنقض الوضوء عندهما خلافاً للمحمد (مت)
وعندى لا ينقض وإليه أشار في صح (بت عك حم) المباشرة الفاحشة توجب الوضوء على الرجل والمرأة
عندهما وفي المجرد مثله (فبح) مثله في مشكل الآثار وشرح السنة أن نوم النبي صلى الله عليه وسلم ليس يحدث وروى
محمد عن أبي حنيفة رح باسنادة إلى النبي عليه الصلوة والسلام أنه نام على جنبه وصلى بغير وضوء وقال تنام
هيناً ولا ينام قلبى وهو من خصائصه وهو قول أبي حنيفة رح (شم) خرج من ثدى الرجل ماء خالص
لا ينقض (مت) به جائفة فخرج منها ريح لا ينقض كالجشاء المتقن (شم رفع) من به ملس البول لا ينقض
وضوءه بالودي في الوقت لأنه من جنس البول (شه) ينقض لأنه حدث آخر (شم رفع كص) امتخط وفيه
حمرة تعتبر الغلبة كافي البزاق (كص) تيقن في وضوئه وفي حدثه ولا يتل كر تأخر الوضوء عنه يعيد
احتياطاً (عك) والصحيح أنه إذا قاء الطعام من ساعته ينقض وعن الحسن عن أبي حنيفة رح أنه لا ينقض
مالم يتغير قلت وهذا إذا خرج بعد ما وصل إلى معدته وإن كان بعد في المري لا ينقض بالاتفاق (بو) أصابه
رعاف فشد أنفه بقطن فإن وصل الدم إلى الغضروف نقض والا فلا (بو) ظن أنه لم يتوضأ أن كان خارج الصلوة
توضأً والا فلا (باب) في الجنابة والغسل (شم) تمضمض الجنب وميتق الماء إلى أنفه ينبغي أن لا ينوب
عن الاستنشاق (مت) الجواب على الرويتين في ضرورة الماء مستعملاً بمزائله العضو لا (أفع شه سي)
احتلمت أو وطئت ثم بالت واغتسلت ثم خرج منها مني أو بقية المنى لا تعيد الغسل ولو احتلم الصبي أو الصبية
الاحتلام الأول الذي هو إمارة البلوغ وأنزل مع الدفق يلزمه الغسل وقال (بسم) لا يلزمه وهو الظاهر (بو)
يفرض الغسل رأسها وتركه ولا تمنع نفسها عن زوجها في الوطى (شم) لم يجز إلا إذا مسحت جميع رأسها
(يم) افترض عليه الاستنشاق يجب عليه إزالة الدرن حتى يصل الماء إلى بشرة أنفه إن كان يابساً وفي الدرن
الرطب اختلاف المشائخ كالطعام الذي يبقى في جوف السن في الغسل (أفع) قيل يجب على الجنب إذا
اغتسل أن يدخل أصبعه في أذنه وسرته وأن لم يفعل يعيد (عك حم خويث) احتلم الصبي ولم ينزل
لا يحكم ببلوغه ولو وجد أمناً في فراشه ما وليس هناك غيرهما فالاحتياط أن يغسل وقيل يعتبر الغلط

والرقة واللون وماؤه ابيض خاثر وعن ابي يوسف والشافعي لا يغسل عليهما (بوي) عليه الغسل وهناك رجال لا يدعه وان رأوه ويختار ما هو اشد من المرأة توخره وبه (بق كص) والجواب في غسل المرأة بين النساء كالرجل بين الرجال (بوي) يجوز كشف عورته لحاجة نفسه (يت ط) ويفترض اوصول الماء الى ما تحت شعر اللحية في الغسل بخلاف شعر راس المرأة (جس) قال ابو يوسف راح فرج البهيمية كفيها لا يغسل فيها بغير انزال ويعزروا قد بيع وتحرق على وجه الاستحسان ولا يحرم اكل لحمه به وقال محمد راح وطحى صببة تجامع مثلها يستحب لها ان تغتسل (مسح) كانه لم يرمح جبرها وتاديبها على ذلك وقال ابو طي الرازي تضرب على الاغتسال وبه نقول وكذا الغلام المراهق يضرب على الصلوة والطهارة (فع شبر) المبالغة في المضمة والامتنشاق سنة في الطهارتين (صبق) سنة في الوضوء واجبة في الجنابة اذا لم يكن صائما (عس) غسل يوم العيد والجمعة ينوب عن السنتين كالغسل عن الحيض والجنابة ينوب عن الفرضين (فع شم) ادخل ابره في دبر نفسه ولم ينزل فعليه الغسل (علك) لا يغسل عليه كالبهيمية (عن) مراهق استيقظ ورأى ماء ولم يتدكر احتلاما ان كان منيا صار بالغا ولم يزل الغسل والا فلا (كص) مني الرجل ابيض ومنيها اصفر وتظهر فائدتها فيما اذا اغتسلت عن جماع ثم خرج منها مني فان كان منيها فعليه الغسل وفي مني الرجل لا (مسح) مسح الرجل فوجدت لك قورأت بللا ولم تعلم انه مني او غيره فعليه الغسل (فك) احتلم ولم ير شيئا ثم خرج منه مني بعد ساعة لا يغسل عليه * (باب) في حكم ماء الحياض والآبار والاواني * (شم) حوض كبير نجس انجمد ماؤه ودخل الماء من جانب وخرج من آخره الجمد متصل بالماء فهو نجس وان كان متجاويا فطاهر وان كان يتقاطر عليه الجمد (فع شه) حكم الركبة حكم البير (شم) تقاطر بول في البير مثل رؤس الابر لا يتنجس ولو استقى ماء من الوادي وصبه في الحب وفيه بركة الغنم او بعرتان لا يتنجس والاواني كالبير (فبير) فيه اختلاف الاجوبة وقال بهاء الدين الاسيبي اجتري من ماء النهر بالكون فدخل فيه بركة او بعرتان لا يتنجس (ظم فع) يكون نجسا (مسح) ونزح البير ان ينزح حتى لا يمتلئ من دلوها الا نصفه فتطهر (كص) شرط في ماء البير لا يتنجس (فع) استنجي من ماء الحوض وغسلته تجزئ فتختلط ثم يغترف الماء منه بيل في الحال لا يجوز هذا الوضوء ولو ملاء الصبي الاناء من البير ومسب في الكون فاصاب كفه ثم دخل الكون فهو طاهر الا اذا عرف نجاسة الكم (مسح) يد ورايد ولاب ونم جدول

حوضه ومقراته اوراقه مفتوح يدخل فيه من ماء النهر بقدر ما يرفع الدلو لابل لا ينجس فهو بمنزلة الماء الجاري
 (فع عك) لا عبرة للغبار والنجس اذا وقع في الماء انما العبرة للتراب (فك خو) رأى رجلا يتوضأ بماء حوض
 نجس يجب عليه ان يخبر به (حمر) لا يجب (يت) رأى رجلا في حوض ثمانية اذرع في ثمانية يغتسل فيه
 من جنباته لا يغترف منه ولو رأه غيره يغترف منه لا يخبر بذلك لان الحوض بنجس على قول محمد بن سلمة
 وح (يت) وقع من قدم خذه قطعة في الماء لا ينجس ما لم يستيقن ان به نجاسة وكذا لو وجد في الركبة
 خف خلق وكذا الذي يلقى يلبسه الصبيان اذا وقع في البير (بو خج) مثله (ثو) ولو اسود الماء بالاوراق
 يجوز التوضي به اذا لم يغلب ولو استنجى بالماء الذي اثم ولم يرفيه اثر النجاسة لا يلزمه تحريك الماء لغسل بقية
 الاعضاء لكن يميل الى الجانب الاخر (ص) فارة مائت في البير فنزح منها عشرون دلو فانصاب الثوب اكثر
 من قدر الدلو لم يجز الصلوة فيه (ظمر) والمتزوح مائتين العشرين الى ثلثين طاهر في شرح صدر القضاة
 اذا كان عمق ماء البير عشرة اذرع فصاعد لا ينجس بوقوع النجاسة فيه في اصح الاقوال (جت) روى
 ان الماء اذا كان في البير بقدر الحوض الكبير لا ينجس بوقوع النجاسة فيه (عن) تطلع عظم بنجاسة ووقع في
 بئر فنزحوا ماءها وتعد واخراج العظم طهروا وصار كغسل العظم وان اعجزهم نزحوا ثلثمائة دلو ويحكم
 بطهارتها (شم شد فع) امتلأ البير من ماء نجس يطهر بنزح جميع الماء (بسخ) تنجس ماء البير ثم انتقص
 الماء ثم نزح لا يطهروا الجامع الا صغر قال شاذان مائت فارة في بئر وغار جميع مائها ثم عاد فهو طاهر
 ولو غار منه قد وعشرين دلو اطهر الباقي من الماء وقال ابو يوسف راح لو غار الكل ثم عاد ينزح منه دلو واحد
 وقال محمد راح ينزح عشرون دلو (شب) روث يابس او سرقين كثير يابس القى في البير قال ابو يوسف
 راح استحب ان لا يغسل الماء ولا يحفظ عن ابي حنيفة راح وعبارة الكافي قليل السرقين وكثيره يغسل الماء
 وطبا كان او يابس او قال ابو يوسف راح لو كان يسيرا يابس لم يغسل الماء فقيد الحاكم باليسير (بو) وقع
 كزعفران في الماء ان امكن ان يصنع به فليس بماء مطلق ولو رأى اقدام الوحوش عند الماء القليل لا يتوضأ به
 ورأى سباعا يمشي من الركبة ان غلب على ظنه انه شرب منها فنجس والا فلا * باحب في الماء المستعمل
 والآثار والعرق والنفخامة والدمع * (يت) لا يحفظ روايته في وضوء الصبي ولعله مبني على اختلافهم
 في ما روي فمن جعلها ملوثة حقيقة جعله مستعملا ومن جعلها تخلقا واعتياد فلا وفي التهل يب على

من ذهب الشافعي رحمه الله انه غير طهور (بو) وضع الجنب احدهما رجله على الاخرى في الغسل تطهر
 السفلى بماء العليا بخلاف الوضوء (ط) مثله لان البدن في الجنابة كعضو واحد ومن ابى ذلك لا يجزيه
 قال رضي وضوء الحائض مستعمل لان وضوءها مستحب (بو) غسّلت يدها من العيين وان لم تكن محدثة
 لا يصير مستعملاً (باب) في التيمم والجمع بينه وبين سور الحمار* (فعمر) بيد به قروح يضرب الماء دون
 ماثر اعضائه غير انه اذا غسل وجهه يسيل الماء على يده فيضربه التيمم اذا لم يجد من يغسل وجهه
 (بسخ) له التيمم مطلقاً (فب) مسافر معه ماء زائد عن شربه لكنه يحتاج اليه لطبخ التتاج اذن معه
 خبز يكفيه الى الماء لم يتيمم والالتيمم (شع) تيمم (بمر) حضر جنازة لو توطأ يسبق بتكبيرتين ولو تيمم يدرك
 جميع التكبيرات فانه يتوطأ (صح فسخ) في مريض يمه غيره فالنية على المريض دون الميمم (فك)
 عملت) معه جمد في السفر او تلج له آلات اللوب لا يتيمم (حمر) جاز له التيمم (عك) انتهى الى نهر
 جامد تحت الجمد ماء ومعه آلة التقوير يجب عليه التقوير (حمر) تيمم (ظمر شم) توطأ بسور الحمار
 ولم يتيمم وصلى ثم احدث ثم تيمم واعاد تلك الصلوة يجزيه (فع) لا يجزيه (فسخ) تيمم الجنب لصلوة الجنازة
 جاز (عن) يصلي بالتيمم فرأى رجلاً معه ماء فاتم صلوته ثم سأله الماء فاعطاه ولا يعيد لان القدر بالاباحة
 لا بالروية قال رضي وما ذكر في الجامع الكرخي انه يعيد ذلك في الماء الكثير (عن) مسافر ان انتهى الى ماء
 فزعم احد هما نجاسته فتيمم وزعم الاخر طهارته فتوطأ ثم جاء متوض بماء مطلق وامهاتم سبقه الحدث
 في صلوته فذهب قبل الاستخلاف واتم كل واحد منهما صلوة نفسه ولم يقتد بصاحبه جازلانه يعتقد
 ان صاحبه محدث به اتفق ائمة بلخ وهو حسن (صح) والتيمم على التيمم ليس بقربة ولو مر المتيمم بماء وهو
 قائم ففي انتقاض التيمم روايتان وفي المنتخبات روايتان في ما اذا انتظر الماء يقوت الوقت (صح) الامير في
 ايدي العل ومنع من الوضوء والصلوة تيمم ويومي ويعيد وكذلك من منع من الوضوء والصلوة بتهل يد ووعيك
 ولو كان عند الماء لص او ظالم يؤذيه او سبب او حية تيمم (صح) المريض وجد من يوضيه بغير اجرة لا يتيمم
 في قولهم وان طلب اجرة يتيمم وقال ان رضي باجر مثله لم يتيمم والالتيمم ولو تيمم الجنب وينوي الحدث جاز
 (ز) بقي على جسد الجنب لمعة ثم احدث وتيمم لهما جاز وينوي لهما لانه اذا نوى لاحدهما يبقى الاخر
 بلا نية (شه) تيمم لقراءة القرآن اول دخول المسجد يجوز به اداء الفرائض خلافاً للشافعي (خج) تيمم في

كلمة لخوف البقي او مطرا او حر شد يد جاز (بفتح) ان خاف فوت الوقت واو كان في سطح ليلا وفي بيته ماء
 لكنه يخاف في الظلمة ان دخل البيت لا يتيم اذا لم يخف فوت الوقت قال رضي الله عنه وفيه اشارة
 الى انه اذا خاف فوت الوقت قيم ولو كان صندء اما انه يخاف عليه ان ذهب الى الماء قيم (جو) الا جيز
 لا يجز الماء ان علم انه يجده في نصف ميل لا يعد وفي التيم وان لم ياذن له المستاجر قيم ويصلي ثم يعيد
 ولو صلى صلوة اخرى وهو يدكر هذه تفسد ولو سار في ارض غيره يصل الى الماء قبل خروج الوقت لا يجوز
 سيره فيها ان كانت مزروعة والا فيجوز ان لم يكن فيه ضرر * باب المسح على الخفين والجباثر *
 (فع عك) لا يجوز المسح على خف من مسك (عمت) مثله لانه لا استمسك له كالعهن وقال القاضي
 الزرنجري يجوز (جو) ان كان صلبا غليظا وعنه يجوز ان كان ذكيا وعنه يجوز المسح على الجورب المسكى عند
 ابي يوسف والشافعي وفي قول البيهقيفة رح نظر (ظم) يجوز المسح على الجرموق الواسع الذي يندو
 للناظر الكعب (عمت) المسح على الخف افضل من غسل الرجلين اخذ ابا اليسر (شب حبس) الغسل
 افضل (شمس) الخرق المانع مقد ربقد رثلث اصابع سواء كان في باطن الخف او ظاهره او ناحية
 العقب (شب) انما يعتبر رثلث اصابع في موضع الاصابع وفي القدم يعتبر اكثر القدم ولو مسح على غير
 ظاهر القدم لا يجوز لان موضعه ظاهر القدم (فصح) قال على الرازي فضل عن جرموقه او خفه قد رثلث
 اصابع فمسح عليه لم يجز ولو كان الجرموق واسعا فادخل فيه يده ومسح على الخف لم يجز كالمسح على باطن
 الخف (صح) سقطت الجباثر من غير براء فالمسح بحاله عند البيهقيفة رح وبطل عندهما وان سقطت
 من براء بطل عندهم * باب في الاعيان النجسة واحكامها * (شم) فاء قليلا قليلا والسبب والمجلس
 متحد ان يحكم بنجاسة الكل والرطوبة التي تنتقل من الجرموق الى الخف عفو لانه مجرد هواء (فع)
 نحوه (شم) والبول الذي يصيب الثوب مثل رؤس الابرا اذا اتصل وانبسط وزاد على قدر الدرهم
 يتبغى ان يكون كالد من النجس اذا انبسط (فب) ماء دود القز وعينه وخروء طاهر (يفت ع) مثله
 (صت) عن عبد الكريم خروء نجس (يفت) ابوالبراغيث لا تمنع جواز الصلوة (فع) استنبى
 بالاحجار وعلى ثوبه نجاسة لو جمعنا تزييد على قدر الدرهم ففيه خلاف ظاهر والاحوط الاعادة (شم)
 يمشي في السوق فيبطل قد ماء ساوش به السوق فصلى لم يجزه لان النجاسة غالبية في اسواقنا (ع) فجزه

(شبهه) طين السوق او السكة في بلد فاصاب الثوب ثم وقع في الماء تنجس (م) عن ابي نصر الدين
طين الشارع وموطى الكلاب فيه طاهر وكذا الطين المحرقين ورواية طريق فيه نجاسة طاهرة لا اذا روي
عن النجاسة قال رض وهو الصحيح من حيث الرواية وقريب من حيث المنصوص عن اصحابنا (م) وقع
بول في ماء نيل به الطين او وقع روث في طين يعتبر الغلبة فان غلبت النجاسة لم يجوز ان يغلب الطين فطاهر
قال رض فصح به جواب ابي نصر وكان (شبهه) احترز عن هذه الرواية بقوله الغالب في اسواقنا النجاسة
وانه حسن عند المنصف دون المعاند (فصح) رماد الفتيلة النجسة طاهر ولو مكث الماء في خابية حتى اسن
وانتج بعثت تعسرا متعماله من شدة نتنه فهو طاهر كما كان (فصح) اتخذ صوف الغنم لبود يجوز
الصلوة فيه وعليه قيل لهما انها تربض في مرابض فيها البعر اربط وبولها فيتلوث صوفها بها فقالا هو عفو
(بصح) الدودة المتولدة اليابسة من العذرة وقعت في الماء نجسته (بصح) وقع شهيد في الماء القليل
وعلى جراحاته دم جاف لا ينجس قال رضي الله عنه وفيه نظر فقد قال عبد الله الجرجاني في كتابه
الاحاد الدم الكثير مع المصلي يمنع صلوته الا اذا حمل المصلي شهيدا عليه دم كثير جازت صلوته ولو
اصاب المصلي من ذلك لم يجوز صلوته لانه زال عن المكان الذي حكم فيه بطهارته قال رضي الله عنه
فكذلك اذا وقع في الماء بول الهرة نجس الا عند شاذان وقيل هذا في الذكور وبول الانثى نجس بالاجماع
فالكثير من قدر الدرهم يمنع وعن محمد بن الحلام كان يقول لو ابتليت به لغسلت ولكن لا امر غيري
باعداد الصلوة وفي منتخبات (كص) عن محمد رواية شاذة ان بول الهرة طاهر من غير فصل (فصح)
(صحيح) ان من جعل الفرج الظاهر كالقمبة قبلته نجسة ومن جعل كالقلفة فطاهرة (كص) بيضة
مذرت من غير ان تحضنها حاجة فهي نجسة لانها يتحول دما بخلاف اللبن لانه يتغير بالفساد طعمه
ويتغير الطعم لا ينجس العين (يث) مثله ولو لم تصرد ما ولكن تغير الى فاقن وفساد ينجس ايضا كالعدرة (صحيح)
وفيه اشكال (حم) الهرة اذا انتنت لا تنجس (صحيح) الطعام اذا تغير واشتد تغيره ينجس وفي كتابه
الاشربة ان بالتغير لا يحرم قال (صحيح) فيحصل ما ذكره الخلاني على نهاية التغير وما ذكره في الاشربة على
نفس التغير (طبع) في مشكل الاثار اللحم اذا انتن يحرم اكله والسمن واللبن والزيت والدهن اذا
انتن لا يحرم (فصح) وقع في اللحم دود وان فهو طاهر (صحيح) المنى نجس نجاسة غليظة وجاجة ذبحت

وأهلبيت في الماء قبل غرق بطنها تنجس الماء والد جاجة ولا طريق إلى أكلها إلا أن يعمل الهرة عليها
 فتأكلها (خو) هرق في الثياب النجسة تنجس بدنه (بو) خشبة الدوارة قد فن في السورقان وجب
 أن يتنجس (ظمر) خرو الطاووس والدراج بمنزلة خرو الحمام ونصف النجاسة الخفيفة ونصف الغليظة
 يجمعان (فع) صلى ومعه يذود والقز جاز (ص) هذا يفيض والبيض طاهر (س) هو طاهر ولا يعرف له نجاسة
 وعند الشافعي روح نجس (صح) واختلف في نجاسة الكلب والذي صح عند من الروايات في النوادر
 والامالي أنه نجس العين عندهما وعند أبي حنيفة ليس بنجس العين وفائدته تظهر في كلب وقع في البير
 وخرج حيا فاصاب ثوب انسان بنجس الماء والثوب عندهما خلا فلا يبي حنيفة روح (يت) بول الضفدع
 البروي نجس (بو) قيل بول القر من نجس نجاسة خفيفة وقيل غليظة وحكى أن تركيا امسك فرسه فبال
 في السورق فنفر الناس عنه فضحك وقال تفرون من بول مختلفة في نجاسته ولا تفرون من تجارة متفقة
 حرمتها (تصح) بول ما لا يؤكل لحمه نجس نجاسة غليظة بالاجماع واما العذرات وخرو الد جاجة والبط
 غليظة بالاجماع (شمر شه فع) شاة تعلق وتسلم ثم قطع عند المذبح فيخرج منها دم فهو نجس
 (بو) ولو اصابه دم القلب بنجس لان الدم الطاهر ما يبقى في العروق او متلطخا بالدم فاما السائل
 فلا (ط) من بعض المواضع الدم الذي في القلب ليس بشئ (اصغر) ابو بكر العياضي الدماء كلها نجسة
 مسفوحة او غير مسفوحة ودم قلب الشاة نجس وقال عبد الله القلاء من الدم الذي ليس بمسفوح طاهر
 وفي الايضاح الدم الباقي في العروق والمعم طاهر وعن أبي يوسف روح انه يعفى في الاكل دون الثياب
 (حليث) صلى ومعه عنق شاة غير منسولة جاز لان الدم للمسفوح مما سأل عنه وما بقي لا بأس به لما روي
 ان عائشة رض كانت تروي في برمتها منقرة لحم العنق وغيره وقيل مرازة الشاة كالدم وقيل كبولها
 خفيفة عند ما طاهرة عند محمد (شرف فع) عقيب اخرج منه البعرات صحيحة فهو نجس (شمر)
 طاهر (صح) اختلف في القح والصحيح رواية الحسن من اليسيرة انه عفون لم يفسح ان كان طعاما
 او ما وما الموة فلا (ط) القح في طاهر الرواية كالعذرة وفي رواية الحسن خفيفة (شرف فع صح) ذبح
 د جاجة وفسل ما عليها من النجاسة وصلى معها جاز واذا لم يشق بطنها (صح) ان كانت حية جاز
 والا فلا حتى يخرج ما في بطنها وتفسل (صح) والصواب هو الاول لان النجاسة متى كانت في معدتها

لا تأخذ حكم النجاسة كالبيضة المذرة إذا حال معها ما يجوز الصلوة معها (أصح) صلى ومعه حمامة
 من بوحه جاز (جفت) ولا يجوز الصلوة مع المأكول المذبح وقيل يجوز إذا لم يزد موضع الزكوة
 على الدرهم وقيل يعتبر السائل فأما عنق الشاة فظاهر (كف) وحيوان البحر طاهرون لم يוכל (مشق)
 مشقه حتى يخرجه البحر (صح) وحيوان البحر طاهرون كانت ميتة قال رضى الله عنه واختلف أصحابنا
 في الدل على الدلاني الذي يجلب من البحر البلغاري ولكن ما ذكره في التجريد وشرح القدير وصلوة
 الخلأى نص على طهارته (كب) طاهر (جفت) عن الحسن في بعرة وقعت في وقر حنطة فطحنت
 لم يוכל وقال ابن مقاتل توكل ما لم يتغير طعمها وكذا الدل من اللبن وكذا ابن سلام في الروث
 الرطب من البقرة أيام الربيع في الفلاة وكذا ابن شاذان فيه وفي عصير العنب إذا دميت الرجل فسال
 منه وكذا العنب يأكل منها الكلب (شرح) وعن مالك البعرة طاهرة فالأغصاء عما فيه البلوى أولى
 تمسكا بقول من قال بطهارته وفي غيره الاحتياط أولى وأقوى (عن) عن أبي يوسف رح أنه صلى
 بالناس جمعة وتفرقوا ثم أخبر بوجود فارة ميتة في بئر حمام اغتسل منه فقال ناخذ بقول أصحابنا
 من أهل المدينة إذا بلغ الماء قلتين لم يحتمل حبنا (جمع) صور الكلب والخنزير نجس خلاف مالك
 وغيره (ث) ولو أفتى بقول مالك أجزاءه (بو) عضه الكلب ولا يورى بل لا بأس به (بم) أصاب
 البول طرفي أحليه أكثر من قد والدرهم فلغائل أن يقول بجزيه كالمقعد (فم) الصحيح عندي
 أنه لا يجزيه (شبه فم) وعصام في مختصرة ما لم يكن حد ثامن دم أو قى أو قيح روي عن أبي يوسف
 أنه طاهر وقال محمد نجس بنجس الماء بوقوعه فيه ويضم إلى نجاسة أخرى في المانعية (بم) كعب) رعاة
 يمشون في ضرع الشاة بخزقة ملطخة بطين مخلوط بدمها كيلا يبرقعها ولد هاوي يجف ثم يحا بها بعد الحل
 يبل رطبة فيصيبها ببقية ذلك الطين على الضرع فهو عفو (فم) راع أطع ضرع الشاة بسرقيتها وبمست
 ثم حلبها يبل رطبة في نجاسة اللبن روايتان (بم) جلدة الآلية التي يتركها القصاب ما حول
 المقعد وهي قتلطع بجوفها ونظفها ولكن لا يورى الآن عين النجاسة إذا التصقت بالية أخرى أو لحم أو
 منديل رطب ونحوه فالكل طاهر (بم) دم سأل عن راح الجرح فالسائل نجس وما بقى على راحه
 لا يأخذ حكم النجاسة (فم) الجلود التي تدبغ في تلك فاولا يغسل من يحاها ولا يتوقى النجاسات في

وبغها ويلقونها على الارض الكسبة ولا يغسلونها بعد تمام الدبغ فهي ظاهرة يجوز اتخاذ الخفاف
 والمكعب وغلاف الكتب والمشط والقروا موالد لا يرطبها اربابها (شعر) جلد الميتة الرطب دبغ بالقرط
 ثم اصاب الثوب من رطوبته لا نجس (بو) البيضة اذا وقعت من الدجاجة في المرقعة وهي رطبة لا نجس
 المرقعة وكذا السلخة الرطبة اذا وقعت على الثوب (بو) لبن الميتة ظاهر خلا فالهسا والبيضة من دجاجة
 ميتة لا بأس بها عندهم (ط) روى عن اصحابنا ان لبن المرأة الميتة والشاة الميتة والبقرة الميتة ظاهر
 (ط) لبن الاثنان نجس في ظاهر الرواية ظاهر عند محمد ولا يهر كل (م) من عند لبن الاثنان كعرفها (ص)
 مشكل كلها بها (فنج) ولبن الهرة ظاهر (شرح) مثله وعنه قال اكثر العلماء ريقها نجس وكل البنية
 * باب في تطهير النجاسات والدباغ * (شعر ص) المنقش الذي يقال له بالخ قلياً يدك يكون فيه
 صبغه دم لا يطهر بالغسل ما لم يزل العين (فج حمر) يطهر (علش) حصير من يرد في تنجس يمكن غسله
 بان يجعل في ماء جار فيمر عليه ملياً يطهر ولا يحتاج الى الجفاف (عت) عند مد رح لا يطهر اذ
 وعند ابي يوسف يطهر بان يبل بالماء ثم يجفف ثلث مرارة (شعر فح) بال ثم احتلم او جامع واحابه
 منيه الثوب يطهر بالفرك (شعر) اصاب بظهر قدم الخف نجاسة فغسله ثلث مرات وامر به في موضع
 الغسل بحيث يعمل عمل العصر ينوب عنه (شعر فح) اصابه بول فيبس نصب الماء عليه ثلاثاً ولم يدلكه
 طهر ولو اصاب البول خشباً مستعملاً كالحجور والنقير والمائدة والقصة نصب الماء عليه ثلاثاً برفعة
 واحدة طهر دلكه او لم يدلكه ولو كان على يديه نجاسة فغسلها بالكون او بالقمحة وكان ياخذ من مرونة
 ويضع يده منتهى في كل مرة في غير موضع المرة الاولى فالمعروفة لا تطهر مع طهارة اليد (بيج) خرق كثيرة
 جمعت وغسلت وعصرت في كل مرة طهرت وكذا لو كانت في خرطة فغسلت وعصرت ومن ملاء الايسة
 المتأجريا لا يطهر قال وهو منصور قال شيخ الاسلام علاء الدين الخياط عن ابي اسحاق الجافط رح انه
 لا يطهر بلا خلاف وذلك في الثوبين في الاجابة فاما في الغسل بصب الماء يطهر بلا خلاف ولو خيطت
 الخرق بعضها ببعض وغسلت بطهر كلها (بيج) غسخت ثوبين فجمعت ثلث مرات وعصرتها جملة في
 كل مرة يطهران الا اذا غسختها في الاجابة فلا الا اذا كانا صغيرين يغسلان كل لك عادة (الجمع)
 لا يطهران في المطخت مطلقاً (كسب) يطهران مطلقاً (بيج) غسل الثوب بالنجس بالاشنان والصابون ثلث

من اصابه وقد بقي فيه شيء من الصابون او الاثنان ملتصقا به طهر (فح) اصاب الظفر نجاسة او الزجاج
 او البرنية الخضراء او الخشب الخراطمي فمسحها وذهب عينها وريحها طهروا الخبز اذا قنچس يطهر
 بالغسل اذا لم يتشرب فيه ولو قنچس النطع ويضربه الغسل فمسحه بخرقه مبلولة ثلث مرات طهروا لو سرق من
 الارض ثم سقاها ثلثا يجوز التوضي من الماء في المرة الثالثة ان ذهب رائحة النجاسة ولونها واثرها في المرتين
 (ظمر) مثله (شمر) استنجى بالماء ويبدى خيط مشدود لا يطهر بظاهرة اليد ما لم يمر اليد بالخيط
 امرار ابلينا (ظمر) فارة ماتت في سلقية يطهر بالغسل ثلثا ان كان تشرب الماء فيها (يت) تطهر
 ان ماتت فيها فارة بعد ما تشرب فصار حامضا والا فلا (فع) مثله في تحفة الفقهاء اصاب الجلد نجاسة فغسل
 بالماء ثلث مرات من غير تجفيف طهر (ضح) مثله في الخف والمكعب والجرموق اذا امر عليه الماء
 ثلثا طهر من غير تجفيف (عت) يشترط التجفيف في كل مرة في المكعب العتيق دون الجلد يدوي
 حائر الكتمه ويجفف في كل مرة (فب) والمختار انه يغسل ثلثا ويترى في كل مرة حتى يذهب الندوة
 ولا يشترط اليبس (بهر) غسل الثوب عن الخمر ثلثا ورائحتها باقية طهر (يت صح) لا يطهر ما لم يزل
 الرائحة (فع سى) يشترط ازالة الرائحة عن موضع الاحتناء والا صعب الذي به استنجى فان عجز
 لا يضرة (صح) لا يطهر ما لم يزل الرائحة وان بالغ وقيل اذا لم يزل رائحة الخمر يلقى فيه الخل فيطهر
 (علك) قنينة او حجر او حديد اصابته نجاسة غير مريئة يطهر بالغسل مرة اذا اكثر عليه الماء (خو)
 ان لم يكن عليه شيء يطهر مرة والا فلا (نك) يشترط التجفيف في غسل الاجر الجلد يدون العتيق (مت)
 وفي الصندلة بخلافه وقد اشار اليه (علك) وفي صلوة الاثر عن الحسن البصري زعفران ذرف انا للصبغ
 فبال فيه صبي يصبغ به الثوب ثم يغسل ثلثا فيطهر قال هشام وهو قول اصحابنا (مت) والشافعي (شس)
 دبح الجلد بوزنك الميتة ثم غسل طهروا ما تشرب فيه فهو عفو (شط بق) مثله قيل هذا قول ابي يوسف
 وعند محمد رح لا يطهر يد (بق) فالظاهر ان هذا بالاتفاق (عتج) الكيمخت المد بوغ يد من الخنزير
 ان غسل يطهر ولا يضر بقاء الاثر وهذا قول (فح شمر) وعن (فح) لا يطهر (ط) صب كوز من خمر في
 دن من خل ولا يوجد طعمها ولا ريحها يباح الخل للحال ولو وقع فيه قطرة من خمر لا يباح من ماعته
 (حمر) يباح للحال (ظم) اخرج طرفا من خاية الخمر وادخله في خاية الخل يتخلل للحال قال رض

وهو الاصاب (بمع) مدبرة اصابها بول نجست وصلى معها جاز لا ثها من الارض ابو ذرانية ثقيلة
 تنجست فغسلت كما هي تجزيع (جمع) ولواختلف المتأخرون في الطاق الثاني من الثوب الذي اصابه
 المنى والصحيح انه يترك كالا على (مس) الا مقل لا يطهر الا بالغسل لانه يصبه البلة لا الجرم (صديق)
 النجاسة الغليظة بسبب على الثوب ففر كها يطهر والصحيح انه لا يطهر الا بالغسل (صح) طرح خل
 في حب خمر طهر (حمر) تخلل الخمر في خابية جديدة ظهرت بالاتفاق (سج) اصاب ثوبه خمر
 لا يطهر الا بالغسل وان القى عليه ملحا وبقي مقد او ما يتخلل وفي شرح صد والقضاة اصاب الثوب
 خمر نصارت خلا في موضعه يجوز الصلوة فيه من غير غسل فحصلت المسئلة خلافية (شبه) بالوعة
 كبست فعادت ترا با ظهرت عند عهد خلا لا يي يوسف والنجاسة اذا احترقت والخنزير او الحمار وقع
 في الملحقة نصار في الملحقة ملحا على هذا الخلاف (مس) تنورا حمى بالعذرة او الحطبة النجس فعند
 ابي يوسف يحى بالطاهر ثلثا فيطهر وعند عهد لا يطهر ابد اولو حمى بالطاهر ثم بالعذرة يحى
 بالحطب الطاهر مرة (شبه) هذا اذا احى اول مرة بالنجس والا يكفيه الاحياء بالطاهر مرة عند
 ابي يوسف وهذا قول ابي حنيفة زح في الظاهر وبه يفتى (صح) مسح التنور بخرق رطبة نجسة
 اورش بماء نجس ثم الزق الخبز لا بأس به (بو) عن ابي يوسف احرق السرقان في التنور يكره اكل
 خبزه (بن) لا بأس به (حمر) شعر التنور بالاخشاء والارواث يكره الخبز فيه ولورشه بالماء بطلت
 الكراهة (شمر) اذ يب القلعي النجس طهر بخلاف الموم (شبه كص) لا يطهر الا بالغسل لثا بعه
 (شز) غسل الثوب النجس في الطست فانه يغسل الطست ثلثا في كل مرة بعد عصر الثوب (صديق)
 يغسل الطست في الاولى ثلثا وفي الثانية مزتين وفي الثالثة مرة (مس) قال عبد الرحيم المختنى طاهر
 ما اشار اليه في الجامع انه لا يحتاج الى غسل الاجانة كالرفاء والد لوف قرح البير (فع كص) جلد
 غير مل بوغ كالزق جعل فيه الخمر يغسل ولا يطهر بالدبع (شح) غسل تنجس يجعل في طنجير ويصب
 الماء عليه ويطبخ حتى يعود الى مقد ار العسل هكذا ثلثا فيطهر (كص) لكن جربناه فوجدنا العسل
 مرا قال وكذا لك الدبس اذا تنجس (ط) ما طهر جلد به بالدبع طهر جلد به ولحمه بالزكوة قيل
 ويشترط عند علماء ان يكون الزكوة بين اللبنة واللحمين من اهلها (صح) مقروءا بالتسمية ولم يذكر

(ط) قول الخروفي (فاع علك) مجوسى ذبح حيا راقيل لا يطهر والصحيح انه يطهر (كتب) ان ذبحه
المسلم ولم يمسسه عند اظهر (ينج) الصحيح انه لم يطهر (فبيع) مسح الحجام موضع الحجامة مرة واحدة
وصلى المحجوم ايها مالا يجب عليه اعادة ما صلى ان ازال الدم في المرة الواحدة * باب المستحاضة
ومن في معناها * (فاع خو) قال القاضي الزرنجيري المفتقد ليس في حكم المستحاضة وان كان موضع
الفصل مفتوحا لان الدم في موضعه (حم) مثله وقال القاضي الحكيم هرو في حكم المستحاضة كمن
متعت الدم من الصيلان بقطنة (عمت) مثله وجواب (م) دليل عليه وقال عن ابي يوسف ر ح
ان المستحاضة اذا حبست الدم عن الصيلان لا تخرج من كونها مستحاضة (صغر) تخرج من كونها مستحاضة
بمنع الدم وهو موافق للاول والثاني احوط لتجد يد الرضوء لوقت كل صلاة مادام موضع الفصل مفتوحا
والناس عنه غافلون (ق) رصف او مال عن جرحه دم ينتظر آخر الوقت فان لم ينقطع تروضا وصلى قبل
خروج الوقت ثم ان انقطع قبل خروج الوقت الثاني تروضا واعاد الصلوة والا فلا (شمس) اعتاد الصيلان
بعد دخول وقت العشاء الى طلوع الفجر ولا يصير نهارا تقضى العشاء بعد الفجر لتودي الصلوة بطهارة
كاملة قال رض وانما تخرج اذا عرفت بحكم العادة ان التأخير يفيد وتودي الصلوة قضاء بطهارة كاملة
والا فلا تخرج كما في (فاع) اصاب ثوب المستحاضة دم لو غسلته ببقى طهارته الى ان تصلى لكنها لا تبقى الى
آخر الوقت جازت صلواتها معه خلافا للشافعي ر ح بناء على مقدار الرخصة (صبق) لم يجز صلواتها بالاجماع
قال رضي الله عنه هذا صحيح من حيث المعنى والاول من حيث الرواية فقد نص على الاول القاضي الحكيم
في مختصره وخبره ايضا (ثو) ولو علمت انها لو غسلته يعود نجسا تفعله عند ابي يوسف لكل صلاة
وعلى محمد لا تغسل وتصلى هكذا (جسد) ولا يكون الصيلان مستحاضة حتى يدوم وقت صلاة كالانقطاع
لا يتم حتى ينقطع الدم الوقت كله اعتبار الثبوت بالحقوق (س ط) صاحب الجرح السائل ان يصير في
وقت كل صلاة مرة او مرارا وان كان مرة لا يكون صاحب جرح سائل قال رض فلم يعتبر الصيلان وقت
صلاة كامل او مرة ونصف (شمس) ان المستحاضة ومن به مجلس البول وانفلات الريح وسقوط الدود
مراعى ان طهارتهم تنقد بالوقت لذلك ومن المعلوم ان مجلس البول وسقوط الدود وانفلات الريح لا بدوم
وقت صلاة بل يتخلل ساعات خالية فلو شرط الدوام لابيهم حكم المستحاضة اصلا قال رضي الله عنه

اغتنى بعض ائمة زماننا ان الدوام فيها شرط الثبوت وكان في قلبي انكاره ثم وجدت جواب (فأمث) ان
السيلان في الوقت مرة يكفى حال البقاء وفي الثبوت يشترط دوام السيلان فقل انكاره ولكن لو كان الامر
الى لقلت لا يشترط الدوام الا في دم الاستحاضة ويكتفى في غيره السيلان او الوجود في الوقت مرتين او ثلاثا
قلت وما اشار اليه استاذنا روح دقيق حسن لكن غالب ظني ان من قال بالدوام لم يرد به عدم انقطاع
الدم في الوقت اصلا وانما اراد به انه لا تجد في الوقت ساعة خالية يمكنها الوضوء واداء الفرض فيها وكيف
يعرف دوام دم الاستحاضة والواجب عليها وضع الكرسف في هذه الحالة ومع وقوع الكرسف لا يعلم
الدوام والا لنقطاع فيما بين القطرات واذا كان المراد منه ما ذكرنا يستوي فيه اصحاب الاعدل ان يكون
الحكم في الكل سواء على ما نص عليه في الكتب وهكذا اترسخ في عقيدتي من اساتذتي الواقفين على هذه
الحقائق وفي الجامع الاصغر متى اجتمع في المكتوبة عاتان احل لهما تجوز في التطوع من غير ضرورة
والاخرى لا تجوز الا في حال الضرورة فالتي تجزي ايسر العلتين قلت فعلى هذا لوصلت قائمة تنجس
ثيابها واغصائها ولوصلت قاعة لا تنجس تصلى قاعة (صح) به سلس البول فان ركع او سجد او قعد
تنجس ثيابه وان صلى قائما بايماء لا يتنجس قيل يركع ويسجد وهل اغلظ والصحيح انه يصلى قائما بايماء
وكذا ذكره هشام عن محمد لان الركوع والسجود يجوز تركهما بالاختيار في التطوع اذا ركب بخلاف
طهارة الثوب * باب في الحيض والنفاس * (شمر) شكت الحائض في يومها انه العاشر ام الحادي
عشر ولا يثبت لها رأي فان كانت ترى الدم فهي حائض (فع شمر) تعمل بغالب ظنها (فع) عاداتها
في النفاس اربعون وعاداتها ان الدم ينقطع يومين او ثلاثة ثم يعود فان غلب على ظنها ان الدم يعود
لا يجب عليها ان تغتسل وتصلى برواية عن ابي يوسف (شمر) تغتسل وتصلى اذا خاف فوت الوقت
لان الدم موهوم وهكذا في صاحبة العشرة في الحيض اذا انقطع دمها بعد الثلثة دون العشرة وان اضربها
الغسل تيممت وصلت وفي الاربعين للمبالي وكما قد رت على رد السيلان بحشو او رباط او جلوس في
الصلوة او ايماء ولم تعالج لم تجز صلواتها (مصح) قضاء القاضى بالا يابس ليس بشرط للحكم به وهو الاظهر
(شب) اذا بلغت مكة الايام تعتد بالاشهر ولا تحتاج ذلك الى القضاء (بهر) سوخي ديد در ايام
حيض باسفيدى اميخته والبياض غالب فليس بحيض كمشكلة البزاق (صح) لا يثبت للمرأة عاتان

عند الدقاق وأكثر المشائخ وقيل يثبت كمن اعتادت الدم في شهر خمسة وفي شهر ستة وباقي الشهر طهر
ولوحأضت ما حبة العشرة ثلاثة ثم طهرت ستة فلزوجها ان يقربها عند محمد وعند ابي يوسف لا يحل له
ذلك ولو كان حيضها تسعة قرأت ثلاثة ثم طهرت خمسة اختلف المشائخ في قول محمد والاصح ان يحل
له وطئها لان احتمال كونه حيضا بالزيادة على العادة فلم يعتبر وكل الخلاف اذا رأت يوم ما دام
ظهر خمسة ولو انقطع دم الضالة وزاد على خمسة ايام حل وطئها لزوجها عند محمد وعند ابي حنيفة
لا يحل حتى يتم عشرة وعند ابي يوسف لا يحل حتى يتم خمسة عشر بناء على اختلافهم في الطهر الغايل
(مسح) اسقطت سقطا قد استبان خلقه يحكم بكونها حاملا منذ ستة اشهر وقال الدقاق منذ اربعة
اشهر وهو الاصح لانه المتيقن كالسنة في الولد التام ولو شككت في الحمل تجعل بعد الولادة حاملا من
آخر جماع بين ستة اشهر الى سنتين وقيل حائل ما لم يتيقن بالحمل والاول اصح لان التحري سائغ في
كل الامور (بم) قالت لها امرأة عاملة بالحمل انك حامل او امرأتان وهي لا تعلم ذلك فرأت الدم
في ايام حيضها لها ان تترك الصلوة وتفطر (كص) كانت ترى الدم في ايامها ثم اسقطت سقطا مستبين
الخلق تقضى ما تركت من الصلوة اربعة اشهر وما افطرت من الصيام بناء على ما ذكر في (م) هشام
عن محمد تزوج امرأة لم يكن قبله لها زوج وبني بها فجاءت بولد لاقط من ستة اشهر من النكاح فالتكاح
فاسد عند محمد وعند ابي يوسف لانه تزوجها وهي حامل وان جاءت به وقد استبان بعض خلقه لاكثر
من اربعة اشهر وعشر فالتكاح جائز وان جاءت به لاقط فاسد (كص) انقطع دم المبتدئة دون
العشرة يجب عليها ان تغتسل ثانيا عند العشرة (شمر ضح) لا يجب (مت) توقف (كص شمر)
ولدت في غرة رمضان واستمر الدم من رمضان ثم جاءت بولد آخر استة اشهر ونصف من الولادة
لا تقضى ميام النصف الاول ويصح صومها في النصف الاخير وكل اصلوتها اذا كانت اغتسلت بعد النصف
الاول لا تبداء الحمل من النصف الاخير (كص) وغيره يستحب للحائض ان تتوضا لوقت كل صلوة
وتتعد في صلاتها فتسبح وتهلل وفي رواية يكتب لها ثواب احسن صلوة كانت تصلي وكان خلف بن ايوب
يختلف الى ابي مطيع فقال له خلف اذا كان ابو مطيع غائبا فاذهب الى مسجد واجلس ساعة كيلا
تزول عنك عادة الاختلاف فكذا الحائض (ظمر) ولا يجب على المستحاضة ان تنظر الى فرجها وقت

كل صلاة * كتاب الصلوة * باب الاذان * (فع شمر) سمع الاذان من كل جانب يكفيه اجابة واحدة لصلوة واحدة (شمر) ولا ينتظر المؤذن والامام لواحد بعينه بعد اجتماع اهل المحلة (بو) المؤذن ينتظر شريرو النقض مساويه وفي الوقت سعة يقال ادتبر الاصلح ويعذر وقال ابو ذر ريوخر (شمر) يتكلم في الفقه والاصول فسمع الاذان يجب الاجابة (فع) سمع الاذان وهو يمشي فالاولى ان يقف ساعة ويجيب (بمر) وغيره محضر الامام بعد اقامة المؤذن بساعة او صلى سنة الفجر بعد ها لا يجب عليه اعادةها (ظم) ذكر في الصلوة انه كان محمدا فقدم رجلا جاء ساعتئذ لايسن اعادة الاقامة (جمع) عن عائشة رضي الله عنها اذا سمع الاذان ما عمل بعده فهو حرام وكانت تضع مغز لها وابراهيم الصائغ يلقي المطرقة من وراءه ورد خلف شاهد الاشتغاله بالنسج حالة الاذان وعن الساماني كان الامراء يوقفون افرادهم له ويقولون كفواواختلفوا ايها اولى فليل التاذين اسلم لقوله عليه الصلوة والسلام الائمة ضمنا والمؤذنون امناء (مت) وقف في الاذان لتجنب او سعال لا يعيد وان كانت الوقفة كثيرة يعيد (شد) وينبغي ان يكون المؤذن مهيبا ويتفقد احوال الناس ويزجر المتخلفين عن الجماعات ولا يؤذن لقوم آخرين اذا صلى في مكانه والسنة الاذان في موضع عال والاقامة على الارض وفي اذان المغرب اختلاف المشائخ (صح) قوله اذا انتهى الى الصلوة والفلاح تحول وجهه يمينا وشمالا قالت المراوزة الصلوة عن يمينه وشماله والفلاح كذا لك والاصح ان الصلوة عن يمينه والفلاح عن شماله (مت شمر فع صح) والاقامة كذا لك (صح) وجعل اصبعيه في اذنيه سنة الاذان ليرفع صوته بخلاف الاقامة ومن الحسن عن البيهقيفة رح انه يفعل ذلك في الاقامة (بمر) يرفع صوته في الاذان والاقامة (شق) والاذان من سنن الصلوة عند نا وقيل واجب وعن عطاء من نسي الاقامة اعادة الصلوة وقال الاوزاعي يعيد ما بقى الوقت وقال مجاهد نسي الاقامة في السفر يعيد (صح) وعن علي بن الجعد عن البيهقيفة وابي يوسف صلوا في مصر جماعة المظهر والعصر بغير اذان واقامة اخطاوا السنة والامر اقل انهم رأوه واجبا (كص) عطس المؤذن حال الاذان يحمد وبشمتة غيره (مت فع) لا يحمد وفي الملتقط لا ينبغي لاحد ان يقول لمن فوقه في العلم ولجاءه حان وقت الصلوة سوى المؤذن لانه استغفاله لنفسه وفيه لا يقول راسه في الاقامة عند

الصلوة والفلاح الا لانا ينزلون الاقامة (جو) يؤذن المؤذن فيغوي الكلاب فله ضربها ان ظن
 انها تمتنع بضربه والا فلا * باب مواقيت الصلوة * (نفع صحيح شح) تاخير العشاء الى ما زاد على نصف
 الليل والعصر الى وقت اصفر الشمس والمغرب الى اشتباك النجوم يكره كراهة تحريم (ظروفت) يردى
 العصر في وقت مكروه يستوفى سنة القراءة لان الكراهة في التاخير لا في الوقت (شس) الوقت
 يقضى بعد طلوع الفجر بالا جماع بخلاف سائر السنن ولا يقضى ركعتي الفجر بعد صلوة الفجر قبل
 طلوع الشمس اذ اشرع فيه ثم افسد (عن) عن السيد ابي شجاع انه قال سألت (شح) عن كسالى
 العوام انهم يصلون الفجر وقت طلوع الشمس فهل انكر عليهم فقال لا لانهم لو منعوا يتركونها
 اصلا غافرا ولو صلوها يجوز عند اصحاب الحديث والاداء الجائز عند البعض اولى من الترك اصلا
 (صديق) صلى ركعة من الفجر ثم طلعت الشمس فسدت مطلقا لا لاشا فعى لكنه يبقى اصل الصلوة عند
 البيهقي رحمه رح وابي يوسف رحمه حتى لو تهقعه ينقض وضوءه لكن لا يتمها حتى تبيض الشمس وعند محمد
 يبطل اصلا حتى لو تهقعه لا ينتقض وضوءه (شس) وعن ابي يوسف لا يفسد الفجر بطلوعها ولكن
 لا يتمه حتى تبيض الشمس (صحيح) يكره تاخير المغرب عند محمد في رواية عن البيهقي ولا يكره في
 رواية الحسن عنه ما لم يرغب الشفق والاصح انه يكره الا من عدل كالسفر ونحوه او يكون قليلا في التاخير
 بتطويل القراءة بخلاف واختلف في وقت الكراهة عند الزوال فقليل من نصف النهار الى الزوال او رواية
 ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الصلوة نصف النهار حتى يزول الشمس (كص) وما احسن
 هذا الان النهى عن الصلوة فيه يعتمد تصور هافيه (صحيح) عن النوباهي سمعت من مشائخنا يقولون
 الا فضل للمرأة ان تصلي الفجر بغلس لانه اقرب الى السترو في سائر الصلوات تنتظر حتى يفرغ الرجال
 من الجماعة (شمر) الا فضل في الصلوات كلها ان تنتظر حتى يفرغوا من الجماعة * باب في ستر العورة *
 (شمر فاع) مريان يمكنه ستر العورة بالدخول في الماء يلزمه (شمر فاع شز) رفعت يديها للشروع
 في الصلوة فانكشف من كميتها ربع بطنها او جنبها لا يصح شروعها (فب) انكشف ربع اذنها الواحدة
 او ثلثيها يمنع الصلوة لا انها عضو تام والندى الناهل تبع للصدر (ز) انكشف من شعرها شيء في صلواتها
 ومن فخذها شيء ومن مانتها شيء ومن ظهرها شيء ومن بطنها شيء فلو جمع يكون قد ررب شعرها

أوربع فخذها أوربع ساقها لم يجز صلواتها لان كلها عورة واحدة قال رض وهذا انص على امرين والناس
 عنهما غافلون احد هما انه لا يعتبر الجمع بالا جزاء كالا سداس والاسباع والاتساع بل بالقدر والثاني
 ان المكشوف من الكل لو كان قد ورع اصغرها من الاعضاء المكشوفة يمنع الجواز حتى لو انكشف
 من الاذن تسعها ومن الساق تسعها يمنع الجواز لا المكشوف قد ورع الاذن (ز بنز) عريانة لها
 ثوب ان صلت قائمة انكشف فخذها وساقتها أوربع ساقها تصلى قاعدة الجواز القعود في النفل بلا عذر
 لما مر ولو انكشف اقل من ربع ساقها فقامت (شخ) واختلف في الدبر مع الاليتين فقليل الكل عورة واحدة
 فاعتبر به وقيل كل اليه عورة والدبر والثهما (ظمر) الجنب تبع للبطن (مت) الاوجه ما يلي البطن
 تبع له وما يلي الظهر تبع له (صح) عريان قد رمل طين يلطخه بعورته ان علم انه يبقى عليه لم يجز الا
 ذلك كالمقدور ان يغطف عليه ورق الشجر (كص) الوستر عورته بزجاج يصف ما تحته ينبغي ان لا يجوز
 وان كان يرجو جود الثوب يؤخر ما لم يخف فوت الوقت كطهارة المكان (م) عن محمد مع صاحبه ثوب وعده
 يعطيه اذا فرغ من صلواته ينتظره وان خاف فوت الوقت وعن البيهقي ينتظر ما لم يخف فوت الوقت (ط)
 قول ابي يوسف مع قول البيهقي ايضا (كص شمر) وكما جاز الصلوة في مكان نجس خوف فوت الوقت جاز
 بالايماء في السفينة اذا تعدر عليه السجود مستقبل القبلة خوف فوت الوقت (فتح صح) يسجد للغير
 القبلة فيها ولا يومي (صح) انكشف عورته في الصلوة بفعله فسدت في الحال عند هم وان لم يكن بفعله
 فان ستر من ساعته قبل ان يودي جزء منها لم تقصد والافسدت وقال ابو يوسف والشافعي تغسل
 ادى جزء منها ولم يؤد (كص) عريان وجد قطعة تستر ربع اصغر العورات فلم يسترفسدت والا فلا
 (فتح) قال نصير سمعت يحيى عنده ثوب نجس ولا ماء عنده فان كان البول في كله بخير وقال الصلوة
 معه احب الي وان كان في ثلثه او نصفه وقد بقي منه ما يوارى عورته يصلى فيه وقد جعل يمين في زيادات
 الزيادات قد ورع الطاهر ما نعا من جواز الصلوة عريانا اعتبارا للربع في التغطية بالربع في الانكشاف
 (بو) صبية صلت مكشوفة الرأس لا تؤمر بالاعادة ولو صلت مكشوفة العورة تؤمر بالاعادة وكذا ما غير
 وغرو * باب فيما يتعلق بمكان المصلي وثوبه وبدنه من احكام النجاسة وغيرها * (فتح) على مصلاته نجاسة
 قد رآههم وعلى بدنه مثله لا تجمع ولو صلى على فراش طهارته وبطانيته طاهر وحشوه نجس جازت الصلوة

عليه (سبح) ما اعتاده أهل بلد ثامن مشيهم حفاة وبلاجر مرق ويطاؤون العذرات والسرقين وردغة
السكك والامواق ثم يطاؤون بسط المسجد ويطحنونها بها لا يلزم المصلي حمل ثوب طاهر يصلي عليه
ولا يلتفت الى احتمال النجاسة قال رضي هذا من الورع والاحتياط اما في زماننا في بلد نالنا به في
ان يصلي عليها حتى يلقى عليها شيا طاهرا فيحتاط في امر الصلوة التي هي وجه دينه وعماده (مسح)
شبه الاحتياط على الاشجار القائمة لا يجوز الصلوة عليه ويجوز على قطعة جسد يجري في النهر (مسح)
لا يجوز حتى يتصل بعائتي النهر شبه القنطرة (فمع شبر) المصلوة على الرمث الجاري يجوز كالسفينة
والنجاسة في موضع القدمين والسجود تجمع (شع) والنجاسة تحت القدمين تجمع كذا ذكرت عن
ابي يوسف رحمه الله لا يقام بهما الغرض وان امكن باحد هما بخلاف النجاسة تحت اليدين فانه لا عبرة
بها لانه لا يقام بهما الغرض (حذر) لا بأس بالصلوة على الار الذي يمسح به اعضاء الوضوء (علك)
غيره اول (شع) جلي في مكان نجس فارسل طرفي سراويله فقام عليها وهو يسجد على طرف كفه يجوز
(محوي) لا يجوز وكل التولفت المصلية المصلي على ساقيها وبعضه على مكان نجس الا اذا لم يتحرك بها
على النجس فتحركها وكذا الوصل في الكفة النجسة (يت) يصلي في الخفة ورأسه يتناول حقفها لم يجز
(فمع) يجوز اذا كان الى القيام اقرب والا فلا فان رفع سقفها لتعام قيامه جاز اذا كانت طاهرة والا فلا
(محوي) جلي على مصلي في مكان نجس يصف ما تحته يجوز (يت مسح) تفسد (صح) مثله ولو صلى على
وجاج يصف ما تحته قالوا جميعا يجوز (نظ) اصابه دهن نجس مقدار درهم او اقل ثم انبسط فزاد
قالوا يمنع المبلوة (ع) وفي فتاوى ابي حفص لا يمنع وبه يفتي لان الزيادة اثر وليس بعين (سبح كن)
لو وضعت كرسيا نجسا لا يتبين منه شيء اذا لم يكن الكائن في الفرج الخارج زائد على الدرهم يجوز
والا فلا باب النية والدخول في الصلوة في شرح القاضى الصدرونية النفل ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان ينوي الصلوة فحسب نية صلوة التواتر ان ينوي صلوة التواتر نية صلوة الجنائز ان ينوي الصلوة لله
والدعاء للميت ونية صلوة العيد ان ينوي صلوة العيد ونية التراويح ان ينوي مطلق الصلوة فانها
منه المحمية وفي المحنة يكفي مجرد نية الصلوة وقيل لا يستحب ان يتكلم بلسانه لما ينوي بقلبه والمختار
انه يستحب واليه اشار محمد بن المنابك ولانها انما ينفوه به تحقيقا للقصد وطلب التمييز وهو واجب

ثم إذا أراد النفل أو البعثة يقول اللهم اني اريد الصلوة فيسرها لي وتقبلها مني وفي الغرض اللهم اني
اريد فرض الوقت او فرض كذا فيسرها لي وتقبلها مني وكذلك في سائر الصلوات وفي صلوة الجنائز اللهم
انني اريد ان اصلي بك وادعوك لهذا الميت فيسره لي وتقبله مني والمقتدي ان يقول اللهم اني اصلي
فرض الوقت متابعا لهذا الامام فيسره لي وتقبله مني ومن لا يتقدم ان يحضر قلبه لينوي بقلبه او يشك
في النية يكفي فيه التكلم بلسانه لا يكلف الله نفسا الا وسعها ويجب ان ينوي الصلوة متصلا بالشروع ولا يجب
المقارنة وقال الشافعي يجب واختلف في نية القبلة اذ ابعث والاصح انه لا يحتاج اليها اذ اصلي الى
ميت المحارب القدومة اذ لا يجد يد لا تكون على ميت القبلة غالبا (شمر) وفيه يصح بناء العصر
على تحريمه الظهور وبناء الفرض على تحريمه النفل وعلى عكسه والقضاء على الاداء لان التكبير شرط عندنا
ومند الشافعي ركن حتى يشترط لكل صلوة تكبيرة على جهة (شبه) مثله (ظريو) قال المصنف
او الخالق او العليم يدون ذكر الله يصير شارعا ولو كان الاسم مشتركا كالرحيم فان اراد به ذات
الله تع يصير شارعا لان الارادة والنية تقطع وجوه الاجتمالات (عكس) يريد ان يصلي الظهور
او العصر في يوم غيم لا يدري الوقت ينوي ظهر يومه او عصر يومه (يخرج) قال عبيد الواحد في صلوته اذا
علم ان صلوة يصلي قال محمد بن مسلمة هذا قدر نية وكذا في الصوم والاصح انه لا يكون نية لان النية هي
العلم بها الا يزوي ان من علم الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر والمساو اذا علم الإقامة لا يصير مقبلا ولو نواه
يصير مقبلا (شبح) كبر وفعل عن النية ثم نواه يجوز كالصوم ثم اختلفوا فيه فقل يجوز الى الثلثة وقيل
الى ما بعد الثناء وقيل الى ما بعد الفاتحة وقيل الى الركوع (صحيح) ترفع المرأة يد يها في التكبير الى
منكبها حذاء ثديها قيل هو السنة في الحرة فاما الامة فكان الرجل لان كفها اليست بعورة (خبر) اعزم على
صلوة الظهور وجوز على لسانه نويت صلوة العصر بجزءه (عكس) شروع في الفرض وشغله الفكر في التجارة
او المسئلة حتى اتم صلوته لا يمتنع اما دته (ظريو) لا يعيله (يو) لم ينقص اجزه اذ لم يكن لتقصير
منه وفي صلوة قاضي القضاة المتكلم لا يلزمه نية العبادة في كل جزء وانما يلزمه في جملة ما يفعله في كل
حال اي القيام او القراءة او الركوع او السجود او القعود ونحوها فان حقق الفصل والمحل كرمعا ونحوها بها
التعبير كفا وراي افراد كل واحد منها بنية فهو افضل ولا يوافق في النية بالجهل لان ما يفعله من الصلوة

آخره ليطول القراءة لا احب ذلك والركوع افضل ولو قرأهما لا يكره وفي النوافل لا باس به (شمر)
 قراءة الفاتحة على قصد الثناء والدعاء ينبغي ان لا ينوب عن القراءة في الصلوة (صغير كص مبي)
 ينوب عن القراءة (ط) لم يقرأ في الاوليين وترأ في الاخرين الفاتحة على قصد الثناء والدعاء لا يجزيه
 (شمر) يخاف المصلئ فوت الوقت ان ترأ الفاتحة والسورة يجوز ان يقرأ في كل ركعة بآية في جميع الصلوات
 ان خاف فوت الوقت بالزيادة (ظمر سي) مثله وخص البزدوي الفجر به (فع) يراعى سنة القراءة
 في الظهر ونحوه لا الوقت (بو) خاف فوت الوقت او برد امثله اوقلة جماعة فهذا على روله ما شاء
 من القراءة بعد تمام الآية (يث) خافت في صلوة الجهر بالفاتحة يجهر بالسورة ولا يعيد ولو خافت
 بآية او آيتين او ثلث يتمها جهرا ولا يعيد (شخ) سهى الامام فخافت بالفاتحة ثم ذكرها يجهر بالسورة ولا
 يعيد الفاتحة (فمح) خافت ببعض الفاتحة في الفجر ثم ذكرها يجهر بالباقي (فعمر) الامام او المنفرد
 اشتبه عليه حرف او كلمة او تقديم او تاخير في قرأته بين امرين ولا يخالف كل واحد منهما الا حرفي
 المعنى نحو الحكيم العليم وعلى عكسه ونحوها يقرأ على غالب ظنه وان لم يكن له غالب ظن فتركه اولى
 (شمر) نحوه (ظمر) الآية الطويلة تقوم مقام الثلث في حق اقامة السنة (بمرفب بسخ) قرأ
 في الاولى قل يا ايها الكافرون وابتدأ في الثانية انا اعطيناك الكوثر ثم ذكر يقطع ويبدأ اذا جاء
 فصر الله (علك عمح خو) يتم الكوثر (بمرفب) قرأ في الاولى قل يا ايها الكافرون وابتدأ في الثانية
 الم تركيف او ثبت ثم ذكر يتم ولو اصابه وجع السن لا يطيقه الا بامساك الماء في فيه او باخذ دواء
 بين اسنانه وضاق الوقت فانه يقتدي بالامام وان لم يجد يصلى بغير قراءة ويعذر ومقدار الصلوات
 او التسليم في الاخرين ثلث تعبيحات في غريب الرواية لا باس بان يقرأ المعوذتين في المكتوبة وهو
 قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وفي روضة الناطق وهو قولهم وانما لم نكتبها في مصحف ابن مسعود
 لان الناس كانوا يعوذون بهما فاما من فوتها عنهم (ث) انهما ليستا من القرآن عند ابن مسعود
 وقال بانهما من لان من كلام الله تعالى وكان يوقى بهما النبي صلى الله عليه وسلم فاشتبه عليه انها
 من القرآن ام ليستا منه فلم يكتبها في المصحف وفي الايضاح للاندرابي ان ابن مسعود لم يكتب
 في مصحفه الفاتحة والمعوذتين فقل له لم يكتبها قال لو كتبها لكتبها ثل كل سورة وانما تركها لانه

امن النسيان لان الصلوة لا تتم الا بها ولا نها تثنى في كل صلوة وروى انه رجع عن ذلك بعد ما قرأ على
علي بن ابي طالب وقال حسبتهما عوذتين وروى ان ابي بن كعب كتب في مصحفه مائة وستة عشر
سورة زاد فيه سورتين دعاء الوتر اللهم انا نستعينك اللهم اياك نعبد الى قوله الملحق لانه سمع
النبي عليه السلام يقرأهما في دعاء الوتر فظن انهما من القرآن ولم يسأل النبي عليه السلام منه ثم
رجع الى الامام المجمع عليه فعلمه بان ذلك كان وهما منه والقرآن ما تضمنه الامام مصحف عثمان
ابن عفان باجماع الصحابة على ذلك وما عداه فانه لا يعد قرآنا قال استاذي صدر القراء سيد الشهداء
رشيد الائمة القيد يرح ذكر في الشافي في علل القراءة ثم الذي يزيل هذه الشبهة فيما الرمونام من
قصة عبد الله بن مسعود وابي ان الامة اتفقت على القراءة التي اختارها ائمة القراء واجتمعت الامة
على انها صحيحة ووجدنا اسانيد اكثرها راجعة الى هذين الصحابيَّين فان قراءة ابن كثير ونافع وابي عمرو
مسندة الى ابي بن كعب وقراءة عاصم وحمزة والكسائي مسندة الى ابن مسعود وفي كلها اثبات
المعوذتين وليس فيهما سورتا القنوت فدل ذلك على بطلان قول المخالف (ط) واختلفوا في كفر من
زعم ان المعوذتين ليستا من القرآن فاولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين ولان الامة
اجتمعت بعد الصلوة والاول انهما من القرآن والاجماع المتأخريين رفع الخلاف المتقدم (فصح)
في غريب الرواية كبر فتعوذ ونسى الثناء لا يعيد لغوات محله وكذلك ان كبر فبدأ بالقراءة لا يعيد الثناء
والتعوذ والتسمية ولا سهو عليه وان كبر فتعوذ ثم مجلد يبسم وكذا ان كبر فبسم ثم مجلد ناسيا ثم ذكر
يبدأ بالفاتحة ولا سهو عليه بخلاف ما اذا نسي الفاتحة في الاولى او الثانية وذكر في السورة او بعدها
او في الركوع فانه يقرأ الفاتحة ثم السورة ويمجد للسهو (ط) مثله (حسن) لا يقدر على تعلم القرآن
بالنظم العربي ويقدر عليه بلغة اخرى يفترض عليه تعلمه لان القرآن لا يختص بالعربي عند ابي حنيفة
رح وعندهما يجوز قرأته بغير العربية اذا كان لا يحسن العربية فيفترض عليه ذلك بالاجماع في هذه
الحالة (بو) بقراءة آية في قيام الليل تعدل ثلثا يحصل السنة (فلك) قرأ في الاولى من النفل
تبت وفي الثانية اذا جاء نصر الله يكره وفي شرح قاضي صدر يكره في الفرض لاني النفل (خو) شك
قبل السورة في انه هل قرأ الفاتحة ام لا يتحرر فان لم يثبت له رأي يقرأ السورة لا غير (يث) يقرأ

الفاتحة ثم السورة واليه اشار في (شش ظم) تكبر سجدة في اثناء الفاتحة فسجد ها يعيد الفاتحة
 (صح) والا حسن انه يسمى في اول كل ركعة عند اصحابنا جميعا لا خلاف فيه ومن زعم انه يسمى
 مرة في الاولى فحسب فقد غلط على اصحابنا فاعطاه حشامره من نامل كتب اصحابنا والروايات
 عنهم لكن الخلاف في الوجوب فعندهما ورواية الملعلى عن ابي حنيفة انه يجب التسمية في الثانية
 كوجوبها في الاولى وفي روايتها وما ورواية الحسن عن ابي حنيفة رح انه لا تجب الا عند الافتتاح
 وان قرأها في غيرها فحسن والصحيح انه يجب التسمية في كل ركعة (شح) قرأ بعد الفاتحة من وسط
 السورة لا يكره (خو) يكره بالاجماع الاتتميم للورد (خو) خاتمة السورة في ركعتين يكره بالاتفاق
 وكذلك خاتمة سورة في ركعة واحدة او سورتين في ركعتين عند الاكثر وقيل لا يكره (شح) لا يكره
 فيهما (شب) جمع بين السورتين في ركعة لا يكره لانه عليه السلام كان يوتر بتسع من المفصل (فص)
 يكره ولو قرأ السورة في ركعة ثم كررها في الثانية يكره الا في النوافل (صمت) قراءة الفاتحة ثم السورة
 واجبة لكن قراءة الفاتحة اوجب حتى لو تركها في الصلوة يؤمر باعادة الصلوة ولو ترك السورة
 لا يؤمر (صمت) سئلت عن سنة القراءة في حق المنفرد رجلا كان او امرأة فقلت لم يبلغنا فيه تفدير
 لكن يجب ان يكون المستحب في حقهما ما كان اطول ولهذا قال محمد طول القنوت احب الى من
 كثرة الركوع والسجود ثم ظفرت بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا كان احدكم
 اما سا فليخفف فانه يقوم وراء الضعيف والكبير وذو الحاجة واذا صلى لنفسه فليطول ما شاء
 فحمدت الله تعالى عليه قال رضى الله عنه قد ورد فيه تقدير لانه ذكر الحسن في المجرّد عن
 ابي حنيفة رح قراءة الامام المفروضة والمسنونة ثم قال قال ابو حنيفة والذي يصلى وحده بمنزلة
 الامام في جميع ما وصفنا في القراءة سوى الجهر وهذا على ان القراءة المسنونة يستوي فيها
 الامام والمنفرد والناس عنها غافلون (صح) قراءة سورة الحديد كالواقعة بل اتم وان كان
 تسعا وعشرين آية والواقعة سبعا وتسعين آية (شح) قرأ المسبوق في الاخيرين مع الامام لا ينفعه
 وعليه القراءة فيما يقضي (شب) الاخر من يلزمه تحريك اللسان في الصلوة مكان القراءة عند محمد
 بن الفضل (فج) لا يلزمه (شح) يؤمر بتحريك الشفتين واللسان ويلزمه (صمت) والامى فيه

كالاخر من قال رضى وفيه نظر لان الاخر من يعرف القراءة فيحركها في مخرجها بخلاف الامى (شهر
 فع صبح مت) قرأ في الاولى من المغرب والعصر وفي الثانية ويل لكل همزة لا يكره (كص) يكره
 لان الاولى ثلث آيات والثانية تسع آيات ويكره الزيادة الكثيرة واسما روي ان النبي صلعم قرأ في الاولى
 من الجمعة سبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية هل اتك حديث الغاشية فزاد الثانية على الاولى بسبع
 آيات لكن السبع في السور الطوال يسودون القصار لان الست ههنا ضعف الاصل والسبع ثمة اقل من
 نصفه (شح) قال علماء نارج ينوي بالتلاوة في الاخرين المذكور والدعاء لا القراءة في تفسير الماوردي
 واختلف في تفسير اول المفصل قال اكثرهم من سورة محمد وقيل من قاف وقال ابن عباس من سورة
 والضحى الى الناس (ط) قيل من الحجرات (شب) ينبغي ان لا يفصل بين الركعتين بسورة او
 سورتين وانما يفصل بسور (فمح) ولو تهجى بالسجدة لا يجب ولو تهجى في الصلوة لا يقطع لانه قرأ
 حروف القرآن لكن لا ينوب عن القراءة (فلح) مراعاة الترتيب في القراءة افضل من الايات المفصلة
 كاية الكرسي ونحوها ولو ترك القراءة في الثالثة من التواتر في احدى الركعتين من الفجر و صلوة السفر
 فسدت قال رضى ولا يمكنه اصلاح صلوته اصلا * باب فيما يتعلق بالقيام والركوع والسجود والاذكار *
 (شم) بسط يديه وسجد عليهما بجزيه ويكره (يت) رفع راسه من الركوع رافضاه يزيد في القراءة
 يرتفع حتى لو لم يعد فسدت صلوته وعن اسمعيل الزاهد رفع راسه رافضا فلم يقرأ يرتفع
 الركوع على قياس قول ابي حنيفة خلافا لهما كالسعي الى الجمعة فلو شرع في السورة يرتفع
 بالاجماع ولو ترك التسميع حتى استوى قائما الاياتي به كالمركب حال الانحطاط حتى ركع وسجد يتركه
 ويجب ان يحفظ هذا ويراعى كل شيء في محله (فعم) كبر قائما فركع ولم يقف صار موديا فرضى التكبير
 والقيام جميعا ولم يلزمه الوقف بعد قائما (كص) مثله قال رضى لان ما اتى به من القيام الى ان يصير
 اقرب الى الركوع يكفيه (بم) اركب السفينة لم يجد موضعا للسجود للزحمة ولواخر الصلوة ثقل الزحمة
 فيجد موضعا يوحها وان خرج الوقت على قيام قول ابي حنيفة في الخبوس اذا لم يجد ماء ولا ترابا
 نظيفا (مت) في غريب الرواية عن ابراهيم النخعي كان يحذف التكبير ويصل خاتمة السورة بتكبير
 الركوع قال ابو يوسف ربما وصلت وربما تركت (فمح) يصلهما وصلا وانما ترك الوصل ابو يوسف راح

تعليم الجواز (يف) المنفرد يأتى بالتصميم حالة الرفع وبالتحميد حالة الاستقرار (خو) مثله
(سمع) حالة الرفع (شخ) اما المنفرد فيقول سمع الله لمن حمده واذا استوى قائما قال ربنا لك الحمد
في الجواب الظاهر قال رضى الله تعالى عنه وهو الصحيح وقد روى ابو هريرة ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان اذا قام الى الصلوة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده عند
الرفع ثم يقول وهو قائم ربنا لك الحمد وفي بعض شروح الجامع الصغير للمتقدمين انه يقول سمع الله
لمن حمده عند الرفع ويقول ربنا لك الحمد عند الانحطاط (شخ) رفع رأسه من السجود قبل امامه
يعود اليه (فع شب) ثم الطمانينة في الركوع والسجود واجبة عند ابي حنيفة على اختيار الكرخي
حتى لو تركها ساهيا يلزمه السجود وعلى اختيار الجرجاني هي سنة حتى لا يلزمه سجود السهو بتركها
واجمعوا على ان الاعتدال في القومة بين الركوع والسجود وبين السجود بين قد رتبته واحدة
سنة قال رضى الله تعالى عنه وقد شدد القاضي الصدوق في شرحه في تعديل جميع الاركان تشديدا
بليغا فقال والكل كل ركن واجب عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف والشافعي رح
فريضة فيمكن في الركوع والسجود وفي القومة بينهما حتى يطمئن كل عضو منه هذا هو الواجب
عند ابي حنيفة ومحمد حتى لو تركها او ترك شيئا منها ساهيا يلزمه السهو ولو تركها عمدا يكره اشد
الكراهة فيلزمه ان يعيد الصلوة اذا اخفها ويكون معتبرة في حق سقوط الترتيب ونحوه كمن طاف
جنبيا يلزمه الاعادة والمعتبر هو الاول كذا هذا وعندهما صلواته فاسدة (كص صت) صلى قائما
على اصابع رجليه او عقبه ولا عد ربه يجوز (فع) لا يجوز (جت) وقيل في من ينحط للسجود
يجزئه من الركوع ان لم يتعمد (شخ) وتفريق الاصابع سنة ركوع الرجال لا النساء (شب)
في الجمعة اذا سجد على ظهر رجل يجوز قال ابن مقاتل هذا اذا وضع ركبتيه على الارض والا فلا وعن
محمد يضع يده على فخذه في القعدة بحيث يكون اطراف الاصابع عند ركبتيه (شط) يضعهما على
ركبتيه كالركوع (ز) دخل في ركوع الامام فلما سجد تسبيحة رفع الامام رأسه اتصها ثلثا وان دخل
قبل ركوع الامام لا يتمها بل يرفع (ط) لا يتمها مطلقا * باب في القعدة والذكر فيها والقيام
منها والخروج من الصلوة * (شم) ترك القعدة الاولى في الفرض فلما قام عاد اليها وذكى انه لم يركع

له العود يقوم في الحال ولو عاء الامام لا يعود معه القوم تحقيقا للمخالفة (سي) يعود معه القوم
 (تج) ولو نسي القعدة الاولى في الوتر فقام لا يعود (شم) ولو شرع المسبوق وقعد عند امام في
 القعدة الاولى فقام الامام قبل ان يشرع هو في التشهد فانه يتشهد وفي الاخرة اذ اسلم يقوم وسيأتي
 في فصل المسبوق انشاء الله تعالى (ش) قعد قد والتشهد في القعدة الاخرة نائما فلما انتبه
 سلم يجزيه وله ان يدعوف القعدة الاخرة بعد التشهد بما احب بعد ان لا يدعوف بما يفسد الصلوة
 لانه عليه السلام علم ابن مسعود التشهد ثم قال له ثم اختر من الدعاء افضله (مت) الدعوات
 الماثورات بعد التشهد فاولها ما قال زيد بن علي بن الحسين عد هن في يدى ابي ملي بن الحسين وقال
 له عد هن في يدى ملي بن ابي طالب رض وقال عد هن في يدى رسول الله صلعم قال عليه السلام عد هن
 في يدى جبرئيل وقال هكذا انزلت بهن من عند رب العزة اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت
 على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على
 ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم ترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحم على ابراهيم
 وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم تحنن على محمد وعلى آل محمد كما تحنن على ابراهيم وعلى آل
 ابراهيم انك حميد مجيد اللهم سلم على محمد وعلى آل محمد كما سلمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
 انك حميد مجيد قال رض وهذه الرواية مخالفة لما اعتد ناه بعد التشهد وتتبعنا الاصول وسألت
 العلماء فلم اجل فيها رواية لا موافقة ولا مخالفة حتى اعتقدت ما اعتد ناه مبتدعا حتى ظفرت
 بحمد الله في الصلوة لخمير الوبرى صاحب الاضحية كيفية الصلوة التي مرت عن علي رضي الله عنه
 وفيه عن كعب بن مجزة ان الصحابة قالوا للنبي صلعم عرفنا السلام عليك فكيف الصلوة عليك فقال
 قولوا اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم
 بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد روى عن علي
 وعبد الله بن عباس وابن مسعود وجابر رضي الله عنهم انهم قالوا الرسول الله صلعم عرفنا السلام
 عليك فكيف الصلوة عليك فقال عليه السلام قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك وسام على محمد وعلى
 آل محمد وارضهم محمد وآل محمد كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين

وبنا انك حميد مجيد ثم قال (خو) ان اخذ المصلي يده كعب فحسب وان اخذ يده على
فاحسن وان اخذ يده الصحابة فهو جود واحسن وبه فاحسن لان روايته اكثر فالتمسك به افضل
(ش) المقتدى نسي التشهد في القعدة الاولى فذكر بعد ما قام فعليه ان يعود ويتشهد بخلاف
الامام والمنفرد يؤيد به جواب (ظمر) فيمن ادرك الامام في القعدة الاولى فقام الامام قبل
شروع المصنوع في التشهد فانه يتشهد تبعا لتشهد امامه كذا هذا (كص ص) فرغ المقتدى
عن التشهد قبل امامه فانه يسكت (شج) سلم عن يمينه وسهى عن يساره يسلم عنه ما لم يخرج من
المسجد والصحيح انه اذا استدبر القبلة لا يأتي بها (جف) ويبطل القعدة بالعود الى التشهد وسجدة
التلاوة عند ابى خنيفة وابى يوسف وعنه وعن زفر لا تبطل (صبق) يعتبر في قدر التشهد عند ابى يوسف
فراغ الامام عن قرأته وعن محمد انه لا يعتبر الفراغ وانما يعتبر قدر التشهد لا الفراغ (ز) فرغ المقتدى
عن التشهد قبل امامه وذهب جازت صلواته * باب في السترة والمرور بين يدي المصلي * (ص) في غريب الرواية
النهر الكبير ليس بستره كالطريق وكذا الحوض الكبير (عك) البير ستره (دخ) اراد
المرور بين يدي المصلي فان كان معه شيء يضعه بين يديه ثم يمر ويأخذ ولو مر اثنان يقوم احدهما
امامه ويمر الاخر ويفعل الاخر هكذا ويمر ان وان كان معه دابة فمر اكبائها ثم وان نزل وتستر بالدابة
ومر لم ياتم ولا مر رجلا من متعازيين فالذي يلي المصلي هو المار (نمذخ) قام في آخر الصف في المسجد
وبينه وبين الصفوف مواضع خالية فللدخول ان يمر بين يديه ليصل الصفوف لانه اسقط حرمة نفسه
فلا ياتم المار بين يديه قال رض دل عليه ما ذكر في الفردوس برواية ابن عباس رضى عن النبي عليه
السلام انه قال من نظر الى فرجة في صف فليس لها بنفسه فان لم يفعل فمر ما فليتعظ المار على رقبته
فانه لا حرمة له اى فليتعظ المار على رقبته من لم يسد الفرجة * باب فيما يكره من العمل في الصلوة *
(شح) لا باس بان يتكلم مع المصلي ويجيب هو برأسه (بمر) مثله به ورد الكتاب والاثار عن عائشة رضى
(عس) فرغ المقتدى عن الصلوة والدعوات لما فرغ امامه من التشهد لا يكره والموافقة في الافعال
شرطه ون الاذكار (شد) جلس في الصحراء للصلوة يكره ان يتنخم يمنة ويسرة والا فضل في التنخم الى
اليسار (عك) السدل ان يلبس الصدرة ولا يدخل يديه في كميه كعادة اهل بلادنا وعن جابر الله

العلامة مثله (صح) السدل ان يجعل ثوبه على رأسه وكتفيه ثم يرسل اطرافه من جوانبه فاذا ضم طرفيه اسامه فليس بسدل وفي كراهة السدل خارج الصلوة اختلاف المشائخ (صح) واختلف فيمن صلى وقد شركميه لعمل كان يعمل قبل الصلوة او كان هيئته ذلك او عقص شعره وجمع ذوائبه لعمل كان يعمل قبل الصلوة او هيئته ذلك او صلى في ثوب واحد وملك غيره وعن الحسن عن ابي حنيفة انه ينبغي للامام ان يلبس ازارا ورداء و قميصا فان امهم في قميص صفيق او ازار متوشحابه اجزاه وان امهم في ازار او سراويل فقد اساء لانه يعد عاريا واساءة في الخدمة واستحب اللبس المعتاد لانه متوارث (ظم) صلى وهو مشدود الوسط لا يكره (شخ) صلى بقباء يشد وسطه ففيه تشمين لعبادة ربه (بسخ) ظهر على انفه ذنبن في الصلوة فمسحه اولى من ان يقطر منه على الارض وكان يرسل كفيه في الصلوة ويقول لان في امساكهما كف الثوب وانه مكروه (بم فسخ) وغيرهما كانوا يصحون ذلك قال رض وهو الاحوط * باب فيما يفسد الصلوة من الافعال وغيرها * (فع) حمل المصلي مقدار صف او اكثر ثم وضعه لم يفسد ولو حول ظهره الى القبلة فسدت (بسخ) هرة جلست على فخذ المصلي او حجره وعليها نجاسة اكثر من قد رالد وهم فسدت ان مكثت عليه قد ركن (ط فح) ركب ظهر الساجد صبي ثيابه نجسة فسدت ان كان لا يستمسك على ظهره بنفسه وان كان يستمسك لا تفسد لان ثيابه تبع له قال رضى الله عنه فعلى هذا لا تفسد بالهرة لانها تستمسك (بم) يعجد للسهم على رأس الركعتين في الظهر على ظن التمام ثم ذكر يميني (علك حم) ذكر بعد التشهد في الفجر انه لم يقرأ في الاخيرة فقام وصلى ركعة فسدت (ممت) لزيادة ركعة غير معتد بها (خج) صبي ارتضع ثديي اسه في الصلوة بغير فعلها ونزل اللبن لم تفسد (ط) فسدت وان لم ينزل لا تفسد (شخ) ان مص ثدييها ثلثا فسدت والافلا وفي النوادر ونزل لها لبن لم تفسد وهو الاصح (يت) تلاوة آية السجدة وسجد فظن الموتى انه ركع فركعوا وسجد والم تفسد صلواتهم وان سجد واخرى فسدت (م ط) مثله (كص) سبق امامه في جميع الاركان لكنه كان شاركة في ما بين الركبتين كالقومة ونحوها لم تفسد وعليه قضاء ركعة واحدة لان الثانية صارت قضاء عن الاولى والثالثة عن الثانية والرابعة عن الثالثة وانما لم تفسد بالاولى لانهما لما اشتركا في القومة لم يتصل سجودها بركوعها فلم تفسد وقيل تفسد

لأنفراداً بركوع وسجود وفي كتاب المتجانس قيل لمصل منفرد تقلم باصمراً او دخل رجل في فرجة الصف فتقدم المصلي حتى وضع المكان عليه فسدت صلواته وينبغي ان يمكث ساعة ثم يتقدم برأى نفسه (جمع) قام الامام الى الرابعة من المغرب فتابعه المتنفل فسدت قعد الامام او لم يقعد وان تذكروا عاد وكذا في الخامسة من ذوات الاربع علم به او لم يعلم وبه (ث) لا قتله في موضع الانفراد (ج) مثله (ش) وذكر الفضلي انما تفسد اذا قعد الامام في الرابعة والالم تفسد لانه لم يحق عليه الانفراد حتى يقيد الخامسة بالسجدة (ظ) والصحيح ما ذكر في الشافى انه لو قام الى الخامسة قصد اللنفل خرج من الظهر في الحال وان لم يقصد لا يخرج حتى يقيد بها بالسجدة فكذا ههنا لو قام المتنفل ما هيا لا تفسد وان قام عالماً بخطا الامام تفسد وكذا في المسبوق قال رض ولى هذا اذا سجد الامام سجدة ثالثة فهو او تابعه المقتدى مع علمه انها ثالثة فالفساد فيه اظهر (ط) تابع المسبوق الامام في سجود السجدة ثم تبين انه لم يكن عليه فهو فسدت (أصغر) الد بومى سجد الامام لتلاوة من غير ان يجب عليه وتابعه القوم فسدت صلواتهم ثم قال هذه رواية عن اصحابنا واما عندى فلا تفسد (م) بشر عن ابى يوسف رفع المصلى الى صف النساء او حول وجهه او كشف عورته او وقع قدام امامه من الزحام فسلوته تامة ما لم يركع او لم يسجد الى تلك الحالة وهذا قول ابى حنيفة وان تعمل شيئاً منها فسدت (ج) عن محمد بصلى ويده عنان دابته او مقودها وهو نجس فان كان موضع قبضته نجساً لم يجزوالاجاز ان كان يتحرك يتحركه في ركوعه وسجوده وان جذبته الدابة حتى زال عن موضعه فجاوز موضع السجود فسدت والا فلا (صفر) سهى عن القعدة الاخيرة وافتتح التطوع لا تفسد ما لم يقيد الركعة بالسجدة ولو تعمل فسدت (س) تفسد في الحالين * باب في الاقوال المفسدة * (ظ) ارتج على الامام ففتح عليه من ايسر في صلواته وتذكر فان اخذ في التلاوة قبل تمام الفتح لم تفسد والا فتفسد لان تذكره يضاف الى الفتح (ظ) وفتح القراءة من المراهق كالبالغ وعن عبد الله الصغار ولو جمع الموت ممن ليس في الصلوة ففتح على امامه يجب ان تبطل صلوة الكل لان التلقين من الخارج (شمر) ولو تلاوته القراءة ثم ارتج عليه لا يفتح عليه المقتدى ما لم يخف فساد صلواته (بو) مع المصلى من مصلى آخر ولا الضالين فقال امين فعن ابى حنيفة انه لا تفسد صلواته وعند المتأخرين تفسد (فج)

تفسد كل اذا كان خارج الصلوة (شمر فع) مسجد كبير يجهر المودن فيه بالتكبيرات فل دخل فيه رجل ونادى المودن ان يجهر بالتكبير وركع الامام للحال فجهر المودن للحال بالتكبير فان قصد جوابه فسدت صلوته وكذا لو قال عند ختم الامام قرأته صدق الله وصدق رسوله وكذا اذا ذكر في التشهد الشهادتين عند ذكر المودن الشهادتين تفسد ان قصد الاجابة (بفتح) قام الامام الى الخامسة فتحنج المقتدي تنبيهها لا تفسد (ظم) اخطأ الامام فتحنج المقتدي ليهدى الى الصواب لا تفسد (صبح) التحنحج بغير سبب يكره وان كان بسبب كخشونة في حلقه او اعلام لغيره انه في الصلوة لم يكره ولم تفسد صلوته (سى) ان لم يمكنه القراءة الا بالتحنحج فهو عدو الاصح ان التحنحج لتزيين القراءة لا تفسد الصلوة (فك) لدغته العقرب فقال بسم الله فروى عن ابي حنيفة انه تفسد كالانين من وجع (بفتح) في الهارونيات سلم قائما على ظن انه اتم الصلوة ثم علم انه لم يتم فسدت لانه سلم في غير محله بخلاف القعود وصلوة الجنائز وقيل يبنى ولو قام الى الثالثة عالما بما فتح المقتدي فظن انه اخطأ ففعل وسلم ثم ذكر انه لم يتم يبنى (بفتح شح) قرأ الامام يا ايها الذين امنوا فقال المقتدي لبيك او قال سمعنا واطعنا لا تفسد (ظم فب) قال بعد التشهد الاول ناسيا السلام عليك ثم ذكر فقال ورحمة الله لا تفسد (جت عك) سلم المسبوق ناسيا ودعا بدعاء كان عادته اعاد (شمر هي) لو قال استغفر الله وهو عادته لا يعيد كوخى يعيد قال رض ولو قال المسبوق بعد التروية سبحان الله الخ كاهو المعتاد ينبغى ان لا تفسد (فنج) قرأ المسبوق الفاتحة بعد سلام الامام على المحتاج ناسيا فسدت (بق) ترك حرفا وآية او اخطأ في لفظ فناداه المودن بذلك الحرف او الآية فاخذ بطلت صلوتهم اذا اخذه لانه تعلم بلا حاجة وكذا الوسمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فصلى عليه (كص) استعطف هرة او كلبا او صاق حمارا او وقفه بلغة اهل الرستاق لم تفسد الصلوة لانه صوت لا هجاء له بخلاف الانين فانه همزة مدودة مع غنة (شح) رأى منكرا فجهر بالقراءة زجرا ومنع لا يضره واجمعوا ان الحولقة لا تفسد الصلوة والحمل له لعطاس غيره لا تفسد وعن ابي حنيفة انه تفسد (فنج) وغيره قام الامام الى الثالثة فقال المقتدي سبحان الله لا تفسد والتهجى بكلمات القرآن والتعود عند الموسوعة لا تفسد (ط) والحولقة لدفع الموسوعة في امر الد نيات تفسد وفي امر الاخرة لا تفسد (فنج) قال عند ذكر النار بالجم

اخكان او قال خات ناد او قال واوبلى تفسد قيل له لو قال اوه من ذكر النار لا تفسد قال رضى فشرع في
 الفرق ولم يتضح لي ولا صحابه فرق (بو) قرأخذه فغلوه فقال بالخ عارميا يعنى اعصمى او نجى اللهم
 نجى لا تفسد * باب في الجماعة ومسجد المحلة * (صح) اذ كان مطرا او برد شديد او ظلمة شديدة
 او خوف او حبس فذلك كله يمنع لزوم الجماعة (شم) الرجل عذر (صح) والسفر ليست بعذر (شم رفع)
 يصلى بهم فطلعت الشمس يستحب الجماعة في القضاء (فع) ولا يترك مسجد محله لزيادة تقوى غيره
 او علمه في فتاوى صاعد امام محلة يصلى العشاء قبل غيبوبة البياض اخذ ابقولهما فالأفضل ان يصلى
 وحده بعد البياض وفي النظم ترك الجماعة في مسجد حية وصلى عامة صلواته او بعضها في جماعة
 جامع مصره فقيل هو افضل وقيل جماعة مسجد حية افضل واذا كان متفقها فجماعة مسجد امتاذ
 لد ربه او لسماع الاخبار او مجلس العامة افضل بالاتفاق لتحصيل الثوابين كذا افتى ابو محمد عبد الله
 بن الفضل (شم) الاشتغال بالجماعة كيلا يفوته ركعة او ركعتان او اكثر افضل من اسباغ الوضوء
 السنن ثلثا (بو) التوضي ثلثا افضل من اذراك تكبيرة الاولى لان الاخبار في التوضي ثلثا متواترة
 وفي التكبيرة الاولى مشهورة (فع شز) يدرك التكبيرة الاولى في مسجد آخر وفي مسجد يفوته
 ركعة او ركعتان فالأفضل مسجد (شم عمح) وغيرهما ترك الجماعة بغير عذر يجب التعذر بروايهم الجيران
 بالسكوت عنه (تج) يشتغل بتكرار الفقه ليلا ونهارا ولا يحضر الجماعة لا يقبل شهادته ولا يعذر الامام
 والمؤذن والجيران بالسكوت (بمح) يشتغل بتكرار اللغة فيفوته الجماعة لا يعذر بخلاف تكرار الفقه
 ومطالعة كتب الفقه فانه يعذر في ترك الجماعة قال رضي الله عنه وجوابه الاول في من واظب على
 ترك الجماعة تكاسلا وقلّة ميالة بها وجوابه الثاني في من لا يواظب على تركها لا شغاله بالفقه لنفعه
 والمسلمين وكلا الجوابين على هذا التفصيل حسن (بمر) شرع في فائنة لا يوجب الترتيب ثم اقيمت
 الجماعة لا يقطعها وان خاف فوت الجماعة (جت) ومن شغل عن الجماعة جمع باهله في منزله (فع
 مت شز) قال ابو حنيفة سهى او نام او شغل عن الجماعة جمع باهله في منزله وان صلى وحده
 يجوز (شج) يصلى باهله في منزله احيانا يكره اى من غير عذر (صح) خلافه (علك حم) اهل
 السوق الذين منازلهم في السكك فمسجد السوق مسجد محلته ماداموا فيه ومسجد السكك في

سائر الاوقات (صح) الاكثر على ان الجماعة سنة مؤكدة ولو تركها اهل ناحية اثموا ووجب قتالهم
بالسلاح لانها من شعائر الاسلام (شبه) انها سنة مؤكدة غاية التأكيد وتاركها مسيء وقيل انها فرض
كفاية وبه اخذ الطحاوي والكرخي وجماعة وقيل انها من فروع الاعيان وبه داود بن علي الاصفهانى
واحمد بن حنبل واسحاق بن راهوية وابن خزيمة حتى قالوا الرضوى وحده لم يجز في الصلوة التقى
الجماعة واجبة عند العراقيين ياتم بتركها مزية بلا عند وعند العراقيين انما ياتم اذا اعتاد تركها
واختلف العلماء في اقامتها في البيت والاصح انها كاقامتها في المسجد الا في الفضيلة وهو ظاهر من هب
الشافعي (ن) ابو بكر رأى المصلى في ثوبه نجاسة اقل من الدرهم يغسله وان خاف فوت جماعته
وان خاف فوت الوقت والجماعة مضى صلواته واحب اليه ان يدخل في الجماعة اذا خاف فوتها ولا يغسله
(صح) فاتته الجماعة في مسجد فأتى مسجد آخر فيه جماعة فهو افضل الا في المسجد الحرام ومسجد
النبي صلى الله عليه وسلم (س) مؤذن المسجد اذن واقام وصلى وحده ليس لمن يجي بعده الجماعة فيه (صح) ينتظر
الاقامة لدخول المسجد فهو مسيء (فع) مثله (شمر) صلى ثلاثاً من العصر ثم اقيمت ليس له ان يصلى الرابعة
قاهل لينقلب نفلاً فيرك الجماعة لان الاتمام فرض والجماعة سنة * باب الاقتداء وما يمنعه * (شمر
فع) رفع رأسه من الركوع والسجود قبل امامه يجب عليه العود متابعة للامام والمعتبر هو الاول
(طرح) مثله (يت) للمقتدي في العجماء ان يذكر الله في قلبه دفعا للوسوسة (صح) امام لا يأتى
بالطمأنينة لا بعد رفي الاقتداء به ويقتدى به بمن يأتى بها (كس) وغيره يعلمه الطمانينة ويصلى معه
بما نسي القنوت وركع ولم يتابعه القوم فرفع رأسه وقنت وركع ثانياً وتابعه القوم فسد صلواتهم لانهم
اقتدوا في الركوع الثاني مفترضين بالمتنفل (شبه فع) لم تفسد صلواتهم على الروايتين في العود الى
القنوت (فع عك) انتهى الى الامام وهو في الركوع فان قام في الصف الاخير يرك الركعة وان
مشى الى الصف الاول لا يدركها يدركها ولا يمشى (صح) لا يكبر عند الباب اذا خاف فوت الركعة
(خو) لا بأس بالجماعة في الصيف في مدرسة الغرباء يمين لانها فناء المسجد قال رضى جوز الجماعة
في فناء المسجد للحر فيحفظ هذا الابن فيه بلوى لاهل الروماتيق في الصيف (صح) يصفى حمر) ولو كان
الامام في صفة واقتدى به انسان في صفة اخبر لم يجزه (عك) صلوا بالجماعة في خان القاضي او

بخان المسبل والباب مغلق يجوز الاقتداء بالامام فيه وان لم يتصل الصفوف وهو جواب القاضي حكيم
 ببخارا (بو) لا يجوز (صح) قيل المسافة التي تمنع الاقتداء في الصحراء تمنعه في البيت والاصح
 انه يجوز في البيت كالمسجد وهو يزيد جواب (علك صح) معه صف واحد في المسجد وباقيه خال فقام
 رجل خارج المسجد لزيق الباب واصطف الناس عنده يجوز صلواتهم لان المسجد مكان واحد فالد في عند
 الامام كانه عند الباب حكما (عص) مثله (شب ش ظم) لا يصح (س) اتى جماعة ولم يجد في
 الصف فرجة يقوم وحده ولا يجذب احدا (صح) قيل يقوم وحده ويعذر وقيل يجذب واحدا
 من الصف الى نفسه فيقف بجانبه والاصح ما روى هشام عن محمد انه ينتظر الى الركوع فان جاء
 رجل والاجذب اليه رجلا او دخل في الصف قال رض والقيام وحده اولى في زماننا لغلبة الجهل
 على العوام فاذا جرد يفسد صلوته وفي المجرد عن البيهقيفة روح ان من دخل المسجد يقوم بانقص
 الجانبين من الصف فان استويا فاليمين فيصير الامام بحذاء وسط الصف والقيام في الصف الاول
 افضل من الثاني وفي الثاني افضل من الثالث هكذا روى في الاخبار وهو ان الله تعالى اذا انزل الرحمة على
 الجماعة ينزلها اول على الامام ثم يتجاوز عنه الى من بحذاء في الصف الاول ثم الى الميامن ثم الى الميامن ثم
 الى الصف الثاني وروي عنه عليه السلام انه قال يكتب للذي خلف الامام بحذاء مائة صلاة وللذي في
 جانب اليمين خمسة وجمعون صلاة وللذي في جانب اليسر خمسون صلاة وللذي في مائر الصفوف
 خمسة وعشرون صلاة (صح) محمد عن ابراهيم النخعي اذا تكامل الصف فلا تراحم فانك توذي والقيام
 في الصف الثاني خير من الاذي (بو) وجد في الصف الاول فرجة دون الثاني يخرق الصف الثاني
 لانه لاحرمه لهم لتقصيرهم حيث لم يسد والصف الاول وبه (علك صح) والسواقي تمنع الاقتداء
 كالانهار عند ابي يوسف روح وبرواية عن ابي حنيفة وقال محمد لا تمنع الا ما يجري فيه السفن
 ولو ادرك الامام في القيام وهو يخاف بالقراءة يستفتح والان لا رواية فيه عن المتقدمين وقال
 المتأخرون لا يستفتح مع القراءة اولم يسمع وقال ابو بكر محمد بن الفضل لا يستفتح مواء كان عدم
 مماعه لبعده او صم وقيل لصم لم يستفتح ولبعد يستفتح والاصح التسوية كما في الخطبة (صح) تقدم
 قدم المأموم عليه قليلا قيل لا يجوز كيف ما كان وقيل يجوز ما بقيت المحاذاة في شيء من القدم

والاصح ان الاعتبار باكثر القدم فاذا اختلف قدم الامام والمأموم في الصغور والكبر الاصح ان الاعتبار
بالساق والكعب لان القوام به (شد ط) كبير والامام راكع فالتحنى وصوى ظهره قبل ان يرفع الامام
رأسه من الركوع فقد ادرك الركعة والا فلا (بو) مثله قال رضو قال المتأخرون ان لقيه وهو
اقرب الى الركوع صار مدركا والا فلا (صح) مثله * باب فيما يتعلق بالامامة ومسائل المحاذات *
(فع) يصلى العشاء وحده فقرأ الفاتحة او بعضها فجاء رجلان واقتدىا به بجهر فيما بقي وفي (فع) مثله
(فك) ان قصد الامامة بجهر (ظم) ليس في المحلة الا واحد يصلح للامامة لا يلزمه ولا ياثم بتركها
(شم) ونية الامام امامة النساء تعتبر وقت الشروع لا بعد (بم) ولو نوى امامة امرأة بعينها
لا يصح اقتداء غيرها به (فمح) مثله (فع فك حم) ونية النساء تصح بدون حضورهن (عك)
يشترط حضورتها (جث) نوى النساء الا هذه عملت نيته (فك) المحارم كالاجنبيات في المحاذات
(شب) والمحاذاة في صلوة لا تشتركان فيه مكروهة (عك) اقتدت به ولم ينوها هل تصير شارعة
في النفل فيه روايتان (عمت يت) لا تصير شارعة لافي الفرض ولا في النفل (حل) الجنب
والمحدث تهما فالمحدث اولى بالامامة ابوذر المقتدي بالمرجعي لا يعيد وبالمجبرة والمشبهة المخالفة
في المعنى يعيد (عسج) اقتدي حنفي المذهب في الوتر بمن يراه سنة يجوز لان الوجوب فيه
ضعيف ولهذا يلزمه القراءة في الركعات كلها (شبهه صح) لم يجز (ط) عن محمد بن الفضل انه يصح
(جم) امام يترك الامامة لزيارة اقربائه في الرستاق اسبوا او نحوه او لمصيبة او لاستراحة
لا بأس به ومثله عفو في العادة والشرع (بو) علم الامام بفساد صلوته المختلف فيه فلم يأمرهم
بالاعادة لا يسعه ويجب العمل فيه على ما يعتقده (صح) تبين له انه ضلي بغير وضوء يجب عليه الاخبار
بقدر الممكن (حيك) لا يلزمه الاخبار بذلك لانه ما سكت عن معصية بل عن خطأ معفو عنه قال رضو
وهذا اصح من جواب (بو صح) واليه اشار ابو يوسف سواء كان فساد صلوته مختلفا فيه او متفق عليه
فان الامام اذا لم يعلم فساد صلوته لا تفسد صلوة المقتديان عند الشافعي فينبغي ان لا يلزم الامام
اخبارهم بذلك اصلا (س) لا بأس يقول الامام قبل التكبير امتوا ويكبر قبل الاستواء او بعد
ولو افتتح الصلوة منفردا واقتدى به رجل فكبر ثانيا لاجله فهو على التكبير الاولى لعدم تغير تحريمته

ولو كانت امرأة ترتفع التحريمة الاولى للتغيير (عت) في صلاة الاثر لهشام الخنثى يصلى خلف
الخنثى يجوز استحسانا لا قياسا (صح) من جوز اقتل اء الضالة بالضالة فقد غلط غلطا فاحشا لا احتمال
اقتل ائها بالحنث كقتل اء الخنثى المشكل بالخنثى المشكل فصا في مسألة اقتل اء خنثى المشكل بالمشكل
روايتان (س) اذ امكن برجل جرح سائل فتوضا وام قوما قال مشائخ بلخ لا يجوز وقال محمد بن شجاع
صلاة القوم جائزة كمتيم ام المتوضيين قال رض هذا قول صحيح فقد قال في الجامع الاصغر صاحب
الجرح السائل ام الاصحاء قيل لا يجوز في حق المقتدين وقيل يجوز لهما وبه قال ابو يوسف وعلى هذا
الخلاف المبطلون والمستحاضة في تأسيس النظر وينبغي ان يجوز اقتل اء الحرة بامة حاسرة الراس
(شعب) قال ابو يوسف يكره امامة صاحب هوى او بكعة وهو من كان على غير الحق بتاويل فاسد
كالخوارج ومن كان من اهل الخصومات في الدين فهو صاحب بدعة (بو) ادخل المسجد من
هو اولى بالامامة من امام المحلة فامام المحلة اولى (كص) عار و صاحب جرح سائل لا يؤم احدهما
صاحبه لانه اقتل اء كاس بعار واقتل اء صحيح بصاحب عذر (شرح صحيح) حاذته المرأة اقل من مقدار
وكن تفسد عند ابي يوسف وعندهما انما تفسد بمقدار ركن (صح) قال الرازي في شرحه اقتل اء
الحنيفي في الوتر بمن سلم عند الركعتين لا يسلم معه ويصلى معه بقية الوتر لان امامه لم يخرج بالسلام
عن صلوته لانه مجتهد فيه كما لو اقتل اء بامام قد رعى انفه ويرى الامام انه لا ينقض وضوءه صح
الاقتل اء لانه مجتهد فيه فطهارته صحيحة في حقه (صح) قيل صح الاقتل اء في فصل الرعاف والحجامة
وقيل لا يصح وبه الاكثر وان رآه انه احتجم ثم غاب فالاصح انه يصح الاقتل اء به لانه يجوز ان يتوضا احتياطا
وحسن الظن به اولى فان شاهد الثغوى انه مس امرأة ثم صلى قبل الوضوء قال مشائخنا صح الاقتل اء به
وقال ابو جعفر وجماعة لا يجوز كما خلا فهما في جهة التحريم تمتع الاقتل اء * باب في المنس
وما يتعلق بتركها * (شم) قال الله على ان صلى سنة الفجر اربعاً لا يلزمه وينبغي ان يصليها اربعاً
في وقت آخر كما في الصوم (شم) عليه سنة العشاء وقام الامام الى التراويح يقدم السنة ويقضى
التراويحة (شم) صلى سنة الفجر وفاته الفجر ينبغي ان لا يعيد السنة اذا قضى الفجر (ظم) لا يصلى في
العدة الاولى في سنة الظهر ولو صلى ناسيا فعليه الهوى (يع) لا يلزمه الصهر ولا يصلى في الرابع

قبل الجمعة وبعد هاواذا قام الى الثالثة لا يستفتح وفي الباقي يصلي ويستفتح (ظمر) اخر السنة يعلم
 الغرض ثم ادها في آخر الوقت لا يكون سنة (عك) يكون سنة (يت) لو اشتغل بالاربع قبل الظهر يغوته
 ركعتان من الظهر يترك السنة بخلاف سنة الفجر لو كادتها (شم رفع شه) الاسفار السنة الفجر افضل
 من التغليس ليقرّب من الفرض وقيل المستحب فيها اول الوقت (شم ظمر) نذر بالسنن واتي
 بالمنك وربه فهو السنة وقال تاج الدين ابو صاحب المحيط لا يكون آتيا بالسنة (ظمر) صلى سنة
 الظهر فظنها الظهر فشرع في الركعتين ثم ذكر يتمها ولو افسد ما قضاها (بمر) والرجل والمرأة
 في الاربع قبل الظهر سواء ولو خاف انه لو صلى سنة الفجر بوجهها تفوته الجماعة ولو اقتصر فيها
 بالفاحة ويتعبيخ في الركوع والسجود يدركها فله ان يقتصر عليها لان ترك السنة جائز لا دراك
 الجماعة فترك سنة السنة اولى وعن القاضي الزرنجيري لو خاف ان يفوته الركعتان يصلي السنة ويترك
 الشاء والتعوذ وسنة القراءة ويقتصر على آية واحدة ليكون جمعا بينهما وكل في سنة الظهر (شم)
 شرع في سنة الفجر ثم علم ان الجماعة تفوته لا يقطعها ولا يقتصر على آية لكن يتم الفاتحة (ظمر)
 شرع في السنة ثم ذكر انه اذاها فقطعها فعليه القضاء (فتح بمر) بخلافه (حل) صلى سنة العشاء
 فتبين انها وقعت بعد الفجر فانه ينوب عن سنة الفجر ولو ادرك الامام في التشهد في الفجر يتابعه
 ويترك سنة الفجر (عك) والقصر في ركعتي الفجر في القراءة افضل من التطويل (طح) في شرح
 الاثار الا فضل ان يطال (شمح) ولو طول القراءة فيهما لا يجوز بخلاف الفرض (ش) مثله (جك)
 والتطوع قبل الفجر ركعتان قائما ويخففهما (م) يقرأ فيهما قل يا ايها الكافرون والاخلاص وان
 تطولهما فلا بأس وعن ابي خنيفة ربما قرأت فيهما جزئين من القرآن (عك) الكلام بعد الفرض
 لا يمقط السنة لكن ينقص ثوابه (مدح) وكل عمل ينافي التحريمه ايضا قال رض وهو الاصح (شمح)
 من الصلوات على مراتب فاقرأها ركعتا الفجر ثم سنة المغرب ثم التطوع بعد الظهر لانه متفق عليه
 وقبلة مختلف ثم التطوع بعد العشاء ثم التطوع قبل الظهر ثم التطوع قبل العصر ثم التطوع قبل
 العشاء ثم الافضل ان يكون كله في بيته الا التراويح (فتح) واختلف في اكد السنن بعد سنة الفجر فقل
 الاربع قبل الظهر والركعتان بعد والركعتان بعد المغرب كلها سواء والاصح ان الاربع قبل الظهر اكد

قلت وقد استقصيت الكلام فيهما في شرح مختصر القلوري (ضبح) أو أمانا سوى ركعتي الفجر من السنن
إذا فاتت على الأفراد لا تقضى عندنا وعند الشافعي تقضى وإذا فاتت مع الفرض تقضى عند العراقيين
كالأذان والإقامة وعند أهل خراسان لا تقضى بخلاف سنة الفجر لتأكيد ما ولا يترك المسافر ركعتي
الفجر وله ترك ما هوها (صح) ولا يؤد بهما قاعدا ولا راكبا واختلف فيما سواهما (جفت)
عن محمد أهل بلخ تركوا الأذان أو سنة من السنن يقاتلون وإن كان واحدا ضربته وحبسته وعن
أبي يوسف راح لا يقاتلون على السنن وعنه أنهم يقاتلون على الأذان وعن نصير في الوتر والفم
والأنف في الجنابة يؤدون ويعبسون ويقاقلون في السواك والفم والأنف في الرضوء وركعتي
الفجر تأمرهم ولا تؤد بهم قال البقال وإطلاق ما ذكرنا يقتضي خلافة (س) بترك الأربع قبل
الظهر أو الركعتين بعده أو ركعتي الفجر لا يلحقه إلا ما ذكرناه لأنه تطوع إلا إذا قال فعله النبي صلعم
وأن لا يفعل فيكفر (كص) صلى الفريضة وجاء الطعام فإن ذهب حلاوة الطعام أو بعضها يتناول
ثم يأتي بالسنة وإن خاف فوت الوقت يأتي بالسنة ثم يتناول الطعام (مت) مثله (شب) إذا
لم يسع وقت الفجر إلا للوتر والفجر والسنة والفجر فانه يوتر ويترك السنة عند أبي حنيفة
وعندهما السنة أولى من الوتر (بصح) شرع في سنة من السنن أو المتراويع لا يلزمه المضي ولا قضاءها
إذا أفسد ولو شرع في سنة الفجر ثم ذكر أنه إذاها يقطعها ولا شيء عليه (بم) كذلك (بو) أقام
المؤذن ولم يصل الإمام ركعتي الفجر يؤد بهما ولا يجب عليه إعادة الإقامة * باب النوافل والصلوة
المنذورة * (نم) دخل مع الإمام في الظهر متطوعا ثم ذكر أنه لم يصل هذا الظهر يقطعها ويشرع
معه في الظهر لأن ما شرع فيه يصير مؤدى بآداء الظهر فيكون قطعه لا كماله (شم) نوى أنه
يتطوع أربعين شرع فيه فهو شازع في الركعتين عند أبي حنيفة وعندنا لو سلم عند الركعتين فأسبغ به
إن يتبعها أربعين (فع) مثله (يت) أو يجب على نفسه صلوة في وقت بعينه يتعين ولو فاتت بقضائها كالصوم
(شم) آداء النفل بعد النذر أفضل من آدائه بدون النذر (عك) أراد أن يصلي نوافل قبل
بنذرهما ثم يصليها ونفل يصليها كما هي (شم) ظن أن في الوقت سعة فشرع في التطوع ثم علم أنه
لما أتته يفوت الفرض من الوقت لا يقطعها كما لو شرع في المنفل ثم خرج الخطيب للخطبة (فع ظم)

قال الله على ان صلى يوما فعليه ركعتان (شمس) ولو قال ان قدم فلان فله على صلوات شهر فقدم فعليه صلوات شهر كالمفروضات مع الترددون المعنى لكنه يصلى الوتر والمغرب اربعاً (بقى) انه ليس بحل كور ويجوز ان يقال يلزمه ستون ركعة لكل يوم ركعتان ويجوز ان يقال مائة وثلاثون ركعة لكل يوم ست ركعات ويجوز ان يقال خمس مثل المفروضات لكنه يتم المغرب اربعاً (صمت) وهو الاولى (حمر) ان منى الغرائض لا شيء عليه وان عنى مثلها يلزمه ويتم المغرب اربعاً (شمس) يعني (فعم) نذر ان يصلى اربعاً بتسليمة يصلى فى التشهد ويستفتح اذا قام الى الثالثة (شمس) فص عكس (فع) ولو قام المتطوع الى الثالثة ثم ذكر انه لم يقعد يعود وان كان سنة الظهر وعن على البزدوي انه لا يعود (فنج) فى غريب الرواية انه قام الى الثالثة فى النفل ساهياً يمضى فيها عند ابي حنيفة وعند محمد رحمهما الله يجلس ويهجد للسجود ولو ترك القعدة الاولى تفسد قياساً لا استحساناً (شمس) مثله وان لم ينو اربعاً وقام الى الشفع الثانى يعود فى الاحوال كلها وتفسد ان لم يعد (شمس) يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويستفتح فى ذوات الاربع من النوافل دون السنن (فع) الاصح ان لا ياتي بهما لانها صلوة واحدة (فلك) مثله (ظم) لا ياتي بالصلوة فى القعدة الاولى من الاربع قبل الظهر ولا فى غيرها وقد مر جنسه (شمس) صلوة تحية المسجد ثابتة عند ذوقيل يجلس ثم يقوم ليكون اروح والاصح ان يصليها كما دخل قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل احدكم فى المسجد فليصل ركعتين قبل ان يجلس (بقى) ولا يجوز بعد طلوع الفجر (حمر) مثله فى شرح السنة من دخل المسجد عند الشافعي لا يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد وذهب قوم الى انه يجلس ولا يصلي وهذا قول ابن سيرين وعطاء والنخعي وقتادة وبه مالك والثوري واصحاب الراى وفى مناقب ابي حنيفة ان ابا حنيفة رح كان يصلي ركعتين تحية المسجد بعد طلوع الفجر وقال محمد هذا احسن وليس بواجب (صمخ) ودخول المسجد بنية الفرض او الاقتران ينوب من تحية المسجد وانما يؤمر بتحية المسجد اذا دخله لغير الصلوة (خج) نوت اربعاً فرضاً او نفلاً ثم حاضت لقضاء عليها (شمس) عليها قضاء النفل وفى صوم النفل روايتان (شمس) شرعت فى صوم النفل ثم افسدت فحاضت فعليها القضاء وان حاضت قبل الافساد ففيه روايتان ولو شرعت فى الصلوة ثم افسدت فحاضت قضتها ولو حاضت ثم افسدت تدخل فيها شبهة القولين (حمت)

فمن الصلوة قائما ثم مرض ان كان يوحى برؤيه لم يجز ان يقضيها قاعدا بخلاف قضاء المكتوبة فانه يجوز قاعدا
في الحالين (صح) ولو قال الله على سجدة تلاوة تلزمه ولو قال سجدة قال ابو حنيفة ربح لا تلزمه خلافا
لابي يوسف صدر القضاة في شرحه للجوامع الصغير في مسئلة ويكرهه عد الاي وما روي من الاحاديث
ان من قرأ في الصلوة الاخلاص كن امرة ونحوه فلم يصحها الثقات اما صلوة التسبيح فقد اوردوا الثقات
وهي صلوة مباركة وفيها ثواب عظيم ومناقب كثيرة ورواها العباس وابنه عبد الله وابن ابي جعفر
وعبد الله بن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواها ابو عيسى في جامعه وعبد الله ابن ابي حفص
الكبير في جامعه وحميد بن زنجويه في الترغيب بروايتين والمختار منهما ان يكبر ويقرأ سبحانك اللهم
الح ثم يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشرة مرارة ثم يقرأ الفاتحة وسورة مثل
سورة الضحى ثم يقول سبحان الله الح عشر مرارة ثم يكبر ويركع ويسبح ثلث مرارة ثم يقول سبحان الله الح
عشر مرارة ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ثم يقول سبحان الله الح عشر مرارة ثم يكبر
ويسجد ويسبح ثلاثا ثم يقول سبحان الله الح عشر مرارة ثم يرفع رأسه ويكبر ثم يقول سبحان الله الح عشر
مرارة ثم يكبر ويسجد ثانيا ويسبح ثلاثا ثم يقول سبحان الله الح عشر مرارة ثم يقوم ويفعل في الثانية مثل ما فعل
في الاولى ويصلي اربع ركعات بتسليمة واحدة ويقعد تين هكذا يقول في كل ركعة خمسا وسبعين
مرة ولا يعد بالا صابع فانه يقدر ان يحفظ بالقلب وان احتاج يعد بجزء الاصابع حتى لا يصير عملا كثيرا
ولم يذكر (صح) وقتها وذاكر حميد بن زنجويه فقال في اول هذا الحديث اربع ركعات تصليهن من
ليل او نهار وذاكر في آخر هذا الحديث الاغفر الله لك ذنوبك قد يمها وحدها وخطاها
سرها وعلانيةها وخرجت من ذنوبك كيوم ولدتك امك فان استطعت ان تفعل ذلك كل يوم مرة
والا فكل جمعة والا فكل شهر والا فكل سنة مرة قال رض وفي شرح السنة زاد والافى كل مدارك من
الدنيا مرة واحدة (صح) تنفل بثلاث او خمسين او سبع قضا ركعتين خلافا للشافعي (شرح) المتنفل
في المغرب يتمها اربع فان قعد الامام عند الثالثة وقام الى الرابعة وقابعه المتنفل ففعل تفسد
وتبطل لا تفسد (حج) وكل اتفسد قبل القعود * باب في التراويح والوتر * (ظمر) صلى العشاء وحده
فله ان يصلي التراويح مع الامام ولو تركوا الجماعة في الفرض ليس لهم ان يصلوا التراويح جماعة

لأنها تتبع للجماعة ولو لم يصل التراويح مع الإمام فله أن يصلي الوتر معه (علك) إذا لم يصل الفرض معه لا يتبعه في التراويح ولا في الوتر (يحيى) إذا صلى معه بعض التراويح يصلي الوتر معه وكذلك إذا لم يدرك شيئاً منه وكذا إذا صلى التراويح مع غيره له أن يصلي الوتر معه وهو الذي يجمع كل ذكره (ث) (شمر) تفسد التروية نقضاً لها يكون تروية (صبح) دخل المسجد والإمام في التراويح فقال أصحابنا يصلي العشاء أولاً ثم يتابعه في التراويح وعن الزعفراني أدرك الإمام في بعض التراويح يصلي معه الوتر ويصلي بقية التراويح بعد (بو) قرأ في قيام الليل آية تعدل ثلثاً فصلاً فهو مصنون (عن) ولو نام المقتدي في القعود فتنبه وقد سلم الإمام فانه يتم التشهد ثم يسلم وإن لم يدرك ما كان بقي من التشهد يسلم ويتابع إمامه في التروية الأخرى (بسخ) إمام يصلي التراويح على سطح المسجد فقد اختلف في كراهيته والأولى أن لا يصلي فيه عند العذر فكيف في غيره (ط) صلاها في شدة الحر على سطح المسجد يكره (بو) اقتدى به على ظن أنه من التراويح فإذا هو وتريته معه ويضم إليها ركعة رابعة ولو أفسدها لا شيء عليه * باب في السهو والشك في الصلوة * (شمر) كبر المسبوق جهراً وهو مع إمامه تكبير التشريق ينبغي أن يلزمه السهو ولو تعدد لم تفسد صلوته (سي) مثله (فع) غلب على ظنه أنها الرابعة فاتمها وقعد وضم إليها أخرى وقعد احتياطاً فهو مسي لان الغالب كالمقيمين ولو نام في صلوته فزاد ركوعاً ومجوداً لا يلزمه السهو (بسخ) النائم فيما يوجب السهو كاليقظان (ظمر) شك المقتدي في صلوة الإمام وهو في القعدة الأخيرة أنه صلى ثلثاً أم أربعاً يمضي في صلوته مع الإمام ويعيد (ظمر) وغيره المنفرد يعتاد الجهر في صلوة الجهر فخافت في بعضها ناسياً ثم جهراً وجهراً ثم خافت لا يلزمه السهو ولو عاد المقتدي قبل سلامه إلى سجود السهو مع إمامه بعد ما سلم هو وقع موقعه لأنه مجتهد فيه (علك) شك الإمام أنها الثالثة أو الرابعة ينتظر قيام القوم أو قعودهم وبني عليه جازلانه طالب أمانة بخلاف ما إذا دخل في صلوته رجلان معاً فلما فرغا شك أحدهما أنه مسبوق أم لا فاحتمل في بفعل صاحبه تفسد وكذا إذا شك في قد رما سبق فاعتبر فعل صاحبه تفسد (ظمر) فرغ من الفاتحة وتفكر ما كتباى سورة بقراً مقدراً ركن يلزمه السهو ولو ترك الإمام الجهر في التراويح أو الوتر يلزمه السهو ولو قرأ الفاتحة في خلال القنوت أو سلم ما هيلاً لا سهواً عليه (صبح)

قيل اذا ترك كل الفاتحة يلزمه السهو وقيل بل اذا ترك آية منها يلزمه السهو والمذهب انه لا يجب
 اذا قرأ أكثرها ومن القاسم بن محمد الخوميني اذا ترك التسمية في اول كل ركعة يلزمه السهو (جس)
 ولا يتعلق السهو بترك الاستفتاح والتعوذ والتسمية وتكبيرات الصلوة وقوله سمع الله لمن حمده
 وبنا لك الحمد وكل ذكر ليس بمقصود وهو ما يجعل علامة لغيره فبتركه لا يلزم السهو وما هو
 مقصود كالقراءة وهو ان لا يجعل علامة لغيره فبتركه يلزمه السهو (مسح) ولو ترك تكبيرة او تكبيرتين
 من صلوة العيد فعن ابي حنيفة رح انه يلزمه السهو (بزدوي) ولو ترك تكبيرة الركوع من
 صلوة العيد يلزمه السهو دون غيرها قلت والظاهر انه اراد بها تكبيرة الركوع الثاني لانها تقوى
 بتكبيرات العيد لكونها تبعاً لها (مسح) ترك سجدة التلاوة عن موضعها يلزمه السهو في الغنية مثله
 (جس) بدأ بالسلام من اليسار فلا سهو عليه ويثنى باليمين ولا يعيد وعن ابي يوسف اعاد في الاخرى
 ما قرأ في الاولى يسجد للسهو قال (مسح) وهذا نص على انه لا يجوز ان يقرأ في الثانية ما قرأ في الاولى
 (مسح) في غريب الرواية عن ابي يوسف يجب السهو وهذا في الفرائض اما في الفضائل فلا سهو عليه
 صندى للآثار الواردة فيها (شبهه فمع شمر) لما جلس المتنفل يوم الجمعة صعد الامام المتبرع عليه سهو
 يسجد لها قال (فتح مسح) صلى العصر وعليه سهو واصفرت الشمس لا يسجد للسهو (كص) قرأ
 القرآن في ركوعه او سجدة او قعوده فعليه السهو فكذلك في القومة بعد الركوع (شبهه شخص) نهى
 السورة وركع ثم رفع رأسه وقرأ السورة انتقض ركوعه (كص) حتى لو لم يعد الركوع تفسد صلوته
 (سج) قيل على قياس قول زفر تفسد وعند اصحابنا لا تفسد (صديق) دخل المسبوق في صلوة امامه
 بعد ما سجد سجدة واحدة المسهو فتابعه في الاخرى لا يقضى الاولى اصلاً (حك) قيد الخامسة
 بالسجدة ثم رفع رأسه وانضأ قبل السجدة لا يرتفع (شبهه) العاجز عن السجود والمومي والذي يميز
 على دابته اذا سهوا به سجد ون للسهو (مسح) سلم المسبوق مع الامام فعليه السهو في التسليمة الثانية
 لاني الاولى كذا ذكره ابن جماعة في النوادر عن محمد ولو ترك سجدة من ركعة وسجد في الثانية ثلثا
 لا ينوب الزائلة عن الفاتحة الا بالنية لانها دين ولو همى عن سجدة في الاولى وقام الى الثالثة قبل
 التشهد ثم ذكر السجدة الفاتحة فمجدها لا يفعل بعد ما لان السجدة التحققت بالاولى فلم يكن القمق

في محلها بخلاف ما انتهى عنها في الثانية ايضا فانه يسجد بعد ركن القيام الى الثالثة يسجدتين ويقعد لانه
ما بعد السجدة الثانية او ان القعدة (فجر) تطوع بركعتين وسهي ثم بنى عليه ركعتين يسجد للسهو
ولو بنى على الفروض تطوعا وقد سهي في الفرض لا يسجد (فك) سهي عن التسمية قبل الفاتحة يلزمه
السهو (عك) اوجب السهو بتروك التسمية بين الفاتحة والصورة * باسب في سجدة التلاوة والشكر *
(شمر صي فع) يستحب تقدم التالي في آية السجدة على السامعين (شمر) يتقدم التالي ويصطف
السامعين خلفه (شص) مثله ولا يرفع السامعون رؤسهم قبله فان فعلوا اجزاهم ولو تبين فساد
سجدة بسبب لم تفصل عليهم (عس) يسجد التالي ويسجدون معه حيث كانوا وايسر كانوا ولا يؤمرون
بتسوية الصف خلفه لان تقدم التالي في الفعل نوع متتابعة امر وابهادون مامروها (شمر)
ويستحب ان يقوم للسجدة ثم يخروجه الى السجود وان كانت كثيرة واراد ان يسجدها مترادفة (فع) قرأ
اقرا باسم ربك فلما قال واسجد سكت ولم يقل واقترب يلزمه السجدة (ظمر) وقاضى حكيم ولونواها
في الركوع عقيب التلاوة ولم ينوها ان يقتدي لا ينوب عنه (فع) مثله ويسجد اذ سلم امامه ويعيد
القعدة ولو تركها فسد صلوته (شمر) تلا آية السجدة ويريد ان يكررها للتعليم في المجلس فالاولى
ان يبادر فيسجد ثم يكررها ولو اخر سجدة عمد او ناسيا يسجد ها حين تذكر في اي حال كان
ولو تلا آية السجدة في الشفع الاول من النفل او سنة الظهر وسجد ها ثم تلاها في الشفع الثاني
يسجد وفي الفرض اختلاف بين ابي يوسف ومحمد وح وبكره ان يقرأ الاسام آية السجدة في صلوة
المخافتة الا اذا ركع بها (عك) مثله (شمر فع يث فك ظمخو) ولا يجب على المحتضر الايضاء
بسجدة التلاوة (فع) قيل يجب سلم في صلوة الفجر بعد ما قعد قد والتشهد ثم تذكر ان عليه سجدة
التلاوة وطلعت عليه الشمس في تلك الحال فسدت صلوته عند البيهقيفة (ظمر عك) لا يجب نية التعمين
في السجدة (عك) السجود اولى من الركوع بها في صلوة الجهر دون المخافتة (عص ظمر)
قام بعد المنبر او من جلس للدرس فتلا آية السجدة ثم قص للناس حتى اتمه او قرأ عليه سبقتين
او ثلاثين قص للناس حتى اتمه او قرأ عليهم ثم اعاد تلك الآية فعليه سجدة واحدة (بو) تلاها في مجلس
العلم مرتين يسجد مرة لان المجلس واحد وان طال (صح) قرأ آيتين بعد هاتم ركع بها يجزيه وفي

الثالث لا يجزئ في وسط السورة وفي آخرها يجزئ (ش) تلاها وتحول عن موضعه فاعادها فعن محمد
 وخ انه اذا تحول عنه مثل عرض المسجد او طوله فعليه اخرى والا فلا فاما على ظاهر المذهب فعليه
 اخرى قرب من ذلك المكان او بعد (عن) ولو تلاها في الصلوة فسدت صلوته فعليه ان يسجد لا ثلثا
 لما فسدت بقي مجرد تلاوة فلم تكن صلوة ولو اداها فيها ثم فسدت لا يعيد السجدة لصحتها لان
 ما لمفسد لا يفسد جميع اجزاء الصلوة وانما يفسد الجزء المقارن فيمنع البناء عليه (صح) صلى
 الظهر خمساً ثم ذكر بعد سجدة تلاوة يسجد هائم يضم اليها السادسة ويجب ان لا يسجد في قول
 ابي يوسف لانه خرج من الصلوة التي تلاها فيها عنده (شبه) المرأة تصلح اما للرجل في
 سجدة التلاوة دون صلوة الجنازة ولو صلياً على الدابة فقرأ احدهما آية السجدة في الصلوة مرة والاخر
 في صلوته مرتين وسمع كلاهما من صاحبه فعلى من تلاها مرتين سجدة واحدة خارج الصلوة وعلى
 صاحبه سجدة ثان (صح) وعن البيهقي لا ارى سجدة الشكر شيئاً ميسرة وعنه انه كرهها قال محمد
 لكن لا نكرها ونستحبها وسجدة الشكر اذا اتى الامام امر يسره فازاد الشكر فعليه ان يكبر ويغفر
 صاحب مستقبل القبلة فيحمد الله ويشكره ويسبح ثم يكبر فيرفع رأسه وقال الشافعي احب سجود
 الشكر اذا انعم الله نعمة ظاهرة او دفع عنه نقمة متوقعة اما اذا سجد سجدة منفردة فليس بقربة
 ويباح فاما السجدة التي تقع عقيب الصلوة فيكره لان الجهال اذا رأوها اعتقدوها سنة او واجبة
 وكل مباح يؤدى الى هذا فهو مكروه كتعيين السورة للصلوة وتعيين القراءة لوقت ونحوه (ممنع) يكره
 ان يسجد شكر بعد الصلوة في الوقت الذي يكره فيه النفل ولا يكره في غيره * باب صلوة المسافر
والصلوة في السفينة وعلى الدابة * (شم) سفينة وقعت على الارض مجتلا يصلي فيها الا قائماً
 (بمرقب) مسافر دخل مصر وتزوج لا يصير مقيماً بنفس الزوج (فتح) صار مقيماً الحديث عمر
 رض ولقوله عليه السلام من تزوج في بلد فهو منها والمسافر تصير مقيمة بنفس الزوج عند هم
 (عن ظم) مسافر ومقيم اشتريا عبد يصلي العبد صلوة مقيم (عسج) الاصح انه يصلي صلوة مقيم
 في اصح الجواب في (شبه) نية السفر والاقامة الى الزوج اذا استوفت مهرها والا فاليها لان لها
 ان تعيس نفسها وان سلمت نفسها عند ابي حنيفة قلت وهذا الى المهر المعجل دون المؤجل قال وكذا

لجندي اذا خرج مع الامام فالنية الى الامام ان ارتزق منه والا فلا وكذا النية الى رب الدين
 اذا خرج بماله يونه اذا كان مفلسا والا فلا وكذا النية الى الشخص اذا شخص غيره ظاهرا لانه غالب عليه
 وله الاختيار وكذا النية الى الاعمى دون قائده اذا قاد به باجرا والا فلا ثم اذا علم التابع فيها بنية المتبرع
 صار مقيما والا ففيه اختلاف والاصح انه لا يصير مقيما حتي يعلم وفي النوادر كوفي باع داره وخرج
 مع عياله يريد ان يتوطن بمكة فلما انتهى الى الثعلبية رجع الى خواصه ان ليتوطن بها ومرا بالوقوف يتم
 لان الوطن الاصل لا ينقضه الا وطن اصلي وهو لم يتوطن بعد (صح) الراكب اذا كان مطلوبا له
 ان يصلي وهو سائر (كص) وان سير الدابة لا يجزيه اصلا كرخي يجزيه للمطلوب ان كان يرتكض
 (صح) ولا يجزي للطالب اصلا (شبه) اذا لم يجد في المطر مكانا ينزل يقف بدابة نحو القبلة ان
 امكنه والا فيستدبرها ويصلي بالايما (صح) مثله وكذا اذا تعد رجليه النزول للخوف وكذا في المحمل
 يدور الى القبلة ان قد روهذا كاله اذا كانت الدابة تسير بنفسها اما اذا سيرها راجعها لا يجزيه الغرض
 ولا التطوع عليها (كص) واذا لم تسر الا بتصميمه يؤخر الصلاة الى الوقت الثاني كافي حالة المسابقة
 والسباحة (صح) اقتدى بمقيم بمسافر وترك القعدة مع امامه فسدت صلواته فالقعدتان فرض في
 حقه (شق) والعامري وغيرهما من المشرحين انها لا تفسد وهي نفل في حق المقتدي (حك)
 ولو اقتدى بمسافر بمقيم وترك القعدة الاولى فالاصح انه لا تفسد صلاة المسافر (جفت) وليس على
 المسافر ان يصلي السنن وقيل اذا كان نازلا فانه يصلي وقيل يصلي ركعتي الفجر خاصة وقيل ركعتي
 المغرب ايضا حاوي سا فر الرستاقى بقصر اذا جا وزبيوت القرية وحيطانها وان لم يكن فيه قرية فالبيوت
 (جفت) نوى اقامة خمسة عشر يوما فليل يعتبر عزمه على البتات وقيل اذا غلب على ظنه انه يمضي
 على عزمه ولا يرجع عنه كفى (سج) رجل ام قوما في بلدة وسلم على رأس الركعتين وذهب واتم القوم
 صلواتهم ولم يعلموا انه كان مسافرا فصح صلواتهم ام كان مقيما ففسدت فسدت صلواتهم لان الظاهر انه
 كان مقيما سلم على ركعتين سهوا وان كان خارج المصر لا تفسد ويجوز الاخذ بالظاهر في مثله كمقيم مسافر
 ام احد عما صاحبه وصليا اربعاً وهي الامام عن القعدة الاولى وسجد للسهر ثم شكا اليها الامام فان كان
 هو المسافر فسدت صلواتهما والا فلا فانه لا تفسد صلواتهما لان الظاهر ان الامام هو المقيم

(بو) مسافر صلى ركعتين بغير قراءة ثم نوى الإقامة قبل السلام وصلى ركعتين فقرأ فيهما صمحه صلواته
وعند محمد والشافعي لا يصح لأن القراءة في الأربع فرض عند الشافعي وعند محمد لما لم يقرأ في الركعة
الأولى فسدت كالفجر فلا ينقلب صحيحاً بعده ولو ترك الركعة الأولى ثم نوى الإقامة يجوز لا نهامة في
الفرائض * باب في صلاة الجمعة * (يت) مصلى الجمعة في الرستاق لا ينوى الفرض بل ينوى
صلاة الإمام ويصلى الظهر وإيهما قدم جاز في الرستاق الذي لا يجب الجمعة فيه بالاتفاق قلت وفيه
شارة إلى أنه يؤخر الظهر إذا اختلف فيها قال (يت) ويلزمه حضور الجمعة في القرى ويعمل بقول علي
رضي الله عنه وما يسبق إلى القلوب آثاره وإن كان عندك اعتذاره فليس كل سامع نكراً تطيق أن تسمعه
فإذا رآه ولو علم وهو في داره أن الإمام قد خرج للخطبة فإن قربه داره بحيث يسمع الخطبة لا يصلى
السنة وإن بعدت تخير إن شاء صلى السنة فيها ثم حضروا إن شاء تركها وحضر (شه) كان المؤذن واحداً
للجمعة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ثم كثروا في عهد عثمان تغمد الله (ظم) شرع في سنة الظهر
ثم شرع الإمام في الخطبة يمضى وإن كان في النفل يقطع قبل السجدة وبعد الركعتين (فتح)
صبي خطب يوم الجمعة وهو يعقل فالمختار عندي أنه يجوز (ط) صبي خطب يوم الجمعة وله منشور
الوالى وصلى بالناس بالغ جاز (فع صت) لا يجوز ولا يجوز صلواتهم وإن قدموا بالغاصح فاما الخطيب
فيشترط فيه أن يصلح للإمامة في الجمعة (صح) ولما ابتلى أهل مرو بإقامة الجمعةين بهما مع اختلاف
العلماء في جوازهما نفى قول أبي يوسف والشافعي ومن تابعهما هما باطالتان إن وقعتا معاً ولا الجمعة
المسبوقين باطلة أمرايتهم بأداء الأربع بعد الجمعة حتماً احتياطاً ثم اختلفوا في نيتها فقل ينوى السنة
وقيل ينوي ظهر يومه وقيل ينوي آخر ظهره عليه وهو الأحسن لأنه إن لم يجز الجمعة فعليه الظهر وإن جازت
أجزته الأربع عن ظهر فائدت عليه قلت والاحوط أن يقول نويت آخر ظهر أدركت وقته ولم أصله بعده لأن
ظهر يومه إنما يجب عليه بآخر الوقت في ظاهر المذهب (صح) واختيارى أن يصلى الظهر بهذه النية
ثم يصلى أربعاً بنية السنة ثم اختلفوا في القراءة فقل يقرأ بالفاتحة والسورة في الأربع وقيل في الأوليين
كالظهر وهو اختياري وعلى هذا الخلاف فيمن يقضى الصلوات احتياطاً والمختار عندي أن يحكم رأيه
فيها واختلفوا أنه هل يجب مراعات الترتيب في الأربع بعد الجمعة بمرو والعصر حسب اختلافهم

في النية واختلفوا في سبق الجمعة بماذا يعتبر اذا اجتمعوا في مصر واحد فقيل بالشروع وقيل بالفراغ وقيل بهما والاول اصح واختلف في الممرض هل يجب عليه الجمعة فقيل هو كالمريض والاصح انه اذا بقي المريض ضائعا بخروجه فهو عند رولو وجد المريض ما يركبه فمختلف كالا عمى اذا وجد قائدا وقيل لا يجب عليه اتفاقا كما قعد وقيل هو كلقاد وعلى المشى فيجب في قولهم وهو الصحيح لان المركوب مملوك له وهو رعة المشى والعد والى الجمعة لا يجب عند ناو عامة الفقهاء واختلف في استحبابه والاصح ان يمشى على السكينة والوقار والمستحب المشى اليها لانه عليه السلام ما ركب في جمعة وفي الرجوع اختلاف والاصح ان يكون مسيا بترك الجلسة بين الخطبتين (عن) اهل مصر لم يصلوا الجمعة لما نزع يكره لهم اداء الظهر بجماعة واليه اشار محمد في خزائن الفقه الخطب ثمانية يبدأ في ثلث منها بالتحميد وهي خطبة الجمعة والاستسقاء والنكاح وفي الخميس بالتكبير وهي خطبة العيد بين والخطب الثلاث بالموسم لكنه يبدأ بالخطبة بمكة وبعرفات بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالتحميد (شمر) نزل الخطيب وسبقه الحدث ولم يستخلف احد اقلل قوم ان يستخلفوا (صح) قال ابن سمانة سمعت محمد يقول لو ان اهل مصر مات واليههم فولوا رجلا يصلى بهم جازا لا ترى ان رجلا لوقهرهم ظلما ثم صلى بهم الجمعة اجزت ذلك (طح) يجوز الجمعة خلف الخارج والمتغلب وقال ابو بكر الرازي لو كان السلطان فاسقا فلهم ان يجتمعوا على رجل يصلى بهم الجمعة ويصير كان الامام اذن لهم فيه لتعذر امتين انه (صح) قال ابو يوسف في الجوامع ينبغي للامام اذا صعد المنبر ان يتعوذ بالله في نفسه قبل الخطبة (شب) يرتفع الظهر باداء بعض الجمعة بان يتكلم فيها عند ابي حنيفة رحمه الله وعند همالا يرتفع ما لم يودها كلها هكذا روى الحسن وفي ظاهر الرواية ادراك بعض الجمعة كاف لا ارتفاع الظهر عند هـ * باب العيد بين وتكبير التشريق * (فعمر نجم) تقدم صلاة العيد على صلاة الجنازة اذا اجتمعا (بيح) وتقدم صلاة الجنازة على الخطبة (ش) شرع في العيد ثم افسده قضى ركعتين عند هـ وعند ابي حنيفة رح لا قضاء عليه ابو حفص الكبير بقضى ركعتين لا يكبر فيهما (عك) التسبيح بين تكبيرات العيد اولى (جف) عن الحسن بفصل بين كل تكبيرتين بقدر ثلث تعبيحات ولا يقول شيئا (صح) ولا يصلى العيد اهل القرى والبوادي وقال الشافعي بصليها

الرجل والمرأة منفردا في اى موضع كان (شمر فع) اقامة صلوة العيد في الرسا تيق تكروه كراهة تحريم
(علك) قبيح وكان اذا سمع ذلك يغضب غضبا شديدا (جث) والتوارث في الخطبة افتتاحها بالتكبير
ويكبر قبل ان ينزل من المنبر اربع عشر تكبيرة (جث) وعن مالك تهنية الناس في الفطر الاضحى
قبل الله منا ومنكم من فعل الاعاجم وكروهه وهكذا ارواه عبادة بن الصامت عن النبي صلعم وعن الانواع
التحية بالسلام حسن وتلاقيهم بالدعاء بدعة وكذا عن الحسن انه محدث وعنه انه كان يقال له فيقول
قبل الله منا ومنكم وكذا عن ابي امامة واثلة وكذا عن الليث لا بأس به وكذا عن عمر الصغير تقبل الله
منا ومنكم فلا ينكر (شك) يستحب يوم الفطر للرجل اثنا عشر شيئا الاغتسال والسواك ولبس احسن
ثيابه والتختم والتطيب والتكبير وهو سرعة الانتباه والابتكار وهو المسارعة الى المصلى والافطار
بالحلوقبل الصلوة ولولم ياكل قبل الصلوة لايأثم وان لم ياكل بعدها الى العشاء ربما يعاتب عليه واداء
صدقة الفطر قبل الصلوة وصلوة الغداة في مسجد حيه والخروج الى المصلى ماشيا والرجوع في طريق
آخر والاضحى كالفطر فيها الا انه يترك الاكل حتى يصلى العيد وهو منة وكانت الصحابة رض يصنعون
صبيانهم عن الاكل واطفالهم عن الرضاع الى ان يصلوا وقيل هذا في حق من يضحى لياكل من اضحيته
اولا واما في حق غيره فلا (صت) المتطوع اقتدى بالمفترض في ايام التشريق يكبر معه تبعا (شمر)
توجه الرستاقى الى المصلى ليلا من فرسخ ونحوه يبدأ بالتكبير اذا طلع الفجر وتوجه الى الجبانة قال
رض الصواب ان المسبوق يكبر اذا فرغ عند الكل فقد اطلق الكرخى انه يكبر بعد القضاء (جث)
ولا يكبر المسبوق حتى يفرغ وقال ابن ابي ليلى يتابعه (شك) مثله وقال ابن ابي ليلى يكبر تبعا لامامه
ثم يكبر بعد القضاء مقصود او قال الحسن يكبر تبعا لامامه ولا يكبر بعد القضاء (كص صبق) ويستمع القوم
لخطبة العيد وينصتون لانه يخاطبهم ولكن لا يكره الكلام كما يكره في خطبة الجمعة وتعجيل صلوة العيد
واجب وما خص عيد ادون عيد * باب قضاء الفرائث * (شمر) يعيد صلواته المؤدات احتياطا
لا احتمال فسادها فالاولى ان لا يفعل ولو فعل لا يثم لكن لا يصليها في الاوقات المكروهة (مى فع) يكره
ذلك لانه امر لا دليل عليه (مى شمر) صلى منافر المغرب ركعتين شهر اثم علم انه لا يجوز سقط الترتيب
(مى) امرأة تركت الظهر فحاضت في العصر ثم طهرت سقط الترتيب وعنه لا يسقط الترتيب وكذا

لا يسقط لو فاتتها ثلث أو أربع قبل الحيض (ظمر) مثله (ممت) وهذا على قيام من رواية عن محمد وعلى قيام من قول أبي حنيفة وأبي يوسف ورواية عن محمد أنه يصح الوقتية قبل قضاءها (صح) وهذا بناء على أن الاعتبار في الكثرة بالمدة عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد بالصلوات ذكرها (صح) فحين نسي فائتة ثم ذكرها بعد شهر قال رضي لكن بينه وبين الحائض فرق واضح فلا يمكن بناء مسألة الحائض عليه فيجب عليها الترتيب (فع كص) مثله (شمر) وكذا من اغشى عليه أكثر من يوم وليلة (كص) وكذا الوضوء ثم جن من ساعته ثم افاق بعد مدة يكمل مسح المدة (بط) بخلاف الاغماء ولو قضى فوائت ولم ينو أنها الأولى أو الأخرى لجهله بذلك ثم علم فعلية إعادة ما قضى بدون هذه النية (ظمر) الأصح أن ينوي الظهر والعصر وغيرهما وليس عليه أن ينوي أنها هي الأولى ولو فاتته صلوة ونسيها إياها ثم ذكرها لا يجب الترتيب (صح) وبه نص أبو يوسف وفي رواية ابن سماعة عن محمد يجب الترتيب لأن عندهما دخلت ساعات بين الفائتة والوقتية في التكرار فسقط الترتيب وعند محمد الاعتبار بالصلوات وليس خمس فوائت فلا يسقط الترتيب (شمر) صلى المغرب أربعاً ولم يقعد عند الثالثة وهو يظن أنه يجزيه ثم علم بعد أربع صلوات فسادها فالجاهل كالناسي فلا يجب عليه قضاء ما صلاها (فع) التثفل أولى من قضاء الصلوات التي فسدت في قول وهو يرى جوازها وكن إذا لم يطبق قابله بالصلوات التي صلاها في شبابه فالتثفل أولى أبو نصر الدبوسي لا يستحب قضاءها قال رضي إعادة أحسن إذا كان فيه اختلاف من المجتهد بين (خو) إذا لم يتم ركوعه ولا سجوده يومه مر بالاعادة في الوقت لا بعد (يت) القضاء أولى في الحالين (ط) مسجد على الصورة وكان فوق رأسه بعد أنه وإمامه في الحائط أو الستور يصح يكره ولكن ينبغي أن يقال بالاعادة لأعلى وجه الكراهة وكذلك الحكم في كل صلوة أدبت مع الكراهة (شخ) صلى خلف إمام يلحن في القراءة ينبغي أن يعيد (ط) يكره للإنسان أن يقضى صلوة عمره ثانياً قال رضي هذا معمول على ما إذا لم يكن فيها شبهة الخلاف في الجواز ولم يكن مؤداة على وجه الكراهة (كص) من يقضى الصلوات احتياطاً لشبهة الاختلافات يصلى المغرب والوتر أربعاً بثلاث قعدات (بسخ) (فعم) مثله علاء الخياطى (ظمت) يصليهما اثلاثاً (فسخ) صبي بلغ وقت الفجر لم يصل الفجر وصلى الظهر مع تذكره يجوز ولا يجب الترتيب بهذا المقدار (بسر) شرع في المكتوبة وغفل عنها حتى ضاق عنها وقت الفروض الآخر بحيث لا يسع إلا

الوقتية فلا رواية فيه عن المتقدمين والمتأخرين فان قيل يمضي فيها فله وجه وان قيل يقطعها فله وجه
(حك) وضعه في العشاء والفجر ثم قال اختلف فيه شفعوي ترك صلوات سنة ثم صار حنفيا يقضيها على مذهب
البيحنيقة روح (خج) على اي مذهب قضاها جاز (صح) عليه ظهر يومين فنوى احد هما لا بعينه قيل يجوز
لاتحاد الجنس والمذهب انه لا يجزبه لان اختلاف الاوقات يجعلها كالفرائض المختلفة (حك) يصلى
المغرب مع الامام وذكر ان عليه العصريتم اربعاً (خو) يقطعها لادائه الى تاخير المغرب وانه مكروه
وفي صلاة التقى ذكر في الوتر ان عليه المغرب تفسد عند البيحنيقة خلافا لهما (شبر) مثله (صح) عليه
فرائض اربع والوقت لا يسعها والوقتية ويسع بعضها وللوقتية فالاصح انه يجوز الوقتية (فصح) لا يجوز
حتى يقضى ما يسع فيهما معها (صح) صلى الوقتية لضيق الوقت حتى سقط الترتيب ثم خرج الوقت لا يعود
على الاصح كما اذا سقط بكثرة الفرائض * باب الحدث في الصلاة والاستخلاف فيها * (فصح) سبقه الحدث
في صلاة الجنازة ينبغي ان يبني وفي الاستخلاف خلاف فضلي وعفي في صلواته فذهب ليتوضأ وغسل
ثوبه عن دم اصابه منه او به صار دم ثوبه اكثر من قدر الدرعهم بنى ولو غسله من نجاسة اخرى استأنف
ولو سعل على حوض ماء ثم جاوز منه الى حوض آخر يبني (حك) عطس فسبقه حدث يبني (فصح) سقط
منها لكرسف مبلولا بغير فعلها بنت في قولهم وان سقط من تحريكها بنت في قول ابي يوسف خلافا لهما
(جب حم) احدث الاسام فقدم من جانب الصف او من آخر الصف لا بأس به (حك) الباني
اخذ نعله ليتوضأ او شيئاً اخر فسد ت (س) احدث في ركوعه فاستوى قائماً او في سجوده فاستوى
جالساً فسد ت لانه ادى جزءاً مع الحدث ولو تاخر محذوراً بمنخفضا يبني ولو استخلف الامام وجهه
والاية التي ينتهي اليها فسد ت صلواته وصلواتهم لانه قراءة بعد الحدث وهو اداء الصلاة مع الحدث
(شب كص) ذهب الى البناء ثم وقف ويتفكر في امر دنياء فسد ت (كص صت) ولو وقف وتفكر كم ركعة
صلى يبني (شب) ولو سبقه الحدث فكث ساعة ثم انصرف فسد ت لانه مكث غير محتاج اليه كرخى
ولو استقى الماء من البئر فسد ت وقال الجوز جاني لا تفسد الا اذا لوجد غيره وللإمام ان يستخلف ما دام في
المسجد والصغير والكبير فيه سواء الا اذا كان مثل جامع المنصورة وجامع بيت المقدس (شب) استخلف
محذوراً فسد ت صلواتهم وفي الجمعة يجوز ويقدّم هو غيره فيصلى بهم ولو قدم امرأة فسد ت صلواتهم (م)

هشام عن محمد احدث ثم شك قبل ان يقدم احد فلم يد راصلى ركعة او ركعتين وعلم الخليفة بشكه
عليهم سجد تا السهو * باب في المسبوق واللاحق * (فجع) تذكر الامام فائته بعد الفراغ وخلفه
مسبوق ولاحق لا تفسد صلوة المسبوق والاظهر انه تفسد صلوة اللاحق (بمر) وكذا اذا ارتد الامام
(بسخ) ولو قهقهه الامام بعد التشهد فسدت صلوة اللاحق عند الجوزجاني ولا تفسد عند ابي حفص
الكبير (نم نظمت) سلم الامام ولم يتم المسبوق التشهد يتمه (ظمر) وكذا قبل شروعه فيه يتشهد
(فجع مت) المسبوق يخالف اللاحق في احكام منها مسئلة المحاذات ومنها اذا نسي الامام القعدة الاولى
ياتى بها المسبوق دون اللاحق ومنها اذا ضحك الامام او احدث عمدا في موضع السلام فسدت
صلوة المسبوق عند ابي حنيفة روي اللاحق روايتان قيل والاصح انها لا تفسد ومنها قال الامام
بعد فراغه من الفجر كنت محل ثاني صلوة العشاء فسدت صلوة المسبوق وفي اللاحق روايتان ومنها اذا
تحروا وعلما بعد فراغ الامام مخالفة تحريمه لتحريمهما فسدت صلوة المسبوق وفي اللاحق روايتان
ومنها اذا خرج وقت الجمعة فسدت صلوة المسبوق وفي اللاحق روايتان ومنها تذكر المسبوق ان عليه
فائتة فسدت صلوته وفي اللاحق روايتان ومنها اذا كانا متيممين فقرأياى الصلوة ماء فكل لك واما اذا انقضى
مائه فسدت صلوتهما بالاتفاق وكذا قيل اذا خرج وقت الفجر و صلوة العيد ومنها اذا طلعت
الشمس عليهما في الفجر فسدت صلوة المسبوق وفي اللاحق روايتان والاصح انه لا تفسد لانه فارغ
مع الامام معنى ومنها اذا قهقهه المسبوق فسدت صلوته وفي اللاحق روايتان واما اذا تحول تحريمهما بعد
فراغ الامام يبنى المسبوق وتفسد صلوة اللاحق (بو) لم يقعد المسبوق مع الامام بل بقى قائما فلما قرأ
قوله عبده ورسوله اشتغل بالقضاء يجوز ان قرأ بعد ذلك وما يجوز به الصلوة (فصح) شك المسبوق بعد ما قام
الى القضاء انه سبق بركعة او ركعتين فكبر ينوي الاستقبال خرج من صلوته وكذا اذا سلم ما هيأ فظن
ان صلوته فسدت فكبر ينوي الاستقبال بخلاف المنفرد اذا شك فيها فكبر حيث لا يخرج لان صلوته
واحدة بخلاف المسبوق * باب صلوة المريض * (شمر) مريض يشبهه عليه اعداد الركعات او
السجدة انما يلقه لا يلزمه الاداء ولو اداها بتلقين غيره ينهني ان يجزيه (فجع) مصل اقع
عند نفسه انسا نافيخه اذا همى عن ركوع او سجود يجزيه اذا لم يمكنه الا بهذا (فجع فجع شه) مريض

لا يسكنه الصلوة الا باصوات مثل اوه ونحوه يجب عليه ان يصلي (فعل) اعتقل لسانه يوما وليلة ف صلى
صلوة الاخرى ثم انطلق لسانه لا يلزمه الاعادة (فعل) عجز عن الموضوء والتيمم اكثر من يوم وليلة
بان شلت يداه ولم يجد احد ايوضيه او ييممه ثم قد لم يلزمه القضاء كالعاجز عن الصلوة (شمر كنج)
مثله (شمر) مريض لا يقدر على القيام الا مقداً رآيتين او ثلث يقترض عليه القيام (ظمر) ولو قد رعى
القيام قدر تكبيرة الافتتاح يصلي قاعداً (ط ف ج) يكبر قائماً ثم يقعد ولو قد رعى بعض القيام يؤمر
بقدر ما يقدر فاذا عجز يقعد (شمر) مثله (صح) مريض اضطجع على جنبه وصلى وهو قاعد رعى الاستلقاء
قليل يجوز والاظهر انه لا يجوز وان تعذر الاستلقاء يضجع على شقه الا يمنى والايسر ووجه الى
القبلة (شمر) اخذ شقيقة فلا يمكنه السجود يومى (خويت) ولا فدية فى الصلوات حالة الحيوة
بخلاف الصوم (ظمر) مثله (فعل شمر) عن محمد بن النوادى رقت يداه من المرفقين وقد ما من
الساقين لا صلوة عليه وفى الطريقة الغياثية اغمى عليه ثم افاق قبل اكمال يوم وليلة ثم اغمى عليه ثم
افاق كذلك يلزمه الصلوات وان دام اياها للفصل (شمر) عجز عن السجود لا يلزمه الركوع
(كص) سقى البنج فنام يومين يقضى لان العذر جاء من قبل العباد (بو) سجد على وسادتين او ثلث
وفرضه الايماء يجزى عن القدر الممكن قال رضى فعرف بهذا ان من يجزىه الايماء لا يكفيه اصل
الانحناء والخفض بل يخفض بالقدر الممكن * باب الجنائز * (شط) اشتد مرضه ودنا موته فاجب
على اخوانه واصدقائه ان يلقنوه الشهادة ولا يقال له قل ولكن يقال وهو يسمع ويتلقن (فعل) اجتمعت
جنازتان فالافراد بالصلوة اولى من الجمع لانه مختلف فيه (بمع) اشترى الوصى من تركه الميتم
تابوتا وثوبا يلقي عليه ويعطي الى القراء والشعراء والتائحات الحضار فى التعزية ويمنى فوق القبر بالغ
بناميك او حانوتا او خطيرة او مقبرة من التركة لا يجوز ويضمن جميع ذلك الا التابوت ووضع الميتم فى
البيت مكروه ولو دفن فى ارضه لا يباع ذلك الموضع فى ديونه وينبغي ان لا يستثنى من التركة موضع المدفن
فى البيت لان دفنه فيه مكروه ولا يمنع جواز البيع (حك) اشترى احد الورثة تابوتا للميتم بغير
اذن الباقيين والارض ما يقبر فيها الموتى من غير تابوت يجب عليه ثمنه دون التركة (بمر) امت امرأة
فى صلاة الجنائز لا تعاد (نظ) لم يوجد رجل فصلت عليها النساء جاز عن ابى بكر بن حاتم الدعا

بعد صلوة الجنائز مكررة وقال محمد بن الفضل لا بأس به (ط) ولا يقوم الرجل بالدعاء بعد صلوة الجنائز
قال رضي لانه يشبه الزيادة في صلوة الجنائز (عس شح) حضرت وقت صلوة المغرب جنازة يقدم صلوة
الجنازة على سنة المغرب (شد حم) يقدم سنة المغرب (بسج) حربي دخل دار الاسلام ومعه عبد
صغير مات فيها يغسل ولو صلى غير الولى فاعادها الولى ليس لمن صلى عليها ان يصلى مع الولى مرة
اخرى ولو جهز الميت صبيحة يوم الجمعة يكره تاخير الصلوة ودفعه ليصلى عليه الجمع العظيم بعد
صلوة الجمعة ولو خافوا فوت الجمعة بسبب دفته يؤخر الدفن (بسج) ويقدم صلوة العيد على صلوة
الجنازة ويقدم صلوة الجنائز على الخطبة والقياس ان يقدم على صلوة العيد لكنه تقدم صلوة العيد مخافة
التشويش وكلا يظنهما اخريات الصغوف انها صلوة العيد (جت) عن شد اذا كره التعزية عند
القبر ذكرها في المجر دوعته اتباع الجنائز افضل من النوافل اذا كان لجوارا وقراءة او صلاح مشهور
والا فالنوافل (عك فك) افضل صغوف الرجال في صلوة الجنائز آخرها وفي غيرها ولها اظهارا
للتواضع ليكون شفاعته ادعى الى القبول (ظم) لو لم ينتظر المسبوق تكبير الامام بل كبر قبله يصير شارعا
(عس) ويكره دفن ميت على ميت بعد ما هيل عليه التراب اذا لم يجعل بينهما حاجز (ظم) لا يكره
(فع) وجد راس آدمي لا يغسل ولا يصلى عليه ولو غسل صار الماء مستعملا وغسلته الحائض لا يكره
عند البيهقيفة رح وكرهه ابو يوسف ولو كانت محلثة لا يكره اتفاقا (صت) مات في بيته فقال الورثة
لا نرضى بغسله فيه ليس لهم ذلك لان غسله في بيته من حوائجه وهي مقدمة على حق الورثة (شب)
يقول بعد التكبيرة الاولى سبحانك اللهم وبحمدك المبح وبعد الثانية اللهم صل على محمد وعلى آل محمد والبح وبعد
الثالثة اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرونا وانثانا من المؤمنين والمومنات
والمسلمين والمسلمات اللهم من احييته منا فاحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان
والمصوب بتكبيرتين يقرأ مع الامام ما يقرأ امامه وفيما يقضي الاستفتاح والصلوة (بو) لا قراءة في
صلوة الجنائز وفي التكبير الاول يجب التحميد ولو قرأ فيه الحمد لله جاز ولو كان ما كتب يجوز صلوته
(صبح) ولو زاد على اربع تكبيرات ففي رواية عن البيهقيفة رح انهم يسلمون وعنه انهم ينتظرون سلامه
فيسلمون معه (جت) ولو كان القوم سبعة يصطفون ثلاثة صغوف يتقدم واحد وخلفه ثلثة وخلفهم

اثنان خلفهما واحد قال عليه السلام من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له (شبح) ويكره لمشي على الجنائز ورفع الصوت بالدعوة والقرآن (صمت شمر شه فنع) كراهة تحريم (عمت) هو تارك للادنى (شمر) كرهت صلوة الجنائز في المسجد كراهة تحريم (شه) كراهة تنزيه ولو خرج أكثر الولد حيا ثم مات صلى عليه والا فلا (عس) ولا ادتبار الاستهلال في البطن (شب) سبي صبي مع ابيه الكافر ثم مات ابوه في دار الاسلام ثم مات الصبي لا يصلى عليه لتقرر التبعية بالموت (صمخ) والطهارة من النجاسة في الثوب والبدن والمكان وستر العورة شرط في حق الامام والميت جميعا (فبمخ) السارق الذي يصلب بامر السلطان ففي الصلوة عليه اختلاف الروايات (بم) مقابر بلغ اليها حطام الحجيجون لا يجوز لنفلهم الى موضع آخر (ش) صغير لم يبلغ حد الشهوة مات مع نساء ليس معهن رجل غسلته وكذا الصغيرة مع الرجال لانه ليس لهما حكم العورة حال الحيوة حتى لا يجب ستره ويباح النظر اليه وكذا بعد الموت كرخى قال ابو يوسف رح في الجارية العظيمة والرضيع لا بأس به ان يغسلها الاب والجد والزوج وذو الرحم المحرم وكرهت غيره وعند محمد لا بأس به ايضا (بو) اما التزيين بعد موتها والامتنشاط وقطع الشعر لا يجوز والطيب يجوز والاصح انه يجوز للزوج ان يراها (عمت) انتابوت في بلادنا افضل من تركه (شبنز) اذا تعذر اللحد فلا بأس بالتابوت لكن يفرش فيه التراب ويجعل عن يمين الميت لرخاوة الارض ويساره اليمين الخفيف ويطين بطن الطبقة الاولى ليصير كاللحد (بمخ) ولومات ولا شيء له ووجب كفنه على ورثته وكفنه الحاضر من مال نفسه ليرجع الى الغيب منهم بحمتهم ليس له الرجوع اذا انفق عليه بغير اذن القاضي قال رض كالعبد او الزرع او النخل بين الشريكين انفق احدهما عليه ليرجع الى الغائب لا يرجع اذا فعله بغير اذن القاضي (عس) يجب منه سواء انفق من تركته او مال نفسه (خسج) مثله (صت) انما يرجع اذا انفق ذلك ليرجع قتل عبد غيره وضمنه لا بماكحه حتى لا يكون الكفر عليه (صمخ) ومن قتل نفسه عمد او خطأ يغسل ويصلى عليه عندهما وقال ابو يوسف لا يصلى عليه

* باب فيمن يتلى بامر من ايها يختار منه في الطهارة والصلوة * (نم) يخاف الحاقن ان اشتغل بالطهارة يفوته الوقت يصلى لان الاداء مع الكراهة اولى من القضاء (ظم) مثله (مدي) (شمر) لو اشتغلت بالصلوة يبكي ولدها وان ارضعته يفوت الوقت ترضعه اذا خافت عليه ضررا غالبا (بو)

أخرت الصلوة الى طلوع الشمس خوفاً على ولدها تأثم (فعظم) غريبان معه ثوب ديباج وثوب كريات
 فيه نجاسة اكثر من قدر الدرعهم يفترض عليه ان يصلى في ثوب الديباج (شبه) مريض لو صلى قاعداً
 امكنه سنة القراءة ولو صلى قائماً يعجز عنه فالاصح ان يقعد (صت) قال ابن مقلتل لو علم انه لو قام
 لم يزد على قوله الحمد لله رب العالمين وان قعد قدر الفاتحة والسورة فعندنا في قياس قول ابي حنيفة
 راح لا يجزيه الا قائماً وقال محمد راح لا يجزيه الا جالساً بناء على قدر فرض القراءة (فصح) وعندى ان في
 قياس قولهما يعنى ابا يوسف ومحمد راح ان قدر على قومة لا تسع لثلاث آيات يقوم عندي حتماً تلك
 القومة فيؤدى فرض القيام ثم يجلس فيؤدى فرض القراءة الا ترى ان المقتدى عليه القيام ولا قراءة
 عليه وكذا في الاخرى والامى وليس عليه ان يقرأ بعض القراءة قائماً بقدر القوة وبعضها جالساً
 لان القراءة شرعت اما قائماً واما قاعداً (فصح) هذا هو شبه الاقوال عندي قال رضى ما حكاه
 (صت) عن غريب الرواية مختصراً بقى منه شيء لانه قال (فصح) لا نقول يقرأ من ثلث آيات
 قائماً ما يمكنه حتماً والبقية جالساً لان الفرض لا يتأدى بتلك ثم قال (فصح) وهو الاشبه عندي قلت
 فالحاصل انه يتخير ان شاء قرأ البعض قائماً وما بقى جالساً وان شاء قرأها كلها جالساً وفي الشفاء عن
 فتاوى ابي الفضل وغيره به جراحات لو صلى في المنزل قاعداً بغير قراءة لا تسيل وان وجد احدهما
 تسيل يصلى في منزله قاعداً بغير قراءة (جث) بحلقه قرح اذا سجد سأل لم يسجد عند ابي حنيفة
 راح وعندهما يسجد وكذا اذا كان يسيل لو قرأ والاصح ان محمد راح مع ابي حنيفة راح (يصح بم)
 به وجع السن وانما يسكن مادام يمسك في فيه ماء بارد او دواء بين اسنانه وضاق الوقت فانه
 يقتدى بغيره فان لم يجد يصلى بغير قراءة قال رضى وكذا في تكبيرة الافتتاح ولو كبرت تكبيرة الافتتاح
 سأل جرحه بشرع فيها بغير تكبيرة (بو) يلحق في قرأته لحنا مفسداً وضاق الوقت يصلى ولا يقرأ
 قال رضى لو جاز تاخير الصلوة لاصلاح لاخرت شهوراً واعواماً وانه شنيع (شرح) مسافر لا يقدر
 ان يصلى على الارض لانها نجسة قد ابتلت بالمطر يصلى بالاياء ولا يعيد اذا خاف فوت الوقت والا
 فيؤخرها حتى يجد مكاناً يسجد فيه قال مشائخنا ويجوز التيمم لخوف فوت الوقت والرواية في مسألة
 النجاسات رواية في التيمم لعدم الفرق وقياس ما روى في التيمم يقتضى مثله في النجاسة فاذا في

المسئلة روايتان (كص) اذا خشت فرجه ان يذهب عن رتھا وان لم تفعل لتسهيل الدم تصلى مع
السيلان لان هذا ذهب جزء من اجزائها * باب مسائل متفرقة * (قع) ام في الصبراء
وخلفه صفوف فكبر الصلوات قبل الاول يجوز (شمر) حنفى المذهب اذا كان لا يتوضأ من
الفصل لما سمع انه من ذهب الشائعي فعليه الاعادة (قع) الا ان اخذ بفتواه وعن ركن الاسلام
اللبادى ابن مسلمين في دار الاسلام بلغ ولم يتفكر في معرفة الله تعالى مدة طويلة وكان يترك
الصلوات ثم تنبه وتفكر فعرفه بذاته وصفاته حق معرفته فعليه قضاء ما ترك من الصلوات اذا كان
مقربا بالاسلام ملتزما له حال كمال عقله ولو كان صلاها قبل معرفته فعليه قضاءها لان المعرفة شرط
كالطهارة وقال نور الاثمة البياعى يلزمه قضاء ما ترك ولا يلزمه قضاء ما صلى قبل المعرفة (صت)
يجب عليه ما يجب على المسلمين من وقت بلوغه (شمر) من بلغ عا قلا في دار الاسلام فالظاهر انه
يعرف الله جملة فيؤمر بقضاء ما ترك (صح) المصلون سنة من علم الفروض منها والسنن وعلم معنى
الفروض انه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه والسنة ما يستحق الثواب بفعلها ولا يعاقب على
تركها فنوى الظهر او الفجر جزأته واغنت نية الظهر عن نية الفرض والثاني من يعلم ذلك
وينوى الفرض فرضا ولكن لا يعلم ما فيه من الفرائض والسنن يجزيه والثالث ينوى الفرض ولا يعلم
معناه لا يجزيه والرابع علم ان فيما يصليها الناس فرائض ونوافل فيصلى كما يصلى الناس ولا يميز
الفرائض من النوافل لا يجزيه لان تعيين النية شرط وقيل يجزيه ما صلى في الجماعة ونوى صلوة
الامام والخامس اعتقد ان الكل فرض جازت صلواته والسادس لا يعلم ان الله تعالى على عباده
صلوات مفروضة ولكنه كان يصليها لا وقاتها لم يجز (شمر) صلى قائما على عقبيه او اطراف اصابه
* ورافعا احدى رجله من الارض يجزيه ويكره ان كان بغير عذر (بو) قضى بعض المقتدين صلواته
وقال ان الامام لعن في قراءته فعلى بقيتهم قضاؤها ان كان ذلك فقيها ثقة (حث) وقيل فيمن كان عنده
انه يصلى مع النجاسة او ظن انه صلى الفرض فاعادها ثم ظهر خلافه انه يجزيه ومن كان عنده ان امامه
محدث او عليه فائنة او كان عنده ان الشمس لم يزل اعاد ومن كان عنده انه محدث او خالف تحريره
في القبلة ثم ظهر خلافه فكذلك ويخشى عليه الكفر (ص) انه آثم في القبلة وعن ابي يوسف رح انه يجزيه

وكنأروى عنه في من كان عنده أنه لم يحدث أو جنب أو عن أبي بكر محمد بن الفضل تيقن بالحدوث
أو بترك المسح ثم تيقن بخلافه أن أدى ركنا مع التيقن الأول استقبل والامضى (كص ص٦) قام
إلى الخامسة في الظاهر قبل أن يقعد ونبهه القوم فلم يرجع ماذا يصنعون حتى يصح صلواتهم قال ليس
ذلك في أيديهم ولو كان قعد في الرابعة ثم قام إلى الخامسة فالأصح أنهم لا يتابعونه بل ينتظرون
فإن عان قبل أن يقعد الخامسة بالسجدة يساءون معه . أن قيد هاسلوا بأنفرادهم (فج شمر ضح
كص) أمر يرض دفعه إلا إلى فقير عن صلواته ثم برأ لا يسترد . نظيره (ث) دفع زكوة إلى فقير ثم
ظهر أنه لا زكوة عليه لا يسترد . لأنه وقع تطوعاً وعن قاضي المتكلم الحمداني صلى في الدار المغصوبة
لا يجزيه لأن التبيح لا يكون فرضاً وفي شرح (قص) إذا وحيبت عليه في غير الأرض المغصوبة فادأها
في الأرض المغصوبة لا يجزيه وقال الغياثي رح إذا أدى الصلوة في الأرض المغصوبة صح فحصلت المسئلة
خلافية وفي شرح العمل للقاضي المتكلم غصب ثوباً وكان فرضه أن يؤدي الصلوة بلا ستر فستر به عورته
وصلى والمطالبة قائمة فسدت إذا صلى به والوقت متسع والأفلا لأن الواجب عليه تقديسها على
الرد وكذا إذا ألزمه ردود يعة أو قضاء دين إلا أن ينتهي حال صاحب الحق إلى أن لا يجوز تأخير
حقه لضرورة وحاجة فتفسد وإن ادأها في آخر الوقت وقال أبو الحسين الأصولي صلواته جائزة
أن لم يستضر صاحبها بالتأخير ضرراً شديداً (بسخ) صلى بثوب مغصوب مع مطالبة صاحبه وفي الوقت
سعة لا يطالب بها ثانياً وقضاء الدين أولى من مراعات الوقت إذا كان في التأخير ضرراً بالطالب
(فج) عن أبي القاسم الحكيم من غزا في هذا الزمان ففاته صلوة عن وقتها يحتاج إلى مائة غزوة
ليكون كفارة لها (بسخ) من ليس له يد ولا رجل أصلاً بالخروج لا يجب عليه الصلوة
* باب زلة القاري وأنه تسعة أنواع نوع في ذكر حرف مكان حرف * (عك جت حم بو) قرأ
ونحذف بالذال المعجمة فسدت صلواته (عك) التحيات بالطاء تفسد وعن زين المشائخ وفخر المشائخ
قال سبحانه رب العظوم لا تفسد (بو) تولوكم الأديار ثم لا تنصرون بالتاء تفسد وقال جارا لله
لا تفسد قال الشيخ وهو حسن وأنه التفات عند أهل البيان وعن جارا لله لو قال التحية والصلوة
والطهارة بالهاء لا تفسد وهي لغة فإن من العرب من يقول جاء في البنون والبناء (عك) لو قرأ أموذ بالله

من الشيطان او الشيل ان اذا كان في لسانه نكته لا تفسد (عك عك) الحمد رله تفسد وكن ا
ايك نعت او غير المغلوب او التحيات رله او المتحيات او السلام او لم يلت ولم يولت او الصرات او عبده
ورموره (عك) السالحين تفسد وعن القاضي الزرنجري لا تفسد لان السالحي الذي هو ذو السلاح
فلا يتغير المعنى (ص) وفي المستقيمين عامة المشائخ انه تفسد وقيل لا تفسد (ص) سألت جارا لله ممن
قرأ وسطا او واصبع او مقراء او مصغرات بالصاد مكان السين فقال لا تفسد لان كل كلمة وقع فيها بعد
السين طاء او عين او قاف او خاء جازان يبطل السين صا او لو قرأ ورخت لا تفسد لان رخم بمعنى
وخم لغة اهل اليمن ولو قرأ رحله الشطاء تفسد (عك) قرأ اللهم سل في التشهد الاول او نستغفر
او نخنع او نشجد او نتوكل او نسبح او العذيم تفسد (عك) واصروا بالسين لا تفسد لان الاسرار
يستعمل للاظهار قال الله تعالى واسروا الندامة اي واظهروها ولو قرأ كتيبا مهيبا مكان مهيبا لا تفسد
لان المعنى لا يتغير (بو) ربنا رك الحمد لا تفسد لان الحرفين لا يكون كلمة بخلاف الحمد رله فانه
ثلاثة احرف غير مغضوب تفسد قال رض يحتمل ان يكون في المسائل ان الراء واللام من مخرج
واحد فلا تفسد لهذ اوفي قوله ايضا الحمد رله (بو) قرأ السرات مكان الصراط لا تفسد والاعادة اولى
ولو قرأ الصاد سينافي كل القرآن فكذلك الجواب قلت وهذه القضية العامة حسنة لكن بناءها على
الصراط لا يصح لان السين فيها قراءة مشهورة وليس بلحن (ص) قرأ مسيد بالياء فهي لغة بني
اسد يجعلون الحميم ياء وبنو تميم يلقبون الهمزة عينا فيقولون اشهد عن محمد او اردت من افعل كذا
ويقال له عنعنة تميم وهذا يل وثيقة يجعلون الحاء عينا فيقولون عتي مكان حتى ودخل اعرايي على
عمر رض فقال له قتلت ضبيا مكان ظبيا وانا محرم فلم يد ر عمر فقال بعض جلسائه وهي لغة بني عقيل
وتميم يجعلون الصاد زاي في كل موضع وربيعة يجعلون الصاد سيناً وتميم وبنو اسد يجعلون مكان كافي
الخطاب شينا فيقولون اصطفاش وظهرش ولسعد من تميم لغة يقولون وقلوبهم وجره مكان وجلة
وقيس و تميم يقولون في كسطلت قسطلت (ص) فعلى هذا اذا قرأ ذلك في صلوته لا تفسد عند
ابن حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف تفسد الا اذا كان مثلها في القرآن (فع شمد) قرأ في التشهد الاول
حميت حميت تفسد (عك) اللذين مكان الذي تفسد وكل الصمت ورحله وفي السرات بعيد

محتياطا (شمس) قرأ بلى البصر مكان الراء لا تفسد ركض (نشروا مكان الزاء لا تفسد قال ابن
 دريد نشزت المرأة ونشت ونشيت بمعنى (جئت) عن ابن مقبل قال ملل حمده في الرفع
 من الركوع أرجوان يجوز قال رضى الله وهذا حسن فقد ذكر (شرح) ان من الصحابة من رواه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله ملل حمده باللام وهو لغة
 بعض العرب عن صدر الائمة الملكى وزين المشائخ لفسدت بالراء لا تفسد قال رضى سالت استاذنا
 علامته الدنيا برهان الائمة المطر زى قد س الله روحه عن قرأ فى صلواته كلمة فيها جيم بالجيم كفى
 اول خوارزمية الجدل او خيما كالى فى آخر خوارزمية الرجل او الباء پاء كالى فى اول خوارزمية
 الهمزة هل تفسد صلواته فتأمل فيه كثيرا ثم تقرر رأيه على انه لحن مفسد قلت ينبغى ان لا تفسد على
 ما اختاره المتأخرون انه اذا تقارب المخرج لا يكون لحنا مفسدا للصلوة فكيف اذا اتحد المخرج
 وبهذا القدر من التغيير لا يختلف المخرج فينبغى ان لا تفسد على ما اختاروه للفتوى (عمر) قرأ
 ضمير باع بالعين المهملة لا تفسد لان البعوه هو المجناية والجرم فام يتغير المعنى تغيرا فاحشا فلا تفسد
 * باب فى ذكر كلمة مكان كلمة * (مسند) سالت البقالى النحوي عن قرأ فى صلواته لا يشقيها مكان
 لا يصلحها فقال لا تفسد لان الهاء مصدرية معناها لا يشقى هذه الشقاوت كفى قوله لا اعذب به احدا
 من العالمين يعنى لا اعذب العذاب احدا وعن جارا لله قرأ وما جعلنا فتنتهم مكان عدتهم لا تفسد
 لان العاقبة هي الفتنة (شمس) قرأ فضر بنا على آثارهم مكان اذا نهم تفسد (بو) قرأ ما تنزل الملائكة
 مكان قوله ما تنزل الملائكة او وعد الله قبيلا مكان حقا تفسد (عمر) قرأ سائحات ميبات مكان ثيبات
 تفسد ووجوب اعادة مثل هذه الصلوة لا يوجب الترتيب لان من العلماء من قال لا تفسد الصلوة
 بخطا القاري اصلوا ومنهم من لا تفسد اذا كان مثله فى القرآن قلت فعلم بهذه الاجوبة الثلاثة
 ان الفتوى فى مثله على قولها لا على قول ابي يوسف انه اذا تغير المعنى تفسد وان كان مثله فى
 القرآن * باب فى التقديم والتأخير واللعن فى الامراب * (فع عمر) قرأ اذا اعناق فى
 اغلالهم لا تفسد لعدم تغير المعنى وعن جارا لله قرأ ملك ياخذ كل سفينة غصبا بفتح اللام تفسد وله
 هو او يا وكت بالكسر ينبغى ان لا تفسد لان بنى على يقلبون الياء بعد الكسرة الفانية قولون الناصلة

والمبادات وفنا ورضا مكان الناصية والبادي ونفى ورضى (شمر) قرأ وما أرسلنا من رسول إلا نوحا
بعيد قال رضى الله تعالى عنه وعلى ما ذكره جار الله ينبغي ان لا يعيد (مت) عن زين المشائخ قرأ
ليغيظ بهم الكفار بالرفع لا تفسد لان بابد ال الحركة لا يتغير الكلمة عن سننها عن زين المشائخ قرأ
بسم الله الرحمن الرحيم برفع النون والميم او بنصبهما لا تفسد ويجوز رفعهما من حيث العربية
ونصبهما بالاختصاص * باب في الوقف والوصل * (فع عك) قرأ سبحان كلهم بالفصل تفسد اذا
بينه بيا نا ظاهرا (بو) اذ لم يطل السكتة على النون يجب ان لا يضره والا فلا وهكذا الجاب في امثاله
* باب في حذف الحرف والزيادة * (فع حم) قرأ وتعال جدك بغير ياء لا تفسد وعن جار الله
مثله لان العرب يكتفى بالفتحة عن الالف اكتفاءهم بالكسرة عن الياء ولو قرأ اعد بالله لا تفسد ايضا
لا كتفائهم بالضممة عن الواو (عك) وجار الله والصلاوات لا تفسد وكذا الوقرأ وطور سنين بحذف
الياء لا تفسد (عك) ولو قرأ نستعينك او نوأمين بك لا تفسد (عس) وكذا الى اصطفيينا ك مكان
في اصطفييتك جار الله وقرأوا عافنا فيمن عفيت او قرأ فيمن هاديت لا تفسد لانه اشباع للفتحة
(عك) في الا خلاص لم يالذ فالاعادة احوط وفي قوله نشكروك ونكفروك ونتركك يعيد (كص) قال ابن
المبارك قرأ يد عواليه لا تفسد على قياس قول ابى حنيفة وقال ابو حنيفة وابن المبارك من زاد حرفا
في كلمة او نقص وهو يريد الكلمة بعينها لم تفسد صلوته ولو قرأ وفي السماء زك او اذ وقع الواقعة او لا
ترفعوا اصواتك بحذف الميم وجميع ما يجري على لسان القارى من هذا النوع من الخطأ جازت صلوته
هنا المتأخرين وقال الآخرون هذا غير ما اراد الله فتفسد * باب في المتفرقات * (مت) قال زين
المشائخ ولو قرأ الله اكبر مشددا لا تفسد وهو لغة بعض العرب في الوقف يقول في جعفر جعفر وعن
فخر المشائخ مثله جار الله ورد ماء من بتشديد الدال تفسد (عك) قرأ وترجمت بتخفيف الجاء
تفسد وبه جار الله (حم عك) لا تفسد (فع) عن زين المشائخ قرأ الله بالتفخيم يجوز وحكى جار الله
عن الزجاج انه قال ينبغي ان يكون بالتفخيم وكان شيخنا عليه حتى فارق الدنيا (بو) قرأ هو
الذي من نفس واحدة لا تفسد ولو لحن في صلوته ثم تردد انه مفسد ام لا يفسد في صلوته ثم يستفتى
(شمر) وان تردد في حذف حرف من الكلمة اكد لك ام كذا لك فقل مر (عك) من قال لا ادرى

كيف كانت قرأتى من وقت التكليف فالاحتياط لا غاية له وسعت رحمة الله لانهاية لها قال رض
اشار الى انه لا يجب القضاء والاحتياط ان يقضى قيل له لو كان عاميالا يميز بين المفسد وغيره قال
لا يقضى بالفساد ويحمل امره على السداد (محتج) قرأت عجز الفاتحة عند (علك) فقرأت فيها ما يفسد
الصلوة فامرها بترك ما يفسد ف قيل له فيما مضى فقال لا يلزمها قضاءها لان الخطأ عند الشافعي
لا يوجب فساد الصلوة فقال له الباقر هي هذا حسن لكن عند الشافعي في غير الفاتحة فقال اخذت
من مذهبه ان الخطأ لا يفسد الصلوة دون تعيين الفاتحة فرضا عليه وعن ابي يوسف انه قد خرج
من الحمام وام القوم ثم اخبره الحمامي انه كان في الحايية فارة فاغتسل واعاد الصلوة ولم يامر القوم
بالاعادة وقال اجتهد في يلزم نفسك لا غيري وفي طهارة هذا الماء اختلاف كثير وقيل من رأى غيره
في رمضان ياكل ناسيا لا يخبره لان باكله هذا لا يفسد صومه (فتح) قرأ وهو التي خلق السموات
سكان الذي اوانعت عليهم بكسر التاء تفسد وقال قوام الدين الصفار في لا تفسد (كص صبح) يجب
على الامي ان لا يترك اجتهاده اثناء ليله ونهاره حتى يتعلم قدر ما يجزي به في صلواته فان قصر فيه
لم يعد روان اجتهد ولم يقدر على روا ما من لا يمكنه اقامة اللحن في الحروف كالهندي والتركى يقرأ
الحمد والرحمن بالهاء والحاء او المغمضوب بالذال والصلب بالسين فلا راية فيه عن المتقدمين وينبغي
ان يجتهدوا حتى يصححوا قدر الفرض فان لم يقدروا صلوا بغير قراءة وان قرأ حسب ما ذكر فسدت
صلواتهم وصار ذلك بمنزلة الكلام وكان الخراسانيون يفتنون بجواز الصلوة بتلك القراءة لكنه لا يقتدى
به غيره روى ذلك عن ابراهيم بن يوسف وابى مطيع ومحمد بن الازهرى قال ابو بكر الرازي لو صلى
بالامى متفردا وهو يجهل قاريا في بيته او مسجد لم يجز صلواته ولا يلزمه ان يطوف في البلد يطلبه
قيل له انه اغلب في ظنه وجود الماء لزمه الطلب فكل اهل اقليم يجب * كتاب الزكوة * وانه
يشتمل على ستة ابواب * باب فيما يجب فيه الزكوة * (فتح عتص صحت) المعتبر في الزكوة وزن
مكة قال عليه الصلوة والسلام الوزن وزن مكة والمكيال مكيال اهل المدينة (يب) عشرة دنانير
بوزن مكة ينقص عنه ثلثي دينار فلو بلغت ذلك فانير بوزن بلد ثمانية عشر وثلثي دينار ويجب فيه
الزكوة وفي فتاوى الطائفة ايتها يجزى راضهم كل بلد ودنا فيهم بوزنهم فيعتبر في حوازمهم ووزنهم

فيجب الزكاة عند هم في مائة وخمسين وزن سبعة قلت فعلى هذا ان ملك مائتي درهم في زماننا يكون نصابا وان لم يبلغ وزنها مائة مثقال ولا قيمتها اثنا عشر دينارا (جت) بعث العبد في حاجته قبل الحول ثم حال عليه الحول هناك قوم في البلد الذي فيه العبد وان كان في مفازة اعتبر المصّر الذي يضم اليه (بق) الذهب البيغوني اذا بلغ الذهب الذي فيه نصاب الذهب وجبت زكاة الذهب واذا بلغ الفضة فيه نصاب الفضة وجبت زكاة الفضة وهذا اذا كانت الفضة غالبية فاما اذا غلب الذهب فهو ذهب كله ويجعل الفضة مستهلكة تبعاً وان غلب الفضة لم يجعل الذهب تبعاً لانه اعز واطى قيمة (فع عك) له ابل عوامل يعمل بها في السنة اربعة اشهر ويسيمها في الباقي ينبغي ان لا يجب فيها الزكاة * باب في اداء الزكاة والنية (عح) له مال خبيث يتصدق به وينوي به اداء الزكاة عن ماله يقع عنها وقال قاج الدين اخو الصدق والشهد لا يسقط عنه الفرض ولو كان الخبيث نصاباً لا يلزمه الزكاة لان الكل واجب التصديق عليه فلا يفيد ايجاب التصديق ببعضه (بو) مسلم له خمرة فوكل ذمياً فباعها من ذمى فلم يعلم ان يصرف هذا الثمن الى الفقراء من زكاة ماله فصع بهذا جواب (عح شمر فع) له والدان معسران فاحتال في صرف زكواته اليهما فتصدق بهما على الفقير ثم صرفه الفقير اليهما يكره (عك) عليه زكاة ود ين ايضا وماله يفي باحدهما يقضى دين الغريم ثم يؤدى حق الكريم (عك) دفع لمحترم زكاة ماله وقال دافعتك اليك قرضاً ونوي الزكاة يجزيه لان العبرة فيه للقلب دون اللسان (عك) لا يجزيه (يت) يجزيه اذا تناول الفرض بالزكاة قال رض وهذا احسن الاجوبة والاصح رواية انه يجزيه لان العبرة لنية الدافع لا لعلم المدفوع اليه الا على قول الشيخ جعفر وقد اعترض عليه في (جمت) في انه ينوي الزكاة بما اخذ منه الظالم ظموا وان كان ياخذ الظالم على غير جهة الزكاة (ص) وهب لمساكين درهماً وسماه هبة ونواه من زكواته اجزاء (ش) لان العبرة للنية فلا يعتبر بلفظ الهبة ومن امتنع عن الزكاة فاخذها الا امام كرها ووضعها في اهلها اجزاء لان للامام ولاية اخذ الصدقات فقام اخذها مقام دفع المالك (مس) وفيه اشكال لان النية فيها شرط ولم يوجد منه (فكت) امتنع عن اداء الزكاة لا يوجب جبراً لكن لبعض حتى يؤدىها من اختيار وقال الشافعي يوجب يوجب جبراً (فصح) في اماله الا فضل هو الاملا في اداء الزكاة

والاظهار وفي التطوعات والاخفاء والاسرار قال ابو بكر محمد بن الفضل رح الا فضل ان يؤدى الزكوة من المال الطاهر بنفسه لان هؤلاء لا يضعون الزكوة مواضعها بخلاف الخراج فانهم يضعونه مواضعه لان موضعه المقاتلة وهو لاء مقاتلة لانهم يحمون بيت الاسلام * باب في حولان الحول * (فع ظم)

العبارة في الزكوة للحول القمري فلوا برأرب الدين المديون عن الدين بعد الحول فان كان المديون فقيرا لا يضمن بالاجماع وان كان غينا ففيه روايتان * باب من يجوز دفع الصدقة اليه * (كمج)

له نصاب على غائب او في بيته وكان ابن السبيل فله قد يكفى في المعيشة وزاد يكفيه الى وطنه لا يجوز دفع الزكوة اليه (بمخ) صبي له ام غنية ولا اب له يجوز دفع الزكوة اليه (فع فلك) دفع زكوة في مرض موته الى اخيه ثم مات وهو وارثه وقعت موقعها (يت حم) لا يصح كمن اوصى بالحج ليس للوصي ان يدفعه الى قريب الميت لانه وصية كذا هذا (علك) صح لکن للورثة الرد باعتبار انه وصية (ظم)

صرف زكوة الى ام ولد غني فذهب بماله وغاب وتركها بلا نفقة لم يجزه * باب في الخراج والعشر *

(يت) استخلص نفسه عن عهدة الخراج شفاعا او غيرها لا يلزمه التصديق ويعذر في صرفه الى نفسه اذا كان مصرفا كالمفتي والمجاهد والمعلم والمتعلم والمذكور الواعظ بحق وعلم ولا يجوز لغيرهم وكذا اذا ترك عمال السطان الخراج لاحد بل دون علمه (هلك) ترك ارضه المزروعة بعد رفر باه رجل باذن الوالي حتى استحصد فالربع لصاحب البذر ولا يضمن ما انفق المربي لكنه اذا ادى الخراج يرجع على رقب الارض (شم) اعطى نصيب شريكه من الخراج بغير اذنه فهو متبرع (ط) مثله (عس) جبن العامل الخراج من الاكارم لم يجد رب الارض جبرا فله ان يرجع عليه لانه مضطروا الارض في يده فلم يصبر متبرعا (ظف بم) لا يرجع الاكارم عليه في ظاهر المذهب (عس) اشترى ارضا وقد بقي من السنة ما لم يتمكن فيه من زراعتها حتى لم يجب عليه الخراج فاخذ العامل منه لا يرجع على البائع (بمخ) حامل البراءة بالخراج اخذ ما في برأمة ممن وجد من اهل القرية ليس له ان يرجع على اهل القرية بخلاف الاكارم على قول السعدي وكن المجبايات ونزل النار ليل ونحوها (يت) اهل قرية نصبوا عاملا بالاتفاق ليحصى خراجهم ويصرفه الى الوالي ثم تواري واحد منهم واخذ خراجهم من العامل فله ان يرجع عليه ولو كان له ارض يصلح بالكرم فنزعها حنطة فعليه خراج الحنطة بخلاف ما ذكره

(لا صفع) في الجامع الصغير ان من له ارض الزعفران فزرع فيها الحبوب فعليه خراج الزعفران
 لان ثمة كان يزرعها زعفرانا فانقل منه الى الحبوب حتى قالوا كذا من انتقل الى اخضر الامرين
 يغير عند رولا كذا لك ههنا (عس) ولو انبت كرم ما ولم يطعم سنين ففيها وظيفة الارض الى ان يطعم فان
 اطعم قليلا فان كان ضعفا وظيفته الكرم ففيه وظيفة الكرم وان كان دونه فنصفه ولا ينقص من قفيزود وهم
 وفي رواية فيه وظيفة الارض الى ان يطعم اطعام الكرم قال رض فعرف بهذا ان حقيقة الكرم هو
 المعتبر في خراجه لا صلاحية (عشج) مقطوع ارض من الديوان ان باع ارضا من جملة الاقطاع
 من املاك نفسه وعين خراجها ليؤديه اليه المشتري ولم يؤده المشتري اليه سنين وكل سنة يحسب
 عليه من جاكيتته فله ان يطلب ذلك منه (عك) ارضه ارضا وابع له الراهن الانتفاع بها فزرعها
 سنين والمالك غائب فالخراج على المالك (يت) مثله (ظت) خراج المرهونة على الراهن لانه
 مرهونة الملك فتاوى النسفي عن عطاء السغداني ان الخراج في بيع الوفاء على البائع ان نقصتها الزراعة
 لان النقصان يوجب الضمان والضمان كالاجرة والخراج على الاجر عند ابي حنيفة وكذا اذا لم يطالبه
 بالضمان لانه هو الذي ضيع حقه كالاجر ابرأه عن الاجرة (سج) اذا كانت الارض خراجية ففي
 الوجه كلها يجب خراجها على رب الارض الا في الغصب اذا لم ينتقص الارض من الزراعة فخراجها
 على الغاصب (بو) الجريب كردة بذرها من الحنطة ستون منا وعن ابي ذر خمسون منافي ديارنا
 (جبت) الجريب ستون ذراعا في ستين بذراع الملك وهي سبع قبضات وهو الصحيح وقيل مائة قصبة
 في مائة قصبة كل قصبة ثمانية اذرع وقيل بذر مائتي رطل وقيل ما يعمل به قد ان وقيل في القبضات
 غير منصوبة الابهام (بج) دفع النوا الى رجل ارضا مواتا لحييها لنفسه ولا عشر عليه ولا خراج
 فهذا الشرط غير لازم وله اولد يوافه اولوال آخر بعده طلب ذلك (فمح) الدين لا يمنع وجوب
 العشر والخراج بخلاف الزكاة وصدقة الفطر * باب في بيت المال ومصارفه ومسائل متفرقة *
 (بو) من له حظ في بيت المال فطوبى ما هو وجه لبيت المال فله ان ياخذ ديانة وللإمام الخيار في المنع
 والاعطاء في الحكم (ط) مريض له مائتاد وهم وعليه من الزكاة مائتاد وهم لا يعطيها ولو اعطاه
 فله ورثة ان يرجعوا على الفقراء بثلثيها قال رض هذا قضاء لا ديانة فقد اطلق (فمح) في اماليه انه

يؤديهاسرا من الورثة وله ان يستقرض لاداء الزكوة اذا غلب على ظنه انه يقدر على قضاءه لواجبه
نفسه والا فلا وفيه شك انه هل ادى زكوته ام لا قال ابن المبارك يؤديه كالصلوة في وقتها بخلاف
الصلوة خارج الوقت فانه لا يلزمه الا اذا اومر من يؤخر الزكوة ليس للمفقر ان يطالبه ولا ياخذ ماله
بغير علمه ويضمن بالاخذ فان لم يكن في قبيلته الغنى من هو اخرج منه يضمن باخذ في الحكم اما
ديانة فيرجى ان يحل له ذلك والله اعلم * كتاب الصوم وافته يشتمل على ثمانية ابواب *
* باب في نية الصوم * (خج) نوى في صلوة مكتوبة او نافلة الصوم يصح نيته (صت) ولا تفسد
الصلوة (عس فب) والصفار اصبح يوم الشك متلوما ثم اكل ناسيا ثم ظهر رمضان نيته ونوى الصوم
لم يجزه (جت) والصحيح في النسيان قبل النية انه كما بعد ها (شب) لم يجزه * باب فيما يتعلق
بهلال رمضان والعيد * (فع جمع) لا بأس بالاعتماد على قول المنجمين وعن ابن مقاتل انه كان
يسألهم ويعتمد على قولهم اذا اتفق عليه جماعة منهم (شص) وقول من قال انه يرجع الى قول
اهل الحساب عند الاشتباه بعيد فانه عليه الصلوة والسلام قال من اتى كاهنا او عرافا فصدقه بما
يقول فقد كفر بما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم وفي التهذيب على مذهب الشافعي ولا يجوز
تقليد المنجم في حسابه لاني الصوم ولا في الافطار وهل يجوز للمنجم ان يعمل بحساب نفسه ففيه
وجهان (شخ) الشرط عند نافي وجوب الصوم والافطار روية الهلال ولا يؤخذ فيه بقول المنجمين
(صت) فاذا اتفق اصحاب ابي حنيفة الا النادر والشافعي انه لا اعتماد على قول المنجمين في هذا
* باب فيما يفسد الصوم * (فع) وضعت الكرسف في الفرج اخل وعلقت به خيطا ضعيفا
ليس له قوة الا خراج فهو في حكم الخارج ولو دخل حلق النكار هجر مثل الحصاة من نقره فسد
صومه وكل الوتنفس الساجد على لبد قد دخل حلقة من اجزاء اللبد وهو ذا كرا صومه (خلت)
لا تفسد (شخ) فتل خيطا قبله بيزاقه ثم ادخله في فمه ثم اخرجه وفعل ذلك مرارا لا يفسد صومه
وان فعله عشر مرات وبقي في الخيط عقد البزاق وفي النظم يفسد (فك قبح) نزل المخاط الى راس
انفه ولكن لم يظهر ثم جذ به فوصل الى جوفه لم يفسد (فع صي) استنشق فارفع الماء الى انفه حتى
خرج الى فمه ولم يصل الى دماغه لم يفسد (شص) اكل او شرب او جامع ناسيا لم يفسد في الغرض

والتفل وقال مالك يقضى الفرض * بانب فيها يوجب الكفارة وما يصير شبهة فيه * (ظم شمر) حامل
 رأت الدم فظنت انه دم حيض فانطرت ينبغي ان لا يلزمها الكفارة (بمر) تلزمها (نمر) وكذا الورأت
 الدم قبل ان يبلغ طهرها خمسة عشر يوما فانطرت على ظن الحيض ينبغي ان لا يلزمها الكفارة (ظم
 فع) عليها الكفارة (فك) ظنته دم الحيض ولم يكن لا يلزمها الكفارة سواء رأتها في ايام الحيض او لا
 (فع) طهرت بعد نفاسها الاربعين يومين او ثلثة ثم رأت الدم فظنته دم نفاس او دم حيض فانطرت
 لزمته الكفارة عليها (بمر) استمر بها الدم الى الحادي عشر فانطرت لا كفارة عليها ان ثبت المخلاف
 في الصدر الاول والا فليها الكفارة ولا يكون خلاف الشافعي شبهة قلبه والظاهر انه لا كفارة عليها
 لان اكثر الحيض خمسة عشر يوما في قول ابي حنيفة روح الاول وهو قول مالك والشافعي (حك)
 ولا يجوز اسقاط الولد قبل ان يصور الولد في الحرة قول واحد او الاصح في الامة هو المنع والدم
 بعد الاسقاط استحاضة ولو افطرت على ظن انه حيض لا كفارة عليها (فع) تسحر بعد الفجر الكاذب
 فظن انه فطره فاكل بعد الصادق لزمته الكفارة (شمر) اكل عجينا بالخ في بخ مع حمينك لزمته الكفارة
 (فع) ولو افطرت في كفارة الفطر متعمدة ثم حاضت في ذلك اليوم لا ينقطع التتابع (ظم) من اكل
 في رمضان شهرة متعمدة او مربيقتله (شمر فع) رأى الهلال في آخر يوم من رمضان قبل الغد وقبل
 وافطر متأولا بقوله عليه الصلوة والسلام وافطروا الروية فعليه الكفارة (فصح) في (شبح) خلافه فقال
 لو رأى الهلال في الثلثين نهارا لا يفطرون في قول ابي حنيفة روح ومحمد وقال ابو يوسف ان رآوا
 قبل الزوال افطروا لانه من الليلة الماضية وبعده لان افطروا لا كفارة عليهم لانهم افطروا
 بتأويل (فع مبح) عاداتها في الطهر شهر ان او اكثر فحيضها لا يقطع التتابع في كفارتها لانه نادر
 (مبح) افطرت في رمضان مرة بعد اخرى بترا ب او مد راجل المعصية فعليه الكفارة زجراله وكتب
 تخيره نعم والفتوى على ذلك وجه ائمة ائمة (مبح) وغيره قال كلما اشتريت امة او غلاما او قتل خلى في
 ملكي باى طريق من الطرق الشرعية فهي حرة او حرة وقد وجب عليه كفارة الظهار او الا فطار وهو
 فني لا يجزيه الصوم لانه قادر على التكفير بالامتناع فقد ذكر في (جمع) في الظهار اذا حلف بعق
 كل مملوك يملكه الى كذا او مليه كفارة فقال لرجل اعتق عبدك عنى بكذا فيجوز ولا يحسن (حك)

جامع مجزئة عمل الفجر رمضان فعليه الكفارة (شرح) فما ما ايتان الصغيرة التي لا تشتبه مثلها فلا
رواية فيه وقيل لا يجب عند هذا خلافا لابي يوسف ربح كافي جرمة المصاهرة وقيل هو كالجماع وقيل
لا يجب بالاجماع وفي طريقة الكرميني الحرة البالغة العاقلة اذا مكنت نفسها من صبي او مجنون فزنى
بها فعليه الكفارة بالاتفاق وفي النوادر على قياس الحد لا يلزمها (ش) جامع بهمية او ميتة فلا كفارة
عليه اقول اول ينزل خلافا للشافعي (بم) لف ذكره بخبره فجامعها كفران لم يمنع الخرقه وصول الحرارة
اليه والا فلا ومثله في التحليل (حم) ابتلع بزاق حبيبه لا كفارة عليه (ط) كفر (يت) ظن ان الفجر
طالع فاكل وكان كما ظن كفر (عج) لا كفارة عليه (عت) الاصح انه لا كفارة عليه (فل) سمع اهل
البرساتيق اصوات الطبل يوم الثلثين فظنوه يوم عيد فافطروا ثم تبين ان الطبل كان لغيره لا كفارة

عليهم * باب في المبيع للافطار والغدية في الصوم وحوازم منع المرأة والعبد عن الصوم * (شم) وضع
مريض لا يقدر على شرب الماء وزعم الطبيب ان امه تشرب ذلك لها ان تفطر والظئر المستاجرة كالام
في اباحة الافطار ومن ابيح له الافطار يفطر سرا الا اذا كان العذر ظاهرا (بم) الحائض تفطر سرا (بم)
خاف نقصان العقل او زيادة الوجع من الصوم فله الافطار (جميع) اشتد مرضه كره صومه (فع) ان ازداد
هينه وجعا او حماء شدة فالافطار اولى ولو تصدق الشيخ الفاني في الليل من صوم الغد يجزيه وفي فتاوى
البيهقي الكبير ان شأ اعطي الغدية في اول رمضان بمرة وان شأ اعطاها في اخره وعن ابي يوسف لو اعطى
نصف صاع من يوم واحد للمساكين يجوز قال الحسن وبه نأخذ وان اعطى مسكينا صاعا من يومين فعن
ابي يوسف روايتان وعند البيهقي لا يجزيه كالا طعام في كفارة اليمين (عم) الحامل اذا خافت على ولدها
للهلاك يباح الافطار في اول الجزء ويفترض في آخره (يو عك) المحترق المحتاج الى نفقته علم انه لو اشتغل
بخرقته بلحقه ضرر مبيع للفطر يحرم عليه الفطر قبل ان يمرض (حم) لا يجوز للخباز ان يخبز خبزا يوصله
الى ضعف مبيع للفطر بل يخبز نصف النهار ويستريح في النصف قليل له لا يكفيه اجرته او ربحه فقال
هو كاذب وهو باطل يا قصر ايام الشتاء (جميع) اتعب نفسه في شيء او عمل حتى اجتهد العطش فافطر
كفرو قيل بخلافه وبه (بف بق) وللزوج ان يمنع زوجته من كل ما كان الايجاب من جهتها كالعطوع
والنذر واليمين دون ما كان من جهته تعالى كقضاء رمضان ونحوه (مصح) في كفارة اليمين يستحبها من

للصوم لان الاجابة يفعله وكذلك اكل هو واجب من جهتها وكذلك الغنى الا اذا طاهر من امرأته لا يمتنع
من كفارة الظهار يتعلق بحق المرأة بها (خج) ما فر من مكانه او حضر من سفره بكرة الا فطار في
ذلك اليوم (ط) ان شاء السفر بعد ما أصبح لا يحل له الا فطار بخلاف ما لو مرض بعد ما أصبح ما ثما

* باب في النذر والشروع في الصوم * (بق) فذر بصوم الا بد فاكل لمرض او حيض يفدي له (ط) ا
لو قال الله على ان اصوم ابد اضعف عن الصوم لاشتغاله بالمعيشة فله ان يفطر ويطعم كل يوم نصف صاع من
حنطة ولو قال الله على ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم في يوم نواه تطوعا ينوب عن النذر
ولا يلزمه لنية التطوع شيئا كرمضان والنذر المعين (ط) وعن ابي يوسف قال الله على ان اصوم اليوم
الذي يقدم فيه فلان فقدم في يوم هو صائم فيه من رمضان او كفارة او عجزه لما هو به صائم وعليه
هو يوم لقدوم فلان * باب الاعتكاف * (خج) قال الله على اعتكاف شهر ان دخلت الدار ثم
دخل فعليه اعتكاف شهر عند علمائنا رحمهم الله تعالى * باب صدقة الفطر * (شم) عجل صدقة
الفطر قبل ان يملك مقدار النصاب ثم ملك ينبغي ان يجزيه لان السبب رأس يمونه ويلى عليه ولو
اداه على ظن انها عليه ثم ظهر انها لم تكن عليه فليس بتعجيل وتكون نافلة (فع بسخ) تزوج صغيرة
معسرة فان كانت تصلح لخدمة الزوج فلا صدقة على الاب والافعليه صدقة فطرها (فعمر) له عبد
للتجارة لا يساوي نصابا وليس له مال الزكاة سواه لا يجب صدقة فطر العبد وان لم يود الى التنا
لان سبب وجوب الزكاة فيه موجود والمعتبر سبب الحكم لا الحكم فلم يستحسن (بسخ) هذا الجواب
وتورد فيه (بسخ) وضع عند الفقير منوبين من الخبز فاكل بعضه وقال المضيف له خذ هذه البقية ينوب
عن صدقة الفطر اذا نواها ان كان الدفع بجهة العمليك والا فلا ولا يحتاج فيه الى معرفة الفقير في
الظاهر (بق) تصدق بطعام الغير عن صدقة الفطر يجوز اذا اجازها المالك والطعام قائم والا فلا
فان ضمنه جاز في جميع الاحوال (خج) عبد ماذون له في التجارة لا للتجارة لا يجب صدقة الفطر
على مولاه وهو للتجارة (طش) يجب صدقة الفطر عن ماله الماذون المديون (خج) تزوج امرأة
على عبد وماله فسر يوم الفطر ثم طلقها قبل الدخول فعليها صدقة فطره (عن) مثله وان كان قبل
العمليك فلا صدقة على واحد منها (طش) لها جوارها مولاه لا عليها فليلا لا عياد وتزني بها الزوج

فعلية صفة الفطر اذ بلغت نصابا (عمن) الاشياء عليها * كتاب الحج وانه يشتمل على اربعة ابواب
 * باب فمن يلزمه الحج وموانعه * (فع بمن) له اراض وعقار وكروم يستغلها او حوانيت يستغلها
 ويكفيه وعياله في السنة غلة بعضها وفي قيمة رقبة البعض الاخر وفاء بما يحج به لزمه الحج وفي روضة
 الناطقى من له دراهم اود نائير او عروض او عقار قدر ما يكفيه لنفقته واجرت ما يركبه ولعياله قوت
 سنة فعليه الحج والا فلا ولو كان له مسكن في السوق ثمنه كثير ويجد ببعض ثمنه منزلا في غيره اوسع منه
 ويحج بالباقي لا يلزمه الحج وان فعل فهو افضل (فع شب) فقد المحرم يمنع الوجوب في ذمة المرأة كفقده
 الزاد والراحلة عند ابي الحسن الكرخي وابي حفص الكبير ويمنع وجوب الاداء عند الميдавني (بو)
 للقاذر على الحج ان يمنع عنه بسبب المكس الذي يوخذ من القافلة (بمن) وغيره يجب الحج وان علم انه
 يوخذ منه المكس قال رض ولا اعتماد الا على هذا ومتى خلت قافلة عن ذلك فلو سقط الحج به فمتى يعمل
 بقوله تعالى والله على الناس جميع البيت من استطاع اليه سبيلا وسئل الكرخي عن وجب عليه الحج الا
 انه لا يخرج لما ان القرامطة تدخل على الحاج بالبادية فقال ما سلمت البادية عن احد يعنى ليس بعدد
 لان البادية لا تخلو من الافات وقلة الماء وشدة الحر هيجان ريح السموم وبه ائتي بعض فقها ثنا وقال
 ابو القاسم الصغار لا شك في سقوط الحج عن النساء في هذا الزمان وانما اشك في السقوط عن الرجال
 وعنه لا ارى الحج فرضا منذ عشرين سنة منذ خرج قرامطة الاولى قال والبادية عندى دار من
 دور الحرب (مت) وعن ابي عبد الله الشجعي انه كان يقول ليس على اهل خراسان حج منذ كذا
 وكذا سنة وقال ابوبكر في زماننا لا قول الحج فريضة قاله في سنة ست وعشرين وثلثمائة (مت)
 وافتي ابوبكر الرازي ببغداد انه سقط عن الرجال ايضا في هذا الزمان وبه الوبري والترمذاني
 الصغير بخوارزم وابو الفضل الكرمانى بخراسان وعن ابي بكر الوراق انه خرج حاجا الى بيت الله تع
 فلما سار مرحلة قال لا صحابه ردوني ارتكبت سبعمائة كبيرة في مرحلة واحدة فردوه وعن ابي
 سليمان الدارني انه قال هججت اربعين حجة وما ارى انى قضيت فريضة الله تع من نفسى وقال
 ابو القاسم الحكيم من غزا في هذا الزمان غزوة واحدة ففاته الصلوة عن وقتها يحتاج الى مائة غزوة
 ليكون كفارة لما فاتته من الصلوة (ث) ان كان الغالب في الطريق السلامة فالحج فرض وان كان

الغالب خلاف ذلك فالفرض ساقط قال رض وعليه الاعتماد (بمع) يمشى قليلا فيضيق نفسه فيحتاج
 الى الاستراحة فيستريح ثم يمشى قليلا فلا يقدر عليه الا بعد الاستراحة هكذا اوله زادورا حلة لا يجوز
 له تاخير الحج وان كان من نيته الوصية وكذا لو كان يضربه الهواء البارد وينجمد بلبغته بالحج محموش
 اي يصير ضيق النفس * باب فيما يحرم على المحرم وما لا يحرم * (فتح صل) الاباس للمحرم ان يحتجم
او يفتصد او يجبر الكسرا ويختتن لان ذلك ليس من محظورات الاحرام (من) مثله وله نزع منه
 اذا اشتكى * باب فيما يتعلق بالحج عن الغير والوصية بالحج (علك) دفع الى آخر ثلثين دينارا على
 ان يحج منه فحج منه بذلك فلما فرغ انفق في الرجوع من نفسه ثلثين بعد نفاذ ذلك فان كان هذا
 لخوارزم فلا يصح ويضمن (يت) اوصى بان يحج من ثلث ماله وامر وصيه بذلك وفرض القيام باقامة
 فريضة الحج بعد موته الى رجل بعينه وعين للحج شيئا معيناً بحيث يخرج من ثلثه ثم صار الطريق مخروفا
 والشيء المعين لا يفي لا قامة الحج لما في ذلك من تحمل المشقة والحاجة الى زيادة النفقة لكي يقام العبادة
 فلو تصرف الوصي في الشيء المعين ليزيد او يولد في فرض اليه القيام باداء الحج ليس له ذلك بل يحج
 من ذلك المال من حيث يبلغ (فع) اوصى الى رجل ليحج عن ثلث ماله وتعد رعيه المشي الكعبة فله
 ان يقرض ذلك الثلث باذن القاضي (فعمر بمع) اوصى بان يحج من ماله عن ابيه الميت يصح وعن
 ابي بكر الاسكاف اوصى بماله ليحج عنه ان حسن الطريق والاصرف حيث يراه الفقهاء ومن وجوه البر
 فالوصية جائزة واذا اختلف القرائن فعلى الوصي ان يحج به عنه اما بخروج واحد او اثنين او مشرة
 فلا بد فع بل يمسه عشر سنين ثم يتصدق به على الفقراء لانه اعظم وجوه البر * باب في مسائل متفرقة
 (صت ظم) صلى الظهر والعصر يوم عرفة في وقت الظهر فليس له ان يتنفل بعد ما صلى العصر (فع)
 قال الصمرقندي قال بعض فقهاءنا حج الغني افضل من حج الفقير لانه يؤدى الفقير الفرض من مكة
 وقبل ذلك متطوع في ذهابه وفضيلة الفرض افضل من فضيلة التطوع * كتاب النكاح وانه يشتمل
على سبعة وعشرين بابا * الباب الاول في الالفاظ التي ينعقد بها النكاح وما يتعلق به (فع) قال
 لاجنبية بالغ اخشوقا ربيع ما برا ذينار فقالت قازين ويعلمان انه عقد نكاح بينهما لا يصح حتى يصرحا
 بالنكاح او ما يقوم مقامه (فع شم) قال لها اخشوقا ربيع ما في نكاح بكذ ادينار فقالت نعم فقال

الزوج أرقامين باحقازين ينعقد النكاح (فصح) قال لها بالبح اما ناسيدج في سد دينار فقالت هي
 اما براد دينار بحضرة الشهود صح (شمرفع) قال لاخر بالبح هافر نيد ياخذ ام في سد دينارون كايين فقال
 الاخر قبلت صح النكاح وان لم يقل الاب هافر نيد في نكاح لانه صار متعارفا فيه (ط) في نحوه اختلف
 المشائخ (شط) وهل ينعقد النكاح بلفظ الاعطاء او قال بالبح هي هافر نيد فقال له هافر نيد فان كان
 المجلس للوعد فوعد وان كان للعقد فنكاح (شمر) قال زوجتك بنتي بكذ ان كان ساكتا فقال لعاب المرأة
 ادفع الي المهر فقال الزوج شهاد فهو قبول في المجلس وبعد لا يكون قبولاً (فصح صي) ليس بقبول
 (فصح) حطب لا بنه الصغر لكن قال في العقد هل زوجتني بنتك بكذ او لم يقل لابني فقال ابو الخطمية
 اعطيتها لا بنك فلان بكذ الا يصح (شمر) قالت لرجل تزوجتك على عشرة دنانير فقال الرجل
 زوجت نفسي منك يجوز ولا فرق بين ان يكون هذا من جانبه او جانبها (ن) ابو بكر خشي مشكل
 زوج من خشي مشكل آخر برضى الولي فكبر افاذا الزوج امرأة والزوجة رجل فالنكاح جائز عند
 لان قوله تزوجتك يستوي من الجانبين في جواز النكاح وقال (ت) لو ظاهر الزوج غلاما والزوجة
 جارية جاز والا فلا (بصح) قام احد الزوجين قبل القبول بطل قال رض وهذا مستقيم على احد
 الروايتين في البيع دون الاخرى فانه لو قام احد المتبايعين ففي بطلانه روايتان (بمر) ان كان
 حمل زوجتي بنتا فزوجتكها بكذ افولدت بنتا لم يصح لعدم كون الحمل محلا للنكاح حتى لو قال زوجتك
 هذا الحمل وكانت بنتا لم يصح (تصح) قالت زوجت نفسي منك بعد انقضاء عدتي لا يصح وكالا يصح
 تعليق النكاح بالشرط لا يجوز اضافته الى وقت مستقبل (بس) له بنتان ايم وذات زوج فقال لرجل
 زوجت بنتي منك ولم يسمها صح ولو زوجت نفسها منه فلم يقل شيأ بل دفع اليها المهر في المجلس فقبول
 (بمر) مثله (قريب) لا ينعقد (قريب) قال لها بحضرة الشهود خويشقين رايزني يدن ده فقال شاباش
 فان قالت استهزأ فردوا نكان فيه دلالة قبول فقبول (بمر) لا ينعقد (فصح) قال لها زين من باش فقالت
 باشم كيرا وقال خويشقين بسن دادي فقالت دادو كير ينعقد اذا رادت به التحقيق (عس) قال
 لامرأة السلام مايك يا زوجتي فقالت السلام عليك يا زوجي بحضرة من الشهود لا ينعقد (بصح) قال
 لها هل زوجتني نفسك بكذ فقالت بالبح لا فقال قبوا يعني انتف بحتبان ان يكون النكاح ظاهرا وان

ليكون قبله خطبة وان يكون عقد في يوم الجمعة وان يتولى مكة ولي رشيد وان يكون بشهود عدول
 * باب في الشهود (بم) زوج عبدة امرأة وهو حاضر بشهادة رجل واحد سوى المحل جاز وكل
 في الامة (بم) لا يجوز فيهما بخلاف البنت البالغة وقال استاذنا رض فيهما روايتان (فم) فقول
 زوج رجلا امرأة بشهادة واحد والزوج حاضر ساكت ينقل ولو تزوجها بحضرة النائم فيه اختلافا
 المشائخ والاصح انه ينقل (بم) تزوجها ليلا فسمع الشهود صوتها ولم يروا شخصها يصح ان كانت في
 البيت وحدها والا فلا وكذا في التوكيل * باب في نكاح الصغار والصغار (بم) يصح نكاح
 امرأة بغير اذن ابيها ودخل بها لا مهر عليه وفي العبد المحجور يجب بعد العتق لاله ضمان قول
 (بم) نكاح ابنته البكر البالغة برضاها فدخل المحجل واشترى بها جهازا لها وسلمه اليها فليس
 لها انكاره لان الاب ماذون بشرى الجهاز وعرضا وعادة ومواء علمت او لم تعلم انه اشترىها من مالها
 (بم) زوج بنته الصغيرة من رجل ظنه حرا الاصل وكان معتق فمهر باطل وقال رض وينبغي ان يكون
 بالاتفاق (ط) رجل زوج بنته الصغيرة من رجل ظنه مصلحا لا يشرب الخمر واخبره الناس بذلك
 فوجد مشربا مد منا ان لم يعلم الاب مشربا وكان غلبة اهل بيته الصلاح فالنكاح باطل بالاتفاق وانما
 الخلاف فيمن زوجها من رجل عرفه غير كفو (ظم) ولو زوجها القاضي من غير كفو لا يصح (محس)
باب في نكاح الاب ان يقول لاب الزوج اذهب بها الى بنت زوجها وان كان الزوج صغيرا * باب في نكاح
الابكار (شم رفع) استأمر ابنته البكر البالغة وقال لها ان فلانا يذكرك بمهر كذا فوثبت من مكانها
 وهي ساكنة هكذا امرتين فزوجها الاب جاز (فع) استأمر البكر فسكتت فوكل من يزوجها من نساء
 جاز ان عرفت الزوج والمهر (شم) غثله ولو وكل وحلا بتزويجها قبل الاستيسار ثم استأمرها
 التوكيل بذكر الزوج وقد رالمهر فسكتت فزوجها جاز (ط) مكوت البكر عند العلم بنكاح وكيل الاب
 كسكوتها عند نكاح الاب (بم) ليس برضا وعنه ان علمت وقتد العرو عن انه وكيل الاب فهو وقتا
 (شم) قال لها معها الذي هو وليها لا غير هل وكلتني في امرك ان ازوجك على ما استصوب فسكتت
 فزوجها من ابنته او غيرها بعشرين دينار اصح وهذا الرضا (بم) زوج البالغة وليها محضرتها وعلمها
 فصحت ولم يحتامل ما فيه اختلاف والاصح انه رضا (قب) انه رضا (بم) مكوت المعتقة الكول

للبالغة عند استئثار مولاها رخصا (بفتح) استأثروها في نكاح رجل بعينه فسكتت او اذنت ثم جرى على
سان الزوج قبل الزفاف ما وقع به الفرقة فليس له ان تزوجها منه بحكم ذلك الاذن لانه انتهى بالعقد
* باب في الاولياء (شمر) يجوز لا حد الاولياء المستورين في الدرجة ان يتفرد بالاغتراض اذا سكت
الباقون (قريب) ام الاب اولى بتزويج الصغيرة من الام (ط بن) من عطاء السعدى الاخت لاب
وام اولاد اب اولى من الام في تزويج الصغيرة ثم قال والنساء اللواتي من قوم الاب لهن ولاية التزويج
عند عام العصبات باجماع بين اصحابنا وهي الاخت والعمة وبنت الاخ وبنت العم فاما الام والنساء
اللواتي من قبل الام فلهن ولاية عند ابي حنيفة وابي يوسف خلا للمحمد ثم قال (بمر) وما ذكره شيخ
الاسلام عطاء السعدى من الاجماع فمستقيم في الاخت لان العمة لانها من ذوى الارحام (بمر)
ولا يجوز لو قيل الاب ان يتزوج بنته الصغيرة باقل من مهر مثلها * يا ب في الكفاءة * (شمر) فع
هي امرجل ارتد والعياذ بالله ثم اسلم فهو كفول من لم يجر عليها ردة (شبهه فع) غير الاب والجد اذا زوج
الصغيرة ممن لا يقدر على المهر والنفقة لم يصح (بمر) زوجت نفسها من غير كفولها وليا ن فرضى
احد هما لم يبق للاخر حق الاعتراض كالا بتداء (فمنح) الحائك ليس بكفول لبنت الالهقان وان كان
معصرا وقيل هو كفو * باب في الشروط في النكاح * (بمر) زوجت نفسها من رجل على ان يطلقها
يغل ما دخل بها فعند ابي حنيفة نحل للزوج الاول وعند ابي يوسف النكاح فاسد وعند محمد رخص صحيح
لكن لا يعل للاول وفي المسعودي فان تزوجها على ان يطلقها الى عشرة ايام فالنكاح جائز والشرط باطل
(فمنح) قالت زوجت نفسي منك بذلك على ان يكون امر طلاقى بيدي فقال قبلت النكاح لا الشرط
لا يصح هو الصحيح (بفتح) تزوجها على انها بكر فلم تكن بكرا او على ان تدفع اليه المرأة كذا فلم تدفع او على
العكس صح النكاح * باب في حرمة المصاهرة * (شمر) نظرا الى فرج صبية مثلها تجامع او على العكس
ثبت حرمة المصاهرة (بمر) صبي مسته امرأة بشهوة فان كان ابن خمس سنين لم يكن مشتبه للنساء
فلا يثبت حرمة المصاهرة وقال في ابن قت او صنع ثبت حرمة المصاهرة (ظمر) صبي قبلته امرأة امية
او على العكس بشهوة قال رايت رواية منصوبة عن الفقيه ابي جعفر ان كان الصبي يعقل الجماع
ثبت حرمة المصاهرة والا فلا وكذا بنت المرأة الصغيرة قبلت تزوج امها بشهوة او على العكس لم كانت

كُتبت خمس سنين لا تثبت وفي بنت التسع تثبت وكذلك في بنت السبع ان كانت ضخمة مشتهرة والا فلا
 (ط) ادخلت ذكر صبي في فرجها والصبي ليس اهل الجماع تثبت حرمة المصاهرة (ط) قبل المجنون
 ام امرأته بشهوة او لسكران بنته تحرم (تج) ويحرم المصاهرة لا يرتفع النكاح وكذا لك بالرضا
 حتى لا يحل لها التزوج بزواج آخر الا بعد المتاركة والوطى فيها لا يكون زنى * باب ما يجوز من
 الا نكحة وما لا يجوز * (شم) اهل الحرب الذين هم يقرب دارنا معطلة فلا يجوز للمسلم ان يتزوج
 من نسائهم (عك) مثله (يحي) تزوج امة ثم حبلت بها لم يجز وفي الجامع والزيادة ان يجز وبه
 (ظف ع) وقوله في مختصر القدوري ولا يجوز الجمع بين امرأتين لو كانت كل واحدة منهما
 رجلا لم يجز له ان يتزوج بالآخرى في الحرمة المؤبدية وانها موقفة فزول بزوال ملك اليقين (بم)
 شفيعي المذهب تزوج بجنسية بغير ولي لم يجز وعلى عكسه جاز (يحي ظف) يجوز المناكحة بين اهل
 العدل وبين اهل السنة الذين يقولون بالروية عند فقهاءنا مثل الحسن البصري من التزوج بجنسية
 فقال يجوز بشهود (حم) لا يجوز (عك) يصفع السائل لهماقته * باب في النكاح الفاسد * (بم)
 اتت بولد في النكاح الفاسد يثبت النسب بغير دعوة (ش) الخلوة في النكاح الفاسد لا توجب المهر
 والعلة في الشامل اذا اتاها في الدبر في النكاح الفاسد لا يجب المهر لانه ليس بمحل النسل (خج)
 تزوجها في عدة غيره ودخل بها فعليه الاقل من المسمى ومهر المثل وعليها العدة ويتد اخلان
 (صغر) قال ابو القاسم الصفار ابتداء العدة في النكاح الفاسد من الوطى الاخير وهو قول زهير وقال الفقيه
 ابو جعفر هو قول ابي يوسف من وقت الفرقة (بم) من وقت المتاركة وعلم غير المتاركة شرط لصحة
 المتاركة وهو الصحيح حتى لو لم يعلمها لا ينقض عدتها (بم) المتاركة لا تكون الا بالقول كانت مدخولة
 او لم تكن حتى لو تركها ومضى الى غيبتها سنون لم يكن لها ان يتزوج باخر (فمح) ذلك في المدخولة
 وفي غيرها بتمزق الابدان وهو تركها على قصد ان لا يعود اليها (بم) في النكاح الفاسد يستعبد كل
 واحد منهما بفسخه قبل الدخول بالا جماع وبعد الدخول مختلف وعام المرأة في المتاركة ليس بشرط
 في الاصح كافي النكاح الصحيح وبه (ظم يحي) وانكار الزوج النكاح يحضرتها متاركة والا فلا كذا
 اللوكيل الوكالة هكذا عن ابي يوسف روى عن قول المرأة عند خبر العبد ان من اروي يزارم متاركة

*** باب في الرضاع *** (فمع سمى) امرأة كانت تعطى ثدييها صبية واشتهر ذلك بينهم ثم تقول لم يكن في ثديي لبن حين القيتها ثديي ولا يعلم ذلك الا من جهتها جازلا بنها ان تزوج بهذه الصبية (فمع) زنى بامرأة تحرم عليه بنتها من الرضاع وهي منصوبة في (من بمر) مثله ولو ارضعت ابن رجل والمرضعة ام يجوز لك الرجل ان يتزوجها وكذا يجوز ان يتزوج بنت المرضعة التي ارضعتها مع ابنه (بمع) ارضعت صبية اسمها عائشة ولزوج المرضعة بنت من زوجة اخرى صارت هذه مع عائشة اختين من الرضاع ولا يجوز الجمع بينهما في النكاح اذا ارضعتها بلبنه *** باب في المهور *** (شمر) تزوج بامرأته وهي حلال له بمهر معلوم لا يجب المهر (فمع) يجب ويجوز الزيادة في المهر من غير شهود (فمع شمر) افترقا وبقي عليه عشرة دنانير من المهر ثم تزوجها بتلك العشرة فهو تزوج بمثلها (بمع) قالت زوجت نفسي منك بخمسين دينار او ابرأتك عن الخمسين فقال قبلت ينقل بمهر المثل (بمر) مريضة زوجت نفسها باقل من مهر مثلها ثم ماتت فليس للاولياء ان يبلغوه الى مهر مثلها (فب) قالت زوجتك بمهر جائز في الشرع ينصرف الى مهر المثل (فبمع) مثله (بمر) ينصرف الى عشرة دراهم (بمع) اختلفا في هبة المهر فقالت وهبته لك بشرط ان لا تطلقني وقال بغير شرط فالقول قولها (بمر) عادة خوارزم ان النساء لا يطلبن المهور الا عند الفراق او بعد الموت فهو تأجيل عرفا ولو طلقها رخصيا لا يصير المهر حالا حتى تنقضي العدة وبه اختلف عامة المشائخ (فب) يصير حالا (فمع) مثله (مع) لها طلب المهر مع التحل لكن للقاضي ان لا يسمع ذلك مادام حلالين (بمع) المهر في عرفها فيرمو جل ولها المطالبة متى شاءت (بمر) ولو تزوجها بازيد من مهر مثلها على انها بكر فاذا هي ثيب لا يجب الزيادة (بمر) وكل اخاه ان يتزوج ابنته فزوجها الوكيل كرها وزنت اليه كرها ودخل بها كرها يجب مهر المثل (بمر) ولو وطئ المطلقة ثلاثا راعى ظن انها تحل له فعليه بكل وطئ مهر ان ادعى الاشتباه عند كل وطية ولو وقعت بين الزوجين حرمه المصاهرة ثم وطئها قبل المتاركة لا يحل وعليه مهر المثل وبعد المتاركة يحل (ط) قبل الزوج ام امرأته او بنتها او على العكس ثم وطئها لاحل عليه ادعى الاشتباه ولم يدع لاختلاف الصحابة فيه (بمر) ولو قال لغير المدخولة ان خلوت بك فانت طالق فخلوها يجب نصف المهر لا كاله (بمع) دفع الى زوجته مالا فقالت هي من المهر وقال

الزوج ودبعة فالقول قولها ان كان من جنس المشروط والا فللزواج (فك عك) تزوجها بكر باس
ولم يد كرطولا ولا عرضا فعليه كرباس من قطن يبلغ ديناراً (عس) تزوجها وخلا بها وقال لم اجامعها
وصلفته فعليه كمال المهر (بم) خلا بها ولم تمكنه من نفسها ففيه اختلاف المتأخرين (فعم) مغير
يقدر على الا يلج زفت اليه امرأته وهي صغيرة تجامع مثلها وخلا بها لا يجب كمال المهر كالمرضى القادر
اذ لم يشته (شمر بسخ) خلوة الصبي الذي يتحرك آلتة ويشتهي ينبغي ان يوجب كمال المهر (خج)
يتأكد المهر (بسخ) افترقا فقالت افترقنا بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول فالقول قولها
لا إنها تنكر سقوط نصف المهر * باب الزيادة في المهر * (ط) الزيادة في المهر بعد هبة المهر
تصح (فمح) قال بعد الهبة جعلت الفادرهم مهر ك لا يلزم (فمح) جدد للحال نكاحا بمهر يلزم
ان جدد لاجل الزيادة لا احتياطا (عك) ابرأ بنى فاني امهرتك مهر اجد يد افا برأته فجدد
لها مهرامع الحل في هذه الصورة يبرأ من المهر الاول ويجب الجدد (فك) تزوجها بمهر جدد
مع قيام الحل ففي وجوبه اختلاف بين ابي يوسف ومحمد (خج) وهبت او ابرأت ثم جدد بمهر فعلى
قياس قول ابي حنيفة ومحمد يثبت خلاف ابي يوسف وقيل بالاتفاق لا يثبت الثاني بعد البراء وانما
الاختلاف فيه حال قيام المهر والاصح انه مختلف (عك حم) لا يثبت الثاني * باب في نكاح
الكفار والمرتد * (فمح) مجوسي اسلم وتحتته اخته تبين بدون تفريق القاضي (فع عك) جاهلة
متى خاصمت الزوج اظهرت كلمة الكفر مغايظة او فرار عنه تحرم اللعينة وتجبر على الاسلام وكل
قاض ان يحد النكاح بينهما بمهر يسير ولو بد ينار رخصيت او ابت (حم مثله) (ن ت) تجبر على
الاسلام وتعزى خمسة وسبعين وليس لها الا التزوج بزوجها الاول (فمح) مثله (ط) تجبر على النكاح
وبعض مشائخ بلغ منهم (جد فمح) وا بوالقاسم الصفار واسماعيل الزاهد من ائمة بخارا وبعض ائمة
همر قند كانوا يفتون بعدم الفرقة بردتها حسا لباب المعصية وفي الجامع الا صغر كان شاذ ان
وا بونصر الدبوسي يفتيان بانها لا تبين (شص) المرتدة مادامت في دار الاسلام فانه لا تسترق
في ظاهر الرواية وفي النوادر عن البيهقي انها تسترق (ص) ولو كان الزوج ما لما استولى عليها
بعد الردة فتكون فيا للمسلمين عند البيهقي رج ثم يشترىها من الامام او يصرفها اليه ان كان مصوفا

فلو اتى مفت هذه الرواية حسنا لهل الامر لا بأس به قلت وفي زماننا بعد فتنة الفتنة العامة
 صارت هذه الولايات التي غلبوا عليها واجروا احكامهم فيها كخوارزم وماوراء النهر وخراسان
 ونحوها صارت دار الحرب في الظاهر فلو استولى عليها الزوج بعد الردة يملكها ولا يحتاج الى شرائها
 من الامام فتبقى في يده بحكم الرق حسنا لكيد الجبهة ومكر المعرة على ما اشار اليه في السير الكبير

* **باب فيما يتعلق بنكاح العبيد والاماء** * (بمرفع) اذن لعبد في التزوج ثم ابقى لا يبقى ماذونا
 (خج) فيبقى ماذونا (بم) سكوت المولى عند تزوج العبد ليس برضى (بيج) اذن لعبد
 ان يتزوج فلانة باللف فتزوجها بالفيق يتوقف الحل على اجازة المولى (فع عك) اشترى جارية تحت
 زوج قبل الدخول ثم دخل بها في ملك المشتري فالمهر للبائع (عت) باع عبد بعد ما زوجه امرأة
 فالمهر في رقبة الغلام يدور معه اينما دار هو الصحيح كدين الاستهلاك (جمع بو) المهر في الثمن
 (عت) زوج عبد حرة ثم اعتقه تخير في تفمين المولى او العبد (شم) يضمن المولى الاقل من
 قيمته ومن مهرها (بو) زوج مدبر امرأة ثم مات المولى فالمهر في رقبة العبد يوخذ به اذا اعتق
 في الجامع التاجري الامة كالحر في حق النكاح حتى استحققت مطالبة الزوج بالقسم والوطى
 والنفقة * **باب فيما يجوز للزوج والزوجة ان يفعل** * (شم) تزوج في البلد ثم اخرجها الى الرستاق
 فابت ذلك فلها ذلك اذا حبست نفسها بالصداق والا فلا (كص) والبد والطاهر تزوج بلدية في البلد
 فولد منه ثم اراد اخرجها الى الرستاق فلها الا باء ولو اخرجها ثم ابت فلها ذلك (بيج) انه ان
 يخرجها الى الرستاق ان كان الرستاق قريبا قيل له ما القريب قال ما دون السفر قال رضى الله عنه
 وهو الصواب وقاويل ما اجاب به (شم كص) والبد والطاهر ما اذا كانت المسافة سفر اقل من القاسم
 السفر هو الذي يختار قول البيهقي في منع نفسها عن السفر بها لاجل المهر ومع هذا قال للزوج
 ان يخرجها الى ما دون السفر وان لم يوف مهرها بعد فعرف بهذا ان للزوج ان يخرجها من البلد
 الى القرية اذا لم يكن المسافة سفر باتفاق بين البيهقي وصاحبيه وان لم يوفها مهرها (بيج) امرأة
 لا ينفق عليها زوجها ولا يكسوها ثوبا او فاما مهرها او لم يوف اليها لكنها لا تطالب به ليس لها ان تمنع
 نفسها منه * **باب في الخصانة** * (بيج) الام احق بالصغيرة وان كانت ميتة السيرة معروفة بالفجور

أو كانت مطبوعة ما لم يفعل ذلك وإذا اقترقا وتزوج كل واحد منهما فحضانة الصغيرة للاب إذا لم تكن
لها من تكون لها الحضانة ولو تزوجت الأم بزوج آخر وتمسك الصغيرة معها أم الأم في بيت الزايد
فللاب أن يأخذها منها (بسخ) الصغيرة إذا لم تكن مشتهاة ولها زوج لا يسقط حق الأم في حضانتها
مادامت لا تصلح للرجال الألف رواية عن أبي يوسف إذا كانت تصلح للاعتيناس بها والصغير إذا كان
في حضانة الأم وهو من أولاد الأشراف يستحق على الأب خاد ما يخلد به فيشتويه أو يستأجره (خسج)
صغيرة عند جلة تخون حقها فلعمها أن يأخذ منها إذا ظهرت خيانتها * باب في ما يتعلق بنكاح
الفضولي ونسخ اليمين في تعليق الطلاق (شهي) المميز في النكاح الموقوف لوقال خذ هذا من المهر أو قال
أدفعه إلى فلانة من المهر فهذا الجارة بالفعل (دفع) قال أدفع هذا إليها ولم يقل من المهر فهو جارة
قولا وكذا لو قال بالبح حلال من ياروزدو الأجازة بالفعل أن يدفع ما يدفع ويضم في قلبه أنه من المهر ثم
يظهر بعد الأجازة (ظم رفع فب) لو قال عند البعث هذا من المهر فهو جارة بالقول (ظم رفع)
وصول المنقول المبعوث إليها ليس بشرط للصحة (فب) لا رواية في مجرد البعث وقيل يكون أجازة
ولو قال أدفع إليها هذا الشيء فهو أجازة بالفعل (ق) حلف لا يطلق امرأته فخلعها عنه فيرة
فإن أجازته باللسان حنث وإن أخذ بدل الخلع لا يحنث (شمر) لو قال بالبح حنثيا كام كام حلال
يروزا حين فلانة فهي طالق ثلاثا لا سبيل له إليها يعني بدون نسخ اليمين (بمر) أن تزوجت فلانة
أو دخلت في نكاحي فهي طالق ثلاثا فزوجها منه فضولي وأجاز بالفعل طلقت ولا ينفعه هنا نكاح الفضولي
(ط) عن نجم الدين النسفي ربح كل جواب عرفته في قوله كل امرأة تزوجها يعني من جواز نكاح
الفضولي فيه فهو الجواب في قوله كل امرأة تدخل في نكاحي لأن دخولها في نكاحه لا يكون إلا بالتزوج
فكان ذكر الدخول في نكاحه كذا الزوج قولاً فكان تعليقه به فيجعل اليمين قبل الأجازة فلا يحنث
وإذا قال كل امرأة تصير حلالاً لي فهذا أو ما لو قال كل امرأة تدخل في نكاحي سواء قال رضي الله
عنه إلا أن جواب (شمر بمر) أحسن سئل (شمر) قلل كلما تزوجت فلانة أو زوجتني بعقد
فضولي وأجرت بقول أو فعل أو كلما تصير فلانة امرأة لي أو زوجة لي فهي طالق فهي ثلاثا قال هذا كله
عليه طريق أن يتزوجها ولا يحنث موقوف الحكم فكتب نعم طريقه نكاح الفضولي وأعطاه شيئاً من المهر

قَالَ سَمِعْتُ مَنْ كَانَ هَذَا أَهْلًا أَخْبَرَهُ بِعَيْنِ (نَحْمَدُكَ) وَكَرَّ الْأَعْيَانُ مَشَى النَّظَرُ وَرَضِيَ الدَّيْلُ لِلْيَسَابِقِ وَرَوَى
ابْنُ نَعْلٍ الْفَضُولِي فِي نَحْوِ هَذَا الْإِلَهْدِ فِي الْإِطْلَاقِ (بِمَرِّ) قَالَ لَا جُنْبِيَّةَ هُوَ كَمَا تَوَدُّ وَتُكَافِ مِنْ آثِي بِهِمْ
مَنْ هَبِيكَ بِأَشَدِّ تَوَاقُ مِنْ يَسَمُ طَلَقَ فَضُولِي هَمِينَ زَيْنَ الرَّبِّ وَرَوَى خَوَاسِتَ رَوَى بِفَعْلٍ أَجَازَتِ كَرْدِ
لَا يَفْعُ الْإِطْلَاقِ (فَمَعْرُوتِ) قَالَ إِنْ تَزَوَّجْتَ فَلَانَهُ فَهِيَ يَطْلُقُ إِنْ عَقِدَ لَهَا فَضُولِي فَهِيَ يَثْبُتُ وَإِنْ حَكَمَ
الْحَاكِمُ بِصِحَّةِ النِّكَاحِ فَهِيَ يَثْبُتُ فَطَرِيقَهُ الْحَكْمُ بِقَسَمِ الْيَمِينِ بَعْدَ دَعْوَى صَحِيحَةٍ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ
وَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا التَّكْلَافِ فَإِنَّهُ لَوْ عَقِدَ لَهُ فَضُولِي يَنْعَقِدُ الْيَمِينُ لَا إِلَى جَزَاءٍ ثُمَّ يَحْجِزُ بِالْفَعْلِ فَتَبْقَى حَلَالًا
لَهُ وَلَوْ قَالَ بِالْحَكْمِ فَضُولِيكَ نِكَاحٌ أَكْفَيْتُكَ فَطَرِيقَهُ فَمَعْرُوتِ الْيَمِينِ لَا أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ الْعَقْدُ الْمَقْرُونُ بِالْأَجَازَةِ
(فَمَعْرُوتِ) قَالَ أَكْفَيْتُكَ فَلَا نَهْ مِنْ شَوْدِ فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَتَزَوَّجُهَا لَهُ فَضُولِي وَأَجَازَ بِالْفَعْلِ لَا تَطْلُقُ هُوَ الْمُخْتَارُ
(فَمَعْرُوتِ) قَالَ فِي الْمَصَاهِرَةِ إِنْ أَصْلَحْتَ هَذَا الْأَمْرَ فَالْحَلَالُ عَلَى حَرَامٍ فَعَقْدَ لَهُ فَضُولِي وَأَجَازَ بِالْفَعْلِ
لَا يَحْتَسِبُ (فَمَعْرُوتِ) قَالَ بِالْحَكْمِ يَأْتِيَانَا فَمَ وَذَاتُهَا إِنْ صَارَتْ حَلَالًا فَهِيَ طَالِقٌ يَحْتَسِبُ بِعَقْدِ الْفَضُولِي
قِيلَ لَهُ إِنْ تَرَكَ مَلْهَبَ نَجْمِ الدِّينِ النَّسْفِي رَجَعَ قَالَ نَعَمْ لَأَنْ هَذَا تَعْلِيْقٌ بِالْمَلِكِ لَا بِسَبَبِهِ وَالْمَلِكُ يَثْبُتُ
هَذَا الْأَجَازَةَ فَيَتَمَّ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَلَوْ قَالَ هُوَ زَيْنُكَ أَوْ رَأْبُودٌ وَبَاشَدٌ لَا يَنْفَعُهُ نِكَاحُ
الْفَضُولِي قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَمِعْتُ (فَمَعْرُوتِ) فِي مَجْلِسَيْنِ يَقُولُ قَالَ لَهَا إِذَا تَزَوَّجْتَ الْفَضُولِي وَأَجَزْتَ
تَكَاحَكَ قَانَتْ طَالِقٌ لَا يَنْعَقِدُ الْيَمِينُ أَصْلًا وَأَصْرَ عَلَيْهِ بَعْدَ مَبَاحِثَاتٍ كَثِيرَةٍ وَيَقُولُ الْيَمِينُ لَا يَنْعَقِدُ إِلَّا
فِي الْمَلِكِ أَوْ مُضَافًا إِلَى سَبَبِ الْمَلِكِ وَلَمْ يَوْجَدْ شَيْئًا مِنْهُمَا لِأَنَّ سَبَبَ الْمَلِكِ أَنْمَا هُوَ التَّزْوِجُ لَكُنْشِي وَأَكْثَرُ
أَصْحَابِهِ أَلَمْ يَعْبُدْنَا هَذَا الْجِرَابَ (بِمَرِّ) وَلَوْ زَوَّجَ أَجْنَبِيَّ صَغِيرَةً لَأَوَّلَى لَهَا ثُمَّ بَلَّغَتْ بَعْدَ شَهْرَيْنِ فَأَجَازَتْ
أَجَازَ وَلَوْ تَزَوَّجَ ابْنَهُ الْبَالِغَ بِغَيْرِ أَمْرٍ فَقَالَ إِنَّهُ إِنْ كَانَ أَبِي خَطِيئَةً فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا لَا تَطْلُقُ (ظَمْرُ) زَوْجُ
لَا ابْنَهُ الْبَالِغَ أَمْرًا بِغَيْرِ أَذْنِهِ وَهِيَ الْمَهْرُ فَأَجَازَ النِّكَاحُ لَا يَكُونُ أَجَازَةً لِلضَّمَانِ (فَمَعْرُوتِ) هُوَ أَجَازَةُ لِلضَّمَانِ
(يَمِينُ) زَوْجُ ابْنِهِ الْبَالِغَ أَمْرًا بِغَيْرِ أَذْنِهِ ثُمَّ يَلْغُو وَخَلَا بِهَا هُوَ أَجَازَةُ (بِمَرِّ) مِثْلُهُ (فَمَعْرُوتِ) إِلَّا إِذَا الْمُسَاهَا
أَوْ قَبْلَهَا بِشَهْوَةٍ وَهِيَ أَجَازَةُ مُطْلَقًا (فَمَعْرُوتِ) زَوْجَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ أَذْنِ الْآلِ وَبَلَّغَتْ الْخَيْرَ فَخَذَ فِي تَجْهِيْزِهَا
فَهِيَ أَجَازَةُ (فَمَعْرُوتِ) مَيَّةٌ زَوْجَتْ نَفْسَهَا وَلَيْسَ لَهَا وَلِيٌّ وَلَا قَاضِيٌ يَنْعَقِدُ وَيَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَازَتِهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ
(فَمَعْرُوتِ) الْأَصْرُوبُ فِي زَمَانِنَا فِي حَقِّ مَنِ قَالَ إِنْ تَزَوَّجْتَ فَلَانَهُ فَهِيَ طَالِقٌ إِنْ يَتَزَوَّجُهَا بِعَقْدِ الْفَضُولِي

ولا يشترط في عقد النكاح ان يكون من الاشياء فلا ينقل قضاءهم في غير ذلك من الاشياء
 ومن (فيج) الاحتياج في وفاة جارية عقد الفسولي الى معرفة الفسولي (بهر) طلق منكروحة نكاحا موقرا واحدة
 او ثلثا فيه واجازة (م) ابن سماعة عن محمد بن عيسى بن عمار لا اجازة ولو قال فهي طالق فعندك ايضاً في غير ذلك من اجازة
 وتطليق وعند محمد بن عيسى لا تطلق (بهر) ازوجها الفسولي ثم بعث الزوج اليه لثوباً فقبضت لا يكون اجازة الا
 اذا قيل لها ان الزوج بعث اليك زوجة نكاح وقبضت فصار اجازة (فيج) ازوج له فسولي وبعث قوم امرأتها
 اليه فبأوليس بعثها فصار اجازة (بهر) قيل له في عقد الفسولي كم تجعل المهر فقال كل ادبنا وهو متوكيل
 وكل اذا قال افراض بعشرين لا باكثره وان زاد الفسولي شيئاً قليلاً ولو نصف دينار لا يثبت (فج) قال
 كل امرأة تزوجها فهي طالق لثلاث ثم اجاز عقد الفسولي بالافعل ثم خالعهما بعد ذلك ثم تزوجها بنفسه يقع
 الثالث (فج) قال مشائخنا المعراقيون وابو الليث لا بأس بان يزوج في تطليق طلاق الاجنبية بنكاحها
 بقول الشافعي رج انه لا يقع وعند ذلك يصح القول بالحلل اذا اتصل به قضاء القاضي بفسخ الميمن
 او اذا اجاز الحالف عقد الفسولي بالفعل **باب فيما يتعلق بالتحليل ونكاح المطلقة ثلاثاً** (فج) عن
 الصدريين البرزديين محمد بن علي ان سعيد بن المسيب رجع عن منعه في ان الدخول بها ليس بشرط
 في صيرورتها حلالاً للاول (من) ولو قضى به قاض لا ينقل قضاءه فان شرط الدخول ثبت بالاقطار
 المشهورة (بهر) فجع يستل في التطليقات الثلاث وياخذ الوشي في ذلك وتزوجها للاول بدون
 الدخول الثاني هل يصح النكاح وما جزاه من يفعل ذلك قالوا ان يشهد ويحكم (فج) فقيه يعني بمنعه
 سعيد بن المسيب وتزوج للاول فقال بقيت مطلقة بثلاث ويحكم بالفقهاء (عن) المحلل اذا اولى الى
 مكان البكارة محل للاول وانما لا يقوم مقام الدخول في حق المحلل (ط) وكذا الحلوة في نوازل
 هشام اذا قال في دبرها لا تحل للاول (من) والزواج الثاني لا يحد مادون الثلاث الا بالدخول
 (فج) عكس قال لها ان دخلت هذا الرجل فانت طالق لثلاث فدخلت ومنعت نفسها عن الزوج لثلاث
 اقراء وتزوجت باخره دخل بها وطلقتها وانقضت عدتها ثم طلقت من الاول ان يجد لها نكاحاً ففعل
 غير عالم بما صنعت وهي في بيتها لا يجوز لها ذلك ولا تحل للاول (عن حماد) لا يحد فان في حق امه
 العدة قضاء وصدق كان ديوانه (شبه) طلق امرأته ثلاثاً ثم افكر وعاد بها فقلها ان تزوج باخره

العبد قد يأنه (عنه) لأنه هو في المذهب الصحيح (عنه) حلف بثلاث فظن أنه لم يعرضت وحلفت
 بالحدك وطدت أنها لو أخبرت به بتكوير السهم فاذا غاب عنها بسبب من الأسباب فلها التحليل ديانة لا
 قضاء قال (عنه) سألت منها السيد أبا شجاع فكتب أنه يجوز ثم سألته بعد مدة فقال لا يجوز والظاهر أنهم
 إنما اجاب به في امرأة لا يوثق بها (ص) شهده عدلان لا امرأة إن زوجها طلقها ثلاثا وهو صحيح ثم ماتا
 أو غابا قبل أن يشهدا عند القاضي لم يسعها المقام معه وكذا إذا شهدا على رضا بينهما فلان قد يروى
 على الصواب منه لم يسعها ان تعتد وتزوج بزوج آخر لا نهى في الحكم زوجة الأول قبل القضاء بالفرقة
 (ش) قالوا هذا في القضاء ولها في لك ديانة وكذلك ان سمعته انه طلقها ثلاثا ثم جحد وحلف انه
 لم يفعل فردها للقاضي عليه لم يسعها المقام معه ولم يسعها ان تتزوج بغيره ايضا قال رضي الله تعالى
 عنه قال حامل ابن علي جواب شمس الاسلام الاول جندى ونجم الدين المنفى والسيد ابي شجاع
 وابي حامد والسرخسي يحمل لها ان تتزوج بزوج آخر فيما بينها وبين الله تعالى وعلى جواب الباقيين
 لا تحمل (عنه) سأل مطلقه ثلاثا كيف صرت حلالاتي فقالت على وجه الشرع غير ما تظن نفيا للتوبيخ
 وتجهيل الخبر ان عن نفسها يسعه ان يتزوجها قليل له فلو كان السائل فقيها قال الجواب ما مر (عليك)
 لو قالت جللت لك او قالت حلالة كره لا يحمل له التزوج ما لم يستفسرها لاختلاف الناس في كيفية
 التحليل قال رضي وهو الصواب * راسب في النسب والعين * (عنه) تزوجها وولدت ثم تبين انها امه ثبتت
 نسب الولد منه ويرث ولو تزوج مجنون امرأة بشهود دون خل بها وولدت لا يثبت النسب منه جارية
 لها ولد فقال مولاهما ولدت هي مني ولد اولم يمان لا يثبت نسب هذا الولد منه (بهم) رجل له آلة
 قصيرة لا يمكنه ادخالها داخل الفروج ليس لزوجه حق المطالبة بالتفريق * بالنسبة في عزل المرأة
 ما يجتمع بهما من يكون * (عليك) انزل بها جوزة الزوج باذنه او مكروه ونسبها كوايدين فهي
 للزوج وان منعها وزوجها غزله ونسبها من غيرها جوزة ولو فجع الفرج الزوج او دفع
 الاجرة الى الحائك في فصل المنع فهو متبرع لا شريك في الاية جوزة ونفقة لتنفذ ثيابا وتغزل
 فخر لنت ثم نسجت ثيابا كثيرة فهي للزوج ان كان النسيج باذنه والا فلا (شريح) غلبت القطن بالكتان
 الزوج التحمل له من قبل بلا غياقة قبل النسيج فهو لها حصة القطن (شريح) الحمل قوام على امر الله به على

عليها ويشترى لها من الجوزة فهي تغزلها ويدفع الزوج غزلها الى الحائك فيتنجسها اثر اباثم وقعت
الفرقة بينهما فان كان نكحها التباع اولا تخاذ الثياب له فهي له وان كان لها فهي لها * باب في الاسوال
التي تدفع في المصاهرات والرجوع فيها * (عك) حمل الى الخطيبة امتعة من جنس ما يحمل
اليهن في العادة ودفع اليه اهل الخطيبة مثل ما حمل اليهم فلا رجوع لهم فيه اذا اختلفوا والمساهلة
في مثل هذا عزيمة فيما بينهم (فج) في المبعوث بالغ ائديك يطلبون في عرف جرجانية خوارزم
هو ما مثلا لمثل لا محالة وفي رساتيق خوارزم يطلبون عوضا وان قل يرضون به جرمي العرف والعادة
وينظر في كل بلدة الى عرفهم (شم) بعث اليها شيئا معيناً كما هو العادة ثم تزوجها ولم يخل بها وخلعت
نفسها منه بنصف المهر فليس له طلب ما بعث اليها اذا عروضته (ص) ضح له طلب المبعوث (فج)
له طلب العوض ان لم تعوضه (فج) بعث ابو الزوج الى الخطيبة دمت غيمان ثم اختلعت نفسها قبل
الدخول منه بالمهر ونفقة العك ليس لاب الزوج ان يطالبها بما بعث اليها (قب) ان كان بعث اليها
ازهر مباركاد فكاح يرجع بالقائم دون الهالك (كج) خطب لابنه الصغير امرأة وبعث اليها قدرا
ثم فسدت المصاهرة فالمبعوث للابن (فج) ان عقد النكاح فهو للابن يسترده (فج) خطب
لابنه خطيبة وبعث اليها دنانير ثم مات الاب فان تمت الوصلة فهو لابنه والافيراث وان كان الاب
حي ايرجع الى نيته (بج) ولا يسلك الابن الصغير ما بعث الاب بنفس قبض الاصهار (ز) بعث
بهذا ايا الى خطيبة ابنه ثم مات الابن قبل الزفاف يرجع الاب بالقائم منها دون الهالك وان بعث
الهدايا من مال الابن برضا لا يرجع (عج) بعث الى خطيبة بالغ ائديك وبعث قوم الخطيبة بيد
المتوسط ثيابا برسم العيدية وقالت هي لك عيدية فاطعها ثيابا بفعل وهو بعث اليهم قدرا من العين
والفواكه ثم فسدت المصاهرة فهم يتحاسنون ويثرادون الفصل ولا يترادون ما انفقوا في الضيافات من
الجانبيين (فج عك) العادة الجارية في بلدنا انه يضمن الخاطب انه يبعث اليه كذا الى ثياب الخطيبة
كذا او يتخذ ابوها ثيابا له فافعلوا ذلك وزفت اليه وتفرقا بعد مدة ليس للزوج ان يحجب ما بعث اليها
من المهر اذا بعثت اليه في مقابلته ثيابا ولو ارسل الى خطيبة دنانير ثم اتخذ واليه ثيابا كما هو العادة ثم يقول
انفدتها من المهر فالقول قوله ولو كان قل اصرفوا بعض الدنانير الى لجرة الحائك وبعضه الى ثمن

الشيء والحناء والشمع لا يقبل قوله في التعيين قال رضى الله عنه فحاصل جوابه في هذه المسائل انه
 ان بعث الدنانير الى جهة اخرى غير المهر لا يقبل قوله بعنه انه من المهر والا فالقول قوله انه من
 المهر وان اخذ والعقيا با (ظنت) بعث الى امراته متاعا وبعث اب المرأة متاعا ثم ادعى الزوج ان
 المبعوث كان عبدا اقا فالقول له مع بينه فان حلف والمتاع قائم للمرأة ان تردده وترجع بما بقى من المهر
 وان كان كذلك لا ترجع بالمهر واما ما بعث اليه اب المرأة ان كان هالكاً لم يكن على الزوج شيء وان كان قائماً
 وقد بعثه من مال نفسه يرجع وان كان بعثه من مال البنت برضاها لم يكن له ان يرجع (س) تزوجها
 وبعث اليها هدايا وهو ضته على ذلك ثم زفت اليه ثم فارقتها وادعى ان ذلك مارية فالقول له فاذا استردده
 من المرأة فلها ان تسترد ما عوضته عليه قيل ولا يرجع كل واحد بما فرق على الناس صاحبه باذنه
 صريحاً او دلالة ولا بالما كولات من الاطعمة والغواكه الوطبة * بأب فيما يتعلق بتجهيز البنات وقياس
 الاختان والعروس * (شمر) زوج ابنته البالغة وجهزها بامتنعة معينة ولم يسلمها اليها ثم فسح العقد
 وزوجها من آخر فليس لها مطالبة الاب بذلك الجهاز لان التجهيز تمليك فيشترط فيه التسليم (فحب)
 ولو كان له امل ايها الدين فجهزها ابوها ثم قال جهزتها بدنيا على وقالت بل بما لك فالقول للاب (فحب)
 القول للبنت وعنه القول للاب فانه قال لو قال الاب كان لا مك على مائة دينار فاخذت الجهاز بها
 وقالت بل من مالك فالقول للاب قال رضى الله عنه ولعل الفرق بينهما ان دين البنت على الاب
 معلوم في المسئلة الاولى وقد ادعى البراءة عنه فلا يصدق وفي الثانية انما صرف الدين باقراره ولكن
 مع البراءة عنه فكان القول قوله كمن قال للقاضي بعث هذا العبد من فلان وغاب قبل نقد الثمن
 يبيعه القاضي ويوفيه الثمن وان كان قضاء على الغائب لان كون العبد للغائب انما ظهر باقراره مشغولاً
 بحقه بخلاف ما اذا كان قبله معلوما لا يبيعه (ظني) دفع الى ام ولد شيئاً لتخذه جهازاً للبنت ففعلت
 وسلمت اليها الا يبيع تسليمها ما لم يسلمها ابوها وفي الصغيرة نفس الاخذ يكفيها لها اثبات الملك لها
 في المتخذ (بهر) بعث الى الخطيبة دمتفيمان وزفها الاب اليه بلا جهاز فله ان يطالب الاب بقدر المبعوث
 جهازاً (بهر) له ان يطالبه بجهاز مثله فان امتنع فله ان يعتز بما دفع اليه من دمتفيمان وهو اختيا و
 الائمة الكبار وجمال الدين الريخل موفى دهرمان الدين والى الصد والشهد (فعر عبي) ولو زفت

إليه بلا جهاز قبله ان يطالب الاب بما بعث اليه من المد فانبروا ان كان الجهاز قليلا فله المطالبة بما يليق
 بالمبعوث في عرفهم (بمع) يفتى بانه اذا لم يجهز بما يليق بالمبعوث فله استرداد ما بعثه والمعتبر بما
 يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها ولو سكت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه لم يكن له ان يخاصم بعد ذلك
 وان لم يتخذ له شيء (بمع فعم) صغيرة نسجت جهازا لأمها وابيها وسعيها حال صغرها وكبرها
 فماتت أمها وسلم ابوها جميع الجهاز اليها فليس لاختها دعوى نصيبهم من حصة الأم (فع عم) جهاز ابنته وسلمه اليها ليس له في الاستحسان استرداده منها وعليه الفتوى قال رضي الله عنه الصواب
 والصحيح في تسليم ثياب الختن ما اجاب به (بمع) انه اذا حملت الثياب التي اتخذت باسم الختن الى
 بيت الختن ثبت الملك له فيها اذا لم يكن الحمل اليه للروية والاسترداد بعد ها وان كانوا وعوا في الجهاز
 ثيابا باسم اخ الختن وحملت مع ثياب الختن الى بيته لا يثبت الملك لآخيه ما لم يقبضها (عم) امرأة
 نسجت في بيت ابيها اشياء كثيرة من ابريسم كان يشتريه الاب ثم مات الاب فهذه الاشياء لها
 باعتبار العادة (ظمر) وهو قال لختنه خذ هذه الدراهم واشتر بها لنفسك عتاييا ولا مك ديباجا
 ففعل فليس له دعوى الدراهم عليه (قب) ارسل الى ختنه ثيابا فقبضها ليس له استردادها اذا
 خاطها الختن (بمع) الصهرة بعثت الى ختنها ثيابا ليس لها الرجوع بعد وان كانت قائمة وسقى
 مرة اخري انها اذا بعث ثوبا الى الختن بطريق الهبة غلبها الرجوع ان كان قائما قال رضي الله عنه ووجه
 التوفيق بين الجوايين ان البعث الاول كان قبل الزفاف ثم حصل الزفاف وانه كالهبة بشرط العرض
 وقد حصل فلا ترجع والثاني بعد الزفاف فترجع (بمع) دفعت في تجهيزها لبيتها اشياء من امتعة
 الاب بعثته وعلمه وكان ما كتا ووفت الى الزوج فليس للاب ان يسترد ذلك من بنته وكل الواثقت
 الام في جهازها مطهر معاد والاب ما كت لا تقسم (ظمر) بعثت عند الخطبة اليها اشياء من مودة
 فيها ديباج ثم زفت اليه ثم قال اخذت الديباج من البراز يعني لا رد فليس له ان يسترد ومنها جبرا
 اذا بوث اليها ملى وجه التملك (بمع) اقترقا وفي بيتها جارية نقلتها مع نفسها واستخدمتها مدة
 والزوج عالم به ساكت ثم ادعاهما فله قول لان يد له كانت ثابتة ولم يوجد المزيل باب الاختلاص
 في حصة النكاح ومصادره (فع خج) تزوجها وكان في الدار شهرين ثم قال للزوج كنت غير بالغ حين

تزوجتها وهذا رجل تام الخلقة لا يصدق فيه وعليه تمام المهر واذا لم يطأها وهو غير بالغ لكنه خلا بها خلوة صحيحة فعليه كالالمهر (ط) قالت لزوجهات تزوجتني بغير شهود وقال بل بشهود فالقول للزوج ولو قالت تزوجتني وانما صبية وقال الزوج لا بل كنت بالغة فالقول لها والاصل في جنس هذه المسائل ان الزوجان متى اختلفا في صحة العقد وفساده كالشهود فالقول لمن يدعى الصحة لشهادة الظاهر له واذا اختلفا في وجود اصل النكاح كافي المسئلة الثانية فالقول لمن ينكر الوجود ونصر عليه في الجامع الاصغر كذا لك في فصل المذكور جواب (خج) في رجل تام الخلقة يكد به الظاهر (بو) رجل تحته امرأة يدعى نكاحها غيره قبله وتصلقه الثاني لرغبته عندها ولغلاء مهرها ولا دخول هناك بينهما يرجع اليها فان اقرت للاول فهي زوجته وان انكرت فلا بد له من البينة وقد بان من الثاني وعليه نصف المهر (من) يدعى امرأة في يد غيره وقال طلقتهما وكنت مجنونا ان عرف منه المجنون بان كان رآه القاضي او كان مشهورا عند اكثر اهل ذلك المكان فالقول له * باب في القسم بين النساء * (فك) رجل له زوجة وجارية يبيت عند الزوجة خمس ليال من الاسبوع وليلتين عند الجارية او في المطالعة فله ذلك اذ لم يقصد الاضرار بها (ظمر) مثله (ش) لا يتعين حقها في ظاهرها رواية في يوم وليلة من اربع لال ولكن يوم من الزوج بان يراعى قلبها ويبيت معها احيا نارا روى الحسن عن ابي حنيفة رض اذا كان له امرأة واحدة فاشتغل عنها بالصيام والقيام او بصحبة الاماء فخاصمته في ذلك قضى القاضي لها بليلة من كل اربع ليال لان للزوج ان يسقط حقها في ثلث ليال بان يتزوج بثلاث سواها ثم قال والصحيح ان يوم من بان يونسها بصحبة احيا فامن غير توقيت * باب في مسائل متفرقة * (فع) قالت لاجنبي تزوجني ولا اريد منك من حقوق الليل ولا من حقوق النهار فتزوجها لا يعد ربه منع النفقة والمبيت الا ان يترك ذلك بعد النكاح (فع) البقالي في القاضي يقول اذا عقدت عقد البكر فلي دينار وان عقدت عقد الثيب فلي نصفه يحل له ذلك ان كان لها ولي غيره والا فلا يحل له لانه يفترض عليه فقد اجر نفسه على عمل هو واجب عليه * كتاب الطلاق * وانما يشترط على ثلثين بابا * باب فيما يكون ايهاهما وما لا يكون وما يكون رجعي او بائن * (فع) قالت له اخلف لي بطلاق فقال احسبه محلو فاعليه يقع ان ترمي ولو قال هفغ دى باروز ديقع ولو قال هفغ هيد غقى لا يقع (علف) مثله (خج) مثله (عسف)

فيه اختلاف الصحيح انها تقع لانها للتحقيق (ت) مثله (حمر) فتروي البقالي قالت طلقني ثلثا فقال
بالخ خرجي نادا عيامي لا يقع ما لم يقل مسبا مينا فله ولو قال خرجي ناد غقي يقع وان لم يقل عاقي لان قوله
غقي لا يستعمل الا في المجرود (عك) مثله (جك) قالت طلقني فقال هزار براخين في بكر ساد فان
حين يقع الثلث وكذا لو قال دنا في بكر من قنبي يقع ان نوي وان لم ينو طلقت نفسها في المجلس
يقع (سي) لو قالت طلقني طليقة فقال خي اما هاذي شئي فقالت اى معناني كاهو خير فقالت اما انرا
اخياور هو قاربكسر الراء لا يقع شيء وان نوي (فع) مثله وكذا لو قال هو قاربفتح الراء لا يقع وان
نوي (شم) قال لها في الغضب او تكماخ شيا وير ولم يقل براح ولم يكن له نية لا يقع شيء (عصف) يقع
الثلث وان لم ينو لانه ليست ههنا شيء محصور سوى الطلاق فانصرف اليه (ع) قالت مو اطلاق ده
فقال الزوج ميد هم بالخ كغيام هي قال بعض مشانخ سمرقند يقع (فمح) قالت لزوجها تراسه طلاق فقال
تراسه طلاق باد يقع (فمح) براخ هافينخ يقع كما حكى عن (فع) لانه وان كان للاستقبال لكن الزمان الذي
يعقب كلامه مستقبل (بو) مخامينا يقع بغير نية وهو تفسير قوله طلقتك عرفا وان نوي حقيقة
اللغوية قيل يصدق (عك) اذك شياور براخ برفع الباء يفتى بالوقوع وعنه ان كان مظلوما يصدق
والا فلا ولو قال لها انت طالق خمسين طليقة فقالت ثلثا يكفي فقال الباقي لصاحبك تطلق كل واحدة
من المواقى ثلثا ثلثا وقال (طمح) ومحمد بن شعاع وابو علي الرازي والشافعي لا يقع على صاحباتها
شيء (ط) مثله لان ما وراء الثلث غير عامل اصلا وفيه حكاية احمد بن ابي عمران استاذ الطحاوي
(جت) وخمير الربري قيل له اناخ بات با حفت شياور براح او قيل له باور شيئاور براح فقال الزوج
شياور او قال شى براد ينبغى ان لا يقع (صم) ينبغى ان يقع ومثله في (عصف) قيل له ايك اموة
قال لا قيل له اناخ بات فقال بات فان اشار الى شفته وقبضها بيد تصدق وانه لم يعن المرأة والا
يقع طليقة عمر الحافظ قيل له اناخ بات انا جفت فقال بات ان نوي تطلق والا فلا (خو) يقع بمعنى
(جت) يقع بلانية للعرف (فع بو) قالت له طلقني اربع مائة فقال بالخ اما احسد يقع (صم)
وعند ي لا يقع شيء * باب فيما يكون اقرا راي الطلاق والثلث والبائن * (يحم) قالت له طلقني
فانام طليقة بثلث فقال بل بشتين فقالت انا مطلق بثلث فقال بالخ شى شى وقع الثلث ولا يقبل منه

تفسير (فج) مثله (سي) قالت له انا حرام فقال بل انت حلال ثم قالت بالغ كلوا ما في حلال وحلال
 ادواكم ما في حرام وحرام فهل اكله كلام ضائع لا يقع به شيء (شمر فج ص ١٠٠) هو قصد بقولها واقرار
 بالحرمه (فج) قيل له ما حال امرأتك فقال بالغ مخاسيناه فهو اقرار بالطلاق ويحتمل البائن والرجعي
 والثالث فينومد (فج) بينهما خصومة ف قيل له بالغ او شاحي مع امرأتك فقال بالغ پنداك وانج
 فهداك نيا والاخرة فهو اقرار بالثالث (علك يت خسج عت) هو اقرار بالثالث (سي) يرجع اليه
 في بيان السبب لانه قد يقول ذلك لسوء خلقها وقوله پنداك وانج في الحقيقة تفسير قوله لاسبيل لي
 عليها (ظف) قال بالغ فاماد و پنداك يت خيوفان انج فهذا اقرار بالثالث (بمر) فيه ونحوه
 اقرار بالثالث حكما لا ديانته (فسيح) لا يكون الا بالنية (كيج) قالت له نازدي شي پراديك فقال الزوج
 وايها بخا من پراديك وايا اخسيخ پراديك او قال وايا بخاس يا ورتطلق ثلثاني الفصلين (بسيح) قيل له
 هل زوجتك طالق منك فقال بالغ اما هذا ر يا ويرفهي واحدة الا اذ انوي الزيادة على الجواب
 (بمر) ادعى على امرأة نكاحا وهي تنكر فقالت للمتوسطين اضر بوه حتى يطلقني فهو اقرار بالنكاح
 (ظف) بينهما خصومة فدعيت الى اقربائهما ف قيل له اين زوجتك فقال ابرأتني عن حقوقها ودفعت
 الصك لها وما كان دفع الصك فهو اقرار بالطلاق (بسي) قيل له اعز من حرام تفسيره بالغ اي حرام
 وذا فقال لي فان كانت له امرأة ينصرف اليها والا قالى منكوحة (بمر) هذا اقرار بالحرمه مطلقا (فب)
 ان لم يكن معروفا بهذا الاسم ف اقرار بالحرمه والا فلا (بمر) قالت له طلقني فقال تراكد ام طلاق
 مانند است يا كد ام نكاح فهو اقرار بالثالث وكذا البر قال تواني طلاق ما فده است وني نكاح يكون
 اقرار بالثالث (بسيح) قالت من زن حرام تواز من چه مي خواهي فقال الزوج جون حرامی آن كن
 كه زنان حرام مي كنند فهو اقرار بالحرمه ولو قالت اكتب لي الصك فانا حرام عليك فقال بالغ هزار
 يا وركياه حرام فهو نكار ولو قيل له بالغ اخيد يوت (بمر) شبهتني بحرمه امرأتك او قيل له
 هل تشك في حرمتها فقال لا فهو ليس باقرار في حرمتها لانه يحتمل انها حلال لا شبهة لي فيه ولا شك
 يحتمل الحرمه (فسيح بمر) خلعها ثم قيل له زن واجند طلاق دادی قال صد هزار طلاق يتم الثالث
 (فب) قال ان طلقني فلان نقل انه فارق امرأته وذهب فهو اقرار بالطلاق (شع) الاقرار بالفرقة

ليس باقرار بالطلاق لا خلاف اسبابها (يسج) قوله بالغ فاجعتني انج بوار ادخ يسن اقرار بالباش في
هر فناقلت وفي زماننا يسمى به الصك بالطلاق الوجعي فراقا ايضا فلا يكون اقرار بالباش (بلك) ولو
قال اذهبى وتحلى فاقرا بالثالث (فب) جماعة حتى راكفت هر كرا الزمان بطلاق است دعت جزييل
بالغ جايفاد همه دعت زدند طلقت امرأة كل واحد منهم (م) لا تطلق (بمر) دعتهم جماعة الى شرب
الخمر فقال لي حلف ان لا اشرب الخمر وكان كاذبا فيه ثم شرب ذلك طلقت امرأته (يسج) تزوجتها
ثلاث مرات بعد الاول لا يكون اقرار بالثالث ولو ادعت عليه امرالا وحرمة فتدبوهما الى الصلح فقال
بالغ ما نباكم به حلال اكنكم دوا نفوشام كام فاقرا بالحرمة ولو اظهرو نسخة فقبل له متى كتبتها فقال
بالغ او فاني مكى حلال منت فليس باقرار بالحرمة فلو قال لها زوجي نفسك فاقرا بالحرمة كما تساومة
الا اذا كان النكاح بينهما ظاهرا (يث عك خو) قيل له طلقت امرأتك فقال لا فقبل انك راجعتها
فقال راجعتها تطيبا لقلبه لم يكن اقرار بالطلاق السابق (خو) علق طلاق امرأته بالشرط ووجد
فقبل له لم فعلت الشرط فقال بالغ ناوخكام يل فهو اقرار بالثالث (فع بو) والخطيبي الاقرار بالحلف
لا يكون اقرار بالطلاق (يسج) وقوله پار پار خ ثيئامن فاكتب لها الصك اقرار بالحرمة (ظمر)
امطى لها حنطة وقال احسبها عن نفقة عدتك فاقرا بالطلاق (شجر) شهد واعليه انه قال اكر ابن
ون من حرام نبودى ووراد متورى قد ادمى تا اين جا آمدى لا يثبت الحرمة بهذه الشهادة
* باب في الطلاق الذي لا يقصد ايقاعه ونحوه * (شمر) كتبت انت طالق وقالت لزوجها اقراه
فقرأه لا يقع ما لم يقصد به خطابها (سدى) مثله (شز) يكره مسائل الطلاق عند زوجته ويقول انت
طالق ولا ينوي لا تطلق (بمر) متعلم يكتب ناعلا من كتاب غنقل رجل قابل وتوقف ثم نقل عنه امرأتى
طالتي ثلثا وقاله باللسان وكتب وتوقف ثم نقل عنه ان لم ادخل الدار وقاله باللسان وكتب ولكن
قصده الحكاية لا الايقاع لا يقع (ظلى) قالت لزوجها اقراه الدماء انت طالق بائن فقال
لا تطلق ابن طان معروفا بالجهل (شز) لى (ز) سئل عن لعنة الطلاق فطلقها وهو لا يعلم
بل تكس فقال شاور اصحابي فيه فاتفقت اراونا انه لا يفتى بالرتوع (ز) لعنة الطلاق بالعربية
فطلقها وهو لا يعلم يقع مثله من ابن سماعة عن عبد (ن) عن ابي القاسم الصفار يقع (ث)

قضاء لا ديانة بخلاف البيع والشراء والهبة والامتناع وقيل تطلق ويعتق قال لعبد الله انت حر وهو لا يعرف ان هذا القول عتق او قال انت طالق ولا تعرف انه طلاق قال (ث) تطلق ويعتق قضاء لا ديانة (بسخ) قال للجماعة لا يعلمون الفارسية تعلمت ذكر افقر لوه معنى فقول زن من سه طلاق فقالوا ذلك لا يحكم بالحرمة وكذلك لم يعتقوه تسبيحاً بل يعتقوه شيئاً آخر ولم يعرفوا معناه (فسخ) تكلمت بكلمة فقال تكلمت بكلمة وحرمت على فاستفتت المرأة فافتوا لها انها ليست بكفراً لا تحرم عليه ان كان قال الزوج الكلمة التي تكلمت بها هي هذا (بو) ظن انه وقع الثلث على امرأته بافتاء من لم يكن اهلاً للفتوى وكلف الحكم كتبها في الصك فكتب ثم استفتى من هو اهل للفتوى فافتى بانها لا تقع والتطبيقات الثلث مكتوبة في الصك بالظن فله ان يعود اليها فيما بينه وبين الله تعالى ولكن لا يصدق في الحكم

* باب في التطبيق بقوله انت طالق من كذا الى كذا * (بمر) قال لها انت طالق من واحدة الى عشرة تقع ثنتان عند البيهقي رحمه الله اذا قال الى ثلث (بمر) يقع الثلث بالاجماع لان اللفظ في الطلاق معتبر حتى لو قالت طلقني متاباً لفظ فطلقها ثلثا يقع الثلث بخمسائة قال رضي الله عنه وهذا احسن من حيث المعنى (ظمر) قال لها انت طالق من ثلث الى واحدة يقع ثلث قال الشيخ رضي الله عنه وينبغي ان يكون هذا بالاتفاق ثم ظهر لي انه على قولهما فقد نص في (مشب) اذا قال لها انت طالق من واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث او قال من ثلث الى واحدة او ما بين ثلث الى واحدة تقع ثنتان عند البيهقي رحمه الله وعندهما ثلث فتبين ان الغاية الاولى اقلهما مقدراً والاهى التي بدأ بها اولاً * باب في الطلاق مشبهاً بشيئين * (شمر) قال لها انت طالق جاك وياك او قال جاك شكرتك براجن يقع واحدة وعنه يقع ثنتان قلت وهذا احسن لان لفظ الجمع بالخوارزمية يقع على ثنتين ولا تشبيه لها (بمر) قال لا امرأته انت طالق اكثر من واحدة واول من ثنتين فثلث (فع) قال ابو القاسم المصنف قال لها طلتك غير مرة يقع ثنتان * باب في ايقاع الطلاق اذا اعترض قبل قيامه ما يمنع ايقاعه (بشي شمر) قال في حال الغضب لها اتك شيأ ورأى اهد ابه الثلث واخذ انسان يقيه لا يقع (فع) قال لها انت طالق ثم وقف فقال ثلثا قال ابو ذر ان كان لنفس ثلث والاخر واحدة وبه (بو) * باب في غلاق السكران وما يقصد به الكذب لا الطلاق * (فع علك) مكران قال

لامرأته أى حلال ما پر حرام ان لم اكتب لك الصك غدا فلم يفعل خزمت عليه (ظمر) اشهد المظلوم
 انه ان هو قال عند استخلاف الظالم هي طالق ثلاثا كان كاذبا ثم قال ذلك عند ظلمه يقع (فع بو) يصدق
 لما شهد قبله فى الطلاق والحرية جميعا قال رضى الله عنه وهذا صحيح (ط) قال لعبد هو حر و اراد به
 انكذب يعتق منه قضاء لاديانة قال رضى الله عنه وانما يقع قضاء لان القاضى يتهمه انه اراد انكذب فاذا
 شهد قبل ذلك زالت التهمة و ذكر شمس الائمة الحلوانى فى مجالسه قال لعبد هو حر و عنى به
 الاخبار كذب فانه لا يعتق وكذا اذا قال لامرأته هي طالق و عنى به الاخبار كذب (ص) فى باب التلجئة
 اذا تواضعا انا نخبر عن الطلاق او العتاق على مال كذب ثم اخبر عنه لم يكن ذلك طلاقا ولا اعتنا فوبد بين
 قيامينه وبين الله تعالى لكن القاضى لا يصدق (خج) مى امرأته حراما عند قوم ثم سماها بذكر
 عند آخرين تحرم قضاء لاديانة (مت) و على ما ذكر فى (ن) ينبغى ان لا تحرم قضاء فانه قال اشهد و
 ان اسم عبدى حر ثم دعاه يا حولا يعتق ولو قال يا آزاد يعتق * باب فى تفريض الطلاق اليها
 والى غيرها * فى الهداية قال لها انت طالق كيف شئت فقالت شئت بائنة او قالت ثلثا ولم ينو الزوج شيئا
 قالوا يقع على ما شاءت قضية للتخير قال وفى الاصل اذا لم تشأ شيئا يقع طلاق واحدة رجعية عند
 ابي حنيفة رحمة الله وعندهما لا يقع شئى مالم تشأ (شم) قال لها سكند خراجك سكند فراجع فقالت
 انا طالق منك يقع ولو قالت انت طالق منى لا يقع (ظت) وغيره قالت خواها وچ ميمس اك دانا
 حديث الكا فقال الزوج مكنازد جاند اك دناد اك فقالت طلقت نفسى ثلثا لا يقع (طن) قالت لا
 يك سخن كويم فرار واداشتى او قالت يكى كار كنم رواد شتى فقال داشتم فطلقت نفسها ثلثا لا يقع
 والقول للزوج انه لم يرد الطلاق فها ابدل على انه لو نوى يقع (مت) قال مشائخنا من قال لغيره
 خواها وچ مى اك دد شايدك اك فقال له هازل اذنت لك فقال طلقت امرأتك ثلثا لا يقع (فع عك)
 قال لاخر ساطلق زوجتك فقال طلقها الف مرة فطلقها ثلثا ان كان قال ذلك على وجه التفريض يقع والا فلا
 قال الشيخ رحمه الله لا نه بد كره هذا لعدم المبالة بتطليقه بغير اذنه (شز) مردى ديكرى را
 گفت زن را طلاق كن او جواب گفت حكم تراست وى گفت حكم مراست طلاقش كردم لا يقع لان قوله
 حكم تراست فى الامر بالتطليق لا فى التطليق (بمربح) ان تزوجت عليك امرأة فامرها بذكر ثم

دخلت امرأة في نكاحه بنكاح الفضولي واجاز بالفعل ليس لها ان تطلقها ولو قال ان دخلت امرأة في نكاحي فلها ذلك وكل التوكيل بذلك (قُب) قال لها ان لم يصل اليك النفقة الى ثلاثة ايام فامر بك بيدك فجاء بالنفقة في اليوم الثالث فتوارت المرأة فلم يجدها حتى مضى اليوم الثالث فامرها بيدها بالوجود الشرط (بم) تزوجها بهرة وقال لها اذهبي الى مرووان لم اتك الى خمسة اشهر فامر بك تطلقين نفسك بواحدة وذهبت الى بلخ ولم يمكنها الا تيان الى مرو فحضر مرو وقبل خمسة اشهر فما وجدها وما علم بمكانها حتى تمت المدة فطلعت نفسها يقع ان كان لا يمكنها الا تيان الى مرو ولو قال لها ببخارا ان غبت عنك ومضى من غيبتى خمسة اشهر ولم تصل نفقتى اليك فامر بك بيدك ثم غاب الى بلخ ثم بعد اربعة اشهر من غيبته ذهبت الى بلخ واقامت فيه مع زوجها مدة ثم رجعت المرأة وبقي الزوج ببلخ سنة ولم يزجع اليها فلها ان تطلق نفسها بذلك الامر (جل) مثله (بم) قال لا خرا ان غبت عن زوجتي شهر اطلقها فغاب عنها شهر اثم حضر ثم غاب فطلقها الوكيل اوطلقها قبل ان يغيب مرة ثانية يقع (بم) وعلا الى الصكاك فقال الزوج امر زن من بنو يس بيك طلاقا كره اكرى كما هو رابو عي نرسم تطلق نفسها متى شاءت ثم بد الهما عن كتبه ذلك الصك يصير الامر بيدها (قُب) هذا اقرار منه بالامر قال رضى الله عنه فجوا بهما يؤيد قول من قال ان بمجرد الامر بكتبة صك الطلاق يقع او يظهر ولا يشترط الكتبه ولا يكون توكيلا (بم) ان غبت عشرة ايام ولم تصل اليك النفقة فامر بك بيدك ثم اختلفا بعد مضيتها في وصول النفقة فالقول للمرأة (من) مثله (م) على العكس (بم) كتب الى اخيه اما بعد فان وصل اليك كتابي فطلق امرأتي ان سألت ذلك فوصل وغرض عليها فلم تسئل الطلاق الا بعد اربعة ايام او خمسة ثم سألته فطلقها لا يقع الطلاق (ط) قال له طلق امرأتي ان شاءت لا يصير وكيلا ما لم تشاء ولها المشية في مجلس علمها فاذا شاءت فصار وكيلا فلو طلقها في المجلس يقع فلوقام من مجلسه بطل التوكيل (شمس) وينبغي ان يحفظ هذا فان البلوى فيه يتم فان عامة كتب الطلاق بهذه المثابة والوكلاء يؤخرون الايقاع عن مشيتها ولا يدرون ان الطلاق لا يقع (بم) جعل امر امرأته الصغيرة او المجنونة بيدها فطلعت نفسها يقع (قُب) ان فعلت كذا فامر بك بيدك ثم طلقها قبل وجود الشرط طلاقا بائنا ثم تزوجها بقي الامر بيد ما بعده (بم) لا يبقى

في ظاهر الرواية (فصح) ان تزوجها قبل انقضاء العدة فالامر باق وان تزوجها بعد انقضاءها لا يبقى
(ط) ان دخلت الدار فامر ك بئدك ثم طلقها واحدة او اثنتين لا يبطل الامر حتى لو تزوجها ثم
دخلت الدار صار الامر بيد ما سواه تزوجها في العدة او بعد ها او كانت غير مدخول بها قال رضي
الله عنه فان كان المواد انه طلقها قبل وجود شرط الامر وهو الظاهر فجواب (فب) موافق لما ذكر
في (ط) وان كان المراد انه طلقها بعد ما وجد شرط الامر وصار الامر بيد ما فجواب (بم) موافق لما ذكر
في (ط) فانه قال فيه لوجعل امرها بيد ما ثم طلقها طلاقا بائنا خرج الامر من يد ها ولو طلقها رجعيا
بقي الامر على حاله (بم) لو قال لها امر ك بئدك ثم اختلعت منه وتفرقا ثم تزوجها فبقي بقاء الامر
في يد ها روايتان والصحيح انه لا يبقى (ظم فب) قال لها ان غبت عنك اربعة اشهر فامر ك بئدك
ثم طلقها وانقضت عدتها وتزوجت باخر ثم صادت الى الاول وغاب عنها اربعة اشهر فلها ان تطلق
نفسها ولو تفرقا بثلاث بطل الامر (بصح) ولو جعل بيد امرأته امر كل امرأة يتزوجها ثم اباها ثم
تزوج امرأة فامر الجديدة بيد ها الا اذا جرى في مقدمات الكلام ما يدل على التقييد بحال قيام
الزوجية فيتقيد كرخي جعل امرها بيد ها فقالت ها تو بلاء تي لو كانت عريانة فلبست لا يخرج الامر
من يد ها (فصح) جعل امرها بيد ها ان ضربتها بغير جنابة فخرجت الى المأتم بغير امره ثم ضربها
بعد سنة وقال ضربتها بتلك الجنابة وقالت بل بغير جنابة فالقول له لانه العالم بالجهة وقال ايضا
قال لها ان لم ادفع اليك الدينار الذي لك على الى شهر فامر ك بئدك ثم وهبت الدينار قبل مضي
الشهر بطل التعليق ولو قال لها ان لم اتخذ لك ثوبا غدا فامر ك بئدك ثم ابرأته قبل الغد يبطل
ان كان القاضي افرض لها ثوبا والا فلا (بم) ملق امرها بيد ها بعد ائصال النفقة الى شهر ثم حالها
هواله شرعية وغاب ولم يؤد المحتال عليه بقي الامر بيد ها (فب) لا يبقى (بم) قال ان شربت مسكرا
بغير اذنك فامر ك بئدك ثم شر به واختلفا في الاذن فالقول للزوج والبينة بينة المرأة (بصح) وكله
بتطليق امرأته اذا ابرأته من المهر فقالت هي ابرأته بشرط الصك والطلاق وقبله الوكيل وطلقها
وكتب الصك لا يقع لانه وكله بالتعليق بعد البراءة وهذا قبله ولو شهد ان زوجها الغائب وكل
همه بتطليقها اذا ابرأته فطلقها بعد البراءة ثم قال لا كذبنا وتزوجت هي باخر لا يفرق بينهما (بصح)

قال لها طلق نفسك فقالت حلال الله على حرام يقع بخوارزم وبخارا * باب في الكنايات *
 (شمر فع) قالت له اي فينندك زارمانج فقال فاخناف ونوى يقع (فع بمر) ولو قالت يا زمت
 ما زاد انبزمم اك فقالت فعلت ونوى يقع (ط) انت على حرام الف مرة يقع واحدة (فع شمر) بالغ
 اتك ما زاد ارنى جعشاوك نى شامى ونوى لا يقع (بسمج) قالت لزوجها فى مخاصمة المال ان ما تاخذ
 حرام فقال بالغ حرام يا اوتك ولم ينو الطلاق لا يقع لانه رد (شمر) بانتي فى عرفنا بة طلقية (شمر)
 ان فعلت كذا دام رد حلال ما فاج وفعل لا تحرم امرأته (شمر ن) انت اجنبية ونوى الطلاق
 لا يقع وفى حال مذكرة الطلاق اقرار (بمر) تو مراهيچ كس نه ونوى الطلاق لا يقع (فع) قال لها انت
 حرام فقالت انا حرام فقال بل الف مرة حرام فهو واحدة ان لم ينو الثلث (فع شبه) قالت تغير لوني
 فقال الزوج رد دتك بهذا العيب ونوى الطلاق وقع (فع) انت حرام وقال ما نويت به الطلاق
 لا يصدق وليس للمفتى ولا للقاضى ان يحكما على ظاهر المذهب ويتركا العرف (فع عمت) انت حرام
 او انت على حرام يقع الطلاق بدون النية وهى بائنة (مت) لا يحتاج الى كلمة على وكذا فى (شخص)
 فقال لو قال لها انا بائن ولم يقل منك او انا حرام ولم يقل عليك فليس هذا بشيى بخلاف ما اذا قال انت
 بائن او انت حرام قال رضى الله عنه وفى خزانه الاكمل (ع) لو قال انت حرام او بائن ولم يقل
 منى فهو باطل وهذا سهو منه حيث نقله من العيون وفى العيون ذكرها ذلك من جانب المرأة
 فقال ولو جعل امرأته يدها فقالت للزوج انت على حرام او انت منى بائن او انا عليك حرام
 او بائن وقع ولو قالت انت بائن او حرام ولم يقل منى فهو باطل ووقع فى بعض نسخ العيون ولو قال بغير
 تاء التانيث فظن صاحب الاكمل انها مسألة مبتدأة فظن انه لو قال ذلك الرجل لامرأته فهو
 باطل قال رضى الله عنه وعند هذا ازداد سهو شيخنا نجم الائمة البخاري فزاد فيها اللفظة لها فقال
 ولو قال لها انت حرام او بائن فهو باطل والمسئلة بحالها مع تاء التانيث مذكورة فى الواقعات
 الكبرى المرتبة وغير المرتبة فى مسائل العيون فعرف به سهوها (بسمج) لو قال لها انت امرأة حرام
 ولم يرد الطلاق يقع الطلاق قضاء وديانة ولو قال هى حرام كالماء تحرم لانه تشبيه فى السرعة (عمت)
 نويت بقولى الحلال على حرام غير المرأة لا يصدق قضاء وديانة (بسمج) يصدق ديانة لا قضاء وعنه يصدق

كفاء وداقة ولو قال حامى فى ملك يهاج حلال د ا حرام افا زلا يحرم امرأته (فم) حلال الله على
 حرام ان فعلت كذا قاله ثلثا ثم فعل ذلك الفعل وقال تو بوزن حر لى حر لى حر لى حر لى حر لى حر لى
 صار بمنزلة الصريح عرفا حتى يقع بدون التية فلو قيل له لم تخاف من امرأتك فقال انك تعلم انها حرام
 ولم يكن حرام عليه حقيقة حرمت عليه ولو قالت ضررتى حرام عليك فقال حرام تو تى حرمت قال
 رضى الله عنه وقد مر خلافه عن (فم) جنسه وهو الصواب هناك وهذا هو الصواب هنا لان حرمة
 الطلاق من كورة ههنا لاثم (فم) قال اقلت نكاحك ونوع الطلاق لا يقع (فم) خلافه (ظم)
 وهنتك طلاقك يقع (فم) لا يقع (بسم) ولو قال احملى طلاقك او قال خذى يقع (بسم) قالت له
 امسكنى بمعروف او سرحنى بمعروف فقال بالبح اكنى نلذا راخيزد ناريند اودنى جاءه ابي وقال ما عنيت به
 طلاقك فان حلف بالله انه لم ينواه لم يقع شيى (عجم حم) زوج امرأته من غيره لا يكون طلاقا
 (فم) اذا نوى به الطلاق طلقت (بسم) قالت له بالبح نيم غوف قال لها بالبح غاز چاك ناك او قالت
 له اخاسيام فقال غاز چاك ناك لا يقع شيى * باب فى الاستثناء فى الطلاق * (بمر) كتب اليها انك
 ان فعلت كذا افانت طالق ثلثا ثم قال بلسانه ان شاء الله تعالى فان كان موصولا صح والا فلا (بسم) انت
 طالق رجعى ان شاء الله تعالى يقع ولو قال انت طالق بائن ان شاء الله تعالى لا يقع (بمر) ولو قال
 انت طالق رجعى او بائنا ان شاء الله تعالى يسأل عن نيته فان عنى الرجعى لا يقع ويعمل وان عنى
 البائن يقع ولا يعمل الاستثناء * باب فيما يقع بكتابة الصك فى الطلاق * ولو قال للصكاك اكتب لامرأتى
 هكذا بطلاق فهو اقرار بالطلاق فى الحال فيقع على قول (بقى بوعلى عمت بمر) وهو تركيل على قول
 ابي ذر والوارقيشي والغياثى وابي حاتم فلا يقع ما لم يكتب قال رضى الله عنه وبه يفتى (بسم) وهو الصحيح
 فى زماننا لانهم قد يطلقون ثم يأمرؤن بكتابة الصك وقد يأمرؤن بكتابة الصك قبل الطلاق فالافتاء
 بالوقوف قبل الصك افتاء بالشك فلا يفتى به (عمت) اكتب لها الصك او صك الطلاق يقع واحد
 بالعرف (فع) لا يقع وان كتب لها الصك الا اذا نوى الطلاق (بمر) قال اكتب لها صك الطلاق
 حوا را نهى واحدة (بمر) وكله بصك امرأته كيف شاءت فمكتب لها صكا بالطلاق ثم قال ما اردت
 الطلاق لا يصدق اذا كان التركيل مقبب فى كرا الطلاق اذا شهد التركيل فى الصك (سي) يصدق

(بق) قال للكاتب ان سألت مكانا فكتب لها وهو في ذكر الطلاق فقال لم يقع حتى يقول طلاقا قيل له
لو قال ان لم اجد الى حنة فكتب لها طلاقا فقال تعليق قيل له فلو قال فتر وحشي قال ليس لها ذلك
(بيع) امر لها بكتابة الصك ولم يزد عليه فكتب باثنا وثلاثا لا يقع الا بالنية (فع علف) اذن له بكتبة
الصك مطلقا فكتب لها صكا بثلاث ففيه اختلاف في المشايخ فقول يقع واحدة وقيل لا يقع شيى عند البيهقيفة
(فع خسج) تخاصما عند الكاتب فقال له الكاتب ايش اكتب فقال اكتب لها ثلثة احرف فكتب ثلث
قطيعات وقعن اذا نوى بثلثة احرف ثلث قطيعات (بيع) اكتب لا مرا تى صك الطلاق فامر المأمور
غيره فكتبه فان كان الاول يقدر على الكتابة بنفسه لا يقع والا فيقع ويشترط فيه ان يعلم الا مران الاول
لا يقدر وعليها * باب في ايقاع الطلاق على المبانة والمختلعة ونحوها * (فع خسج) تزوج امة بغير اذن
مولاها ثم اشترىها بعد الدخول ثم طلقها ثلثا لا يقع الا في العلة في بعض روايات النوادر (شعب)
اشترت زوجها واعتقته او الزوج اعترق الامة والعلة باقية ثم طلقها يقع عند ابي يوسف خلا فالزوج
(ص) لا يقع في قول ابي يوسف الاول وبه محذور في قوله الا خو يقع قال رضى الله عنه فاما قبل العتق
فلا يقع نص عليه في الكافي فقال اذا اشترت زوجها او ملكته بسيراث او شقصا منه لا يقع طلاقه عليها
وكذا لو ملك امرأته او شقصا منها لا يقع طلاقه عليها (شر) طلقها على الف قبلت ثم قال في عدتها
انت بائن لا يقع (م) ولو قال لها انت بائن ثم قال في عدتها انت بائن بتطليقة اخرى يقع (ط)
قال لمبانة ابنتك بتطليقة لا يقع في نظم الزند ويسى قال لمختلعة او مبانة انت طالق بائن او انت
طالق البتة وتوى الثلث قال ابو يوسف رحمه الله هي ثلث خلاف الزفرقانه واحدة عند (بهر)
قال لا خير طلق امرأتك او اعتقت عبيدك فقال الزوج او المولى سهل بود لا يقع منصور بن محمد
المسرقندي يورد في رايكفت من زن تراقة طلاق دادم يقال الزوج نيك او ردي يقع الثلث
(ط) طلق امرأته غيره فقال الزوج بئس ما صنعت فقال الفقيه ابو بكر كان ابو عبد الله يقول هو
اجازة ولو قال نعم ما صنعت فلا وعندى ملكه وبه ابو الليث لانه الظاهر (بهر) قال لها ان دخلت
الدار فانت طالق بالثلاث فختلف فيه فقيل دخولها على الفور قبول ولزمها الاثنا والخمسة لانه لا يكون
قبول الا ما لم يقبل بعد الدخول ولو دخلت ثم خطت خطورة او خطولتين ثم قبلت لا تطلق (م) عند

ابن حنيفة اذا قال لها انت طالق على الغدر هم ان دخلت الدار فاقبول اليها بعد دخول الدار
يقبل ساعة يدخل ولو طلقها على ما لم يعد الطلاق الرجعي يصح * باب في الرجعة * (ب) قال
لمطلقة طلاقا رجعيا رجعتك يا هنيج كايين لا يجب عليه شيء من المهر سواء كانت وهبت مهرها قبل
ذلك او لا (بمر) مثله (عك) تزوج مطلقته الرجعية في عدتها ووطيها لا يصير مراجع لان التزوج
لغير الوطى بناء عليه فيكون كاجنبية (بفتح) طلق زوجته الامة رجعا ثم تزوج حرة فله ان يراجع
الامة (ق) اجاز مراجعة الفصولي مع (بمر) طلقها رجعا ثم راجعها بفعل او قول لا يصح
(ففتح) يصح وعن (بمر) مع يها ومن (ففتح) مع بالفعل دون القول (جمع) الا تيان في دبرها ليس
برجعة والفتوى انه رجعة وبه (بوس) (سج) يصير مراجعا برزوع بصره على فرجها بشهوة من غير
قصد الرجعة * باب في العدة * (فع) ارادت المعتدة عن الوفا ان تخرج من مصر الى المرقطاق
لحاجة عمارة الكرم فلا تبست في غير منزل مصرها (بمر) خرجت من بلدها لا صلاح ما لا بد لها كالزراعة
وطلب النفقة واخراج الكرم ولا وكيل لها فلها ذلك (فع) تزوجها نكاحا فاسدا وانكر الدخول وهي
تزعم انها غير بالغة وانه دخل بها لزمها العدة حتى حرم نكاحها على غيره (كس) وغيره تزوجها
ثم طلقها ثلثا بالشرط ثم خلا بها خلوة صحيحة لكن لم يدخل بها ثم طلقها باثنا قبل الشرط ثم وجد الشرط
قبل انقضاء العدة من الطلاق البائن لا يقع الثلث (ففتح) وطى المختلعة في عدتها عا لما يحرم منها
لا تستقبل العدة وعليه الحد (بمر) تستقبل (ط) خالها بمال او بغير مال ثم وطىها في العدة مع
العلم بالحرمه تمتانف العدة لكل وطية وتندخل لا اختلاف الصحابة في الخلع انه رجعي او بائن
قال رض ولو ملق الثلث بالتزوج ثم تزوجها ودخل بها مع العلم بالحرمه ثم تركها فطليها العدة
للاختلاف (ق) طلق المدخول بها ومهرها خمس وخمسون مئة ثم مضى عليها اربعة اشهر لا تحيض
ليس له ان يتزوج بنتا اخوها حتى يمضي مع الحمل ثم ثلثة اشهر الا احتياطا من (الظف) تزوجها
بغير شهود ودخل بها ثم مزم على ترك وطىها واخذت في العدة ثم طيها بعد مدة في العدة فعليه امة اخرى
وتعد اخلافا وقيل خلافه (ففتح) لا يجب بالوطى الثاني عدة (بمر) يجب العدة بعد دخول زوجها الصبي
المواثق وقد اجاز ابن عبد الله الجرجاني مع في قول ابن حنيفة وابن يوسف ان المهر والعدة واجبان

في وطني الصبي وفي قول من يجب العدة دون المهر ثم قال ولا خلاف بينهم لانهما اجاباني وما حق يتصور منه
 الاعلاق ومحمد اجاب في الذي لا يتصور منه لان ذكره في حكم اصدقه في نكاح الزند ويسى زنت العاقلة البالغة
 بصبي او مجنون لا حل عليهما والعدة ولا مهر لها (بسم) اذا جيلت المعتدة وولدت تنقضى به
 العدة مطلقا من غير فصل بين ما اذا كان من المطلق او من زنى وعنه لا ينقضى به العدة من الزنى ولو كان
 الحمل بنكاح فاسد فان ولدت قبل المتاركة لا تنقضى به العدة وبعد ها تنقضى به (فوع عبت) طلق
 المخلوثة ثم راجعها ثم طلقها قبل الدخول لعدة عليها عند زفر كافي البائن (عك) طلقها ثلاثا ثم جاء
 بعد مدة فقالت تحللت وصدقتها فتزوجها ودخل بها ثم اقرا ابن التحليل كان كذا باو فترقا فعليها العدة
 (بو) طلقها ثلاثا ثم تزوجها ودخل بها فلا عدة عليها عند ابي يوسف ومحمد راجح ولو تزوجها بعد الثلث
 فقالت رضيت غير انه لا تحل لئلا ذلك فوطيها واخترقا يجب العدة عليها ام يكون ذلك زنا فقال قد قالوا
 لا حل عليه وفي العدة نظر (صغر) تزوج بمنكوحة الغير وهو لا يعلم انها منكوحة الغير ودخل بها
 تجب العدة وان كان يعلم انها منكوحة الغير ودخل بها لا تجب العدة والدخول في النكاح بغير شهود
 يوجب العدة لانه مختلف فيه وكل نكاح هذا اوصفه فالدخول فيه يوجب العدة (شب) قالت المعتدة
 امقطت مقطا استيان خلقه او بعض خلقه تصدق وتنقضى به العدة وان اخبرت بعد الطلاق بساعة
 او يوم (فع يقي) اذا قالت انقضت مدتي في يوم او اقل تصدق ايضا وان لم تقل امقطت لاحتماله
 (بو) خلافه (بسم) زوجت نفسها من رجل ثم قبل بالدخول والخلو زوجت نفسها من آخر وجيلت
 من الثاني فلما سمع به الاول ارسل اليها منك الطلاق فلا عدة عليها من الاول وان ثبت نسب الولد
 منه لاذ كان حاضرا بالاتفاق وان غاب فعند البيهقيفة لان ثبوت النسب امر حكمي فلا يظهر في جميع
 الاحكام حتى يجوز للزوج الاول دفع الزكوة الى هذا الولد ويجوز شهادة هذا الولد لهذا الزوج
 الاول عند البيهقيفة مع انه يثبت نسبه منه عند والمحدثان في النكاح الواقعة المرتبة (تج) ولدت ثم
 طلقها زوجها ومضى سبعة اشهر وتزوجت باخر لا يصح اذا لم تحض فيها ثلث حيض قيل له فان لم تكن
 حاضرت قبل الولادة قال المجواب كذلك لان ولادتها كالحيض لان من لا تحيض لا تحبل * باب في
 الدعاوى والبيئات في الطلاق * (بهر) ادعت انه طلقها من غير شرط والزوج يقول طلقها بالشرط

ولم يزوجها بالبينة فيه بينة المرأة ولو آذنت عليه أنه حلف لا يضربها وادعى هوانه لا يضربها من غير
 ذنب وأقاما البينة يثبت كلا الأمرين وتطلق بآيهما كان * باب في طلاق المريض * (بم) أكره على
 طلاق امرأته ثلثاً فطلق لم يصرف أرافلا توث منه ولو طلقت نفسها ثلثاً في مرض موته فجاز الزوج الثلث
 ومات توث منه لأن المبطل أجازته * باب في مسائل الإبراء بالطلاق ثم في الخلع * (شم) قالت
 لزوجها بالغ خواسيام فقال أفعل ما تفعل النساء فقالت ما أفعل فقال أبرأيني فقالت أبرأتك فهذا
 بمنزلة قوله أبرأتك فطلقني فلا يبرأ حتى يطلق (مى) مثله ولو أبرأت زوجها عن النفقة بالطلاق
 والنكاح قائم والنفقة غير مفرضة على الزوج وقبل الزوج فهو خلع وإن لم يكن النفقة واجبة لكن
 سببها قائم فيصح الإبراء عنها في ضمن العقد (مى) مثله (بو) أبرأتها ليقبل أنه يطلقها فقبل
 ولم يطلقها يجب أن يبرأ إلا إذا ارادت بالقبول الإيقاع وعنه متى أن يقبل أنه يطلقها يجب أن لا يبرأ
 بمجرد القبول إلا إذا اقرت أنها عنت نفس القبول ولو قالت أبرأتك بشرط الطلاق لا يبرأ حتى
 يطلقها في ذلك المجلس ولو أبرأتها ليقبل أنه يحسن إليها فقبله يبرأ ولو أبرأتها ليطلقها فقام ثم طلقها
 يبرأ أن لم ينقطع حكم المجلس والأفلو لو دفع إليها دارة بالمهر ثم تخاصمها فبرأتها عن مهرها ليطلقها فطلقها
 يقع مجازاً وعذلها يجب رد المهر وهو المسمى قبل دفع الدار ولو بانث منه بوجه وهما لم يعلما ذلك حتى
 أبرأتها ليطلقها فطلقها لا يبرأ أبداً قالت لا حق لي عليك فطلقني فطلقها فهو بائن أن قالها على وجه
 البدل والافرجعي (شم) فقلت لزوجها بالغ يزار فمكنها بك ذمى فكأن فقبل يقع الثلث
 والبراءة بدون كتابة الصك (مى) مثله وكذا لو قالت أبرأتك عن الصداق وعن نفقة العدة بالصك
 فقبل (شم) (شم) مثله (خج) ولو قالت بشرط الصك أو قالت بشرط الطلاق وقبل لا يقع ما لم
 يكتب الصك (مى) يقع (قج) ولو قالت بشرط الصك لا يقع بالعمول ولو تفرقا من المجلس ثم كتب
 لها الصك لا يبرأ ولو ذهباً معاً إلى الصك وكتب يبرأ ولو قالت بالصك والطلاق فله فيه جوابان ومضى
 قلت بشرط الصك بشرط كتيبه في المجلس ولو كتب بعد الاقتراق لا يقع (قج) قالت أبرأتك
 بشرط الصك فقبل لا يبرأ ولو كتب في المجلس يبرأ وإن كتب خارج المجلس يقع الطلاق ولا يبرأ برأته
 بشرط الصك إلا أن يدفع إليها الأمانة المقيمة قبل البراءة وكتب لها الصك ولم يدفع إليها الأمانة

لا يبرأ ويقع الطلاق رجعي (لمنفذ فع شدة) قالت ابرأتك بالطلاق فقال ان حكمت فزيت فقد قيلت
لا يبرأ (قلت بمت) ولا يفرق بين قولها ابرأتك بالطلاق او بشرط الطلاق في الله لا يبرأ ولا تطلق
بالقبول (جميع) ابرأتك فطلقني فقبل روي انه لا يبرأ الا بالطلاق وبه (هو) وبفعلت يقع وبه ابو ذر
(حت) لا يبرأ الا بالطلاق وفي قولها ابرأتك متى ان تطلقني متى القبول كقولها على تلك الدار
(كتب بسخ) ابرأتك عن المهر بالغ دما اخشى دما يرسكند خير دمي اي حك اكن فقبل الزوج
البراءة في المجلس ولم يطلقها الا يبرأ ولو طلقها فيه يكون بائنا ولو قالت بشرط الطلاق والصك فطلقها
في المجلس ولم يكتب لها الصك لا يبرأ ولو كتب لها صك الطلاق من غير ان يطلقها بلسانه يبرأ
وان لم يشهد فيه (سم) ولو قالت بشرط الصك فطلقها بلسانه لا يبرأ وبالعكس يبرأ (ظم) ولو قالت
ابرأتك وطلقني يقع للحال ولو قالت ابرأتك فطلقني لا يبرأ اذ لم يطلقها (بسخ) ولو قالت ابرأتك عن المهر
بالصك والطلاق فلم يقبل بلسانه بل امر غيره بكتابة الصك فهذا قبول فيقع اذا كتب الصك
في المجلس (نسخ) قالت ابرأتك دمي نوك نكاح اكن فقبل ولم يجد النكاح لم يبرأ ولو ابرأتها بشرط
ان يجد دلها نكاحا تجدد الا ان الشهود شهدوا بانها مطلقة عليه بالثالث فهذا النكاح باطل ففرق
بينهما لم يصح البراءة (خسج) ولو ابرأتها مطلقة بشرط الامهار صح التعليق لانه شرط متعارف وتعليق
البراءة بشرط المتعارف جائز فان قبل الامهار وهم بان يمهروا فثبت ولم تنزوج نفسها منه لا يبرأ لغوت
الامهار الصحيح ولو ابرأتها المبتوتة بشرط تجديد النكاح بمهر ومهر مثلها مائة فلوجد لها نكاحا
بد ينار فثبت لا يبرأ بدون الشرط (ن) خلافة (نسخ) قالت المسرحة تزوجها تزوجني فقال هي لي المهر
التي لك متى فات تزوجك فابراته مطلقا غير متعلق بشرط تزويج يبرأ اذا تزوجها والا فلا لانه ابرأت
متعلق دلالته وقيل لا يبرأ وان تزوجها لان هذا الا برأ على وجه الرشوة فلا يصح واليه اشاري (ن ز)
قال لطلقة لا اقترعك ما لم تهبي ما لك على من المهر فوهبت مهرها على ان يتزوجها فاعلم على الزوج
تزوجها او لم يتزوجها لان العوض على المرأة في النكاح من متبع قال رضى الله عنه لهذا في المسائل فقول على
ان الا برأ بشرط الزوج لا يصح لانه رشوة (خسج) ابرأتها بشرط ان يبعثها بغير مهر ومهر مثلها
ولا يبرأ بها ولا يطلقها فقبل ثم تزوجها فاعلم على ما لها من المهر فاعلم على الا يبرأ بشرط غير صحيح

(يحيى) قال لمطلقته ثلثا ابرئى عن الفداق بشرط ان لا يجد لك هذا اقل من هذا الشرط فبعدد
لها فكا حالا يبرأ بفساد و (يسخ) قال لها ابرئى من المهر فقلت اخاف منك سوء العاقبة وان طلقني
فقال ابرئى فاني لا ادفع لك سوءا لعاقبة ولا اطلقك فابراة ولم يقل بهذا الشرط فليس هذا بتعليق
ويبرأ في الحال * باب الخلع * (شمر) اختلعت نفسها بالمهر بشرط ان الزوج يعطيها كل امنا من
الارز لا يرضى وخالفها به ينبغي ان يصح ولا يشترط بيان مكان الايفاء عند ابعثيفة لان الخلع اوضح من
البيع (فج) قال لها على ثوب بشرط ان تسلم اليه الثوب فقبلت فهلكة الثوب قبل التسليم لم تكن لانه
جعلت نفس التسليم شرطا (يسخ) وهبت مهرها لالاخيها فاخذ اخوها منه بالمهر قبالة ثم اختلعت
نفسها منه بشرط ان تسلم اليه القبالة غدا فقبل ولم تسلم اليه القبالة غدا الا تحرم ولو اختلعت بشرط
الصك او قالت بشرط ان ترد اليها اقمشتها فقبل لا تحرم ويشترط كتابة الصك ورد الاقمشة في المجلس
(فهمر كب) مثله (جنت) خلعتك على عبدك وقف على قبولها ولم يجب شيئا (شمر) خلعتك بمالي
عليك من الدين وقبلت يده فاني ان يقع الطلاق ولا يجب شيئا ويبطل الدين (يسخ) وهبت مهرها
مهرها على زوجها فانكره ثم اختلعت نفسها بمهرها فقبل ثم تبين بالشهود انها كانت ابرأته قبل
الخلع فليس له شيئا ولو اختلعت على عبد ثم تبين انه عبد الزوج ولا ذلك الا بالتصادق فينبغي ان
لا يلزمها شيئا لان ما هو بدل الخلع يسلم اليه كالوعلم انه عبد ووسئل لو كان الخلع على داهم او دافئ ثم
تبين انها للزوج فلم يجب (فج) قال لها خويشتن مني خري بنفقه عديت وكا بين فقالت خرم لا يكون
خلعا الا ان تريد الخلع ولو قالت مني خرم يكون خلعا وعلى هذا اقم البيع لو قال ابن كاله بددوم
من خري فقال مني خرم يكون بيعا (شمر) ليس بخلع ولا بيع فعرفنا (فج) خويشتن بخرو لم يرد
البدل فقالت خري مني فليس بطلاق ولا خلع (ظمر) هو طلاق ولا يسقط شيئا من المهر (فج) ان نوى
طلاقا فطلق بالثمن والا لا يقع شيئا (شمر) خلع بالعرف وان لم يقل الزوج فزوجته ولو قال ابرأ فزوجته
خويشتن خري مني بعدت وكا بين فقالت فزوجته قال (ظمر) هو خلع ويسقط المهر (شمر) ليس بخلع (فج)
او نوى الطلاق بغير ولا يسقط المهر الا لا يكون خلعا ولا طلاقا على قول اكثر المشايخ (شمر) ولو قال خويشتن
خري مني ولم يذكر شيئا فقالت فزوجته لم يرد (فج) ولو قال خويشتن خري مني بعدت وكا بين فقالت

حصلت نيسنت ثم قال غرو ختم وهو خلع وتزوجه ^{مطلقة} نيسنت ليس بمأصل (بهر) فهو مأصل فلا يكون
 خلعاً (بسخ) اختلعت نفسي منك بين حرمك معناني وقبل من ^{مطلقة} ودخل نفقة العدة (بهر) لو قالت
 بهمه حقها لا يدخل نفقة العدة قال رض لان الحق يبنى عن الواجب بخلاف قولها بين حرمك
 معناني (بسخ) اختلعت نفسي منك بالمهر ونفقة العدة فقال الزوج افاج فهو مقول (بهر) اشتريت
 نفسي منك بمهرى ونفقة عدتي فقام الزوج وقال بيك طلاق يا امرأتك شاذ به كردم فهو رجعي
 لان بالقيام بطل معنى المعاودة وقيل بائن وقد مر مثله في النكاح (فسخ بهر) خالع امرأته ولها نفقة
 مفرودة سقطت (بهر) قالت تزوجها خويشتن بده دينا وخريد م قالتها ثلثا ثم قال الزوج فروختم
 يلزم الاموال الثلاثة وكل الوقاتل اشتريت نفسي منك ثلث مرات فقال فروختم يقع الثالث
 ولو قالت خويشتن خريد م خويشتن خريد م فقال الزوج فروختم فروختم فروختم
 فعند وقوع طلاق واحدة بخلاف قولها مراطلاق دة مراطلاق دة مراطلاق دة والمسئلة بحالها فقال
 الزوج طلاق د ادم د ادم سه طلاق ميشود (بسخ) ولو قالت اخلعني اخلعني اخلعني فقال
 خلعك ثلث (فب) قال لها ترا فرختم بعدت وكا ائن قالت من خريد م بائهم دران مجاس گفت
 خريد م فهو خلع (فسخ) او كل رجلين بالخلع فخالعها احد هما والاخر عنده وهو ساكت صح (ط) وكل
 رجلين بخلع امرأته بالف درهم فخالعها احد هما بالالف و اجاز الاخر لم يجز فان قال كل واحد منهما
 خلعها جاز (فب) خالعها بشرط ان تمسك هي هذا بين الولدين عشر سنين بنفقتهما وكسوتهما
 فتزوجت وذهبت الى قرية اخرى فانفق ابوهما عليهما يرجع عليهما بقيمة ما انفق في تلك المدة لا بما
 انفق (ط) مثله (بسخ) اختلعت نفسي بالمهر ونفقة العدة ونفقة ولد سنة ثم مات الولد بعد خمسة
 ايام وتزوجها يرجع بنفقة بقية العدة وبقيمة نفقة ولد سنة (بسخ) ولو اختلعت نفسها من زوجها بمهرها
 ونفقة ولدها عشر سنين وهي معصرة لا تقل ولها نفقة ولدها فلها ان تطالب الزوج بنفقة الولد لان
 بدل الخلع دين عاين فلا يسقط نفقة الولد عندها بل يدين له عليها كما اذا كان عليها دين آخر وهي لا تقدر
 على قضاها لا يسقط نفقة الولد عندها فان رضى الله عنه وعليه الاعتماد لا ملية الجارية سائر المفتين
 انه ينفق (بهر) قالت اشتريت نفسي منك بالمهر والعدة فقال ترا بيك طلاق رجعي يا امرأتك شاذ به

كرههم فهو بائن وسقط المهر ولو قالت اشتريت نفسي منك امس الا انك لم تبع فقال لا بل بعت ووقع
 الطلاق وسقط المهر ولو كان على العكس فالقول لها بخلاف ما اذا قال الزوج طلقتك امس بالف درهم
 فلم تقبل او قال خالعك بها وقالت لا بل قبلت فالقول له (بم) اشهد رجلين على ان امرأتي اذا
 اشترت نفسها مني بالمهر ونفقة العدة فاني ابيع في تلك الحالة المنطقة لانفسها فجاءت واشترت بهما
 فقال الزوج قروا ختم واسارا الى المنطقة والشاهد ان يريان اشارته فيم الخلع لانه صريح والاشارة
 متروكة ولو قال لزوجتي الغائب ان زوجك وكلني بالخلع معك وصدقته المرأة وهو عدل في زعمها فخلعها
 ثم مضى ثلث حيض فلها ان تتزوج بزواج آخر (بم شتر) ولو اقامت بينة ان زوجها المجنون خالعها
 في صحته واقام واهيه او هو بعد الافاقة بينة انه خالعها في جترته فبينة المرأة اولى (بم) ولو قيل لم
 زن توخو يشتن خريد بعدت وكاين فقال قروا ختم ثم تبين انه لم يكن كذلك لم يقع شيء ولو قال
 لمبانته في العدة بد وطلاق خو يشتن خريدي فقالت خريدم وقال هو فزوجتم لم يقع (ط) قالت لزوجها
 اختلعت منك بكذا او هو ينسج الكرياس فجعل ينسج ويخاصم ثم قالت خالعتك فهو جواب ان لم يطل
 وقيل جواب وان طال اذا تعلق كلما تهم بالخلع (شز) مثله (فجب) زن خود را بجو به مي زد كه
 خو يشتن بخرد آن خو يشتن را خريد بعدت وكاين وشوي قروا خت يقع الطلاق ولا يسقط المهر والنفقة
 ولو اختلفا في الكره بالخلع والطوع فالقول له مع اليمين (فج) مثله (فجب) تزوجها فاسد او دخل بها
 ثم تزوجها صحيحا بالف درهم ثم قالت هو يشتن خريدم بعدت وكاين وهمه حقها لا يسقط مهر المثل
 الواجب بالذخول ولو تزوجها فاسدا ودخل بها ثم قالت خو يشتن خريدم بعدت وكاين وقال قروا ختم
 لا يسقط مهر المثل (بم) يسقط لانه جعل كناية عن الابراء (فج) ولو قال لها بعتك نفسك بكذا فقالت
 ما اشتريتها ثم قالت اشتريت في المجلس صح وعلى مكسه لا يصح ما لم تقل هي خريدم ولو ادعت الخلع
 فأنكر فقامت عليه بينة وثقت عليه بالفرقة ثم قال في ذلك فع كنت خلعته ولكن تزوجتها بعدت يسمع
 منه في خلاصة العزبي خالعها بمان ثم خالعها بالعدة لم يصح وان طلقها بمثل بعد الخلع ووقع ولا يجب
 المال والخلع والطلاق بمال بعد الطلاق الرجعي يصح ويجب المال فان اختلعت بمان ثم اقامت
 بينة انه كان طلقها قبله بانها اشترت منه المال بل في التعليق الذي يقع فيه المال على سبيل المجازة

(بم) قللت لزوجهما ايها فقال اكر من قارم فاذت طالق فان قال ذلك من قصبه وقع الطلاق
وكن الوفاة له يا كسلان فقال لو كنت كسلان فانت طالق (بم) لان يضرب ابنته فقالت له كافر
يفعل مثل هذا فقال لها زوجها ان كنت كافر كما تقولين فانت طالق ثلثا وقع الثلث (بم) وهذا على
قول من جعله على المجازاة وعلى ظاهر الجواب هو تعليق بالشروط * باب الا يلاء * (بم) قال لها اكر من
يا قورديكي كنتم يا سوبر بلش توتهم ارمغ بك ترم فلم يعربها سبعة اشهر قال عبد الكريم لا يحرم واختياره
انها تحرم * باب في الطلاق المبهم * في النوادر قال لدخولتيه احد لكما طالق ثم وطى احدتهما
لم يقع على الاخرى لان الطلاق لا يحرم الوطى بخلاف الثلث (بم) قال لها شيك ما بر خرامك
وا باخرج بار ورد لا يحنت الا اذ نوى الايقاع ضياء العجبي وقع وقيل لا يقع مطلقا ومن (بم) قولان
قال رضي الله عنه سئلت عن قال بالغ كاپراينام سكندني خريخي د جي پرمك خرفقال خوناچ مل
من يقع الطلاق فتوقفت ثم سئلت لو قالت فاپرمك سكند خرو واپراپنام فقال خوناچ فقلت نسأل
عن نيته فابتهما نوى تطلق وان لم يكن له نية فالتعيين اليه قلت وكأنه والاول سواء لوجود الابهام
فيهما من حيث المعنى * باب في المسائل المتفرقة * (بم) قال لها اها فيخ پراچ كاهي مكها
منها كل الوفاة لها اياه پراچ فقالت نعم وقد كانت فعلت ذلك لم يقع (بم) ان نوى الايقاع حنت
وان نوى التعريف لا يحنت (بم) قالت لزوجهما ضربتني فقال بالغ چ اماچ اياه شياور پراچ كنباد هناد
فقالت نعم ضربتني لم يقع (بم) وضع في يد هادراهم امانة ثم اتهمها فقال چ اها فيخ طالق ثلثا ان كنت
اخف تيقالت نعم وظهر انها كانت اخفت لم يقع اذا نوى تخويفها ولو قال بالغ اياه مكان قوله اها فيخ
لا يصدق انه نوى تخويفها لا الايقاع (بم) وطوقا لهاچ سكند خريخي قهر تنجيزي عرف خوارزم
اذ قال بايچ (بم) لا قرار بالمطلق لا يصح قول اقرار بالطلاق ولو قال ما نويت به فلا فاولا غيره
لا يصدق (بم) طلقها ثلثا ويقول كنت طلقها قبل ذلك بر احدة وانقضت طلقها ثلثا لان انقضاء
العدة معلوم عند الناس لا يقع بالثلث والا يقع (بم) حكم عليه بوقوع الثلث بالحسنة بعد اقراره
فلو اقام حينة اني كنت طلقها قبل فمك بطلقة بملة من يد ولا يثبت اليه (بم) طلقها ثلثا ثم قال
يعلى ان طلقها بطلقة واحدة وانقضت عدتها فلم يقع الثلث ومن منه في ذلك فقال لا كرى الجا مع

انهما يصيدان وقد كرم على البرزخ ويا انهما لا يصيدان وعليه القوم عاوان لم تصدقه هي لا يطلق (م)
 طلقها ثنتين قبل الدخول ثم قال كنت طلقتهما قبلهما واحدة يؤاخذ بالثلاث (شمسي) حلف بالثلاث
 بشروط واقرب وجود الشرط كاذبا ففرق بينهما ويعد في الازدواج ديانة (بم) قد على عليه المهر ونفقة
 العدة وانها مطلقة وهو يقول بل اختلفت ولا بينة لهما فالقول لهما في المهر وله في نفقة العدة ولو قال لزوجته
 الامة ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا ثم اعتقها مولاها فدخلت وقع ثنتين (ظم) مثله وفي جامع
 الكرخى طلق ثنتين ومالك الزوج ارجعة (بسخ شبر) طلقها باثناثم قال هرزني كه هست مرا
 طلاق وقع على المطلقة (بم شرز) ان سكنت في هذه البلدة فامرأته طالق وله مبانة لا يقع عليها
 (بم) حلف بالطلاق ليصلين الظهر في مسجد ثم ذهب الى قرية لورجع الى مسجد يد هب الوقت
 يصلي هناك وتطلق امرأته ولا يؤخر الصلوة (فب) في الثالث يؤخر في الملتقط جلال الله على حرام
 ان فعلت كذا وليس له امرأة فتزوج ثم فعل ذلك بالفعل لا تطلق (فج) طلق (فع) له امرأة
 جنب وحائض ونفساء فقال لهن اخبكن طالق طلق النساء (جمع) في انيسكن على الحائض
 لانه نص * باب في النفقة والكسوة والسكنى * (ظم سي) قال لها خذي هذه الدنانير الخمسة
 لنفقتك ولم يعين الوقت فهو تملك لا اباحة (فب) اذا لم يعط الزوج حقه نفقة ولا كسوة قلها ان تنفق من
 طعامه وتتخذ ثوبا من كرباسه بغير اذنه (بم) فرض لها القاضي كسوة فدفعها اليها ثم غضبها منها
 فليس لها ان تمنع نفسها منه ليدفع الثوب (فب) تزوج امة تخدم السيد طول اليوم والزوج طول
 الليلة فنفقة اليوم على المولى والليل على الزوج ولو ابيت ان تسكن مع غرضها او احباء الزوج كاه
 فان فرغ لها من الدار بيتا على حدة له غلق ليس لها ان تطلب بيتا آخر وفي الجامع الا صغر له
 امرأتان طلبت احداهما دارا على حدة قال محمد بن سلام الزوج مخير ان شاء جمع بينهما وان شاء فرق
 بعد ان لا يجوز عليهما قال يرضى مختارا في تزوج بملك يملكها في عاقبته فمرضت من الشئ قلها ان
 تطلب دارا اخرى (نص كرم) مثله * باب ما يقطع نفقة الزوجة * (كتب بسخ) كنه زوجة في
 بيت واحد فلها بيتا يكتن اليه من دارها ليجتا جروها بيتا على حدة فلها النفقة (فب) يمكن في
 دار زوجته فاجتهدت من الدار فانها بيتا وقال لها امكن في بيتي علم فيمكن فلان نفقة لها (ط)

لوقالت ان لا اسكن مع امك واريد بيتا على حد فليس لهذا لك عند البيهقيفة واتي يوسف رح

وقول محمد رح آخره * باب في فرض القاضى النفقة والكفالة بالنفقة ونفقة المعتدة وما يسقط * (فب فسخ)

بم (رجل ذهب الى القرية وتركها في البلد فللقاضى ان يفرض النفقة مع غيبته ولا يشترط له غيبة

سفر (كص) قول القاضى امتد ينى عليه في كل شهر كذا افرض منه كحبس المدعى عليه قضاء به (بمخ)

باب العبد في نفقة مدته امرأته كافي المهر (فب) فرض النفقة عليه وقال ابو ه ان غاب ابى فقد

بمنت النفقة ثم خاها قبل ان يغيب ثم تزوجها ثم غاب فقد سقطت الكفالة بالخلع (شم) صالحت

لمعتدة من نفقة العت كل شهر بثلاث دينار ومضت مدته ولم يؤد إليها ذلك لا يسقط البذل ولا فرق بين

ان يكون صلحا وبين ان يكون الفرض حكم لا حاكم ولو خرجت بعد الفرض من البيت الذي وقعت

فيه الفرقة بغير رضا لا يسقط قدر الملق التي غابت (ط) وطى معتدته حتى وجبت عت اخرى ثم انقضت

الاولى وبقيت الثانية لا تستحق النفقة فيها لانها لا تستحق النفقة في مدة الرطى كالنكاح الفاسد

والعد منه (فمخ) المعتدة اذ لم تلزم بيت العدة بل تسكن زمانا وتخرج زمانا لا تستحق النفقة

لانها ناشرة (فمخ) المعتدة اذ ابت ان تطبخ فهي كالمكروهة ان كانت من بنات الاشراف او بها

علمه لا تستطيع الطبخ والخبز كان على الزوج ان يأتي بطعام مهيا او يأتي بمن يطبخ ويخبز ولا فلا

(نظم ط) تزوجت في عت الغير ودخل بها الثاني فعلى الاول نفقتها في الطلاق البائن (مت) بخلاف

الرجعى لان نكاحها قائم فقد عوتت على الزوج بالتزوج والدخول منافع البضع فصارت ناشرة فسقطت

النفقة (م) من ابى يوسف المعتدة من طلاق بائن او رجعى اذا تزوجت ودخل بها ثم فرق بينهما

فنفقة لها * باب في نفقة الاقارب (شط) ويجبر الاب على نفقة امرأة ابنته الغائب وولدها وكذلك الام

على نفقة الولد لترجع بها على الاب وكذلك الابن على نفقة الام ليرجع بها على زوج امه وكذلك الاخ

على نفقة اولاد اخيه ليرجع بها على الاب وكذلك الاب بعد اذ انحلت الاقرب (ط) الام اولى بالتحمل

من سائر الاقارب متى لو كان الاب معسرا والام واب الاب موهرا ان تؤموا الام بالانفاق لترجع

دون العبد (خرج) قيل الاخت اولى بالتحمل من الام لانها اقرب الى الاب (نوع حم) كل نفقة

يجوز فيها اخطار من يجبه له الا الزوجة (مدني حم) لا يجب نفقة النكح المعسر على ابية المعسر

وفي نفقات صدر القضاة قال اصحابنا يجب نفقة طالب العلم على الاب (طسج) الرجل الصحيح
 قد لا يقدر على الكسب لخرقه او لكونه من اهل البيوتات فنفقته على الاب وهكذا قالوا في طالب العلم
 اذا كان لا يهتدى الى الكسب لا يسقط نفقته عن ابيه بمنزلة الزمن والانشى قال رضى الله تعالى عنه
 والظاهر انه لم يخف على ابي حامد قول السلف بوجوب نفقة طالب العلم على الاب لكن انى بعدم
 وجوبها لفساد احوال اكثر طلبة العلم فان من كان منهم حسن السيرة مشغلا بالعلوم النافعة ينصب
 الاباء الى الانفاق عليهم وانما يطالبهم الفساق المتذرة الذين شرهم اكثر من خيرهم يحضرون
 الدرس ساعة بخلافات ركيكة ضررها في الدين اكثر من نفعها ثم يشتغلون طول النهار
 بالسخرية والغيبة والوقوع في الناس بما يستحقون به لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فيقذف
 الله البغض في قلوب ابائهم وينزع عنهم الشفقة عليهم فلا يعطون منها في الملابس والمطاعم
 فيطالبونهم بالنفقة ويؤذونهم مع حرمة التافيف ولو علم بسيرتهم السلف لحرمو الانفاق عليهم
 ومن كان بخلافهم فهم نادى في هذا الزمان فلا يفرد بالحكم دفعا لخرج التمييز بين المصلح والمفسد
 قلت لكن ترى طلبة العلم بعد الفتنة العامة مشغولين بالفقه والادب الذين هم اقرب الى الدين
 واصول كلام العرب والاشتغال بالكسب يمنعهم عن التحصيل ويؤدى الى ضياع العلم بأسره
 والتعطيل فكان المختار الآن قول السلف وهفوات البعض لا تمنع وجوب النفقة كالاولاد والاقارب
 (بسخ شظ) له عم وجد اب الام موسران فنفقته على اب الام وان كان الميراث للعم (بسخ) ولو كان
 له ام واب الام موسران فعلى الام وفيه اشكال قوى لانه ذكر في الكتاب اذا كان له ام وعم فهو موسران
 فالنفقة عليهما اثلاثا فام يجعل الام اقرب من العم وجعل في المسئلة المتقد متا اب الام اقرب من
 العم ولزم منه ان يكون النفقة على اب الام مع الام ومع هذا اوجبه على الام ويتفرع من
 هذه الجملة فرع اشكل الجواب فيه وهو ما اذا كان له ام وعم واب الام موسرون ويحتمل ان يجب
 على الام لا غير لان اب الام لما كان اولى من العم والام اولى من اب الام كانت الام اولى من
 العم لكن يترك جواب الكتاب ويحتمل ان تكون على الام والعم اثلاثا (بسخ) اذا فرض النفقة
 على اب الام لا يفترض عليه نفقة خادم الولد ولا حاضنته الا اذا كان صغيرا لا بقدر وعلى الاب كل

أَوْ زَمَنًا يَقْتَرِنُ مِنْ نَفَقَةٍ خَادِمَةٍ وَلَوْ كَانَ لَهُ آبَاءٌ مَعْمَرًا ذَرَى كَهَنًا مَا يَكْفِيهِ وَوَلَدٌ وَجَلَّ مَوْضِعُ نَفَقَتِهِ
 عَلَى آيِهِ * بَابُ فِي نَفَقَةِ الْمَعَالِيكَ * (بهر) ينبغي أن يجب نفقة المبيع قبل القبض على المشتري
 وتكون تابعة للملك كالموهون (ود) ونفقة المبيع على البائع مادام في يده وهو الصحيح (اصغر)
 لكن يرفع البائع الأمر إلى الحاكم فيما ذن له في بيعه أو اجارته (ش) ونفقة العبد المبيع بشرط الخيار
 على من له الملك في العبد وقت الوجوب (شبه) مثله (شح) قيل على البائع وقيل يستند أن يرجع
 على من يصير له الملك كصدقة الفطر * بَابُ فِي الْإِنْفَاقِ عَلَى الْأَشْيَاءِ الْمَشْتَرَكَةِ * (بسخ) منهرة مشتركة
 بين الجيران امتلاكات ليس لبعضهم أن يطالب الباقين بالمشاركة في التفريغ كالدائر المشتركة وأن
 دخل دار أحدهم ماء المنهرة يرفع ذلك إلى الحاكم فيأمرهم به وموؤنة المنهرة على المستأجرين
 دون الملاك كالبالوعة الظاهرة دون غيرها والآثاء التي في سواد بلد تانحو شاشتا فح و خاسكيان
 وزميجانيك خاصة وكربها على أرباب الأراضى والمباركى والأرقوى والفيلى عامة * كتاب
العتاق وانه يشتمل على ثلاثة أبواب * بَابُ فِي الْأَلْفَاظِ الَّتِي يَقَعُ بِهَا الْعَتَقُ أَوِ التَّدْيِيرُ وَالتَّى لَا يَقَعُ
(فَع) يَا نَانِي هُونَانِي ذَارِيَا ذَارِيَا أَنْجِي وَنَوِي بِهِ التَّدْيِيرُ تَصِيرُ مَدْبُورَةٌ وَكَذَلِكَ الْوَقَالُ يَا نَانِي هُونَانِي ذَار
يَارِذِ الْأَنْجِي فِي حَيَاتِي وَبَعْدَ مَوْتِي فَلَيْسَ بِعَتَقٍ وَلَا تَدْيِيرٍ (شمر) إِلَّا إِذَا نَوِيَ التَّدْيِيرُ فَتَصِيرُ مَدْبُورَةٌ
وَقِيلَ نِيَهْنُ قَالَ لَا يَبِيعُ لَهَا وَأَوْصَى لَهَا بِشَيْءٍ فَتَدْيِيرُ (عمت) لَا يَصِحُّ (يَع) قَوْلُهُ لَا يَبِيعُ لَهَا وَلَهَا لَيْسَ
بِأَقْرَأَ بِالْعَتَقِ وَلَا بِالتَّدْيِيرِ وَلَهُ الْبَيْعُ (تج) وَغَيْرُهُ زَادَ كَوْنُ هِيَ وَاخْتِامُنِ يَا هُنَانَانِي فَلَا يَبِيعُ لَهَا
وَمَدَّقَهُ لَا تَعْتَقُ وَلَوْ نَوِيَ بِهِ الْعَتَقُ عَتَقَتْ (سي فَع) جَارِيَةٌ صَغِيرَةٌ تَقُولُ لِمَوْلَاهَا أَبَا بَابٍ فَيَقُولُ هَا
أَوْلِيكَ لَا تَعْتَقُ (شمر) مثله (سمر) وَلَوْ قَالَ لَهَا قُولِي لِفُلَانٍ يَا سَيِّدَتِي كَوْنِي بِجَانِبِ كَوْنِي لَهَا لَا تَعْتَقُ وَكَذَلِكَ
لَوْ قَالَ لَهَا تَعَالَى بَنَتِي (شمر شبه) قَالَ لَهَا يَا خُوبَامُ هَذَا لَا تَعْتَقُ (فَع) عَتَقْتَ (بسخ) وَلَوْ قَالَ لِعَبْدَةٍ
مِنْكُمْ يَا زَادُكُمْ أَوْ قَالَ ابْنُ أَقْلَطَا أَيْ مَا شَكُمُ زَادُكُمْ خُوبِيمُ هَذَا كَلَامٌ لَا يَعْتَقُ وَلَوْ قَالَ لِعَبْدَةٍ أَوْ أَمَتَةٍ
أَنَا عَبْدُكَ عَتَقْتُ إِذَا نَوِيَ وَلَوْ قَالَ لِعَبْدَةٍ فِي حُرَّةٍ إِلَّا عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا يَعْتَقُ (بهر) وَلَوْ قَالَ لَهُ يَا
أَيُّهَا بَدَلُ مَنْ لَا يَعْتَقُ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهَذَا عَرَفَى أَهْلُ بَحَارِ الْفَنَاءِ صَافَرَهُمْ وَلَوْ رَفَعَ قَبَاءَ فُلَانٍ
فِيهِ لَقَالَ مَوْلَاهُ أَيْنَ قَبَاءَ يَمُرُّكَ مِنْ أَسْبَاقٍ فَادْفَعْهُ إِلَيْهِ يَعْتَقُ إِذَا كَانَ الْفُلَانُ مَجْهُولَ النَّسَبِ (عمت)

قال له ما خواسريك لا يعتق لانه شتم (عك) يعتق (حك) قال لعبد : هو صغر صنامنه يا ابني او يا بني
لم يعتق (حمر) يا بني يعتق (شعبس شح حب) يا بني لا يعتق (بق) قرعت الباب فقالت
امتها من انت فقالت امك الفاعلة عتقت (بو) قال لجاريةته اغزلي هذا القطن وخواساري وزيز
وعني به فراغها منه يجب ان يعتق اذا غزلت (ط م) قل اغلامي انك حراء قل انه حرعتني في الحال ولو قال
قل له انت حر لم يعتق حتى يقوله وهو تركيل وهكذا في الطلاق (فع) دبر امته ومات وهي تخرج
من المثلث ثم هلكت التركة قبل ان تصل الى الورثة فلم يحق السعاية (بج) لو قال ان مت ووضعت
على اللوح او قال في القبر فعبد يحر فهو تدبير مطلق (بم) قالت لمولاها ان اعتقتني خذ منك
مادمت حيا وادفع لك ثمنى فاعتقها بهذا الشرط وتركته عتقة ولزمها ان تسعى في قيمتها (سج)
ان خذ مننى كثيرا فانك حر فاذا خذ منه اكثر من شهر عتق والا فلا * باب في الاستيلاد (ظم) استولد
موطوءة الاب بعد موته ثبت نسبه وان كانت مشتركة بتملك المستولد نصيب صاحبها (بو) ولدت
جاريةته فقبل له اهو منك قال ينبغي ان يكون يجب ان يكون اقرا (ضح) قيل له ممن حمل
جاريته فقال الحال جميعك فهو اقرا بامية الولد (بو) ولدت جاريةته فقال له اولاده ما تقول فيه فقال
هو كاحدكم يصدق اذا قال عنيت به الكرامة قال رضى الله عنه فهذا اشارة الى انه اذا لم يقل عنيت
به الكرامة يكون اقرا به ولو قال ليس منى ثم قال بعد : لم ضربت ابني فلا فاعني ولد جاريةته عتق
(عك) ولو استولد المشتري الجارية ثم اقامت بينة على البائع بالعتق يرجع على يانعه بالثمن (بج)
ومتى ولدت الجارية من مولاهما صارت ام ولد له في نفس الامر وانما يشترط دعوته للقضاء مولدا
يصح استيلاد المعتوه والمجنون مع عدم الدوى منها (ط) اقر قبل موته بشهران جاريةته حامل
منه فامقطت بعد موته باربعة اشهر سقطا مستبين الخلق بكما له صارت ام ولد له (يك) قال لامته
احتالي في امقاط هذا الجمل فاني في حياء منه فهو اقرا بانه منه (ش) لامته ولد واحد فقال بولدي
هذه الامة منى ولدا فهو اقرا بانه ام ولد ولا بالولد لانه معروف واقرب بالمنكر فيكون ولد هاعبد * باب
في مسائل متفرقة * (بج) الوصى بان يعتق عنه عبد بعد موته فاعتق فالمولاه له دون المعتق (عك)
جميع العتق من مولاه وهو يجهل بجهل الجميع ولا يترك خذ منه وما الامة فانها تقا له بسلاح كالحرة

اذا جعل زوجها البائن (فك) المعنى يقول المشائخ يضمن قيمتها مكاتبه نصف قيمتها قنه (خج)
 وطى جارية ابيه فولدت منه لا يجوز بيع هذا الولد ادعى الواطى الشبهة اولالا انه ولد ولديه فيعتق
 عليه حين دخل في ملكه وان لم يثبت النسب كمن زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه
 وان لم يثبت نسبه منه نص عليه في (ط) * كتاب الايمان وهو مشتمل على اثنين واربعين بابا * باب
 في الالفاظ التي تكون يمينا والتي لا تكون يمينا * (شم) ان دخلت عليك فما اخذت يميني فهو
 حرام فان دخل عليه صار يمينا فاذا ملك شيئا ولو شربة ماء يلزمه كفارة يمين ولو قالت لزوجها انت
 على حرام فيمين نوت او لم تنو (فع) الكلام معك حرام يمين بالله (يت) لا يكون يمينا حتى يقول
 كلامك على او الطعام على (فع) يمين بالله (ظم) ان اراد حرمة عليه فيمين (فع عت) زينهارة
 يمين ان ذكر شرطاً ولو قال بالغ نذرمكن ان كلمته فكلمه فعليه كفارة يمين (شم) سكند خرامى
 ان فعلت كذا فليس يمين قال رضى الله عنه هذا مشكل لانه ترجمة قوله احلف او اقسم وقد نص في
 الكتاب انه يمين (ط) سو كند ميخورم ان فعلته فيمين (شم) ولو قال الله نيو ازيام ان فعلته فيمين
 (بم) اكر فلان كاركتم هر كز نكفتم لا اله الا الله فيمين (ظم) قال على نذر او على يمين ولم يعلقه
 فعليه كفارة يمين (ن) قال اشهد ولم يعلقه لاشيى عليه ولو قال على نذر وسكت فعليه كفارة يمين (بم)
 ولو قال بالله العظيم كذا فلان كاركردى كفت نكر دم فليس يمين الا بالنية (بو) لو قال زينهارة فان كان
 ما يمين يمين وان كان فقيهها فلا (عت) زينهارة ان فعلت كذا فيمين (مس) ليس يمين (عت) لو قال
 انا برئى من الكعبة او من بيت الله فليس يمين (عت) صلواتى وصياماتى لهذا الكافر فليس يمين
 وعليه الاستغفار وقيل هذا اذا نوى الثواب وان نوى القرية فيمين (حم) خويست (اي رمضان
 مايج مند انيك ان فعلته فليس يمين وكذا اي فيندك مى خهم (حم) يمين لقوله تعالى والخامسة
 ان غضب الله عليها (حم) اي بجيا كدمى فيندك ان فعلت كذا فيمين ولو قال والا وبالا
 بدون الهاء فليس يمين وقيل يمين (بمخ) في الله اييج شرطمكن ان فعلته فليس يمين في الفتاوى
 البخارية (بم) قال لها تتر اطلاق بشرط انك فلان را نخواهى فتز وحت به بعد ابدية ينقله وانه
 لم يعلق ثم ذكر بعد هذا اذ بالبح كاى فانام فيندك بنكجام فانفت طالق او قال كانيندك كجام

فكجكام فانت طالق ثم انقضت عدتها وتزوجت لا يقع الطلاق بهذا الشرط * باب في تكرار لفظ اليمين *
 (شمر) هزار بار و الله ان فعلته ينبغي ان يكون اليمين (ظم) هزار بار و الله ان فعلته
 ففعل نكفارة واحدة (جلت) للبرخري قال خلقت باليمين قال و الله لا ضربك عشرين مرة
 لا ينعد الا يمين واحد * باب ما يكون تعليقا او تنجيذا و ذكر الاجزية الكثيرة عند شرط هل
 يتعلق بها * (شمر فع هي) تفسير كلمة كلما بالبحر جفجيا كام قال نور الايعة المنصور الغشي و على
 هذا الفرق بين كلمة كلما ومتى ما بالخوارزمية ويفرق بالنية قال رضى الله تعالى عنه و هذا انظار اعجبني
 قلت و يتراءى لي فرق بينهما و تفسير قوله كاماد خات الدار جفجيا كام كاو جيا و قوله متى دخلت يا غدا
 كاو جيا فيكون الاول لعموم الدار حول دون الثاني و يظهر هذا الفرق في قوله يا غدا كاسكام ذي دينار
 هفرام كام و قوله جفجيا كام كاسكام ذي دينار هفرام كام ففي الاول يقع على وقت واحد اي وقت كان
 وفي الثاني على كل وقت من اوقات المعنى (يمح) لا فرق في عرفنا بين قوله بالبحر جفجيا كام كاند انكاح
 اكاويين قوله نكاح اكاويي وانكح قول من فرق بينهما قال رضى الله عنه و هذا احسن و كلاهما تفسير لقوله كام
 تزوجتك في عرفنا فيكون الحنث في كلتا الصورتين حتى يتم الثالث قلت و ما اشار اليه استاذنا مستقيم
 في ما اذا اعلقه بكلمة كلما على غير الزوج فاما اذا اعلقه بالتزوج لا يتم بالثلاث (شمر) قالت تزوجها
 اذهب الى قريتي فغضب الزوج و قال همك يا سويكام و ما برأى حلال حرام همك يا سويكام فانت
 طالق ثلاثا وقع الثالث في الحال و كذلك قال انت طالق ثلاثا همك يا سويكام (هي) و هو في الحقيقة
 تنجيز و به ابو ذر و في العرف تعليق و به الوبري اذا نوى التعليق (شمر) وقع بينهما مكاذبة في الدفع
 فقال بالبحر شياور پراجيه كين ها فرنج و قال نويت الا نكح اريقع الثالث قضاء (فع) وقع الثالث ان اراد به
 التحقيق (هي) ان اراد به التعليق لا يحنث (فع) قيل له تتزوج فلانة فقال لا فاعاد كلامه فقال
 پهاچ ها فاج شياوركي كامس اكاسكام فتزوجها لا يقع (هي) لا يقع الا بالنية (شمر) يضرب وله فلانة
 امه ان تاخذ منه فقال انت طالق ثلاثا مايج ماخف فهو تنجيز ظاهر اراد انوى التعليق متعلق
 (فع) هو تعليق (شبهه) هو تنجيز (هلك) قال للمشتري ان لم تدفع الي الثمن الى خمسة ايام اتكون
 امرأتك طالقانا فقال بالبحر آف فلوم يد نعه الى خمسة ايام و تم الثالث (يمح) اكون امرأتك طالقانا

جعلت كل اطلاق بالغ ما هو اطلاق وهو جوازي وان زله على طرف الجواز لا ينعيد كالمسألة ويقع
 واحدة (فج) مثله (بم) ان اكدت تراكي طلاق وادى طلاق وسه طلاق اكر بخانه من الدخول وقع الثالث
 قبل الدخول بقوله يكي طلاق وادى طلاق (ظمر) قال لها ان خرجت يقع الطلاق فخرجت لم يقع الطلاق
 لتوكة الا حنافة بها والد بن الاسميني قال لها في العسوة خاموش باش وكونه داد مت سه طلاق
 بالغ ابغوم و ابا كذا كذا اكي غلبوشيك كاجين فان اراد به التعليق لا يقع (بم) انت طالق بك ان شرط
 كبر از شهر بر و عه و قبلت وقوع الطلاق مقبولها (بم) انت طالق ثلثا كيه هقو كام اي زوني دقاچ ايوايش
 خورج نيكام باها سبي خنامكام فهدا تعليق والكل شرط ولو قال رب الدين لمديونه في نان واسم معا
 ملك كات اكي دما بر اي خلال حرام كاغد عزيوك في نباك ايچ اخش هقرا چ امام بانها ك ففج
 الحسان اليه بغير رهن غلبت اصحابه فيه فتقرر آراءهم انه لا يثبت والجزاء لا يتعلق الا بالدفع
 بل هو من وقوله امام بنباك تقرير للملاول لا تعليق به (فج) قال لها كان في الصورة كذا اقلت لم يكن
 فقال انت طالق ثلثا كوت ميت فهو تنجيز (بو) قيل له امرأتك تفعل كذا فقال هي طالق ثلثا فانها
 لا تفعل كذا فهدا تعليق وقال ابو ذر تنجيز (معت) فالمسئلة الاولى يجب ان تكون على هذا الخلاف
 (علي) كانه تنهي زوجها عن امر فقال انت طالق ثلثا كفاما في بردك فتنجيز (بو) تعليق
 بقرارها في فتاوى النسفي زن از وجهه طلاق كه اين كار كودم اونكر دم او يقول كه افلان كار كنكم او كه
 نكنم ولا يقول اكر فهدا الكلمة في ديوارنا تعليق لا تنجيز وعن الكرخي عبدا حوانه صلى الله عليه وسلم
 ان تعارفوه عرطلا ط او لمقلوه كه فان لم يتعارفوا التعليق يقع للكل وان لم يتعارفوا الا به تعليق
 وان اتعارفوا به وبصرى الشرطنا خلف فيه والا صح انه لا يقع (فج) قال لها امرأ طلاق اكر فلان
 كبر اكي ولم اذ به التعليق فليس تعليق ولا تنجيز ولو قال كبر فلان اكر فلان طلاق واراد به التعليق
 كان تعليقاً ومثلها لغيره تعليق له الرضا في لا يملك الخطاب فيها تعلق والعرق للسلف طاهولان
 فيه لا يملك له طلاق اكر لم يملك ولا يصح في الخلاف فقه منقول على ان اراد تعدد الجمع امكن ان يزوج
 البيا بظن يفتح له فقل ان لم يفتح الباب لليلة فان طالق ثلثا لم يكن في الدخول احد فمستأ لليلة
 ولم يفتح له طالق (بم) كبر فلان من طلقها بغير خطبة فقال كبر فلان فبغير خطبة او قال كبر فلان

فيمنع من بيعه احرام افاح فاصحاه او اصابه هو بعد موته مالا يحرم (ومر) د عته بجماعة الى شرب
 الخمر فقال لي حلف بالطلاق ان لا اشرب الخمر وكان كاذبا فيه ثم شرب طلقت (فصح) لا تطلق د يانة
 * باب في تفسير الالفاظ التي تستعمل في شروط تعاقب الطلاق * (شمر) قالت له سنادك استرجعة
 ذار بنامك خفيك فقال كانا ورسنادك استرياه ليج فانت طالق ثلثا فان كان يعلم ان الاول كان اتقى وانقضى
 وقع والا فلا (فصح) ان كان هو ثقيل فثقا نظيها لا يقع (عصف) بالغ ناكش نافرغ من ليس له قرار ولا شجر
 ولادار (شمر) من ليس له رزق ولا شجر هو المهان في مرفقا (شمر) كما شئ هو من لا يحوز من الامور
 الدنية عبادة (فصح) مثله (شمر) قال لها كاف اي وادد ارنى هفرا فهو تلاف مالها واسبابها ولا يشترط
 تلاف اكل ولو قال لها كاغام ذام نيج فانت طالق فذ هبت مقل ارن فرمخ او نصفه وبلغت خنما آخر
 لا يجنثوان عادت اليه بعد ذك (عصف) كا فاح فاذا م في اياد خل دلل الحرف قال رضى الله تعالى
 عنه والاول اصح (بصح) وكثيرا الاكل ان ياكل اكثر من منوين وقيل هو مالو حضور وقت طعام آخر
 لا يمكنه الاكل (ظمر) قال لها ان لم تكوني احسن من الشمس والقمر فانت طالق ثلثا لا يحنت لقره
 تعالى لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم وفيه حكمة معروفة (عصف) قوله بالغ بد ين هو من لا يغلب
 حسنة على سيئاته ولو قال ان كنت يهودي الوجه فانت طالق ثلثا فان كان يهودي الوجه مقبوضا لم يكن
 مشابها كما هو مادة السلف حنت والا فلا ولو قال لها ان لم ازن منك السمحات فانت كذا اقلوا اذا اذ
 بليغا وناقشها في كل امر لا يحنت ولو قالت له ما حكم ويد فقال ان كنت كذا لك فانت طالق فان اظهرت
 عند الخروج اما وابت الفجار يحنت بطمع فيها كل مرتاب فيمنعهم لثالث * باب في ذكر الشوطين
 او اكثر (شمر) قال لها بالغ كاحتك خوا كاكثون خولا كاز ناي اكك حقت اكاكاهنان خنام
 فانت طالق ثلثا ثم عوب خمر او بكنين لا يحنت لانها شروط معتبر فنفق قدم المؤخر فيكون الاخير شرط
 الانعقاد وما قبلها شرط الانعقاد قال رضى الله عنه انه انك المرفيق ما في الخوارزمية فلا يردون به الا
 تعليل الجواه بجملة ما لا يكل ولا ياكل منها وهو الاظهر لانهم يردون به الغليظ على القصرهم بايمان
 كثيرة لكن يردون الجزا عليه ما لا ياكل فيصحت (شمر) ولو اقصها برجل فقالت انت طالق ثلثا
 كما يد خيانتهم اكج لوهوا يارط فاقال يارط خير نيج واراد بالخيانة فزنا ثم رجعت الى بيته حلت وارت

رجعت اليها في وقت زوال التهمة (سي) مثله (بسيج) قال كايختج خرا او ذا بكنين خرا فانك طالق ثلاثا
فشرب الخمر دون البكنين حنث (فب) مثله وعنه الكل شرط واحد (بسيج كسب) كيانا فامي ذ او مر عند
فامنجا ج او د مانش ميد امنجا ج فانك طالق ثلاثا وكان دعاها لكنها لم تذهب معه لم يحنث والفرق حسن
يعرف بالتأمل في غرض الحالف (ط) ولو قال زن ازوي سه طلاق اكر سيكي ميثا خور و مقامري كند
وكبوتر دارد قال محمد بن الفضل كل واحد شرط على حدة وقال غيره من المشائخ ان كل شرط واحد ولو قال
ميكي في خور و مقامري في كند وكبوتر في دارد فكل واحد شرط على حدة بلا خلاف (ط) مثله (ث) مشائخ
بلغ كايوفتون فيمن حلف ان كلمت فلا ناو فلا نا فامراته طالق فكلم احد هما حنث لانهم يعنون حسم
كلامهما فلا تكلمون واحد امنهما (فع علف) اتهمها بغا حشة فقال ان كنت فعلت ذلك وان فعلته
فانك طالق يحنث باحد هما بخلاف قوله وتفعلين (ن) فان دخلت دار فلان ويدخل فلان دارك
يحنث باحد هما (جف) نحوه عن نصير و ابن سلام و جماعة ان دخل فلان و فلان الدار يحنث
بدخول احد هما وهذا كله اختيار المتأخرين و جواب الكتاب بخلافه (ط) قال انك طالق ان اكل
كند او شرب كند او كلم فلا نا و اخر الجزاء عنها لا يقع الطلاق حتى يجتمع اكل الا ان ينوي شيئا آخر
كند اعن ابي القاسم الصفار وان كرر حرف الشرط بان قال ان اكل وان شرب وان كلم ان قدم الجزء
يقع الطلاق باحد هما وان اخر لا يقع ما لم يوجد اكل وهذا عند محمد وعند ابي يوسف يقع باحدهما
في الفصليين وترتفع اليمين وان ذكر شرطين و ذكر بينهما جزاء يقدر كل شرط في موضعه ويكون الشرط
الاول شرط الانعقاد والثاني شرط الانحلال وحلول الجزاء الثاني بان قال ان دخلت الدار فانك
طالق ان كلمت فلا نا فند خلت ثم كلمت طلقت ولو كلمت ثم دخلت لا تطلق (فسيج) قال كل امرأة اتزوجها
فهي طالق ان تزوجت عليك فتزوج عليها لا تطلق التي تزوج الا اذا تزوج عليها اخر ففج تطلق
الثانية (فب) اكر فرد ابفلان ديه نروم و فلان كارنيا موزم فامراته طالق فذهب غد الى القرية
ولم يتعلم ذلك الا من يحنث (بسيج) مثله وقد مر مثله (بسيج) ان لم تحضري فراشي ولم ترا عيني حتى يحضر
فراش لو لم تحضري ولكن راعته حنث فجعل عدم مجموعهما شرطا قال رضي الله عنه انها الحقا هما
بسملة الجامع وهو ما اذا قال ان لم اكن حريته هذا بين الشرطين في دار فلان فعليك في حوز ضرب احد هما

في غير ذلك ما وجدنا وقال ان لم نكلم فلانا فلانا اليوم نكلم باحد هما اليوم ولم نكلم الا خريعت وفيه
 اشكال وتبينهما في جملتي لان الحسنة في ايمانين كان انما يتحقق اذا صدق ما دخل عليه حرف
 الشرط فانه اذا قال ان دخلت الا انما يثبت اذا صدق دخلات وان لم ادخل فانهما يثبت اذا صدق
 لم ادخل فاذا قال ان لم ادخل فالتين الا ان اليوم او قال ان لم اكن ضربت هذين السوطين في دار فلان
 لم ادخل الشرط دخل لم اكن دخلت فالتين الدارين او ضربت هذين السوطين وقوله لم اكن دخلت او
 ضربت فالتين نفى المجموع دخول الدارين وضرب السوطين وفي المجموع يتحقق بنفي احد اجزائه
 بخلاف قوله ان لم انضرب فالتين ولم تقرأ يميني فانه لما كثر حرف النفي كان نفي كل واحد منهما ونفي كل
 واحد منهما لا يصدق مع ثبوت احد هما فانه لا يصدق قولنا لم يقدم زيد ولم يقدم عمر ومع قولنا
 لم ادخل فلانا لم يقدم زيد وعمر ومع قولنا لم ادخل فلانا لم يقدم زيد وعمر ومع قولنا لم يقدم زيد وعمر
 جوابهما (ط) اكر بخانه فلان روم وباوى سخن كويم فالتين طالق فلانا يثبت باحد هما (شرح عس) مثله
 (س) ان اكلت هذا الرغيف اليوم فامرأته طالق وان لم اكله فامرأته طالق فالتين يثبت باحد هما
 شرط الحسنة في اليمين (ط) مثله قال رضى عنه وهذا مشكل جدا ويجب ان يثبت في يمين من لم يثبت
 لم ياكل الرغيف او نقول لا واسطة بين التعليق والاحكام وكل واحد منهما شرط الحسنة في يمين فلانا
 وفي الجملة لا يصح عن ابي القاسم الصفار قال ان شرب فلان هذه الشراب فامرأته طالق فلانا ولم يثبت
 وقال الاخر ان لم يشرب فلان فامرأته طالق فلانا فالتين يثبت باحد هما او شربا او اذابة بعضه او نصيب
 بعضه فانه لا رضى حنك الثاني دون الاول لما مر فكل هذا يجب في اليمين يحمل على معناه دون
 ظاهر اللفظ (نوع شمر) سكران قال لا خرا ان لم اكن عبد لك فامرأته طالق فلانا يثبت ان كان
 مشروا له (بمر) قال لها من بذه توام واكرهن بلك ثوئيم فالتين طالق ينوي فان اراد به الا تعياد كعادة
 العبد لا يثبت (قريب) من ابي يوسف خلف لا يعبر هذا الماء وهو جارم غير بعد مائة لا يثبت لانه لم يبق
 في الماء فقال من هذا في غرضه يثبت والوفاء ان مزلت بهذا التواخي فمر به بغيره عليه يثبت (بمر)
 لعل من هذا بغيره من عوام كنهه من يسكن من عوام في بيتا فلان واخر من يقع اليه من طوبى ما يثاب في
 على ما يوجب من طوبى على عوام (عس) اكره من عوام من يذهب من عوام طوبى على الشرط يثبت الا ان يكون

الاخذ للشرب ولو طال هي طالق بالغ كاي جرمين اوزار قبلها او لمساها حنت (ط) ان وضعت يدك
على المغزل فكل افوضت يدها عليه ولم تغزل لا يحنت ولو من الصهر على الختان بما دفع اليه من البقر
للزراعة فقال ان وضعت يدي على هذا البقر فوضع يده عليه ليلا لطلب حماره لا يحنت (بسم) قال كاجي
جنكراك خفاوا مادك بساوا فامرأته طالق ثم نسى فاخل جني جنكراك ثم تد كرفتركه افتوكا بساويج
حنت والفرق بينه وبين وضع اليد على المغزل او الثور انه يراد بوضع اليد ثم الغزل والكرب والمراد
باخذ جنكراك هنا تعلق الحكم به حتى يستقيم قوله وامادك بساوا لانه يستعمل هذا البيان تعلق الحكم
بالاملى لتعلق ذلك الحكم بالادنى فيتعلق به ضرورة (بسم) قال لها كاند بساوا فانت طالق ثلثا ثم فسدت
الطاهره فاحلها وادارها لم يحنت (بسم) قال لها ان دفعت لايك شيئا ودفع اليها ازارا تدفع اليه
لا يحنت (فمك) قال لها في الغضب ان لم اكسر عظامك تحت جلدك فهذا على الضرب الشديد
(بو) خرج من داره وحلف لا يرجع ثم رجع لشيبه نسيه في داره لا يحنت (بسم) قالت له تشتري
جارية دمي وكف اكسك اودارج فقال كاي خنا فهي حرة فوهبت له جارية فباعها بخمسة وعشرين فقال
له المشتري اشترها مني بعشرين وبعنيها بعشرين حتى لا ياخذ النحاسون الدلالة من خمسة وعشرين
فمعل الخالف لا يعتق ولو حلف كاي باننا فامك برميخاني داري فل غلت بغير علمه ثم رآها ولم يامرها
بالخروج لا يحنت ولو قال لها كاند ياتسوي كايين اكا فتزوجها بد ينار يحنت لان شرط الحنت تزوجها
لا تزوجها بالقدرا المذكور باب فيما يقع به الفصل بين الشرط والجزاء فيكون تعجيزا ويطلب اولا يقع
(فمك شبه) قال لها كاي ما برخيانت اكنج ويريد ان يقول فانت طالق ثلثا فقالت له امرأته انريد
الزنى قال نعم قالت نازجي بيزاريم فقال انت طالق ثلثا فهو فاصل ووقع الثلث ولو قال الشك اني
هل اصدت الشرط يعمل بغالب رايه وان لم يكن له رأي لا يقع (بسم) دفع مني ادعاء الظالم فقال
الى مريض فقال بالغ اقاج يت يا ودياور پراج ان كسك مريض فقال لا فاماده اربعه فيقول لا فقال
الظالم في الخامسة اقاج يت ولم يزد فقال يا زيا باهزار بارياور طنا من ان ما قاله اخر البقر لا يقع شي
(ط حلت) ان دخلت هذه الدار من دخليت هذه الدار فحلت في حرور الدار واحد لا يحنت فباعتها
حتى تد خل لا حلت في الا ستعنتان يحنت بل حلت واحد ومن انكر حتى على فباعتها قول البهيقة

يعتق للحال لان التكرار هدر فصار فاصلا يفصل فيتعلق قيل قال مشا نخنا هذا قول النكاح
ولو قال انت طالق ثلاثا وثلاثا ان دخلت الدار او قال لعبد انت حر وحران شاء الله تعالى وقع الطلاق
والعتق للحال خلافا لهما * باب في اليمين يكون على الفورام على التراخي * (قوب رفع) قال لها في الخصومة
الحلال على حرام ان لم تخرجي فقال ما اردت به الخروج للحال ثم خرجت بعد ساعات بحيث ان كانت
الخصومة في الخروج والا فلا وفي الجامع للبرغري لو قال لها ان لم اضربك فانت طالق فهو على اربعة
اقسام فان كان فيه دلالة الفور بان قصد ضربها فمتع انصرف الى الفور وان نوع الفور بدون الدلالة
يصدق ايضا لان فيه تغليظا وان نوعه الا بد او لم يكن له نية انصرف الى الا بد وان نوعه اليوم او الغد
لم تعمل نيته (شمر) قال لها بسبب الخصومة في امه تريد ان تخرج امي فان خرجت فانت طالق
ثلاثا ثم خرجت امه لاحتاجها لا بالخصومة لا يقع الثلث وهو على الحال (رفع) قالت له طلقني طلقني فقال
ان لم اطلقك فهو على الفور (شمر) باع منها جوزة فطالبها بالثمن فلم تدفع فقال ان لم تدفعي الى
الثمن فانت طالق ثلاثا لا يحنت ماداما حينئذ الا اذا اراد الفور ولو اخذ بضرب امرأته و ارادت
ظن ولد له ان تخرج فقال كاند اوزايج نين و اراد به الظن فهي طالق ثلاثا و اراد الخالف ان لا تبلغ
خبر الضرب الى ابيها وامها (رفع يت) لم يكن على الفور (شمر) على الفور (ظمر) ان خرجت بعد انقطاع
الروحشة لا يحنت قال رضى الله عنه وهذا الحسن الاجوبة لانه لا يريد به الا بد لانه متعذروا لا الفور
المضيقة بساعة اليمين لان الغرض ان لا تخبر الوالدين فيكون المراد حالة الروحشة (عت) قال مات
الصهر وترك ضيعته ميراثا لبنتيه فقال المسلف لسلفه انك تأكل من ضيعة صهرك وتشرب من ماء نهره
فقال ان هكنت اكلت من ضيعته او شربت من ماء نهره او زومت في ارضه فامرأته طالق وقد كان
زرع في ارضه وشرب من ماء نهره واكل من طعامه حال حيوة صهره ينصرف الى دلالة
الحال (بمرفع) قال لها ان ذهبت الى عرس فلان ولم تغسلي ثوبي فكذا فذهبت اليه ثم جاءت
وغسلت ثوبه حنت لانه للحال (مكث) ان اخذت من مالي شيئا ولم تخبرني فكذا فخذته ولم تخبرني
الحال ولا قبله وانا اخبرته بعد ايام لا يحنت (حم) ان رأيت سارقا فلم اخبرك فعلى
الفور ولو قال ولم اخبرك وان لم اخبرك فعلى التراخي ولا بد من الشرطين (عيت) ما سألت

[illegible]

ثم ان الفلان نادى فى دار الحالف بطلبه فقالت زوجته ليس فى الدار ولم تعلم انه الفلان حنت والعلم
فى كلام فلان ليس بشرط الحنت فى الجانبيين (ظمر) قال ان ذكرت معنى فلانا فانت طالق فقالت
اذكره واذكره حنت * باب اليمين على الهبة والبيع والشراء * (هن) حلف لا يهب فوهب بشرط
العرض ينبغى ان يحنت (سمر) حلف لا يبيع فوهب بشرط العرض ينبغى ان يحنت (بسخ) حلف
لا يبيع هذا الثوب فوهبه وسلمه ثم باعه بالوكالة لاجل الموهوب له حنت (بمر) حلف لا يشتري
لا يحنت بالتعاطى وقد اختلف فيه ائمة بخارا وسمرقند (م) لا يحنت بالتعاطى وبعد المواضعة على
قدرا المبيع والتمن يكون تعاطيا مالم يجز على لسانها لفظ البيع والشراء (بسخ) ان اشتريت لك مععبا
فانت طالق فاشتراه لم يقع حتى يسلم (ظمر) يحنت (قب) لا يحنت مالم يسلم (بمر) باع جارية
ثم قال ان دخلت هى فى بيعى حرة فان ردت عليه بغير قضاء تعتق والا فلا (علك) حلف ان اشتراها
يحنت بالا قاله (قب) حلف لا يبيع لا يحنت ببيع التلجئة * باب اليمين فى الفعل الاباذنها * (بمر)
حلف لا يشرب خمر بغير اذنها ثم استاذنها فقالت تودانى فهو اذن (قب بمر) ولو اذنت له ان يشربها
فى دارك افشربها فى غيرها حنت فى الجامع الاصغر حلف لا يخرج من بخارا الا باذن هؤلاء الثلاثة
فمن احد هم لا يخرج لانه ان اطلق المجنون حنت ولو مات احد هم لم يحنت ليطلق اليمين (بسخ)
قال لها ان خرجت من الدار الا باذنى فانت طالق فوقع فيها عرق او عرق غائب فخرجت لا يحنت
* باب فى تعليق الطلاق والنكاح والتزويج * (شمر شه سي بسخ) قيل له انك تزوجت فلانة فقال
كاه نكاح اكنكه ذارى لى اوداهيى كافى طالق ثلاثا ثم تزوجها نكاحا صحيحا بعد ما كان تزوجها قبل
اليمين فاحد احنت (ظمر) مقلده نكاحا صحيحا ثم قال قبل الزفاف لها ان اصلحت هذه الماهرة فهى
طالق ثلاثا فاصلحها غير مرة ولا يحنت قال رضى الله عنه ينبغى ان يحنت فى عرفنا اذ اوفيت اليه
ورضى بذلك (علك) تزوج ثم وقع بينه وبين ابويه بسبب قلة جهاز الخطيبة مشاجرة فقال لهم ان اصلحت
هذا الامر فهى منى طالق ثلاثا فاصلحها بنفسه من غير ان يستشيرهما لا يحنت (شمر شه سي علك) حلف
كاه يوزيان اى شغل فى لا يحنت بالنكاح الا اذا نواه فاستدومنا به انه لا ينقض اليمين (فع شه)
قيل له بتزوج بغلانة فقال براى ما اناجى ككايين اكامام فتزوجها لا يقع الا بالنية (شمر) ان جعلت

كان أجنبيا نكاحا حراما لا يذم من ما لم ينوب بالحرام المرأة التي يتزوجها (فع) حلف لا يتزوج
 من قبيلة فلان فتزوج بنته لا يحنت (سمر) قال لا قربائه ان ادخلها يكم احدا شيئا ورد بواو كه افاج
 لا ينعقد (سمر) قال لا اجنبية ان دخلت لك ارفانت طالق ثلثا من جهتي او طلقتك مع وصارك نه قال
 ان دخلت لك اوتزوجتك فانت طالق ولو قال لا اجنبية ان ولدت فانت طالق مني فتزوجها فولدت
 طلق (سمر) حلال الله على حرام ان تزوجت فلانة ثم تزوجها حرمت والاصح انها لا تحرم (هو)
 قال لا مراة اذ انكحتك لورا جعلتك فانت طالق ثلثا فان كان يمينه بالعربية فهي على الوطى في النكاح
 والا فعلى نكاح جد يد ورجعة بعد الطلاق (سمر) ان تزوجها باكثر من دينار فكذلك افتزوجها بد ينار
 ثم زاد في مهرها لا يحنت (فع) يصلح المصاهرة فقال الحلال عليه حرام ان اصلح هذا لامر ولا نية له
 تحرم ان وجد الشرط (سمر) خطبها جلان ووقعت منازعة فقال كاه يا ذوان ذار اغفرافا مروأتي
 طالق وقد كان زوجها من احد هما قبل اليمين فانتزعا منها وزوجها من الاخر حنت لانه عقد يمينه
 على فعلين لا يتصور اجتماعهما فانعقدت على كل واحد منهما (هي) مثله (سمر) ان اصلحت امر
 بنتي مع فلان فالحلال عليه حرام وهي بالغة لا يحنت بحضوره ولا بسكوته ولا بتصويبه اذا اصلحه اجنبي
 (فصح) اكر من بنام توذن بخواتم فهي طالق فتزوج امرأة اسمها عند ولا تها ذلك لكن لها اسم
 آخر معروف ومشهور لا يحنت (سمر) يحنت (خو) ان لم اذهب بكم الى ثكا حتى فهي طالق ثلثا لا يصح
 لا ينفك (مثل) هو لغوا ان شاء الله تعالى * باب اليمين على المعتق والطلاق * (سمر) قال لبنته
 ان خرجت من زوجك فامك طالق ثلثا فحلها الاب من زوجها واجازت لا يحنت لان الخلع من جانبها
 بيع فلا يحنت بفعل الوكيل والقضوي اذا اجاز (فصح) ان طلقها بيضا رافعه حر فوطي رجلا بيضا رابطلها
 وطلقة باسم رقت لا يعتق (فب) مثله (سمر) يعتق (فع هو) حلفت ان لم تطلق زوجها اليوم او قالت
 ان لم تسرح ثبرا اذا اثبت بما في وسعها من المصاحمة الى المعاكم وتقول له بلسانها ولو حلف لا يترك بنته
 على ختنه فان كانت صغيرة فسرهما من يد بواو ان لم يكن له وجه في الانتزاع شرعا او جهة فلم يقدر
 على نزعهما بل ولا يكون تاركا الامع الرضاء والقدرة * باب في اليمين في الصلوة * (سمر) قال لها ان اخوت
 صارة لعجرج من وقتها فانت طالق فنام حتى طلع الشمس لا رواية لها واختلف فيها فقيل اذا انعمت

هناك طلوع الفجر ثم قامت حنة والافلا وقيل لا يحنت مطلقا (ط) والله ما اخرجت صلوة عن وقتها
وقد كان نام عن صلوة حتى خرج وقتها ثم صلاها فقبل يحنت وقيل لا يحنت (بم) حلف لا يصلي
اليوم بجماعة فاقبل يصلي وحده حنت (م) حلف ليصلي بجماعة فام صبيا يعقل الصلوة بو

* باب اليمين على الاكل والشرب * (هي شم) حلفت لا تاكل اليوم طعاما فمضته له يمينها فسبق
الى حلقها شيئا منه تحنت (فع) لا خصر ما اذا كان يصيرا (شم) ولو حلف لا ياكل بالبح امع فاكل
فرخا يحنت وان نوى الكبيرة صدق ديانة (فع هي) حلف لا ياكل من هذه الاطربة مشيرا الى القطع
قبل الطبخ ثم جعلها عجينا وطمخها شيئا آخر فاكل لا يحنت (فع شم شه اخامم زومته بسبب الخبز
فقال ان كنت اكلت ازيد من قرصين اليوم فانت طالق وكان اكل في القرصين بصلا وشرب ماء لا يحنت
(وب) ان شربت خمر افشرب بزا غانية خمر لا يحنت ان كان البز اغ غالبا (شجر) ولو حلف
لا يشرب خمر افشرب عصيرا قد صار مسكرا حنت (فب) حلف لا ياكل من جفرات هذه البقرة فجعلوها
في التماج فاكله يحنت ان كانت غالبة (بم) مثله (ط) والاصل فيه ان الحالف متى اكل المخلوف
عليه بعد ما خلط بخلاف جنسه فان صارها لكا من كل وجه او من وجه لا يحنت وان لم يصرها لكا وكان
قائما من كل وجه يحنت قال رضي الله تعالى عنه وقيام اللون في العن المخلوط ببقاء لونه وزواله
بزواله واللبن في التماج ان كان الشور باح غالبا لا يحنت والا فمحنت ولو حلف لا ياكل ملحافا فاكله
طعاما فيه ملح يحنت ان كان ما احابا لبح شور والافلا ولو حلف لا ياكل هذا اللبن فطبخ مع الارز
فاكله لا يحنت وان لم يجعل فيه الماء ضمن حلف على خل لا ياكله فاقبل منه سكباجة (فب)
حلف كلما اكلت لحما فامراته طالق فمضغ لقمة منه ثم ابتلعها بثلاث كرات وكان يتنفس عند كل مرة
يقع طلقه واحدا في شرب الماء في هذه الصورة ثلاث (ط) كلما اكلت لحما فعبد من عبده
هر لزمه بكل لقمة عتق عبد ابي القاسم ان شربت مسكرا الى سنة فزأوه سكران وانكر شرب الخمر
فشهد واعليه لا يقبل الحاكم شهادة من لم يعاين شرب المسكر ولكن احتاطا للمرأة في التنزه عنه
(فب) حلف لا ياكل من فلان الشجرة فوصلوا بها عصنا من اخرها والصل الوصل فاكل لا يحنت
(بم) مثله (ظم) او غيره يحنت (فب) حلف ان شربت خمر من غير ضرورة فمروض فقال له الطبيب

ان لم تشرب الخمر في هذه العلة ففيها خطر الهلاك فاشربها فشراب حنث مسلما كان الطيب او كافرا لان
 ضرورة المريض الاستشفاء ولا شفاء في الحرام بالنص وقيل ان تعين الخمر لدفع العلة فهي ضرورة (فمخ)
 حلف لا ياكل هذه الجمل فلان اب ثم التجمد ثم الكه لا يحنث بخلاف ما لو حلف لا يشرب هذه الماء فانجمد
 ثم ذاب فشربه حنث (بم) اكر يصر تويكي نان من خور داي قرص واحد فاكل قطعات من اخبازه
 بحيث تبلغ قرصا واحدا يجب ان لا يحنث لانه لم يوجد اكل قرص واحد (فمخ) يحنث لانه للمبالغة
 في المنع ولو حلف بالغ خاخشو خمن فاج في حرام دجي جي ايح مسكتنا و جوب خرد لا يحنث (فمخ)
 يحنث (بم) حلف لا ياكل من كسب فلان فشراب من ماء جمل الذي وضعه على الطريق للناس
 اخاف ان يحنث (قرب) حلف لا ياكل من هذه القدر لم يكن فيه شيء ثم طبخوا فيه شيئا واكل منه
 فان كان يعلم انه ليس فيه شيء يحنث وان لم يعلم لا ينقذ اليمين عند هذا خلاف ابي يوسف كمن
 حلف ان لم اجامعك الليلة وكان الفجر طالعا فان كان يعلم بالطلوع فهو على الليلة المستقبل وان لم يعلم
 لا ينقذ اليمين عند هذا (فمخ) حلف لا ياكل بطيخا لا يحنث باكل الحدج في الصيف ويحنث في
 الخريف والشتاء في هرف بلد ناولوا اكل الحبوب لا يحنث (خج) حلف لا ياكل من هذه البقرة
 او من هذه الشاة فاكل من لبنها او صمنها لا يحنث الا بدلالة الحال عليه ويتقيد اليمين في هذه
 الجنس بالعين لا بما يتولد منه * باب اليمين على الدخول والخروج * (فمخ) حلف لا يدخل داره
 قد دخل اصطبله لا يحنث (فمخ) كان في البيت شترى فخاض امرأته فقال ان دخلت هذا البيت
 الى العيد فالحلل عليه حرام ثم قال نويت ذلك البيت بعينه يصدق (قرب) لا يصدق حكما (بم)
 حلف لا يدخل الحمام قد دخل بيته الذي ينزع فيه الثياب لا يحنث (فمخ) يحنث (ظم) حلف
 لا يدخل هذه السكة فعلا به فرسه وادخله السكة بالغ روييد يد يحنث وقال غيره لا يحنث (فمخ خج)
 حلف لا يدخل على هؤلاء القوم قد دخل عتبة الباب فرأى واحدا منهم فرجع لا يحنث (عك) حلف
 لا يدخل هذه الدار فادخل فيها مكرها ثم دخل فيها طوعا حنث وهذا ظاهر (جو) انتقل الزوجان
 من الرضيق الى قرية فليحقه مؤن الديوان فقال لها اخرجي معي الى حيث كنا فيه فابت الى الجمعة
 فقال ان لم تخرجي معي فكنك اغان كان قد تاهب للخروج فهو على القور والافلاوان خرجت معه في

الحال الى درب القرية ثم رجعت بروا ان اراد زوجها الخروج اصلا الى حيث كان فيه * باب اليمين
على اللبس * (عك) قال ان لبست من غزلك او ثيابك فانت طالق فلبس من ثياب غزله المرأة
من جوزة الحالف لا يحنت الا اذا نوى ذلك (شم) قال لها ان سئلت منك ثوبا ولبسته فانت
طالق لما سمع شكايته انه يطمع منها ثيابا ثم قال عنيت اتخاذ ثوب بعد اليمين لا المتخذ قبل اليمين
يصدق ديانة (ع) يصدق قضاء (يم) حلف لا يلبس من غزل امرأته فلبس ثوبا من غزلها
فوق ثوب اول حالف ليس من غزلها يحنت بالاجماع وقيل لا يحنت قياسا على مسألة لبس الحرير فوق
الدثار فانه لا يكره وهكذا فعله بعض المشائخ (يم) لبس الحرير فوق الدثار انما لا يكره عند
ابي حنيفة رحمه الله تعالى لانه اعتبر حرمة استعمال الحرير اذا كان متصلا ببدن صورة (شج)
حلف لا يلبس من ثيابها فباع ثيابها منه ولبسها لا يحنت الا اذا نوى غزلها (عك) ولو اقلت
لبا جتها على الحالف من غزلها فان القاها عن نفسه من ساعته لا يحنت (ط) لو لبس ثوبا من غزلها
يحنت عند ابي يوسف وعند محمد وايتان (يت بو) ان اتخذت ثوبا بعد اليوم فانت طالق
قا اتخذت له ازارا شبرا ونصف شبرا فتزريه وستر صورتها الغليظة وبعض الخفيفة يجب ان يكون هذا
منصرفا الى ما يستربه العورة على وجه يجوز به الصلوة ولا عبرة لطول الحالف وضخامته (عك) ولو كور
ازار من غزلها يحنت وعنه لا يحنت بالتكوير ويحنت بالالتزاريه قال رضي الله عنه وهذا كله مستقيم
على ما عليه جواب الاصول اذا كان اليمين بالعربية فانه يقال لبس الازار والعمامة والقلنسوة والتكة
اسباب الخوارزمية فلا يحنت في امثال هذه وهو الصحيح لان ثعبجاك لا يتناول وضع القلنسوة على
الرأس والتكوير والالتزاريه (بسخ) فانه قال بالغ كانجي جي ريساد ثعبجا او قال كانجي جي وزيد فكور
من غزلها ازارا على رأسه او التحف بما حفته من غزلها في عرفنا لا يحنت (عكج) حلف ان لبست من
غزلك فاشترى الغزل منها ثم نسيه ولبسه لا يحنت قال (مسف) ان كان الحلف لمعنى في الغزل يحنت
والا فلا كما في (ن ث) حلف لا يدخل دار فلان فباعها ثم دخل يحنت ان حلف لمعنى في الدار
والا فلا قال (مسف) وان لم يكن ظاهرا المذهب لكنه تفصيل حسن * باب اليمين على الترك
والامساك والاذن * (فع) ضاع متاع المودع فاتهم المودع فقال حالة الغضب كما مث جي نورانيان

احسن پر بخاوی داره اشیاء لاییه ولم یعلم بها و اخرجها بعد ستة ايام حنث ان لم یکن فی لفظه ما
 یدل علی الا جانب (بم شذ) حلف لا یتروک فلا ینخرج من بیته او یدخل و خرج بغير عمله او دخل
 لا یحنت (بسنج) ولو رآه فیه ولم یخرجه لا یحنت (ط) ابو القاسم الصغار حلف ان ادخلت فلانا
 فی بیته فهدی الی الدخول بامرہ علم او لم یعلم ولو حلف ان ذلیل فهدی الی دخوله امر او لا علم
 او لا ولو حلف ان ترک فلانا یدخل فی بیته فهدی الی ان یدخل بعلمه ولا یمنعه (بم) اکرم من
 فردا ترانه انم ونروم فانت طالق فجاء الغد فذهب الی قرية وقد کانت ذهبت الی قرية اخرى قبل
 ذهابه ولم یعلم به لا تطلق (بسنج) قال ان امسکتک فی البیت فانت طالق فخرجت فی نورها ثم جاء
 بها الناس الی البیت او الزوج منکر لمجیئها فمکثت فیه یحنت اذا لم یخرجه حسا وان قال لها اخرجی
 اخرجی (شذ) حلف ان اذن لها فی الذهاب الی العرس فکذا فاخبرته بذلك ولم یمنعها حنث
 * باب الیمین علی الخبز والذهاب والسفر والعبور والركوب * (هم) قال لها ان خبزت فانت طالق
 یدار الحنث علی عادتها فی الخبز ولا یحنت بالعجن فان اعتادت الی امر بالخبز یحنت بالامروان
 اعتادت بعض ذلك یحنت وان اعتادت جميع ذلك وحدها لا یحنت الا بالالصاق والاخراج (بم)
 ذهبت الی العرس فقال لها ان ذهبت بعد ما پیش یحنین جایها فانت طالق فلو ذهبت الی التعزیه
 تطلق ویراد به کل مجمع الا اذا نوى التقييد بالعرس (ظمر) ان مررت بهذا الرادی فهدی طالق
 فمر بقنطرة علیه حنث (سج) حلف لا یسافر مع فلان فخرج مسافرا فی قافلة فیهم فلان حنث (قوب)
 لا یحنت ما لم یجمعهما الطعام الواحد (فجع عمن) قال ان رکت علی الدابة فانت طالق فركبت العجلة
 فان نوى العجلة یحنت قال رضى الله عنه ولا یتقید بها وان نواها لانه خلاف الظاهر * باب الیمین علی
 الشتم والضرب * (بم) قال لها اکرع ازیمن مراد شتم دهمی ترا طلاق ثم قال لها اعمادرت هرون
 قالت مادرت است لا یقع وهی قاذفة قال رضى الله عنه والا حسن ان یحنت مطلقا لان هذا الکلام
 فی العرف شتم للمخاطب (فجع عک) شتمه رجل فقال بالبح نش با تک فقیل له شتمته فقال ان کنث
 شتمه فکذا استحسن ان لا یحنت فی المماثل اوفی الادنی من الا علی (شمسی) حلف لا یضرب غلامه
 فضرب فوق ثیابه یحنت لم یتأ لا یحنت (فجع) حلف لا یضرب امرأته فمسل شعرها وحنقها او وطیها

بوجهه فهذا كله ليس بضرب بلسان الخوارزمية (بم) حلف لا يضرب فلا نافر ما به بالملكة وآله لا يحنت
 (بم) قال لها كانا دما فانت طالق دى دمته يا زوجي اوداى شارخويته اى اذن دارها فرد تحك
 لا يحنت قال رضى الله عنه ووافقه علاء الائمة الخياطى وهذا حسن وصواب (فم) حلف ليضرب
 امرأته بخشبة لا ذنب لها ولا رأس يضربها بالكرة * باب اليمين فى الدفع * (سي) ان دفعت الى
 ولدك من اشياى فانت طالق فاخذ ولدها من اشياى باذنها حنت (بم) ولو قالت لبنتها ادفعي
 اليه قرصا فدعت حنت (بم) وكذا اذا وضعت الخبز عنده وقالت له كله قلت وينبغى انه اذا وضعت
 الخبز عنده ولم تقل له كله فاكل يخنت لانه دفع عرفا وغرضا (شبر) دفع الى قصار ثوبا ثم جحد: القصار
 فقال ان لم اكن دفعت ثوبي اليك فامرأته طالق ثم ظهر انه دفع الى ابن القصار وتلميذ لا يحنت اذا كانا
 فى عيال القصار الا اذا نوى نفس القصار فم يخنت (فب) ان دفعت هذا الشيء احد فانت طالق
 واحتاج اليه فارسل اليها انسانا فسا لها ذلك الشيء فدفعته يخنت الا اذا سالها بطريق الرسالة بان
 يقول ان زوجك يسأل هذا الشيء فم لا تطلق (فم) ان دفعت اليك لحافى ثم غطياها لا يحنت
 * باب فى اليمين على الجماع والزنى ونحوه (مك) ان جامعته فلانة فهى طالق فجامعها فيمادون
 الفرج وقضى شهوته فان اولج حنت والا فلا (ط حك) عتابى قال ان جامعتك او باضعتك فعبدى
 حرفه على الجماع فى القبل وصار موليا فان قال عنيت فيمادون الفرج حنت به ايضا باقرا وه
 ولا يصدق فى ابطال الاول قضاء حتى بقى الا يلاء قال رضى الله عنه وما اجاب به (مك) وان كان
 مخالفا لما فى الكتابين لكنه حسن وصواب لانه اجاب فى حق الخوارزمى لان ترجمة الجماع بالغ مافيه
 مين والفاو واو وهذا بطريق الحقيقة يتناول الالاج فى القبل والبر جميعا * باب اليمين على
 السرقة والاخذ من المال وار تكاب المحرمات ومنع الخير (فم) ان سرقت منى فانت طالق وبينهما
 دقيق فاخذت منه لا يحنت الا باخذ الزيادة من نصيبها (بم) ولو اقوت بالسرقة لا يحنت ما لم يصدق
 الزوج بخلاف الحيض ونحوه لانه يمكن الوقوف على السرقة فى الجملة فلا يثبت بقولها بخلاف الحيض
 (مك) قال كانجيد بيننا منجاي وانجيد باماسنا منجاي وچى نان اخسين فامرأته طالق وما اخذ
 منها بل اكل منها حنت لانه اخذ وزيادة (مك) قال لتلميذه ان سرقت منى شيئا فامرأته طالق فسرق

منه قرصا او قرصين او افرغ من ذهنه في الهريسة لا يحنت باعتبار العرف (ع) لو كان شيئا لوبلغه لم يخل
 به يحنت والا فلا (ق) حلف لا يرتكب حراما ثم جن ثم زنى في جنونه لا يحنت (بم فسخ) يحنت (فسخ) حلف
 لا ياكل حراما فشرب المثلث لا يحنت ما لم يسكر منه * باب اليمين على الاضطجاع والبيتوتة * (بم)
 قال ان وضعت رأسي مع امرأتى على وسادة فهي طالق فوضع راسه ولا عليها ثم وضعت راسها يحنت الا
 اذا كان نائما لم ينتبه وان انتبه وبقي كذا ساعة حنت والا فلا (فع ظم) مثل ذلك في الاضطجاع
 (بم) قال لها كاي حريمين اوزاريشى ما فقبلها اولمس ساقتها اولمست ساقة او قبلته في المدة لا يحنت
 وان لمس بطنها بشهوة حنت (فع بو) وفي قوله ان لم ابت الليل عند ما يعتبر اكثر الليل ولو قال
 لها كافات في تحاسن جيا ودخله وقال عنيت به وطبها يؤخذ به ولا يصدق في ترك حقيقة اللفظ
 * باب اليمين على اليمين (فع) قال امرأته طالق كاسكند خرام ثم علق طلاق امرأته لا يحنت في عرف لساننا
 (سي) حنت * باب اليمين يجري بين رب الدين وغريمه * (فع) قال لك يونه وهما في دار رب الدين
 ان لم تجي بالعين التي عليك غدا فاذا مرأتك طالق فقال نعم فالتقياني دار اخرى وقضاه الدين لا يحنت
 (بم) عليه عدا ليات فحلف ان لم ادفع لك كل يوم منها عدا لية فامرأته طالق قد دفع ذلك يومين ثم تيسر له
 اكل فدفعها جمة لا يحنت لان الغرض منه عدم تاخير القضاء عن ايام مثل عددا ليات ولم يؤخر
 فلم يحنت ولو قال ان لم ادفع لك الدين في وقت كذا فامرأته طالق فقضاه قبل ذلك الوقت لا يحنت
 (فسخ) حلف المشتري من الوكيل بالبيع قبل اداء الثمن اليه ما للموكل عليه شيء كان بارا ولو حلف
 ما للوكيل عليه شيء كان كاذبا * باب اليمين يجري بين رب الارض والمزارع * (شم شه فع) قال
 الاكار لرب الارض كفانبش كازكريك اكا جابر فامرأته طالق ثلثا فلم يعمل حتي ادرك الزرع ثم
 عمل في الخبز والحصاد والتدريه لا يحنت (فم) حلف كاسرذكار كريك اكا ثم قطع حشيش الارض
 ومقاها للبدر وبدرها وكربها غيره حنت واو حلف اسرذفا كشتك نيكام فانه يقع على البدر (عك)
 حراث طايبه شريكه وضحك منه فحلف بثلاث تطليقات ان زارعه بعد ذلك كاهيت انكيت كاوك اكا ثم
 قال اردت به في العام القابل لاني اتمام هذه الزراعة لا يصدق * باب اليمين على ملك المال *
 (بم) ما با واخذ الوالى امواله الظاهرة وحلف ورثته فحلفوا انه ليس عندنا من اموال المتوفى ولا نعلم

له أموالاً من وجوهه شيئاً مثبتة على رءوس أن عتواها ماله الملك (جمع جملها) قيل له أنك تمسك
 نفسك من العنطة فقال إن كنت أمسكت لنفسى حقاً أكثر من ستمائة فامرأته طالق فوزها فكانت
 أزيد من ألف فقال على دبره حنطة فنويتها لا يحنث * باب اليمين في إغشاء السر ونحوه * (جيت)
 أن أنشيت قال السر لكل امرأة يتزوجها فهي طالق ثم تحلف بها بإغشائه فضحك وشمتم المتحلفين ففهم
 منه السر طالق كان قد فهم من عمله إلا ظاهراً حنث (شمر) حلف لا يحنث هذا المحلف يث عند فلان
 محلف له عند الاستطاعة أو الحاشا كما هو حيلة الجاهلير وظنون حاضره يحنث ولو قال إن حدثت فلان
 فالخ كاهيل أي فاقام داراً كنج لا يحنث لأنه يشترط فيه خطاب به (شمر) قال لها إن لم تعرفوني من قال
 لك هذا القول فانت طالق فقالت لا أقوله مراراً حتى مرته المتقابل غيرها فصل قته وقالت نعم نعم حنث
 (أص) مثله ولو قال لها إن لم تقولي لي من قال هذا لا يحنث (بشر فصح) حلفه بالطلاق بغيره لا يقول
 ذلك السر الذي بيننا ثم ذكره المحلف لا يخفى ذكره الحالف لا يحنث قلل رضي الله عنه لا نهى ذكره
 المحلف مع غيره لم يبق ذلك السر سرا (عت) لو قال إن تكلمت بهذا السرا وقال قلته فهي طالق
 فل كره عند من هو عارف به يحنث ولو قال إن أنشيت لا يحنث * باب اليمين يحلف على فعل ثم يامر
 غيره فيفعله * (ط) حلف لا يضرب مبداه فامر غيره حتى ضربه حنث بخلاف ما لو حلف على حر لا يضربه
 لا يحنث بالأمر لأنه يملك ضرب عبده نصحه امره لغيره بخلاف الجرح حتى لو ملك ضربه بان كان
 سلطاناً أو قاضياً يحنث بالأمر وإن نوى الضرب قيل * ديين ديانة ولو حلف لا يضرب ولد فامر غيره
 فضربه لا يحنث وقيل التروجة نظير العبد وقيل نظير الولد (فجب) إن حنث الزوجة فنظير العبد
 وإن لم تجز فنظير الحر قال رضي الله عنه ولو فصل أحلف الولد تفصيله في الزوجة فحسب وذكرى (ط)
 لجنس هذه المسائل أصلاً وعد ما يقال في أحد عشر روي مسألة في ستة عشر منها يقع الحنث
 بالمباشرة والأمر جميعاً وهي النكاح والصلح من دم العبد والطلاق والعتاق والهبة والصدقة والقرض
 والاشتقراض والضرب في العبد والبيع والبناء والخطبة والأبداع والاحتيلاع والإعارة والامتناع
 وفي خمسة منها إنما يقع الحنث على المباشرة وهو البيع والشراء والإجارة والامتياز والتجارة
 لما لا يكون الحالف شير بغلاً بل هو هذه العقود بنفسه فيحنث بالتفويض وإذا كان بها شراً

وبغرض آخر ما قيل يعتبر الخفية وقيل يعتبر السلبية وإذا انفرد التكلم بنفقة في الطلاق وأخبرته ببلد
 ديانة لا قضاء (بم) قال لها إن لم ننزله الليلة نيا بك ولم تعطجني معي فانت طالق فنزح نيا بها
 منها غير هالا يحنت لأنه بطل اليمين * باب الأيمان التي لها غاية * (شع) قال إن لم أقضك الدين
 إلى الغد لا يدخل أيها إلى الغد فإن قضاها قبل الغد يبرأ ولا يحنت ولو قال إن جامعتك جهذاً كان
 جامعاً فانت طالق فأيانها وتزوجها في العدة وجامعها يقع الطلاق (مخ) إن أمسكتك بعد أيام
 العيد فانت طالق فطلقها يأنها بعد أيام العيد متعلماً تزوجها يحنت ولو قال أفمسيك مزدك أو فمسيك
 كام إلى بلد ما فإن حصلت عمل الحجامة فامرأته طالق فوصل في شوال واحتيم في المحرم يحنت
 (ظف) ولو قال لها كالورث ما داني نفسي فانت طالق فلو وصل إليها بعد غروب الشمس حنت ولو قال
 كما كنت أهدنوكاني فإن دياك يحنت بأكثر اليوم (ن) قال لها إن لم أذهب بك الليلة إلى منزلي فانت
 طالق فإن ذهب بها قبل مضي أكثر الليلة لم يحنت ولا في حنت (فخ) قال لها إن لم أطلقك غد فانت
 طالق ثلثة اليوم فلم يطلقها غد حتى غربت الشمس تطلق ثلثة حينئذ ويلغوز كذا اليوم (قب)
 إن ذهبت إلى د' رايك ومكثت فانت طالق فإن لم يكن في الكلام دلالة مقيدة ينصرف إلى الشهر
 (فخ) أكرامسال كافر فلان كنم فهي كذا أو قاله في وسط السنة يقع يمينه على بقية السنة ولو قال أردت
 سنة كاملة يصدق (قب) لا يصدق قضاء (بم) حلف لا يفعل كذا في أيام العيد فعيد الفطريوم ومين
 إلا معنى ثلثة أيام وقيل أيام العيد ينصرف إلى أسبوع العيد (ط) مثله * باب في اليمين على عقل ما يشترط
 فيه قبول صاحبه وما لا يشترط * (شي) حلف لا يؤكل فوكل رجلاً فلم يقبل ينبغي أن يحنت (بم)
 أن لم أخالعهما اليوم فعبدني حر فخالعهما فيه فلم تقبل بر (قب) قال لها إن دفعت لفلان كذا فانت طالق
 وهو ملك الرجل قد فعتة إليه لكنه لم يقبل يحنت لأن الدفع يتم به كافي الهبة والصدقة والأقراض
 والاستقرض والعطية والعارية * باب اليمين على الفعل في شيء ثم يتغير ذلك الشيء من حاله * (ظم)
 حلف لا يستمد من هذه القارورة فصب مدادها وملئت مداداً آخر فاستمد حنت وكذا في الدواة
 * باب تعليق الطلاق بعمل القلب وسائر الأمور الخفية والشك في وجود الشرط وكيفية الطلاق وكيفية
 الأيمان * (هي) قال لها كام غونجني فانت طالق لا يحنت في هذه الصورة أبداً (عك عن بو)

حمله (فج) مثله (فج عك) لو قال بعد فراغه او بعد مدة هوي مني لا يحنت ولو قال هو غام مني في البرية
 الخ في قلت ذلك يحنت قال رضي الله عنه وهو الصحيح ولو قال ان اردت امرأتى فهي طالق فليل له
 تريد ما قال او يد ما اولا فاذ تريد لا يحنت (سي) مثله (عك شم) قال لها كام هويج فانت
 طالق فقال له اخواها الا تريد اخي فقال اهام في هويج حنت ولو قال عنيت الاستهزاء لا يصدق
 (فج) قيل له تريد فلانة فقال لا بالغ كام هويج اوداة فلاح اكافهي طالق افعدت فلو تزوجها ولم يقل
 او يد ها لا يحنت (عك) قال لها كام هويج اناج في فجمعد وانيد فانت طالق ثم اخذ منها ثوبا ولبسه
 لا يحنت (شم شبه بسخ) قيل له لك حسد فقال ان كان لي حسد فهي طالق فلو قال بعد مدة كان لي
 حسد حين حلفت ان كان لي حسد يحنت (فع) قال لها ان طمعت فيك فانت طالق فجامعها لا يحنت
 حتى يظهر الطمع بلسانه وكذا في الطمع في المال وغيره (ظم) ان نظرت الى اخي نظر شفقة لا يحنت
 بوضع الطعام عنده والاعتبار فيه باللسان ولو قال لابنه في المنازعة ان كنت مني فامك طالق فان
 اراد به حقيقة الانحلاق لا يقع وان اراد النسبة اليه يقع (بم) اكر يد ومراخذ ابنيست في القبر فامراته
 طالق لا يحنت لانه محتمل فلا يقع بالشك ولو حلف بسبب طير فحلف احد هما انه غراب والاخر انه حمام
 ولم يعلم ذلك لا يحنت احد هما (اصغر) قال لها ان كان رأسي اثقل من رأسك فانت طالق ثلثا لا يقع
 لانه لا يعلم (قب) قالت لي وجع البطن فانكره وقال ان كان لك وجع البطن فانت طالق لا يقع (بم)
 القول قولها كافى الحيف (فج بو) قال ان كان جاهي وحرمتي ومالي انقص من جاءه فلان وماله وحرمتي
 فامراته طالق ينبغي ان لا يقع لانه يجوز ان يكون جاء احد هما انقص في موضع واعظم في موضع
 آخر (شص) قال لامرأتين له اطوبكما حيوة طالق لا تطلق في الحال فلو كانت احدهما بنت ميتة
 فمئة والاخرى بنت عشرين فماتت العجوز قبل الشابة طلقت الشابة في الحال ولا يستند خلاف
 في ذلك رضي الله تعالى عنهم ولو ماتت معا لا تطلق واحدة منهما (عك) ان لم يخرج الفساق من
 النار فانت طالق ثلثا لا تطلق لتعارض الادلة (عك) قال اتذكر حلفا معلقا بشرط قد وجد ولكن
 لا اعرف ان كان بالله ام بالطلاق يحمل على اليمين بالله (ط) ابو نصر الديلمي حلف ونسي انه
 حلف بالله ام بالهيام ام بالطلاق فحلفه باطل ولو علم الحالف ان عليه ايمانا كثيرة لا يعاين من حرها

[illegible]

قد ويريه وجهه فأتاه وقد هاب لا يحنت وأوحلف الملك يون أيقضين حق فلان هذا فجاءه ليقضى
 حقه فلم يحنت في الغد (س) لا حنت عليه (ن) يدفعه إلى القاضي فلا يحنت (ت) ينصب القاضي
 وكيلًا ويأمره بالدفع إليه فإذا دفعه إليه لا يحنت ومن أبي يوسف رحمه الله أن قبض هذا الركيل
 باطل وبه (ط) حلف لا يسكن هذه الدار فائق فلم يقل رطل الخروج إلا بطرح نفسه من الحائط
 لم يحنت وكذا الماء الغد وهو غير هائم (ط) حلف لا يسكنها فخرج فوجد بابا به مغلقا بحيث لم يمكنه فتحه
 فقبل يحنت وقيل لا يحنت وبه أبو الليث والصدور الشهيد بخلاف ما لو حلف أن لم يخرج من هذا
 المنزل اليوم فقبل ومنع حنت وكذا لو قال لها في منزل والد ها أن لم تعضري منزل الليلة فانت طالق
 فمنعها الوالد من الحضور وتطلق هو المختار ولو قال أكر من أمشب باين شهر باشم فكذا فاصابه حتى
 بحيث لم يمكنه الخروج حتى أصبح حنت بخلاف ما الرقيد (فج) ولو قال لأصحابه أن لم اذهب بكم
 الليلة إلى منزلي فكذا فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم العمد من فحبهم لا يحنت (عس) قال لها
 اذهبي إلى فلان واسترددي منه كذا أو احيايه إلى الساعة وإن لم تحمليه هذه الساعة إلى فانت طالق
 ثلاثا فذهب إليه ولم تقدر رطل استرداده إلا في اليوم الثاني حنت وقيل ينبغي أن لا يحنت وهجرها
 من الاسترداد كالقيد في المسئلة المتقدمة عن أبي يوسف حلف ليركبن هذه الدابة اليوم فائق
 وحبس حتى مضى اليوم حنت (هر) وعلى قيا من مسئلة السكنى لا يحنت (خج) أن لم اعمل هذه السنة
 بعمالي المزارة فهي طالق ثم مرض فلم يتم السنة حنت ولو حبسه السلطان لا يحنت (ط) حلف
 ألا أكر أو المضارع لا يكون من أكره فلان أو من مزارعة فلان فإن كان فلانا غائبا لا يمكنه نقض الأكره
 أو المضارعة حنت وإن كان خارج المصر فخرج في الحال وناقضه لم يحنت كمن حلف لا يسكن هذه الدار
 فلم يجد مفتاحها لمخرج فان كان في طلب المفتاح حتى وجده وخرج لم يحنت وإن اشتغل بعمل آخر
 حنت كذا هذا ولو منعه أن يمان عن الخروج إلى صاحب الأرض أو طلبه في المصر لم يحنت قال رضي
 الله عنه وكذا إذا حلف المضارب أو شريك العتق أو المفاوض أن لا يكون أشرب كالفلان ولو قال لها أن لم ترددي
 ثوبي الساعة فانت طالق فاخذ هو قبل أن تدفع إليه لا يحنت وقيل يحنت ومثله أن لم تجي بفلان
 فانت طالق فجاء فلان من جانب آخر بنفسه فالحاصل أنه متى عجز عن الفعل المحلف عليه والمجهين

موتته بطلت مثل ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلا لابي يوسف رحمه الله (فعظم) ما امراته الى
الوقاع فابث فقال متى يكون قالت هذا فقال ان لم تفعل لي هذا المراد عند افانت طالق ثم نسيها حتى
مضى الغد لا يحنت (بو) حلف لنخرج من ساكن داره اليوم والساكن ظالم غالب يتكلف في اخراجه
فان لم يمكنه فاليمين على التلفظ باللسان * باب اليمين على الانفاق * (حب) حلف لا ينفق هذه الشاة في
كد خد اثيمته فباعها وانفق ثمنها لا يحنت الا بالنية (ظمر) قال لها ان انفقت اكثر من من من حنطته فانت
طالق فانفقت منوين من كشك الحنطة حنت * باب المخارج من الايمان * (بمر) حلف وقال اكر
من امروزدريين عالم باشم فكنذ او حلف درين دنيا نباشم يحبس حتى يمضى اليوم فلا يحنت وسواء
حبس في سجن الرالى او القاضى او في بيت من بيوت الناس لان الحبس يسمى نفيا قال الله تعالى
او ينقوا من الارض ولو قال اكر وسمه كشي ترا طلاق واكر نكشى ترا طلاق وترجمته بالبح كافر وچ اكيح
تفعل باحد الحاجبين دون الآخر وكذا لو قال ان بعثت هذا الغلام وان لم ابعه وعلى هذا في ابتلاع اللقمة
وغيرها ولو قال لها ان لم افعل معك ما تفعل الكلاب فانت طالق يخرق ثوبها ويجرها من مكانها فلا يحنت
(بصح) حلف كما في جوب جيا نفسك وانا نحمفد يك فانه يدخل الماء مؤتزرا ومع السر او هل فلا يحنت
(بصح) حلف لا يبيع نسية فباع حالا ثم اجل لا يحنت * باب في كفارة اليمين * (شمر شه) يجوز صرف
كفارة اليمين الى ابن السبيل كالزكاة ولا تدفع كفارة اليمين الى زوجها (شه) الايمان بالله تعالى اذا
كثرت تد اخلت ويخرج بالكفارة الواحدة عن عدة الجميع قال شهاب الائمة هذا قول محمد وهو
المختار عند يوعن ابي يوسف لا تتداخل ولا يفتى به (شمر) في حرم التحفة في كفارة قص الاظفار
كفارات الايمان لا تتداخل بالاجماع * باب في النذور * (فع) قال لله على زكاة يرجع الى بيانه
فان مات قبله فعليه نصف دينار ولو قال لله على ان اعتق عبدي ثم باعه نفذ ويتصدق بثمنه وقيل
لو اراد ان يقول لله على صوم يوم فجرى على لسانه صوم شهر لا يلزمه لانه اخطاه (شمر) بمرمك واجيب
كيا ذينك نرا مكامي واصلى الضحى ولم يقل لله على يلزمه ذلك (فع) مثله (بمر) ولو نذر ان يتصدق
بك دينار على الاغنياء ينبغي ان لا يصح قلت وينبغي ان يصح اذا نذر ابناء السبيل لانهم محل الزكاة
(حب) ان قدم غائبى فله على ان اخيف هو لاء الا قوام وهم اغنياء لا يصح (فعظم) نذر ان يقول

وجاء كذا في دبر كل صلوة عشر مرات لم يصح ولو قال لله على ان اصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل
 يوم كذا (شمر) يلزمه (فع) لا يلزمه بكوفي (حك) للناذر تاخير الصوم عن الوقت المضاف اليه
 النذر (بمر) ان ذهبت هذه العلة على فله على كذا فذهبت ثم عادت الى ذلك الموضع لا يلزمه شيء (ظمر)
 قال كلما وجبت على كفارة فعلي كفارة ثم وجبت عليه كفارة واحدة بالنذر والمعلق * باب في
 مسائل متفرقة * (شمر) قال لو قلت ان لي اباً واماً فانت طالق ثم قال مات ابى لا يحنت ولو قال لها انت
 طالق ثلاثاً كام ضويح اود كاف ذارياً ولم يبينها موصولاً حنت (فع) قال لها ان عملت لبنتك فغسلت ثياب
 زوجها بغير اذنها حنت ولو حلف لا يسلم فلا نفرد عليه السلام ان علمه حنت والا فلا (شمر) هي
 اتزوج فلانة فهي طالق ان فعلت كذا الا يصح التعليق ولو قال المرأة التي يتزوجها فهي طالق صح لانه
 عرف المرأة بوصف الزوج وهذا المرأة معروفة فلغا الوصف كما لو قال هذه المرأة التي اتزوجها فهي
 طالق لا يصح قال نور الائمة المنصور اني فعلى هذا الوقال اتزوج امرأة فهي طالق ينبغي ان يصح (همر)
 يصح (فع) ألح عليه في الزيادة على بدل الصلح فقال كابر عد ليك رنك ياهاج فامرأته طالق في الغضب
 ثم زاد شيئاً غير العدة لية يحنت ولو قال لها ان لم تفتح الباب فانت طالق قد فعت المفتاح اليه ففتح لا يحنت
 ان عني الدخول وكذا لو امرت خادمتها ففتحت ولو قال ان تركتك بلا شيء فانت طالق فامرها يا خد
 الديون من القروض لا يحنت (فمبح) لو قال لها ان دفعت الى فلانة شيئاً مكنت خرامكاً واما خردك باروزد
 لا يكون اقراراً بالطلاق وان اراد الايجاب فهو تعليق (بمبح) شيك خرامكاً واما خردك باروزد ان دخلت
 هذه الدار ثم دخلها حنت لانه يستعمل للاعراض عن الاول قال رضي الله عنه وانه حسن (بمبح)
 ان لم تصل نفقتي اليك الى عشرة ايام فانت طالق ثم اختلفا بعد العشرة فادعى الزوج الوصل وانكرت
 هي فانقول له (فب) اكر بخانه ما دروي اكر ترا نزنم تراسه طلاق فذهبت الى دار امها ولم يضربها
 في الفور حنت (فمبح) انما يحنت اذا اراد الفور قال رض وهذا شرط معترض على الشرط نقضيته ان تقدم
 المؤخر ويؤخر المقدم وههنا جعل الاول شرط الانعقاد والثاني شرط الانحلال لانه يبعد في مثل هذا
 ان يجعل عدم الضرب شرط انعقاد اليمين ثم يجعل الذهاب بعده شرط الانحلال فكان ما احاباه
 حسناً (بمر) قال لها اكر وسمه كنى فانت طالق فجعل عليها غير ما حنت ان كانت شريفة لا تجعل ذلك

بنفسها (بسخ) قال لها كاجي خسينم يردك جيك خروح كيچ فيبي جي نفقت لغور صبت عليه من
 سلعتي وقالت ان جارتنا تبيع هذه فاشترها واخذت الثمن وانفقته في غير النفقة حنت لان المراد
 به غير اذني وانفاق هذا الثمن بغير اذنه (شمر) قالت ان فعلت كذا فعلى صوم سنة بلاكفارة فهذا
 لبيان انها تنفي اليمين (سي) مثله (بسخ) قال كايانا نامي دار من غيد نامن منجاچ اود مايش
 ميلا منجاچ فانت طالق اودهيس في اشارت ايدك داريد امي لا يحدث (كسب) مثله قال رضي
 الله تعالى عنه وفيه نظران الاشارة في عرفنا دعاء لها (بمر) ان سكنت في هذه البلدة فامرأته طالق
 وخرج في الفور وخلع امرأته ثم سكنها قبل انقضاء عدتها لا تطلق لانها ليست بامرأته وقت وجود
 الشرط (شز) مثله (ز) قال ان فعلت كذا فحلل الله على حرام ثم قال ان فعلت كذا فحلل الله على
 حرام لفعل آخر ثم فعل احد الفعلين حتى باننت امرأته ثم فعل الاخر فقييل لا يقع الثاني لانها ليست
 بامرأته عند الشرط وقييل يقع (بمر) وهو الاظهر (نمر) قال ان فعلت كذا فامرأته طالق ثم فعل وله
 امرأتان تطلق احدتهما وله ولاية التعيين (شبر) تطلقان (بمر) له ثلث نسوة فقال من صعدت
 الصطح منكن فهي طالق فصعدت احدتهن ثلث مرات ينبغي ان يقع عليها الثلث لان الفعل اذا
 اضيف الى جماعة يتكرر حكمه بتكرار الفعل فان محمد ارحمه الله تعالى ذكر في السير الكبير ان الامير
 اذا قال لجماعة من العسكر من قتل منكم قتيلا فله سلبه فلو قتل واحد منهم قتلى قله اسلا بهم فكذا ههنا
 (فب) يقع واحدة (فسخ) قال لو كان لي اليك حاجة او الى امرأة اخرى فانت طالق ثم جامع هذه
 لا تطلق (فب بمر) تطلق (م) قال لها ان لم يكن بيننا موافقة الى سنة فانت طالق ثم قالت بعد السنة
 لم يكن بيننا موافقة وقال الزوج بل كان بيننا موافقة فالقول للمرأة وقد مر خلافها في الاتفاق (ظمر)
 قال لها ان ظهرت فانت طالق وهي طاهرة للحال وقع (علك) طلقها ثم قال ان امسكت امرأتى الى
 مائتي نهى طالق ثلاثي تركها حتى ان ينقضي عدتها ثم يتزوجها بعد يوم لا يقع لانها بمضي العدة خرجت
 من ان تكون امرأته فبالنكاح لم يمسك امرأته (عن ظمر) قال لها كلما وقع عليك طلاقى فانت قبلها طالق
 ثلاثا ثم طلقها بعد ذلك ثلاثا يقع وهذا طلاق الدور وانه لا يقع عند الشافعي رحمه الله قال الغزالي في
 وجيزه اذا قال ان طلقك فانت طالق قبله ثلثا انهم باب الطلاق على اظهر الوجهين وقيل اذا انجز

واحدة يقع تلك الواحدة وقيل يقع الثلث ان كان بعد الدخول ثم قال الغزالي لو قال ان وطئت
وطيما مباحا فانت طالق قبله فوطي فلا خلاف انه لا تطلق في امالي (فصح) قال لغيره في اليك حاجة
افتقضيها قال نعم فحلف بالطلاق والعتاق انه يقضيها له فقال حاجتي اليك ان تطلق امرأتك فلثانله
ان لا يصدقه لانه متهم وكذا لو حلفه ان يطيعه فيما يأمره وينهاه ثم نهى عن جماع امرأته لا يصدق
الا بدلالة قال رضي الله عنه فهل يدل على انه لو نهاه عن الاكل والشرب لا يصدق وفي الطريقة
الرضوية اجمعنا ان الاهلية في تعليق الطلاق تعتبر وقت اليمين لا وقت الشرط حتى لو كان مغيثا
وقت اليمين مجزئا وقت الشرط يصح ويقع وعلى العكس لا يصح اليمين (شز) اكر من تاكسال اندرين
شهر باشم هرزنى كه اورا بود وباشد ازوى بطلاق لا تك دخل من كانت في نكاحه وقت اليمين لان هذا بين
اللفظين للاستقبال فان قيل لما اتحد معناهما يكون احدهما لغوا فلا يصح اليمين عند البيهقي رحمه
قيل له انما يلغوا اذا تكرر عيين ذلك اللفظ كقوله انت حر وحر ان شاء الله تعالى اما اذا تكرر بلفظ آخر
كقوله لهمم اجمعون فلا (شز) قال لزوجته كبريكي طلاق ودو طلاق ومنه طلاق وجهار طلاق او قال
توبك طلاق ودو طلاق ومنه وجهار اكر با فلان مخن كوئى صح هذا التعليق لان اللفظ مختلف
كقوله انت حر وعتيق ان شاء الله تعالى (شص) اليمين بالله تعالى مشروعة بكتاب الله تعالى ومنه
النبي صلى الله عليه وسلم واجماع الامة وهي مباحة سواء اضيفت الى الماضي او المستقبل ولكن تقليل
اليمين اولى من تكثيرها واما اليمين بالطلاق والعتاق والصوم والحج وغيرها في المستقبل فيل يكره
لقوله عليه الصلاة والسلام لا تحلفوا بابائكم ولا بالطواغيت فمن كان منكم حالفا لم يحلف بالله اولى به
وقيل لا يكره لثوارث الناس ذلك من غير تكير والصحيح ان اليمين بغير الله اذا اضيفت الى الماضي
بكره واذا اضيفت الى المستقبل لا يكره بقول العجلاني بعد التلعان ان امسكتها فهي طالق فلثا ولم ينكر عليه
النبي صلى الله عليه وسلم ولكن هل امن ايمان الصفة من الناس والهمج منهم (بسم) وقول الجاهل بالله
بحد ام وبيغا مبرهه كلام فيه خطر عظيم لانه يصوي بين الله تعالى والنبي صلى الله عليه وسلم ثم قال وعلم ان
الحلف بغير الله لا يجوز ثم ترى الجاهل يحلف بروح الامير ويحيوته وبرأيه والدع يقول هذا اكانه لم يتحقق
احلامه بعد فان عماد الاملام تعظيم الله وتعظيم امره وكذا من يقوم في الصف فيقول اعطوني كذا الحق

ابن بكر وعمر وعثمان وعلى وحق ابي بكر اعظم من ان يباع بخمسة امناه وهذا كله ا

وامتهانة بعزته الاسلام * كتاب الحد وهو خمسة ابواب * باب في حد الزنى

ان يصح رجومه عن الاقرار بالاحسان كرجومه عن الاقرار بالزنى (ظلم) يكفي الايلاج في الدبر عندهما
 لوجوب الحد عندهما ولا يشترط الانزال * باب في حد الشرب * (شمر) لا يجوز للقاضي الرمتاقي
 او فقيهه او المتفقه وايمه المساجد اقامة حد الشرب الا بتولية الامام * باب في حد القذف *
 (بمع) ظف) قذف وهو مصلح ظاهر او لم يكن عفيفا في السر يعذر في مطالبة القاذف بالحد فيما بين الله
 تعالى قال رضى الله عنه وفيه نظر فان المفهوم من قوله ولم يكن عفيفا في السر انه من الزنى واذا كان
 زانيا لم يكن قذفه موجبا للحد فكيف يعذر (كسب بمع) سمع اناس من افاض كثيرة ان فلانا ولد فلان والفلان
 يجعل فلهم ان يشهدوا مطلقا ان فلانا ولد بمجرد السماع وان لم يعلموا الحقيقة ولو قال واحد لهذا
 المولد ولد الزنى لا يحد (بمع) ولو قال لرجل اى تازي حد حد القذف ولو انكر القائل لا يحلف وتازي
 في عرف ما وراء النهر الذي يمكن من نفسه في اللواطه (قنب) ولو قال لا خريا حراما زاد ولا يجب
 حد القذف قال رضى الله عنه لو قال ذلك الوالد لولد له يجب عليه التعزير * باب في التعزير
 (بمع) وجد سكران ويوجد منه الرائحة لا يحد ولكن يعزرباقل من اربعين سوطا (بمع)
 ولو وجد منه رائحة الخمر دون السكر يعزرباقل من اربعين سوطا (بمع) ولا يؤخر التعزير حتى يزول السكر ولو وجد يعمل
 آنية فيها خمر يعزروا والحاصل ان باب التعزير مبني على الغالب والغالب في مثل هؤلاء السجاة
 والفسق فيعزرون بناء على الظاهر (بمع) ولو شهد رجلان بشرب الخمر ويوجد منه الرائحة عند
 اولى الامر كالقاضي والمحتسب يحد ولا فيعزره (بمع) قال لا خمر في خمرين يعزرو ويكون هذا التعزير
 حقا للعبد يمسك باسقاطه ولو قال له اتك فاعلمكم كفى في عالمنا انج ان قاله في الخصومة استخفافه
 بنعمة الامتهانة والشتيم يعزروا ان قاله حكاية لهاله لا يعزرو ولو قال له كباد باوك اكيكام دناج يا منك
 كجياكام لا يجب التعزير للتعليق ولو قال لرجل له عرض في الخطاب ما اولا امرأة محترمة كما او قال
 ما كرب او قال غفص او قال خزورد يعزروا قاله على نعمة الاستخفاف اولا ولو قال لصبي ما جابك
 لا يرد ب ولا يقول ذلك والتعزير في هذا كله حقا للعبد ولا للفرع العلاء ان التاجور والحامير

وهيها متعلم رشيد كان ينهى انما ثامن القبائح فقال المنهى للناس ما من اوتكده او اسكندر
 جاسكى شكسيم وناويا قانه يعزولا نه اخفاني به (كس) قال له يا منانق او انت منافق يعزول (شعب)
 مسكينه اخذت كسرة خبز من خبز ضربها حتى ضربها ليس له ذلك ويعزول (بسخ) غلام موافق قستم
 ما لما فعليه التعزير ولو قال لا خربا حرامزاده يعزولوا قام مدعى الشتم شاهدين شهد احدهما
 انه قال له يا فاسق والاخر انه قال يا فاجر لا يقبل هذه الشهادة (فع جت) وبضرب المصلح ببيع الخمر
 ضربا وجيعا ولا يفرق التعزير في الاعضاء بخلاف الذي حتى يتقدم اليه فان باع في المصربعد التقديم
 اليه ثم اسلم لم يصقط الضرب (يس) هذا دليل على ان التعزير لا يسقط بالتوبة (مس) وفي مثل الآثار
 واقامة التعزير الى الامام عند الحنفية وابي يوسف ومحمد والشافعي ورح والعفوا اليه ايضا قال
 الطحاوي وعندي ان العفو ثابت للذي جنى عليه لا الى الامام قال رضى ولعل ما قالوه ان العفو الى
 الامام فذلك في التعزير الواجب حقا لله تعالى بان ارتكب منكرا ليس فيه حد مشروع من غير ان يجنى
 على انسان وما قال الطحاوي فيما اذا جنى على انسان (شعب) للسير الصغير ان التعزير الى الامام كما
 ذكر الطحاوي (عن) المذهب في حد القذف حق العبد الا ان الامام يستوفيه (مسج) التعزير من حقوق
 العباد حتى يسقط بالعفو ولا يبطل بالتقادم ويصح فيه الكفالة وهو حق الادمي وهير المولى يملك اقامته
 كالمولى والزوجة في زوجته وكذا من عليه التعزير اذا قال لرجل اقم على التعزير ففعل ثم رفع الى القاضي
 فان القاضي يحتسب بذلك التعزير الذي اقامه بنفسه (ن) ابو بكر اساء عبده لا يعزره (ك) هذا
 خلاف قول اصحابنا وله التعزير دون الحد وبه فاحذو ذلك امرأته لان الله تعالى قال واضربوهن
 (ظم) رأي غيره على فاحشة موجبة للتعزير فعزروه بغير اذن المحتسب فله المحتسب ان يعزرا المعزور
 ن عزروه بعد الفراغ منها قال رضى الله عنه قوله ان عزروه بعد الفراغ منها اشارة الى انه لو عزروه
 حال كونه مشغولا بالفاحشة فله ذلك وانه حسن لان ذلك نهى عن المنكر وكل واحد مأمور به وبعد
 لفراغ ليس بنهى لان النهى مما مضى لا يتصور فتخص تعزير او ذلك الى الامام (شعب) يصر
 ملك العورة في الركبة اخف من الفخذ حتى لو رآه مكشوف الركبة ينكر عليه برفق ولا ينازعه ان لم
 ان رآه مكشوف الفخذ انكر عليه بعنف ولا يصر به ان لم رآه مكشوفة العورة امره بستره واجبه

على ذلك ان لم يكن استدل بهذا لبعضهم ان كل احد اقامة التعزير وهل الا يستقيم لانه لما امره
به حال كونه كاشفا لعورته وانه مملوك لكل احد (صحح) قال له يا فاسق ثم اراد ان يثبت فسقه بالبينة
ليدفع التعزير عن نفسه لا يسمع بينته لان الشهادة على مجرد الجرح والفسق لا تقبل بخلاف
ما اذا قل يا واني ثم اثبت فاء بالبينة تقبل لانه متعلق بالحد واو اراد اثبات فسقه ضمنيا لما يصح فيه
الخصومة كجرح الشهود اذا قال رشوته بكل افعليه و تقبل البينة كل هذا ولو ادعى على رجل
تحت القاذي سرقة و عجز عن اثباتها لا يعزى بخلاف دعوى الزنى لان المقصود من دعوى السرقة
اثبات المال لا نسبته الى السرقة بخلاف دعوى الزنا وان قصد اقامة الحسنة لكن لا يمكنه اثباتها الا
بالنسبة الى الزنى وكان قاصدا فسبته الى الزنى وفي المال يمكنه اثباته بدون نسبته الى السرقة فلم يكن
قاصدا فسبته الى السرقة (صحح) ضرب غير بغير حق وضربه المضروب ايضا انها يعزى ان ويبدا اقامة
التعزير بالهادي منها لانه اظلم والوجوب عليه احب * باب مسائل متفرقة في الحدود * نجم الائمة
الحكيم ثبت حد القذف والتعزير عند الامام فامر المقلد في ان يقيم الحد على القاذي بنفسه
لا يعزى الا امام ان كان المقلد في يري اقامة الحد بيد غيره (صحح) اتهم الجيران جارهم بانه سكران
فاجتمعوا الطلبه مع امام المحلة والمؤذن وغيرهم ودخلوا بيوت المسلمين بغير اذنهم وطلبوا الزوايا
والرفوف والسطوح في كل بيت فعلوا ذلك فلم يجدوا احدا يعزرون وقال غيره ليس لهم ذلك ويمنعون
اشد المنع (صحح) له حمامات مملوكة يفطروها فوق السطح مطلعا على عورات المسلمين ويحصر
زجاجات الناس برميها تلك الحمامات يعزرون ويمنع اشد المنع فان لم يمنع ذبحها المحتصب (فع
جس) الحد لا يسقط بالتوبة نقل نص في (جس) نصراني قذف معلما فضرب سوطا واحد ثم اعلم
فضرب تسعة وتسعين جازت شهادته (شص) مثله ان حد الزنى لا يسقط بالتوبة * كتاب السرقة *
(فع ظم) حرق من انسان من مطيرة في كرادة حنطة لا يقطع الا اذا كان عليها حافظا وباب مغلق
اصت ط) لو سرق المدفون في المقبرة يقطع * كتاب الصبر وانه يشتمل على مبعة ابواب * باب في
استيلاء الكفار والمالك القديم (صحح) كافر احتوى على مال مسلم واحرزه بدار الحرب ملكه ملك
عليه حتى لو اسلم بطيب له ولا يجب عليه رد ولا التصديق به (جس) احتوى الكافر على اموال المسلمين

وأجرها وهاب دار الحرب ثم دخل واحد منهم دار الاسلام مستامنا فوجدنا لما لك القديم المثال في
 يد لا يأخذ منه بالقيمة (فج عك) دخل دار الحرب با مان فاشترى مبدل منهم فلبى هناك ثم
 دخل التاجر دار الاسلام فوجه في يد انسان يأخذ بالثمن ان كان ملكه ذلك الانسان بالشراء
 وبالقيمة ان ملكه بالهبة (خج) ليس له على العبد سبيل لما تملكه في دار الحرب * باب بيع الغنائم وما
 يتعلق به * (فج) اشترى جارية مأسورة لم يؤد منها الخمس من الامير ينفذ ويحل وطبها وان اشترى
 من وقعت في سهمه نفق في اربعة اخماسها ولا يحل له وطبها (شص) للسير الصغير حري دخل
 دار الاسلام بغير امان فاخذ واحد من المسلمين فهو في جملة المسلمين عند ابي حنيفة ورواية
 شاذة عن ابي يوسف وعندهما هو له خاصة وفي وجوب الخمس عن ابي حنيفة ومحمد روايتان قال
 رضي الله عنه الخلاف في ماله الذي ادخله دار الاسلام كالخلاف في نفسه (بسخ) وعلى هذا الموال
 الخطائين حين كانت في بلاد الاسلام التي تحت قهرهم وولايتهم كبخارا وسمرقند ثم اغار عليها عسكر
 خوارزم (خج) استأجره لخدمته في السفر وحفظ ماله فغزا بفرس المستاجر وملاحه فان شرط المستاجر
 في العقد ان ما اصابه للمستاجر نفسه من الغنائم له والا فهو بينهما * باب في فداء الاسارى *
 (فج حم) اراد في دار الحرب ان يشتري اسارى وفيهم رجال ونساء وعلماء وجهال فالاولى
 ان يشتري الرجال اولا حتى لا يصير العوانا علينا والجهال محافظة على اسلامهم قال رضي الله عنه وجوابه
 ان كان منصوصا من السلف فسمعا وطاعة والانقضية الدليل ان يكون شرف النصارى اولى صياقة
 لبضائع المسلمين قلت والعلماء احتراماً للعلم * باب مسائل متفرقة * (فج) كافر جاء بولد صغير
 الى دار الاسلام وباعه فيها لم يجز ولو رجع الى دار الحرب وترك ولد فيها فولد حرم مسلم تبعه لكان
 (فج) اهل البغي قاتلوا اهل العدل وجب على اهل العدل ان يقتلوهم ليس جوعا الى امر الله باللاية
 والحد يثالك مروي القاتل والمقتول في النار محمول على الباغيين بقوله لا اجل الدنياء لمملكة
 وكذلك القتل اهل المحلة للصيغة والمعية لا ينبغي لاحد ان يقتل اهل احد هذا ولما اختلفوا في حريته
 من الصبايا واعتقه او عتق عليه بالقراءة واسلم ويصلى ثم اراد ان يرجع الى دار الحرب يمنع ان اراقا
 التوطن هناك * باب فيما يصير من ملك قوسلنا * (فج) قال النصارى في كان عند مسلم نبي لم يملككم

بالسلامة قلت لانه يقول نبياً ولكن من سئل الى قرن يشهد له العرب (كص) اذكر محمد في السير النبوية
 لو وصف رجل من المسلمين الاسلام لغلام كافر فقال انما على هذا او نحن نعلم انه قال ذلك ونهمل
 ما قيل له او اكبر الراى عليه فهو مسلم وان كان اكبر الراى انه لا يدري ما قيل له يقال له صف الاسلام
 فلما اوصف وعلم ما قيل له فهو مسلم والا فليس بمسلم بقوله انما على هذا او عن الشيخ الجليل اذا اتى
 بكلمة الشهادة وهو يعلم انه الاسلام بحكم بالسلامة وان لم يعلم تفسير هذه الكلمات لانه اتى بدليل
 الاسلام (عك) ولا يشترط في معرفة النبي صلعم وصحة اسلامه به معرفة اسم ابيه واسم جده
 بل يكفي في صحة اعلامه بمعرفة اسمه عليه السلام * باب فيما يكفر به الانسان وما لا يكفر به انه انواع
 الاول فيما يرجع الى الانبياء والملائكة والصحابة * (فع) قال غلام كاتب هذه الوثيقة في كتبها فقل
 انه موثوق به معتمد عليه في كتابة الوثائق فقال قد غلط رسول الله وابو حنيفة فلا سيما كاتب هذه
 الوثيقة لا يكفر ولا يعزربل ينصح ولو قال لو كان فلان نبيا لما صدقته ولا آمننت به لا يكفر لانه لا يكون (جمع)
 تأخذ منه حق وان كان آلهاء والاله الدنيا يكفر لانه اجترأ بخلافه في النبي عليه السلام (مى)
 قال كاس مشيان ذار خشتى اناج د فامناج اى ملك الموت اى جان نيشكيچ فقد ظهر كفره لا ان يكفر
 الآن (هو) صلى فان لم تصلى لعنتك الملائكة فقالت ان لعنتى الملائكة لعنتهم يجب ان تكفر (خج)
 فقال النبي عليه السلام كفروا كل نك لو سخر بقوله او كشف صورته عند او شك في صدقه او سبه
 ما وتنقصه ولو قال رويجل او مسيبد فيه خلاف والا صم انه لا يكفر ولو تمنى ان لا يكون الله بعنه نبيا
 لم يكفر ان لم يكن هذا او استخفافا به وان قال لم اومن به كفر ولو ظن الفاجر نبيا كافرا (بس) قال
 هو كذبي لم يكفر ولو نسب الى الانبياء الفواحش كعزومه على الزنا ونحوه الذي يقوله العشوية في
 يوسف عليه السلام كفر لانه شتم لهم وقيل لا يكفرو به ابو ذر ومن قال ان كل معصية كفر او قال فسق
 وقال مع ذلك ان الانبياء عصوا فكافرا لانه شام ولو قال لم يعصوا حال النبوة ولا قبلها كفر لورده
 النصوص (مت) قيل من لم يعرف ان محمد الآخر الانبياء فليس بمسلم لانه معلوم من دينه عليه
 الاسلام بالضرورة قيل ولو قال المريض اظن ان ملك الموت توفي فلا يقبض روى لا يكفر قيل لو رجل
 ملك حفلة فلا تقل هذا انما هو رياء وكبريل ان تصد الاستخفاف بهم كفروا ان قصد الاستخفاف

بكتابتهم لعاصيه لم يكفرو قيل لو قال لا اقبل شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم في الشهادة فكيف قبلها
 منك لا يكفر لانه لا يجب عليه الا مهال وترك حقه ولو قال اخطاء الانبياء ولم يحضروا تاريخ لا باس
 به ولو قال ما كان علينا نعمة من النبي عليه السلام في تبليغ الرسالة وتعليم الشرائع لان ذلك
 كان واجبا على النبي عليه السلام فهو مبطل في تعليقه لان بعثة الرسول واجبة على الله تعالى وهي
 من اعظم النعم على عباده وكفر هذا القائل بانكاره نعمة الرسول عليه السلام قال رضى الله عنه وجوبا
 الفعل لا يمنع كونه نعمة اذا قصد النفع والاحسان الى الغير كذخيرة الوالد على الولد والنبي عليه
 السلام قصد في تبليغ الرسالة هدايتهم وارشادهم من الضلالة الى ما فيه فوزهم فسادهم ومن
 تأمل قوله تعالى لعنك باخع نفسك الا يكونوا مؤمنين وقوله تعالى ان تحرص على هدايتهم فان الله
 لا يهدي من يضل وقوله تعالى لقد جاءكم رسول من انفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين
 رؤوف رحيم عرف ذلك وزالت عنه الشبهة الثانية فيما يكفر لكونه اقرا بابا تكفروا عنه (فجع) قالت لزوجها
 كفرت عن احزانك او قالت كفرت عند هؤلاء الاولاد لا تكفروا ولو قال لها يا كافرة فقالت انا كافرة
 او قالت لزوجها يا كافر فقال انا كافر فليس بكفر لانه شتم عادة (شتم) كفريقيل صار شتما في العرف فقال
 هو شتم (يب) قالت في الغضب انا يهودية وكافرة حرمت على الزوج (فجع سي) قال لها في الخصومة
 بالحيين اى همك كافر انك راى فقالت اوس واك كجى مسلماناوك وازيخ فقال نوش مكين كافر (شما)
 كفرا ان اراد به الخروج عن الاسلام (فجع) قال لها جى فيندك ياود يينخ فقالت نعم فقال لها كفرت
 فقالت نعم كفرت لا تكفروا لو قيل له لا تتكلم بهذا الكلام فانك تخرج عن الاسلام فقال اوزايخ يينغى
 ان لا يكفر لانه للاستبعاد (بم) قالت لزوجها لو علمت انك تزوجت علي لدخلت في اليهودية كفرت
 (شمرع) قال كافر مين د مشرمان بارورين لا يكفر (عمت) قال انا فرعون او ابليس لا يكفر لانه للشك
 الا اذا قال اعتقادي كاعتقاد فرعون او ابليس وقوله في ضمن الاعتد ان كنت كافرا اذا سلمت لا يكفر
 لانه للمبالغة دون التحقيق (بو) يكفروا لو قال كتن تاوكس انك ديسانيندك يتواري فقال نعم ياكو
 (عمس) قال لها في المخاصمة انت كافرة فقالت الكافرة لا تمسك لا تحرم ولو قال لها كافرة انت فقالت
 انا كافرة صارت مرتنة ولونيل للمتافلة عن الصلوة اما تعرفين الله قالت لا كفرت ولو قالت له لا اقبل في

فأرى فأنك تكون في المسجد وأما ظنك عند ضرتي وأمر بوزامك حرمته عليه (مس) لا تحرم
من يلائها تريد بهله المبالغة في صيانة نفسها عن الفكرة الرضا الله عنه وما قاله مجد الأئمة الحسن
(جميع) ابن سلام مريض قيل له قل لا اله الا الله فقال لا أقول لم يكفر قوله ان كان كذا كفر في
ذلك الساعة لوقال دعي اصير كافرا او قال اعتدني كافرا او انا كافر وكفر وقيل في اعتدني كافرا لا يكفر
(جميع) وخلاف في قوله استقبلني امرأتان ان اكفروني قوله جعلتني كافرا او الجاتي اليه او قال
جئت الى الكفر او قال فمن هلك ابلا اسلام فالصحيح انه لا يكفر في هذا كله ولوقالت دعي فقد كفرت
هذه هولاء الاولاد كفرت بخلاف قولها كفرت عند هولاء الاولاد (بو) قالت لوليهما ان لم تفارق بيني
وبين زوجي اكفر فقال كفرت الا ان تقول فانا كافرة فانه يكون يمينا وكذا قوله ان فعلت كذا فاني
ما صير كافرا هو يمين اذا حثت فيها كفر وقيل من وقف في كلمة الشهادة بين النفي والايجاب من
غير مانع ولم يرد نفى معبود غير الله تعالى قال يطلق هذا للمبالغة في التعجب فان عني هذا لم يكفر وقال
ابو عظيم ولا يكفر وقيل فمن اغضبها ولدها وزوجها فقاتل كفر المرأة ويقول لم امن نفسي لا تصدق
لان اللام يرجع الى المعهود ولا معهود هنا غيرها (بو) يصدق ابو ذر قالت لزوجها ما دمت معي
دكا قريانا فقام فقال العزم على الكفر كفر الا ان يقول ذلك على ميل الخلف (ثو) لوقال انا براء من الله
لولا فقال ان لم يتم تعليقه جد دايما نه (مس) هذا ليس بجواب وجوابه في (ن) عن ابي سلمان الجوزجاني
انه لوقال انت طالق لثلاث لولا قال هو مستثنى ولا يقع الطلاق (جميع) قوله عند رويته هالة القم
يكون مطر مدعي علم الغيب لا لعلامة كفر (قع) تزني بزنا اليهود والنصارى كفر (علك) لوقال كنت
استهزئ بهم ولم اعتقد ديتهم صدق ديانته قيل لوقالت الثكلى في ولد هاموئك عدل ظلم في قلب امك
فهو قاتل حش ولا تكفروا فترنت به انه عدل ومعناه انه ثقيل (بو) لوقال يا رب جمعت على العقوبات
مخطا كفرو من ابي ذر مثله الثالث في انكار حكم من احكام الشرع والا متخفاف به والعلم والعلماء
(قع) انكر فرضية صلوة الجنابة او كفارة الظهار وكفر (قع شح) انكار اصل الوكرو اصل الاضحية كفرو
ونظم الزند وبسبب خلاف هذا فقال اذا انكر شيئا من الفرائض ولم يره حقا مثل الصلوة والصوم والزكاة
او الحج او الغسل من الجنابة او من الحيض او الوضوء بعد الحدث يكفر فيقتل ولوقال انكر الاضحية فرفها

أو صدقة الفطر لا يقتل لا اختلاف في النام فيه وكل إذا افكر المسح على الخفين وإذا لم يمسحهما فمعه
 الطرأ أو السفر يقتل قلت ولا تنافي بين قول الجاهلي في انكار أصل الاضحية وقول الزيد وجس في
 انكار فرضيته لا أصلها مجمع وفرضيتها وجوبها مختلف (فع) جحد العشر أو صدقة الفطر لم يكفر قوله
 لو افكر الخراج أو العشر لا يكفر ولا يفسق خصوصاً في زماننا (بمع) حنفي المذهب قال مذهب الشافعي
 ليس بحق ولا يجوز العمل به لا يكفر (بمع) قال لحم الكلب أو لحم الحمار حلال إن قال ذلك للبيت
 كفروا للحى منهما لا يكفروا كذا اليربوع والقارة ونحوه لو ورد النص على حرمة الميتة دون الحى (بمع)
 اقترض مائة من من الحنطة بمائة وخمسين وقال هذه الزيادة حلال كفروا لو ورد النص ولو قال لا يقرأ
 دروغ چرا ميكوشى فقالت خوش آردم ونغز آردم ان ارادت به استغفار الدين تجدد الايمان و
 النكاح (شرح) قال لاخوان ذهبت الى مجلس العلم تطلق امرأتك فقال هذا استهزاء بالعلم والعلم فيكفر
 (عمت) قال لا اقول بفتوى الائمة ولا اصل بفتواهم فهو راد على الرسول عليه السلام واجماع الامة
 وتنبيهات النصوص في لزوم التوبة والاستغفار وقيل ان لم يكن مجتهداً يخشى عليه الكفر (فع) من
 قال من اكل حراماً فقد اكل ما رزقه الله تع فهو آثم ومن استحل حراماً قد علم في دين النبي عليه السلام
 تحريمه كنكاح ذوى المحارم او شرب الخمر او اكل ميتة او دم او خنزير من غير ضرورة فكافروا فعلم
 هذه الاشياء فسق دون الاستحلال وعن محمد انه قال لو رأيت ياكل لحم خنزير كفركه ولم اصده اذا
 قال طمئنته بجل وعن ابي حفص مثله في الخمر والفتوى بما تقدم (فع) الحريم قال بعد ما خرج
 الى دار الاسلام مسلماً اعلم بحرمة الخمر بعزروا لا يحد بخلاف المولود في دار الاسلام (مف) فكذلك
 التكفير على هذا (جرح) لو قال المسلم في دارنا بعد شهر لم اعلم الصلوات الخمس اذها فرضت على
 او الزكاة كفر (فع) من ابي حنيفة قوله حلال وهو يستيقن تحريمه كفر في الظاهر وقيل له ونسباً بينه
 وبين الله تعالى قال لا ادري في النظم اذا استحل الحرام مثل مال الغياو الزنا واللواط والخمر
 او الربو او قتل المسلم او اكل الميتة او الدم هذه غياو الضرورة او الجماع حالة الحيض يقتل (خسج)
 استحل شرب نبيذ الى سكر كفر وكذا الحجازة بيع الخمر ولو قال من يعرف حكم الله اهانته كفر وكذا
 الشريعة والمسائل التي لا يد منها ذلك الوقال الان لا مسألة وكذا الوقال الحلال والحرام لا امر

فكر ابو بكر الرازي في احكام القرآن ان قول مالك انه يحل اتيانها في غير ما تافوا قطع على ذلك قال
وان فهي من ذلك عند اصحابه وعندنا لا يحل وقال ابو ذر لا يكفر مستحله الخلاق يحكي فيه والله اعلم
بحاله في الفسق ومن اين نصر المقاسم الصغار من استحل الموطاة بامر الله كفر عند جمهور العلماء
(ن) لوقال المشريعة كلها تلبس او قال عيل ان قال في كله كفروني المعاملات لا (بو) اطلق الكفروني
قوله تلبس لان قوله حيلة ابو ذر ومثله وعنه قيل اجنبية فهي فقال هي في حلال كفر الرازي فيما يتعلق
بالصلوة (شمر) خفف التواضع فقبل له فقال بالغ ابرك نا او بجانك كارا وجي اكامنيكامي يا بختيس
بوند اوانج اكامنيكام لا يكفر لا (بو) معناه ان لا نعسناها في جميع الاحوال (لمنح) قيل له قم فصل فقال
اجوا اي فهو يرك انجلا لا يكفر (فمع جمع) اختلف في مجوده محمد ثا و صلوته رباء والاختيار ان لا يكفر
ويتركها ونا كقر قيل لو صلى جنبا خوفا من خصومة تخاصم لا يمكن القطع بكونه كفرا تيمم اولم يتيمم
ولو قيل له الا تصلي في رمضان فقال وهل نصلي في غير رمضان فهذا القرار على انه لا يصلي البتة ومثله
لا يكفر (بو) كفر الخامس نهايته لقي يوم القيمة قيل له يوم القيمة يكون كذا وكذا فقال ما نبا كنا
ونيا منيكم فنعليه بكفر وتعم عليه امراته (لمنح ظنت) لا يكفر (فمع) متهتك قال لا خرتجوا
فاستنسب ميتا ينفي ان اراد بدون واك يكفر والا فلا السادس فيما قال يقال في الله تعالى (بو)
عيل له الا يتق الله تعالى او الا تخاف الله فقال لا كفر (فمع) قال لا اجنبية مكنتي من الزنا كفر (شمر)
نهته عن ترك الصلوة فقال اسكتي كفا ما رذا راعا الله في بارباد كچ فكيف انفت نظاهر هل اكفر الا اذا
نوى انه لا ينتهي بنهيه (هي) لا يكفر (عجك) قال التلميذ لا ستاذة ايش يستاجر المستاجر فان القواب
به فقال الاستاذ لا تعلم فان هذا ملك الموحدين اسماء الادب فنحشى عليه لكن فرجوا ان وصل كلامه
بان الله ملكها من الموحدين لا يكفر (عجب) كان يصف الله تعالى عند زوجته فقالت كنت ظننت
ان الله متع في السلام فليست بمسلمة ولو قالت ارعما ما كمي الله تعالى ذاك بت فقال هذا هزار يا وير
كك كايه ذان يك كفر وارقد (جمع) قيل لو عايت على غيرها عيبا في رؤسا فقالت الله قادر على ان يجعلك
كذلك فقالت العايت اصار مجرانا ان يجعلني كذلك كفرت ان عنت ان خلق العيب جنونا وان عنت ان
يلا متها من العيب حكمة ومخالفة الحكمة جنونا لا يامن به قال ابو ذر قال لا خرا نيت مندي كايه فقال

لا تقول هذا فاني لا املك لذي رن قد مه كفو قال رضى الله عنه لو كرر ذكر الله تعالى فقليل الاخر هو ابن مسك
 كفو فلا ستهانة به فلو قال هذا مكان لا اله فيه ولا رسول فهل يريد به انه لا يعمل فيه امر الله ورسوله
 فلو قال له دع كثرة الكلام فقد انزلت الله من السماء او قال وضعه عيسى يد بك فهذا غير متعارف
 وكأنه اراد به ما روى ان الله عند لسان كل قائل ولو قال منعه الله تعالى الواجب حتى مات جرمه ان معنى
 الواجب في الحكمة كفروا ان معنى حبس الرزق لا ابو ذر رآه عفو الله عن كل كافر ولا يكفر في
 انكاره عند اب القبر وان كان مخطئاً (بو) قيل له يتدخل بارض الله فلا تحطى قطعة ارضها فقال
 ليست هذه بارض الله انما هي الله لا يكفر ابو ذر ما طله عزيمه يعيل فقال لا ارضى بباله رضى لك
 بالرزق من هذا الوجه القبيح فلو قاله رد المقوله رضى لك من هذا الوجه القبيح لا يكفر والا يكفر
 (بو) لا يكفر السابغ فيما يتعلق بالاذكار والقرآن (ففع) ولو قال مثل شرب الخمر الله كافر ان
 ذكره لاجل الشرب واو ذكّر تفسير القرآن فقال الف شرط لهذا التفسير كافر (يب) جمع اشعار
 العرب فقال ما اطيب كلام الله مريد به الاشعار يخاف عليه تكفر (بو) معام قال لصبى مكنت من
 القراءة كرويات او قال غفص فانه ينصرف الى استخفافى الصبي دون القرآن قلت لخلاني قوله كرميد
 (بم) قال لها ضعى رجلك على الكراسة ان لم تكونى فعلت ذلك فوضعت عليها رجلها لا يكفر الرجل
 لان مراده التخويف وتكفر المرأة قال رضى فعلى هذا لو لم يكن مراده التعريف يتبعنى ان يكفر (بم)
 لو وضع رجله على المصحف حالها يتوب وفي غير الخالف استخفافا يكفر (ظم) مثله (حج) انما يرد من
 القرآن لا مرخا فمقال الشيخ اخاف كفره (بو) مثله (ثو) جعل سورة اية من القرآن تكفر وزعم
 انها ليست من كلام الله فكافروا لا يكفر بكلمة ونحوها بالاستدلال الثامن في المتفرقات (هم) معنى
 (فع) تولى عمل الخوارج فقالوا له مباركة بادلين بكفر (شم) ما عاينتها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولو قالت اي قبيحكم قبيح كبرت الا اذ اعنت في المحبة فلا قيل قولها لزوجها انت عنت في ذلك ليس
 بكفر لانها تعنى به المبالغة في المحبة حتى توشى الله لمصطفى للمباداة فكفروا ولو ائتمروا بالحق باسم
 من امير المؤمنين لا يكفر (كب) مثله (لا) انما يستحق الله تعالى (بم) قال احب الخمر
 ولا احب غيرها كفر حتى واد الخمر لول مرة خمر قوما وادها كفرة او كل الخمر لول مرة خمر قوما وادها كفرة

بهنادى ما شاء الله تعالى (فجب) لوقال لمن بها من المعروف وينهى من المنكر بفهمان كما يمكن على وجه الاثبات
 بجدد الايمان (فجع ص) قيل من يقول بالخروج من النار وبالروية بلا كيف وبالقدرة مع الفعل
 لا يكفر ولكنه من اهل الاهواء والميل مع يجوز الرواية عنه (فجع ص) قيل له ان الله يلعب على ابليس
 فقال له العن عليه تحريم عليه امرأته (خج) قيل له في الخروج الى دار الحرب متجرا فقال الكفار
 ودار الحرب خير من دار الاسلام والمسلمين فان اراد به ان الريح ثمه اكثر لا يضوه وان اراد به ان
 ويمنهم خير كقر قال رضى وكلامه هذا وجه احسن منه ان الكفار خير من المسلمين في المعاملات
 والتجارات لقلة خيافتهم وعدوهم وقلة الظلم على التجار وعدم اخذ ولا تهم امر الهم بغير ثمن
 او بثمان بخس وهو الظاهر لا يكفر (عك) اجلس مجلس الفسق فاجلس عن يمينه ويساره مغنية ومطربة
 واخذ بشرب الخمر ثم قال لمن الملك اليوم فهذا يدل على انه لم يسلم بعد (خج) هذا علامة كفره
 (بو) قوله لا تجلنى لعل الله يجدنى فيه خلاف قيل له اتق الله فلا تفعل قال لا اخشى الله غضبا كفر
 ولوقال امرأتى احب الى من الله تعالى كفر ان اراد الطاعة لها وان اراد الشهوة فلا بأس ولوقال
 اخرج من هذه السورة المشرومة على التعليم لم يكفر والمجوسية خير مما انا فيه تقبيلها لفعله لم يكفر اخرجك
 الله بلا ايمان فيه خلاف وعبادة الصنم كفر ولا يعتبر باطنه ولو هو رعيه عليه السلام ليسجد له كفر
 وكل اتخاذ الصنم لذلك وكذلك الاحتفال بالقرآن والمسجد ونحوه مما يعظم (بق) في قولهم احسنوا
 وهو قبيل كفر قال رضى فعلى هذا اذا حكى عند غيره الى شتمت فلانا او ضربته او اخلت منه كل اظلم
 او اخفيت منه كذا من ماله او قال دقت فلانا الى الامونة او الكفرة فاخل وامنه كذا او فحوه مما فيه
 حكاية عن ظلمه او فعل ما هو قبيح عقلا او شرعا فقال المحكى له تورد الى الحاكم او لضغينة بينهما بالبحر
 هو ورد امكن او قال خوب دامكن ينبغي ان يكفر (جميع) قوله هي لا تعتق مهر اكفر والظاهر
 خلافه لا اخاف الله تعالى اعترافا انه لا يفعل ما يفعله الخائف لا يكفر ويكفر اطلاقا لقلته مبالاة
 (بو) قال عند يمينه هذه الايمان ثلاثا تهان فقد كفر * باب فيما يتعلق بايمان الزوجة
 والامة في حق حل الوطى وبقاء الزوجية * (فجع خج) غلب على ظنه ان ايمانها على التقليد لم يقر بها
 بولا امته روى عن محمد (شج) خلافه وقيل يستوفىها الا ملام اذا اتهمها وقد يعرف الانسان

الحق ولا يقدر على التعبير (بمعنى) إذا غلب على ظنه أنها لا تعرف الله فبأنه (بمعنى) كظمه في الشكوك
 زوجته الاسلام فظهرت الجهل بالصفات وقد طلقها ثلاثا قبل ذلك فتكا حها أصحح بطاخر اسلامها وخرج
 الثالث عليها ويجوز ان تعلمها ولا يمكنها التعبير عنها الا اذا ظهرت بنية من انها كفره وقت العقوبة (بمعنى)
 مثله وسئل بعضهم عن مخدرة بلغت فحكمتها ابوها رسالة عن عليه السلام فامعت به فقال لا يكفي ذلك
 ولا بد من المخبرين من كثرة تعلم مثلها انه لا داعي لهم الى الخير الا صلته قيل له لو صحح رسالتك
 النبي عليه السلام من الواغظ في المنبر يحكيها على وجهها وهناك كجمع عظيم وهم سكونت يكفي ذلك
 اذا ادعى الواغظ عليهم العلم بذلك فلم ينكروا عليه وعبار بمنزلة اخبارهم وان لم يدع العلم عليهم
 يصير ذلك دلالته ايضا على صدقه اذا علم انه لو كذب لا نكروا عليه ولو آمنتم برسول آمن به المؤمنون
 ولم تعرف اسمه ولسانه فهي مقلدة في ايمانها بالرسول فان علمت مع ذلك المعجزة التي بها آمن بها
 المؤمنون فهي عالمة بصدقه مؤمنة به (شرح) بلغ في اقصى بلاد الكفر ولم يبلغ الدعوة ولم يقربوا حدانية
 الله تعالى ولم يعبدوا الله تعالى حتى مات فاختلف فيه واكثرهم على انه تعالى قتل فيه نظروا فيه
 واختلف في وجوب معرفة الله تعالى والنظر فيه بعد كمال العقل قبل البلوغ اهل الرسول والفروع
 ومقتضى اهل القول والتوحيد انه يجب ذلك كتاب الكراهية والاستحسان وانه يشتمل على ثلثين
 بابا في باب الكراهية في الموضع وكيفية الصلوات حوال المصلي والمسجد ومصلي العيد والجنائز ونحوها
 (المعنى) لا بأس بالصلوة في اماكن لا تكون بقربه (على ما لا يكون الصلوة في بيت فيه بالوعة
 (رفع) ويجوز ان يتخذ في مصلي العيد والجنائز هدف للرمي (ظهير) ولا يحرك الصلوة مستقبل
 السراج المتقد (شرح) الصحيح انه لا يكره ان يصلي ويدين يده شمع او سراج لانه لم يعبد هما احد
 والمجوس يعبدون الشمس والنار والموقدة حتى قيل لا يكره ان النار الموقدة والوضوء بنفسه اول من
 الاستعانة بغيره كالصلوة في الارض الظاهرة اول منها على التفاضل (شرح) لا بأس بالصلاة البعيد
 في المسجد غائبا عن الصف عند الإمام وليس بينها صفوف متصلة ولو كان الى المسجد لم يدخل من دار
 موقوفة لا بأس للإمام ان يدخل للصلوة من هذا الباب لا يهوى انه كان قد دخل من حجرة رسول
 صلى الله عليه وسلم الى المسجد (على) مثله (على) ليس لك ريب من المسجد ان يجعل من

بيتاً باباً إلى المسجد وإن أدى ضمان نقصان الجدل وإن وقع فيه (شبه) يكره الصلوة إلى علم رآه صورة
 (عك) أولاً يزول التكرار إذا لم يكن للصورة عيبان وحاً حيان قاضي به لا يكره الصلوة مع إمام يلبس
 الحرير (شرح) يكره (وقع بقر) دخل المسجد للمروور فاما توسطه فندم قيل يخرج من باب غير الذي قصد
 وقيل يصلي ثم يتخير في الخروج (ميت) أن كان محلاً ثم يخرج من حيث دخل أهل ما لما جنى (بفتح)
 يعتاد للمروور في الجامع يأثم ويفسق (فع عت) له في المسجد موضع معين يواظب عليه وقد شغله غيره
 قال الأوزاعي له أن يزعمه وليس له ذلك عندنا (شرح) ويكره تخصيص مكان في المسجد لنفسه لأنه
 يغفل بالخشوع (شرح) أعظم المساكن حرمة المسجد الجوامع ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس
 ثم الجوامع ثم مساكن المحال ثم مساكن الشوارع فانها أخف رتبة حتى لا يعتكف فيها إذا لم يكن لها إمام
 معلوم ومؤذن ثم مساكن البيوت فانه لا يجوز الاعتكاف فيها إلا للنساء ويستحب للرجل والمرأة أن يتخذ
 في داره مكاناً خالياً للصلوة ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه ليتخذوا في منازلهم محاريط للصلواتهم (حدث)
 لا حرمة لتراب المسجد إذا جمع وله حرمة إذا بسط (شبه) له متاع في المسجد يخاف هايه فانه يتيمم
 ويدخل في الصلوة (شرح شبه) وإذا ضاق المسجد كان للمصلي أن يزعم القاعد عن موضعه ليصلي
 فيه وإن كان مشغلاً بالذكر والدريس أو قرأة القرآن أو الاعتكاف (شخص) وكذا أهل المحلة أن يمنعوا
 من ليس منهم من الصلوة فيه إذا ضاق بهم المسجد (شبه) أهل محلة قسموا المسجد وضربوا فيه
 حائطاً لكل منهم إمام على حدة ومؤذنهم واحد لا بأس بعد الأول أن يكون لكل طائفة مؤذن
 (كس) كما أن مؤذنين للمحلة أن يجعلوا المسجد الواحد مسجدين فلهن أن يجعلوا المسجد من واحد
 لا فائدة الجماعة أم لا لا بد من إمام لا بد من فلا فائدة ما بين إمامان جائز فيه (كسب) ولا يجوز للقيم الخروج
 للمصليات لتعليقها بالأساطين ويجوز للصلاة عليها ولكن لا تعلق بالأساطين ولا يجوز لها ارتقاء المسجد
 آخر قلت هذا إذا لم يعرف حال الرافق أما إذا أمر بتعليقها من غير الدرس فيه ويكره للدروس وحالها
 العادة السجدة في تعليقه بالأساطين في المسجد التي يدعون فيعطفون بها على من أضافها إلى الوقت إلى
 مناصحه إذا احتج إليها ولا يقبل إلا ما شاء الله تعالى (فتح) رأيت مكتبة في مسجد على ساطع المسجد فوجدته
 موضعه في وقت الصلاة يجوز ولا يفسد إن شاء الله تعالى لا يفسد الكسب بل يفسد الكسب لا يفسد الكسب لا يفسد الكسب

ولكنيسة لانهم اجمع الشياطين وفي شرح الآثار البيع وحصف النعل وأنشأ الشجر مما كان لا يعم المسجد
من هذا غير مكرور وما كان يومه منه او يخلبه فمكرور (حمر) يجوز الدرس في المسجد وان كان فيه
استعمال اليهود ويوارى المسئلة لاجل المسجد واجاب غيره بمثله (حمر) لو علم الصبيان القرآن
في المسجد لا يجوز وبائهم وكذا التأديب فيه (صت) انما لا يجوز التأديب اذا كان باجرو ينبغي ان
يجوز بغير اجرو اما الصبيان فقد قال عليه السلام جنبوا مساكنكم صبيانكم ومجانينكم وكذا لا يجوز
التعليم في دكان في بناء المسجد (صت) هذا عند ابي حنيفة وعند قما يجوز اذا لم يضر بالعامه (حمر)
اصابه البرد الشديد في الطريق قد دخل مسجد فيه خشب الغير ولم يوقد نار الملك فحشب المسجد
في الايقاد اولى من غيره (بنت) يجوز ادخال الخبواب واثاث البيت في المسجد للخوف في الفتنة العامة
باب القراءة والدعاء (شز) لا باس بالقراءة راكبا وما شيا اذا لم يكن ذلك الموضع معد للنجاسة فان كان يكره
(فزع) الا فضل في قراءة القرآن خارج الصلوة الجهر (علك) ومس اليدين على الوجه عقيب الدعاء سنة
وقيل ليس بشيء والامل اصح قال عليه السلام اذا سألتم الله تعالى فاسئلوه بعبادكم اكلهم ولا تصالوا بظهورها واذا
دعوا احدكم ففرغ من دعائه فليمسح بيده على وجهه (شح) والافضل ان يبسط كفيه ويكون بينهما
فرجة وان قلت ولا يضع احد يده على الاخرى فان كان وقت عذر او برد فاشار بالمحبة قام مقام بسط
كفيه (شمر) وضع اليد على القبر بدعة والقراءة عليه بدعة حسنة ولا يمنع القارئ من قرأته الا اذا
عزى الله بجلده السنون بقراءة (بمرط) يكره قراءة الفاتحة بعد المشربة لكفاية المصاحف جهر او مخافتة
للمصاحف (فزع) قوم يجتمعون ويقرؤون الفاتحة جهر او خسران لا يجتمعون عادة والاولى المخافتة (شح)
السلام بمختلف كل مكان مع جماعة ترأى آية الكرسي وآخرة البقرة وشهد الله ونحوها جهر الا بان به والافضل
الاستخفاء (بوا) ولا بأس بالجماعة على قراءة الا خلا من جهر احد ختم القرآن ولو قرأوا حذرا احتج
والباعون فهو الاولى (بوا) جهر (شح) يكره للقوم ان يقرأوا القرآن جماعة لئلا يترك الاستماع
والاصوات المأموه (شح) لا بأس به (عالي) نجي (الاستخفاء) بقراءة الفاتحة اولى من
الاذعية الشائرة في اوقافها (شح) يكره الصنف عند القراءة لانه من الخويلد وهو من الشيطان
وقد شدد الصنفين المأموه في المنع عن الصنفين والحق والصباح عند القراءة

التكبير جهر الى غير ايام التشريق لا يضمن الا بازاره العكس والصوره وقاس عليه بعضهم الحريق
والجوارف كلها ومثله في شروح الاصل لكشاشي (شم) قاض من جمع عظيم يرتفعون اصواتهم بالتصبيح
والتهليل جملة لا باس به والا خفاء الفصل واورا حتموا في ذكر الله والتصبيح والتهليل يخفون ولا خفاء
افضل على الفرع في السفينة او ملاعبتهم بالسيوف وكذا الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في
تفسير الثعلب المستحب ان يرفع يده عند الدعاء بحمد الله عز وجل او يروي ابن عباس فعل النبي صلى
الله عليه وسلم (ينح) يقول عند تمام ورد من القرآن او غيره والله اعلم او صلى الله على محمد وآله
بانتها انه يكون (بشر) بجهر المستوف كالحائك والامكاف قراءة القرآن اذ لم يشغل عمله قلبه عنها والا فلا
ولو كان القارئ واحدا في المكتبة يجب على المار من الاستماع وان كان اكثر ويقع الخلل في الاستماع
لا يجب عليهم (فجب) ولا يكره قيام قارئ القرآن في عظيم الجاني اذا كان مستحقا للتعظيم (ظمر) لا باس
بالقراءة مستطعما اذا اخرج راسه من اللحاف لانه يكون كالليس والا فلا والمريض اذا لم يخرج راسه
من اللحاف لا يجوز ما وتعلم انه كالعارف (ط) ولا باس بقراءة القرآن اذا وضع جنبه على الارض ولكن
يضم رجليه (ظني) لا يقرأ جهر عند المشغلين بالا محال ومن حرمة القرآن ان لا يقرأ في الاسواق
وفي موضع اللغو (شهر) يقرأ في البيت واهله مشغولون بالعمل بعد روى في ترك الاستماع
ان اختصوا العمل قبل القراءة والا فلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن (حمت) من يدرس في المسجد
وفيه مقروء يقرأ القرآن بحيث لو سكت عن درسه لسمع القراءة يقرأ في درسه وعن ابن عمر
الذي يرمى بكتب الفقه والجمع وجعل يقرأ القرآن لا ولا يمكنه الاستماع مع الكتاب يقول البراء منه فالام
على القارئ (ظفر) يكتب من الفقه او يكون منه غيره يقرأ القرآن لا يقرأ الاستماع لان النبي عليه
الصلوة والسلام دخل على الصحابة وهم في المسجد حلقين حلق في مكة اكره الفقه وحلق في قراءة القرآن
فجلس في حلقه من اكره الفقه (ولزم) الاستماع لم يفعل ذلك (بوي) في المسجد حلق وقراءة القرآن فالاستماع
الى الحلق اول (الخط) عن ابن عمر ان يقرأ يقرأ ان يقول الرجل لا يقرأ في البيت واليه ولكن يقول
استمعوا لله واستمعوا لرسوله فان الله سمعكم قال الطحاوي رحمه الله عليه والصحيح
جهر لقوله عليه السلام من انطق يقرأ في مجلس فيقول جهر من يقرأ في مجلس فيقول جهر من يقرأ في مجلس

ومحمد كالا اله الا فت المتغفر والتوب اليك الا عفر الله له ما كان في ذلك المجلس (عت) يقرأ
 القرآن ويلحن وعند من يحسن القراءة فعليه ان يرشد سائله او لم يسأله كمن ضل في مفازة وهناك
 من يعرف الطريق فعليه ارشاده بحال الله تعالى سألته او لم يسأله (ظم) من ختم القرآن في السنة مرة
 لا يكون مأجورا وعن البخيفة رحمه الله تعالى من قرأ القرآن في السنة مرتين فقل قضى حقه ورؤى
 انه عليه الصلوة والسلام عرض القرآن في السنة التي توفي فيها مرتين (مسح) فيه اقوال والاحسن
 الختم في كل شهر مرة (بو) افضل القراءة ان يتدبر في معناه حتى قيل يكره ان يختم القرآن في يوم
 واحد خزانة الاكمل ولا يختم في اقل من ثلاثة ايام تعظيما له وقد قال عليه الصلوة والسلام من قرأ
 القرآن في اقل من ثلاثة ايام لم يفقه وبقراءة مجمع عليها ولا يقرأ في الاسواق ولا للسؤال ولا في
 موضع غير طاهر ولا افضل من المصحف انس رض قال صلى الله عليه وسلم عرضت على اجور امتي حتى
 القناة او البعرة يخرجها الرجل من المسجد وعرضت على ذنوب امتي فلم اذنبا اكبر من آية او سورة
 اوتيتها الرجل فنسيها (يمت) والنسيان ان لا يمكنه القراءة من المصحف (بو) الصلوة على النبي صلى
 الله عليه وسلم والدعاء والتسبيح افضل من قراءة القرآن في الاوقات التي نهى عن الصلوة فيها
 (فلك) على المولى ان يترك مملوكه حتى يتعلم من القرآن قدر ما يصح به الصلوة وكذلك الزوجة
 * باب في تعليم القرآن والعلم ونحوهما * (فع) اعمى يجتمع عند النساء يقرآن عليه ويتعلمن منه
 يكره ذلك (عحت) مدايون ذوعيال تعلم من الفقه ما يكفيه للتكليف فالشعبي على عياله هو الواجب
 دون تعلم الزيادة (فع) لا بأس بان يكتب من كتب اهل الحشوة ويرفع منها للواعظ اذا كان يعرف
 للثبته دفعا (فع شح) في الصوفيين الذين اختصوا بنوع لبسة واشغلوها للهو والرقص وادعوا
 لانفسهم المنزلة افتروا على الله كذباً بهم جنة فامس النبي صلى الله عليه وسلم من الرد ولا الرد منه
 ونهى عن لبس الشهرتين غليسا على شيوخ الاساء ما يزرون قبيلا له ان كانوا رائعين عن الطريق الممتقيمة
 هل يتفنون عن البلاد لقطع قسنتهم عن العامة فقال اماطة الاذى ابلغ في الصيانة والمثل في الديانة
 وتمييز الخبيث من الطيب اركى واولى وفي كراهية روضة الناطقى رحمه الله ان اجتمع عشرة
 اولوقها اودونها في موضع يعبدون الله تعالى ويفرحون انفسهم لك تلك الكره لهم ذلك ولزوم

قلت الشبهة وصح القول بالجهل اذا اتصل به حكم الحاكم بفسخ التعليق وهل امساعهم به الملوي نفى
 هذا رخصة عظيمة * باب في حق المصاحف والكتب * (عشج) اللغة والنحو نوع واحد فيوضع بعضها
 فوق بعض والتعبير فوقهما والكلام فوق ذلك والفقه فوق ذلك والاخبار والمواظرات المروية
 فوق ذلك والتفسير الذي فيه آيات مكتوبة فوق كتب القراءة (شمك) نحوه (سم) بساطا وغيره
 كتب عليه الملك لله يكره بسطه واستعماله الا اذ علق للزينة ينبغي ان لا يكره وينبغي ان لا يكره
 كلام الناس مطلقا اذا كان مكتوبا على البساط (وحب) يكره حتى الحروف المفردة ورأى بعض
 الائمة شيئا يرمون الى حذف كتب فيه ابوجهل لعنه الله فنهاهم عنه ثم مريبهم وقد قطعوا الحروف
 فنهاهم ايضا وقال انما نهيتكم في الابتداء لاجل الحروف قال (صح) فاذا كره مجرد الحروف
 الا يكره الكلمة من كلام الناس قال رضى الله عنه لكن الاول احسن واوسع (شم) فع) ويجوز
 للمحدث الذي يقرء من المصحف تقليب الاوراق بقلم اوسكين (سم) ويجوز ان يقول للصبي احمل
 الي هذا المصحف (بمح) ولا يجوز لف شيء في كاغذ فيه مكتوب من الفقه وفي الكلام الاولى ان لا يفعل
 وفي كتب الطب يجوز ولو كان فيه اسم الله تعالى او اسم النبي عليه الصلوة والسلام فيجوز محوه
 ليلف فيه شيء (فع) ومحبوب بعض الكتابة بالريق يجوز (مت) وقد ورد النهي عن محو اسم الله
 بالبراق (صح) محالو ح يكتب فيه القرآن واستعمله في امرالد ينال يجوز (فع) حانوت او تابوت
 فيه كتب فالادب ان لا يضع الثياب فوقه (بم) يجوز قربان المرأة في بيت فيه مصحف مستور (فع)
 عك) يكتب القرآن في اوراق ثمانية او ذيرية لا ياثم (مصحح) عن الحسن عن البخيفة انه يكره
 ان يصغر المصحف وان يكتب بقلم دقيق وهو قول ابي يوسف راح قال الحسن وبه نأخذ قال رضى الله عنه
 لعله اراد كراهة التنزيه لا الائم (شط) ينبغي لمن اراد كتابة القرآن ان يكتب باحسن خط
 وايينه على احسن ورقة وابيض قراطس بافخم قلم وابرق مداد ويفرج المسطور ويفخم الحروف
 ويفخم المصحف ويجرد عما هو من التعاشير وذكرا لاي وعلامات الوقف صوتا لنظم الكلمات كما هو
 مصحف الامام عثمان بن عفان رضى (حص) ويكره التعشير والنقط (شط) والمشائخ لم يروا به بأس لان
 العجم لا يملكون التلاوة الا بالنقط وما كتبه اسامي السور والآي ونحوها فهي بدعة حسنة (مت)

لا يابس بالرفق والتعشير في المصحف (حب) كراهة من الاضمار والتعليقات يستعملها الوراقون في المصحف وكتب الفقه والتفسير لا يابس به ويكره في كتب النجوم والادب (حج) ولا يطرو في المصحف الخلق الذي لا يصلح للقراءة ان يجلد به القرآن (بسخ) يجوز رمي رواية القلم الجديد ولا يرمى رواية المستعمل لا احترامه كحشيش المسجد وكناسته لا يلقي في موضع يخل بالتعظيم * باب فيما

يجب من تعظيم اسم الله تعالى واسم نبيه عليه الصلوة والسلام وسائر الانبياء عليهم الصلوة والسلام (وك) سمع اسم الله تعالى عز وجل يجب ان يدعظمه فيقول سبحان الله وتبارك الله لان تعظيم اسمه واجب في كل زمان (ط) والصلوة عند ذكر النبي عليه الصلوة والسلام عند الطحاوي يجب في كل مرة وعند الكرخي لا يجب في العمرة مرة واحدة وقيل يكفي في المجلس مرة كسجد التلاوة وبه يفتى وتبقى الصلوة دينافي الذمة فيقضى بخلاف ذكر الله تعالى لان كل وقت محل الاداء لذلك فلا يكون محلا للقضاء (شم رفع مت كص) ولا يجب الرضوان عند ذكر الصحابة رضي الله عنهم (فك) عن ابراهيم النخعي ن ح ان السلام يجزئ عن الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام (نس) ذكر الله تعالى في مجلس الفسق ناويا انهم يشتغلون بالفسق فان اشتغل بالكفر فهو افضل كالكفر في السوق افضل من الذكرك في غيره كذا وان ذكر الله تعالى على وجه الاعتبار فله لكونه كذا على انه يعمل عمل الفسق اثم كتسبيح البائع لترويج المتاع قلت ذكر الائم ويحش عليه الكفر لانه اهاقه باسمه ويتصل به كراهة التعظيم لغيره باسمه (بسخ) قال لست اذاه مولا لانا لابس به وقد قال على رضي الله عنه لا بينه الحسن قم بين يدي مولاك وعني استاذي وكذا لابس به اذا قل لمن هو افضل منه

* باب في الكراهية في الاكل والشرب * (حك) جدي او حمل يوضع على الاقان يعمل اكله ويكره ولم يشرب الشاة اخيرا لئلا يحبس من ساعته لا يكره وان مكث تحبس من منزلة الذكاجاة المخلقة (شم) ذكر الشاة وغدد ما طبع في اللحم في الموقفة لا يكره الموقفة وكراهة هذه الاشياء كراهة تغزير لا تحريم (بسخ) رجم ما يترك له لعله جلال ان كان متصلا به حين ذبح (رفع) دود لحم وقع في موقفة لا تنجس ولا تتركل وكلها للموقفة اذا تسخت فيها وكذا الضفدع اذا ملأ في الماء وعين هشام عن علي اذا قطع فيه اكرهه لا يبيح ونحوه التحريم (بسخ) وغيره غسل اليد الواحدة او باضباع اليد اليسرى لا يكفي لئلا يغسل المصطفى الاطعام لان الملك كره

يغسل اليدين وذلك الى الوضوء (فتح) ولا يجوز نقل الماء من السفلى الى شرب بيعة او حائزته (عمد)
 ولا يجوز لانه ان يוכל المجنون الميتة بخلاف الهرة (ظفر) من آدمي طعن في وخر عنقطة لا تוכל
 ولا يركله الهما ثم بخلاف ما تقشر من جلدة كفه قد رجناج اليد بابا ونحوه واختلط بالطعام للضرورة
 وكذا العروق اذا تقاطعت العجين فالقليل لا يمنع للضرورة (من) الا باس بان يستعط الرجل بلبس المرأة
 او يشربه للمكواة وفي شرب لبن المرأة للبالغ من غير ضرورة اختلاف المتأخرين (م) عن ابي يوسف
 رحمه لا باس باكل لبن المرأة ولا باس باستعمال اللدقيق والنشا للحاكة والقصارين (عمد) ما احب
 ذلك (حبر) ومضغ الخبز للاهل اب مكان الكثير اه يجوز (عمد) يكره (جل) ومن اصابته منخضة
 وعند رفيقه طعام فلم يأخذ منه كرهها بالقيمة بل صبر حتى مات جوعا يثاب (عمد) ويكره ان ياكل
 الحمار من يد فم الخشكار لما يكره ولو عجن الدقيق بماء الهرة وخبز لا يكره (الادمي) يكره قطع
 الخبز بالسكين (فك حرم) لا يكره (حرم) لا يكره قطع اللحم بالسكين وفي الفرد ومن لا تقطعوا الخبز
 بالسكين اكرمه فان الله تعالى اكرمه وبرواية عائشة وام سلمة رضى الله عنهما لا تقطعوا اللحم على
 الخبز ان فانه من صنع الالهة وانهم فانه اهانوا سر في استعسان خرافة الاكل واذا اراد الاكل
 يستحب له غسل يديه في طرفي الاكل ويبدأ باسم الله الرحمن الرحيم في اوله ان كان حلالا وبالحمد
 لله في آخره كيف ما كان ولا يقطع الخبز بالسكين والمستحب النهس ولا يجمع المنوع والتمر على طبق
 فاحد ويلتقط فتات الطعام ولا يقوم عن المائدة حتى ترتفع ولا يسكت على الطعام ولكن يتكلم بالمعروف
 ويحكايات الصالحين (عس) لا يجوز وضع القصاع على الخبز والسكرجة والمالحة ويجوز وضع كافدة
 فيها ملح على الخبز ووضع الملح عليه ايضا ووضع القول عليه (شع) كل ذلك جائز وقال خوان او
 بهر اينها بود (عمد عس) مثله وفي (ط) تعليق الخبز بالخبز ان مكروه وكذلك وضع الخبز تحت
 للقصعتم قال وروينا كثيرا فعلوا ذلك ببخار او سرقند صغيرة الكبار من الائمة ولم يستعملوا قال راجعوا
 غير هامن المأكول لا يتكلموا به ودوا المعنوس واشبهه بها يجوز وضعها على الخبز عند (عس)
 اختلطوا وروى من المائدة حرام وان كان طعام الا باحتل من خلق بين ايوميه آخذ به بعد من الطهارة
 (هو كيد فلان معاملات الناس في ذلك الموضع (عس) يجوز وضع اليد على الكاف (ط) يكره استعمال

لأنه لو كان في ولاية ايه مع بها الا صلح وكان يزجر معه ويجوز ان لا يجزى منه اليد على ثيابه ولا بد سائر
 وروي قال روح فعلى هذا لا يجوز ان على المذنب ان يد في موضع هذه الخزان لمسه الا يد في به فلهذا لكن تعالى ان
 (طهر) في بيانه يقتضي جواز ذلك بالملك يد لانه قال لان الثوب ما نسيج لهفان او الملك يد ينسج لهفان (طهر)
 ويجوز ان كل مرقعة وقع فيها عرق الادنى ونظامتها ودمعه وكل الماء الا اذا غلب او صار مستقراً طبعاً

باب فيما يتعلق بالخبث في الاموال والكراهية في البيع والشراء والكسب والارباح (شهر) غلب على
 ظنه ان اكثر بيعات اهل السوق لا تخلو عن الفساد فان كان الغالب هو الحرام يتشوه عن شرائه ولكن مع
 ذلك لو اشترى يطيب له المشتري شريطة ان اذا كان عقل المشتري الاخير (تصح) رد العديلات
 من له بصيرة على انها زيف فليس له ان يدفع الى من ياكلها مكان البيت لانه تلبس وعذر (تصح)
 اشترى حنطة ونقاها للطحين ثم بدا له ان يبيعهها فالمستحب ان يبيعهها نقية ولا يخلط فيها ما خرج
 منها (شهر) الاولى ان لا يخلط (فع) مثله (شبه) له حنطة نقية اراد ان يخلط فيها من التراب
 ما يكون فيها عادة لبيعهها ليس له ذلك (فع) راسي ان شرط وقت المزاومات الى الهن في ان من بقى
 فعليه كل الا يجوز ولا نه من الجانبين ولو اجتمع منه مال لزومه التصديق به قال روح فلم يوجب
 الرد على من اخل به منه ان ظفر به بل اثبت له الملك بوجه صف الخبث (بصح) امرأة اجنبية تغزل
 في دار رجل ويعطيها في كل يوم قطناً وخبزاً فالغزل يطيب له ان لم يشترط عليها الغزل في يده
 حرمتها مع رجل لا يعلم حرمتها مع صاحب اليد ان يوجه له وهو يهب الثمن له ايضاً فعلا ذلك وقبضه
 ومات في يده فعليه رد الثمن ولا يعد رد يانه في متعه من المشتري (تصح) على العادة التجارية بين
 الناس انهم يسمون في الانسان مثلاً في ذلك ينار بين طسوجين زيوف لا يعد ران فيه وقال غيره يعدر
 (فصح) اجتمع مثله زيوف من ذلك طباعها من الصرافين بقطران ونفقة الصراف ثم تدن بها
 منعه فله ان يرد الثمن ويسعد المبيع قلب روح وهذا اذا تراضيا او كان المبيع فاسداً ولو اجتمع مثله
 التي يوفى واذا ان يمكن ذلك به لم ينتفع بالكل فله منه (فع) يجوز انقاذ الصراف حياض من القطع من
 الله يعدر انهم يشربون الخمر من هذا (شهر) يجوز للمحتاج الاستقراض بالربح ويكره بيع خاتم
 المحل به والصرف ونحوه ويصح طين الاكل (فع) الا يامن بالله ما ب الى دار الحرب متجراً اذا كان الغالب

منهم الوفاء ولا باس بالكسب الحلال وان كان له قوت سنة او اكثر (شمر) ولا يجوز بيع البطيخ ونحوه بالخبز من الصبي اذا لم يعلم كونه ماذونا فيه (ففع) ولا يسأل الصبي فيما يشتره لمصلحة البيت وفي غيره يسأل وصاحب الميزان اذا جمع الاثمان شيئا فشيئا وزنها فوجدها ازيد يعمل له ما يدخل بين الوزنين عادة وما لا فلا ولا باس بالاستراحة بدكان الغير او بيع متاع فيه بغير اذنه اذا جرى التسامح من اهل تلك البلدة في مثلها ولا باس بشراء جوز الدلال الذي يعد الجوز فيما خذ من كل الف عشرة وبشرى لحم السلاخين اذا كان المالك راضيا بذلك عادة ولا يجوز شرى بيضات المقامرين المكسرة وجوز اتهم اذا عرف انه اخذها قمارا (فك حمر) لا يثبت الملك فيما يقمر (فك) ويتصدق الصبي بعد البلوغ بالدرهم التي يبيع الكعاب من رجل قبل البلوغ (حمر) هذا الا يكون يبيعا وانما يثبت الملك بتملكه الدرهم لا بالبيع لانه تافه لا يتقوم شرعا ولو بلغ الصبي لا يجب عليه رد تلك الدرهم ولا التصديق بها وهذا ليس ببيع صحيح ولا فاسد لعدم المالية في المجل (مت) وتعليقه يدل على انه لا يضمن متلف الكعاب قال رح ومن احكم مسألة ايداع الصبي لا يؤخذ بما دفع اليه سواء كان ثمنا بان كان الصبي بائعا او عينا بان كان مشتريا لان ابا حنيفة رح يقول سلطه على الاتلاف فلا يضمن وهذا يعم الثمن والمبيع والوديعة والقرض والعارية ولا يضمن في الكل عند ابي حنيفة رح (بمر) خلط الدباء المر بالحلوات عند التمييز ثم باعها جملة يحل له الثمن اذ كان المريصلح لبها ثم اولبني آدم زراع او محترف بعض الآلة حرام الاستعمال او لم يحفر النهر وحفرة سائر الناس ويسقى ارضه منه لا يمكن في زرعه شبهة الخبث (بمع) له مال فيه شبهة اذا تصدق به على ابنته يكفي ذلك ولا يشترط التصديق على الاجنبي وكذلك اذا كان ابنته معه حين كان يبيع ويشترى وفيها بيع فاسدة فوهب جميع ماله لابنته هل اخرج من العهدة (ففع) ولا يتصدق بالخبث على زوجته (حمر) لا باس بالبيع التي يفعلها الناس للتحرر عن الربوا (عك) هي مكروهة وذكر البقال في تفسيره ان عند محمد رح يكره وعند ابي يوسف رح لا باس به وعند ابي حنيفة رح مثله قال الزرنجيري خلاف محمد رح في العقد بعد القرض اما اذا باع ثم دفع الدرهم لا باس به بالاتفاق (فك) دفع ظاهرا من انسان فدفع اليه مشربين دينار فباعه الاخذ منه دنانير فباعها بدينار الاخذ لا يحل له (مت) هذا على قول محمد رح اما على قولهما فلا باس به

الا اذا كان البائع ملجأ * باب الكراهية في اللبس ونحوه * (عك) اكره المنطقة المقضضة (عك)
 لا باس بها وبالديبا في وسط المنطقة دون ثلث اصابع لانه تبع كافي طرف القباء المحركى (فك)
 لا يجوز استعماله للرجل (ظم) يصل اذالم يبلغ عرضها اربع اصابع (فمح) في غريب الرواية يرخس
 للمرأة كشف الرأس في منزلها وحدها (مت) فالاولى ان يجوز لها لبس خمار رقيق يصف ما تحته
 عند محارمها (فع) ويكره تعليق الطازجة من جهة صبي ذكر ولا يستحب اللالي (شد) مثله (هسي)
 وينبغي ان لا يكره اللقافة الابريصية كالفراش (فع فك) يكره للرجال (عك) لا يجوز (شد)
 يكره التكة المعصولة من الابريص هو الصحيح وكذا القنصورة وان كانت تحت العمامة والكيس الذي
 يعلق (فع) يكره بالغ افروج فاكنت على الذكور الا على الرضيع لنبت الحاجب (حم) لا باس
 بوضع الحناء للرجل للعدو ولا باس بتختم المرأة بخواتم في الاصابع واتخاذ النعل من الخشب بدنة
 ولا باس باستعمال سكين قبيحته ورأس نصابه فضة اذا كان اعتماده على غير موضع الفضة (فك)
 ولا باس باستعمال منطقة حلقتها فضة (عك) لا باس اذا كان قليلا والا فلا (فع فك) لا يكره
 استعمال منطقة حلقتها نحاس او شبه اوحده يد او عظم (عك) يكره الصفرة والنحاس (فع) يكره
 حلقة المنطقة من حديد والنخاتم والسوار الذي يلبسه الشطار في ايديهم ويجوز بيعها ويرخس
 في حلقة المنطقة في الفضة والعاج لا غير ولا باس للنساء بتعليق الخرز من شعورهن من صفرة ونحاس
 او شبه اوحده يد او نحوها للزينة والسوار منها ولا باس بشد الخرز على ماق الصبي او المهد لتليله
 (فك حم) لا باس بتعليق الاجراس من عنق الفرس والثور (عك) لا يجوز عن ابي القاسم
 الصفار روح الخف الاحمر خف فوعون والخف الابيض خف هامان والخف الامود خف العلماء ولقد
 لقيت مشر من كبار الفقهاء يبلغ فما رأيت لاحد هم خفا ابيض ولا احمر ولا سمعت انه امسك
 وروي ان النبي عليه الصلوة والسلام امسك خفا اسود واهدي اليه خفان امود ان فقبح ولبس
 (صح) واختلف في السدل في غير الصلوة فقل يكره بدون القميص ولا يكره على القميص وفوق الازار
 وقيل يكره كافي الصلوة والصحيح قول ابي جعفر روح انه لا يكره (فع شم) دلال يلقى ثوب الديبا في
 منكبيه للبيعه يجوز اذالم يخل يده في الكمين (عك) فيه كلام بين المشايخ (فعم) يسخ فامسك (عك)

وقها من رابع اصابع من الاربعة من اصابع عشرين وذلك كقيد شبر ثاير من فيه (تسج) المصير
 الى خمسة اربع اصابع لا يمتد مئة كل القدم ولا منشورة كل الشعر (ظف) المصير اربع اصابع كما هي
 الى هيئتها الا اصابع المثلث (تلك) اربع اصابع منشورة (تلك) الشعر من مقد لمر المنشورة اول
 تلك والاعلم في العمامة في مواضع يجمع (حمر) لا يجمع (تلك) في المتفوق خلاف (جنت)
 ما كان من الثياب الغالب عليه غير القز كالخز وفقره لا باس به ويكره ملكان ظاهر القز كذا ما كان خط
 منه خز وخطامه قز وهو ظاهر لا خير فيه (تسج) ظاهر الملك حسب عدم الجمع في المتفوق الا اذا كان خط
 منه قز وخطامه خير بحيث اظهر عكسه قز افلا يجوز كذا كره في جنت فاما اذا كان كل واحد مستبينا كالطرو
 في العمامة فظاهر الملك حسب انه لا يجمع (تسج) يضرب نظر الملك انتم الى الثلج وهو يمشى فيه لا باس
 بان يشك على عينيه خمارا احمر من ابريسم الثلج في العين الرمدة اول (فع) لا يجوز (سمر) ويجوز
 القاه المسطر على راسه والله ايضا في التعزية (تلك) ويكره من الابريسم (فع) الف العمامة الطويلة
 واليسع الثياب الواحدة الحسن في حق الفقهاء الذين هم اعلام الهدى دون النساء (بو) الا حسن
 ان يلبس احسن ثيابه للصلاة قال الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وفي الحديث صلوة مع عمامة
 خير من سبعين صلوة بغير عمامة وروى انه من صلى وجيبه مشدود كان خيرا ممن صلى بسبعين
 صلوة وجيبه مكشوف وحئل الحسن البصري ربح ممن اراد الحج ايلبس ثياب السفر فقال ما يصنع
 الله تعالى بالوسع ومن النخعي ربح كان يخرج من بيته في ثياب حسنة واصحابه كانوا يقولون
 فعلت تعرف حقيقة انه محل له الان اكل الميتة (سمر) المنطقة كلها ديباج لا يجوز فوقها يجوز (شط)
 لا باس بالعلم المنسوج بالذهب للنساء فاما للرجال فمقد اربع اصابع وما فرقه بغيره (شط) من
 ابي حنيفة من لا باس بالعلم من فضة في العمامة قد اربع اصابع ويكره من الذهب فكانه اعتبره
 بالخطم وقيل لا بغيره ذلك (تسج) ياليم ياخرج علم من الذهب كالمسج يجوز فيه قد اربع اصابع
 للرجال وكذا الى القلنسوة في ظاهر الملك يجوز قد اربع اصابع وفي رواية من عدا ربح لا يجوز
 كالوكايت من حرير (تسج) يجوز ليس الثوب او القلنسوة المنسوجة بالخوارزمية في ذرني في ورفي
 ذرني بوضت منيخا ذالم يكن فيه ابريسم (جنت) البران مكفوفة بالابو بسم ياليم جكنيا لا يجوز ان يتوز

الا بربهم كذا واليه يلقون على الروايتين (لعمري) يحرم للرجال استعمال زرقى يومئذ الا قد راى العلم
 (كسبه) يكره لمن كان مخلص (خبر) والنساء فيما سوى الحلى من الاكل والشرب والاداء فان والعقود
 في الذهب والفضة بمنزلة الرجال في الكراهة لعصوم الاثر بخلاف الحرير لانه يحل لمن استغزاه
 والجلوس عليه ونحوه (تصح) امثلة وقال لا خلاف فيه بين الامة (حرم) امرأة لها صندلة في موضع قد مها
 سمك متخذ من غزل للفضة وذلك الغزل مما يخلص محل لها استعمالها (عكس) يكره (شط) واما الفضة
 في المكعب فيكره في رواية ابي يوسف نوح وعند همالا يكره (فكس) حرم الا يجوز مع الثياب اسود
 او كذهب تاسف على الميت (صح) الا يجوز تصويد الثياب في منزل الميت (فكس) عكس عكس (حرم)
 لا يكره الاستناد الى الوسادة من الديباج (عكس) استعمال اللهاق من الابويهم لا يجوز ولا يكره
 نوع لبس (صح) وفي شرح الجامع الصغير للصغير ليدمر به مثله (شبه) حرم بوس (عكس) لا يكره بلادة الحرير
 قوضع على مهمل الصبي لانه ليس بلبس وكذا الكفة من الحرير للرجال لانها كالبيضا (عكس) لبس
 الحرير فوق الدثار انما لا يكره عند ابي حنيفة راح لانه اعتبر حرمة استعمال الحرير اذا كان
 متصل ببدنه صورة وابويوسف راح اعتبر المعنى يعنى اللبس قال راح فهذا اتصيف من (عكس)
 ان عند ابي حنيفة راح لا يكره لبس الحرير اذا لم يتصل بجلد يمتد حتى لو لبسته فوق قميص من غزل ونحوه
 لا يكره عند فكيف اذا لبسته فوق ثياب او شيع آخر محشوا او كانت حبة من حرير بطاقتها ليست بصرير
 وقد لبسها فوق قميص غزل قال راح وفي هذا ارضية عظيمة في موضع عم فيه البلوى ولكن طلبت من
 القول عن ابي حنيفة راح في كثير من الكتب فلم اجده سوى هذا (الشرح) ومن الناس من يقول انه
 يكره اذا كان الحرير يمس الجلد وما لا فلا ومن ابن عباس رضي الله عنهما كان عليه حبة من حرير فيقل له في
 ذلك فقال اما ترى الى ما يلي الجسد وكان تحته ثوب من قطن ثم قال الا ان الصحيح ما ذكرنا ان الكل
 حرام وفي شرح الجامع الصغير للبرذوي ومن الناس من اباح لبس الحرير والديباج للرجال
 ومنهم من قال هو حرام على النساء ايضا وهامة الفقهاء على انه يحل للنساء دون الرجال باب الكراهية
 في الوطى (س) له اختان اتمان جمع بينهما في المس او التقبيل ينبغي ان لا يكون له وطى
 احد لهما لان الدوام الى الجماع الحقة بالجماع كافي المصاهرة (فكس) ليس المشافعة ان ذكر

فلم يها من زوجها الحنفى في اليوم العاد من شهر من حينها ويملك منها (ظمر) فقال انما يعني المفتى
 لم يملك منه لاني من هب المصفتى (ظمر) ارضا بها فصليت ثم تزوجها فله وطيبها * باسمه فيما جعل
 له بالنظر ومسه وكشف العورة * (علك) اراد عور ازاره في الحمام ولا يتيس له ازار آخر لا عصر عليه
 ولكن يصب الماء عليه يكفى ويرويه عن ابي يوسف راح (يبت) مثله ولو اراد الاحتشال لا يتجرد
 بكنه ويزا ازاره ان كان منفردا ولو فعله يكره (عك) ان كان في بيت واحد وامر د خول الناس عليه يعدر
 ان شاء الله تعالى (ش) ما من غير لم يبلغ حد الشهوة مع نساء ليس معهن رجل غسلته وكف لك الصغيرة
 مع الرجال لانه ليس له حكم العورة حالة الحيوة حتى يباح النظر بعد الموت اولى (علك) للحنث ان ينظر
 الى فراغ ام العذرة شعرها (خج) للابن ان يغمر بطن امه وظهرها خذمة لها من وراء الثياب (عك)
 يجرد في بيت الحمام الصغير لعصر ازاره والحلق العانة يام (علك) يجوز للغسل ان يتجرد في الملكة
 اليسيرة (فك حم) لا باس به وقيل يجوز ان يتجرد للغسل ويجوز تجريد زوجته للجماع ايضا اذا
 كان البيت صغيرا مقل اربعة او عشرة (مت كص) والحافظ السائل لا باس بان يتجرد او يتجردا
 في البيت ابو نصر الدبوسي لا يكره ان يغتسل مشجرا في الماء الجاري او غيره في الخلوة (بو) كشف
 عورته في بيت او كة لغير حاجة يكره وذكر قاضي القضاة في مسائل ابي الفرج انه لا باس به (ظمر)
 النظر الى عظام المرأة بعد موتها لا يجوز (معت) ولو خافت الافتصاد من المرأة فلا حرج ان يقتصد
 بها * باب فيما يتعلق بالنوم والاضطجاع والاشيقاظ من النوم * (بو) الاضطجاع بالجنب الايمن
 اضطجاع المؤمن وبالايسر اضطجاع الملوك ومتوجهها الى السماء اضطجاع الانبياء وطى الوجه اضطجاع
 الكفار فالاصوب ان يضطجع مائة بالايمن ثم ينقلب الى الايسر في بستان ابي اليت ويحتجب له عند
 نومه ان يضطجع على يمينه مستقبل القبلة فان بدله ان ينقلب الى الجانب الاخر فعل ويحتجب
 ان يقول عند الضجوع بسم الله الذي لا يضر مع الله شي في الارض ولا في السماء وهو السميع العليم
 ويقول حين استيقظ الحمد لله الذي احياى بعد هذا ما كنى واليه التضرع فاذا قال هذا فقد ادى شكر
 ليلته ويكره النوم في اول النهار وفيما بين المغرب والعشاء ومما تنى خلافه قال ويحتجب النوم في وسط
 النهار ومن ابن عباس انه قال في قولك اذ هو قائم نومه الحمد لله الذي ابرأه من الله عيبك

اتمام في الصلاة التي قسم فيها الاوزان أو ما علمت انها النوم التي قالت العرب انها مكروه مكمل
 مهومة منسأة للحاجة ثم قال النوم ثلثة خلق وخرق وحمق فالخلق نومته الهاجرة والخرق نومته آخر
 النهار واوله لا ينامها الا احمق او سكران او مريض والحمق نومته الفحى (حب) نهى النبي صلى الله عليه وسلم
 عن النوم قبل العشاء وعن السهر بعد ها وعنه انه سمى بيت ابي بكر رض ليلة الامر من امور
 المسلمين وعن ابن عباس ومروانها سمر الى طلوع الثريا وعن عائشة رضي الله عنها لا سمر الا
 لمسافر او مصلي ومعناه لدفع النوم وعن عمر انه كان لا يدع سمر او يقول ارجعوا فلعن الله يورق صلوة
 او تهجد (شط) لعل النهي عن النوم بعد دخول الوقت فقد روى ما كانت نومته احب الى من رضى
 من نومته بعد العشاء قبل العشاء قلت الظاهر انه اراد بعد صلوة العشاء الاولى قبل العشاء الاخيرة
 * باب في السلام والمصافحة والقبلة وتشميت العاطس * (ظمر) لا يسلم المتفقه على استاذة ولو فعل
 لا يجب رد سلامه وكذلك الخصمان اذا سلما على الغاضى (كص) اذا عطس انسان حائل الاذان
 يحمد ويشمته غيره (متفع) لا يحمد (ق) عطست المرأة فرد الرجل عليها بسننلة السلام ان كانت
 عجو زار عليها وفي الشابة رد عليها في نفسه (فع عمت) تشميت العاطس مستحب (فع) لا يسلم
 على الشيخ الممازح او الرند او الكذاب او اللاغى ومن يسب الناس او ينظر في وجوه النساء في
 الاسواق ولا يعرف توبتهم ولا يأس بمصافحة المسلم جاره النصراني اذا رجع بعد الغيبة ويتأذى بترك
 المصافحة (بمر) السلام تحية الزائرين والذين جلسوا في المسجد للقرأة او للتسبيح او لانتظار الصلوة
 ما جلسوا فيه لدخول الزائرين عليهم فليس هذا وان السلام فلا يسلم عليهم ولهذا قالوا لو سلم عليهم
 الد اخل وسعهم ان لا يجيبوه (ط) السلام انما يكون على من جلس للتحية والزيارة (قب) ولا يكره
 قيام الجالس في المسجد لمن دخل عليه تعظيما له (شط) في مشكل الآثار القيام لغيره ليس بمكروه لعينه
 انما المكروه محبة القيام من الذي يقام له فان لم يحب القيام وقاموا له لا يكره لهم قال رضى الله عنه
 وقيام قارئ القرآن لمن يجيب اليه تعظيما له لا يكره ما ذا كان ممن يستحق التعظيم وقيل له ان يقوم
 بين يدي العالم تعظيما له فاما في حق غيره لا يجوز (عج) والمنة في المصافحة بكتا يديه (حمد)
 طلب من عالم او فاضل ان يدفع اليه قلعه ليقبله لا يرخص فيه ولا يجيبه الى ذلك (نم) ذكر في

وبعض ادب القاضى وان استاذفه لسان ان يقول رأسه في يد يوزن عليه فعل (ربح) يكره تقبيل
 المرأة فم امرأة اخرى او خديها عند اللقاء او الوداع * باب في الخلوة بالجنسية وكلامها * (فع)
 يجوز الكلام المباح مع امرأة اجنبية (عش) سكن رجل في بيت من ديار امرأة في بيت آخر منها
 وكل واحد غلق على حدة لكن باب الدار واحد لا يكره ما لم يجمعها بيت (ظير) وكذا في حجرتين
 من دار (بيت) مثله (عك) هي خلوة فلا تحل (مت) في (شيب من) ولو طلقها بائنا وليس
 له الا بيت واحد يجعل بينهما سترة لانه لو لا السترة يقع الخلوة بينهما ويان الاجنبية وليس معها
 محرم فهذا يدل على صحة ما قالوه وفي استحسان القاضي الصدوق ينبغي للاخ من الرضاع
 ان لا يخلو باخته من الرضاع لان الغالب هناك الوقوع في الجماع (صغر) الخلوة بالاجنبية
 مكروهة كراهة التحريم (حب) عن ابي يوسف ليس بتحريم (فسخ) واجمعوا ان العجوز لا تسافر
 بغير محرم ولا تخلو بوجاهل شابا كان او شيخا ولا بالن تصافح الشيوخ في الشفاء عن الكرمينى
 العجوز الشرفاء والشيخ انه ملا يجامع مثله بمنزلة المحارم (ينح) ماتت عن زوج وام فلها ان يسكنها
 في دار واحدة اذا اخلت في الفتنة وان كانت الصهرة شابة فللعير ان يمتنعوا منها اذا خافوا
 عليها الفتنة * باب في ايتعلق بالمقابر ويوارقها وفي الجلوس للتعزية * (بيت) لا تعرف وضع اليد
 على المقابر سنة ولا مستحب ولا يرمى به بأسا (عك) هكذا لو جلد فاه من غير فكير من السلف (شم)
 بدعة وعن جابر الله العلامة راح مشائخ سكة ينكرون ذلك ويقولون انه عادة اهل الكتاب
 وكذلك تقبيل المصحف وفي احياء العلوم المستحب في زيارة القبور ان يقف معتد بر القبلة مستقبلا
 لوجه البيت وان يعلم ولا يمسح القبر ولا يقبله ولا يمسح فان ذلك من عادة النصارى (مت) وفي
 شرح الجامع الصغير ان قبلة الدبابة قبلة الحبر عند الاستلام وقبلة المصحف وعن عمر رضى الله عنه
 انه كان لا يخطى المصحف كل صلاة ويقبله ويقول عشت ربي ومنشور ربي عز وجل (بيت) لا بأس بالجلوس
 للتعزية ثلث ايام في قديم المصنف من غير ان يركبوا ماتوا ويمتعون القراءة ولا يعطون لهم شيئا (ش)
 كره المجلوس للتعزية ثلثة ايام ثم انزل في المصنف وفي غير ما جاء في الرخصة للرجاء وتركه احسن
 (حب) لا بأس بالجلوس للتعزية ثلثة ايام في بيت او مسجد بائناهم الدائم الجلوس ثلثون يوما

رَأَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَجْدَلِ ثَلَاثَ جَعْفَرٍ وَزَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَابْنَ زَوْاحَةَ وَالنَّاسَ يَأْتُونَهُ وَفِي بَيْتَانِ ابْنِ اللَّيْسِ
 مِثْلَهُ (مَحْك) الْأَوَّلَى أَنْ لَا يَصْعَدَ فِي الْمَقَابِرِ (بَو) كَانَ يَوْسَعُ فِي ذَلِكَ وَيَقُولُ سَقَرُهَا بِصَوْلَةِ سَقَرِ
 الدَّارِ فَلَا بَأْسَ بِالصَّغِيرَةِ (شَح) يَكْرَهُ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لَأَنْ أَطَاءَ عَلَى جَمْرٍ أَحَبُّ إِلَيَّ
 مِنْ أَطَاءَ عَلَى قَبْرِ (مَحْك) أَبَا تَمِيمٍ بُوَيْطِيقُ الْقُبُورِ لَأَنْ سَقَفَ الْقَبْرِ حَقَّ الْمَيِّتِ (حَسْبُ) لَهُ بَقْعَةٌ بَيْنَ الْمَقَابِرِ
 يُرِيدُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا وَلَا طَرِيقَ لَهُ إِلَّا إِلَى الْمَقَابِرِ لَأَنْ يَتَخَطَّى الْمَقَابِرَ إِذَا كَانَ الْأَمْوَاتُ فِي التَّرَايِيثِ
 (بَح) وَيَكْرَهُ اتِّخَاذَ الْمَقْبَرَةِ فِي السَّكَنِ وَالْأَمْوَاتِ لَأَنْ مَوْضِعَ الْمَيِّتِ الْمَقَابِرُ وَلَوْ أَتَخَلَّ كَأَشَانِهِ لِيَدْفِنَ
 فِيهَا مَوْتَى كَثِيرَةً يَكْرَهُ أَيْضًا لَأَنْ الْبِنَاءَ عَلَى الْمَقَابِرِ يَكْرَهُ وَيَكْرَهُ أَنْ يَتَخَلَّ لِنَفْسِهِ قَابُوقًا قَبْلَ الْمَوْتِ وَيَكْرَهُ
 الصَّلَاةَ فِي التَّابُوتِ وَرَأَى أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ رَجُلًا عَنْهُ مَحْصَاةٌ يُرِيدُ أَنْ يَحْفَرَ لِنَفْسِهِ
 قَبْرًا فَقَالَ لَا تَعُدْ قَبْرَ نَفْسِكَ وَاعْدِ نَفْسَكَ لِلْقَبْرِ (شَح) لَا بَأْسَ بِأَنْ يَرْفَعَ شَرَّ الْمَيِّتِ لِيَرَى وَجْهَهُ
 وَإِنَّمَا يَكْرَهُ ذَلِكَ بَعْدَ الدَّفْنِ (حَم) امْرَأَةٌ جَلَسَتْ فِي بَيْتِ الْمَيِّتِ فَتَنَدَّبَهُ وَتَدَكَّرَ مَنَاقِبَهُ فَتَبَكَّى وَتَبَكَى
 مَعَهَا النِّسَاءُ فَنَاجَى بِهَا فَتَنَدَّبَ بِبَطْمَعٍ يَكْرَهُ وَإِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ طَمَعٍ فَلَا بَأْسَ بِهِ (صَف) وَالْمَذْكُورُ
 فِي الْكِتَابِ أَنَّهُ يَحْرُمُ مَطْلَقًا وَفِي السِّيَرِ الْكَبِيرِ بِإِسْنَادِ مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ قَالَ قَدِمَ عَلَيْنَا رَجُلٌ
 مِنْ الْأَنْصَارِ فَحَدَّثَنَا عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِبَيْتِ الْأَشْهَلِ وَهُمْ يَتَدَبَّرُونَ فَعَلَّوْهُمُ
 بِرُءُوسِهِمْ فَقَالَ لَكُنْ حِمَزَةٌ لَا بَوَاكِي لَهُ قَالَتْ فَنُحِرْنَا حَتَّى أَقْبَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَدَبَّرْنَا
 حِمَزَةً وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْبَيْتِ حَتَّى مَعْنَانَا شَجَعَهُ فَارْضَلُ الْبِنَاءُ أَصْبَحْنَا وَقَدْ احْتَضَرْنَا
 قَالَ الْمَرْخُصِيُّ وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّ حِمَزَةَ رَضِيَ عَنْهُ كَانَ سَيِّدَ الشَّهْرِ يَوْمَئِذٍ وَلَكِنَّهُ كَانَ قَرِيبًا مَوْتًا
 لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا قَالَ فِي الْمَغَازِي أَنَّ مَعْدِي بَنِي مَعَادٍ وَمَعْدِي بَنِي عِبَادَةَ وَمَعَادِي بَنِي جَبَلٍ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَا يَسْمَعُونَ إِذْ يَكُونُ حَادُّ أَيْنِسَاءٍ قَوْمَهُمُ الَّذِينَ يَسْتَعِدُّنَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَدَبَّرُونَ
 حِمَزَةً فَاسْتَأْنَسَ لِبَكَائِهِمْ حَتَّى نَامَ وَمِنْ ذَلِكَ الْوَقْتُ جَرَى الرَّسْمُ بِعَدَائَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 رُسُلَهُمْ إِذَا مَاتَ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِالْبُكَاءِ لِحِمَزَةٍ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَسْرُورٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا فَاحْتِظَا
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُمْ يَبْكُونَ فَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ هَذَا يَوْمٌ مُنْذُ الْيَوْمِ فَلْيُجْعَلْ وَلَا يَبْكِي
 عَلَيْهَا لَكُنْ هَذَا يَوْمٌ قَالَ الْمَرْخُصِيُّ وَرَأَى الْعُلَمَاءُ مِنْ أَهْلِ بَطْنِ الْحَدِيدِ وَفِيهِمْ مَنْ قَالَ أَنْتُمْ

ورحمة الندبة بظاهر التحليل واكثرهم على ان ترفع الصوت بالبكاء والنواح فلا تسمع ولا رخصة
 فيه قال عليه الصلوة والسلام الناقحة ومن حولها من مستمعها عليهم لعنة الله والملائكة والناموس
 اجمعين كما بالبكاء من غير رفع الصوت فلا بأس به لانه لما قبض ابراهيم بن رسول الله صلعم دعت عيناه
 فقال هبل الرحمن بن عوف قد نهيتنا عن البكاء فقال عليه الصلوة والسلام انما نهيتكم عن صوتين
 احقيقين فاجرين فاما هذه رحمة الله يجعلها الله عز وجل في قلوب الرحماء العيين تدمع والقلب يجزع
 ولا نقول ما يسخط الرب (شط) ولا بأس بالبكاء على الميت من غير ان يختلط بندبة او صياح او نياحة
 ولا بأس بتغزية اهل الميت وترغيبهم في الصبر والرضا بقضاء الله تعالى لينالوا بذلك اجر الصابرين
 والدعاء للميت بالرحمة والغفران (جنت) ومن بعض اصحابنا انه اذا استمع الى باكية في المقابر اذا شيع
 الجنائز ليلين قلبه فلا بأس به * باب في الكراهة في الانتفاع بالاشياء النجسة * (قع) يكره استعمال الثوب
 النجس اذا زاد نجاسته على قدر الدرهم وله ثوب طاهر (سمر) لا يكره الا اذا فحش مثل ربع الثوب قال روح
 وفي (شص) اشارة الى انه يجوز لبسه مطلقا (سمر) ويجوز استعمال الطين الذي يتخذ المصلحون
 من اخشاء البقر لوض الاجر لا خلاف العلماء (قع) اجزاء الفقه اصابتها نجاسة يجوز استعمالها
 ولو صب الماء عليها ثلاثا وجفت عند كل مرة يحكم بطهارتها ان غلب على ظنه زوالها (صح) واما الخمر
 فيحرم الانتفاع بها من كل وجه الا ان تتخذ خلا او مريا وقال ابو حنيفة كره الا متشاطب ردى
 الخمر وكرهوا التبخر بفهم اطفى بالخمر والنظر الى الخمر في الزحاج تلذذا بلونها (شب) والانتفاع
 بالارواح جائز بخلاف العذرة (كص) وغسالة الثوب النجس ان تغير طعمها ولونها او ريحها
 يحرم مالا انتفاع بها كالبر والابحور في غير الشرب والتطهير كبل الطين وسقى الدواب (قع)
 واذا تنجس الخبز والطعام لا يجوز ان يطعم الصغير او المعتوه او الحيوان المأكول اللحم وقال اصحابنا ربح
 لا يجوز الانتفاع بالميتة على وجه ولا يطعمها الكلاب والحوارح لان الله تعالى حرم الميتة تحريما مطلقا
 مطلقا بعينها كذا ذكره الرازي في احكام القرآن وعن ابي يوسف ربح لا بأس ببيع ثوب نجس ولا يبين
 فان ظن ان المشتري يسلط فيه فلا بأس به لان يبين قال روح لا يحل استعمال اخشاء البقر في الحبيرة
 ولما سئلوا في ومن حرمه الله المبالغة ان قدس له في النجاسة اقواما يستخرجون منها

ضياهم ولو بقيت لشق الامر ولك هيب العيش وعلى مسئلة حسنة وهي انه لو نقلها بنية تطهير السكك
 جاز ثم يخلطها بتراب فيحسد بها الارض فيجوز ولو نقلها بنية السد فذلك حرام لان الانتفاع بالعدوة
 لا يجوز كالا يجوز بيعها * باب فيمن يتصرف في ملكه تصرفا يتصور به جاره وما يمنع منه وما لا يمنع
 منه * (شه) نصب متوالا لا مستفراج الا برسم من الفيلق فللجيران المنع اذا تضرروا بالرخاخ
 ورائحة الدخان (فع) يرفعه الى المحتسب فيمنعه اذا كان فيه ضرر بهن (بسم) اتخذ في دار ابويه
 عمل نسج العتاييات فليس للجار الملاصق منعه ولو اتخذ طاحونة لنفسه لا يمنع والاجرة يمنع وللجيران
 منع دقاق الذهب بالبحر في كورا كوندك من دقه بعد العشاء الى طلوع الفجر اذا تضرر دابته
 (بسم) اتخذ تابخاخ في دار مسئلة مستاجرة ووضع فيها كوى للنور والجار المقابل يقول ان تلامن ته
 يطلع علينا اذا كنا في السطح او المبرزا وعند الباب فسد والكوى ليس له ذلك ولو زرع في ارضه
 ارزا ويتضرر الجيران بالنز ضرر ايئنا ليس لهم المنع منه قيم استعاره ارا يعمل فيها النجرة فحتا
 ونشر او نقر او يجنبها دار متدبرع يتضرر بها قلة المنع منها ولا يمنع المراق والزلتبى لان رائحته
 ليست تضر في حق كل احد لان منهم من استلذ ذبهما الا اذا كان دخانه دائما (عشج) وكذا
 اللذاف وان اضرب بعض الجيران لمرصه وقيل اذا كان ضرره بينا يمنع (فسمج) وكذا اذا اتخذ داره
 اصطبل للكل واب على سطحه مسيل ماء سطح جاره فله ان يرفع سطحه او يبني عليه ولا يمنع (حلت) له
 ان يبني على حائط نفسه ازيد مما كان وليس لجاره منعه وان بلغ حنان السماء * باب في المرووف
 ارض غيره * (تسج) مر في ارض الغير بغير اذنه يجب عليه الاستحلال ان اضربها كالمزوعة او المرطبة
 والا فلا الا اذا رآه صاحب الارض فيجب عليه الاستحلال لا بل انه ولو كان له حق المرووف في ارض غيره
 فمر فيها مع فرسه او حمارة قبل ان يشيته بالحجة ليس له ذلك * باب في التصرفات والمحل ثلث في
 الطرق العامة والخاصة وما يتعلق بهما * (فع) له اتخاذ الطين في السوق ان كان الطريق واسعا ولو
 زل انما في موضع الطين لئلا يفسد (شهر) مرام يتصبه مشاجبه في الطريق عند ثلثا فيلحق عليها
 مرومه ليس له ذلك ويضمن ما تلف بها (بسم) احداث مسخر احافى مكة فافقه بغير اذن الجيران ثم
 قبل تمام العمارة منعوه وليس لهم فيه ضرر يضمن لهم المنع (بسم) حال احد الجيران للاخر عند الحاجة

الذي اخرجته محدث وقال الا يجوز ان يترك في القدر بقول المحدث في كونه مذكرا بالانحلال
 (تج) والبينة بيته من يدعي انه محدث (فجعل) على عكسه قال روح والصحيح هو الاول (فجعت)
 هدم واحد بيته في سكة غير نافذة وفيه جناح بالغ خافيت فله ان يبيته كما كان وليس للجيران حق
 المنع (عك) ان كان الجناح قد بما يجوز (روح) لكل واحد قطع الجناح في السكة النافذة وان كان
 قد بما انما الفرق بين القديم والحديث في سكة غير نافذة (بهر) سبب حاجة في سكة فلا هل السكة
 منعه عنه بالرفع الى القاضي (ط) له كلاب لا يحتاج اليها ارسلها في ملكه فليس لجيرانه المنع وان ارسلها
 في السكة فله المنع فان امتنع والارفع الى المحتسب فيمنعه وكذلك من امسك دجاجة او حشا او مجولا
 في الرستاق فهو على هذين الوجهين قال روح بيعت دار صغيرة ميزابها على منهرة من جماعة
 فاتخذ كل واحد منهم حصته دار على حدة ووضع ميزابها على تلك المنهرة فكثرت الميازيب عليها فهل
 للجيران منعهم منها فاجاب بعض المفتيين في زماننا انه ليس للجيران منعهم كما اذا سكن البائع
 فيها جماعة من الناس وكذا اذا اشترى الدار الواحدة جماعة من الناس من واحد وسكنوها وكثرت
 ميازيبهم على ميزابها فان ضرر الميازيب ليس الاكثرية الماء وذلك لا يمنع وكذا اذا باع داره في سكة
 غير نافذة من جماعة فليس لاهلها المنع وان لزمهم ضرر كثرة الشركاء والمارة في الطريق ثم ورد
 الفتوى والجواب على شيخنا (بسنج) فتوقف وباحت فيه اصحابه واهل عصوة اياما ثم تقرر رأيه على
 ان للجيران المنع بخلاف تلك المسائل فان الضرر فيها غير لازم ولادائهم ولا كذلك ههنا عن شد اد
 اراد ان يغرس في النهر العام لمنفعة المسلمين له ذلك (فجعت) اخذ الودعة عن وسط الطريق
 او اخذ التراب من حافتي النهر العام لا يجوز الا باذن الوالي لانه حق العامة (ن) ان لم يكن
 فيه ضرر على الطريق فلا بأس برفعه ولم يذكر ان الوالي قال (صحت) ان كلاهما حسن * باب في
 الاستحلال ورد المظالم والخروج عن مهادتها وما يتعلق بالنوازل واليجابيات * (بهر) سلم المؤذي على
 المؤذي اليه مرة بعد اخرى وكان يرد عليه السلام ويحسن اليه حتى غلب على ظن المؤذي انه قد سري عنه
 ورضى عنه لا يعدر والاستحلال واجب عليه (فجعت) مثله (شهر) آذاه ولا يستحل له الحال لانه يقول هو ممتلك
 فضا فلا يعفو عني لا يعدر في التأخير (بسنج) عليه ديون لاناس لا يعرفونهم من غصوب ومظالم وجبايات

يتصدق بقدرها على الفقراء على مؤنة القضاء على مخرجهم مع العترة إلى الله عز وجل فيعقله رولو تصرف
 ذلك المال بالدين والمولد من يصير محبوا وكذا في إزالة الخبث عن الأموال (مخرج) عليه يكون
 للناس شتى لزيادة في الاخذ ونقصان في الدفع فلو تصرف في ذلك وتصدق على الفقراء بشروط لوقوم
 بذلك يخرج عن العهدة قال روح فاعرف بهذا ان في مثل هذا الايشترط التصديق بجنس ما عليه (دفع)
 جميع أمواله الناس لشفقة ببناء المسجد فانفق منها دراهم حاجته ثم رددت لها في نفقة المسجد لا يبرأ
 من الضمان الا بالرد إلى المالك او نفيه او تبطل يد الاذن منه فان لم يعرفه استأمر الحاكم في الصرف
 فان تعذر رجوعه في الاستحسان ان يعذر بانفاق مثل ما انفق على المسجد في دفع الرمال أما الضمان
 فواجب عليه (من) الوكيل بقضاء الدين صرف مال الموكل إلى قضاء دينه ثم قضى دين الموكل من ماله
 ضمن وكان متبرعا في قضاء دينه وبهذا انفسا أمور البياعين والسامرة ويبتنى عليه مسائل ابتلى بها
 العلماء والصلحاء منها العالم او الهوى مرد اذا مال للفقير شيئا وخطها ودفع ضمن ولا يجزيهم من زكوتهم
 فيجب ان يأمروا الفقير او لا بذلك فيصير خالطا أمواله باذنه ومنها دفع رجلان إليه دراهم ليعطيها
 من زكاة مالهما فخطها قبل التصديق ضمن ومنها المتولى اذا خلط أموال اوقاف مختلفة ضمن ومنها
 السمسار خلط غلات الناس او ائتمارها ضمن ويكون متبرعا في الدفع والانفاق من ماله الا في موضع
 جرت العادة بالاذن بالخلط كما جرت العادة بالاذن من ارباب الحنطة للطحان بالخلط اذا تركوا غلاتهم
 عنده ولا عرف في السامرة والبياعين قال روح فعلى هذا في عرفنا لا يضمن الهوى مرد لاذن الفقراء
 والملايك له ولالة بخلط ما يجمع للفقراء (ن) افسدت المزارعة والبذر من المضارع حتى وجب عليه التصديق
 بشيخ من الخارج فتصدق على نفسه او اولاده الكبار الفقراء لم يجز بخلط اللقطة (فتح) رجل قال
 اعطوا ابن فلان خمسة دراهم على اكلت من ماله شيئا فان لم تجدوه فاعطوا ورثته فان لم تجدوها تصدقوا
 عنه فوجدوا امرأته لا هير فان جرت العادة ربح ان ادعت مهرها عليه ولم يعرف وارث سواها يدفع
 اليها مهرها وان لم تدفع المهر قلها الربيع عنها اذا قالت لا ولد له (فتح) قال جعلت كل من ظلمني في حل
 وضعته في الدنيا والاخرة سواء ظلمني في نفسي او مالي او عرضي بعد الظالم بهذا القدر مع الندم وعنه
 ظالم الظالم او مات فقال المظلمون جعلته في حل وضعته وهو لا يعلم بذلك بعد ان ندم بذلك وتعذر

عليه استخلاؤه وعنه تصانح الخصمين لأجل العدل واستحقاق (شهر) تشانما يجب الاستحلال عليه
 (بم) اشترى من غارة البغاة على المسلمين مائة ألف دينار وعشرة آلاف درهم ولا يعلم صاحبه فهو كاللقطة من
 الشيخ الجليل المتكلم ر ح أن من شتم غيره أو ضربه فالتى هاب إليه في الاستحلال لا يجب ويخرج من
 الغنة بالإلزام إلى (شرح) عليه حتى هاب صاحبه بحيث لا يعلم مكانه ولا يعلم أحي هو أم ميت
 لا يجب عليه طلبه في البلاد (شرح) لو قال ليهودي أو مجوسي يا كافر يا ثم إن شق عليه ويتصل به مسائل
 التوائب والجبليات بزدد وفي (بعض) أما التوائب فهي ما ينوبه من جهة السلطان من حق أو باطل
 أو غيره تصح الكفارة به إلا أنه لا يكون في حكم تزوجه المطالبة بها ولهذا قلنا إن من قام بتزويج هذه
 التوائب على المسلمين بالتسقط والمعاد للكل ما جاورا وإن كان أصله من جهة الف يأنخذ به بإطلاء هذا
 قلنا من قضى ثأبه غيره بأذنه رجع عليه من غير شرط الرجوع استحصانا بمنزلة ثمن المبيع بخلاف
 الزكوة والخراج وغيرهما (بعض) ضمن عنه توائبه وخراجه وقسمته جاز (شرح) النائية ما يضرب
 السلطان على الرعية للمقاتلة لمصلحة الرعية وقال أبو جعفر البلخي ما يضرب السلطان على الرعية مصلحة
 لهم بصيردين وأجبارا وحقا مستحقا كالخراج وضريبة الملوك على عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم
 أمراهل المدينة بأن يردوا الكفار بثلاث ثمار المدينة ثم ينصفها وكانت ملك الناس ومع ذلك قطع رأيهم
 دوفهم وأمر أصحابه بحفر الخندق حول المدينة ووضع الحجر العملة على من فعل فكذا السلطان وقال
 مشا نخراج وكل ما يضرب الإمام عليهم لمصلحة لهم قال الجواب هكذا حتى أجرة الخراجين ليعطوا
 الحريق واللصوص ونصب الدروب وأبواب السكك وهذا يعرف ولا يعرف حقوق الخشنة وقيل
 التوائب ضرب البعوت بما يخرج خمسة أو ستة من كل عشرة لمن يأتي يضرب عليهم مؤنتهم وهذا
 حتى واجب فرض كالخراج يجوز به الضمان (شرح) اختلاف في معنى التوائب قليل الجرار من
 ونحوه وأنه واجب شرعا وقيل ما يحتاج إليه السلطان لتجهيز الجيش لقتال المشركين أو حاجته إليه
 لفداء أسرى المسلمين فيرطف عليهم ما لا فهمي النائية وهو واجب الإمام على الناس ومع الضمان
 به لأن كل واحد مطالب بمحموس به قال ر ح فعلى هذا ما يؤخذ في حوائجهم من العملة لا ملاح مستطاع
 المحصور أو اللربض ونحوه من مصالح العامة دين واجب وحق مستحق لا يجوز الإمتناع عن دفعه

وليس بظلم ولكن يعلم هذا الجواب للعدل به وكيفية اللسان عن السلطان ومعااته فيه لا للتشبه بحتة
لا يتجاوزوا في الزيادة على القدر المحتسب (شخص) توجه على جماعة حيابة بغير حق فلبعضهم من نفسه
عن نفسه إذا لم يحصل نعمته من الباقيين والاولى ان لا يدل فعها عن نفسه قال ليرح فيه اشكال
لان الخطاء امانة للظالم على طاعة ثم ذكر الصرخي مشاركة جريوسين على الله وذلك مع سائر الناس
في دفع الثأبة بعد ذلك فحتمه ثم قال هذا كان في ذلك الوقت لانه امانة على الطاعة واكثر النوائب
في زماننا بطريق الظلم فمن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فنك خيرة له باب في التداوي والمعالجات
واسقاط الولد (فتح) اجراح اشعري جارية رققاء فله شق الرقيق وان المص (حمر) يجوز لكل ما يكون
في الثور الذي يقال له بالحوار زمية عاوبك سنيك (عك) لا يركل ولا يجرز للتد اوي (شعر)
شعر (فتح) استعمال الخزميان للحيات يجعل في المقعدة طلبا للسمن لا يعمل (ظلم) امره الطبيب
المعاقق باكل الخزميان او اعم الخزميوم منفرد الموضع ادوية مباحة للتد اوي لا يعمل اكله (ظلم)
قال له الطبيب المعاقق ملكك لا تندفع الا باكل القنفذ او الحية او دواء يجعل فيه حية لا يعمل اكله
(حمت) من ابي يوسف كان ابو حنيفة يرح بكره الترياق لان فيه شيئا من الحيات ويحوي به لغلبة الحلال
وهو الحسن بن علي رضي الله عنه سقى جارية من حواريه الترياق (فك عك عك) تائم باسقاط
السقط قبل ان يصور حوة كانت اوامة وعن (عك) في الحرة لا يجوز في الامة خلاف والاصح هو
المنع قلندرية فظروا عليه قوله عقيب هذا والتصوير ان يظهر عليه شعرا او اصبع او رجل ونحوه
فان ظهر فهو ولد فقبل التصوير لا يكون ولد انما يعني ان يجوز (ط) فيه كلام واختلاف (عك) لا يجوز
استعمال اجشاء البقر في الحيرة (شعر شعر فتح) لا بأس باحراق الغناء الملتقطة من الطرق وادارته
حول من اجابته الحسن بن علي بن ابي حمزة الشيعي فوق الصبي الخائف قال الشيعي الابداح اذ انما يباح اذ لم ير
الشفاء منه (فتح) لا يجوز صب البول او ماء الحمام النجس على ما اصابته العين (ط) قيل لا بأس
بكتفطفا تحت الدم والماء في العلم ان فيه شفاء قلت وهذا بعيد لان الله تعالى لم يجعل الشفاء في
المحرم في شفاء الفقه لا يندب للعلم ان لا يقتصر ما لم يتحرك الولد فاذا التحرك جاز
مثلا تقرب الولد لا يمانعة طهر الولد الا اذا احبها بتركه من ريان * باب فيما يجوز له الانفعال

والتصرف بما لا يملكه لحقارته وما لا يجوز به (فعل) ومن وجد شيئا حقيقيا كالحيوان الذي يشترط
 الجراب أو الكندرة فشد به فقليل ما هذا النوع من الجراب هذا إن لم يكن له ولد أو ولد من ولد من ولد
 أكله خصوصا في زمان السعة وكذا أكل ما كان مباحا أو مملوكا لا يلتفت إليه ولو أخل من حرمة الغير
 خلا لا سنانة لا يعذر (شمر) باع الصيقل جرادات القمام بالبحر شويخ ان اختلط بغيرها جاز ولا فلا
 ولا يباح ذلك إلا بصريح التملك وان جرت العادة من قديم الزمان بتركها عند (فعل) لا بام
 بامساكها إذا كان ملاكها لا يعاين بها وعنه فيما يكسر البلد من أغصان الخلاق في الربيع يسمى بالبحر
 ويد أن يبيع أنه يحب الضمان وعنه فيما يبقى من نموذج الحنطة والدبس ونحوه في بلد لا يزال يراى
 به إلى وسعوافيه وكل إلى كل ما يتسامح به مادة كالحنطة التي يأخذها الفارس من الصبرة والبيدر ونحوها
 (بفتح) طحن حنطة في رحا غيره فاختلط بدقيقه ما يبقى فيها عادة من طحين غيره بالبحر ذوسنك لا يابس
 به ويجعل له وكذا ان طحن فيها شعيرا وقد كان بقي فيها دقيق الحنطة ولا يجب عليه ان يطحن بعد
 الشعير حنطة ليكون الباقي منه مثل ما اختلط بدقيقه وكذا النساج فيما يوصل من غزله أو غزل غيره
 بخرق من نسج له قبله بهذه الآلة بالبحر جاج يعذر في الفتاوى البخارية ذكر صدر الاسلام من جمع قشور
 البطاطس حتى صار ما لا ثم باعها بتصدق بالثمن * باب ما يجوز من قتل الحيوانات وحسبها في
 القنص وضرب الصغير والزوجة ونحوها * (بق) يجوز ذبح البقرة والكلب انفع ما (شمر) يجوز الانتفاع
 بمسكها ان لم تكن مملوكة (عمت) الأولى ان يذبح الكلب اذا اخذته مراية الموت (بفتح) يجوز
 استعمال البقرة في الكراب (بسر) وركوب الثور ووضع الحمل عليه مشروع (بفتح) واستعمال الحمار في
 الكراب والأبل والثيران في الدواب مع شد العين بشرط ان لا يجهد ما يجوز من الاجهاد ان يستعمله
 من الاعمال ولا يضرب رأسها وعند البعيفة رج لا يضرب به أصلا وان كان مملوكا كذا الحكم كل ما يستعمل
 من الحيوانات (بفتح) اخذت البقرة لحم الغير أو غيره لا يجب طي الدوائف اخذت منها فلا يرعى
 مالكه ولو كان الطير غير مملوك فله اخذها من فمها اذا كان يستعمل هو بتعليل بها (طام) لا يباح
 ضارب الطير ان فيما يحتاج اليه للتأديب ويحاط به فيما زاد عليه (ظفر) لا يجوز ضربها باليد
 التي ليس لها ولد يترك البقرة اذا بلغت خمس (بفتح) ان يضرب الحمار فيضرب بها فيضرب

[illegible]

يؤثر الكفة وفي الفردوس عبد الله بن بشر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تنتفروا الشعر انك
يكون في الانف فانه يؤثر الكفة ولكن قصوه قصا (ثلث) في حلق شعر الصدر واظهر ترك الادب
(بفتح) يجوز حلق الراس وترك الفودين ان ارسلهما وان شذ هما على الراس فلا * باب في الغيبة *
(فتح) اعارة ثوبا او اقرضه دراهم ثلاثة ايام فمنعه منه اياما كثيرة وسوئه فوصفه عند الناس بكونه خائفا
او كذا ابا يعز في ذلك (فتح) ومن بعض المتكلمين ذكره بما يستحق به انما يكون غيبة اذ فعل الاضرار
والشتم به اما اذا ذكره تاسفالا يكون غيبة وقال رح وهذا صحيح ذكرى (طس) رجل ذكر معاوية
اخيه المسلم على وجه الاهتمام فلا باس به ومثله في الواقعات وعلل بانه انما يكون غيبة ان اراد به السب
والنقص * باب في كراهية الحيلة (سم رفع) له والد ان معسران فدفع الزكوة الى فقير ليل دفعها الى والده
او اوصى بثلاث ماله الى صلوته فاحتال الرضى بهذا الحيلة ليصرفها الى عمارة المسجد بكرة * باب في
بر الوالدين والمولودين * (بم) الابن البالغ يعمل عملا لا ضر فيه دين ولا دنيا بوالديه وهما يكرهانه
فلا بد من الاستيذان فيه اذا كان له منه بد (بفتح) اذا تعدر عليه جمع مراعاة حق الوالد بن بان
يتأذى احد هما بمراعاة الاخر يرجع حق الاب فيما يرجع الى التعظيم والاحترام وحق الام فيما يرجع
الى الخدمة والانعام وعن علاء الايمة الحمادى رح قال مشائخنا الاب يقدم على الام في الاحترام
لان النسب منه والام في الخدمة حتى لو دخل عليه في البيت يقوم للاب ولو ساله منه ماء ولم يأخذ من يده
احد هما فيبدء بالام (ط) بنت لها اب ز من ليس له من يقوم عليه سواها والزواج يمنعها من
تعاهده فانها تعصي زوجها وتطيع اباها مسلما كان او كافرا في امالي (فتح) احتاج الى مال ولده
لغيبة ماله وفيه رجل وولده في المفازة ومعهما ماء يكفي لاحد هما فالابن اولى به والا لوجبت عليه
ان يسقى اياه ويموت هو من العطش فيصير قاتلا لنفسه وان شرب هو لم يكن معينا اياه في قتل
نفسه هذا بمنزلة رجلين احدهما قتل نفسه والاخر قتل غيره كان قاتل النفس اعظم وزرا ولا باس
للاب ان يغضب على ولده بما يكره ولو اراد الاب ان يامر ولده بشيء ويحلف انه لو امره لا يمتثل
امره يقول خوب آيد اي يسرا كراين كار بكني يا نكني ولا يا امرى حتى يلحقه عقوبة العقوق * باب فيما
يتعلق بيوم عاشوراء و ليلة البرأت قال رح كتبت في الوقت ان اسراج السرج الكثيرة في السك

والاصواق بدعة وكذا في المساجد ويضمن القيم (بو) خلط الحوائج يوم عاشوراء لم يرد فيه اثر قوي ولا باس وربما يثاب يوم عاشوراء معظم يستحب فيه الصوم قيل الاكتحال يوم عاشوراء كان سنة ولكن لما صار علامة لمبغضى اهل البيت وجب تركه (جث) يكره الكحل يوم عاشوراء لان يزيد او ينقص زياد عليهما ما يستحق اكتحل بدم الحسين رض وقيل بالاثم لتقر عينه بقتله وقيل لبعض السلف هو سنة وليس فيه ذكر عاشوراء قال الشيخ رض من سنة المخنثين (بمخ) خرق القاص ثيابه في مقتل الحسين يوم عاشوراء تأمل على المصيبة وامرهم بالقيام والتشجيع فهل يجب على ولاية الدين ان يزجروه فكتب (بمخ) يمنع عن جميع ذلك ثم استفتى (بمخ) وهل يكون المستمعون في ذلك معذورين فكتب لا ثم استفتى يا وارمينج منغوند اى قاص في مقتل اود مخيار اى نفوسج اود اى قاص اوداه مكار ماذا يجب عليهم فكتب سبق الجواب انه يمنع ويزجر * باب في من يجوز العمل باخباره والرواية عنه *

(فع) ذكره قاضى القضاة في اصول الفقه اتفقوا ان الكافر لا يقبل خبره لكن منهم من يقول ان مع التأويل لا يكون المرء كافرا اذا صدق الرسول وشرائعه فجزوا قبول خبره فاما الفاسق فقد اختلفوا فيه كالخوارج واهل الاهواء فجعل الفقهاء على تجويز العمل بخبرهم وشهادتهم اذا كانت شرائط الشهادة حاصلة وقال ابو طي وابوهاشم وبعض الفقهاء ان خبرهم لا يقبل وهو الواجب في القياس وما قاله الفقهاء اقرب الى الاثر والاتباع فقد حدث في آخر ايام الصحابة من البغاة والخوارج ما حدث ومع هذا كانت الشهادات والاخبار مقبولة عندهم واستمرت هذه الطريقة فيما بعد من ظهور الاهواء والاختلاف في البيانات ولم يختلف العادة في القبول (صت) وقيل من يقول بالخروج من النار وبالروية بلا كيف وبالقدرة مع الفعل لا يكفر ولكنه من اهل الاهواء والبدع يجوز الرواية عنه (يقى) في اصول الفقه اذا اعطاه المحدث الكتاب واجاز له ما فيه ولم يسمع ذلك ولم يعرفه فعند ابي حنيفة ومحمد رح لا يجوز روايته وعند ابي يوسف يجوز (ط) اذا وجد الرجل جماعة مكتوباً ولا يتذكره لا يحل له ان يرويه عند ابي حنيفة رح خلا فالحالهما فشرط الرواية عنده ان يحفظ الحديث من حين سمعه الى ان يروى وعندهما الحفظ ليس بشرط ويتصل به العمل ورواية الحائيل من كتب الفقه اذا رواها بلب في مسائل متفرقة (شمر) يكره غسل الاوز والطير والماشى ونحوها

في بالوعة تتناثر فيها (بنت) مكران قال لغيره ان لم تقبل لي الارض فامرأتى طالق ثلثا فلو قبلها
لا يكثر لكن حفظ الدين على النفس اولى من حفظ الزوجة على الغير وعنه = فع ظلم الجبائية وحفر
الانهار التي لا يجب عليه وهو يعلم ان نصيبه يؤخذ من الضعفاء لا يفعل ذلك لانه يعد من السفلة
من لا يعطى النأبة في قومه (ظلم) الظلمة تمنع الناس من الاحتطاب في المروج الابدي فمع شيوخ
اليهم فال دفع والاخذ حرام لانه رشوة (بمع) دفع الى راعي الامراء وغيرهم خبز اليجمع غنمه في
خطيرته او ارضه كما هو العادة لا يجوز وكذا اذا كانت الاغنام ملكا للراعي لانه رشوة وكذا اذا لم يصرح
باشترائط الالبانة لانه مشروط مر فاولد افع ان يسترد ما دفع اليه والحيلة فيه ان يستعير الشاة من
مالكها ويأمر مالكها الراعي بالالبانة عند المستعير ويدفع ذلك القدر اليه احسانا لاجرة قال رح
ولو كان الراعي لا يبيتها ايضا يامر الابا لرزق كان رشوة ايضا (شمر) ما سمعنا شيئا فيما يلقي من الخطب
على المقتول ظلمنا في الطريق ولو اخذها انسان لا بأس به مرضت الجارية مرض الموت فاعتاقها اولى
لموت حرة. (ففع) تغزل لجارتها يوما وجارتها لها يوما لا بأس به ولا يكره ذبح الابوص وخبز وطمبخه
وغيره اولى (شمر) لا يجوز بيع المعلم صبيا الى حاجته ولو بعته الى اخذ اشرى به ينبغي ان يجوز اذا كان
يعلمه (فع) عن الحلواني الكراهة افحش من الاساءة وعن الشيخ اللبادي احسان الكافر
طاعة الله ولولا معاصية لمدح به (شمر) عالم ظلم ضعيفا وغيره يقدر على دفع الظلم يدفعه اذا لم يلحقه
ضرر ولا يمنعه حق علمه (بمع) امرأة تدكر في قصتها مقتل الحسين رض واهل البيت رض ليس لها ذلك
بنته ليس لها ولي تسكن عند انسان يطعمها ويستعملها في اعمال البيت يجوز اذا صلح ما يدفع اليها عرضا
(تبع) مات معتقها من بنت واخ فاشترت المعتقة من بنت المعتق شيئا بما لخطير لئلا يصل ميراثها الى
الاخ في صحتها لا تعد في القصد وكتب غيره لا (بمع) وغيره عليه مهر فباع من امرأته شيئا مملوفا او
صالحا مع الاجنبي في هذا المهر على ان لها خيار الروية مادامت حية حتى يسقط المهر في الحال
لا تعد في هذه الحيلة ان تصدق ابطال حق الورثة والافتعز ويكره تفصيل بعض الاولاد
المتساويين في الصلاح على البعض في الاحسان والتربية (ففع) رهن عند ازار قلف فيه مصفاا وسكين
فقطعه به عليه على رجله لم يضره يستحل من صاحبه ان لم ياذن له في الالتفاح ولا يرسل الرجل الى

المسوق من الدكان اضر بالمارة او لم يضر جلس للحاجة او للنظارة ويكره ان يكثر صب الماء في الحمام
 للراحة ولو رأى كسرة خبز في النجاسة يعذرى تركها ولا يلزمه غسلها ولو كان له جيران سفهاء
 ان سألهم يتركون الشرحياء منه وان اظهر خشونة يريدون الفواحش يعذرى هذه المسألة ظاهرا
 ولو دعه جاره الى دأوه فقال نعم ثم يذهب اليه فهو خلف ولا ياتم ولو اتخذ في يده وثما ثم تاب
 لا يلزمه السليم (ففع) رفع المتعلم من كحولان المسجد ووضع في كتابه علامة فهو عفو (بفتح)
 للمديون اذ لم يكن له وفاء بدينه ان ينفق بقدر حاله ويتخذ ثيابا بالائقة بجاهه ولو اتخذ ازيادة
 على جاهه فللقاضي ان يبيعها عليه ويشترى له ثيابا بقدر جاهه ويرد الفاضل الى دينه ولو امتنع
 المديون من حرقته التي تقضى الى قضاء دينه لا يعذر (ظمر) لا يجوز مقاطعة سوق النحاسين وغيره
 ولا كتبة الوثيقة بها ولا كتبة الشهادة فيه وفي استحلل ذلك مخاطرة الكفر ولا يجوز للمرضعة دفع
 لبنها للتداوى ان اضر بالصبي (ففتح) يجوز شري العصافير من الصياد واعتاقها اذا قال من اخذها
 فهي له ولا يخرج من ملكه بالاعتاق (بم) لا يجوز لان فيه تضييع المال (ففع) عن الحسن بن زياد
 لا ينبغي ان يتخذ الرجل في داره كلبا الا كلبا يحرس (علث) لو تواضع اهل بلدة على زيادة في ضباعتهم
 التي يوزن بها الدراهم والابريسم على مخالفة سائر البلد ان ليس لهم ذلك ولو وكل غيره وكالة
 مطلقة فقبلها وامر غيره بكتبة الوثيقة ثم ضاعت من الوكيل او تمزقت او مرقها انسان يحل للكاتب
 ان يكتبها ثانيا في غير زيادة ولا نقصان بشرط اعلام تكريرا لكتبة (فلث) له امرأة فاسقة لا تنزجر
 بالزجر لا يجب تطليقها (ع ط) عن ابي حفص البخاري انه امرأة لا تصلى بطلاقها وان لم يكن له ما يعطى
 به مهرها وان يلقى الله ومهرها في عنقه احب الي من ان يطلق امرأة لا تصلى * كتاب التحريم *
 (شمر) يوقع تحريمه على الاناء النجس في ثلاث آوان ليكون المثنى طاهرين ولو اوقعه على الطاهر
 لا يجوز له التحريم بعد ذلك في الاثنتين (بق) له عشر خواهي من خل وجد في احد لها فارة ميتة
 واخرجها ثم نسي تلك الخاوية فانه يرسل عليها الهرة فعلى ايها جلست فهي النجسة واليواقي طاهرة
 (شمر) الشبهة عليه القبلة فتحرى ولم يقع تحريمه على شيع اى صلى ام يدع حتى تظهر فكتب بل بتحريم ثم
 صلى (ففع) كتب نعم (خج) عليه فوانت فوقع تحريمه على فلان ثم تبين له انه اقل يقتصر عليه

كالتهري في القبلة (جف) صلى ولا يحضره نية القبلة ولا انها مشكاة فظهر الخطاء اعادة واذا ظهر
 الصواب اولم يظهر شيئا جزاء وان اشكلت فصلى بغير تهري اعادة الا ان يظهر الصواب ولو ظهر
 الصواب في الصلوة مضى فيها ايضا ولو كان اكبر رأيه انه اصاب فالصحيح فيها ولو بعد ما انه يعيد واذا
 وجد من يسأله فليس له ان يتحري فان تحري لم يجره الا ان يصيب ومن اخبره بالقبلة ثم ظهر
 الخطاء جزاء من لم يكن له رأى في القبلة فقد قيل لا يصلى وقيل يصلى الى اربع جهات وقيل بخير
 وكذا الوصل ركعة بالتهري الى جهة ثم تحول رأيه الى جهة اخرى فصلى الركعة الثانية الى الجهة
 الثانية ثم تدكر انه ترك سجدة من الركعة الاولى اختلف المشائخ والصحيح انه تفسد صلواته
 * كتاب الاباق والمفقود (بم) راد الاباق استعماله في حاجة نفسه في الطريق ثم ابق منه يضمن (فع)
 عن ابي حنيفة رح ان مدة الفقد مفوض الى رأى القاضى فيحكم بما ادى اليه اجتهاده فيقسم ماله
 حينئذ بين الاحياء من ورثته (مك) وهذا نص على انه انما يحكم بموته بقضاء لانه امر محتمل
 فمال ينضم اليه القضاء لا يصير حجة (شمرفع) اذا اعتدت زوجة المفقود بعد انقطاع اقرانه او بعد
 مضى مدة على قول الاخرين فلها ان تتزوج قبل القضاء (شب) اذا بلغت المرأة مدة الاياس
 فانها تعتد بالاشهر ولا يحتاج فيه الى القضاء (ط) فقدت مولاها ولا تجد نفقة وخيف عليها الفاحشة
 فللقاضى ان يبيعها او يوجرها من امرأة ثقة وليس له تزويجها (فع عك) والقاضى يبيع عبد المفقود
 وارضه اذا كان ينقص بمضى الايام (ط) ما خيف عليه الفساد من مال المفقود فالقاضى يبيعه لانه اقرب
 الى الحفاظ في الجامع الكرخى للقاضى يبيع مال المفقود والاسير من المتاع والحرقيق والعقار اذا
 خيف عليها الفساد وليس له ان يبيعها لكان نفقة عياله ما ومتى باعها الخوى المصباح نصارتهم
 او دنانير يعطى النفقة منها بطريقه (جميع) لا يبيعها للنفقة وان فعل فقد ولو باعها القضاء دونه
 جار وكذا الوعلم حيوته لكنه لا يرجع منذ سنين (عس) ارض مشتركة بينه وبين ابيه المعاقل البالغ
 قد غاب واراد الاب اجارتها فان القاضى يوجر نصيب الغائب باجر مسمى ثلاث سنين وكذا هذه
 الحيلة اذا مات المستاجر والموجر غائب وارادت ورثته الاستيجار فان القاضى يوجر ما منهم ثلاث
 سنين لا يجوز اكثر منها * كتاب اللقطة * (عك) خشب يجرى بها الجيرون لغيره اذا كان عليها

ملاحظة الملك والافمباح كالتأبث على شغلها (بسم) وجد لقطة فاشهد ابوه أو وصيه وعرفهما مع
تعريفها فله ان يتصدق بها (تسج) وجد الصبي لقطة ولم يشهد يضمن كالبالغ (شمر) يمشي في السوق
وينفخ في التراب فوجد عدلية او فلسا او ذهباً لا يحل له الا بعد التعريف ثم يتصدق عليه اذا كان
فقيراً (فع) اما الفلس والعدلية فيباح له اذا كان فقيراً وفي الزيادة لا ويجوز التصديق في العدلية
والفلس قبل التعريف وما يتصدق به الملتقط بعد التعريف وغلبة ظنه انه لا يوجد صاحبه لا يجب
ايضاؤه (شمر) يجب الا يصاء على الملتقط ان كان ير جود المالك (بسم) حمام اتهدم ومضى
عليه سنون فاتخذ رجل بيتا باذن السلطان ثم اشتراه منه فقيرا ولا يعلم مالک الحمام ولا وارثه حل
له السكنى اذا كان الساطان ملك من الاول العروة * كتاب الغصب وانه يشتمل على اثني عشر بابا
* الباب الاول فيما يكون غصبا * (بسم) جماعة في بيت انسان اخذ واحد منهم مراًته ونظر فيه
ودفع الى آخر فنظروا فيه ثم ضاع لم يضمن احد قال رح لوجود الاذن في مثله دلالة حتى لو كان شيئاً يجري
الشم في استعماله يكون غصباً (بسم) رفع قدوم التجار وهو يراه ولم يمنعه فاستعمله وانكسر يضمن
(بسم) اخذ احد الشركين حملاً صاحب الخاس وطحن به بغير اذنه فاكل الحمار الحنطة في الرحى
ومات لم يضمن لوجود الاذن دلالة في ذلك قال رض فلم يعجبنا ذلك لاعتمادنا العرف بخلافه لكن
عرف بجوابه هذا انه لا يضمن فيما يوجد الاذن دلالة وان لم يوجد صريحاً حتى لو فعل الاب بحمار
ولده ذلك او على العكس او احد الزوجين بحمار الآخر ومات لا يضمن للاذن دلالة ولو ارسل
جارية زوجته في شأن نفسه بغيا واذنها وابقت لا يضمن (تسج) وبضرب عبد الغير لا يصير غاصبا
* باب في كيفية ضمان الغصب * (فتح فمب) ابو يسلم مثلي (بسم) ينبغي ان يكون من ذوات القيم
ولو تلف مشتوته المقتل يضمن قيمته وفي كون الاجر واللبن مثليار وايتان من ابي حنيفة رح
(بسم) هدم جد ارضية فتقوم داره مع جد رانها وتقوم بدون هذا الجد ران فيضمن فضل ما بينهما
(حسن) هدم حائط مسجد يؤمر بتسويته واصلاحه وفي حائط الدار يضمن النقصان وعن محمد بن
الفضل رح ان هدم حائط متخذ امن خشب او عتيقاً من رهص يضمن قيمته وان كان حد يثا
هو مربا مادته كما كان وفي در الفقه يوخذ في هدم الحائط بالبناء لا بالنقصان (ط) يوخذ بالقيمة

وقيل بالبناء (فتح) قطع اقصان شجرة غيره فان كان النقصان فاحشا يضمن قيمة الشجرة والا فبالنقصان
(ط) حفر حفرة في ارض غيره فاضرب بالارض فعند علماء ثايلز منه النقصان وقيل يؤمر بالكبس (جس)
من محمد ر ح حفر بئر في سكة غير نافذة يؤخذ بالطم دون نقصان الارض وفي الدار والارض يؤخذ بالطم
وان نقصت فبالنقصان قال ر ض لان نقصان السكة والطريق ينجر بالطم ونقصان الارض والدار
لا ينجر به لانه قد ينقلب بالطم سكة ويخرج عن صلاحية البناء والزرع مثله في حفرة وفي الحفر في
فناء الدار كلام انه كالارض ام كالطريق قال ر ح ولو القى نجاسة في بئر خاصة يضمن النقصان دون
النزح وفي البئر العامة يؤمر بنزحها كما مر في هدم حائط المسجد (بمع) مثله لان لها هم نصيبا في
العامة ويتعدى وتميز نصيب غيره عن نصيبه في ايجاب الضمان بخلاف الخاصة (ظم) السليم مثلي
(يت) الفهم مثلي (ط) الثراب من ذوات القيم وقيل مثلي (صغر) الغزل مثلي (فع ظم) وكذا
المصبوغ منه (ص) غصب غزلا فنسجه ثوبا او ساجة فاتخذها باا وحدها فاخذها سيفيا يضمن
قيمة الحديد والساجة والغزل (شص) يضمن مثل الحديد قال ر ض فكان في كون الغزل مثليا
روايتان كالا برسم (فع) ا تلف دبسه فعليه قيمته (مت) لان كل ما كان من صنع العباد لا يمكنهم
مراعات المائلة لتفاوتهم في الحداقة (فك) لو جعل الدبس اجرة في الاجارات لا يجوز (فع شه)
يجوز استقراضه قلت فعلى قولهما مثلي والعصير مثلي والا برقيمي وكذا الحنطة المخلوطة بالشعير
(فتح) اشرفت السفينة على الفرق فالقى بعضهم حنطة غيره في الماء حتى خفت يضمن قيمتها في تلك
الحال (ط) فيها كلام قال ر ح الفيلق الشمس اذ ابلغ تشميسها غايتها مثلي وقبلها قيمى واليه اشار (بمع)
قال الكواغد والتبن والحمد والماء مثلية وفي اللبن روايتان واللحم والشحم والالية والصقراط قيمية
* باب فيما يبرأ به الغاصب عن الضمان * (بمر) غصب حطباً واستاجر المصروب منه فاوكد هائي قدر
الغاصب ولم يعلم المصروب منه بانها حطبه فالقياس ان يبرأ كما لو غصب طعاما ثم اطعمه المالك
قال ر ح في الاصل اقله المالك في مقصوده من الطعام ولا كذلك في الفرق فافترقه (بمر)
فرب حمار غيره فعليه وضمن به ثم زال العيب فله ان يرجع بما ضمن ولو غصب حمارا ثم جاء به
واذ خله في اصطيال المالك واخبره به فقال نعم ما فعلت لا يبرأ عند ابن حنيفة ر ح ويبرأ عند محمد

روح لان الاجازة لا تلحق الا لعمال مند ابى حنيفة روح وتلحق عند محمد روح * باب في ثبوت
 الملك للغاصب وانقطاع حق المالك * (شمر) غصب دود القز واوراق الثوت ورباها فالغيلق
 لصاحب البذر (يت) الغيلق للغاصب (فك) غصب دود القز ورباها فالغيلق للغاصب ولا شيء
 عليه عند ابى حنيفة روح وعليه قيمتها عند محمد روح قال رض والفتوى في زماننا بقول محمد روح (شمر) شه
 هي) عجن الغاصب اللدقيق ينقطع حق المالك (شمر) جعل الا ورايض ينقطع حق المالك (فع
 بمر) لا ينقطع (سمر) جش الحنطة والدخن ينقطع (فع) يخير كذبح الشاة (سي) لا ينقطع وعلى
 هذا الوجه السمس ابيض (بمع) ظت) وغيرهما جعل الحنطة كشكالا ينقطع (شمر) بمع) استعار
 منشأ وانكسر في النشر نصفين فدفعه الى الحداد فوصله بغير اذن المعير ينقطع حقه وعلى المستعير
 قيمته منكسرا وكذا الغاصب اذا غصبه منكسرا ولو غصب ترابا واضجع عليه بقرة حتى صار سرقينا
 فالسرقين لصاحب البقر وعليه قيمة التراب ولو غصب بايام العضادتين وركبه في دارة ينقطع
 بالقيمة (فع) مثله وقصارة الثوب بالنساشتم والغراء كصبغه (سي) ووشمه بالطاهر كصبغه
 وبالنجس تنقيص (فع) غصب قرطاسا وكتبه ينقطع (بمع) وصل غصنه بشجرة غيره بالغ كوفيك
 فثمر الوصل فهو له والشجرة لاصحابها ولو غصب النجار خشبة وادرجها في بناء غيره بغير اذن
 مالكها لا يملكه النجار ولا رب الدار (بمر) فب) غصب قطنا وحلجه لا ينقطع حق المالك (بمع) باع
 حبة الغير بغير اذنه وفتقه المشتري وخاطه اضيق انقطع حق المالك (فب) وجد في دار انسان
 خمر افالقى فيها ملحا فصار خلا فهو له وان لم يقل الدن عن مكانه قال روح عرف بهذا ان بنفس
 القاء الملح يملك الخل (فع) مت) ما يغصبه الاتراك من الجزوع والعوارض وما ثوا الخشبة ويكسرونها
 كسرا متفاحشا لا ينقطع حق المالك وان اذداد قيمتها بالكسرو لليه اشار (شمر) بمع) غصب بطيخة
 وقطع منها شربة لا ينقطع حق مالكها ولو جعل كلها شرابا ينقطع لزوال اسمها ولو ذبح شاة غيره
 وقطع لحمها اربا ربا فيه روايتان (شجر) تاج الائمة قتل عبد انسان وضمن قيمته لا يملكه باءاء
 الضمان حتى لا يكون عليه الكف فان المضمون اذا كان دمالا يملك بالضممان * باب في التسبب الى
 التلف * تاج الائمة البخاري خرقت احدى المراتين اذن الاخرى في المتاجرة فشق منها القرط

فباعت لم تضمن (ش) تعلق رجل برجل وخاف منه فسقط عن المتعلق به شيئين فصاع به من المتعلق
 (حب) ولو ضرب به فسقط ميتا ضمن ماله معه وثيابه (ط) خربه وسقط ميتا ضمن الثا وبماله وثيابه اذا
 ضاعت (فع سي) ضرب غيره فاعصى عليه ولم يمكنه البراج فاحت ثوبه لا يضمن الضارب (شبه فع)
 الملقى هرة في بيت حمام الغير ولم تجد مخرجا فقتلت الحمام باسرها وهي طيارة يا غوار زسية تغند
 ماورج من وانها غالبية القية عند من يطيرونها يضمن قيمتها على هذه الصفة (سي) اشترى حصريا
 واشترى على الادراك فقال للبائع لا تسقه فان السقي يضره فسقا وجف العنب يضمن النقصان ان سقا
 متقيا غير معتاد (فع) لا يضمن اورد حموا يوم الجمعة فدفع بعضهم بعضا فوقع على زجاج الخزاف وقد وره
 فانكسرت يضمن الكافي ان انكسرت بقوة دفعه (تج) قطع شجرة فوقع على شجرة جارة فانكسرت
 يضمن ولو اراد نقض جدار مشترك فمعه جارة فقال للناقص ايدن لي فما ضرب من دارك فانما ضامن
 له فاذن له بجعل الشرط فنقضته وخرب من داره شيئا بنقضه لا يضمن ان لم يكن مباشرة وفي فتاوى
 الفضلي مثله لكنه قال لم يضمن شيئا مطلقا كالألو قال ضمنت لك مليه لك من ملاك لا يصح وكذا الربى
 مما ما وعمرها وقال ان لم يحقك مما صنعت خراب دارك فعلى ضمانه شرف الائمة العقيلي هدم جداره
 فسقط خشبه على جدار جارة فهك منه لا يضمن (ط) هدم بيته فانهدم من ذلك بيت جارة لم يضمن
 في فتاوى الفضلي ولو اذن لجارة في هدم جداره فمعه كنه بشرط ان ينصب الا خشاب فلم يفعل ضمن
 (عس) لا يضمن على كل حال (فسي) المفتح رأس جملة غيره بغير اذنه وتركها مفتوحة فاذا بها
 هو الشمس لا يضمن (بسر) مر بالرمث تحت القنطرة فكسرها سطوا انتها وخربت القنطرة يضمن
 (حب) صب في ملكه ماء فخرج من صبه الى ملك غيره ضمن ما قبل احتسابا وكن الودق فسقط
 من بيت جارة شيئين من ذلك (شع) اشترى مدقة وبنى فيها خرا ما و مدقة وفي جوارها مكتب
 فسقط من دق الحنطة والارز يضمن صاحب المدقة فان التلف لما حصل بذ لك كان هذا
 مباشرة لا تسببا ولا يشترط التعدي في المباشرة (حب) تصار يدق الثياب في حائوته فانهدم حائط
 الجار يضمن لانه مباشر (شمر) استاجر نجارا ليهدم جداره وهو على الطريق فاخذ في هدمه فسقط
 شيئين منه على رجل فمات يضمن النجار (حب) حفر مطبوعة في أرض الغير وجعل فيها جزرا ومقن

صاحب الارض ارثه ولم يعلم بذلك فهلكت نفيه اختلاف المشايخ والاصح انه يضمن اتخذاً فالبيع
 ووضع على مواضع البزور من رات لثلا يخرجها الحمام او لا يفسد ما المطر فان ازالها انسان فهلك
 البزور فان ازالها في غير وقته والتزم الحفظ ضمن والا فلا وتفسير الضمان ان يقوم الارض مع البزور
 وتقوم بدونها فيرجع بفضل ما بينهما ولو فتح كوة بيت فيه بطاطيخ او ثمار فهلكت بالبزور ان جمدت
 في الحال يضمن والا فلا كالوحد السفينة المشدودة بالشط (فع فك) منع وكيل الرعية الماء من
 صاحب الضيعة حتى يفسد ذرعه لا يضمن (وك) فصب عجولا فأتلفه حتى يفسد ذرعه يضمن
 العجل دون نقصان البقرة (جس) آجر ارضه من رجل بحنطة فلما حصد المستاجر ذرعه وداعه
 منعه المجر من نقله ليل فح الاجرة فافسد المطر لا يضمن (طس) الحمال نزل في مغارة وتهايله الانتقال
 فلم يفعل حتى فسد المتاع بمطرا وسرق يضمن اذا كان المطر والسرق غالباً فيها وقيل يشترط ان يكون
 صاحب المتاع معه ولو امسك رجلاً حتى جاء آخر فاخذ منه ما لا يضمن الممسك (عمس) ادخل
 اجناساً في المسجد بغير اذن خادمه واخذ مفتاحه وجاء سبل فاهلك بسط المسجد يضمن * بابه
 في ضمان الساعي والنام * (فعمر) سعى برجل الى السلطان فاخذ منه ما لا ظلم يضمن الساعي
 روى هذا عن زفر ربح وبه اخق كثير من مشايخنا المصلحة العامة (شص) ان كانت السعاية يحق كما
 لو اداه انسان او دام على الفسق ولا يتعظ بالعظة فاخبر السلطان فغرمه ما لا يضمن ان اخبره انه وجد
 كنز او وجد لقطة وكذب فيه فغرمه بقوله يضمن بلا خلاف كشاهد الزور اذا رجع اما اذا اخبره بان فلان
 ياتي الى امراته فيخبت بها ويغترامته فيطأها وكذب في قوله وغرمه السلطان فليل يضمن الساعي
 على قياس قول محمد حيث قال ان كان السلطان جاثراً يعرف انه يغرمه لا محالة يضمن واما اذا كان
 قد يغرم وقد لا يغرم لا يضمن وقيل لا يضمن مطلقاً وهو قياسي ظاهر الرواية (بسخ) اشترى جارية
 بعينة النخاس ومهنت مئة فافسده بهذا انسان فاخذ النخاسية يضمن قلت وهذه واقعة في زماننا
 في ديار قافان الظلمة ياخذون الدامغان من جميع السلع فمن اخبرهم ببيع او شراء حتى اخذوا
 الدامغان او الجباية منه يضمن وللمظلوم ان يرجع عليه (تسخ) اخبر الظلمة ان فلان حنطة في مملوكة
 فاخذ وهامته فله ان يرجع بها على المخبر وكذا اذا علمها الظالم لكن امره الساعي بالاخذ يضمن (يسر)

الكناس قال للظالم لفلان قوم جيل فاخذ منه فهو ضامن (تسج) شكى منك الوالى بغير حق واتى
بقائد فضرب المشكوة منه فكش سبعة اويك يضمن الشاكي ارشته كالمال وقيل ان من جلس بسعايته فضرب
وقصور جد ار الشجرى فاصاب بدنه تلف يضمن الساعى فكيف ههنا فليل اتفتى بالضمان فى مسئلة
الضرر يقال لاولومات المشكوة عنه بضرر القائل لا يضمن الشاكي لان الموت فيه فادرسعايته لا تفضى اليه
فالحال (تسج) قوم الدلال المتاع للمخزينة السلطانية او للامراء بما لا يتغابن فيه فاخذ منه بدلك
المقدري يضمن الدلال اذا علم تمام قيمته * باب فيما لا يجب الضمان بالتلافه * (يمث) اوراق الخمر
فى المعروف وكسراوانىها وما وجد فى مجلس الشرب من آلات القسق فله ذلك ولا ضمان عليه (فمخ)
مرض عند بقار ثور لا يرجى حيوته فجاء به فلم يجد ما لكه فسلمه الى ام المالك فامرت قصا بافل بجه
بغير المالك فى تضمين اى الثلاثة شاء ان لم تكن الام فى عيال الابن والا فلا ضمان على البقار قال رح ولم يذكر
حكم الام والقصاب وذلك يمتنى على ان الاجنبى اذا ذبح حيوانا ما كول اللحم للمغير فى حال لا يرجى
حيوته وهو مذكور فى (وط) فاختيار الصدر والشهيد رح فى ذبح مثل هذا الحيوان المريض اذا
كان ما كول اللحم ان الاجنبى يضمن بخلاف البقار والراعى (ت) الاجنبى لا يضمن كالبقار والراعى
للاذن فى الذبح دلالة وية (همر) فاما فى الفرس والبغل والحصان يضمن عند هم جميعا فى الروضة
اشترى مسلم خمر من ذمى فالتفها لم يضمن ولو غصبها منه فالتفها يضمن (نظ) اشترى خمر من
ذمى فشربها فلا ضمان عليه ولا ثمن (همر) متلف كعاب الصبيان لا يضمن * باب فى رد المغصوب
ههنا او غير معين وما يتعلق به (عك) موعة الرد على الغاصب سواء غيب المغصوب او غاب المالك
هذه وابن اتى باضعاف قيمته (شفخ) غصب جاروة فجلدت فردها المالك فماتت فى نفاسها ضمن قيمتها
هذه ابى حنيفة رح كالوجنت ثم ردها فقتلت قصا بها بتلك الجناية وقالا يضمن النقصان كالورد
محمومة او زنت ملكه فهلكت بالحمى او بالجلد (همر) ضرب ثور غير فكسر خلاعه ضمن قيمته عند
ابى حنيفة رح وعند هما نقصانه ولا يضمن الغاصب نقصان النهر * باب فى الغرس فى الارض الغير والزراعة
والحفر * (عك) غرس فى ارض الغير بغير اذنه فالشجرة للغارس ويتصدق بما زاد على قيمة غرسه
لو كان مستحقا لصدق به على الغرس يجوز وليمن لصاحب الارض تملكها بالقيمة ولكن يغرم الغارس

نقصان الأرض ان ظهر (طيف) يتسلكها مقلوعة بالقيمة ان امر القلع بالأرض وتعمل بقيمة شجرة
لغيره حق القلع (عكس) ولو غرسه المسلم في أرض مسبلة كان سبيلا (شهر) القى حبه القطن في أرض
لغيره غصبا وثبت قريبا وما لك الأرض فالجوزقة للغاصب وعليه نقصان الأرض ولا يكون تعهد ورعاية
به الا اذا ظهر انه تعهد للغاصب (بم) ولو جاء المالك وكربها بعد نبات الزرع للغاصب وذرع
فيها شيئا آخر لا يضمن للغاصب (فع) غصب دبرة وحفرها حوضا ضمن ضمان الا قلا فيه (شهر) ضمان
لنقصان (سي) يوخد بالكبس ويضمن ان نقص * باب في امر الغير بفعل فيفعل فيحصل منه جنابة
بالآمر * (فمخ) رجلان على شطى نهر فقال احدهما ارم بقاسي الي فرماه وضاع في الماء فضمن اذا وقع
قوته برمي يوصله الى الشط والافلا (فع حم) امر غيره ان ينظر الى خايته هل صار خلا فنظر مسائل
فيها من انغصم دم وقد صار خلا يضمن نقصان ما بين طهارته ونجاسته (عكس) يضمن وعن ابي بكر
العياضي ما لم يمت من مشترى الخل في خايته ان نظر فيه باذن مالكه لا يضمن والا فيضمن
(مت) فصارت المسئلة خلاقية (قنب) استباح ثوبا فقال له بائعها ملها فهدا فانكسرت يضمن
واكد اذا قال ملها فان انكسرت لا ضمان عليك يضمن ايضا قال (عس) هذا اذا اتفقا على
الضمن كما اذا اخل شيئا على سوم الشرع وقال له البائع ان هلك فلا ضمان عليك يضمن كذا هذا
* باب في مودع الغاصب وغاصب الغاصب من المودع * (قنب) اركب تلميذ مكاريا
الحمار وامرأة عليه بغير اذنه وهلك الحمار لا ضمان على واحد منهما اذا نزلت وسلمت الحمار
الى التلميذ لا فقه مودع عاد الى الوفاق وان هلك في حال الوجوب يضمن المكاريا ايها شاء
ولا يرجع احدهما على صاحبه بالمضمون قال روح على هذا الغار اذق اذا حمل في العجلة متاعا
او انسانا (جيب) ومن اتلف الغصب في يد الغاصب فلا يد اليه القيمة بوجوبه وعن ابي يوسف روح
لا يبرأ بخلاف رد العين (ظمت) رد الغاصب الثاني قيمة الغصب الى الغاصب الاول يبرأ من قول
ابي حنيفة روح ولا يبرأ عند ابي يوسف روح (حك) يبرأ من غير ذكر خلاف ولا خلاف ان الغاصب
الاول اذا طلب القيمة عند فقد العين ان تقضى له بها ولا فرق بينه وبين المودع اذا غصب منه
الا في وجوبه منها ان الغاصب الاول لو اقر بقبض العين او القيمة من الثاني لم يصدق الا بقيمة

وهذا الغاصب باقرار المودع فيهما وان كان الغصب كيليا او وزنيا فاستهلكه الثاني فاخذ الاول
 قيمته دراهم اود فانير لا يبرأ الثاني لانه بيع وليس له الاتيض عينه اوبد له * باب مسائل متفرقة
 (بيع) غصب العبد المذيون ومات عندك فلا رباب الذيون مطالبته بالقيمة (نمر) ادعى انه اراق
 خمرا للمسلم وقال المسلم ارقته بعد ما صار خلا قال قول للمتلغ (تج) له حق القرا في ارض وقف
 او سلطانية ويتصرفها غيره ليس له حق الاسترداد (مح كب) له ذلك (بيع) وانما يثبت حق
 القرار اذا تركها الامام له حين قسمه في الابتداء قال روح قول (بيع) احوط للجامع الاصغر ادفع
 هذه القيمة الى احد من الصغارين ليصلحها فدفعها الى احد ونسيه لم يضمن كالمودع اذا نسي
 المودعة انها في اي موضع ومثله في فتاوى صا مد ادفع هذا الغزل الى نساج لم ويعين ولم يقل الى
 من شئت فدفع وهرب المذ فوع اليه لا يضمن وهذا بخلاف امر الموكل للوكيل وكل احد لا يصح
 واقما يصح ان لو قال وكل من شئت وكنت الخليفة اذا قال لو الى البلدة قللك اخذ القضاء لا يصح ولو
 قال من شئت صح (تج) لها حنطة ربيعية في خابية وخريفية في اخرى فاموت اختها ان تدفع الى
 حراثها الخريفية فاخطأت فدفع اليه الربيعية ثم ارسلت المرأة بنتها مع الحراث لتنقل اليه
 الحنطة للبذر ففعلت وبذرها فلم تنبت ثم قبين انها ربيعية تضمن اي الثلاثة شاءت لانها لما اخطأت
 الاخت صارت غاصبة والبنبت والحراث غاصب الغاصب قال روح وهذا احسن دقيق يخرج منه كثير
 من التواقعات * كتاب الوديعة * باب فيما يصير به مودعا * (حك) وضع عند شيأ وقال له احفظه
 حتى ارجع فصاح لا احفظه وتركه صاحبه صار مودعا ويضمن ان ترك حفظه (فك) لا يصير مودعا
 ولا يضمن بترك الحفظ (ط) مثله (حك) وهكذا اذا قال لضعه في هذا الجانب من بيتي الا اني
 لا التزم حفظه يعني يصير مودعا * باب فيما يضمن به المودع * (فع) المودع يلبس الوديعة
 وينزعها ويستعملها كحرب نفسه فهلك في غير الاستعمال لا يضمن (شم) دفع اليه ذهبيا لحفظه
 فالقاء في فوه كعادة التجار فسبق حلقه لا يضمن (يت) دفع الى مراحم قممقة لسقى الماء فتغافل
 منها فضاع لا يضمن (قب) اودعه فانير وسأل منه ان يقرضه دراهم فوضع المودع الذ فانير في حجره
 ليحل له الدراهم ثم قام ونسيها فصاعت يضمن اودعه مكينا فجعله في ساق حفة لا يضمن ان لم يقصر

في الحفظ وقد مر ان المودع لو فتح الكوة في الشتاء وتركها مفتوحة فهلكت الفواكة والبطاياخ المودعة
 فيضمن ان جمدت في الحال والا فلا ولو اودعه قراطيس فوضعها في الصندوق ثم وضع فوقه ماء
 ليشربه فتقاطر الماء عليها فهلكت لا يضمن (بسم) وضع الوديعة في داره ويدخلها اناس كثيرة
 فضاقت فان كان شيئا يحفظ في الدار مع دخولهم لا يضمن والا فيضمن والذهب يضمن (بو) احترق
 بيت المودع فلم ينقل الوديعة الى مكان آخر مع امكانه يضمن اذا تمكن من حفظها بنقلها الى مكان آخر
 قال روح ويعرف من هذا كثير من الواقعات (بف) اودع عامل لواله مالا فوضعه في ايام السلطان
 نقل امتعته وترك الوديعة وتوارى فاغبر على بيته والوديعة يضمن وان توكب بعض امتعته في بيته

* باب الشرط في الوديعة وحفظها بيد الغير والامر بدفعها الى الغير * (فع) حلواني اودعه بقرة
 وقال له ان ارسلت ثيرا فك الى امرعى للعلف فاذهب ببقرتي ايضا فذهب بهادون ثيرا فضاقت
 لا يضمن (يم) اودع شاة فدفعها مع غنمه الى الراعي للحفظ فسرق الغنم يضمن اذا لم يكن الراعي خاما
 للمودع (ط) المودع لو ارسل الحمار او البقرة الى السرح يعتير فيه العرف (فنج) سلم المودع الدار التي
 في بيت منها الوديعة الى آخر ليحفظها ان كانت النود ائع في بيت مغلق حصين لا يمكن فتحه بغير مشقة
 والا فيضمن (ظمر) وكله بقبض ودعيته بحضر المودع فطالبه بعد ايام فامتنع وهلك يضمن لان الثابت
 بهاينة فوق الثابت بالهينة ولو اثبت وكالته بالهينة فامتنع من الدفع بعد الطلب يضمن فهذا الولي

* باب في مسائل متفرقة * (فع) جعل الوديعة ثم ادعى المودع ضياعها ليس له ان يحلف المالك
 على العلم (فع) اشترى بطيخة وتركها عند البائع حتى يرجع ثم غاب وخيف عليها الفساد فللبائع
 بيعها دون اكلها بشرط الضمان (فمر) حملت زوجة الابن الى دار ابيه قالية فاخذها الا عونة وقصر
 المهر في المنع منهم مع قدرته عليه يضمن قال روح قد جعله مودعا بدون صريح الايداع دون

اهله وخدمه لانه القيم في الدار والمتصرف فتعين للحفظ * كتاب العارية * باب في التصرف فيها
 بخلافه * (فع) استعار من اليدق مبطخة فدفعها وفرغ ثم اعارها من غيره وضاع يضمن المالك ايها
 شاء (هي) مثله قال روح قال (بمر) المروا المسحاة مما لا يختلف باختلاف المستعمل وانما الضمان
 يكون الا عارة بعد انتهائها من تها بالفراغ من العمل الذي هيئته للاستعارة (شمفع) قال للمستعير

أعرت دابة هل ولم يسم شيئاً فلوركبها ليس له أن يركب غيره، ولا أن يدفعها إليه للحمل ولو حمل عليها فله أن يعيرها غيره للحمل (بمع) استعار دابة ولم يغلفها حتى ماتت يضمن استعار كنفرة ثم أعارها من غيره لا يضمن ولو استعارت ملاءة المصيبة ثم خرجت منها إلى مكان آخر فتخرقت يضمن فالعارية كما تتوقت بالزمان تتوقت بالعمل (فمع) استعار فاسا وضربه في الحطب وسخت شد رهيزم وثبرد يكر كرفت وبهره أن تبرزدوا فكسر يضمن (فنب) أن كان الضرب معتاداً لا يضمن استعار الوصي دابة لعمل الصبي ولم يردّها بالليل حتى هلكت فالضمان على الصبي دون الوصي قال روح وانهما عجيبة (تسح) استعارت طستا وغسلت فيه بالغ بكيج يارتاغ فانكسر أن كان يغسل مثلها في مثله وكان الغسل معتاداً لا يضمن استعار حماراً فخرج في العمل لا يضمن ولو استعار قد واللطبخ فطبخ فيها مرقّة ونقلها من الكانون مع المرقّة وأخرجها من البيت فوقع من يده وانكسر فالصحيح أنه لا يضمن بخلاف الحمال إذا زلق (ط) مثله كما لو استأجرت ثوباً لتلبسه فتخرق من لبسها أو استعارت سراويل فزلقت رجلها في المشي فتخرق لا يضمن (ص) وقع من يد رب البيت شيئاً على ود يعة هناك فافسد ها أو عثر عليها ففسد عليها فافسد ها ضمن وإن كان بساطاً أو وسادة استعاره ليبسطه لم يضمن هو ولا أجيره بخلاف الحمال لأن فعله بعرض فيتقيل بشرط السلامة بخلاف هذا * باب في التصرفات التي يملكها المستعير * (مث) استعار كتاباً ليقراه جاز أن يصلح خطأه أن علم أنه لا يكره ذلك ماله ولا يجب والأفلا (تسج) استعار دابة للحمل فله أن يركبها كالأجارة ولو استعارها ليحمل عليها كذا من الحنطة إلى البلد فهلكت الحنطة في الطريق فله أن يركبها إلى البلد وفي العود أيضاً إلى منزل المعير وكذا في الأجارة إذا لم يكن المكاري عنده للعرف (تسج) وأما المطر بالغ وارميح كالثياب ليس له أن يعير غيره * باب في رد العارية * (سم) استعار دابة للحمل إلى مكان كذا أو قال له المالك أبعثها مطلقاً فبعثها على يد من ليس في عياله فهلكت في الطريق لم يضمن (فع) مثله ولورد الثوب المستعار فلم يجد المعير ولا من في عياله فامسكه الليل وهلك لا يضمن ولورد وجد في عياله ولم يردّه يضمن ولو استعار دابة ليركبها بنفسه ثم ردّها بيد من في عياله فركبها ضمن (بمع) أروها أجنا ساو غاب ومات ولم يجد المودع وارثاً له سوى بنت ابنه المراهقة يعد وفي الدفع

إليها إذا كانت تقدر على الحفظ * باب في الالفاظ التي تكون اعادة * اعادة الجزء الشائع تصح
 كيف ما كان في التي تحتل القسمة او لا تحتلها من شريك او اجنبي وكل اعادة الشيء من اثنين
 اجمال او فصل بالتنصيف او بالتثليث (فعظم) دفعت لك هذه الحما لتستعمله وتعلقه من هذه
 ففسك فهو اعادة * كتاب الشركة وانه يشتمل على ستة ابواب * باب في الشركة الصحيحة والفاصلة
 (يبفع) اشترى ثمر الكرم ثم قال للبائع بالخ اذا فكام في الربيع فقال نعم وبقيما عليه فليس بشركة (فع)
 اشترى ثمار كرم ثم قال لا خراشركت في في التثليث فهي فاسدة ان كان ذلك قبل ادراك الثمر (بم)
 اشترى ثورا فقال له آخر اشركني فيه فقال هلال بالخ فاج لا يصير شريكا لان معناه اشركك لا اشركتك
 كقوله كل فيقول فليكن معناه ساكل (فعسي) له سفينة فاشترك مع اربعة على ان يعلموا بسفينته
 والآخرها والخمس لصاحب السفينة والباقي بينهم بالسوية فهي فاسدة والحاصل لصاحب السفينة وعليه
 اجر مثلهم لهم (فع) باع فاليزا بخمسين دينارا ثم قال البائع اكون شريكا لك فيه فقال المشتري نعم فسكتا
 على ذلك فكان البائع يبيع بالمطبخ والمشتري يبيعهما في السوق على هذا حتى نقلت لا يصير شريكا
 فيه (عج) باع بقرة ثم سألها من المشتري بالخ فامد ان فقال المشتري ها فرئيد فامد ان يا مادك
 ماديك اود شعا وخيك اود وينمك فقال البائع مغى هيد امس قبول مكا من فهذا ابيع النصف عرفا فيكون
 شركة واولادها بينهما (فب) دو شخص قرارا ادند بايك يكره ملك فلان را هرد ويخرم فذهب اليه
 وعقد احدهما بحضرة الآخر وكان ساكتا فينبغي ان يكون مشتركا بينهما قال رح ينبغي ان يحفظ هذا
 فان المنصوص عليه فيما اذا اصطالحا انه اذا اشتراه احدهما يكون على الشركة انه يكون مشتركا بينهما
 لا هذا (عك) اقترض لصاحبه مائة ودفعها اليه ثم اخرج مائة اخرى وخطا الما ليس وقال للمستقرض
 خذ هما واتجر بهما على الشركة فهذا المختل وليس بشركة (جس) والروضة قال محمد بن الحسن رح اذا
 كان دود القزم من واحد وورق التوت منه والعمل من الآخر على ان القز بينهما نصفان او اقل او اكثر
 لم يجز وكذا لو كان العمل منهما وانما يجوز ان لو كان البيض منهما والعمل عليهما وان لم يعمل صاحب
 الاوراق لا يضره وبه نص (خسج) قال بخلاف المزارعة (ط) مثله * باب في شركة العنان * (شم)
 عقد اشركة عنان بالد فاني ورأس مال احدهما غائب لا يصح ولود دفعه بعد الافتراق عن المجلين

ليشترى الشريك بالمالين على ذلك العقد ينقل الشركة بالدفع (فك) شريكان شركة عنان على العصور
اسلم احدهما الى صاحبه في كرحنطة على الشركة لا يصح اصلا * باب في الشركة بالا عمال * (فع عملك)
اشترك ثلاثة من العمال على ان يملأ احدهم الجوالق وياخذ الثاني من قمها ويحملها على الثالث
فينقلها الى بيت المستاجر والاجيرينهم بالسوية فهي فاسد قال روح فساد هال هذه الشروط فان شركة
العمالين صحيحة اذا اشترك العمالون في التقبل والعمل جميعا (ش) فيجان اشتركوا في نقل كتب
الحاج على ان مارزقهما الله تعالى فيه فبينهما نصفان فهذه شركة جائزة (ص) امتاجر رجلين
يحملان له طعاما من القرات فحمل كل واحد هما وشريكان في العمل فالاجر بينهما والافلحامل
نصف الاجر في نصف الطعام ولا شيء له في النصف الاخر لانه كان ضامنا له (ظمر) ولا يجوز شركة
الدلالين في عملهم (فب) ولا شركة القراء في القراءة بالزمرة في المجالس والتعاري لانها غير مستحقة
عليهم (شص) ولا شركة السوال لان التوكيل في السوال لا يصح (تج) خياط وتاميد اشتركوا في الخياطة
على ان يقطع الاستاذ الثياب ويخيط التاميد والاجر بينهما نصفان والحائكان على ان يهيى احدهما
الغزل للنسج وينسجه الاخر ينبغي ان يصح هذه الشركة كالمواشرك خياط وصباغ (شص) اشتركوا على ان
يتقبل احدهما المتاع ويعمل الاخر ويتقبل احدهما المتاع ويقطعه ثم يدفعه الى آخر ليخيطه بالنصف يجوز

* باب في الاختلاف بين الشريكين وتصرف احدهما في الاميان المشتركة * (فع) قال الشريك ربحت
عشرة ثم قال ربحت ثلاثة فله ان يحلفه بانه لم يربح عشرة (بمح) اعتلت دابة مشتركة واحد الشريكين
هاثب وقال البيطارون لا بد من كيهافكرواها لهما ضرر فهلك لا يضمن ولو كان بينهما متاع على دابة
في الطريق فسقطت فاكترى احدهما دابة مع غيبة الاخر خوفا من ان لا يهلك المتاع او ينقص جاز
ويرجع على شريكه بحصته (بمر) دارين اثنين غاب احدهما واجرهما الاخر واخذ الاجرة فللغائب
ان يشاركه في الاجرة قال روح فهذا اشارة الى ان العاقد لم يملك الاجرة (ص) اشار الى انه يملكها
ويتصدق بحصة شريكه للخشب كالغاصب (بمر) دارين اخوين واختين ولهما زوجات وللاختين
زوجان فللاخوة ان يمنعوا الزواج الاختين من الدخول فيها اذا لم يكونوا محرمين لزوجاتهما ولو كانت
بين اثنين يسكنان فيها فليس لاحدهما ان يمنع صاحبه من المعود على سطحها لانه تصرف في ماله

يوجب يوجب ما ذكر في (ط) من المصالحات من جهة أو مشتركة بينهما وأما أحد الشريكين أن يورثه
 لأطرافهما كان ليس للآخر منعة إلا إذا كان خارجا من الرسم (هـ) له منعة ولكن بمقتضى ما ذكره
 وهذا بخلاف المصود لأنه لا ضرورة في المصود والضرورة في رفع البتاء لازم (ت) أرض بينهما فغاب
 أحد هما فمشاركة الآخر في المصود ولو أراد ذلك في العام الثاني يزرع ما كان زرع وقد كتبت في
 القضية القاضية أن ياذن للمعا في زراعة كلها كيلا يصعب الهراج * باب فيما يتعلق بالدون المشتركة
 والدون في مال الشركة * (ق) قبض أحد الشريكين نصيبه من السلم أو الدون المشتركة ورضي
 الآخر بقضه لنفسه فله أن يرجع عليه بحصته بعد ذلك (سج) ولا أحد الشريكين لأحد الدون أن يطلب
 نصيبه من الدون المشتركة بينهم بسبب واحد حال غيبة الباقيين نص عليه في ودبعة (ط) باب فيما يتعلق
 الجامع المذكور في لو كان بينهما ثمن عبد دين باعاه من رجل أو قتل لهما عبد أو عصب أو استهلك
 أو ورثا ديناً عن رجل فقبض أحد هما نصيبه فهو حصته وماله ولم يقبض من حصته شريكه شيئا فكن لشريكه
 أن يشركه فيما قبض سواء كان المقبوض مثل الدين أو أجرة أو أجرة القابض من ملكه
 لم يكن لشريكه على الغير سبيل وضمن لشريكه نصف ما قبض فان هلك ما قبض الشريك فلا ضمان عليه فيما
 قبض ويكون مستوفيا منه وما بقي على الغير لشريكه (فك) الشريك مات ومال الشركة ذيون على
 الخاص ولم يبين ذلك بل مات مجهلا بضم كالمومات مجهلا للدين * باب مسائل متفرقة * (ق) باب
 الجامع باختل سبعة الغلة والمواضع والعرفي ظاهر يجوز (فهم سج) أحبوا ابن جكتسجان في حنفة
 واحدة ولم يكن لهما شريك فالكسب كله للأب إذا كان الابن في عيال الأب لكونه معينا له إلا تورثه
 لو غرس شجرة تكون للأب (فهم سج) وكذا في الزوجين إذا لم يكن لهما شريك ثم اجتمع بمجهلهما
 أموال كثيرة فهي للزوج وتكون المرأة معينة له إلا إذا كان لها كسب على عدة لزوجها (ك) باب
 الكسب بينهما فصان قال رحمه الله هكذا كنت أسمع الجواب من أفواه العامة أنه بينهما نصيبان (سج)
 وما تغزله من فطن الزوج والمطلقة هو كذا ليس فهو للزوج عند جميعنا (سج) قال في مشتركة وثلاث
 فادفع الي ذهباً فاشترى بالكل سبعة بالشركة ولم يدين مقل لزوج فادفع اليه خمسة فاشترى بالخمسة عشرة
 سلعة تكون للاثلاث لأنه قال اشترى بالخمسة عشرة سلعة بالشركة ولو قال في كسب يكون للاثلاث كل واحد

الشركة تحتل شركة الاملاك ثم قال وهذا اذا عين السائل جنس السلعة لحسطة ونحوها فاما اذا لم يعين فالكل للمشتري وعليه الخمسة لعدم صحة التوكيل للجهالة (فجع ش) في شرط الربح يعتبر قيمة رأس مال كل واحد منهما وقت عقد الشركة وفي وقوع الملك للمشتري تعتبر قيمة رأس مالهما وقت الشراء وفي ظهور الربح في نصيبهما او نصيب احد هما يعتبر وقت القسمة لانه ما لم يظهر رأس المال لا يظهر الربح * كتاب الصيد والذبائح وانه يشتمل على سبعة ابواب * باب في الصيد * (شمر) مخفر يبرأ في خطيرة لصيد الذباب بحيث اذا وقع فيها لا يمكنه الخروج وذهب الى الجمعة ووضع فيه اسام البيرميتة لتدعوه الى المرور بها فيقع فيها ثم وقع فيها ذئب فهو للحا فو (بمر) نصب منجلا لصيد حمار الوحش وسمى به ثم وجد حمار الوحش مجروحاً به ميتاً لا يحل ولورمى طيراً في الماء فادماه ثم نزع الخف وخاض في الماء فوجد ميتاً وكان بحال لو خاض فيه متخففاً لو حله وحياً يحل (فجب) لا يحل (بمر) رمى صيد افا مرغيره بالطلب جاز (شص) رمى صيد افجر ح ظهره ومات في الماء لا يحل (شعب) يحل فان اصاب بطنه او جنبه لا يحل (بمر) ولورماه في الهواء ولم يصبه فلما عاد السهم الى الارض فاصاب صيد ايجل ليقاء فعله ولهذا الواصاب انساناً حالة العود او مالا يضمن (خج) ولو ارسل كلبه فاخذ صيد الكثير ابسمية واحدة بغير اشتغال الكلب بشيء آخر ولا ترك يحل الكل * باب فيما يوكل من السمك وغيره * (فجع عك) ارسل سمكة في ماء نجس فكبرت فيه لا باس باكلها للحال (خج) وجد سمكة مجروحة ميتة في البحر طافية تحل (عك) لا يحل الخف ودلشبهه بالخفاش (حمر) وغيره يحل (ط) في الخفاش اختلاف (ت) ابو بكر لا باس باكل الهد هد (عت) جدي ارتفع ثدي الكلبة يحل اكله اذا ذبح بعد ايام والا فلا وقال ابن المبارك في المربى بلين الا بان اكرهه ويحل اكله * باب في الذبائح * (شمر شه) اشرف ثوره على الهلاك وليس معه الا ما يجرح مذبحه ولو طلب آله الذبيح لا يدرك ذكوته فجرح مذبحه لا يحل اكله الا اذا قطع العروق (فجع) يحل ان جرحه (فجع صت) وعن ابي ملي انه يحل ذبيحة المجبرة اذا كانت اباءهم مجبرة فانهم كاهل الذمة وان كان اباؤهم من اهل العدل لم يحل لانهم بمنزلة المرتدين وعن ابي عاصم العامري ذبيحة لضعيف شاة وسمى الله يحل ولو ذبحه لغيره لا مير او واحد من العظام

وقد كُرم اسم الله تعالى لا يحل لان في الاول الذبح لله والمنفعة للضيف ولهذا يضعها عنده وبأكل
 منه وفي الثاني للعظيم الامير لا لله تعالى ولهذا لا يضعه عنده بل يدفعه لغيره (ط) مثله قال روح
 قلعى هذا ما يفعله القصابون في بلد ناصن اصعاد البعير بالغ جار قاك وقت النثار فيدل بحرفه فيه فهو ميتة
 وان ذكر واسم الله تعالى عليه ويكفرون بذلك وهذا فصل عنه الناس غافلون خواصهم فكيف
 عوامهم (علك) قال عند التزويج لا اله الا الله وذبح النصف من الودجين والمقروم والمرى ثم قال
 ومحمد رسول الله ثم قطع الباقي لا يحل وتجريد التسمية نريضة ولو قال بسم الله وترك الهاء لا يحل (ش)
 ان قصد ذكر الله وترك الهاء يحل وان قصد ترك الهاء تحرم (ط) مثله (فع ظم) ولو قال الله ولم يذكر
 غيره يحل (شم شه فع) مثله قال روح انما يحل اذا اراد به التسمية فقد قال في مختصر الكرخي
 وشرح القندوي اذا قال سبحان الله او قال الحمد لله يوكل ان اراد به التسمية ثم قال في الكتابين
 وكذا كل شيء ذكر من اسماء الله تعالى على ذبيحته يريد به التسمية يوكل (ط) اذا اراد بقوله سبحان
 الله الحمد لله الله اكبر التسبيح او التمجيد والتكبير لا يحل قلت فكذلك في قوله الله ان اراد به ذكر
 الله ولم يرد به التسمية لا يحل * باب فيمن يلزمه الاضحية * (شم) لهاذا رتبها نصابا
 تسكنها مع زوجها فعليها الاضحية وصدق الفطر اذا قدر زوجها على الاسكان (فعم تسح كب)
 لا يجب عليها الاضحية ولا صدقة الفطر موسرا كان الزوج او معسرا قال روح فاختلافهم فيه يدل
 على انها ان لم تسكنها ينبغي ان تجب عندهم وبه اجبت (كسج) له دين على النامس مؤجلة وليس
 في يده ايام الاضحية ما يشترى به الاضحية لا تجب (علك) له دين على مفلس مقر لا تجب ما لم
 يصل اليه (علك) له دين جال او مؤجل على مقر على وليس في يده ما يمكنه شري الاضحية لا يلزمه
 ان يستقرض لتمتحن ولا يلزمه قيمتها اذا وصل اليه الدين لكنه يلزمه ان يعال منه فمن الاضحية
 اذا اقلب على ظنه انه يدفعه (فع) له مال كثير غائب في يد شريكه او مضاربه ومعه ما يشترى به
 الاضحية من الصغرين او متاع البيت يلزمه الاضحية * باب ما يجوز من الضحايا وما لا يجوز (شم)
 اربعة عشر نفرا هموا ببقرتين مشركتين ينبغي ان يجوز (بم) لا يجوز التضحية بالشاة المرفونة
 (شم) قيل لا يجوز التضحية بالشاة الطنثي لان لحمها لا ينطبخ (فع ظم) كما شرع الاضحية في

غير وقتة يجوز اذا كان لها نقي ادمع وقطع اللسان في الشر يمنع وفي الشاة اختلاف (جص) والقطع
 في الاذن لا يجمع عند ملي الرازي ويجمع عند ابن جماعة (فك) لا يعتبر الشعر المسترسل مع
 الذنب في المانع (هلك شح) مثله (خو) يعتبر * باب في التضيعة عن الغير ونواقيها * (بو) اشترى
 شاة لاضحية فغصها منه رجلا ثم ذبحها بنية الاضحية عن المالك يجوز به ولا يحتاج الى الاجازة (سج)
 قالت لزوجهها ضح عن كل عام من مهري الذي لي عليك بكذا وكذا افعل فغيه اختلاف (بمر) لا يجوز
 التصديق بقيمة الاضحية بعد وقتها على الزوجة المعسرة ولا على الزوج المعسر عند ابي حنيفة رح
 خاصة (ظك) ولا على اسم المعسرة * باب التصرف في لحم الاضحية وسائر اجزائها * (بمر) تصدق
 بلحم الاضحية على الفقير بنية الزكاة لا يجوز في ظاهر الرواية (هلك) يجوز به (بو) يجوز ولكنه باثم
 (هلك) اشترى بلحم الاضحية ما كولا فاكله لا يلزمه التصديق بقيمة اللحم استحسانا (بسخ) اذا
 لم يجد اضحية في بلد او قريته يلزمه المشي لطلبها الى موضع يمشون اليه من بلد و لشراء الاشياء
 * كتاب الوقف وانه يشتمل على اثنين وعشرين بابا * باب في الالفاظ التي يقع بها الوقف وفي
 اضافته الى ما بعد الموت وتعليقه به * (يمك) قال هذا الذي كان موقوف بعد موتي او قال مسبل
 ولم يغين مصرفا لا يصح (هلك) قال دارى هذه مسبله الى المسجد بعد موتى يصح ان تخرجته
 من التلث وعين المسجد والا فلا (فع هلك) قال ان ماتت هذه المسبله الى المسجد المحلة ثم ماتت
 صارت مسبله (ت) عن ابي بكر البلخي قال ان مات من مرضى هذا فقد وقفت ارضى هذه لا يصح
 لان الوقف لا يتعلق بالاخطار (صح) مثله (بسخ) صلبت هذه الذي اراني وجه امام مسجد كذا عن
 جهة صلواتي وصياماتي تصير وقفا وان لم يقع عنهما كالوصية لابن بنته عن الصلوات تصح ويستحقها
 ولا يجوز به عنها * باب ما يجوز من الاوقاف وما لا يجوز * (شمر على بسخ) غرس شجرة على
 ضفة نهر عام ليستظل بها المارة وجعلها وقفا عليهم او على قنطرة معينة لا تصير وقفا (فع) تصير وقفا
 ان كان عادتهم غرسها لعامة المسلمين ولو وقف ضيقة على واعطاء غير معين في مسجد كذا يصح
 ولو وقف ضيقة للمسجد بنى في محلة كذا ثم مات المسبل ثم بنى المسجد لا تصير مسبله (سج) وقف
 الادوية في البهار خانه لا يجوز اذا لم يذكر الفقراء (بمر) وقف مائة وخمسين دينارا على من مرضى

انك ذهب الى انسان مضاربة ليستغلها ويصرف الربح اليهم (ط) وقف الدراهم والمكيل والموزون
 ككل تك (ط شبر) وقف ارضا على المقبرة او على صوفى خانه بشرائطه لا يصح (قص) وقف ارضا على
 الصوفية وطلبة العلم فقيل لا يجوز لانهم ليسوا بمعالمين وقيل يجوز لارادته الفقراء ويصرف الى
 الفقراء منهم وهو الاصح (ظم) بنى مدرسة ومقبرة لنفسه فيها وقف عليها خيعة وبين فيها
 ان ثلاثة ارباعه للمتفقه وربعه يصرف الى من يقوم بكنس المقبرة وتفتح بابها واغلاقه والى من يقرأ
 عند قبره وقضى القاضي بصحته وفيه وجعل آخره للفقراء يحل لمن يقرأ عند قبره اخل هذا المرسوم
 ولمن يكنسه وكذا اذا كان فيه وجعل آخره للفقراء وسلمه الى المتولى وليس فيه وقضى القاضي
 بصحته ونظائر في الوقف لهلال وللخفاف (علك) وقف خيعة على من يقرأ عند قبره لا يصح وكذا
 الوصية (حمر) يصح الوقف (فك) وقف خيعة على من يقرأ عند قبره كل يوم وسلمها الى المتولى
 فقال هذا التعيين باطل (فمنح) سبل طاحونة ورخا الى المسجد لا يصير مسبلا لعدم جريان التعارف
 به (خوديت) وقف ليشترى البسط للفقراء جاز (تج) وقف ارضا فيها اشجار وزروع لغير الواقف
 كالقري التي تقفها الامراء يصح وقفها وتسليمها الى المتولى مع شغلها بها بخلاف الهبة فان القبض
 ثمة شرط لتامها دون الوقف والشغل باسجارا لغيره لا يمنع التسليم كافي البيع (بمنح) وغيره وقف
 هجري رخا اليد مع البيت الذي فيه دون سقفه يصح قال رح وهذا يرجع الى وقف المشاع وكان هذا
 اختيار القول ابى يوسف رح (فمنح) ولا يجوز وقف فحل البقر وغيره لينزروا * باب فيما يتعلق بالمقابر
 والمساجد والطرق الداخلة في الوقف * (فع) رعية وقفت فاستثنيت منها مساجدها ومقابرها
 لکنها لم تحدد فاشترى رجل ارضا منها فاذهى الموقوف عليهم فساد الشرى وادعى المشتري صحته
 وبطلان الوقف بسبب عدم تحدد المستثنيات وحكم الحاكم بصحة البيع وفساد الوقف ينقل الحكم
 (شمر ضمح) ينقل البيع وانما يبطل الوقف ان لم يكن محكوما به (صح) وقف رعية بك حردود
 المستثنيات من المقابر والطرق والمساجد والحياض العامة (فع) لا بد من ذكرها حدودها
 (شمر) لا بد من ذكر الحدود ان امكن (سنى) لا يصح الوقف بدون التحديد (كنه كص كس
 صنب) وبقية ائمة خوارزم وقف اراعية المملوكة على اولاده واولاد اولاده وبقا لا زما مع شرائطه

[illegible]

فبما جعل للمد من يوم الجمعة والامام يومه من الاوقات وما جعل للمد من الاوقات
 وما جعل للمد من الاوقات بمقتضى ما لا يعرف من الاوقات شيئا غير ذلك فليعلم ان بعض
 البعض ويحرم البعض ان لم يكن بالوقوف على قوم يحضرون وكل الموقوف على ذلك من يختلفون الى هذه
 الحاضر متعلقين على ذلك رتبة او على علمائها يجوز للقيم ان يفصل البعض ويحرم البعض
 ان لم يكن بالوقوف على ما يعطى كل واحد (فمع الاوقات المتعلقة على الفقهاء للمترجمين فيها بالحاجة
 ام بالفصل (بو) المترجمين فيها بالحاجة (بق) بالفصل (عت) فاحذر بقول (بو) فان راجح ابو بكر
 ومن كان يعرف بين المتأخرين في الصلاة من بيت المال وكان حضوره عطية لهم على قدر الحاجة والعلة
 والفصل والا فليعلم بما فعله غمور في زماننا احسن في عشر الامور الثلاثة وان كان في احد هاتين
 مع اصل الحاجة وعقابر جمعه على من هو اقل فضلا وان كان ذلك اخو ج واعف فهو المعلوم من عمر
 الواقفين في زماننا (فمع) اذا لم يد من المد ومن ولم يوم الامام ولم يؤذن المؤذن في اكثر السنة
 فلم يتولى ان يعطى كل واحد منهم ما شاء اذا كان الوقف على كل من يد ومن ويؤم ويؤذن ولا يعتبر
 وقت خروج العلة قيل له لو كان حقه في العلة بحال لا يكفيه الا بعض السنة فيستغل بقدر ذلك
 هل يستحقه قال الجواب ما قلنا (فمع) استخلف الامام في المسجد خلفه ليوم في زمان غيبته
 لا يستحق الخليفة من اوقات الامامة شيئا ان كان الامام ام اكثر السنة (فمع) يد من
 بعض النهار في مد رسة وبعض المنها وفي مد رسة اخرى ولا يعلم شرط الواقف يستحق علة المد من
 في المد رستين ولو كان يد من بعض الايام في ذلك المد رسة وبعضها في الاخرى لا يستحق فليعلم
 بتماثلها ثم قالوا وحكم المتعلم والمد من في المسائلين مواءم (خلت) ولا يجوز اخذ علة وفي المد رسة
 حتى يكون مكانه فيها كغيره من داره او كغيره في داره لا يصح اخذ علة لمن قرأ فيها كل يوم
 في داره (بم) امام في المسجد سنة فلما ادرت علة الوقف فيه مات فهي لورثة الخلفاء ورث
 القاهن (بم) شبه دفع الوقف على المعقبة حصة فيلك عليها القيم دنا نير فلهم طيب الحظ ولهم
 اخذ الدنا نير او داره او لورثه صاحب الحق القيم من تهيئة بقا ما لم يهلكه لا يصح (عت)
 لا يحصل للامام علة اوقات الامامة اذا كان فنيا شرعا الا اذا كان الوقف عليه بعينه قال روح ولكنه

اهتسب في الغنى الذي لا يتجروغ نفسه فلا مامة أن يجعل له كالمفتي والقاضي وما يشبهه
 من المتعلمين (عك) الا وثاني على الفقهاء يجوز للاغنياء ان يقرعوا انفسهم للتفقه فانه كالفقير وان
 لم يقرع نفسه فان كان معينا جازوا الا فلا (فك بحث) الوقف على الحنفية المختلفين الى هذه المدرسة
 لا باس للغنى منهم ان يأخذ (شبه حرم) يستوى فيه الغني والفقير (هك) امام غني اخذ غلة
 الامامة سنين ثم افتى له انه لا يحمل وقد استهلكه فتكليفه ان يدفعها الى قيم ذلك المسجد ثم
 يصرفه القيم الى ما يستصوبه والى المسلمين (حرم) وقف داره لسكنى امام قل المسجد ولم يعين
 الامام فللامام الغنى ان يسكنها (عك) للامام الغنى اخذ غلة الامامة (شهر) امام اخذ غلة
 السنة ثم مات قبل تمام السنة وهي في يده فهي لورثته ولو نصب اهل المحلة اماما وحصاد سبيل المسجد
 منقود فدفعه اليه وام السنة واراد تركه فقال اهل المحلة اترك حصاد هذه السنة لانك اخذت
 حصاد السنة الماضية ولم تؤم فيه ليس لهم ذلك والمعتبر فيه ان يؤم قد را من السنة لاكثرها (عك)
 ام الامام شهرا واستوفى غلة السنة ثم نصب اهل المحلة اماما آخر ليس لهم ان يستردوا ما اخذ وكذا
 لو انتقل بنفسه (ط) اخذ الامام الغلة وقت الادراك ثم انتقل لا يسترد منه حصة ما بقي من السنة
 كالقاضي اذا مات وقد اخذ رزق السنة ويحمل للامام اكل حصة ما بقي من السنة ان كان فقيرا
 وهكذا الحكم في طلبه العلم في الملك ارض يعني اذا كان العطاء مسانهة فاحله المتعلم وقت القسمة
 ثم ترك المدرسة قال روح وعلى قياض ما كتبت عقبيه عن (بفتح) ينبغي ان يسترد من الامام حصة
 ما لم يؤم فيه (شهر) لا يصح وقف البئر على الامام (بفتح) ولا امام ان ياخذ مرسومه المعين برضا اهل
 المحلة اذا لم يكن فيه قيم وللامام والمؤذن ان ياخذ غلة الوقف ويصرف الى وجهه بغير اذن
 القيم ان وجب الا بغير عقله (شهر) يجوز صرف شي من وجوه مصالح المسجد الى الامام اذا
 كان يتعطل المسجد لو لم يصرف اليه (شهر) يجوز صرف الفاضل عن المصالح الى الامام الفقير باذن
 القاضي (بو) لا باس بان يعين شي من مسيلات المصالح للامام (عك فتح) زيد في وجه الامام
 من مصالح المسجد ثم نصب امام آخر فله اخذ ان كانت الزيادة لوجه وجوه الامام وان كان لمعنى
 في الامام الاول نحو فضله او زيادة حاجته فلا يحمل للثاني (صحت) والبئر الطاهر قال الامام

للقاضي ان يرضى المعين لا يفتى بنفقة عيالي فزاد القاضي في مرسومه من اوقات المسجد بغير
 رها اهل المحلة والامله مستغن وغيره يؤم بالمرسوم المعهود بطيب له الزيادة اذا كان عالما تقيا (سب
 صح كنج) وغيرهم وجه الامام تسعة دنانير مع السكنى فلا يستقر فيه امام لقلته فزاد القيم المنصوب
 من جهة الوالى دارا من مصالح المسجد وفيها سعة باستصواب اهل المحلة جازو بعد روى وكان
 (بسخ) يفتى بجواز صرف شهر من مصالح المسجد الى الامام باذن القاضي اذا كان فيها سعة ولو احتج
 بعد ذلك الى المصالح يمنع منه وكذا الوجوه الاصلية اتم الاحتج الى عمارة المسجد (بسخ كنج) عمن
 كسب كنج) امام ومؤذن راتبان ولهما مستغلات خاصة وفي وجوه مصالح المسجد سعة فطلبوا من القاضي
 ان ياذن للقيم حتى يعمر مستغلا تهما من مصالح المسجد عند الحاجة حتى يوجه غلاتهما مسلمة
 اليهما ففعل للقيم ان يعمرها من مصالح المسجد (عبت) فزاد وجه الامام ثلة فزاد اهل المحلة
 دارا له من مسبلات المسجد وحكم الحاكم به لا ينفذ (عبت) غاب المتفق شهر او شهرين يحرم عليه
 اخذ المرسوم بلا خلاف ان كان مشاهرة وان كان مسانعة وحضر وقت القسمة وقد اقام اكثر السنة يسئل
 (تج) امام لا يؤم ثلث السنة وياخذ المرسوم كله ثم عزل ونصب غيره يسترد منه حصه ما لم يؤم
 ويصرف الى العمارة وان لم يحتج فالى الامام الثانى وقد مر انه لا يسترد منه وان ام شهرا واحدا ثم
 عزل او انتقل (صح) دفع حنطة الى امام المسجد وقال سبلت هذه الحنطة لهذه الكردة المسبلة للمسجد
 ثم زرعها الامام فالجصاد للزارع ولا يحل له بل يتصدق على الفقراء * باب فيما يكون للاغنياء حق في
 الوقف في وقف هلال الوقف على ثلثة اوجه وجه يختص به الفقراء ووجه يكون للاغنياء ثم للفقراء ووجه
 يستوى فيه الاغنياء والفقراء كالرباطات والخانات والمقابر والمساجد والسقايات والقناطر لان الغنى
 يحتاج الى هذه الاشياء كالفقير (تج) لا يجوز صرف الادوية الموقوفة في البيمارخانه الى الاغنياء
 بخلاف ماء السقاية لان الحاجة الى الماء اغلب قيل له حاجة المريض الى الدواء اشد قال لو ترك
 له طعاما شرب الماء ياتى ولو ترك المريض التداوى لا ياتى ولا يصح وقف الادوية في البيمارخانه
 الا اذا ذكر الفقراء قيل له لو وقفها على الاغنياء والفقراء هل يصح كالسقاية فانه اذا اطلق الوقف
 لا يحد احد القائلين له قال على الفقراء والاغنياء بجمع ويدخل الاغنياء تبعاً للفقراء فتوقف

ويجوز الانتفاع بالطلقة والطلقة والطلقة والطلقة والطلقة والطلقة والطلقة والطلقة
 منفعة ويستوعب فيها المقتضى والفقيه كما لو باطناً (فمع بقى) وإذا شرط أن يعطى غلاتها من شاء أو قال
 على أن يضعها حيث شاء غلة أن يعطى الاغتيا * باب في وقف مضي زمان صرف غلته ولم يصرف إلى
المصرف ما إذا يصنع به * (فمع بسخ) وقف مستغلاً على أن يصحى عنه بعد موته من غلته كل أشاء كل
 سنة وقفاً محضاً ولم يضع القيم عنه حتى مضت أيام النحرية صدق به (فمع) لم يكن في المسجد امام
 ولا مؤذن واجتمعت غلات الامامة والتاذين سنين ثم نصب امام ومؤذن لا يجوز صرف شيء من تلك
 الغلات اليهما (بم) لو عجلوه للمستهبل كان حسناً (فمع) يصرف اليه غلة تلك السنة ويوقف
 بقية للعمارة (ظم) يتبع فيه شرط الواقف ولا يدفع الى هذا الامام (شمه) يدفع اليه ما اجتمع
 والاولى ان يكون باذن القاضي (شم سى) لم يأخذ الامام غلة الوقف سنين ثم مات لا يورث لان
 هذه غلة لم تقبض ولا يجوز اخذها للامام الثانى وينبغى ان يصرف الى عمارة اوقاف الامام (فمع فلك
 حم) ربع غلة الوقف للعمارة وثلاثة ارباعها للفقراء لم يجز للقيم ان يصرف ربع العمارة اذا استغنى
 منها الى الفقراء ليسترد ذلك من حصتهم فى السنة الثانية (فمع) وقف على عالم بعينه ليصرف نصف
 ضلته الى نفسه ونصفها الى من يختلف اليه من درسه ولم يختلف اليه احد فى السنة فصرف الكل الى
 نفسه ثم ندّم على صرف نصيب غيره اليه فقال هذه لقطعة فيصدق بها على الفقراء * باب في سكنى
الوقف والجارى باقل من اجر المثل والاستيجار من غير القيم * (شم بسخ) سكن الدارسين بزعم
 الملك ثم استحققت للوقف بالبينة العادلة لا يجب عليه اجر ماضى (حم) ادعى القيم منزلاً
 وقفانى يد رجل فجدد فاقام عليه البينة وحكم بالوقفية لا يجب عليه اجر ماضى فاما اذا اقر
 بالوقفية وكان متعنتاً فى الانكار وجبت الاجرة (ط بم) سكنها سنة ثم بان انها وقف او لم يغير
 يجب اجر المثل بخلاف ما مر (بمع عتج) فى الدار والحيوانية المسبلة فى يد المستاجر يحكمها
 بغش فاحش نصف اجر المثل او نحوه لا يعد ولا يهلك المحلة بالسكوت عنه اذا امكنهم رفعه ويجب
 على الحاكم ان يأمره بالاستيجار باجر المثل (كتب) مثله ووجب عليه تسليم زيادة السنين الماضية
 ولو كان القيم ساكتاً مع قدرته على الترافع الى القاضي لا غرامة عليه وانما هى على المستاجر (فمع بسخ)

احتاجوا الوقف فاخله المستاجر القديم منه بالغلبة والقهز وسكن فيها تمام الملك فلا يجوز على
 المقلين دون البعدين وكل الوعصها منه القديم بعد تسليم القيم الدار المستاجرة اليه (في صحيح البخاري)
 الشريكين اذا استعمل الوقف كله بالغلبة دون اذن الآخر فعليه اجر حصة الشريك سواء كانت وقفا
 على سكنها او موقوفة للاستغلال وفي الملك المشترك لا يلزم الاجر على الشريك اذا استعمله كله
 وان كان سعد الاجارة وليس للشريك الذي لم يستعمل الوقف ان يقول للآخر انا استعمله بقدر
 ما استعملته لان المهايأة انما يكون بعد الخصومة (كص ظت) ضيعة موقوفة معدة للاجارة في
 يد رجل بغير حق اجر بعضها واستعمل بعضها ثلاث سنين ثم قضى القاضي بوقفيتها بالبينة العادلة
 فلموقوف عليه اذا كان قيما ان يطلب اجر مثل الارض التي آجرها المدعى عليه (كس تسج) دفع
 الامام واحدة من دور الموقوفة الى وجهه الى رجل مجانا فسكن فيها مدة وكان القيم سلم هذه
 الدور اليه ليستغلها بنفسه فعلى الساكن اجرا لمثل باب المساجد وما يتعلق بها (فتح بسج)
 اختلف في مسجد الدار والخان والرباط انه مسجد جماعة ام لا والاصح ما روى عن ابي يوسف وروح
 انه اذا غلق باب الدار فهو مسجد جماعة للجماعة التي في الدار اذا لم يمنعوا غيرهم من الصلوة فيه في سائر
 الاوقات لان مسجد الزقاق الذي ليس بنافل مسجد جماعة وينالون بالصلوة فيه فضيلة الصلوة
 في مسجد جماعته وان ملوا فيه في وقت اغلقوا باب الزقاق كذا هذا (م) عنه ان كان فيه جماعة
 ممن في الدار بعد الاغلاق ولا يمنعون غيرهم في الاوقات الاخر فهو مسجد جماعة والا فلا (فتح)
 مثله (مت عن) عن محمود الا وزجندى لا يجوز الاعتكاف في مسجد زقاق غير نافذ لان طريقه
 مملوك لاهله الا اذا كان له حائط الى طريق نافذ فيحينئذ يمكن التطرق اليه من حق العامة فيخلص
 لله تعالى فيصير مسجد اقل ربح والذي اختاره (فتح) اصح وقد واينا المساجد ببخارا وغيره في
 دور وسكك وازقة غير نافذة من غير شك للايعة والعوام في كونها مساجد فعلى هذا المساجد التي
 في المدارس بجزجانية خوارزم مساجد لانهم لا يمنعون الناس من الصلوة فيها واذا اغلقت
 يكون فيها جماعة من اهلها (ب) اتخذ مسجد اولى انه بالخيار جاز للمسجد والشرط باطل (صح)
 جعل وسطاداره مسجد واذن الناس في الدخول والصلوة فيه ان شرط معه الطريق خارجا

في قولهم جميعا والا فلا هنك اي حنيقة راح وقالوا يصير مسجد او يصير الطريق من حقه من غير
 شرط كمالواجر ارضه ولم يشترط الطريق وكرر هو احد اثار الطاقات في المساجد وروى ذلك عن
 ابن مسعود رضي وجماعة من الصحابة والتابعين (بسبح) جعل ارضه مسجد ابشرا تطله الا ان فيه
 اشجارا ما وراة موضع الاشجار مسجد الا غير (بسبح) قيم الجامع القديم اجر موضعا تحت ظله
 الباب لبعض السكاكين لا يصح (خسج) قيم يبيع فناء المسجد لينتج فيه القوم لا باس به ان شاء الله
 تعالى اذا كان فيه مصلحة للمسجد وكل الووضع في فناءه سرورا واجرها اذا لم يكن مرور العامة والمستاجر
 يكون معدورا ان شاء الله اذا كان لا صلاح المسجد وفناء المسجد ما كان عليه ظلة المسجد اذا لم يكن
 مرور العامة المسلمين قيل له لو وضع القيم على فناء مسجد فوق كراسي وسرور او يوجرها ويصرف الاجرة
 الى نفسه والامام فقال ليس له ذلك (صمت) وعند ناله ان يصرف الاجرة الى من شاء لان السور
 ملكه وان لم يكن ملكه يتصدق بها على الامام اذا كان فقيرا (عسج) لا يجوز ازالة الحائط الذي بين
 المسجدين ليجعلهما واحدا اذا لم يكن فيه مصلحة ظاهرة وكل ارفع سقفه ويضمن القيم ما اتفق فيه
 من مال المسجد (ظمر) بنى في فناءه في الرستاق دكانا لاجل الصلوة يصلون فيه بجماعة كل وقت
 فله حكم المسجد واليه اشار في (وكتفع بقى) لا يوضع الجذع على جدار المسجد وان كان من
 اوقافه (بسبح) اجرة نفص بسط المسجد في مصالح المسجد دون الخادم ومنه لا تجب على الخادم ولا
 في مصالح المسجد لان الصلوة بالارض افضل * باب فيما يتعلق بالسقايات والمقابر والرباطات * (تفع)
 صغير كان ياخذ من السقاية ماء لا صلاح الدواة او قصعة للشرب ثم بلغ وندم لا يكفيه الندم بل يرد
 القيمان الى القيم ولا يجزيه صب مثله في السقاية (عسج) اخذ من السقاية ماء مرة بعد اخرى
 حتى بلغ حزة مثلا وكان القيم قد صب في تلك السقاية خمسين حزة فصب هو حزة قضاء للحق بغير
 اذن للقيم صار هذا لكل (شمر) دار موقوفة للماء والحمد ليس للقيم ان يشتري من فلتها خاوية
 لعقبي الماء (ظمر) لاهل الدامة ان يشربوا من السقاية وينزلون الخان الذي وقفه المسام (شمر صمت)
 كمن (كمن) وجد موقوف على اهل مسجد معين اذا بقي منه شيء يضيع ويكاد وبوغرض الواقف التقرب به
 لاستيثاق الناس لا النضيق جاز لاهل المسألة ان ياخذوه الى بيوتهم (ظمر) وقف ارضا على ان يدفن

فيها اقرباؤه فاذا انقطعوا فآخره للفقراء ودفن فيها من اقربائه حال حيوته صح الوقف ولو وقف
مقبرة او خافا بعد موته فلو ارثه ان يدفن فيها ميتا له وينزل فيه * باب في تصرفات الوقف
من التبذيل وتغيير المشروط ونحوها قال ابو نصر المدايني رحمه الله اذا جعل الوقف على شئ
الخبز والثياب والتصدق بهما على الفقراء يجوز عندنا ان يتصدق بعين الغلة من غير شئ خبز
ولا ثوب لان التصديق هو المقصود حتى جاز التقرب بالتصدق ذون الشئ ولو وقف على ان يشتري
بها الخيل والسلاح فيعمل عليها في حبل الله جاز ذلك فان كان امر ان يتصدق بالخيول والسلاح
على محتاج المجاهدين جاز التصديق عليهم بعين الغلة كالخبز والثياب وان شرط ان يسلم الخيل
والسلاح ليجاهد من غير تملك ويسترد ممن احب ثم يدفع الى من احب جاز الوقف ويستوعب فيه
الغني والفقير ولا يجوز التصديق بعين الغلة ولا بالسلاح بل يشتري الخيل والسلاح وينزلها لاهلها
على وجهها لان الوقف وقع للاباحة لا للتملك وكذا الوقف على شئ النسم وعتقها جاز ولم يجز
اعطاء الغلة وكذا الوقف ليعطي او يهدي الى مكة فيلزم منه في كل سنة جاز وهو دائم ابد او كذا
كل ما كان من هذا الجنس يراعى فيه شرط الواقف كالوزن ويعتق عبد او ذبح شاة اضحية لم يتصدق
بقية وعليه الوفاء بما سمي ولو ذبح ان يتصدق بعباءة على الفقراء او ثيابا به او شاة جاز التصديق بعينه
او بغيره ولو وقف على محتاج اهل العلم ان يشتري لهم الثياب والحداد والكراغ ونحوها من
مصالحهم جاز الوقف وهو دائم لان للمعلم طلبا باليوم القيامة ويجوز مراعاة شرطه ويجوز التصديق
بعين الغلة عليهم ولو وقف ليشترى به الكتب وتدفع الى اهل العلم فان كان تملك جاز التصديق بعين
الغلة وان كان اباحة واعارة فلا (بيع) وقف بالغ يزر موحيا كذا على ان يدفع الى كل من يقرأ
القرآن كل يوم منا من الخبز وربع من من اللحم فللقائم ان يدفع اليهم قبة ذك ورقا ولو وقف
على ان يتصدق بغلة الوقف على من يسأل في مسجد كذا اكل يوم كذا فللقائم ان يتصدق به على
السؤال في غير ذلك المسجد او خارج المسجد او على فقير لا يسأل قال رحمه الله الاولى عندنا ان يراعى
في هذا الاخير شرط الواقف * باب في المساجد والاقواف التي يستغنى عنها او تخرب مصارفها *
(دفع) كودة مسيلة الى مسجد قد حارب وفي المحلة مسجد آخر ليس لاهل المحلة ان يصرفوها اليه

(جاء) مثله (ط) شرح الحوض او مسجد مخرّب وتفرّق الناجون منه فللقاضي ان يصرف الوقف الى مسجد آخر او حوض آخر وفي شرحه للزيادة ان المسجد اذا امتلأ منه المسلمون ولا يصلح فيه وخرّب ما هو له يعود الى صاحبه كما كان ان كان حيا او الى ورثته ان كان ميتا وهذا قول ابي حنيفة وجوهان وقال ابو يوسف يبقى مسجد ابد اقاما اوقاف المسجد فلن كان باني المسجد و متخلّ هلا احد يكون ميراثا وان كانوا جماعة تصرف الى اقرب المساجد في تلك المحلة لان قصد الواقف في الاول عمارة مسجد وفي الثاني عمارة المحلة وبالصرف الى مسجد آخر في المحلة عمارتها (ب) ارض وقف على مسجد صارت بحال لا تنزع فجعلها رجل حوضا للعمامة لا يجوز للمسلمين الانتفاع بماء ذلك الحوض ولو خرب احد المساجد بين في قرية واحدة فللقاضي صرف خشبه الى عمارة الاخر اذا لم يعلم بانيه ولا وارثه وان علم بصرفها هو بنفسه قلت ان شاء كما مر (ب) ولو خرب الحوض العام فكسبه الناس وبنوا عليه حوائيت فللقاضي ان يأخذ اجر مثل الارض ويصرفه الى حوض آخر من تلك القرية * باب في تصرفات القيم في الاوقاف وغلتها واستدانته على الوقف وشروط بعض اهل المحلة ما لا بد للمسجد منه ونحوه * (س) نصب القاضي قيما مطلقا ولم يعين له اجرا تسعى فيه ستة فلا شيء له (ط) عزل القاضي فادعى القيم انه قد اجرى له كل امشاهرة او مسانهة وحقه المعزول فيه لا يقبل الا ببينة ثم ان كان قد رما عينه اجر مثل عمله او دونه يعطيه الثاني والا يحط الزيادة ويعطيه الباقي (ب) القيم يستحق اجر مثل سعيه سواء شرط له القاضي او اهل المحلة اجرا ولا لانه لا يقبل القوامه ظاهرا الا باجروا المعهود كالمشروط قال روح وقالوا اذا عمل القيم في عمارة المسجد او الوقف كعمل الاجراء لا يستحق اجر لانه لا يجتمع عليه اجر القوامه واجرو العمل فهذا يدل على انه يستحق بالقوامه اجرا ولو انكشف سقف السوق فغلب الحول على المسجد الصفي لوقوع الشمس فيه فللقيم ستر سقف السوق من مال المسجد بقدر ما يندفع به هذا القدر ولو كان في يد القيم من مال المسجد خمسون دينارا اذا اشترى بها مستغلا لا يحصل منه خمسة دنانير ولو دفعها محاملة تحصل الخمسة وزياحة ليس له ذلك كيد ارمسلة اجر مثلها خمسة وما كان يعطى الساكن فيها الا ثلاثة ثم ظفر للقيم بما في اليها كن فله ان يأخذ ذلك النقصان ويصرفه قضاء وديانة

(ظ) رجع) لا يجوز للقيم شئ من مال المسجد لنفسه ولا البيع له وللمن كان فيه منحة ظاهرة
 للمسجد (ط) ادخل جني عاله في دار الوقف ليرجع في غلتها جاز ولا حيثما كان يبيع من الموقوف
 يشتريه منه للوقف (ج) قيم افق في عمارة المسجد من مال نفسه ثم رجع بمثلها في غلة الوقف
 جاز سواء كان غلته مستوفاة طائفة او غير مستوفاة (ش) اشترى من وجوه اليهود المسجد او الكولان
 طنفسة للمسجد ينهي ان يجوز ولا يضمن (ح) لو اشترى بباطل نفيسا للمسجد من غلته جاز اذا
 استغنى المسجد عن عمارته (ع) كسب) طالب القيم اهل المحلة ان يقرض من مال المسجد للامام
 قاضي فامره القاضي به فاقرضه ثم مات الامام مفلسا لا يضمن القيم (ق) مثله ولو اجر القيم ثم عزل ونصب
 آخر فقبل اخذ الاجر للمعزول والاصح انه للمنصب لان المعزول اجرها للوقف لا لنفسه باع القيم
 دارا اشتراها بمال الوقف فله ان يقبل البيع مع المشتري اذا لم يكن البيع باكثر من ثمن المثل وكل
 اذا عزل ونصب غيره فللمنصب اقالته بلا خلاف (ع) كسب) اذا اذن القاضي للقيم في خلط مال الوقف
 بماله تخفيفا عليه جاز ولا يضمن وكذا القاضي اذا خلط مال الصغير بماله وعن ابي يوسف ربح الوصي
 اذا خلط مال الصغير بماله لا يضمن (ع) كسب) قيم يخلط غلة الدهن بغلة البوارى فهو سارق خائن
 (ب) للقيم فسخ الاجارة مع المستاجر قبل قبض الاجر وينفذ فسخه الى الوقف وبعد القبض لا ولو
 ابرأ القيم المستاجر عن الاجرة بعد تمام المدة يصح البراءة عند ابي حنيفة وعنده ربح وضمن للقيم
 صرف شئ من مال الوقف الى كتبة الفتوى ومحاضرات الدعوى لاستخلاص الوقف والمتولى اذا اجر
 نفسه في عمل المسجد واخذ الاجرة لم يجز في ظاهر الرواية وبه يقتضى قليل يجوز كالوصى وهو اختيار
 الميذاني قال ربح في (ط) في مسألة الوصى روايتان (ف) كسب) واسراج السراج الكثيرة في السكك
 والاسواق ليلة البراءة قبل عهده وكذا في المساجد ويضمن القيم وكذا يضمن اذا صرف في السراج في
 رمضان وليلة القدر ويجوز الاسراج على باب المسجد في السكك والسوق (ب) كسب) ولو اشترى من
 مال المسجد شمعا في شهر رمضان وليلة القدر يضمن قلت وهذا اذا لم يتصل الواقف عليه (ب) كسب) و
 اوصى بثلاث ماله ان ينفق على بيت المقدس جاز وينفق في سراجيه ونحوه قال هشام بن عمار
 انه يجوز ان ينفق من مال المسجد على قناديله وسراجيه والنفقات (ط) كسب) مثله (ك) كسب)

كتبت الى المشايخ (قع شبهه) هل للقيم عرض المرواح من مصالح المسجد فقالوا لا (عمت)
 الدمن والحصير والمرواح ليس من مصالح المسجد انما مصالحه عمارته (حمد) الحصير والدمن
 من مصالحه دون المرواح قال روح وهو شبه بالصواب واقرب الى عرض الوقف (عمت تبح) انهم
 المسجد فلم يحفظه القيم حتى ضاعت خشبة يضمن ولا يضمن القيم اذا وقع الدمن وبارده اذا لم يمكنه
 دفعه (قع عمت) اشترى القيم من الدمن دهن او دق الثمن ثم افلس الدمن لم يضمن قال روح وللقيم
 الاستدانة على الوقف لضرورة العمارة لا ليقسم ذلك على الموقوف عليهم (عمت) استقرض القيم
 لمصالح المسجد فهو على نفسه (عمت) لا اصل له في زماننا (حمد) له ذلك (بق) الاستدانة بين الاباذن
 القاضي (شب) ليس للمتولي ان يستد ين على الوقف للعمارة قال روح والمختار ما اختاره الصد والشهيد
 وابوالليث انه اذا لم يكن بلد من الاستدانة يرفع الى القاضي فيما مره به فحينئذ يرجع في الغلة
 وتمامه في (ط) وليس للقيم ان ياخذ ما فضل من وجه عمارة المدرسة دينا ليصرفه الى الفقهاء وان
 احتاجوا اليه (ظم) للقيم ان يوكل فيما فوض اليه ان عم القاضي التفويض اليه والا فلا (د ع)
 لومات القاضي او عزل يبقى من نصبه على حاله (يمت) يبقى فيها (عمت) اجتمع من مال المسجد
 شيء فليس للقيم ان يشتري به دار الوقف ولو فعل ذلك ووقف يكون وقفه ويطعم من (د) ائتمن محمد
 بن سلمة بانه يجوز (د) وهل الاستحسان والقياس ان لا يجوز وينبغي ان يشتري ويبيع بما هو الحاكم
 ولو اشترى بالغلة حانوتا ليستغل ويباع عند الحاجة فهو اقرب الى الجواز (ط) اذا اشترى بمال
 المسجد دارا او حانوتا لم باعها جازا كان له ولا يته الشراء في التحاقه بالحوانيت الموقوفة
 اختلاف المشايخ (ببح) انما يجوز الشراء باذن القاضي لانه لا يستعمل الشراء من مجرد تفويض القوامه
 اليه فلو استد ان في ثمنه وقع الشراء له ويجوز شراء عمارة ارض ودار للمسجد اذا كانت الرقبة
 وقفها والا فلا (مسج) قال البصراء للقيم ان لم تهتم المسجد العام يكون ضرره في القابل اعظم فله
 هدمه وان خالفه بعض اهل الصلابة وليس له التاخير اذا امكنه العمارة فلو هدمه ولم يكن فيه غلة
 للعمارة في الحال فاستقرض عشرة بثلثة عشر في سنة واشترى من المقرض شيئا يسيرا بثلاثة
 دنانير يرجع في ثمنه في العشرة وعليه الزيادة (ببح) نصب القاضي فيها آخر لا يتعزل الاول ان كان

منه وحب الواصل وان كان منصوبه ويعلمه وقت نصب الثاني ينزول بخلاف ما في انصب السلطان قاضيا
في ذلك لا ينزل الاول على احد القولين لانه قد يكثر الغشاة في بلدة دون القوام في الوقف في
مصلحة واحد فتأوى صاحب متولى الوقف باع شيئا منه او رهن فهو خيانة فيعزل او يضم اليه ثقة
ولو قال متولى من جهة الواقف عزلت نفسي لا ينزل الا ان يقول له او للقاضي فيخرجه (فسخ)
القيم ضمن مال الوقف بالاستهلاك ثم صرف قدر الضمان الى المصروف بدون اذن القاضي يخرج
من العهدة (ط) وينبغي للقاضي ان يحاسب امناه فيما في ايديهم من اموال اليتامي ليعرف
الخائن فيستبد له وكذا القوام على الاوقاف و يقبل قولهم في مقدار ما حصل في ايديهم من
الغلات الوصي والقيم فيه سواء والاصل فيه ان قول القابض في مقدار المقبوض وفيما يخبر من الاتفاق
على اليتيم او على الضيعة ومؤنات الاراضي وفي ادب القاضي للخصاف ويقبل قول الوصي في المحتمل
دون القيم لان الوصي من فوض اليه الحفظ والتصرف والقيم من فوض اليه الحفظ دون التصرف
وكثير من مشائخنا سواي بين الوصي والقيم فيما لا بد فيه من الاتفاق وقالوا يقبل قولهما فيه
وقاسوه على قيم المسجد او احد من اهله اذا اشترى للمسجد ما لا يد منه كالخصير والعشيش والد من او اجر
الخادم ونحوه ولا يضمن للاذن دلالة والاي تعطيل المسجد كذا هذا وبه يفتى في زماننا قال رح والصحيح
والصواب في عرفنا بخوارزم انه لا فرق بينهما وان اتهمه القاضي بحلفه وان كان امينا كالمودع
يدعي هلاك الوديعة او رد ما قيل انما يستحلف اذا ادعي عليه شيئا معلوما وقيل يحلف على كل حال
وان اخبروا انهم انفقوا على اليتيم والضيعة من انزال الارض كذا او بقي في ايدينا كذا فان عرف
بالامانة يقبل القاضي الاجمال ولا يجبره على التفسير شيئا فشيئا وان كان متهما يجبره القاضي
على التفسير شيئا فشيئا ولا يحسبه ولكن يحضره يومين او ثلاثة ويخبره ويهدده ان لم يفسره فان فعل والا
بكتفى منه باليمين ولو عزل القاضي ونصب غيره فقال الوصي للمنصوب جاسبي المعزول لا يقبله الا
بيئته في وقف الناصبي اذا اجر الواقف او قيمه او وصي الواقف او القاضي او امينه ثم قال قبضت
الغلة فصامت او فرقتها على الموقوف عليهم وانكروا فالقول له مع يمينه في الشروط الظهيرة لوجعل
متولين في الوقف لا احد هذا انما غلته عند ابي حنيفة وعنه خلاف ابي يوسف كالوصيين

* باب في بيع الموقوف ويقضى الوقف * (شه) وقف عليهم لا يعرف صحته ولا يفسد ببيعة الموقوف
 عليه لضرورة وقضى القاضي بصفة البيع ينفل اذا كان البائع وارثا للواقف (حس) ببيعة الموارث
 لضرورة فالبيع باطل ولو قضى القاضي بصفة البيع يصح ولا يفتح هذا الباب (فع علك) وللقيم ان يبيع
 قرايا من كومة مسيلة اذا كان فيه مصلحة (بمع) لمصاد لقفار الوقف بين اواخوي انما يجوز اذا كانت في
 محلة واحدة او تكون محلة المملوكة خيرا من محلة الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز وان كانت المملوكة اكثر
 مساحة وقيمة واجرة لاحتمال خرابها في ادون المحليين التي نائتها وقلة رهبان الناس فيها * باب في
 الرجوع في الوقف والمقبرة وغيرهما (علك يت) داري هذه موقوفة مسيلة على مصالح مسجد كذا بعد
 موتي صح وله الرجوع (ط ف) مثله لان الوقف بعد الموت وصية (ص) جعل ارضه صدقة موقوفة على
 الفقراء وسلمها الى القيم فليس له ان يرجع عنه وكذا في المقبرة والخان للمارة والدار لسكنى الحاج بمكة
 وللمساكين وللغزاة بغير مكة بعد تمام وقفه بشرائطه (ط) مثله ثم قال وان هذا قولهما وقال ابو حنيفة
 روح له ان يرجع في جميع ذلك ومن الحسن من ابو حنيفة روح انه لا رجوع في المقبرة في موضع دفن فيه
 ويرجع فيما بقي (كب) اذا رجع في المقبرة لم ينبت بها عند ابي حنيفة ويبنى ويوزع هكذا الان النباش
 حرام * باب في الدعوى والبيانات في الوقف * (شم) دار في يد رجل اقام عليه رجل بينة انها
 وقفت عليه واقام قيم المسجد بينة انها وقف المسجد فان ارجأه للسابق منهما وان لم يورخا فهي بينهما
 فصان (كسج عسج ظف) وغيرهم وقف بين اخوين مات احدهما وبقي في يد الحي واولاد الميت ثم ائتم
 اقام بينة على واحد من اولاد الاخ ان الوقف بطنا بعد بطن والباقي غيبب والواقف واحد والوقف
 واحد يقبل وينتصب حصصا عن الباقيين ولو اقام اولاد الاخ بينة ان الوقف مطلق عليك وعلينا فبينة
 مدعى الوقف بطنا بعد بطن اولى (كسج) وغيره وقف بين جماعة فلواحد منهم اولوكيله او على
 واحد منهم اولى وكيله يصح الدعوى اذا كان الوقف واحدا (فع) لا يصح الدعوى على بعضهم ان كان
 المحل ود في ايدي جميعهم ولا يصح القضاء الا بقد رما في يد الحاضرين ولو ادعى الاسام ان هذه الكردة
 مسيلة لا امام هذا المسجد وقال اهل المحلة بل للمسجد ولا بينة لهم فالقول لاهل السحلة (فع خسج)
 ائتم ارضاء وتصرفها سنين ثم اقام بينة على ان فيها كردة مسيلة فله ان يسترد ثمن الكردة قال روح

وفي (ط) ليس الخصامة في المسئلة اليه انما هي لتولي الوقف وان لم يكن له ممثل ينصب القاضي معوليا
حتى يخاصم فيثبت الوقفية وبطلان البيع ثم يسترد الثمن وحواب (خسح) مستقيم على قول الفقيه
ابن جعفر وابن النيث والصدار الشهيد رح لان دعواه وان لم يصح للمتناقض لكن بقيت الشهادة
على الوقف وانها تقبل على قول كثير من المشائخ بلدون الدعوى (فصح) في اماليه باع دارا وعقارا
ثم ادعى انه باعها بعد ما وقف فالاصح انه لا يسمع دعواه بخلاف ما لو باع عبدا ثم ادعى انه حر
او اعتقه ثم باعه يسمع دعواه وفي فتاوى الفصلي لا يسمع دعواه في فصل الاعناق عند ابن حنيفة رح
وفي الجارية يسمع * باب فيما يتعلق بعمارة الوقف والبناء والغرس فيه * (ي) لو وقف دارا على
رحل وعلى اولاده واولاد اولاده ابد اما تناسلوا فان انقطعوا فالى الفقراء ثم بنى واحد من اولاده
اولادا لموقوف عليهم بعض الدار الموقوفة وطين البعض وجصص البعض وبسط فيه الاجر فطلب الآخرون
منه حصته ليسكن فيها فمنعه منها حتى يدفع له حصته مما انفق فيها ليس له ذلك والطين والجص
صار طبعاً للوقف وله ان ينقض الاجر قال رح وانما ينقض الاجر اذا لم يكن في نقضه ضرر بالوقف
كمن بنى في الحائزات المسبل فله رفعه اذا لم يضرب بالبناء القديم والا فلا (فه) عن ابي بكر ولوبي في
ارض الوقف بناء او نصب فيه بابا او غلقا ان نواه حين فعل انه للوقف صار وقفاً والا فلا وقال ابو نصر
لا يصير وقفاً سوى اولم ينولان وقف البناء لا يجوز (ك) يجوز تبعا وبه يفتى (بم) متولى وقف
بنى في عوصة الوقف فهو للوقف ان بناه من مال الوقف او من مال نفسه ونواه للوقف اولم يه
شيأ وان بنى لنفسه واشهد عليه كان له والا جنبى اذا بنى ولم ينو له ذلك وكذا الغرس على هذا
والغرس في المسجد للمسجد في حق الكل (بسم) دار لسكنى الامام هد مها وبنائها لنفسه وسقفها من
الخشب القديمة لم يكن له بيع البناء ان بناها كما كانت (ط) ولا يجوز استأجر السبيل ان يبنى فيه
خرقة لنفسه الا ان يزيد في الاجرة ولا يضرب بالبناء وان كان معطلاً لم يجر ولا يرغب المستأجر الا على هذا
الوجه جاز من غير زيادة في الاجر اذا قال القيم او المالك مستأجرها اذنت لك في عما رتها فعمها
بأذنه يرجع على القيم والمالك وهل اذا كان يرجع معظم منفعتها الى المالك اما اذا رجع الى المستأجر
وفيه ضرر بالك ان كالبالوعة او شغل بعضها كالتنوير فلا مال بشرط الرجوع * باب فيما يجوز للموقوف

عليهم من التصرفات في الوقف اجلوة ووراثة وقسمة ونحوها * (حمر) ضيعة موقوفة على الموالين
فلهم قسمتها قسمة حفظ وعيارة لا قسمة تملك (ط) عن ابي يوسف ورجح اذا كان الاوحد عشرة
جائزها باقهم وان كان خراجية لا يجوز وفيه اذا اقتسم الموقوف عليهم الارض الموقوفة عليهم
فلا حل لهم ابطالها (ظمر) ارض وقف بينهما قسماها و آجر احد هما حصته قالوا جري بينهما وقيل
للموجر * باب في وقف الكفار * (فح س) وقف المجوسي ضيعة على بيت تار او ثوب السجود من
وقفا موبد ابطال بالاتفاق وكل الوفاة يهودى او نصرانى لانه وقف بما هو معصية فلا يصح من ذلك (عس)
والمجوسى وقف ضيعة على فقراء المجوس لا يجوز (ط) مجوسى وقف ارضه على اولاده واولاد اولاده
ابن اما تناسلوا ومن بعدهم على فقراء اليهود او المجوس يجوز قال روح فينبغي ان يجوز على
فقراء المجوس ابدال * باب في المسائل المتعلقة بالاشجار في الوقف وفي الملك لمن يكون
والاختلاف فيها * (تمر) تهر بين جماعة وعلى شطه اشجار فان كان مملوكا لهم فالاشجار كذلك
وان كان ملكا عاما ولهم حق تسهيل الماء فان لم يكن عارسها معلوما فهي لصاحب الملك بمقابلتها
الا اذا اشترى ذلك الملك بعد عرسها (حمر) له شجرة خرج من عروقتها ارض آخر فان كانت
الاولى قائمة فهي للاول والا فلصاحب الارض لان العروق من الارض ولهذا قلنا اذا اشتراها
ولم يبين موضع القطع انه لا يدل خل فيه العروق (بيت) هي للاول في الحالين (م) وضعها في
القائمة وقال هي للاول مطلقا ولم يذكرنا اذا كانت مقطوعة وعن محمد رح مثله (خنج) غرس
اغصانها في ارض خراب فاستغلظت وقطعها ثم احيى الارض غيره ونجمت اشجار من العروق الباقية
فهي لغارسها (ط ب) شجرة في ارضه نبت من عروقها اشجار في ارض غيره فان سقاها صاحب
الارض حتى نبتت فهي له والا فلصاحب الشجرة وان اختلفا في كونها من عروق شجرته فالقول لصاحب
الارض (ط) انه اشجار على صفة جدول نبت من عروقها على الشط الثاني اشجاره لوجعل في هذا الجانب
كرم بيته وبين النابتة ظر بق فادعياها فان عرفت انها من عروق تلك الاشجار فهي لصاحبها والا
فهي غير مملوكة اذا لم يعرف عارسها لا يستحقها احد هما (بسج) اشجار نبتت في سبيل الامام فله
بيعه وصرف اثمانها الى عمارة الارض باذن القاضي مشمورة كانت او لا * باب في مسائل متفرقة

(بعض) وقفه ارا على امام مسجد مكلمه بشرائطه ثم اخذ يوم بنفسه ليس له ان ياخذ الجرنها (شمر)
 سهل مصحفا في مسجد بعينه للقرأة ليس له بعد ذلك ان يدفعه الى آخر من غير ان ياتى ذلك المحلة
 للقرأة (تسج) بنى في الدار المسبلة بغير اذن القيم ونزع البناء وضرب بالوقف يحجب القبول دفعه قومه
 للباني ويجوز للمستأجرين غرس الاشجار والكروم في الرعايا الموقوفة فاذا لم يفر بالارض بالوراء
 صريح الاذن من المتولى دون حقرا الحياض وانما يجعل للمتولى الاذن فيما يري ان وقف به خير
 قلت وهل اذا لم يكن له حق قرار العماة فيها لاما اذا كان يجوز الحفر والغرس في الحائظ من
 ترايبها لوجود الاذن في مثلها دلالة (تسج) قضى القاضي بدخول اولاد البنات في الوقف على
 اولاد الاولاد بعد مضي سنين لا يظهر حكمه الا في غلة المستقبل دون ماضى قيل اليس يستل
 هذا الحكم الى وقت الوقف فقال بلى لكن في حق الموجود وقت الحكم وغلاة تلك السنين معدومة
 كالحكم بفساد النكاح بغير ولي لا يظهر في الوطيات الماضية والمهر قيل له اليس ان القضاء يظهر في
 عدم وقوع المثلث وان كانت معدومة فقال انما يظهر في حكمها لانيها وهي بطلان محلية النكاح
 وانه امر باق بخلاف الغلة المستهلكة حتى لو كانت غلة السنين الماضية قائمة يستحق اولاد البنات
 حصتهم منها (صح) وغيره ان الحكم يظهر في الغلات القائمة دون الهالكة (تسج) بعث شمعاً الى
 مسجد في شهر رمضان فاحترق وبقي منه ثلثه اودونه ليس للامام ولا للمؤذن ان ياخذ به بغير اذن
 الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والمؤذن ياخذ به من غير صريح الاذن في ذلك فله
 ذلك * كتاب الهبة * ياب في الفاظ التي ينعقد بها الهبة والقبض في ذلك * (شمر) قال لمتفق
 اصرف هذه الخشبة الى كتبك فهو هبة والصرف الى الكتب مشورة (تسج) ادفع الى ناقته مصحفا
 وقال بالحق ثاخذ كاسه امسح فهو هبة مشورة لا تعليق والحفظ مشورة (شمر) اعطى لزوجته
 دنانير ليتخذ هاتيا باوتلبسها عنده فله فعتها هي الى معاملة فهي لها (تسج) كانت تدفع لزوجها ورقا
 عند الحاجة الى النفقة او الى شيء آخر وهو ينفقه على عياله ليس لها ان ترجع بها عليه (تسج) قال لا خير
 حيث بطعام كذا الى دارك ووهبته منك فقال قبلت ثم حضر داره فاكله بعذر ويكون ذلك اذا
 يا لقبض دلالة قال لرحل في يد شيء من هذا فقال لك وما املاكه فهو لك كرامة لا بصير ملكا للمقر

له وكل الراخذ منه ثم قال له لمن هذا فقال لك او هذا ملكك قال ربح فعرف بهذا الذي
 مثل هذا الكلام لغو غير معتبر حتى لو قبضه في المجلس لايملكه ايضا (تسج) قال الاب جميع ما هو حق
 وملكى فهو الملك لولدى هذا الصغير فهو اكرامة لا تملكك بخلاف ما لو غيبه فقال خا نوتى الذى املكه
 ودارى لابی الصغير فهو هبة ودم بكونها فى يد الاب (عنت) قوله هذا الذى اريك لو هذا الارض لك هبة
 لا اقرار (ط) عبدى هذا الفلان ولم يقل وصية ولا فى ذكرها ولم يقل بعد موتى كان هبة قياها واستحسانا
 (ص) لو قال هذا الذى اريك فلان فاقرا ولو قال دارى هذا فلان فهو هبة لانه اضاف الذى الى نفسه فكانت هبة
 وفى الاولى لم يصف فتخصص اقرارا وطى هذا القول من هذا الذى ارك قال ثلث دارى هذا (يب)
 اشترى لولده الكبير ثوبا بغير اذنه وامره ان يقطعه ثوبا له ويلبسه لم يملكه الا ان يقول هو لولدى
 او هبته منه (عنت) يملكه بدل لك ولو كان مخيطا او عمامة لا يملكه بدل لك ولو قال اشترىته لولدى
 الصغير هذا يملكه (جبت) قيل اذا اتخذ لولده الصغير ثيابا فاحتى يابسها اياه ولو قال اشترىته هذا
 له صار ملكا له (شص) اشترى ثوبا وقطعه لولده الصغير صاروا هبالة بالقطع مسلما اليه قبل الخياطة
 ولو كان كبيرا لم يصير مسلما اليه الا بعد الخياطة والتسليم (فع عن) امر اولاده ان يقسموا ارضه التى
 فى ناحية كل ابيهم ففعلوا لا يثبت الملك لهم (ظمر) مثله (بمخ) قال لولدى تصرف هذه الارض
 فما اخل بتصرفها لا يصير ملكا له (خج) ادفع الى اجنية عيتا لارادة الزناغان قال دفعتها اليك لا زنى
 بك فله الطلب وان وهبها لا اداة الزنا وهى قائمة فله الاسترداد والافلا * باب ما يجوز من
 الهبة وما لا يجوز وما يشترط فيه القبول * (شعب) استردع اخاه عبد الوثوب او مستاعا اودا او دابة
 ثم قال وهبت لك وديعتي وهى فى يد المودع يجوز اذا قال قبلت ولو وهب عبد الاخيه وقبضه
 فى المجلس او بعده بامره بالقبض فصاح غشوط القبول فى الاول دون الثانى لان اقدامه على القبض
 قبول منه وامره به رضى من الواهب ولا كذلك فى الاول لانه فى يد الموهوب له فلم يشترط القبول
 نعم يقع الملك له فى الهبة بغير رضاءه وانه ضرر (ص) وهبه له ولم يقل قبلت حتى قبض جاز اذا كان
 بحضرة الواهب فشام عن ابي يوسف لا يصح ما لم يقل قبلت (شعب) وهب لوكيل اخيه لا يرجع فى الهبة
 لان الملك والعقد وقع لا اخيه بخلاف ما اذا وهب لعبد اخيه فان العقد وقع للاجنى وهو العبد لا

فلهذا كان ثبت العبرة في الرد والقبول للعبد لا للمولى وأورد في الوكيل الهبة وقبيلها الموكل مع
 (ظن) وهب له ذرة أو أقلها فله الرجوع * باب في التعريض في الهبة * (شعر) وهبته إياي
 رجلين بشرط عروفتي ألف درهم فنقلب ببعدهما ثراي في العقالين ولو بعثت إلي غيره صقرا طاهيا
 ثم بان أنه من بقره ابن المهدى الصغير لا يجوز ولا يملكه إلا بالعلاج حتى صار للبني صقرا طاهيا
 وكذا الرجوع في الهبة لأن العرض هبة ابتداء وله الرجوع فيه * باب فيما يدخل في الهبة من
 غير ذكر * (فصح) ويدخل في هبة الأرض ما يدخل في بيعها من الابنية والأشجار من غير ذكر
 وكل أي الصلح على أرض أو عنها يدخل ولا يدخل الزرع في الصلح من غير ذكر (كص) الزرع
 يدخل في الرهن والاقرار والغيب غير ذكر ولا يدخل في البيع والقسمة والوصية والجارية
 والنكاح والوقف والهبة والصدقة في القضاء بالملك المطلق (ط) ولا يدخل الثمار والأوراق المتقومة
 في هبة الأشجار غير ذكر فإذا لم يذكر فيها ثمور ورق فسدت الهبة لأنه يمنع التسليم (فصح) قال
 هلال لا يدخل الثمرة في الهبة والهبة باطلة لشيوعها وفي الفتاوى البخارية تصدق بامة وعليها
 ثياب أو حلى جازر هي للمتصدق وشغلها بها لا يمنع التسليم لأنها لا تسلم عريانة بخلاف متاع الواهب
 في البيت وهبت هذه الغرارة الحنطة وهذا الزرق السم لا يدخل الغرارة والزرق في الهبة وكذا
 على عكسه (فع عس) وهبت لزوجه جميع أملاكها لا يدخل المهر فيه * باب في الهبة في المرض *
 (فصح) وهبت مهرها لزوجه في مرض موتها ماتت وزوجها قبلها فلا دعوى لها بالصحة إلا براء
 ما لم تستفاد ما ماتت منه فلورثتها دعوى مهرها (ص) أمريض وهب لأخيه قبل أو سلمه إليه ثم الموهوب
 له قتل الواهب مملوك أو غطاء فإنه يرد العبد إلى ورثة الواهب لأنه في مرض الموت فكانت وصية
 (قص) مرض الموت يعرف بالمد لا بالبل لا بالموت نفسه لأنه محتمل أنه مات فجاءه لا به (ص) طلق
 امرأته في مرضه فلا ثم قتل أو مات من مرض آخر وهي في العدة فإنها ترثه وإن لم يمض من ذلك
 المرض وهل الآن مرض الموت وهو ما يكون قتلًا أو غاها وهو ما يكون مضيا أهله ياله طبع الفراش لا ما
 يموت منه لأن الموت لا يكون من مرض كان لأنه يحدث ساعة وساعة ويندأ حين يموت فلهذا
 الموت ما يموت به بل هو ما حدث في المرض على فلهذا الهلاك فيه * باب في هبة الدين من عليه الدين *

(نفع عجم) وذهب أحد الورثة حصته من الدين للمولود وبقيل القسمة وفي المركة نفود وعر ورض صبح
استحسانا كالصالح قال: رح وذهب حصته من الدين لوارثها، لغيره يصح فيما لا يحتمل القسمة ولا يصح
فيما لا يحتملها باب هبة الصغير (فهر) دفع لولد هبة الصغير قد صا فكل نصبه ثم الخل منه ودفعه لأخوه
يضمن إذا كان دفعه لولد هبة التمليك وإذا دفعه على وجه الأباحة لا يضمن قال: رح عرف
به أن حجر الال فع من الاب إلى الصغير لا يكون تمليكاً وأنه حسن وفي الفتاوى البخارية لها على زوجها
دين قوهبته لولدها الصغير مع لان هبة الدين من غير من عليه الدين يجوز إذا أسقطه على القبض
والاب ولاية قبض الهبة لولد هبة الصغير فكان قبضه بحكم الولاية كقبض الصغير قصار كانها سلطت
الصغير على قبضه (ط) سئل أبو بكر عن امرأة وهبت مهرها الذي على زوجها الولد هبة الصغير وقبل
الاب فقال أوافق في هذا المسئلة ويحتمل أنه يجوز كما لو أودع عبد رجلاً قابض ثم وهبه لابن
المودع الصغير يجوز ثم سئل عنها مرة أخرى فقال لا يجوز لأنها غير مقبوضة (ث) وبه نأخذ (عس)
أقرار الاب لولد هبة الصغير بعين من ماله تمليك أن أضاف ذلك إلى نفسه في الأقرار وإن أطلق
فاظها وكما في مد من دارى له وثلاث هذه الدار له (بسخ) أظهار في الحالين لا تمليك وفي تنبيه
الغافلين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من حمل من السوق طرفة إلى ولد كان كمن حمل
صلقة حتى يضعها في فيه وليجد أبا لانات فان الله تعالى رقيق للأنثى ومن رقيق للأنثى كان كمن بكى
من خشية الله تعالى ومن بكى من خشية الله تعالى غفر الله له ومن فرح فرح أنثى فرحه الله تعالى يوم
الحزون (ج) ويجوز قبض الصغير بنفسه إن كان يعقل استحساناً ويبيعه الحاكم حتى لا يرجع الواهب
قال: رح فقلت أنص أن ولاية الروح تثبت في الهبة للصغير (ط) مثله في موضعين باب في تفضيل
بعض الأولاد على البعض في الهبة (سج) وينبغي أن يعدل بين الأولاد في العطايا وذلك في
التسوية بين الذكر والأنثى عند أبي يوسف وعلى قول الميراث عند محمد رح لذلك كرمثل حظ الأنثى
ويجوز أن يعطى البعض دون البعض حكماً لكنه ترك الانصاف وإن كان بعضه فاجر أو فاسق والبعض
فقيه صالح اعتد المتقنين وإن عند المتأخرين لا بأس بأن يعطى العالمين المتأدين دون الفسقة (ع)
ذكر الخلاف بينهما ثم قال فإن وهبت لولد ابن قال محمد هو آثم لأن رسول الله صلى الله عليه

وحلم قال في مثل هذه الصورة اتق الله قال محمد واجيز قضاء (من شئ) الذي يقول ابي يوسف فان
 روح والصحيح في اعتياد الورع والدن بين ونحو قول المعاصرين (ق) لا ينبغي ان يعطى ولد الفاسق
 اكثر من قوته لانه اعانة على المعصية في شروط ابو نصر الدبوسي الرقعة اذا كان طم الاولاد الواحد
 فان شاء جعل بينهم بالتسوية وان شاء فضل الذكروا ان شاء فضل الانثى كيف ما فعل جازم قال واختلف
 في هبة الاولاد حالة الحيوة ففضل الذكور قليل يسوي بينهم وقيل يفضلهم كل قدر منازلهم في
 الدين والورع والصلاح وهذا الصريح عند (شعب) وعن ابي حنيفة روح لاباس بالتفضيل بالفضل
 في الملك بين ولا يكره وعن ابي يوسف روح لاباس بالتفضيل اذا لم يرد به الاضرار * باب في الاباحة
 والشار والرشوة والهدايا * (شعر) البحث لفلان ان ياكل من مالي فاكل قبل العلم بالاباحة
 لم يضمن (فع) انتهب وسادة كرسى العروس وباعها تحمل ان كانت وضعت للنهب (نحو بيت)
 المشيوع لا يمنع صحة الاباحة بخلاف الهبة (فع شخص) للسير الكبير الرشوة لا تملك (عكس) وغيره
 قاض او غيره دفع اليه سمحت لاصلاح المصالح ثم ندم يرد ما دفع اليه (فصح) المتعاشقان يدفع كل
 واحد منهما لصاحبه اشياء فمضى رشوة لا يثبت الملك فيها وللدفع استردادها وفي خلاصة التعزيم
 خطب امرأة في بيت اخيها فاني ان يدفعها حتى يدفع اليه دواهم فدفع وتزوجها يرجع بما دفع
 لانها رشوة ولو انفق على معتدة الغيوم طمع ان يتزوجها بعد عدتها فثبت ان يتزوجها فان شرط
 في الاتفاق الزوج يرجع بما انفق والا فالاصح انه لا يرجع كذا قال الصدوق والشهيد وقال الاستاذ
 (فصح) الاصح انه يرجع عليها زوجت نفسها ولم تزوجها لانها رشوة ولو اكلت معه لا يرجع بشيء
 (ط) مثله (بمع) ابراه من الدين ليصلح مهمه عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة ولو ابي الاضطجاع
 عند امراته فقال لها ابرأني من المهر فاضطجع معك فابراة لا يبرأ وقيل يبرأ لان ابراه للتردد
 الداعي الى الجماع وقال عليه الصلوة والسلام تعادوا وتحابوا بخلاف ابراه في الاول لانه مقصور
 على اصلاح المهم واصلاح المهم مستحق عليه ديانة وبدل المان فيما هو مستحق عليه من الرشوة
 * باب في الصدقة والتحليل * (شعر) تصدق على فقير بطازجة على ظن انه فليس ليس له ان يسترد
 ظاهر (فع) ان كان قال ملكت منه فلست اثم ظهرا نه طازجة له ان يمتد وان قال ملكت هذا الا يشره

ليس الا يسترد في الحالين (ففع) في آحاد الجرجاني المهمة لا في الاقبول بالقول في ضمنه في صفة
 المدد فمن غير قبول بالقول الجرجاني العاد في كافة الاعضاء وبالتحديد على الفقهاء ومن غير انظارهم
 القبول بالقوله (ففع) دفع الى آخر شيئا فخلطه بما له لم يستعمل ما حبه لخلية طرية انه لا يمكنه تمييز ما يراه
 نجعله في حل وسعة ثم وجد ذلك وعرفه يردده ومن علام الايسة الخياطي من عليه حقوق فاستعمل ما حبه
 مطلقا ولم يفصلها فجعله في حل بعد ان علم انه لو فصله له ليحصل في حل والافلا قال روح وانه حصن وان
 روى انه يصير في حل مطلقا (ففع) فصب حينئذ فحلله ما لكه من كل حق هو له قبله قال ائمة بلع التحليل
 يقع على ما هو واجب في الذمة لا على ما هو قائم * بل في الوكالة في الهبة وهبت مال الغير * (ص)
 وهب لرجل ثوبا لوارضا لغيره وعلم اليه فاجاز رب الثوب ادرب الارض الهبة جازت من مالكه وله
 الرجوع وان عوض الواهب او كان بينه وبين الموهوب له قرابة رحم محرم * كتاب البيوع هذا
 الكتاب يشتمل على خمسة اربعين بابا * باب فيما ينعقد به البيع وما يمنع انعقاده * (شمر) البيع
 ينعقد بلفظين مستقبلين كالقول بالبيع يا زيدا مهدي وقال الاخر خنامين واراد الايجاب ينبغي ان يكون
 (ط) لا ينعقد (شقي) والتجريد مثله قال روح ولكن جواب (شمر) صواب فقد اطلق في (جيب واث)
 فقال وقوله ابيعك كقوله بعت (لث) المبيع لا ينعقد الا بلفظين ينبأ عن التمليك والتسلط على صيغة
 الماضي او الحال بان يقول احد هما بعت او ابيع ويقول الآخر اشتريت قال روح والتوفيق بين القولين
 انه ان اراد بالمضارع الحال ينعقد وان اراد به الاستقبال والتوعد لا ينعقد لان المضارع يحتمل الحال
 والاستقبال ونص على هذه التفصيل في شرح الطحاوي وفي (لمع) باللفظين الماضيين يتعقد بدون
 النية واما بصيغة المستقبل لا ينعقد الا بالنية بان يقول الهاتع ابيع منك هذا العبد باللف او ابد له
 او اعطيكه وقال المشتري اشتريه منك او اخذه وثوبا الايجاب للحال او كان احد هما بلفظ الماضي
 والاخر بالمستقبل مع نية الايجاب للحال فانه ينعقد وان لم يتولا يتعقد قلت وهذا الفقه وهو ان
 لشرح جعل الايجاب والقبول علامة الرضاء والاخبار عن الحال اولى على الرضاء وقت العقد من
 الماضي قلت فعلى هذا ينعقد البيع بلفظان الفوارزمية بصيغة الحال من غير نية لان قولهم بالغ يا زيدا
 مهدي يبرأ فذلك وقول المشتري خنامين لا يحتمل الا الحال ولا يحتمل التوعد والاستقبال

في عقد البيع والكسح والخلع بصورة الخطأ بل وفي العينة وهذه مسئلة اكثر ما يفتن بها قلوب
 (فهم) ما يلفظ الامر والمحتقيل بل دون لية الحال فيهما وفي احد هما لا ينعقد (شعر) ويلفظ الاستفهام
 لا ينعقد بل ان قال لم يبيع هذا امنى فقال لا ينعقد وكنى قوله من حرره اي يوا
 فقال الآخر خريدم (شعر) سلوه منه بضمن قليل فقال البايع لا يبيعه به ودفع ذلك القليل فقال
 المتوسط خذ فخذ والبايع ساكت لا يكون بيعا قلت والظاهر ان هذا اذا لم يده فعكسه الى البايع
 فاما اذا دفعه اليه واخذ هو فخذ المتاع ولم ينكر عليه يكون بيعا بالتعاطي مخصوصا في زماننا (شعر) اعطاه
 دراهم وقال هل بعتت منى هذا الشيخ بها فقال نعم قل فبها وبها الى مكسه بان قال هل اشتريته بها
 فقال نعم ولم يقل بعتت فهذا بيع تام ونقد الدراهم دليل على انها نقد التحقيق (ط) ومن
 مثله (س) خلافة (بمع) دفع اليه دراهم ليشتري منه البطاطيخ المعينة فخذها وبقول لا اعطيهما
 بها واخذ المشتري منها البطاطيخ فلم يسترد لها يعلم عادة السوق ان البايع اذا لم يرض برده
 الثمن او يسترد المتاع والا يكون راضيا به ويصح خلفه لا اعطيهما تطييبا لقلوب المشتري فقال مع هذا
 لا يصح البيع (بو) مثله (بم) اشتريت جارية يتك هذه بعشرة دقائق فروختي فقال فروخته كبر يصح
 ان كان مراده تحقيق البيع (شط) وينعقد البيع سواء بين المشتري والبايع او البايع وقيل صاحبه
 (بم) قال الدلال للبايع فروختي بدين بها فقال فروخته شك ثم قال للمشتري عخر يدي فقال خريده
 شك فان كان مراده تحقيق البيع ينعقد (شع) دفع الى بائع الحنطة خمسة دنانير لياخذ منه
 حنطة وقال له بكم تبيعها فقال مائة من دينار فسكت المشتري ثم طلب منه الحنطة لياخذها فقال
 البايع غدا ادفع اليك ولم يحرمينها ببيع وذهب المشتري فجاءه غدا لياخذ الحنطة وقد تغير السعر
 الاول فليس للبايع ان يمنعه منه بل عليه ان يدها بالسعر الاول قال رضي وفي هذه الواقعة
 اربع مسائل احدها ان البيع ينعقد بالتعاطي عندنا خلافا للشافعي وج الثانية انه ينعقد في
 الاشياء النفيسة والخسيسة وهو الاصح وقيل لا ينعقد بالتعاطي الا في الخسيسة كالبقول والرمات
 والخمير ونحوها والثالثة انه ينعقد بالا عطاء من جانب واحد وبه (فلك) (بم) فمخ (عس) حل
 الاعطاء من الجانبين والرابعة انه لا ينعقد بالا عطاء المبيع ينعقد باعطاء الثمن (شعر) اشترى دهن

على انه مائة من نوزنه فوجد مائة وخمسين مثاقيل للبائع اذ مع اليك الثمن فقامت المائة فقال
فليكن هذا البيع في الزيادة (حب) مائة من اذ ارد في ريش حروف خطا كرد واست ومبلغ معلوم آرد
خرج كره عليه ثمانية اذ كان دفع الثمن فيو يفتق منه متعار فامضاد بينهما (مهر) قيمته ورو
خراج واجبه شود (فصح) آرد توافقا مخر استن (صغرم) يجوز البيع والشراء بلفظ السلام اما المسلم
بلفظ المبيع والشراء فقد ذكر في (م) انه يجوز المسلم بلفظ المبيع والشراء اذ او جدت شرائطه وفي
المجود انه لا يجوز (شخص) اجاز عندنا خلافا للزفر (فع علف) دلال قال ليز از هند والسعلة بد ينار
فصل ما فقال البزاز في موضعها موضع وخرج ولم ياخذ الثمن قال استحس ان يكون يبع او لو قال البزاز
لرجل بكم قد فع هذه افقال كل من بد ينار بين فقال زن منها منوين فوزنه وقركه ولم ياخذ الثمن فوال
ناقص ليس ببيع (يمت) مثله وان قبض الثمن فبيع (ط) في المجرد عن ابي حنيفة ربح قال للعلم
كيف تبيع هذا اللحم فقال كل ثلاثة ارطال بد درهم قال قل اخذت منك زن لي فله ان لا يزن وان
وزن فلكل واحد منهما ان يرجع فان قبضه المشتري او جعل البائع في وعاء المشتري بامر فقد تم
البيع وعليه درهم (ط) قال محمد قال للقصاب زن لي من هذا اللحم كذا ابكذ افوزنه فله الخيار ولو قال
زن من هذا الجنب او الرجل كذا ابكذ او قال زن لي ما عندك من اللحم بحساب كذا افوزنه جاز
ولا خيار له وعن ابي يوسف مثله (علف) قال لا خير ان كان هذا المصمت خمسمائة من وزن فقد
بعته منك بهذا افقال المشتري قد اشتريته ثم وزنه فكان كما قال البائع فليس ببيع اذا عرف البائع
وزنه قبل هذه المقالة فيجوز لانه تحقيق وليس بتعليق (حمر) ان تعليق البزاة بامر كائن يجوز ويكون
تخييرا قال ربح فلم يفصل بينهما اذا كان ما لما يكونه كائنا وبينما اذا لم يكن (ص) اذهب بهذه السعلة
فا نظر اليها اليوم فان رخصتها فهي لك بالف درهم او قال ان رخصتها اليوم فهي لك بالف درهم
فهو جائز على ما شرط استحسانا عندنا باطل قياسا وبه زفولانه تعليق ولنا انها تيا بمعنى بيع فيه
خيار فكانه قال فلن رخصتها اليوم والا فردها علي (صغرم) بعثت منك عبد في هذا بالف ان رضى
فلان جازو الرضى منه جائز يعني اذا ايقن وقت الرضى في الجامع للبر غرم بعثت منك عبد في هذا
ان شئت جازو كان تمليكا (شط) تعاقد البيع وهما حشيان او يسميان على دابتين او على دابة واحدة

في رجل قال قائل متحدا لخطاب صاحبه ثم البيع وان فصل وان قلا لا يصح وان كان في السفينة
 الجارية اهتم والسفينة بمنزلة البيت (ب) لو قال له بعته منك هل الشرب يعشرون في يدك
 فشر بهم قال نعم ولو كان في الوكة الاولى من التلوع فويفف اليها اخرى وبأخذ جاز ولو كان
 في القرصة وقبل بعد الفواغ منها جاز (ف) فاعلم ان البيع يقوم في هاتوته ويقع له ما له فقال المشتري
 اشترى بكذا فقام الباقي للصحة لا ما هو فلو قال بعته لا يصح (ج) ولا يجوز ان يناديه من بعيد او من
 وراء احد (ب) رجل في البيت فقال للذي في الشطح بعته منك بكذا فقال اشترى بكذا
 كل واحد منهما يرضى صاحبه ولا يلتبس الكلام للبعد (ف) فاعلم ان البيع لا يقع في غيرهم
 وبينهما النهر المزداخا قائل يصح البيع قلت وانه كان نهرا غظيا يجري فيه السفن قال نعم وقد نقر
 رأي (ب) في امثال هذه الصور ان كان البطل بحال يوجب الغبا من ما يقول كل واحد منهما لصاحبه
 يمنع والا فلا (ب) ساومه السلعة بعشرين دينارا فقال البائع لا ابيعه الا بخمسة وعشرين فقال
 اترك لي الخمسة ورضي بل لك ولم يوافق منه قول ولا فعل فهل ليس ببيع (ب) قال له جالسه
 بارذخ اي كالك نى يد يشار فقال البائع نعم وقال الاول اشترى لا ينعقد بينهما بيع لانه لم يصف البيع
 الى نفسه الا اذا جرى بينهما مقل مات كما اذا قال له المشتري بعينه فقال نعم ثم جرى هذه الكلمات
 فحينئذ ينعقد (ط) مثله * باب في السلم والوكالة فيه وفي قبضه * (ق) من علاء الدين الزاهد
 الوكيل بقبض المسلم فيه قبضة رد يا او معيبا لا يلزم الموكل الا ان يرضى به (ق) السلم في حنطة بالغ
 او شحيا لا يصح (شبه) مثله (ق) السلم في الماء مختلف فان كان موضوعا جرت العادة بالسلم فيه
 وذكر شرط السلم صح (ق) فاعلم ان السلم باع رب السلم فيه من المسلم اليه باكثر من راس المال
 او براس المال لا يصح ولا يكون اقاله (ق) السلم دينارا في مائتي من من زبيب فلما حل الاجل
 وعجز عن ادائه فباع رب السلم من المسلم اليه مائة من من ذلك الزبيب الذي على المسلم اليه دينارا
 وقبض الذي لا ينفسخ السلم في حصة الدينار (ق) السلم في العتب العلابي وقت كونه حصرما
 لا يصح والسلم في التفاح الشثائي قبل الادراك يصح لانه يسمى تفاحا (ق) السلم زيبا في
 كرحنطة لا يجوز (ح) يجوز فابو الفضل جعل الزبيب كالبابا واما جعله وزنيا (ب) فلي

وبالمسلم المسلم اليه بعد حلول الاجل في غير البلد الذي بشرط الا يفاء فيه فله مطالبة بالمسلم
 فيه ان كان قيمته في ذلك المكان مثل قيمته في المكان المشروط اودونه لان شرط المكان حق في السلم
 دفعا لمؤنة الحمل قال روح واقفى بعض مفتي زما ننا انه لا يتمكن من مطالبة لان تعيين المكان
 حق المسلم اليه دفعا لمؤنة الحمل وهذا الجواب احب الي الا في موضع الضرورة وهو ان يقيم
 المسلم اليه في بلد آخر فيعجز عن السلم عن استيفاء حقه ثم قال هذا ان الله تعالى الى الرواية المنصوحة
 في باب الضمان في القبض على سوم الشراء * (بمط) عن ابي حنيفة روح قال له هذا الثوب لك
 بعشرة دراهم فقال هاته حتى انظر اليه او قال حتى اريه غيري فاحذ على هذا اوضاع منه فلا شيء
 عليه ولو قال هاته فان رضيت اخذته فضاغ فهو على ذلك الثمن (بمط) مثله وعن ابي يوسف روح
 قال صاحب الثوب هو بعشرة فقال المساوم هاته حتى انظر اليه وقبضه على ذلك فضاغ لا يلزمه شيء
 لانه اخذ على النظر وان اخذ على غير النظر ثم قال انظر اليه فضاغ لم يخرج قولة انظر اليه عن
 الضمان وهو على ما اخذ عليه اول مرة (بمط) اشار الى انه ليس بمقبوض على سوم الشراء (ط)
 اخذ منه ثوبا وقال ان رضيتته اشتريته فضاغ فلا شيء عليه ولو قال ان رضيتته اخذته بعشرة فعليه
 قيمته لان المقبوض على سوم الشراء انما يكون مضمونا اذا كان الثمن مسمى (جبت) ولا يجب
 ضمان السوم الا بذكر الثمن قيل هو قول ابي يوسف روح ويكفي عند محمد روح ان يميل قلبهما
 (هم) دفع الى فامي دينار لينفق منه الارز والعدس والحمص ونحوها ثم اختصما في قيمة لما خوذ
 فعليه قيمة يوم الاخذ لا يوم الخصومة وكذا لو لم يدفع اليه ثمنه قبله لانه سوم حين ذكر الثمن قال روح
 فجعله مقبوضا على سوم الشراء بمجرد ذكر الثمن وان لم يذ كر مقدار يعرف به ان المقبوض على سوم
 الشراء يضمن بالقيمة وان كان من ذوات الامثال * ياب فيما يتعلق بقبض المبيع وتصرف المتعاقدين
 قبل القبض وهلاكه ونحو ذلك * (شمر) اشتري جاريتة فزوجها قبل القبض فقبلها الزوج اولمساها
 قال ينفى ان يصير قابضا كالزوجين ولو قطع البائع طرفا من الثوب يسقط حصته كطرف العبد
 ولو تم بيعا ونقد المشتري الثمن والمبيع بينهما بحيث يتمكن كل واحد منهما من قبضه فضاغ او هلك
 منهما ان يهلك من البائع (بني) مثله (جبت) ما كان مضمونا بنفسه في يد المشتري فاشترى وصار

فالباع والواشتر أو لغيره أو واشتراه له غيره وفي الوديعة ونحوها حتى يصل اليها أو يكون بحضرة
 المبيع ولا يستردّها البائع بعد ذلك قال روح يعنى لا يحبسها منه لاستيفاء الثمن ولو وضعه قريباً منه
 بحيث لا يمكنه قبضه إلا أن يقوم اليه لم يصح (فج) ابقى المبيع قبل القبض فجعل الرادى البائع
 (شمر) اشترى في القرية الف من منحنطة او نحوها وهى مشار اليها وقال البائع له حملها الى
 الجرجانية وزنها بها فقد ايتمنتك فاخلها وهلك في الطريق هلك من المشتري ولو سلمت فاجرو
 حمولتها على المشتري (فج) اشترى ثمار الكرم والاشجار وهى عليها يتم تسليمها بالتخلية وان كانت
 متصلة بملك البائع كالمشاع بخلاف الهبة (ط) مثله ولو باع قطناً في فراش او حنطة في منبل وسلم
 بكنك لم يصح اذا لم يمكنه القبض الا بالفتق والدق (بو) يصح تسليم دار فيها متاع لغير المشتري
 وارض فيها اشجار لغيره بحكم الشراء لا بحكم الهبة (فب) وقبض المبيع بالمبيع الفاسد يثوب عن
 قبضه في البيع الصحيح (بمر) اشترى ماء فانجمد قبل قبضه يبقى المبيع وعلى ملكه يتعكس الجواب
 لان المبيع لم يبق (فج) اشترى عبد او امر البائع بالحجامة منه ففعل لا يصير به قابضاً (ط سبق)
 الاصل في هذا الجنس ان المشتري متى امر البائع بعمل في المبيع ينقصه يصير قابضاً والا فلا كالقصار
 والغسل باجر او بغير اجر لم يصير قابضاً ولا جرو واجب والحجامة لا تنقصه معنى كالغسل (فج) الحسن
 من زيارح اشترى لحماً او سمكاً او شيئاً يتسارع الفساد اليه وذهب ليجهى بالثمن فابطاء فخشى
 البائع فساداً يبيعه ويحل للمشتري اذا علم ذلك شراءه ويتصدق البائع بالزيادة ان باعها
 بها والنقصان موضوع عن المشتري ان باعها بالنقصان (ط) هشام عن محمد اشترى جراب ثياب هروية
 او تمر قوصرة لا يدخل الجراب والقوصرة في البيع (سج) باع سلعة غائبة بثمن ليس له ان
 يطالب المشتري بالثمن حتى يحضر السلعة ويجعلها بهيئة التسليم (حمر) اشترى داراً وعينها او
 نهر وضاوتركها في يد البائع فيها وبيع فالبائع باطل وان اجازها المشتري ففساد ايضاً ويجب فسخه
 (عك) اشترى حنطة لم يرها فلم يقبضها حتى باعها البائع من غيره وسلمها اليه وانفقها انفسخ
 المبيع وعليه رد الثمن على الاول (م) باع عبده منه بالف فلم يقبضه حتى باعه البائع من آخر
 وسلمه او وهبه وسلمه او اعارة وسلمه اليه فمات في يده فالمشتري الاول بالخيار ان شاء مطلق

فقتله وضمن المشتري الثاني وكذا في الهبة والعارية قيسة بمقتضى يوم قبضه ولا يرجع الموهب له
 والمستعير من البائع شيئا وان شاء نقضه واسترد ما دفع وللبائع ان يضمن المشتري الثاني قيسة
 يوم قبضه وكل الى الهبة والعارية ولو كان البائع آجرا او اودعه وحلم ومات في يد المتقاضي البيع
 ولا يضمن المشتري واحد منهما لانه ان ضمنه رجع به على البائع فيصير كانه مات في يد البائع (ح)
 باع عبدا وامره بقتله فقتله قبل القبض فلم يشتري نقضه وان شاء ضمن القاتل قيمته ولا يرجع بها
 على البائع لعدم الغرور ولو باع ثوبا ثم قال للخياط اقطعه لي قيمها باجرا وبغير اجر لم يكن للمشتري
 ان يضمن الخياط لان الخياط يرجع بالقيمة على البائع (شبه) ولو كان المبيع عبدا اقطع اليافع يده بخبر
 المشتري ان شاء اخل العبد بنصف الثمن وان شاء تركه وسقط عنه الثمن قال روح واسار في اثناء
 المسائل انه اذا قتله اجنبي قبل القبض هذا كان او خطاء لا ينتقض (ط) عن محمد روح اشترى
 مملوكا فلم يقبضه ما حتى قتل احدهما صاحبه فله ان ياخذ الباقي بالثمن كله وان شاء ترك وان
 مات احدهما فله ان ياخذ الآخر بعينه من الثمن وان اشترى شاتين فنطحت احدهما الاخرى
 فقتلها فهذه بمنزلة الموت (ع) عن ابي يوسف روح اشترى خاتمة بن يزار فلم يقبضه حتى ذهب
 فمعه اخبر ان شاء اخل الحلقة بن يزار وان شاء ترك وقال محمد له ان ياخذ بعينه من الثمن ولو
 اشترى بهد رهم فان شاء اخله بوزنه عندهما وان شاء ترك ولو اشترى قميصا فلم يقبضه حتى احترق
 الاذنه ففي قياس قول ابي حنيفة روح ان شاء اخله بجميع الثمن وان شاء ترك وكذا لو اشترى ساجدة
 او خشبة فلها ذهب كله الا ذراعا منها او دارا فلها ذهب بناؤها وان لم يزل ذهب لكنه استحق فله اخل الدار
 بالعصاة وان اشترط الذرع في الارض فاحترق ياخذ ما بعينه ان شاء (شط) سوي بين الهلاك
 والاكتفاء في مسألة الغميص والخشبة والدار بخلاف المشاة مع الصوف حتى لا ياخذ الصوف
 فصلا من الثمن الا اذا سمى له او للبناء او للشجر ثمنا او طرء عليه القبض وظهوره اشتراؤه ناقصا
 كما سئل في بعض في وجوهه (عن) لو اشترى علفا بثوبين وقبضه ثم هلك الثوبان ثم احتق العلف
 او هبته وسقطه او باعه قبل قضاء القايه بشيئين جان ذلك كله ويعين القضاء لا ينقل هذه التصرفات
 لغير الجواز ان رفع بهلاك الثوبين وبقي اصل العقد قاسا او ان يكافى ملك المقبوض واذا قضى القايه

ارتفع أصل العقد فلم ينفذ شيء من هذه التصرفات ولو استحق الثوبان بالقضاء ثم اهتق ثقل
 لأن بالاستحقاق يفسد العقد نصاً كالقاسد أبداً ولو اشتري عبد بمائة وعرض قيمته خمسون
 وهلك العرض قبل التسليم انفسخ العقد في ثلثه وكل الواشترى بمائة وتقاضاهم زادوا المشتري
 صرنا قيمته خمسون وهلك قبل التسليم ينفسخ العقد في ثلثه * باب حبس المبيع بالثمن والمسائل
 المتعلقة بالثمن * (بم) اشترى شيئاً لم يره فليس للبائع ان يطالبه بالثمن قبل الروية (سي)
 اخذ المتوسط الثمن وجعله في كم البائع فقال لا آخذه ومد كفه فصاع فان فعله المتوسط باذن
 المشتري يضمن البائع والا فهو غاصب فيضمن المشتري ايها شاء (فح) ان كان المتوسط قبضه
 للبائع باذنه فهو من البائع والا فمن المشتري ان كان برضاه بعد ان لم يوجد تعيين منه عمل
 (بم) يسلم المشتري في الاثمان في كل دينار طسوجين مثلاً ويؤا ويراه كل واحد منهما وهذه
 عادة جارية بينهم لا يعنى ان في الزبوف وكتب غيره يعدوان (تج) وان لم يمكن الاحتراز
 عنه فاخل به البائع على ان لا يلد فعده لا حد يعد ولو باع بسدس متاعاً قال المشتري هذا سدس
 وهو زيف وتجوز به البائع واخذ به يجوز (فح) اشتراه بسدس وزاد في الوزن بقدر شعيرة مما
 يدخل بين الوزنين لا يجوز (بم) اشتراه بثمن الى سنة فلم يسلمه حتى مضت السنة فالاجل من
 وقت التسليم (بم) اشترى شيئاً بالف من من الحنطة نقل اثم اجله البائع شهرين فله المطالبة للحال
 ان كانت الحنطة معينة لان الاجل في الاعيان باطل وان لم يكن معينة فلا ولو اجل المشتري الشفيع
 في الثمن فالتأجيل باطل (م) عن ابي يوسف رح عبدان لرجلين لم يعرف كل واحد منهما عبد
 من عبد صاحبه فباعهما احد المولىين باجالة الآخر واحد هما اكثر قيمة من الآخر فالثمن بينهما
 نصفان وكذا البيوت فانما ينظر الى عددها لا الى فضل بعضها على بعض (فح) اشترى بما في هذا الكيس
 من الدراهم فاذا هي دنانير جاز البيع لانهما جنس في حق الزكوة وعليه ملا ذلك الكيس من
 درهم نقد بلك وكذا عند تفاوت النقل بين (فح فلك) دفع الى بقال ثمناً ليشتريه منه شيئاً فوزنه
 بمصاع منه شيئ قبل الفراغ منه فان وزنه باذن الدافع ضاع من الدافع (حك) ما وزن ضاع
 من البقال (س) اشترى بالحنطة لا يصح ما لم يبين انها جيدة او وسطا وردية (عن) بعثك عبيدي

بمنافع دارك سنة لا يجوز (ظن) هل البيع في حق العبد اجارة في حق الدار وانه جائز (قبح)
 باع مبيعه باربعين فاحل خمسة وثلثين واشترى بالخمس الباقية من المشتري شيئاً محقراً فبيته
 قليلاً ثم تبين بطلان البيع اوردها المشتري بعيب او شرط او خيار ليس له ان يطلب الخمسة التي
 باع ذلك الشيء بها ووافقه غيره فيه * باب فيما يتعلق بالفلوس والعدليات والداراهم المغشوشة
 في المبايعات * (ممر شمس) اشترى فلوساً وهي من دية فقبل القبض صارت وزينة يتمخير المشتري
 (قبح) ولو اشترى بدنانير عدليات ونقد هاواحل مكان العدليات فلوساً جاز (قبح) اشترى
 فلوساً ثم تبين انها لم يكن رائحة وقت العقد فهو باطل لانه بيع الثمن وهو معدوم وان تبين انها
 كانت كاسدة فله الرد بخلاف ظهور الرخص في سائر الاعيان لان التقصير ثم من جهته حيث
 لم ير المتاع لذوي البصائر ولا كذا لك هنا (شط) اذا غلب الصفر على الفضة في الدراهم فهي في
 حكم شيئين مختلفين صفر وفضة لا يتبع احد هما الاخر فان اشترى بهذه الدراهم فضة خالصة
 قائماً يصح وان لو علم ان وزن الفضة الخالصة اكثر من وزن الفضة التي في الدراهم والاغلاوي براعي
 فيه شرائط الصرف ولو اجل بها يفسد البيع فيهما لان في تمييز الصفر ضرراً كالسيف المحلى وان اشترى
 بها ذهاباً جاز كيف ما كان لكن يراعى فيه شرائط الصرف ولو بيعت بعضها ببعض جاز كيف كان لانه باع
 جنسين مجتمعين وكذا تلك الفضة التي قلب عشها لكنها قنعين بالعقد ثم قال وعلم من الحسن اعمو
 الفضة وان قلت في رواية الجامع ولا يجعلها مغلوقة بكثرة الصفر لان الصفر امر مهمالها باول هذا
 لو ارادوا تمييزه يحترق الصفر الكثير حتى يتميز الفضة منه وكذا الكالذهب اذا خلط بغيره
 في هذه الاقسام قال رح فتقرر بهذا ان الدراهم التي غلب عليها الصفر لا يجوز بيعها بذهب
 او فضة الا يد اريد فعلى هذا ما يبيعها الصيارفة من العدليات والستوقة بدنانير ولا يوجد قبض
 البدين في الحال يبطل العقد في الكل لان فيها فضة وان قلت (بمع) لا يبطل بيع العدليات المغشوشة
 بالذهب وان افترق الا عن بعض لما ذكر في مختصر القندوري انه في حكم العرو وفسح قال رح والاصح
 مانص به في (شط) ولفظ القندوري ما اول بحكم نصاب الزكوة * باب في بيع الجنس بالجنس وما يتعلق
 منه * (ممر سني) بيع الجوزة بالغزل يجوز على وجه الاعتبار (قبح) الاصح انه لا يصح (علمت عند)

عن (ع) يجوز كيف ما كان (عظم) الا يجوز كيف ما كان (عك) باع في باجا وزنه خمسة مائة باهر يسم وزنه
 الف يجوز كرخي من ابي يوسف لا باس بغزل قطن بثمان قطن يد ايدي لانها ليسا بحدود ودين ولا
 جنسين وكل لك غزل كل جنس بثمانه اذا كانت لا توزن تلك الثياب ثم قال ولا اعلم فيه خلافا عن
 اصحابنا (ج) مثله انه يجوز بيع الثوب بالغزل كيف ما كان الا ما يوزن وينقص يعني فيعود الى اصله
 (ع) مثله (خويف عجم) بيع كسب السمسم بالسمسم انما يجوز بالاعتبار (عجم) بيع الخبز بالزبيب
 لا يجوز كيف ما كان لانه خبز فيه دهن (مت م) قال ابو حنيفة ر ج لا باس بالخبز قرص بقرص
 يد ايدي او ان تفاوت كثيرا (مت) فهذا نص على ان بيع الخبز بالخبز يجوز كيف ما كان عند ابي حنيفة
 وابي يوسف ومحمد ر ج وعند زفر ر ج موزون فجواب مصر على قول زفر (عجم) وبيع الدقيق
 بالخبز يجوز لان الدقيق فيه صار مستهلكا (مت) بيع العنب بالدبس ينبغي ان يجوز كيف
 ما كان لتغيره بالنار بل ان العصير من ذوات الامثال والدبس من ذوات القيم (عظم) اللبن
 والحليب جنس واحد ويجوز بيع الصابون بالصابون مثلاً بمثل * باب البيع في الذمة غير عين *
 (عظم) اشترى موزوتاً كالد من بحنة الى اجل فان بين نوعها وصفتها صم (فم) الاصح انه يصح (شع)
 صم ان كان الد من عينا (عك) الاشياء التي تؤخذ من البياع على وجه الخروج كما هو العادة من
 غير بيع كالعسل والملح والترييب ونحوها ثم اشتراها بعد ما انعد مثله صم * باب فيما يدخل في البيع
 من غير ذكر * (فم) قال بائع الفاليز بعت منك هذه اليقطينات بالخوارزمية وباروچ فاو ولم يدكر
 الحد جات والبطاطيخ فانها قد دخل فيه في عرفنا (سم) لا يدخل البطاطيخ (بم) باع دارا فيها
 بريد دخل فيه ولو باع نصف دة ليرة من شريكه او غيره يدخل نصف الباب الخارج (بم) اشترى
 كرم يدخل الوثائق المملوكة على الاوتاد المضروبة في الارض وكل عمل الزراعيين المملوكة
 اصولها في الارض من غير ذكر قال رض فعلى هذا يدخل الخوارزم اي تكنجي اود واعي ميرج في
 جيار (بم) وفي هذه باب القلائسي وفي فوائد ابي بكر محمد بن الفضل قيل لا يدخل الوالد في بيع الام
 كيف ما كان وقالوا بل يدخل الولد الرضيع في بيع البقرة والشاة والناقة والركبة عند همدون
 الفطيم ولا يدخل في بيع الاتان كيف ما كان نبنى الجواب على تعلق منفعة لبن الام على الولد

(فسخ) وغيره باع ارضاً فيها ثرا ب منقولة من ارض اخرى لا يدخل في البيع قال رضي وهل اذا كانت مجموعة شبه التل (قسج) باع ارضاً فيها مقابر مع البيع فيها وراء المقابر (قسج) اشار الى انه يدخل ارض القبر في البيع (فجم) بالغ اي يردى ذك في دي يارذن اودي في شبيه كزريت اودي ازاتجيه وانافى مى سارخوتيه جكوند رلايدخل في البيع الجزر والسلق الا اذا كان يراد في العرف كل ذلك بلفظ القاليز (قسج) ومطرح الحصائد ليس من مرافق الارض فلا يدخل في البيع بذكر المرافق * باب في البيع الموقوف * (شمر) فضولى باع مال غيره فبلغه فسكت متأهلاً فقال له ثالث هل اذنت لي في الاجازة فقال نعم فاجازة تنفل ولو حررك راسه بنعم فلا لان تحريك الراس في حق الناطق لا يعتبر (فسخ) قال بعثت هذا العبد من فلان فقال الفضولى اشتريته لفلان لا يرجع المحقوق الى الفضولى لانه اخرج الكلام مخرج الرسالة (ط) الا حمل فيه ان من اشترى شيئاً لغيره بغير اموه كان للعاقل وان اجاز الفلان الا اذا اضافه اليه بان قال اشتريته لفلان او قبلته له او قال البائع بعته من فلان وقال الفضولى اشتريته او قبلته فحينئذ يتوقف ولا ينفذ على العاقل (فسخ) اشترى داراً في اجارة انسان فقال اخو المشتري المستاجر ان اخى اشترى الدار التي في اجارتك فقال مبارك باد هذا الاجازة (قسب) اشترى من فضولى شيئاً ودفع اليه الثمن مع علمه انه فضولى ثم هلك الثمن في يده ولم يجز المالك البيع فالثمن مضمون على الفضولى (فسخ) يرجع على الفضولى بمثل الثمن (فجم) لا يرجع عليه بشيء (ظم) ان علم انه فضولى وقت اداء الثمن يهلك امانته ذكره في (م) قال رضي وهو الاصح ولو باع جارية زوجته فقالت يدفع لنا المشتري الثمن جيد فهو اجازة (جت) قال باعني فلان عبداً بكذا فقال ان كان كذلك فقد اجزته او فهو جائز جاز ان كان كذلك او بكثير من ذلك النوع ولو اجاز به من آخر بطل ومن ابن سلام لا يعتبر العلم بالثمن لانه ماض وقيل اي اذا كان مما يتغابن فيه * باب في بيع المستاجر والمرهون * (كس) والعلاء ان وغيرهم باع الراهن المرهون وقبض الثمن ثم باعه من آخر قبل الفك ثم افكك فالسابق اولى ولو اجاز المرتهن البيع الثاني وسلم الثاني اولى (فسخ) باع الراهن المرهون المشاع لا ينفذ على المرتهن اذا كان المرهون سابقاً على الدين قال رضي والله صحيح فان للمرهن الفاسد حكم الصحيح اذا كان سابقاً على الدين في حق الخمس

ويكون المرتهن احق به من سائر الغرماء بعد الموت واذا كان الدين سابقا فلا عرف في (ط) ولو
 باع الراهن الرهن بعد قضاء الدين قبل قبضه ففيه خلاف (فسخ) باع الدار الموحدة بغير رضا المستأجر
 ثم زاد المستأجر في الاجرة وجدد العقد نفذ البيع الموقوف لان تجديد الاجارة تضمنت فسخ
 الاولى فنقل البيع (فب) ادعى المشتري الفسخ على المستأجر قبل الشراء وهو ينكر والبائع
 ضائب يسمع بينته على المستأجر (فسخ) يسمع المستأجر البيع فقال للمشتري انما في اجارتي ولكن من
 كرمك ان تتركني حتى اخذ الاجرة التي دفعتها اليه فهو اجارة وينفذ البيع (فسخ) آجر المستأجر
 الدار من غيره ثم باعها مالكها واجازة الثاني يظهر اجازته في حقه فليخرج من الدار وعليه آجر
 تمام المدة للاول لانه لم يظهر في حقه كالمواعارها واغلقها * باب في بيع احد الشرطين في بيع المشاع
 في العمارة والشجر والزرع والنبات ونحوها وبيع العمارة دون الارض * (شهر) ارض بين رجلين
 اثلاثا والزرع فيها نصفان فباع صاحب الثلث نصيبه مع نصف الزرع مشاعا من اجنبي صح في
 الارض دون الزرع ولو اشترى حصرا ما منتفعا مفرزا وبعض الفاليز من غير شريكه مشاعا فسد البيع
 فيهما (شه) صح في المحصر دون الفاليز قلت والظاهر انهما اراد بالفاليز الذي لم يدرك فان
 بيع نصف المذك مشاعا جائز عندنا (شهر سي) باع نصف الفاليز مشاعا وان القطع يجوز (فع)
 باع نصف البطاطيح او الحدج المحوزة ونصف الملق الذي يعد في الارض مشاعا لا يصح من
 غير شريكه قبل الادراك (ط) مبطخة بينهما باع احدهما نصيبه من انسان من غير ارض لا يجوز
 (شه ب) يجوز بغير رضا صاحبه (فسخ) ولو اجازة الشريك له ان لا يرعى بعد ذلك (فع عك) فاليز
 مشترك بين صاحب الارض والحراثت فباع صاحب الارض نصيبه من الحراثت صح (حمر) مثله
 (ب) هو فاسد ولو باع الحراثت نصيبه من صاحب الارض يصح (فع شه ب) بيع نصف الزرع مشاعا
 من غيره قبل ان يدرك لا يجوز الا برضا صاحبه وقال ابو بكر محمد بن الفضل لا يجوز وان رضى
 صاحبه (نحت) الشجر كالزروع في ذلك وكل اشوى نصفه ائطا بارضه جائز وبغير ارض لا يجوز
 من غير شريكه واذا ظهر في الحائط جواره (حمت ط) اشترى دارا وورعها فاشرك في الارض
 والزرع جائز ولو اشرك في الزرع وحده لم يجوز (شهر فع) ثوب بينهما فباعه احدهما بغير ارض

شريكه ولم يحزه لزم في نصيبه البائع (ن) (م) مثله في العبد (ف) باع احد الشريكين نصف الحصص مشاعا
 من غير شريكه وسلم ثم باع شريكه نصفه منه ايضا صح الثاني وانقلب الاول جائزا (ش) لا ينقلب
 جائزا (ف) عماره مشتركة بينهما باع احد هما ونصولي جميع العماره يتوقف البيع على اجازه شريكه
 فاذا لم يحز نصيب البيع كاجازة احد الشريكين الدار المشتركة (ف) مثله في بيع العماره المشتركة
 (ك) باع نصف عماره ضيعه مشاعا والرقبة للوالي صح قال روح وعند الشافعي روح يجوز بيع
 نصف العماره مشاعا وبه كان يفتى (ق) عتيق (من غير تفصيل) (ش) مثله بخلاف بيع نصف الزرع
 مشاعا لان العماره للبقا فلهذا الرقبة ولا كذلك الزرع قال روح فالحاصل ان في جواز بيع نصف
 العماره مشاعا اختلاف الروايتين من المشايخ والجمهور ارفق واصح (ي) باع ارضه اشجارا وجوسق فباع
 نصفها مشاعا لم يحز كالزرع ولو باع نصف كلها جاز ولو باع نصف خشبة مقطوعة او نصف عمارة او ميتة
 مشاعا جاز وان كان في قسمتها ضروريين (ح) زرع بين ثلاثة باع احد هم نصيبه من احد هم لم يحز ولو
 باعه منهما جاز (ط) باع نصف اشجار مشاعا بلغت اوان قطعها جاز والا فلا (ق) مثله (ش) باع ارض
 لغيا ووزعها فيها غصبا فباع احد هما نصيبه جاز لان القلع مستحق عليهما (ب) دار ارض لرجلين
 بينهما مقسومة لكل واحد منهما نصف بعينه غير مشاع باع احد هما نصفها ولم يكو معينا ولا مشاعا
 ينقل في نصف نصفه ويتوقف في نصف نصف شريكه * باب فيما يتعلق ببيع الاشجار والثمار والاعصان
 والاوراق والمبطن والزرع * (ف) حصر (اشترى شجرة ولم يبين موضع القطع يجوز ونقطع من
 وجه الارض (ن) انه ان يقلعها من اصلها الا اذا وجد دلالة واضحة انه يريد ما ظهر منها (ف) حصر
 (ش) اشترى معلقة قد نبت بقطينها يجوز وما تحدث بعه من المطاطيح فعلى ملكه لان بالشراء
 ملك اصلها وهو المقتطع والبائع ان يأمروه بالقلع الا اذا اشتروا المشتري ارضه او يعتان فيستأذن
 في الترك ويقوله له متى رجعت من هذا الاذن كان ما قد وناله في ترك هذا المقتطع او الثمار والزرع
 له الوقت المذكور باذن من يملك في المقتطع واستيجار الاشجار والزرع جاز (ظ) مثله في شروطه
 (ب) مثله ثم قال وفيه حيلة اخرى وهي ان يبايع المشتري الثمار والاشجار من البائع معاملة
 معلومة على ان البائع من ثمرها جزء والمشتري من الثمر فكون الملك للبائع ولا يتمكن من بيعها

موعاة للحقير (نسخ) اراد بيع الغاليين فباع منه بثمنه بطايع معينة وابطأه الغاليين ولو رجع في الابطأه
 لا ينفسخ بيع البطايع بخلاف مسألة انفساخ الاجارة في الكهليز اذ انقضى الواهن الذين قبل
 انقضاء مدة الاجارة ومسئلة سقوط ما بقي من حصة المراجعة اذ اخل رب الدين راس المال قبل
 حلول الاجل (عمد) اشترى غصنا على شجرة يجوز ولو اشترى بقل في سبقة لا يجوز (جس) اشترى
 ذراعا من خشبة او ثوب من جانب معلوم لا يجوز ولو قطعه وسلمه لم يجر ايضا الا ان يقبله (ط)
 وعن ابي يوسف ر ج انه جائز ومن محمد ر ج انه فاسد ولكن لو قطع وسلم فليس للمشتري ان يمنع
 من اخذه (جس) وعلى هذا الوبايع غصنا من شجرة من موضع معلوم يجوز ونص في (ط) على جواز بيع
 الاغصان من موضع معلوم حتى لو اشترى الاوراق باغصانها وكان موضع قطعها معلوما ومضى وقتها
 ليس للمشتري ان يسترد الثمن (نسخ) اشترى اوراق التوت ولم يبين موضع القطع لكنه معلوم عرفا
 صح ولو ترك الاغصان فله ان يقطعها في السنة الثانية ولو تركها مدة ثم اراد قطعها فله ذلك ان
 لم يضر ذلك بالشجرة ولو اراد شري الاوراق فعين اشجارها ثم قال بالغ امين يارذ ج اي توتن فاربك ا
 فقال بعث فهو على الاوراق دون الاشجار لانه المفهوم عرفا لو باع اوراق توت لم تقطع قبله بسنة
 يجوز وبسنتين لا يجوز لانه يشتبه موضع قطعه عرفا (جس) باع اوراق التوت دون ثمر التوت صح وعلى
 الفتاوى الظهيرية اشترى رطبة من البقول او ثناء او شيئا ينمو ساعة فساعة لا يجوز كبيع الصوف وبيع
 قوائم الخراف يجوز وان كانت ينمو لان نموها من الا على خلاف المطالب الاكرات للتعامل وما لا
 تعامل فيه لا يجوز وفي شرح المحمادي بيع اللبن في الصرع والصوف على ظهر الغنم لا يجوز لانها
 تزيد ساعة فساعة وشراء الزرع والغرس وقوائم الخراف يجوز لانها تنمو من اعلاها حتى لو ربها
 خيطاني وسط الشجرة يبقى مكانه وان علت الشجرة بخلاف الصوف باب فيها يجوز بيعه وما لا يجوز
 (بسخ ظم) اشترى ثورا او فرسا من شرف لاستيناس الصبي لا يطع ولا قيمة له ولا يصمن مثله
 (ظمت) صح ويصمن مثله (نسخ) يجوز بيع خرو الحمام ان كان كثير او هبته (بسخ) ادنى القيمة التي يشترط
 لجور البيع فلس ولو كانت حشرة خبز لا يجوز (نسخ) اشترى البروات التي يكتبها الديوان على
 المصالح لا يصح فليل له ايمه بخار يجوز وبيع منطوط الالبسة قال لان مال الخراف قائم ثمه ولا كذلك

فلما رفع ثوبه (يبيع الحيات اذ اطلق يبيع بها ثلاثاً ودية (ط) ولا يجوز بيع الهوام كالحيّة والغاريق
 والوزغة والضب والصلصات والقتلن وكل ما لا يتفع به ولا يجلد به وبيع غير المسك من دواب
 البحر ان كان له ثمن كالسقمون والحلود الخ ونحوها يجوز بيعها كالفيل والسرطان وحيث الماء وقيل
 يجوز بيعها لا ميتة او الحشيش اطلق الجوز (شخص) حفر موضعاً من المعدن ثم باع تلك الحفيرة او آخر
 لم يفتح الا ان يملك من المعدن ما يخرج وبها خد وما بقي فيه بقي على الاباحة قال روح هذا رواية
 هي واقعة بلغتني من بعض المتأخرين المجازين انه يفتى فيمن حفر في جبل ارض بحيرة حجراً يتخذ منه
 القلور ثم مات وتحت هير منه قلور ابان ثورته الحافر المنع تاب الله عليه وعلينا وهذا وايافنا
 والصواب انه ليس لهم المنع لان الحجر الباقي وان ظهر محفراً لكنه بقي على اصل الاباحة (ط) شرط جواز
 البيع كون المبيع قائماً معلوماً مقدوراً للتسليم وقيام المنفعة وامكان الارتفاع للحال ليس بشرط وفي
 الاباحة شرط حتى جاز بيع المهر والحشيش والطفل والصبيخ ولم يجوز اجارتها * باب جهالة المبيع
 والتمس وعدم اضافة العقل الى ملكه * (حكى) له عليه نصف دينار ويطن المديون انه ثلاث دينار
 فباع منه شيئاً بما عليه لا يجوز الا اذا علمه بذلك في المجلس (يثبت شمر) باع حنطة قد را معلوماً
 ولم يعينها الا بالاشارة ولا بالتوصيف لا يصح (شمر) خفاف قطع خفا من جلد لرجل حريف له وبقى
 ثمن الجلد قطع فاستأمنها الخفاف منه فقال صاحب الجلد لا اعرفها ولكن بعث منك ما بقي منه وهو
 في يدك بكل اقل اشتريت منه (ط) يبيع ما لم يعلم البائع والمشتري مقداره يجوز اذ لم يجمع فيه
 الى التسليم والتسلم كمن اقران في يده متاع فلان غضب او دية ثم اشتراه المقوم من المقوله جاز
 وان لم يعرفه فاسد (شخص) قال لغيره بعني ما في يدي بكف اقباعه ولم يعلم البائع به فاذا هو جوهو
 للبائع جاز ان (ابو القاسم) رجل قال لغيره بكف في يدي اوتل خوري في شعبة كذا لا تساو عشيأ فبعها
 من يمينه قراهم فباعها ولم يعرفها البائع وهي تماوي اكثر من ذلك فالبيع جائز (يشرح) اشترى
 من البقر عشرة امراء من الجوز ومن يوزله كثير من كعشيرة او قفزة من الحنطة لان المشاحة لا تجري
 فيه ولو قال على ان اختار منها لم يصح (حكى) قال له اشترت منك الف من من هذه الحنطة فوزنت
 في خمسة قنابر قيل منع في الميزان وبيع لا لان الف من الف من الف (شخص) منع في الميزان

والاقتراضي وكل الى لعبديات المتقاربة انما الخلاف في العبديات المتفاوتة اذا وجدها انفس
عند ابن حنيفة رجع فسد العقل في كله وان سمي لكل واحد منها ثبنا وعندهما يجوز ويتخير
المشتري (علك) بعت منك من الحنطة التي في بيتي مائتي من فاذا هي مائة لم يصح في الوجود (بعضه)
يجوز لمن اشترى خمسة اثواب كل ثوب بدرهم فاذا هي اربعة قال رجع جواب (علك) مستقيم على
رواية قاضي الجرمين عن ابن حنيفة رجع في مسألة الثياب واختيار الحلواني انه يفصل في الكل وعن ابن بكر
محمد بن الفضل باع شعير الموهوم بصف البيع اليه ولا وصفه فالبيع جائز لانه باع ما يملك ولو لم يكن
في ملكه مقدارا باع بطل في كله لانه باع ما يملك وما لا يملك (فب) باع كرام من حنطة ان لم يكن
في ملكه بطل وان كان بعضه في ملكه بطل في المعدوم وفسد في الوجود وان كانت في ملكه بكم
من نوعين او في موضعين لا يجوز وان كانت من نوع واحد في موضع واحد لكنه لم يصف البيع
اليها بل قال بعت منك كل امنا من الحنطة جاز واذا علم المشتري مكانها يخير ان شاء باعها بطل
الثمن في ذلك المكان وان شاء ترك وعن ابن يونس رجع نحوه (ع) بعتك جارية بكذا او منك جارية
فالبيع عليها ولو كانت اكثر من واحدة فسد الا ان يسمى بيضاء ولا بيضاء منك غيرها (فع جف)
لا يجوز حتى يقول جارية لي في هذا البيت او اشتريتها من فلان وعن محمد رجع مثله (صح) بعتك
هذا الي ففيه اختلاف والاصح انه لا يجوز البيع (شبه) فيه اختلاف المشايخ والروايتين من محمد رجع
ولو قال عبد الى في مكان كذا اجاز (ن) بعت منك جميع ما في هذا البيت والمشتري يعلم ما فيه جاز
وان لم يعلم لم يجوز عند ابو يوسف ولو قال بعت منك جميع ما في هذه القرية من
متاع لم يجوز عندهم وانما جازوا اذا كان في صندوقه * باب في البيع يجمع فيه بين ما يصح العقد
عليه وبين ما لا يصح * (وب) اشترى مشريضا فوجد احدها مزرعة لا قيمة لها او مشريضا
واحدتها فاصح لا قيمة لها فسد البيع في الكل لانه اشترى ما لا وغيره ما لا بخلاف التراب في الصوف
لانه لا يضاق العقل اليه * باب في بيع الاشياء المتصلة وما فيها استثناء * (شبه) يجوز بيع الحنطة
في منبلاها كالتة او مزارعة وان لم يشتد الصوف بعد (ظير) ادفع اليه غزلا لينسج له عمامة من حذاه
فتمسها ثم اشترى منه الابريسم الذي فهمه فيه جاز (بسر) اشترى لراول المانع فيها حب لا يمكن اخراجه

معدودة أو ثلثي دينار ووطسوج نصابورية قال يجري على المواضعة ولا تبقى الزيادة دينا عليهم
باب فيما يتعلق ببيع الوفاء الفتوى على أن البيع إذا اطلق ولم يشترط فيه الوفاء إلا أن المشتري وكل
بعد العقد وكذا يفسد مع البائع عند اتمام مثل الثمن فهو بيع بات لا رهن إذا كان البيع بمثل الثمن
أو بغبن يسير وإن كان بغبن فاحش فهو رهن لكن شرط (فتح) شرطاً حسناً وهو أن يعلم البائع بالغبن
وقت البيع فاما إذا اظن وقت البيع بعشرين أن قيمته عشرون وهو مشاوبار بعين فهو بيع بات لا نا
انما نجعل البيع بنقصان فاحش رهناً بظاهر حاله أنه لا يقصد البيع البات مع علمه بالغبن الفاحش
فاما إذا لم يعلم به فظاهر حاله لا ينفي ذلك وقال (بفتح) والبيع وإن كان بثمن المثل لكن وضع المشتري
على أصل المال ربحاً كمن وضع على مائة دينار عشرين ربحاً ثم اشترى منه داراً بمائة وعشرين وأنه
ثمن مثلها فهو رهن لا بيع بات قال رح قال هذا بحضور من المشائخ والصدور فلم ينكروا عليه أحد
وكذا إذا لم يوكل بأقالة البيع لكن عهد إلى البائع بعد البيع المطلق أنه إن أوفى مثل ثمنه فإنه يفسخ
معه البيع فهو على هذا التفصيل إن كان بغبن فاحش فهو رهن والافعة جارية على قوله صلى الله عليه
وسلم رحم الله أمراء قال ناد ما بيعته وساعده المفتون فيه (فتح) الرباع عبارة له في أرض وقفه
بنقصان فاحش فهو رهن فاسد * باب البيع الفاسد واحكامه * (ش) الموكل بالشراء الفاسد
صحیح كالتوكيل بالشراء إلى المحضاد والد يأم وقبض الوكيل للموكل فيصير مضموناً عليه بالقيمة
(جفت) لو قبض نصف الثمن ثم اشترى النصف باقل من نصف الثمن لم يجوز كذا لو أحال البائع على
المشتري (شهر فح) اشترى جارية شراء فاسداً فزوجها بالبائع أياه قبيل القبض يصح (حك) فهو (شهر)
باعها بالف نصفه نقد ونصفه إلى رجوعه عن دهستان فهو فاسد (بفتح) تبرع إنسان بأداء بعض
ثمن المبيع إلى البائع ثم قبضه ثم قبضه ان البيع كان فاسداً ليس للمشتري أن يحسبه على البائع ما تبرع
به المتبرع من القيمة ولو قبض الثمن في البيع الفاسد ملكه (ظمت) قبض الكرماس في البيع الفاسد
بأمرة وقطعه ثم أودعه الباقي فملك في يد ذاك منه (بفتح) وعلى المشتري نقصان القطع (فتح) اشترى
من قصاص مسوك الشيا ومائة بخمسة دنانير شراء فاسداً ثم تواضعا أن يأخذ كل مسك بحساب ذك
ينقلب جائزاً ولو اشترى شيئاً ثم مات أحدهما فلزمه النقصان (بفتح) مثله (فتح)

كالبيع بالخمر أو الخنزير فإنه يملك المبيع بالقبض وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله وسكت من الباع
 وسكت من الثمن لأنه يجب القيمة بخلاف ما لو باعه بغير ثمن والثاني ما ليس لثمن له قيمة كالبيع
 بالمينة والتمام والتزيع أو بغير ثمن فهو لا يملك بالقبض والثالث إذا كان الفساد من قبل الشروط
 لأم من جهة المبيع وبذلك له أو كان لجهالة ثمن له قيمة فهو أيضا يملك بالقبض قال رحمهم الله وقد جعل الكرخي
 في مختصره البيع بالمدبر والمكاتب وأم الولود كالبيع بالخمر والخنزير في أنه يملك بالقبض (شرح
 حك) المبيع بالمينة والدم لا يملك بالقبض في الروايات كلها ولا يضمن أيضا في رواية (حك)
 كالأمانات وفي السير الكبير يضمن لأنه قبضه لنفسه فشابه الغصب (فتح حص) لا يضمن في رواية
 الحسن من أبي حنيفة رحمهم الله وروى ابن سماعة أنه يضمن (شص) لا يضمن عند أبي حنيفة رحمهم الله
 خلاهما (سج شص) الصحيح ما ذكر في السير الكبير (حص) الكرخي اشترى مدبرة أو مكاتبة
 أو أم ولد فقبضها وما تمت لم يضمن عند أبي حنيفة وروى رحمهم الله وقال لا يضمن * باب في الشروط
 المفسدة للبيع (فع) بعت منك هذا الحمار على أنك ما لم تجاوز به هذا النهر فوردته علي أقبله منك
 والا فلا يصح وكذا إذا قال ما لم تجاوز به إلى الغد لأنه تعليق خيار الشرط بالشرط فلا يصح (عتمج
 أبيعك بقرتي بالغ بي شرط كاسمي فامد ان هفرنج فقال نعم ثم باعها لا يصح بعد الشرط (سج) اشتراة
 على أن يؤدى الثمن من بيعه فهو فاسد أن شرطه في البيع ولو اشترى بطيخة على أنها حلوة أو شاة
 على أنها تحلب كذا أو زيتا أو حمضا على أن فيه كذا أمنا من الدهن أو أروا خاما على أنه يخرج الأرو
 الأبيض من المائة كذا أمنا أو شاة أو ثورا حيا على أن فيه كذا أمنا من اللحم فسد البيع في الكل لعدم
 معرفته قبل العمل وعجز البائع عن الوفاء به (باب البيع بشرط الكيل والوزن والزرع واحكامها
 (شم) اشترى مكيلة مكائلة وكاله لنفسه فزاد زيادة يجب رد ما فعر لها جاز له التصرف في الباقي
 ولو هلك ينبغي أن يضمن كالمقبوض على هوم الشراء ولو اشترى مكيلة مائة فقال البائع خذها فإنها
 مائة فخذها وكالها لنفسه فكانت مائة ينبغي أن يكفي به ولو قال له زن لي حنطة بدينار والسعر
 خمسون مثابك دينار فوزن فأعطاه الدينار وخذ الحنطة ولم يتلفظ بالبيع فهو بيع موازنة لا بمجازفة
 فيجب الوزن على المشتري ثانياً ولا يحتاج في بيع التعاطي في الموزونات إلى وزن المشتري ثانياً

وان صار يباع بالقبض بعد الوزن (طس) مثله (بسخ) مثله (وسب) شاع سعر اللحم والخبز باصطلاح
اهل البلد على وجه لا يتفاوت فقال رجل لا خراصطني خبز ابد رهم والحماد رهم فاعطاه اقل مما
شاع ولم يعلم به المشتري فله ان يرجع لصفة النقصان من الثمن دون الخبز واللحم ان كان المشتري
من اهلها وكذا الغريب يرجع في الخبز دون اللحم لان سعر الخبز اشهر من سعر اللحم وانما لا يرجع
بنقصان المتاع في مثله لان البيع فيه انما ينعقل بالتعاطي فانما يدخل في البيع ما وقع عليه القبض
(بسخ) يشتري من الخباز خبزا كذا امنا فيزنه وكفة سنجات ميزانه في در بنك فلا يراه المشتري او
من البائع كذا امنا فيزنه في حانوته ثم يخرج الى موزونا لا يجب عليه اعادة الوزن وكذا اذا
لم يعرف عدل سنجاته قال روح يعرف بهل انه اذا عرف المشتري وزن السنجات وراها ان يكتفى
بذلك خلاف ما دل عليه ظاهر نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان
صاع البائع وصاع المشتري (فع عك حم ص) انه يكتفى بوزن البائع بحضرة المشتري (فب)
اشترى عشرة اقواب معينة على ان خمسة منها خمسة اذرع وخمسة منها عشرة اذرع جاز
(جت) واذا باع قبل الكيل فباع الثاني جاز وعمن المشتري قال روح فقوله وضمن دليل على
ان يبعه قبل الكيل فاصل (حم) اشترى شيئا فوجد ازيد يلف الزيادة الى البائع والباقي حلال
له في المثليات وفي ذوات القيم لا يحل حتى يشتري منه الباقي الا اذا كانت تلك الزيادة مما لا يجري
فيها الضمة فحينئذ يعدر وهكذا في مختصر القدوري (ن) ابن مساعة عن محمد روح اشترى جرابا
على ان فيه عشرين ثوبا فوجد ما احدى وعشرين وغاب البائع فاستحسن ان يعزل ثوبا من ذلك
ويستعمل البقية * باب في بيع الشيع على انه كذا او كان بخلافه * (شم رفع) قال اشترى منك هذا
البقرة على انها ذات لبن وقال البائع انا ابيعها كذا لك ثم باشر العقد مرسلا من غير شرط ثم وجدها
بخلاف ذلك ليس له الرد (شم شه فع يث) وصروا لاديمي اشترى حنطة على انهار بيعية
للبدن فزرعها ونبت فيان انها خريفية وفات منه فائدة الارض فليس له الاتفاوت ما بين الربيعي
والخريف في القيمة وقت البذر (عك) الجواب فيه كالجواب فيها اذا استوفى دينه ذراهم فانفقها ثم علم
زيادتها لم يرجع بشيء منه وما عند ابي يوسف روح يرد مثل الزبوف ويرجع بالحياد كذا اهل

ثم قال (عك) وعندى فيما اجدها ان يجب على البائع ما انفق المشتري حتى زرعها ومائتها
المشتري لان ارضه بقيت فارغة كل السنة قال روح وكلاهما مخالف لما مر من اجوبة المفتين وعليهما
الاعتماد (حك) اشترى بذر بطيخ على انه شتوي فوجد بعد البذر صيفيا فالبيع باطل (بم) ^و
وعلى هذا البذر السوهانى مع كشته او سبتر خط قال روح وعلى هذا بالغ يا رستمىخ او ذاخر بورغون
او ديارا خمان اجناس مختلفة وكذا بذر القنبيط الطويل والمكور فاذا اشتراه منها على انه كذا
فكان غيره فالبيع باطل فعلى البائع رد الثمن وعلى المشتري رد مثل ذلك البذر (بم) ولو وجدها
مختلطة يرد حصة ما لم يكن على شرطه (ظم) انها انواع لا اجناس بخلاف بذر البطيخ مع بذر
الخيار او بذر الخيار مع بذر القثا (ود) اشترى بذر الفيلق على انها مروزية فلما خرج الدود ظهر
انها غير ما فعلى البائع رد الثمن وعلى المشتري رد مثله لفساد العقل لانه باع ما ليس عنده (بم) ^و
اشترى جارية على انها غير بالغة فوجدها تحيض فله الرد (جت خع) لم يعمل الشرط (بم) اشترى
زندا يجيات ببخار على ان كل واحد منها ستة عشر ذراعا فبلغها بعد اذ فاذا هو ثلثة عشرية
فرجع بها ليردها وهلك في الطريق لا يرجع بالنقصان (فم) يرجع بنقصان الزرع (قنب) يرجع
بنقصان القيمة (ط) هذا ظاهر المذهب وروى الحسن عن ابي حنيفة روح انه لا يرجع (بم) اشترى اربعة
برود على ان كل منها ستة عشر ذراعا فباع احد لها ثم ذرع البقية فاذا هي خمس عشرية فله رد البقية
(شع ن) ابو القاسم اشتراها على انها بكر فلما اخذ في وطئها علم انها ثيب فان زانلها بلا لبث فله
الرد والا لزمته (ص ط) والوطئ يمنع الرد وهو المذهب (بم) اشتراه على انه كتان فالتخذه قميصا
وليسه حتى دنس فغسله فاذا هو من قطن فله ان يرجع بفضل ما بينهما غير مقطوع ولو اشترى سويقا
على انه ملتوث بمن من الصمن او صابونا على انه جعل فيه كذا من الدهن او قميصا على انه من
عشيرة اذرع فظهر انها كانت اقل والمشتري ينظر اليه وقت الشراء فلا خيار له (حك) اشترى
خشبة على انها دلبة فاذا هو خلاف فله الرد (بم) اشترى عمامة على انها شهر معانية فاذا هي
خوارزمية لا يصح اصلا لان اختلاف الاجناس يحصل باختلاف البلد ان والصنعة وان اتحد الاصل
في التنف هذا قول الفقهاء ان اختلاف الاجناس يحصل بمجرد اختلاف البلد ان والصنعة

قال زنديجى البخاري مع الخوارزمي جنسان (شخص) ان اختلاف الجنسين لا يتحقق بهذا القدر
 ما لم يتبدل الاسم والمقصود كالقوهى مع المروى والهروى فعلى هذا فى المحبسة الشهر ستانية
 والزندىجى البخاري اذا ظهر خوارزميا صحيح البيع وله الرد (بم) اشترى عمامة على انها شهر ستانية
 فاذا هى سمرقندية فالبيع باطل (خج) مثله * باب فى ظهور الغلط فى قدر المبيع او الثمن بعد
 ما وقع القراء بينهما على حساب آخر * (فع خو) عد الكواغذ فظنها اربعة وعشرين واخبر البائع به ثم
 اضاف العقد الى عيبتها ولم يذكر العدد ثم ازدادت على ما ظنه فهى حلال للمشتري فى فتاوى صا هل
 ساومه الحنطة كل قفيز بثمن معين وحاسبوا فبلغ ستمائة درهم فغلطوا وحاسبوا المشتري بخمسمائة
 درهم وباعوها منه بخمسمائة ثم ظهر ان فيه غلطا لا يلزمه الا خمسمائة (بم) اقرز القصاب اربع
 شياه فقال بائعهاى بخمسة كل واحد دينار وربع فذهب القصاب فجاء باربعة دنانير فقال للبائع هل
 بعت هذه بهذا القدر والبائع يعتقل انها خمسة قال نعم صح البيع قال روح وهذا الشارة الى انه يصح
 باربعة ولا يعتبر ما سبق ان كل واحد دينار وربع * باب خيار الشرط * (بمخ بم) اذا كان الخيار
 للبائع فله ان يطالب المشتري بالثمن ولو اخذه لا يسقط خياره (ط م) ولو اخذ بالالف من المشتري
 مائة دينار فهو امضاء للبيع وكذا لو ابرأ المشتري صح وهو اجازة وكذا لو اشترى منه بالثمن الذى
 على المشتري شيئا او ساومه ولو اشترى بالثمن من غيره لم يصح ولزم العقد (بم) اختلاف فى شرط
 الخيار واقاما البينة فبينة مدعى الخيار اولى والمشتري فى خيار الشرط للمشتري بعد الفسخ مضمون
 عليه بالثمن كالمهرن وفي خيار البائع بعد الفسخ مضمون عليه بالقيمة والرد بخيار الروية والرد
 بالعيب بقضاء نظير الرد بخيار الشرط للمشتري * باب خيار الروية * (قب) اشترى قوصرة مكر لم يره
 ثم اخرجته من القوصرة وغربله فلم يعجبه هقط خياره (بم فمخ) خياره باق (بم) اشترى قطنا بكر مينة
 وحملها الى سمرقند ثم رآه ليس له ان يرد به بخيار روية او عيب بل يرده عليه فى موضع العقل
 (ط) عن محمد مثله قال روح وهو ازيد ادت قيمته بالحمل او انتقصت (بمخ) اشترى ارضا فيها
 دار ورياط ورأى الارض دون الدار والرياط فله رد هما بخيار روية وان دخل فى البيع تبعا
 لا كمن سرفع) مثله (فع) ولو كان له خيار روية فى دار فراها ولم يرضها وامسكها زمانا فله الرد ما لم

يتصرف فيها (ظمر) اشترى مما يلاقى له ليل ولم يدره سقط خياره * باب في العيوب * (فمخ) اشترى
 ثوبا فابق من قرية المشتري الى قرية البائع لا يكون عيبا ولا يوجب الغلام عيب (بم) هو عيب في الثوب كخلع
 الرسن عيب في الثوب (فمخ) ان دام على ذلك فعيب اما المرتان والثالث فلا قال روح وجواب
 (بم) احسن (بمخ) ابق العيب من المشتري الى بائعه ولم يختلف عنده لا يكون عيبا (ظمر) الدين
 على العبد عيب الا اذا كان يسير الا يعمل مثله نقصانا فيه (فمخ) اشترى المحصر ونزل الكرم وجف العنب
 فليس بعيب فيه (بمخ) اشترى رحي فكان بالبحر من يد امر يك فليس بعيب (شم) وترك الصلوة في
 المعبد لا يوجب الرد (بمخ) اشترى مبيعاً لا يسعها الرجل مع اللقافة ويسعها بدونها فله الرد اذا
 اشترها للبيسة (ظم) اشترى خبزاً على انه مطبوخ بالماء الغرات ثم علم انه بخلافه فله الرد وكذا
 اذا لم ينكر لفظ الشرط (بمخ) اذا لم يشترط لا يرد (بم) اشترى حماراً ذكر ايعلمه الحمرويا توفه
 في دبره قال وقعت هذه المسئلة ببخار فلم يستقر فيها جواب الا يمة وقال عبد الملك النسفي ان
 طلوع عيب والا فلا وقيل عيب (فمخ) سمعت بعضهم لو اشترى عبد يعمل به عمل قوم لوط فان كان
 مجازاً فهو عيب لانه دليل الابنة وان كان باجراً فلا بخلاف التجارية فانه يكون عيباً كيف ما كان لانه
 يفسد الفراش قال روح اشترى داراً ولها مشيل ماء الى ساحة الغير ثم ظهر انه بغير حق ولم يعلم وقت
 الشراء انه بغير حق فله الرد وان شاء امسكها ورجع بنقصانه (ط) مثله ولو كان لئلا ركنيف شارع
 في الطريق او ظلة شارع فامر القاضى برفعه بخصومة اهله لم يرد الدار لانه ليس من حقوقها الواجبة
 ولو كان لها باب في الطريق الا عظم و باب في سكة غير نافذة اقام اهله بينة انهم اعادوا البائع
 هذا الطريق فامر القاضى بسده بخير المشتري ان شاء رده وان شاء رجع بنقصان ذلك الطريق
 والتخيير ههنا بخلاف سائر العيوب (بم) اشترى حانوتاً فوجد بعد القبض على بابه مكتوباً وقف على
 مسجد كذا لا يرد له اليه لانه علامة لا تبى عليها الاحكام (بم) اشترى ارضا فظهر انها مشروطة
 بينه وبين ان يتمكن من الرد لان الناس لا يرغبون فيها (فمخ) اشترى حماراً لا يدهق فهو عيب ولو
 اشترى جبة عتائية فوجدها بالبحر زور جيا دك فله الرد (فمخ) ولو وجد التجارية تحيض في كل
 مئة اشهر مرة فله الرد (ظمر) ولو كانت مغنية فله الرد * باب فيما يمنع الرد بالعيب * (فمخ)

اشترى كرمًا بثمره وذكر الثمر واكل منها ثم وجد بالكرم عيبًا فله ان يرد الكرم (بم) مثله (فج)
 فلم بالعيب القدر بعد ما تعيب عنده فرجع بالنقصان ثم زال العيب الجدي فله ان يرد المعيب
 مع النقصان (بج) مثله (فع ظم) ليس له الرد ومال (صت) الي انه يرد اذا كان بدل النقصان قائما
 والا فلا (فع) اراد رده بالعيب فاشترى البائع منه العيب بدل ينار لا يصح وله الرد (شم) باع ثوبا
 واخذ بثمنه طازجة فقبضها وجعلها قطعاً ثم ظهر زياتها سقط الرد (كص) اشترى حديد اليتخني
 منه آلات التجارين وجعله في الكور ليحربه بالنار فوجد به عيباً ولا يصلح لتلك الآلات يرجع بالنقصان
 ولا يرد (بج) اشترى سنجاباً وجلود الثعالب فبها للد بغ فظهر بها عيب يرجع بالنقصان كالمو
 اشترى ابريسماً وبه فظهر عيبه (ط) مثله (قب) ولورده عليه بعد القبض لفساد البيع ثم وجد به
 عيباً قد يما فله ان يرد على بائعه (فج) اشترى حماراً ووجد به عيباً قد يما فاراد الرد فصولح بينهما
 بدل ينار واخذه ثم وجد به عيباً آخر قد يما فله ان يرد مع الد ينار (بم) يرجع بنقصان العيب وعنه
 يرد ولو اشترى عبداً في عينه بياض فسال بائعه عنه فقال انه من الضرب ويؤول الى عشرة ايام ومضت
 العشرة ولم يزل لا يرد (قب) اشترى غلاماً بركبته ورم فقال انه حديث اصابه من الضربة
 فاشترى على ذلك ثم ظهر انه قد يم ليس له رده بخلاف ما اشترى وبه حمى فقال البائع انها غيب فاذا
 هي ربع او على العكس فانه يرد (ط ظم) اشترى فرساً ظهر برجله قرحة هي اثر الخنام وقال البائع
 هي قرحة اخرى فاشترى على ذلك ثم ظهر انه كان اثر الخنام ليس له الرد كمسئلة الورم وقد مر امثالها
 (ن) محمد بن سلمة روح اشترى جارية بها قرحة فنظر اليها ولم يعلم انها عيب ثم علم فله الرد (ط)
 والصحيح انه اذا كان عيباً بينا لا يخفى على الناس لا يكون له الرد والا فله الرد (شج) للزيادات
 قبض المبيع وهو معيب ورآه لم يبطل حقه من الرد والرجوع لانه قد يرى ولا يعرف تلك الصفة وكذلك
 ينظر الى مكان العيب ويراها ولا يعرفه وقد يكون به ورم فيظنه سماً او ورم فلا يعرف من اي نوع
 هو او يظن انها مريسة حتى ينه عليه فلا يبطل حقه حتى يعرف حقيقة العيب ويرضى به (بم) اشترى
 عبداً لقابق ثم وجد مكان لم يابق عند بائعه بل ابق عند بائع بائعه فله الرد (شج) رده بالعيب ثم قال البائع
 زال العيب فاشتراه ثم وجد معيباً بذلك العيب فله الرد ولو بعته الى المعسر لا يسقط حقه في الرد (بم)

اشترى زاجا بخمسة لا يرد به بالعيب ببخار (م) ولو اشترى تمرا بالري لا يرد بها عليه بالعيب بالكوفة
 حتى يحملها الى الري ولو كان مكان التمور جارية فقد اشار محمد رح الى انها ليست نظير التمور حيث
 قال ارى سعر الجارية هنا وثمانه قريبا ولا مائة كثيرة في حملها قال رح فشوش الجواب في الجارية
 منذ تقارب السعر وقله المائة في حملها وجزم في التمور لانه اقل قيمة بالكوفة منها بالري فلو
 ردها لردنا قضا معيبا بعيب آخر (فب) نثف ريش الطائر المذبوح يمنع الرد بالعيب (ص)
 اشترى سيفا على انه بالخيار ثلثة ايام فحده بالمبرد يسقط خياره وبالحجر لا يسقط (بمخ) اشترى
 صبا او به اثر قرحة وندب ولم يعلم به ثم عاد قرحة واخبر الجوا حون ان عودها بالسبب القديم
 لم يرد ويرجع بنقصان العيب قال رح وهذا بخلاف مسألة (ط) كانت به قرحة فانفجرت او جدرى
 فانفجر عند المشتري فله الرد لان انفجاره ليس بعيب حادث (فع) اشترى غلاما فوجد به عيبا ثم
 استعمله اياما فله الرد وفي الدابة لا لمسا محتهم في استعمال العبد دون الدابة (ط) والاستخدام
 بعد العلم بالعيب مودة لا يكون رضا ومرتين او مرة كرها يكون رضا وتفسير الاستخدام ان يامرها بحمل
 المتاع على السطح او انزاله منه او يامرها بغمر رجله او يامرها بالطبخ او بالخبز بعد ان يكون يسيرا
 فان امرها بالطبخ او بالخبز فوق العادة فهو رضا قال رح يجوز ان يجعل الاستخدام مرتين في (ط)
 دليل الرضا وكذا الاكراه عليه في المدة الاولى لانه وضع المسئلة في الجارية وفي (فع) لم يجعل دليل
 الرضا لوضعه المسئلة في الغلام فاختلف الجواب فيهما لاختلاف الوضع ظاهر الان الضنة باستخدام
 الجارية فوق الضنة باستخدام الغلام (تمخ) اشترى برمة جد يلك فقال له البائع اطبخها فان ظهر
 بها عيب اقبلها بعد الطبخ وارد الثمن فطبخها فظهر بها عيب لا يرد ها بدون رضا ويرجع بنقصان
 العيب ولو علم العيب لكن لم يعلم انه قد يم فتصرفه فيها تصرف الملاك ثم علم قدمه لم يرد ها ولو اشترى
 فيلقا فشحمه ثم وجد به عيبا فله الرد (شط) اشترى امة فاستغلها ثم وجد بها عيبا فيرد ها ويطيب
 الغلة له (شط) زيادة المبيع في البيع الفاسد لا يمنع الرد والفسخ كيف ما كانت ويرد المبيع مع
 الزيادة الا اذا كانت متصلة غير متولدة منه كالصبيغ فالبائع فيه بخير ان شاء اخذه وضمن للمشتري
 ما زاد وان شاء تركه وضمنه ثمة المبيع ومثله (ط) يعتبر في اخذه رضا المشتري لان حقه فيه (شط)

الزيادة في المبيع من وجهين اما قبل القبض او بعد القبض وكل واحد منهما على اربعة اوجه
 زيادة متصلة متولدة من المبيع ومتصلة غير متولدة منه وزيادة منفصلة متولدة منه ومنفصلة غير متولدة
 منه فاما قبل القبض فالمتصلة المتولدة منه كالكبر والحسن والجمال والسمن واكتشاف البياض في العين
 والسم في الاذن لا تمنع الرد بالعيب والمتصلة التي لم يتولد منها كالصبغ ولت السمن في التسويق
 والبناء في الارض يمنع الرد لان المشتري يصير قابضا باحد اثني هذه الزيادة ويرجع بحصة العيب
 واما المنفصلة المتولدة كالولد والثمر والصوف والارش والمعقر ونحوها لا يمنع الرد فان شاء ردها
 جميعا او رضي بهما بجميع الثمن ولو وجد بالزيادة عيبا لا يرد ها الا اذا اوجبت نقصان في المبيع
 فله خيار الرد لنقصان المبيع ولو قبض الزيادة والاصل ثم وجد بالمبيع عيبا يرد به حصته من الثمن
 لانه صار للزيادة حصة بعد قبضها ولو وجد بها عيبا خاصة يرد بها حصتها من الثمن لما مر واما
 المنفصلة التي لم يتولد منها كالهبة والصدقة والكسب فلا يمنع الرد فاذا رده فالزيادة للمشتري بغير
 ثمن عند ابي حنيفة رح ولا يطيب له وعندهما للبائع ولا يطيب له ولو قبض المبيع مع هذه الزيادة
 ووجد بالمبيع عيبا فعند ابي حنيفة رح يرد المبيع خاصة بجميع الثمن وعندهما يرد مع الزيادة
 لانها حدثت قبل القبض ولو وجد بالزيادة عيبا لا يرد ها لانه لا حصة لها من الثمن فلوردها لردده
 بغير ثمن ولو هلكت الزيادة والمبيع معيب يرد خاصة بجميع الثمن بالاجماع واما الزيادة بعد
 القبض فان كانت متصلة متولدة يمنع الرد بالعيب عندهما ويرجع بنقصان العيب وعند محمد لا يمنع
 (ط) لا يمنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية وللمشتري طلب نقصان العيب فان طلب فليس للبائع
 ان يقول انا اقبله كل لك عندهما وقال محمد له ذلك (شط) ولو كانت متصلة غير متولدة منه يمنع
 الرد بالاجماع ولو كانت منفصلة متولدة منه يمنع الرد ويرجع بحصة العيب قلت ولو كانت منفصلة
 غير متولدة منه كالكسب لا يمنع الرد بالعيب ويطيب له الزيادة (شط) هذا اذا كانت الزيادة
 قائمة فاذا هلكت ففيه ثلاثة اوجه اما ان تهلك بالفساد او بغيره او بفعل المشتري او بفعل الاجنبي
 فان هلكت بالفساد سواء كانها لم تكن فله رد الاصل وان هلكت بفعله بخير البائع ان شاء قبله ورد
 الثمن وان شاء رد حصة العيب وان هلكت بفعل الاجنبي لا يرد لان ضمانه كبقاء عينه ويرجع بحصة

العيب هذه حكم الزيادة واما اذا انتقص فاما ان انتقص قبل القبض او بعد وكلاهما على خمسة اوجه بفعل البائع او بفعل المشتري او بفعل الاجنبي او بفعل المعقود عليه او بآفة سماوية اما النقصان قبل القبض بفعل البائع بخير المشتري وجد به عيبا اولاً ان شاء تركه وان شاء اخذه وطرح من الثمن حصة النقصان وان كان بفعل المشتري لزمه جميع الثمن وصار قابضاً بالجناية ولو وجد به عيباً يرجع بحصة العيب الا اذا اخله البائع معيباً فيسقط منه جميع الثمن وليس له ان يمسكه ويطلب النقصان ولو منعه البائع بعد جناية المشتري لاجل الثمن فللمشتري ردّه بالعيب ويسقط عنه الثمن الا ما نقصه بفعله وان كان النقصان بفعل الاجنبي فالمشتري بالخيار تعيب اولاً ان شاء رضى به بجميع الثمن واقتبع الجاني بارشه وان شاء تركه وسقط عنه الثمن وان كان النقصان بآفة سماوية او بفعل المعقود عليه يردّه بجميع الثمن او ياخذ وجد به عيباً اولاً ولو اخذه يطرح عنه حصة جناية المعقود عليه به واما النقصان بعد القبض فان كان بفعله او بفعل المعقود عليه او بآفة سماوية لا يردّه بالعيب لآفة يردّه بالعيبين ويرجع بحصة العيب الا اذا رضى به البائع تاتصا وان كان بفعل البائع او الاجنبي يجب الاش على الجاني وانه يمنع الرد ويرجع بحصة العيب من الثمن * باب الخصومة في العيب وما يمنع الرجوع * (تج) اختلاف في كون القرحة قد يمة فشهد البصراء من الاطباء انها لا تحدث مثلها في الملك التي قبضها المشتري منه تقبل شهادتهم ويورد (فع) اشترى سمكة فوجدها معيبة وغاب البائع ولو انتظر حضوره تفسد فشرها او باعها ليس له ان يرجع بنقصان العيب ولا سبيل له في دفع هذا الضرر (ظ) سئل عن مثلها في الشمس فقال لا يرجع على قول ابي حنيفة ربح (شع) اشترى داراً وجد ارجاماً لم يعلم به حتى سقط رجع بنقصان العيب ولو كان فزلاً فتسجه او فيلقا فجعله ابريسماً ثم ظهر انه كان رطباً وانتقص وزنه رجع بنقصان العيب بخلاف ما اذا باع المشتري

* باب احكام الرد بالعيب في فصل الوكيل * (بج) رد المبيع بعيب بقضاء او بغير قضاء او تقايلاً ثم طفر البائع يعيب حدث عند المشتري فله الرد (فع خويص عسج) قابض ثور ايقرة حامل فولدت عند المشتري وجد الآخر بالثور عيباً فردّه يرجع بقيمة البقرة (ن) مثله (بق) باع بعيراً فوجد المشتري معيباً فردّه فقال له البائع اذهب به وتعهه الى عشرة ايام فان برأ فلك البعير وان هلك فمن مالي

لا يكون رد (الجمع) وانما هم الوكيل في عيب فان رده عليه بقضاء اخذه بضمنه وان نقله الى موكله
 فضمنه عليه وذكر نظيرها قبيلها فقال والوكيل هو المطالب بتسليم المبيع ان نقل ثمنه مشتريه اليه
 ولو استحق المبيع رجع بضمنه عليه وان نقله الى موكله فعليه وفي تنمة الفتاوى الصغرى باع عبد اوسلمه
 ووكل رجلا بقبض ثمنه فقال الوكيل قبضته فضا ع اودفعته الى الامر ووجد الامر كله فالقول للوكيل
 مع يمينه وبرجع المشتري من الثمن فلم يوجد به عيبا ورده لا يرجع بالثمن على البائع لعدم ثبوت
 القبض في زعمه ولا على الوكيل لانه لا عقد بينهما وانما هو امين في قبض الثمن وانما يصدق في دفع
 الضمان عن نفسه قال روح وعرف به انه اذا صدق الامر الوكيل في الدفع يرجع المشتري بعد الرد
 بالعيب بالثمن على الامر دون القابض * باب فيما اذا وجد ببعض المشتري عيبا والصلح عن العيوب *
 (بسم) اشترى كرد او قبضها ووجد في كودة منها عيبا فله الرد وحدها الا اذا اوجب افرزها عن
 بقيتها نقصا نافيها ولو كانا قراحين فله رد المعيب وحده (بسم) باع المشتري بعد الصلح عن العيب
 ثم زال العيب في يد المشتري الثاني ليس للبائع ان يرجع على مشتريه ببدل الصلح * باب مسائل
 متفرقة في العيوب * (شمر) ساومه غلاما باثني عشر دينار قايي وقال وهبته لك وقبضه المشتري
 وذهب له الدنانير الاثني عشر وقبضها ثم وجد الموهوب له بالعيب عيبا ليس له ان يرد (بسم) بخلافه
 فانه قال لو قال المنحاص انها بعشرة قايي البائع فقال هبها له يعني للمشتري او قال المشتري هبها لي
 فقال البائع وهبتها لك فقال المشتري انا ايضا وهبت لك هذه العشرة او قال وهبت لك هذه بمقا
 يلتها فهو بيع يرد بالعيب ولو قال لاخر وهبت لك هذه التجارية وقال لاخر له وانا وهبت لك هذا
 الدنانير فهو بيع اذا جلسا للمما بعة ثم قال ذلك (شمر) باع منه دخنا للبني ووقال ازرعه فان
 لم ينبت فانا ضامن لهذا البذر وزرع ولم ينبت فعليه ضمان النقصان لا غير (بسم) باع منه فرسا به
 جراحة وقال للمشتري لا تخف منها فان هلك بسببها فانا ضامن فاخذ هلك بسببها لاشي
 عليه (فصح) قال البائع بعته منك معييا بهذا المعيب وقال المشتري بل سليما فالقول للمشتري
 (بسم) ينبغي ان يحكم الثمن ولو اشترى حمارا بثلاثة دنانير فذهب ثم اعطاه موضعا دراهم ثم
 رده بعد شهر بعيب وقد انتقص سعر الدراهم فله ان يطالب من البائع عين الذهب وبمثله اجابه

في الاقالة اذا دفع مكان الذهب حنطة (بم) اشترى غزلا منا فوزنه بعد ايام فنقص بان كان بطرا
قيس فله الرد ان صدقه البائع في الرطوبة وان اختلفا فالقول للبائع لانه ينكر وجوب الرد ولو نسج
الغزل وجعل الفيلق ابريسما ثم ظهر ذلك يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا اياه وقد مر (ن) ابو بكر
روح باع منه ابريسما كذا منا ووزنه عليه وقبضه ثم جاء بعد مدة وقال وجدته ناقصا فان كان اقرو
بقبضه كذا منا فلا شيء له والا يسرد حصة النقصان من الثمن اذ لم يكن نقصانه للهواء ولا لتفاوت
الوزنين (بمخ) اشترى معلقة فظهر فيها زب القاضي بالغ اش ذ نجيك لا يوده ولا يرجع بنقصان
العيب لان العيب في غير المبيع وهو البطاطيخ واشجارها قلت وضرره بالامساك وهو لا يستحق
الامساك فيها (كب) اشترى دارا لا قيطونا ثم ظهر ان في القيطون قبر الاله وانه استوجش
منه لان العيب في غير المبيع (بمخ) رمدت عين الغلام المشتري فقال الكحال بالغ راج وذ نجيك
ذ اراي عالم يوده بذلك (شص) للوارث الرد بالعيب والاقالة دون الموصى له (ط حك) الموصى
له وجد بالتركة عيبا فله الرد على بائعه ان لم يكن للميت وارث والا فلا في الذ خيرة اشترى منا من
الفانيد فوجد واحدة او اثنتين منها اسود فابدى له البياع ابيض بغير وزن جاز وفي الثلاث لا يجوز
لانها تدخل تحت الوزن وكذا اشترى الخبز وجد خبزا واحدا محترقا فابدى له الخباز لم يجز الا بالوزن
لانه مما يدخل تحت الوزن فان الخمسة اساتير وعشرة وزن حجر فلا يجوز فيه المجازفة قال روح وعرف
به كثير من المسائل وهو ان استبدل كل شيء بمثله في الرد بالعيب انما يجوز مجازفة اذ لم يكن
لذلك المقدار من ذلك الجنس حجر يوزن به وان كان له من جنس آخر حجر الا ترى انه جعل
الثلثة من الفانيد موزنة وان لم يكن ذلك القدر من الخبز موزنا (بم) في المستزاد اشترى
منه عبد اثم اقرانه كان لفلان يوم البيع وصدقه المقر له واجاز البيع واخذ الثمن ثم وجد به عيبا
لا يرد على البائع لان الاقرار بالملك له يدل على سبق تملك منه باد في زمان يمكن فيه فيجعل
كانه ملكه منه ثم اقر له بناء عليه فيبطل حقه في العيب اصلا وان كذبه المقر له في الاقرار يوده بالعيب
لانه بطل التملك ببطلان متضمنه وكذا الواقر له به بعد العلم بالعيب وكذا به فله الرد ولو تعد رد
ورجع بنقصان العيب ثم اقر وصدقه المقر له فيه لم يرجع عليه بما دفع من النقصان لاحتمال التملك

وقيل الاقرار * باب في خيار المغبون والمعترو وخيار الكم * (بم) قال لغزال لا معرفة لي بالغزل
 فأتى بغزل اشترىه فأتى رجل بغزل لهذا الغزال ولم يعلم به المشتري فجعل نفسه دالا بينهما واشترى
 ذلك الغزل له باز يد من ثمن المثل وصرف المشتري بعضه الى حاجته ثم علم بالغبن وبما صنع فله
 رد الباقي بحصته من الثمن قال روح والصواب ان يرد الباقي ومثل ما صرف الى حاجته ويسترد
 جميع الثمن كمن اشترى بيتا ملوا من برفاذ فيه دكان عظيم فله الرد واخذ جميع الثمن قبل اتفاق
 شيء منه وبعد يرد الباقي ومثل ما انفق ويسترد الثمن كذا ذكره ابو يوسف ومحمد روح (ط) ومن
 اشترى شيئا وغبن فيه غبنا فاحشا فله ان يرد على البائع بحكم الغبن (عن) حكى عن استاذنا ان
 في المسئلة روايتان وكان يفتى بالرد وفقا للناس (بفتح) وقع البيع بغبن فاحش ذكر الجصاص وهو
 ابو بكر الرازي في واقعاته ان للمشتري ان يرد وللبائع ان يسترد وهو اختيار ابي بكر الزنجري والقاضي
 الجلال (بم) اكثر روايات كتاب المصارفة انه يرد بغبن فاحش وبه يفتى (فتح) ليس له الرد والاسترداد
 وهو جواب ظاهر الرواية (قب) وبه ائتمى (تج) ان غر المشتري البائع فله ان يسترد وكل ان غر
 البائع المشتري له ان يرد (ط م) قال البائع للمشتري قيمته كذا فاشتره ثم ظهر انها اقل فله الرد
 وان لم يقل ذلك فلا وبه ائتمى صدر الاسلام والزنجري والريغدموني وبه (بم بفتح) ولولم يغره
 البائع لكن غره الدلال فله الرد ابو بكر الزنجري والقاضي الجلال البخاري اشترى فيلق الابريسم
 بخارج البلد ممن لم يكن عالما بسعر البلد بغبن فاحش فللبائع ان يرجع على المشتري بالفيلق (حم)
 مثله في حق المشتري (ط) اشترى طعاما في حفرة ثم علم بمقداره فله الخيار وهو خيار الكمية (ن)
 اشترى جارية بهذا الدراهم التي في هذه الحايية جازو للبائع خيار الكمية بخلاف ما اذا اشتراها
 بمائتي هذه الصرة ويربان الصرة فانه لا يثبت الخيار لان مائتي الصرة بمراي منها بخلاف مائتي هذه
 الحايية قال روح فعرف بهذا ان الحنطة اذا لم تكن في الحفرة بل كانت في موضع يمكن الوقوف عليها
 وحرزها بوجه من الوجوه فلا خيار له (بفتح) اشترى صبرة جزر وخروج من تحتها جزر صغار
 فله الرد (نفع عك) اشترى جارية على وجهها خشيعة واسقيد اج فله من عمتها فلما غسلت وجهها
 زال ذلك الحسن فليس له الرد الا اذا ظهر عيب متروك الا سقيد اج والخشيعة وهذا صحيح فله

نص في (ط) ان القيم في الجوارى ليس بعيب * باب في بيع الاب والام والجد والوصى والقاضى
والملتقط والاخ والعم للصغير وشراؤهم وسائر تصرفاتهم * (بم) باع الاب ملك ابنه فقال الابن
كنت بالغاجين يا عمه بغير اذنى وقال الاب كنت صغيرا فالقول للابن ولو ماتت وخلفت اولادها
مغار او كبارا فباع اب الصغير شيئا من التركة قبل القسمة يصح في حصة الصغير اذا كان بمثل
القيمة (قب) باع من الصغير شيئا بمثل الثمن فاجاز القاضى نفذ وكذا لو جعل البائع وصيا فاجاز
هو ينفذ (بو) وصى اشترى لليتم من مديون اليتيم دارا بعشرين قيمتها خمسون دينارا فلما
استوفى الدين اقال بيعه لايحوز وفي نوادر ابن رستم الوصى والعبد الماذون اشترى غلاما
بالف قيمته ثلاثة آلاف ليس له ان يوده بالعيب ويوده بخيار الروية والشرط قال رح في (ط) والوكيل
بالشراء كذا لك (شم فع عجم) نصب القاضى وصيا لليتم ثم باع القاضى من ماله شيئا ينفذ ضياء
الحججى لا ينفذ كما في وصى الاب قال (صبت) وهو الصواب لانه ذكر في فتاوى خردك نصب القاضى
وصيا لليتم فهو كوصى الاب لكن الاب اذا نصبه وصيا في نوع يكون عاما بخلاف القاضى (حلك)
العهدة على وصى الميت زعلى من جعله القاضى وصيا من الميت ولا كذا لك اذا جعله امينا في امور الميت
لان وصى القاضى نائب عن الميت وامينه نائب عنه ولا عهدة عليه قلت فالقاضى محجوز عن التصرف
في مال اليتيم عند وصى الميت وعند من نصبه هو وصيا عن الميت بخلاف ما اذا جعله امينا (ط)
للصبي او المعتوه اب او وصى او جد صحيح فاذا كان القاضى للصبي او المعتوه في التجارة و ابى ابوه
فاذنه جائز وان كان ولاية القاضى مؤخره عن ولاية الاب والوصى قال رح فقد نص على ان ولاية
القاضى مؤخره عن ولاية الوصى ولو باع القاضى من وصى الميت شيئا من التركة بثمن المثل
لا ينفذ لانه محجور به والقاضى لا يملك الشراء لنفسه ولو اشترى القاضى لنفسه من الوصى الذي
نصبه عن الميت جاز لما مر (شص) خمسة وصى الام فيما سوى العقار فمن تركه الام اذا لم يكن
ابا او وصيه او جد صحيح فان الام ولاية الحفظ والبيع والقسمة فيما سوى العقار فكذا النائية (حس)
اما قسمة الاخ والام ووصيهما لا يجوز لانهم لا يملكون البيع فكذا القسمة الا في المنقول فانهم
يملكون القسمة والبيع للنظر اذ كان الصبي في عيالهم ثم قال (من شس) وهكذا الملتقط في مال اللقيط

الصغير قال رح قيد (فتح من من) الى (حص) جوار بيع الام والاع والعم والملتقطا وشراءهم
 للصغير بما لا بد منه وشرطا ايضا ان يكون المباع من يعول الصغير وينفق عليه * باب في المتواصلة
 والتولية * (يت) اشترى كرم ما فقال بالبح حاجت ميه اك او قال حاجت ميه اك بالثمن الذي
 اشتريته كرم ما فقال مكيف فهو تولية اذ اجاب في المجلس ومعني به البيع والشراء ولكن لا بد من ذكر
 الثمن او علمه بالثمن * باب الاستبراء * (بمر) اذا حاضت الامة المشتراة في يد الوكيل يتوب
 من الاستبراء * باب في الاستحقاق * (فتح يت) اشترى كرم او غرس فيها اشجار او كروما ثم
 استحق يقوم الاشجار على البائع غير مقلوعة (عك) يرجع عليه بما انفق وما الحقه من النقصان
 والمؤن (شم) اشترى ارضا خربة فانفق في عمارتها وتسوية اكامها وحفرها ثم استحققت
 لا يرجع على البائع ولا على المستحق بما انفق في عمارتها (ط) اشترى دارا فخصصها وطين سطوحها
 ثم استحققت لا يرجع على البائع بقيمة الجص والطين وانما يرجع عليه بقيمة ما يمكنه ان يفصله ويهدمه
 ويسلمه اليه (جنس) وان كرم المشتري في الارض نهرا او حفرا ساقية وتقطر على نهريها باجر ثم
 استحققت الارض يرجع على البائع بقيمة القنطرة ولا يرجع بما انفق في كرمي النهر وحفر الساقية
 وبناء المسناة من ترابها وان بناها باجر اولي اورهص له قيمة رجوع بقيمة ذلك كله بان يرد البناء
 على البائع ويأخذ البائع بقيمته (مت شص) انما يرجع بقيمة البناء على البائع اذا كان البناء وقت
 الاستحقاق قائما فينقصه المستحق ويرده المشتري على البائع ويأخذ منه قيمته مبنيا يوم استحققت
 الدار ولا يرجع بما انفق وكذا الحفر بيرا وطواها بالاجر يرجع بقيمة ما طوى دون ما انفق في الحفر
 ولو ان هدم ما بنى قبل الاستحقاق لا يرجع بما انفق لان شرط الرجوع قيام البناء (مت) اشترى
 عبدا او بقرة فانفق عليهما ثم استحق لا يرجع المشتري على البائع بما انفق (ش) اشترى الامها
 فربل فعلقها حتى سميت ثم استحققت لا يرجع على البائع بما انفق وبالحلف (بمر) اشترى حمارا وكفل
 بالثمن رجل فاداه ثم استحق الحمار لا يرجع بالثمن على البائع حتى يحضر الكفيل ولو اشترى عينا
 وباعها من آخر وبراها عن الثمن ثم استحققت لا يرجع المشتري عليه وله ان يرجع على بائعه (فب) ليس
 له ان يرجع (فتح بمر) اشترى جارية او غلاما عليه ثياب او حمارا عليه برذعة لم يذكري البيع ثم

استحق الثياب او البردة لا يرجع المشتري عليه بشيء وكل شيء يدخل في البيع تمعلا لخدمة له من الثمن ولكن بخير المشتري فيه (صت هـ) اشترى ارضا فيها اشجار لم تدكر في البيع ثم استحققت الاشجار قبل قبض المشتري لا يسقط شيء من الثمن بل بخير المشتري ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء فسخ وان استحققت بعد القبض سقط حصتها من الثمن قال روح ولم يذكر غيره تفصيل القبض وعدم القبض بل اطلقوا الجواب انه لا حصة للاشجار من الثمن اذا لم تدكر في البيع او اذا لم تدكر لها ثمن على حدة قال روح ولم اعثر على الرواية فيما اذا كان في الارض بناء فاستحق وينبغي ان يكون الجواب على التفاصيل التي مرت في الاشجار وفي (ع) اشترى دارا فاستحق بناؤها بخير المشتري ان شاء اخذها بخصته من الثمن وان شاء تركه قال روح الظاهر انه اراد به قبل القبض يعني اذا استحق بعد القبض له ان يرجع بخصته من الثمن والفرق بين اشجار الارض وبناء الدار ان اسم الارض لا يتناول الاشجار واسم الدار يتناول البناء عرفا فدخل في البيع قصدا (صت) اقربعين حريجا انه لفلان ثم اشترى منه ثم استحققت فالاصح انه يرجع بالثمن على بائعه وقيل لا يرجع والمنصوص هو الاول (ش ص) اقر بالملك للبائع ثم استحق من يده ورجع بالثمن لم يبطل اقراره حتى لو وصل بعد ذلك الى يد بسبب ما تخافه يوم يرتسليمه اليه بخلاف ما اذا اشتراه ولم يقر له بالملك لان نفس الشراء وان كان اقرارا بالملك لكنه محتمل بخلاف النص به (شبن) ساومه حماره فقال هو غارتيس لا بيع له ولكن ادفع الي منا من الابرسم وخذه ففعل ثم استحق الحمار له ان يرجع بالابرسم (علف) اشترى عبد او عتقه بمال اخذه منه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق بالمال على المعتق (صت) هل اقول ابي حنيفة بخلافهما واصله غصب عبد اتا جر العبد نفسه فاخذ الغاصب الا جر من العبد فاكله لم يضمن عنده بخلافهما (بش) زيد اشترى جارية من عمرو وكان اشتراها من بكر فسمع زيد ان بكر اكان اعتقها فطلب ثمنها من عمرو وقال بعثنيها وهي حرة فلم يصدق عمرو وكان زيد يستخذمها ثم اقامت التجارة بينة على زيد ان بكر اكان اعتقها وهو يملكها وقضى القاضي بذلك فله ان يرجع بالثمن على عمرو وان كان عتقها ثابتا قبل ذلك باقراره لان العتق الثابت بالبينة خير الثابت باقراره لان الولاية فيه لبكر واكسابها السابقة على اقراره لها ولا كذلك في العتق الثابت باقراره على ان القضاة يبينونها

لم تعتق باقراره بل باعتاق بكر قال (سمع) ولو اقام زيد بينة على عمرو ان بكر اكان اعتقها تقبل بينته
ويرجع بالثمن عليه وكل لك لو اعتقها زيد ثم اخذ يتصرفها تصرف الملاك فاقامت الجارية عليه بينة
ان بكر اكان اعتقها وقضى لها بالعتق يرجع بالثمن على عمرو (شخص) اشترى دارا بعبد واخذها
الشفيع بالشفعة ثم استحق العبد بطلت الشفعة وياخذ البائع الدار من الشفيع لبطلان البيع وان
كان المشتري دفعها الى الشفيع بغير قضاء بقيمة العبد ومساها فلهذا كالباع بينهما وهي للشفيع بتلك
القيمة وعلى المشتري قيمة الدار للبائع لان بدل المستحق يملك بالقبض وتصرف المشتري باعتبار
ملكه فانذرك لو باعها المشتري او وهبها وسلمها وتزوج عليها ثم استحق العبد ضمن قيمة الدار
للبيع لما مر (ص) اشترى عبد ابنوين ولقبا ضائم استحق العبد او رد بعيب وهلك احد الثوبين
ياخذ الباقي بقيمة الهالك ولو هلكا ياخذ قيمتهما والقول في القيمة قول الذي كان في يده ولو كان
الثمن جارية فولدت من غير سيد هائم استحق العبد اخذها صاحبها وولدها والنقصان ان تعينت
ايضا ولو كان اعتقها رد قيمتها مع الولد ان كانت ولدت قبل العتق وكذا الحكم في البيع الفاسد ولو
وجد العبد حرا كان عتق البائع في التجارية وجميع ما صنع فيها باطلا ولو اشترى عبد ابنوين وقبضه
ثم هلك الثوبان قبل قبضهما فعليه ان يرد العبد فان اعتقه او باعه قبل هلاك الثوبين او بعد قبل
القضاء عليه بشيء فهو جائز وعليه قيمته ثم فرع عليه استحقاق الثوبين او احدهما وذلك يعرف
بالثامل الى آخره (شز) اشترى جارية وباعها من آخر ثم استحققت من يد المشتري الثاني ورجع
الثاني الى الاول بالثمن بالقضاء و اراد الاول ان يرجع على بائعه فقال بائعه ان المستحق لها كان
بما هي ولي بينة على ذلك فليس لك الرجوع علي لا يسمع دعواه ولا بينة على المشتري (شخص)
يسمع (شعز) ولو اقام البائع الاول والثاني هذه البينة على المستحق يسمع ولو اقام المستحق عليه على
المستحق بينة عند هذا القاضي بانك كنت بعثت هذه الجارية من بائع بائعي فله ان ياخذها من
المستحق ويوردها على المستحق عليه ما لم يرجع بالثمن على بائعه ولو هلك في يد المستحق يرجع
بقيمتها عليه (بم) اقام الخارج بينة على الملك المطلق فقضى له وقد كان اشتراه ذوا اليد من زيد
ثم اقرته ملك المستحق لا يرجع على زيد لان باقراره تبين ان القضاء لم يكن قضاء حقيقة فلا بد

باب في الاقالة (شمر دفع صمت) اشترى جوزة وتسلمها وترك بعضها في يد البائع فامره البائع
ان ياخذ البقية فقال المشتري بالغ غاردين خبسكاوند او كاك فقال مكينناج فهو اقالة (صفت)
اشترى كرماء شراه صحبيثم قال البائع بالغ حاجت منها اكاى فاعك في فقال بالغ مكناه فان وجدك
القبول في المجلس فاقالة والا فلا ولو باع منه حنطة مائة من بد ينارود فعها اليه واقتروا ثم قال
للمشتري ادفع الي الثمن او الحنطة التي دفعتها اليك ففعها او بعضها فهو فسخ في المارود (ففع)
رد المشتري المبيع الى البائع فاخذ وهو فسخ اذ ارد الثمن اليه وان لم يتلفظ بلفظة الفسخ (صمت)
باعت لمنتها شيئا وابتعتها عن الثمن ثم قالت بعل منه لا ابيعه فقالت ابنتها بالغ خد يورك يا لا ينفسخ
البيع (يت) تصح اقالة الموكل مع البائع او المشتري (شمر دفع) اشترى ابريسما فاخذ وقال للبائع
لا يصلح لعملي فخذ وادفع الي الثمن فاي البائع فقال تركت كذا من الثمن وادفع الي الباقي ففعل
فهو اقالة لا بيع مبتدأ (شمر) طلب البائع من المشتري فسخ البيع فقال المشتري ادفع الي الثمن
فكتبه قبالة ودفعها اليه فاخذها منه ورد المبيع فهو فسخ (شمر) ولو قال اشتريت مبي هذه التجارية
فانكر فان عزم البائع على ترك الخصومة فهو فسخ والقياس ان يشترط فيه المجلس (ففع) يرد الصندلة
بعد والضيق وقال له اتخذها اخرى اوسع فقال الصندل لي ضعها اتخذ لك اخرى ففعل ووضعها
الصندل في المخباء فهو فسخ (بو) باع بقرة ثم قال اشترى بها بعتها منك وخيصة فقال المشتري ان
كانت رخيصة فخذها وابعها واستريح فيها لنفسك واوصل الي ثمن بقرة التي بعتها مني فباعها وبيع
فان كان قبل القبض او بعد لكن قال له مشتريها بعتها لنفسك فهو فسخ والربح له والا فهو توكيل
والربح للموكل (بسخ فعم) رأى المشتري السلعة غالية فقال لبائعتها انها غالية بالغ ذه زاميا
مكام فقال زاميا لا يكون فسحا (كسب) هو فسخ (بسخ) لا يصح تعليق الاقالة بالشرط (نمر) تقايلا
البيع في العبد فابق من يد المشتري فان لم يقل رطلي تسليحه بطلمت الاقالة والبيع بحاله واقالة الوكيل
بالسلم جائزة عند ابي حنيفة ومحمد ورجح كالا براء وكذا اقالة الوكيل بالبيع واقالة الوكيل بالشراء
لا يجوز اجماعا وهكذا في (صغر) واراد باقالة الوكيل بالسلم الوكيل بشري السلم بخلاف الوكيل
بشري العين (عن) اقالة الوكيل بالشراء على هذا الخلاف وانكره (فسخ) وهو الاصح والمعنى فيه

ان باقالة الوكيل بابيع يسقط الثمن من المشتري عندهما ويلزم المبيع الوكيل وعند ابي يوسف ربح
 لا يسقط الثمن من المشتري احلا قال في العصامي ولو باع الوكيل ثم اقال قبل القبض او بعد بعيب
 او غير عيب لزمه دين الامر (بهر) باع عبد او سلمه ثم قال للمشتري اذفع الي العبد فقال دفعت
 فهو اقاله قال روح اقاله الموكل بالشراء مع البائع لما صححت فكذا لك اقاله الموكل بالبيع مع المشتري
 (حيث) اقاله الوارث جائزة وروى انها بيع (ع) اقاله الوارث والوصي جائزة وانها بيع ولا يجوز
 اقاله الموصى له (فمنح ط) اشترى حمارا ثم اتى ليورده فلم يجد البائع فادخله في اصطبله فجاء البائع
 بالسيطار فبذره فليس بفسخ لان فعل البائع وان كان قبولا ولكن يشترط فيه اتحاد المجلس وكما يصح
 قبول الاقالة نصافي مجلس الاقالة فكذا ادلالة بالفعل والا فلا الا ترى ان من باع ثوبا وسلمه ثم قال
 للمشتري اقبلت البيع فاقطعه لي قميصا فان قطعه في المجلس فهو اقاله والا فلا (بهر) باعت ضيعة
 مشتركة بينها وبين ابنها البالغ واجاز الابن البيع ثم اقامت واجاز الابن الاقالة ثم باعتها ثانيا
 فغير اجازته يجوز ولا يتوقف على اجازته لان بالاقالة يعود المبيع الى ملك العاقد لا الى ملك الموكل
 والمجيز (بمنح) اشترى حمارا بالذهب ودفع مكانه حنطة ثم تفاسخا البيع قيل له ان يطلب الحنطة
 (بهر) اشترى بدراهم جياد ودفع زيوفا مكانها وتجز بها البائع ثم تقايلا فللمشتري ان يرجع على البائع
 بالجياد وكذا ذكره في الرد بالعيب (بمنح) ابرأ البائع المشتري عن الثمن بعد قبض المبيع ثم تقايلا
 لا يصح (بهر) اشترى شيئا له حمل وموتة ونقله الى موضع آخر ثم تقايلا فموتة الرد على البائع (فب)
 اشترى بقرة وتقايا ثم تقايلا والبقرة بعد في يد المشتري تحابها ويا كل لبنها فللبائع ان يطلب منه
 مثل اللبن ولو هلك في يد المشتري تبطل الاقالة ولا يسقط ضمان اللبن من المشتري لظهور
 الاقالة في حق القائم دون الهالك (فمنح) اشترى ارضامع الزرع وادرك الزرع في يده ثم تقايلا
 لا يجوز الاقالة لان العقد انما ورد على الفصيل دون الحنطة (فب بهر) ولو حصل المشتري الزرع
 ثم تقايلا تصح الاقالة في الارض بحصتها من الثمن (فب) ولو اشترى ارضامعها اشجار فقطعها ثم
 تقايلا صححت الاقالة بجميع الثمن وليس للبائع من قيمة الاشجار شيء (بهي) ويسلم الاشجار
 للمشتري عند اذاعلم البائع بقطع الاشجار واذا لم يعلم به وقت الاقالة بخير ان شاء اخذها بجميع

التمس وان شاء ترك كمسئلة (م) و (ط) اشترى عبد انقطع يد ، فآخذ ارضها ثم تقايلها مع والزمه بجميع التمس ولا شيء للبائع من ارض اليد اذ اعلم وقت الاقالة انه قطع يد ، واتخذ ارضها وان لم يعلم يخبر بان الاخذ بجميع التمس وبين الترك (بم) الاشجار لا تسلم للمشتري وللبيع ان ياخذ قيمتها منه لانها موجودة وقت البيع بخلاف الارش لانه لم يدخل في البيع اصلا لا قصد او لا ضمنا (بسخ) اشترى ارضا وزرع فيها وصار بقلها ثم تقايلها قليل لا يصح دفعا للضرورة قطع البقل (عمت) مثله (شب) وقيل يصح لان الزرع لا يدخل في الاقالة بلا ذكره فبقى في ملك المشتري فيومر بقلعه ويكون هذا ضررا مرضيا حين اقدم على الاقالة (شب) تقايلها البيع في الثوب بعد ما قطعه المشتري وخاطه قميصا او في الحديد بعد ما اتخذ سيفالا يصح الاقالة كمن اشترى غزلا فنسجه او حنطة فطحنها وقال (شب) وانما لا تصح الاقالة في الثوب بعد القطع والخياطة اذ تقايلها على ان يكون الثوب للبائع والخياطة للمشتري يعني يقال للمشتري افتق الخياطة وسلم الثوب الى البائع لما فيه من ضرر يلحق المشتري فلا تصح الاقالة على هذا الوجه بعد القطع والخياطة بسبب الضرر حتى لو رضى المشتري بان تكون الخياطة للبائع بان سلم المشتري الثوب الى البائع كذلك قال (شب) يقول بانه تصح الاقالة على هذا الوجه لانه لا يلزم الضرر للمشتري وانما لا تصح في الثوب اذ لم تسلم القميص اليه اما اذا سلم فيصح (بسخ) جاء الدلال بالتمس الى البائع بعد ما باعه بالامر المطلق فقال البائع لا ادفعه بهذا التمس واخبر به المشتري فقال انا لا اريه ايضا لا ينفسخ لانه ليس من الفاظ الفسخ ولان اتحاد المجلس شرط في الاقالة ولم يوجد * باب فيما يتعلق بالشراء ثانيا بعد الشراء في الهبة من المشتري بعوض وفي الشراء من الواهب والمتصدق وفي التصديق على المشتري وفي الوهن عند المشتري هل يفسخ الثاني الاول * (ظم) اشترى شيئا بالف وقبضه ثم باعه منه البائع بالف وخمسائة الى اجل مجهول وهو مقبوض في يد فاسد ولا يتضمن الثاني فسخ الاول بخلاف ما اذا كان الثاني صحيحا قال روح وفيه نظرون (شب) بخلافه وكذا صاحب الذخيرة بان الثاني وان كان فاسدا يتضمن فسخ الاول كالمواشترى قلب فضة وزنها عشرة عشرة وثقا بضا ثم اشتراه منه بتبعة تضمن فسخ الاول وان كان الثاني فاسدا (بو) اذن للدلال في بيع جارية تساوي عشرين

فباعها بعشرة بيعاً بالتعاطى ثم باعها منه ثانياً بأكثر فالصحيح هو الثاني قل (ست) هذا إنما يستقيم على قولهما لفساد الاول فاما عند ابي حنيفة ربح فالاول صحيح والوكيل لا يملك نسخه على الموكل انما يصح الفسخ بينه وبين المشتري عند ابي حنيفة ومحمد ربح فيضمن الاول للموكل عشرة اذا اشترى دارا بالف ثم اشترى منها ثانياً بخمسائة فالثاني فسخ الاول وهو معروف ولو وهبها البائع للمشتري بعد ما باعها منه بالف على ان يعرضه المشتري خمسمائة وتقابضا يفسخ الشراء بالهبة ايضاً ولو ارتهنها المشتري من البائع بعد الشراء بخمسمائة لا يفسخ الشراء في قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح واحد في الروايتين عن محمد وفي الاخرى يفسخ (ط) عن ابي يوسف ربح باع منه دارا بالف ثم قال له تصدقت عليك بالدار وقبل المشتري فصدقته باطله وله الثمن (شنب) ولو تصدق عليه بالدار وولم يملكها اليه ثم باعها منه صح وتضمن فسخ الصدقة كما لو باع ثم باع بأكثر او باقل من الثمن الاول لان الصدقة تحتل الفسخ حتى لو تغا سخابعد تمامها يفسخ وفيه المستقرض اذا اشترى الكرل المستقرض بعينه بعد القبض لا يصح لانه ملكه (جميع بو) وهب لولدك ارضاً هبة صحيحة مقبوضة ثم اشترى الولد منه نصفها فالشراء باطل * باب في القروض * (بسج) استقرض طوازيج ثم قضاهاله متكسرة فيطلب منه الربح الطوازيج او مثله ليس له ذلك لانه لما تجوزا متكسرة منقط حقهما في الجودة وقبل التجوز له طاب الطوازيج (شم) شري الشيخ اليسير بثمن غال اذا كان له حاجة الى القرض يجوز ويكره (ط) استقرض عشرة دراهم وارسل عبدك لياخذها من المقرض فقال المقرض دفعتها اليه واقرا العبد به وقال دفعتها الى مولاي وانكر المولى قبض العبد العشرة فالقول له ولا شيء عليه ولا يرجع المقرض على العبد لانه اقراه قبضها بحق (فمخ) استقرض الدقيق وزنا يجوز ولا احتياط ان يبيع كل واحد منهما صاحبه قال ربح الجوز رواية عن ابي يوسف ورواية الاصل خلافه (هك) استقرض الحنطة وزنا يجوز (ط) وعن ابي يوسف ومحمد خلافه (بمر) اعاري استقرض من سمرقندي حنطة يسمرقند ليدفعها ببخار اليس له المطالبة الا يسمرقند (صج) لو فدا استقرض السرقيني اختلاف المشائخ بناء على انه مثلي ام من ذوات القيم ثم قال واستقرض العجوان وزنا في بلادنا يجوز لا جزا فاولم يتعرض لاستقرض الخميرة بالخوازمية مادامك

وينبغي ان يجوز من فيروزن ومثل النبي عليه الصلوة والسلام عن خميرة يتعاطاها الجيران ان يكون
وبوا فقال ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله نجس
وهكذا في (شرح بو) انفق من قصاب لحوم ما ولم يذكر انه قرض او شراء فذلك قرض فاسد يملك
بالقبض ولا يحل اكله (شبه) القرض الفاسد يفيد عند القبض الملك (بو) يعطيه مديونه حنطة
فينفقها ويحسبها فله انفاقها ويكون قرضا الى ان يحسبها ذلك (فع شبه) يجوز استقراض الدبس
قال رح وقد كتبت في العصب ان الدبس من ذوات القيم فينبغي ان لا يجوز استقراضه (شبه)
ودفع اليه ارضا ليخرس فيها نخلا او كرما بالنصف ليكون نصف النخل والكرم لصاحب الارض ونصفها
للغار من فهو فاسد والاغراس كلها لصاحب الارض بالقيمة ويقصن صاحب الارض للغار من اجر
مثل عمله لانه صار مستقرضا للاغراس وان كان استقراضها فاسدا لكن ملكها لما قبضها حكما لا تعاله
بملكه والاستقراض الفاسد يفيد الملك عند القبض الا ترى ان استقراض الحيوان لا يجوز ثم اذا
اتصل به القبض افاد الملك عند تاكد اهدا فيجب عليه قيمة الاغراس لهذا (ن) عشرون رجلا
جاءوا واستقرضوا من رجل وامروه ان يدفع الدرهم الى واحد منهم فدفع ليس له ان يطلب
منه الا حصته قال رح وحصل بهذا رواية مسألة اخرى ان التوكيل بقبض القرض يصح وان لم يصح
التوكيل بالاستقراض * باب مسائل متفرقة * (شمر) جلسا لبيع جارية تجارية فقبل لاخذها من
بيعت جاريته بكذا فقال بل وهبتها له وقبضها للوهوب له في المجلس ثم دفع جاريته الى الواهب من
غير ان يقول عوضتها وقبضها الواهب قال ينبغي ان يكون هبة ايضا لا فقه دفعها اليه على قصد التملك
بتغير عوض (بمع) بخلافه (شمر) كتب صك الاراضي وكتب العهد ثم استثنى منه الطرق العامة
وليس له في العهد وطريق خان مكتوب فاسد لجهالة المبيع ولودفع الى دهان مصصاليا خذ منه دهنا
فخلطه الدهان بسمه ثم باعه منه بثمن معلوم واشترى الدهن بذلك الثمن منه قبل ان يفترقا
وقبل القبض يقع المقاصة بين الثمنين اذا تقاضاوا معا فاشترى الدهن الى ذلك الثمن والا فلا
ولو ابراه عن ثمن المصمم قبل شري الدهن ينبغي ان يتقصد العطل (فع) مثله (شبه) خلط الدهان
المصمم بكون باذن صاحبه عادة فيكون مشتركا فيكون البيع جائزا لانه بيع العين ويكون شري

الذي من جائز ايضا قلت وبه ان يبيع السهم قبل الخلط بثمن معين وشرى الدهن بل لك
 الثمن يكون جائزا عند هم (فج) اساورم متاعا ولم يكن عنده ثمن فقال لاخر اعطه ثمنه وفي قلبه انه من
 جهته فاعطاه فهو لك افق ولو قال اعطه من جهتي فهو للامر ولو قال المساورم للبائع بعد ما قال
 لصاحب الدكان اعطه ثمنه هل بيعت هذا المتاع بكل ا فقال نعم فقالا معا انا اشتريناه به فهو للمخاطب
 (قب) قال البراز للصراف جامها افتاد است فقال الصراف اذهب واشترها تامن ز و
 بعهم فاشترها ودفع الصراف الثمن فالثياب للبراز اذا لم يكن دفع الثمن على وجه الشركة
 وللصراف على البراز مثل ما دفع الصراف وان كان دفعها على وجه الشركة لكونه معهودا عند هم
 فالثياب للصراف وللبراز مثل اجر عمله (بم) اشترت زوجها من مولاه بمهرها الذي وجب لها
 على زوجها يجوز (قب) لا يجوز (بم) اشترى ثورا بثمن معين فقال له البائع اشتريته مني
 وعقبا فقال المشتري ان وجدت من يشتريه باز يد فبعه فباعه باز يد لا ينفذ لان هذا تعليق الاقالة
 بالشرط عرفا لا تعليق الوكالة وتعليق الاقالة بالشرط لا يصح * باب في الصرف * (بم) الذي يباح
 الذي ينسج فيه بالخزفي وزاخر في پوست مبيع يراعى في بيعه شرائط الصرف في مقل الى
 ما فيه من الذهب حتى يجب قبضه له في المجلس وبيعه بالذهب بطريق الاعتبار لانه يخلص
 منه شيء من الذهب وما يخلص منه ذهب يعتبر صرفا * باب في الوكالة والرسالة في الصرف *
 (شم) وكل عمل محجور او صعبا محجورا في الصرف يعتبر مجلس المتعاقدين هذين لصحة قبضهما
 وتسليمهما وان لم يكن عليهما عهد ولو بعث رسول في الصرف ينبغي ان لا يصح العقد اذا كان
 المرسل غائبا لان قبض الرسول وتسليمه لا يعتبر * كتاب الشفعة وانه يشتمل على عشرة ابواب
 * باب في كيفية طلب الشفعة * (ت) طلب الشفعة باي لفظ يفهم منه طلبها جاز كقوله طلبت الشفعة
 واطلبها وانا طالبها والطلب على ثلثة مراتب طلب المواتبة وهو ما مر عند سماع البيع وطلب اشهاد
 وهو انه اذ التقى المشتري بقول اطلب الشفعة في دار اشتريتها من فلان وبين كرحل ودها فسلمها الي
 ن الدار لا تعرف الا بعد ودها وطلب عند القاضي بان يقول اشترى فلان دارا وكد ودها
 انا شفيعها بالحوار يد اريد كرحل ودها لان الذي عوى انما يتم باعلام المدعى به (قب) مثلا

(س) قال الشفيع للمشتري شفاعة عت خرا هي بطلت شفيعته لانه طلب الشفاعة لا الشفعة وارجاها الى المشتري وقال انا شفيعك اخذ الدار بالشفعة بطلت لان قوله انا شفيعك لغو فبطل كما لو قال له كيف ابيعها (ت) سمع في طريق مكة يبيع دار جاره فطلبها طلب موثبة يوكل احد الطلب الاشهاد وان لم يوكل من يوكله يكتب بالتوكيل في بلد الطلب الاشهاد فان لم يوكل ولم يكتب ومضى بطلت شفيعته (ث) له دعوى رقبة الدار المبيعة ويخاف انه ان ادعى وعجز عن اثباته تبطل شفيعته وان طلب الشفعة يبطل دعواه يقول هي داري ادعي رقبته فان وصلت اليها والا فاناملى شفعة منها لا يبطل شيء منهما لان الكلام واحد (ن) ولو بيعت وشفيعها فيها دعوى يقول طلعت الشفعة ان لم يثبت الحق الذي ادعى فيها وهذا كصبي بلغ ولها خيار البلوغ والشفعة فاذا اختارت احد هما يبطل الآخر فيقول طلعت الحقين جميعا الخيار والشفعة * باب فيما يبطل به حق الشفعة * (خج) لم يشهد فيه طلب الموثبة في المجلس بطلت شفيعته (ث) اخبر بالبيع فلم يطلب لا تبطل شفيعته ما لم يخبره رجل عدل او فاسقان كالبكر اذا اخبرت بالنكاح فسكت لا يكون رضا حتى يخبرها عدل او فاسقان عند البيحنة ورح ولو كان للمبيع شريك وجار فسما البيع فطلب الشريك وسكت الجار ثم سلم الشريك فلا شفعة للجار وتركه طلب الموثبة ولو باع دار الى سنة او على ان المشتري بالخيار فاخر الشفيع طلب الاشهاد الى تمام السنة او مضى مدة الخيار بطلت شفيعته لان الموجب للشفعة زوال ملك البائع فاخر الطلب منه (س) لم يعلم احد الورثة ان له نصيب من ارض موروثه حتى بيعت ارض لجنبها وعلم وسكت ثم علم ان له نصيبا من الارض الموروثه بطلت شفيعته ولو سلم الشفعة للمشتري ثم علم انه اشتراه لغيره فله الشفعة وقال الفضلي بطلت والاول اصح (ن) علم انه اشتراه بالف فسلم ثم حط البائع مائة فله الشفعة لان الحاق المحطوط باصل العقد كالرباعه بالف فسلم ثم زاد البائع له جارية او متاعا وعلم بالبيع في نصف الليل فاشهد حين اصبح صحيح لان تاخير العذر (س) وقاخير اليهودي في السبت لا شتغاله بالسبت مبطل (ن) الباغي مع البيع والمتعاقدان في عسكر اهل العدل وهو يخاف دخوله فيه لطلب الاشهاد فاخر بطلت شفيعته (س) ولو ترك الطلب عند قاض لا يرى الشفعة بالجوار كيلا يبطل حقه فهو عدل ولا تبطل شفيعته (ع) ولو اراد الاشهاد قبل القبض على احد

المتعاقدين واحد هما الترتيب والآخر ابعدا الاختار الا بطل فان كان الشفيع في المصير والابعد خارجه
 او هي العكس بطلت شفيعته وان كانا في المصير فلا الا اذا احتاز على الاقرب ولم يطلب لان نواصي
 المصير كما كان واحد واليهذا اذا شرط الا يفاء في السلم في المصير جاز وان لم يعين ناحيته (ت) واولقى
 المشتري مع ابيه وسلم على الاب بطلت شفيعته ولو سلم على الابن المشتري لا تبطل هو المختار لا احتياجه
 الى السلام للكلام (ع) ولو سمع البيع فقال الحمد لله او سبحان الله او شمت العاطس لم تبطل ولو سكت
 هنيهة ثم طلب من مائة بطلت (ن) الشفيع على بعد الجمعة اربعاً او بعد الظهر ركعتين لا تبطل
 ولو صلى اكثر تبطل لانه ليس بمسنون (وب) ولو علم البيع في التطوع فجعلها اربعاً او ستافعن
 محمد ربح لا تبطل والخياراتها تبطل بخلاف الا ربع قبل الظهر او بعد الجمعة (ع) ولو قال للمشتري
 سلم لي نصفها بالشعة فسكت او قال فاسلم لك النصف الباقي فابى المشتري فهو على شفيعته لان هذا
 القول ليس بتسليم ولو باع الشفيع بعد علمه بالبيع دارة الا شفيعاً منها لا تبطل لانه سبب كاف (س)
 وجبت له الشفعة فوهبها او باعها من انسان فليس بتسليم لان البيع لم يصادف محله فلغا (ن) اذا
 اخبر بعد الاشهاد لم يبطل ابل اما لم يعلم بلسانه عند الشفيعه ربح وبه ناخذ وكل الوقا للمشتري
 له بعد الطلبين مات المد راحم ومثل شفيعتك فلم يحضره في ثلثة ايام فصاحل امع الا مكان لا تبطل
 وقال (ت) تبطل وهو رواية عن محمد ربح والمختار هو الاول (ث) ولو قال له المشتري ان لم تحضر
 الثمن عند افانت بربي من هذا فقال نعم ولم يحضره فيه بطلت لصفة تعليق التسليم بالشرط لانه
 محض اسقاط ولو احضرها دناير والثمن دراهم فالمختار انه لا تبطل (ج) ولو قال له القاضي بعد
 الطلبين احضر المال حتى تسلم لك الشفعة فقال له اقض لي ولا تسلم المد اراي حتى آتيك بثمنها
 لا يدخل القاضي ذلك (خ) طلبها طلب المد ائنه ثم تطوع بركعتين ثم طلبها طلب الاشهاد بطلت
 وهو اخبر بعد الطلبين شهر ابطلت عند مد ورواية عن ابى يوسف ربح وبه يقتضى ولو قال كنت سلمتها
 لك ان كنت اشتريتها لنفسك وكان اشعر اهل غيره فليس بتسليم ولو ارسل المشتري الى الشفيع وهو لا صبي
 او هبلد او فاسقا او كتب اليه كتاباً فلم يطلب بطلت شفيعته ولو كان هو قصر ليلام تبطل خلاهما ولو قال
 للمشتري للشفيع دفعها اليك فان كان علم بالثمن صارت له والا فلا الوكيل بطلب الشفعة يعلم الشفعة

للمشتري جازع من هذا خلافاً للمعدول كان الخلاف في تسليم الاب والجد شفعة الصغيرين ~~بما~~ في اخذ المشتري
 وثمنه * (ب ن) اشترى داراً الى المصاد فليس للشفيع ان يعجل الثمن ويأخذها بطلان الشفعة لانه
 ملكها بالبيع الفاسد وهي من الحيث لا بطلان الشفعة (ج) اشترى داراً وشفعها بالوان كثيرة قاله جميع
 بالخيار ان شاء اخذها واعطاه ما اراد الصمغ فيها وان شاء تركه لان نقض صمغه متعلق وقال عدو
 الشهيد فيه نظراً فان الشفع يمكن من نقض بناء المشتري قلت لكن الفرق بينهما لان لنقض
 البناء قيمة ولا قيمة لنقض الصمغ (ب) اشترى ارضاً فيها اشجار فاصرت واكلاً يأخذها الشفع
 بجميع الثمن اذا كان لم يبدل ثمنها وقت قبض المشتري واذا كان قد اطلعها سقط حصه الطلع وقت
 القبض من الثمن ولو اشترى ارضاً بمائة فرفع قرايبها وباعه بمائة ثم اخذها الشفع بالشفعة
 اخذها بخمسين لان ثمنها يقسم على قيمة الارض يوم الشراء قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب الذي
 ياعه وهما سواء ولو كبسها كما كانت فالجواب لا يتفاوت ويقال للمشتري ارفع ما كبست فيها فهو
 ملكك (س) ولو وهب البائع للمشتري عشرة من الثمن قبل قبضه سقط ذلك من الشفع ولو وهبها
 بعد القبض لا يسقط ولو وكل رجلاً ببيع داره بالف فباعها بهام خطا عن المشتري مائة وضمنها للموكل
 لا يسقط عن الشفع لان حط الوكيل لا يلحق باصل العقد (ن) ولو اشترى ارضاً بالحياد ونقل الزبوي
 فالشفعة بالحياد وهي خمس مسائل احدها هذه والثانية كفل بالحياد ونقل الزبوي يرجع بالحياد
 على المديون والثالثة اشترى بالحياد ونقل الزبوي ثم باعه مرابحة فراض المال بالحياد والرابعة
 حلف ليقضين حقه اليوم وعليه جيات فقضاء الزبوي بر والخامسة على هريمه جيات فاخذها وثقلها ثم
 سلم زياتها لا يرجع عليه بالحياد الا روايت عن ابي يوسف راح (ج) اشترى نصف دار فقام البائع ثم اخذها
 الشفع لا تنقض القسمة بقضاء وكذا بغير قضاء على الاصح ولو اشترى داراً وهما شفيعان ثم جاء الشفع
 الثالث بعد ما اقتسماها بقضاء او بغير قضاء فله ان ينقض القسمة لانه لا تعاد كالكالات بخلاف الاولى
 (ن) ولو كان لها شفيعان احدهما غائب فاخذها الحاضر فلوحضر الغائب يطلب من الشفع دون
 المشتري ولو طلب الحاضر نصف الدار على ظن انه لا يثبت له الا النصف بطلت شفيعته وكل اذا كان
 حاضر بن يطلب كل واحد منهما نصفه لان طلب النصف تسليم النصف الاخر فيبطل فيه واذا

بطلت في النصف بطلت في الكل (عليه) الجار طلب الشفعة مع غيبة الخليفة فان حضر الخليفة فهو
احق به وان لم يطلبه الجار حتى حضر الخليفة وطلب بطلت شفيعته (ب) طلب الشفيع من الوكيل باعتراف
قبل التسليم الى الوكيل صحيح وجعل ولا تبطل شفيعته هو المختار وتسليم الشفعة للوكيل يصح في الحالين
باب في ابطال الشفيع بخير حكم وفي دعوى الشفعة والاختلاف (ب) شفيع استولى على الارض
من غير حكم اذا علم انه قول بعض العلماء لا يفسق والا فهو فاسق ظالم ولو كان شفيعته عند القاضي
يظلمها عند السلطان ولو كان عند المظلم فامتنع القاضي من احضار ولا يبطل لانه تأخير بعد (ب)
تبايعا على طلب الشفعة بغير قهر فمافقلا لا كان بيع معاملة لا يصح فان على الشفيع لانهما اقربا باصل البيع
فيكون القول لمن يملك من جوارحه على الشفيع الا اذا كان بضمن يسير لانه الحال عليه حتى لو اختلف
البائع والمشتري فقال البائع بعثت معاملة وقال المشتري لا معاملة فان كان بضمن يسير فالقول للبائع
والا فله مشتري (و) لو اشترى لابنه الصغير دارا واختلف مع الشفيع في الثمن فالقول للاب لانه
ينكر حق التمليك له بما يدعيه ولا يدين على الاب لان النكول لا يفيد (ن) غصب داره غاصب
فبيعت داره بجنبها والغاصب والمشتري يجمعان فله طلب الشفعة حتى لو ثبت ملكه في المغصوبة
يكون على شفيعته فاذا طلب اخبر القاضي بحالهما ثم ان اقام البينة على الغصب قضى له القاضي بالمغصوبة
وبالشفعة وان لم يكن له بينة يحلفهما فان حلفا لا يقضى للشفيع اصلا وان تكلا قضى له بالمغصوبة
والشفعة وان حلف احد هما وكل الاخر يقضى له على الناكل فحسب لان النكول اقرار والاقرار
حجة في حق المقر خاصة (ج) اختلف الجار والمشتري في ملكية الدار التي يسكن فيها الجار فالقول
للمشتري وان كان اليد دليل الملك ظاهر الان الظاهر لا يكفي للاستحقاق وللجار ان يحلفه لكن على البينات عند
عدول العلم عند القاضي يترفع ربح وبه يفهم (د) ولو افكر المشتري طلب الموائمة يحلف بالعلم وان
انكر طلب الاشهاد عند القائه يحلف على البينات لانه يحيط صحتها دون الاول ولو انكر الشفعة
بالجوار والمشتري ان لا يبري الشفعة بالجوار يحلف باقية ما لهذا الشفعة فملك على قول من
يرى الشفعة بالجوار ولا له لو حلف بالله ما لهذا قبلك شفعة يحلف فيخرج حق الملك (و) (و)
تفريق الحق الجار دون الحاجات التي يلى داره يحلفه لو زيد وسلم ثم باع بقيتها منه فلا شفعة

لجاره فان طلب الجار يمين المشتري بالله ما وهبه الاول فراراً من الشفعة على التلجية له ذلك
فان حلف ونكل كان له الشفعة (ص) المشتري وشوا لصيغة يضمن كثيراً ثم بقيتها بضمن قليل فله الشفعة
في العشر دون الباقي فلو اراد ان يحلفه بالله ما ارادت بذلك ابطال شفعتي لم يكن له ذلك لانه معنى
لواقر به لا يلزمه ولو استخلفه بالله ما كان البيع الاول تلجية فله ذلك لانه معنى لواقر به يلزمه
وهو خصم وهو تأويل ما ذكر في الكتاب انه اذا اراد الا ستخلفه انه لم يرد به ابطال الشفعة له ذلك
اي اذا ادعى ان البيع كان تلجية * باب في حيل ابطال الشفعة * (ن) يكره الحيلة في ابطال الشفعة
بعد ثبوتها بالاتفاق ولا باس به قبل الثبوت هو المختار لانه ليس بابطال حق ثابت وكذا الحيلة
في الزكوة والربوا ولو قال البائع والمشتري ابرئنا عن كل خصومة لك قبلنا ففعل وهو لا يعلم بثبوت
الشفعة له بطلت قضاء لاديانة كمن قال لاخر اجعلني في حل ولم يبين ماله قبله ففعل لا يبقى له حق
عليه قضاء لاديانة حتى تبين ماله عليه ثم يجعله في حل (س ص) استاجر من زيد ثوباً يوماً
ليلبسه بجزء من مائة جزء من داره ثم باع بقيتها منه فلا شفعة للجاري في الجزء الاول لانه اجرة
ولا في بقيتها لان المشتري خليط فيها ولو اشترى عشرها بضمن كثير ليشترى بقيتها بضمن يسير
وخاف ان لا يبيع البائع بقيتها بضمن يسير يشترى الجزء الاول على انه بالخيار ثلاثة ايام فان
امتنع البائع من بيع البقية بالضمن اليسير يفسخه ثم ان خاف البائع انه اذا باع بقيتها بضمن يسير ان
يفسخ البيع الاول يبيعها على انه بالخيار ثلاثة ايام وان خاف كل واحد منهما صاحبه يركل كل
واحد منهما وكيلة لازمة باجازه المبيع بشرط اجازة صاحبه البيع (ن) ولو اشترى اربعين
الفاً ونقل عشرة آلاف واعطى بباقي الثمن ديناراً فالشفعة بعشرين الفاً لانه الثمن ثم اذا استحققت
الدار من المشتري لا يرجع على البائع الا بما ادى من عشرة آلاف والدينار لانه لما ورد الاستحقاق
بطل الصرف لانه تبين ان الثمن لم يكن عليه كمن اشترى ديناراً بعشرة على بائع الدينار ثم تبين
ان العشرة لم تكن عليه بطل الصرف ويرد الدينار (س) اشترى بناء الدار بمائة ثم ساعدها بتسعمائة
وقيمتها مائة فالشفعة في الساحة بثمنها دون البناء وكل الواشترى الساحة او لاثم البناء (ع)
وهب له بيتاً من داره ثم باع منه بقيتها فلا شفعة فيها للجار * باب في وقت ثبوت الشفعة ومالكية العقار

ومن يثبت له الشفعة * (ن) اشترى دارا فلم يقبض حتى بيعت دارا بجنبها فله الشفعة (ع) ولو
اوصى له دارا فلم يعلم حتى بيعت دارا بجنبها ثم قبل الوصية فلا شفعة له ولو مات قبل ان يعلم بالوصية
ثم بيعت دارا بجنبها فله الشفعة لان موته كقبول الوصية فتحقق السبب وقت العقد (ن) تزوج امرأة
ولم يسم لها مهر اثم قال جعلت هذه الدار مهر ك فلا شفعة فيها لانها مضمونة وان قال جعلتها
مهر ك ففيها الشفعة لانها موصى عن المهر ولو اسلم دارا في مائة قفيز من الحنطة وسلمها فللشفيع
الشفعة ولو لم يعلمها حتى افترقا بطل السلم والشفعة لانه فسخ ولو تفاخبا بعد الافتراق والتسليم
فله بفالشفعة لانه ليس بفسخ في حق الشفيع بل هو بيع جد يد ودور مكة لا يصح بيعها عند ابي حنيفة
روح الابناء وها ولا شفعة فيها وروى الحسن عن ابي حنيفة روح انه يجوز وفيها الشفعة وبه ابو يوسف
وعليه الفتوى (س ن) الاشفعة بسبب الوقف لا للموقوف عليه ولا للقيم لعدم الملك فيه لاحد
باب من يثبت له الشفعة * اشترى دارا لابنه الصغير وهو شفيعها فله الشفعة كشرى مال ابنه لنفسه
ويقول اشتريتها واخذتها بالشفعة والجواب في الوصي كالجواب في الاب على قول من يرى شري
الوصي مال اليتيم لنفسه وعلى قول من لا يرى ذلك فله الشفعة ايضا لكن يقول اشتريت وطلبت الشفعة
ثم يرجع الى القاضي فينصب قضا عن الصبي فيأخذها الوصي عنه ويسلم الثمن اليه ثم يسلم القيم الى
الوصي ولو آجر دارا ثم باعها قبل مضي مدة الاجارة والمستاجر شفيعها نفق في حق المتبايعين دون المستاجر
وان آجر المستاجر نفق في حقه وله الشفعة ولو طلب الشفعة قبل الاجارة بطلت الاجارة (قب)
وكذا الرهن (فسخ) صح في الاجارة دون الرهن بخلاف ما اذا باع دارا على ان يكفل فلان بالثمن
وهو شفيعها فكفل لا شفعة له لان الكفالة شرطت في البيع فصارت ككفيل كالبائع ولو باع دارا على ان
فلانا بالتبيل وهو شفيعها فله الشفعة ولو اشترى المزارع بعد ما صار الزرع بطلا الارض مع نهيب رب الارض
من الزرع قال الشفعة في الارض ونصف الزرع ايضا لانه مبيع لا يأخذ حتى يدرك الزرع لان
نصف الارض مشغول بتصيب المزارع (ممت) عن محمد بن ابراهيم الضرير وجعت الشفعة للصغير
بمسن رخيص فسلمها لابا الوصي لا يصح والصبي على شفيعته اذا بلغ قال فقير الله بين يد بيع والده
ولا رواية عن المتقدمين وذكر (ش من) ان غلاما صغيرا من فاشعرا من رجل اخيهما له ونهته الغنم

الف قسم الاب او الوصي حق المصبي في ذلك جازا عند ابي حنيفة والابن يوسف راجع من قبله فالحمد لله
وز فخرج على قياض الشفعة فان في الموضوعين لا يخرج عن ملك المصبي قال (ع) (على) فعلى هذا
لا فرق بين ان يكون النمن وخيصالا ولا (ع) مثله (مست) على ان لو اشترى هذا الارض الجار ولها
جار آخر فطلب الشفعة وكذا المشتري فهي بينهما نصفان لا فهما شفعان (خج) لا شفعة في بيع
البناء في الارض المسجلة (مست) الشركاء في النهر الخاص باع صاحب الامفل في شفعته فثبت حق
الشفعة لجميع الشركاء على السواء وكذا في سكة غير نافذة * باب في مسائل الجوار والشركة
(ع) ثلاثة ابيات في دار كل واحد منها فوق الآخر لا ربا بد ثلاثة فان كان طريق الكل في
الدار فللباقيين ان يشتركا في الشفعة اذ ابيع احد ها والافييع الا على يثبت الشفعة الا وسطا
دون الامفل للحاجز وكذا ابيع الا سفلى يثبت الشفعة للاوسط دون الا على وبيع الا وسط يثبت لها
الشفعة لانهما جاران (د) دار بيعت ولها بابان في زقاقين غير نافذين فان كانت الدار المبيعة
في الاصل دارين فلا هل كل زقاق ان ياخذ الجانب الذي يليه وان كانت في الاصل واحدة ولها
بابان فلا هل الزقاقين الشفعة في كلها لان العبرة للاصل دون العارض وهذا كزقاق في اسفلها
زقاق اخرى من جانب آخر رفع الحائط من بينهما حتى صار لكل زقاق واحدة فالشفعة لاهل كل
زقاق في زقاقهم في الاصل دون الباقيين وكذلك لو هارت سكة فلشفة ناهلها فيها شركاء باعتبار
الاصل لان المنفل محدث ولهم سلك الطريق وان كانوا يجعلونها للامم (س) سكة قد هبت
طولا وفي اسفلها سكة اخرى غير نافذة بينهما جرد رب ولا حق الا على السكة الاولى فيها بيعت
دار من السكة العليا فلا هل السفلى الشفعة لشركتهم في الطريق ولو بيعت من السفلى فالشفعة
لاهلها خاصة وكذلك اذا كان فيها زائغة وكذلك نهر فيه زائغة فيها شرب يقوم فبيعت ارض من الزائغة
فالشفعة لاهل الزائغة لان شركتهم خاصة وان بيعت من غير الزائغة او على النهر فالشفعة بين
الكل لا متوائهم في الشركة العامة (ق) قراج واحد لم يوسطه مائة جارية منها ثوب القراج من
الجانبين بيع القراج كله فالجاران من الجانبين شفعان في القراج كله لان الحاقية من المبيع
فلم تكن جارية (ع) اركمزة فيها قايير او بيوت فباع مالكها مقصورة او بيتا منها او قطعة معلومة

فلجاز الدار الكبيرة الشفعة من أي نواحيها كان لان المبيع من جملة الدار فجار الدار جارا للمبيع
يعني وان لم يكن متصلا به فان سلم الشفع المبيع الشفعة ثم باع المشتري ما اشترى لم تكن الشفعة الا لجار
ذلك المبيع لان المشتري صار مقصودا فخرج من ان يكون بعض الدار ولو اشترى دارا في سكة
غير نافذة ثم اشترى فيها اخرى فالشفعة في الاولى لاهل السكة خاصة وفي الثانية له ولاهل السكة
وكذلك دارين ثلاثة تغرقا تشتري انصبااءهم على التعاقب فالشفعة للجار في الاول دون الباقيين وكذلك
لو كان معهم شريك رابع غائب فحضر فله الشفعة في النصيب الاول خاصة وفي الباقيين يشتركان
ولو اشترى احد الاربعة نصيب الاثنين متعاقبا فالمشتري والغائب شريكان في النصيبين رجل له
خمس منازل في زقاق غير نافذة فباعها فليس للجار ان ياخذ احداها بحق الشركة في المطريق خاصة
لان السبب يشمل الكل وفيه تفريق الصفقة وان اخذه بحكم الجوار فله ذلك لان السبب يخصه
* باب في الشفع يريد اخذ بعض المبيع * (ن) رجل له ارض كثيرة المؤن والخراج لا يشتريها احد
قباعها من انسان مع دار قيمتها ألف بالف وللد ارشفع ياخذها بحصتها من الثمن فيقسم الثمن
على قيمة الدار وقيمة الارض ان اشتراها اصحاب السلطان وان كانت لا يرغب فيها احد يعتبر قيمتها
آخروقت ذهب رغبات الناس عنها لان القسمة تعتمد القيمة (ح) اشترى عشرة اقرحة متلازمة
والشفيع انما يلزم بعضها فلا شفعة له الا فيما يلزمه وكذلك القرية وكذلك الاراضي لان السبب
لخصه وان كان فيه تفريق الصفقة على المشتري بخلاف ما اذا اشترى دارين احدهما بالشام والاخرى
بالعراق وشفيعهما واحد ياخذهما او يتركهما لان فيه تفريق الصفقة على المشتري مع شمول السبب
لها * باب في تسليم المشتري الشفعة للشفيع * (ن) طلب الشفعة فقال المشتري دفعته اليك فان علم
بالحسن جاز للشفيع والا فلا وهو على شفيعته (ت) قال المشتري للشفيع رد علي الثمن ولك الشفعة فانه ليس
بتسليم للدان لان تعليق التملك بالشرط لا يصح اشترى دارا وهو شفيعها فطلب جارة الشفعة فسلم الدار كلها
فليكن ان تصف الدار له بالشفعة وتصفها بالشراء لان المشتري يملك الدار بالشفعة والشفيع متى يملك
الدان بالشفعة ثم سلم الشفعة لشريكه لا يصير لشريكه بالشفعة كما لو قسم القاضى بالدان ارباعا شفيعين
ثم قسم احد هما كلها لشريكه لم يصير كلها له لما قسم الله الروح من الروح * ابتداء الاختصاص من

منية الفقهاء لمولانا واستاذنا فخر الملة والد بين البديع زح * كتاب القسمة * باب ما يجوز من
القسمة وهل يثبت الملك بالقبض في القسمة الفاسدة * (عك) شد) قسمة التين بوضع علامة بين
الجانبين لا يجوز الا ان يضع كل واحد منهما من ملكه شيئا مع جانب واحد لانه مجازفة فيحصل
ان يكون احد الجانبين اكثر (مت) مات وترك عمارة ابنية واشجارا في ارض الغير فطريق قسمة
هذه العمارة ان يستاجر الورثة الارض مدة معلومة ثم يقسم العمارة فيبقى نصيبا لكل واحد منهم
فيها الى تمام المدة (ط) اقتسم ارا على ان يكون لاحدهما حق وضع الجدوع على حائط طوق في نصيب
صاحبه جاز للتعامل وفي الكرم على ان يكون لاحدهما قرار اغصان الشجرة المشرفة على نصيب صاحبه
لا يجوز (شص) كل قسمة على شرط هبة او صدقة او بيع من المقسوم او غيره فاسدة وكذا كل شرعي
على شرط قسمة فهو باطل والقسمة على ان يزيد شيئا معروفا جائزا كالزيادة في المبيع او الثمن
(شص) والمقبوض بالقسمة الفاسدة يثبت الملك فيه وينفذ التصرف كالمقبوض بالشراء الفاسد
* باب من يلي القسمة * (ط) قسم الوصي ما لا مشترك بينه وبين الصغير لا يجوز الا اذا كان فيه منفعة
ظاهرة للصغير عند ابي حنيفة وعند محمد رح لا يجوز وان كان فيه منفعة ظاهرة وقسمة الاب يجوز
وان لم يكن للصغير فيه منفعة ظاهرة (جك) ورثة صغار وكبار ووصي فارادوا قسمة
التركة فالوصي يجعل نصيبه مع انصاء الصغار ويقسم بين الكبار وبينهم ثم يبيع نصيبه من الاجنبي
ثم يقسم بينه وبين الصغار ثم يشتري نصيبه من الاجنبي فيتحقق القسمة بين الكل قال استاذي رح
ولم يذكر تفسير المنفعة الظاهرة هنا واختلف في تفسيرها في بيع الوصي ماله من اليتيم او مال اليتيم
من نفسه انه انما يجوز عند ابي حنيفة رح بشرط المنفعة الظاهرة فليل ان يبيع ماله منه ما يساوي
الف درهم بثمان مائة او يشتري من مال اليتيم ما يساوي ثمان مائة بالف وقيل في البيع بالنصف
وفي الشري بالضعف قال رح ففي القسمة كذا لك (خج) هو بعض الشركاء الى دار الحرب وان اراد
الباقون افراز نصيبه من الضيعة المشتركة فللقاضي افرازه اذا لم يعلم حيوة المأمور ولا موته (عك)
لا يجوز قسمة الارض المشتركة مع فدية بعض الشركاء الا ان تكون مورثة فينصيب القاضي فيما عن
الغيب فيقسم حينئذ للقاضي ان ياذن للشريك في زراعة كل الارض المشتركة ايا رأى ذلك كيدا

يضيع الخراج * باب فسخ القسمة والاستحقاق فيها * (ص ١) اراضي مورثة قسمت على زعم بعضهم
 انها هي المورثة فحسب ثم ظهرت اراضي اخرى فان امكن قسمتها خاصة بقسم والا يقسم الكل
 جملة واحدة (بسم) قسموا العروض فملك نصيب احد هم بعد الافراز قبل القبض لا يهلك عليه
 (قب) قسما ارضا مشتركة واقتر كل واحد منهما انه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم اراد
 احدهما الفسخ بالغبن فله ذلك اذا كان الغبن فاحشا عند بعض المشائخ (علك) اقتسموا ارضا
 موقوفة بتراضيه ثم اراد احد هم بعد سنين ابطال تلك القسمة فله ذلك (بسم) استحق بعض
 نصيب احد الورثة بعينه بعد القسمة ببينة وقضاء فقال اخذها المدعى ظلما بغير حق ليس له ان
 يرجع على بقية الورثة بشيء وكذا المشتري اذا استحق عليه المبيع ببينة اذا قال ذلك لا يرجع على بائعه
 بالثمن * باب مسائل متفرقة * (شمر) عين بعض الشركاء في الارض رجلين وقال لهما اقتسماها
 علي بالسوية معهم ثم قال لا فعلنا ذلك فقال ان فعلتما بالسوية فهو جيد ثم لما وقف على القسمة انكرها
 وقال فيها غبن فاحش هل تصح هذه القسمة فكتب لا (شمر) قسمت بين الشركاء وفيهم شريك
 غائب فلما وقف عليها قال لا ارضى لغبن فيها ثم اذن لحرائه في زراعة نصيبه لا يكون هذا ارضا
 بتلك القسمة بعد ما رد (قب) ارض قسمت فلم يرض احد الشركاء بنصيبه ثم زرعه بعد ذلك
 لم يعتبر فان القسمة ترد بالرد * كتاب الاجارات وهو يشمل على ثلث وثلثين بابا باب فيما ينقل
 به الاجارة * (شمر) قال لا خرونية الدار بل ينار في سنة هل رضية فقال نعم ودفع اليه المفتاح
 فهو اجارة (ظمر) بعث منك عبدي بمنافع دارك سنة وقبل فهو اجارة * باب بقاء الاجارة بعد
 انقضاء مدتها وجوب الاجرة بغير عقد * (شمر) المراد بقول الفقهاء اذا انتهت الاجارة والزرع
 لم يحصل يترك باجرى بقضاء او بعقد مما حتى لا يجزى الا بالاحد هاد ارمدة للاجارة
 صارت ارباين ثلاثة سكنها احد هم بغير اذن الاخرين مدة لا يجب عليه اجر (شمر) اعطاء الاجر
 للحامي اعطاء للمزين والغمازان كافا جيرين له والا فلا (بسم) استاجر من القم دارا سنة وسكنها
 فيها ثم بقي ما كذا في السنة الثانية بغير عقد واخذ القم شيئا من الاجرة فانه ينقل باخذ شيء من
 الاجرة في كل سنة لاني حصة ما اخذ فحسب (شمر) فع (شمر) استاجر ارضا وقفا وجر من فيها وبني ثم قسمت

ملك الاجارة فللمستأجر ان يستبقها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر قليل لهما ولو ابى الموقوف
 عليهم الا القلع هل لهم ذلك فقال لا (بسخ ط) امرأة سكنت بيت اختها بغير رضاها سنين
 وكانت تتقاضى عليها باجر المثل (عنت ع) كسب) وغيرهم يتيم صغير ليس له اية
 ولا ام ولا عم استعمله اقر باؤه بغير اذن القاضي وبغير الاجارة عشر سنين فله بعد البلوغ ان
 يطالبهم باجر مثله فيها (فسخ) سكن المشتري الدار سنين ثم استحققت لا يجب عليه اجر لانه سكنها
 بحكم الملك (ط) في الدار المعقولة للاستغلال انما يجب اجرها على الساكن اذ اسكنها على وجه الاجارة
 دلالة اما اذا اسكنها بتأويل ملك او عقد كبيت معد سكنه احد الشريكين سنة لا شيء عليه قال راجح
 هذا في الملك فاما في الوقف اذا استعمله احد الشركاء بغير عقد يلزمه الاجر (بسخ) واذا كان بين
 يتيم وبالع فسكنه البالغ سنة لا شيء عليه قال وكذا الاجنبي بغير عقد بخلاف الوقف قلت وقيل
 دار اليتيم كالوقف (بسخ) سكن رجل دار الوقف باهله واولاده وخذمه فاجر المثل عليه ولو غصب
 دارا معقولة للاستغلال وموقوفة او لليتيم واجر هامة معلومة باجر مسمى وسكنها المستأجر يلزمه المسمى
 لا اجر المثل قيل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكتب لا ولكن يرد ما قبض على المالك وغير
 الاولى ثم سئل ايلزم المسمى للمالك ام للعائد فقال للعائد ولا يطيب له بل يرد على المالك ومن ابى
 يوسف راجح يتصدق به ولو استأجر دارا معقولة للاستغلال سنة باجرة معلومة دون اجر المثل او فوزه
 ما لا يتغابن فيه ثم سكنها سنين يلزمه اجر المثل فيما وراء تلك السنة لا المسمى في السنة الاولى
 وعنه استأجرها بعشرة ووعاه ان لا يأخذ منه الا ثمانية فاخذ الثمانية وباعه بالدرهمين شيئا قليلا
 ثم سكنها بعكس سنين بغير عقد جدد يلزمه لكل سنة ثمانية قال استاذي راجح وفيه نظروا على قياس
 جوابه الاول يلزمه اجر المثل وعنه لو لم يكن الدار معقولة للاستغلال فاجر هامة او سنتين او اكثر لا يصير
 معقولة للاستغلال الا اذا بناها لك او اشتراها له كذا اورد ابو اليسر راجح وعنه باعد البائع
 الدار للاستغلال لا يصير معقولة في حق المشتري وعنه رهن دار غيره وهي معقولة للاجارة فسكنها المرتهن
 لا شيء عليه لانه لم يسكنها ملتزما للاجر كالورهنها المالك فسكنها المرتهن (صت) سئل الربوي
 من نساها البيع بوجه او فسخ بالتراضي اذا امتنع مشتريها عن ردها فقال البائع هي عليك كل

سنة بخمسة دنانير ومضت السنة قال يجب المسمى قال (ص) هل اذا سكت المشتري اما اذا
صرح بالانكار لا شيء عليه لان الدلالة تبطل بالصرح بخلافها (خج) والصغار المروزي غصب
دابة اودار افعال ما لكها له اجرتها كل يوم بدرهم او قال له ان لم ترده الى فعليك كل يوم درهم
واستعملها منك لا اجر عليه ما لم يقبل العقد قال استاذ نارج وما اجاب به الربري صحيح من حيث
الرواية فانه ذكر في شرح السير الكبير استشهاده بان الموجه اذا شهد على المستاجر بعد ما نهاه
من الإقامة فيها بعد مضي مدة الاجارة انه ان اقام الشهر لدخل فاجر الدار عليه عشرون درهما
ثم اقام فعليه عشرون درهما قال وانتزح اصحابنا منه مسألة اخرى فقالوا جميعا بان المنصوب منه
اذا شهد على الغاصب انه ان رددت الى دارى والاخذت منك كل شهر الف درهم فالاشهاد
صحيح فلو اقام فيها الغاصب بعد يلزمه الاجر المسمى وفي (ط) من النوازل مثل مسألة الاستشهاد
وفي (م) مثل مسألة الغاصب لكن ما اجاب به الصغار والخجندى صحيح من حيث المعنى لان اقامة
الغاصب فيه محتمل فلا يجعل رضا بالشك (عك) استاجرها سنة باجر معلوم فسكنها ثم سكنها سنة
اخرى ودفع الاجر ليس له ان يسترد هذا الاجر قال استاذ نارج والتخريج على الاصول يقتضى
ان يكون له ولاية الاسترداد اذا لم يكن الدار معك للاجارة لا قهالا تصير معك للاجارة بالاجارة
سنة فقد دفع شيئا ليس بواجب فله استرداده الا اذا دفعه الى وجه الهبة ابتداء واحتهلكه الموجه
وفي عارية الاصل استاجر ارضا سنة فزرعها سنين فعليه اجرة سنة الاولى ونقصان الارض فيها بعد ها
ويتصدق بالفضل عند ابي حنيفة ومحمد رح وقال ابن ابي ليلى عليه اجر مثلها في السنة الثانية
قال المقاضى الصدوق هذا اذا لم تكن الارض معروفة بالاجارة بان كانت لا توجر كل سنة اما اذا كانت
معروفة بها يجب اجر السنين المستقبله بلا خلاف فعرف بهك ان عند ابي حنيفة ومحمد رح لا تصير
الارض معك للاجارة بالاجارة سنة او سنتين ونحوه في (ط) وفيه احتاج جرز جلا لعمل معين شهرا
فعمل شهرين فالاجر في الشهر الثاني على الخلاف المذكور في القصار والخياط اذا عمل من غير
عقد وقد انتصب لك (ط) وعن الشمس الاسلام الا وزجندى قال لطيان اصلح لي هذا الجدار بعشرة
فلما شوع في عمارته ازداد الضراب فاصلح لكل فلا شيء له سوى العشرة باب من يعمل لغيره

أو يدفع له عينا لينتفع به ويشترط عليه شيئا لا على وجه الأجرة أو يفعل ليحصل له منفعة ما* (فصح) قال
 رب الدين لم يدفعه الكريء إلى هذه الأرض بجهة المراجعة فكريها فله أجر مثله لأن المديون إذا دفع
 حماره أو أرضه لرب الدين لينتفع به ما دام الدين عليه فانتفع فعليه أجر المثل فهذا أولى (فصح)
 سئل أبو بكر البلخي أسكن المستقرض المقرض في عاقبته وقال ما لم أجد عليك قرضك لا أطالبك
 بأجر قال عليه الأجر إن ترك الأجرة مع استقراره وإن تركها قبل الاستقرار أو بعد فهي عارية
 ولا أجر عليه وفي أمالي (فصح) استقرض منه دراهم وأسكنه في داره قالوا على المقرض أجر المثل
 لأنه أسكنه عوضا عن منفعة القرض وكذا لو أخذ المقرض منه حمارا ليستعمله حتى يرد دراهمه ولو
 سلم المقرض الحمار إلى بقار فعقره ذئب ضمن المقرض قيمته لأن الحمار كان عنده باجارة فأسدة
 فكان أمانة فإذا دفعه إلى البقار صار ضامنا مخالفا (ط) أعمل معي في كرمي هذه السنة حتى أزوجه
 بنتي ثم عمل فلم يزوجهما منه فقي وجوب الأجرة خلاف ولا شبه الوجوب وكذا الخلاف إذا عمل
 ابتداء من غير أمر أب البنت أياها بالعمل بشرط التزوج ولكن علم أنه إنما يعمل طمعا في التزوج
 وكذا إذا قال أعمل معي في كرمي حتى أفعل في حقك كذا أو كذا ثم أبى أن يفعل ولو في بالشرط
 وزوجه بنته ففيه اختلاف المشائخ على ما يأتي في متفرقات الأجارة الفاسدة وسئل أبو القاسم عن
 أخذ من رجل مسحة وقال كم أجرها فقال لا أريد أجرا وأحمل لي خشبا لمقبض المسحة ثم حال
 الأجر قال إن كان ما سأل له قيمة فله أجر المثل (ظم) قال دفعت لك هذا الحمار لتستعمله وتعلقه
 من عندك فهو إعارة (فصح) دفع داره إلى رجل ليسكنها ويرمها ولا أجر عليه كان إعارة
 * باب الأجارة المضافة وتعليقها بالشرط* (شهر شه فصح) أداني إجارة رجل أجرها المالك من غيره إجارة
 مضافة ثم فسخ المستأجر الأجارة فيما بقي من المدة ثم استأجرها منجزا قبل وقت الأجارة ثم
 جاء وقت الأجارة المضافة فالمنجز أولى (فك) عن أبي القاسم إذا قال أجرتك هذه الدار
 هذا المنجز ولو قال إذا جاء غد فقد أجرتك هذه الدار فباطل لأنه تعليق بخطرو وقال أبو بكر يجوز في
 اللفظين ولا يعد هذا إخطرو في الأجارة وبه يفتي وعن ابن جماعة عن أبي يوسف رح قال أجرتك
 داري بكذا إذا أهل شهر كذا أجاز ولا يجوز في البيع * باب في إجارة فير المالك الموقوف على الأجارة*

(بفتح كـ) أجر الوقف غير القيم ومضت المدة فالمسمى للعاقدة ولا شيء للقيم عليه كما في الاملاك
 وللقيم والمالك ان يرجع على العاقدة اذا اجاز الاجارة في المدة (فتح) أجر الفضولي دارا موقوفة
 واستوفى الاجر خرج المستاجر عن العهد ان كان ذلك اجرا للمثل ثم سئل ان الاجر للعاقدة ام للوقف
 فقال يرد الى الوقف (ظـ) اقتسما ضيعة موقوفة عليهما واجر احد هما حصته فالاجر بينهما عند
 بعضهم (فتح) له حانوت مملوكة في عرصة موقوفة الى المباحات واجرهما للمعهود دون اجر المثل
 فاجره صاحب الحانوت مع العرصة فالمسمى للعاقدة وان الوقف ولا شيء للوقف على المستاجر ان كانت
 الاجارة باجر المثل وان استاجرها سنة ومكناها سنين فالمسمى في السنة الاولى للعاقدة وفي بقيتها
 اجر المثل للوقف (مت) اجرا رضى فضولى فقال لا اجيز فهو رد بالعرف وان لم يكن رد حقيقة (بـ)
 اجرها الغاصب ورد اجرتها الى المالك بطيب له لان اخذ الاجرة اجارة للاجارة قال رح فجعل اخذ
 الاجرة اجارة من غير فصل (فع) الاجر للمالك ان اجاز قبل العمل وان اجاز بعده فللعاقدة قال
 وقالوا اذا اجر غلاما ودارا ثم استحق فقال المستحق اجزت الاجارة فان كان بعد مضي الملك فالاجر
 للغاصب وان كان في نصف الملك فاجر ما مضى للغاصب واجر ما بقى للمالك عند محمد وعند ابي يوسف
 رح كلا الاجرين للمالك (م) من ابي يوسف كقول محمد (بـ) اجرها احد الشريكين واخذ
 الاجر ثم حضر الآخر فله ان يشاركه فيما اخذ (مت) ابو حامد اجرها الغاصب سنين ثم اجاز للمالك
 لا يلحق الاجارة بما مضى فلو قال المالك كنت اجزت منذ اجرتها فانه يصدق ولا يلتفت الى قول
 الغاصب (بفتح) مزروع بالثلث كروبا الارض مرار اثم اجرها مع رب الارض لا تخاذ الغاليز فله
 الثلث من الاجر لعقده وان لم يستحق شيئا بعجرد الكروبا (شم) وعلاء الائمة غصب صبي حرا
 واجر وعمل فالاجر للعاقدة (فع) الاجر للصبي قال ركن الائمة الصباغى هو الصواب لانه ذكر في
 المنتقى اجر عبد سنة ثم اقام العبد بينة ان مولاه اعتقه قبل الاجارة فله الاجر ولو قال انى حر وفسخت
 الاجارة ولا بينة له واجبره المولى على العمل ثم اقام بينة على حريته فلا اجر لاحد ولو كان غير بالغ
 فالاجر في الغصلين للغلام لانه كلقيط في حجر رجل آجره * باب التسليم في الاجارة * (ظـ) تسليم
 المفتاح في المصر مع التغليب بينه وبين الدار تسليم الدار حتى يجب الاجرة بمعنى الملك وان لم يسكن

وتسليم المفتاح في السواد ليس يتسلم لك اروان حضور المصير والمفتاح في يدك في الجامع الا صغرا حين
داره وودفع اليه المفتاح ايا ما قلتم بقدر على فتحه به وفضل المفتاح ايا ما ثم وجهه فان كان يمكن فتحه بهلك
المفتاح فعليه اجر ما مضى لان التقصير منه والا فلا لان التخلية في الابتداء لم يصح * باب فيمن
يجب عليه الاجرة حيث لا يتعين من يرجع اليه منافع العمل (* فمهر) الاجرة الاديب والختان
في مال الصبي ان كان له مال والا فعلى ابيه واجرة القابلة على من دعاها من احد الزوجين
ولا يجبر الزوج على استئجار القابلة لانها كالطبيب ولا يجب عليه اجر الطبيب (بمهر) واجرة سجان
سجن القاضى لا يجب على المحبوس (ظنت) قيل في زماننا اجرة السجان تجب على رب الدين
لانه يعمل له (عكس) سفينة صو قرة امسكت وخاف ركابها الغرق فخرج بعضهم واستأجر سفينة
فنقل بعض الاحمال والركاب حتى خفت وهرت وكان الركاب را ضين بما فعل فالاجر على المستأجر
والموافقة اولى * باب فيما يتعلق بالاجرة (* بمهر فمهر) استأجر دواب من خوارزم الى
بخارا بعشرين دينار اولم يعين النقل ولا الوزن فالمعتبر نقل خوارزم ووزنه لمكان العقد فيه
(فمهر تسع) المعتبر مكان العقد سواء كانا بخاريين او لا (فمهر بمهر) استعمله في الرستاق باجارة
قاسية واختصافي البلد واجرمثل ذلك العمل يتفاوت في المكانين يجب اجر مثل عمله في المكان
الذي استأجره فيه (مهر) لا جره لثوب ثم رده بعد مضى الملك بخيار الروية فله اجر المثل لا قيمة
الثوب (مهر عتج) قيم آجرها بدينار نيسابوري ثم عاد نقدا البلد ثلثي وطسوجين محمودي
فللقيم ان ياخذ المحمودي (مهر) يستحسن جواز اخذه وان كان يروج بروج المذكور كالصالح يعني
صالح بل يتار نيسابوري ثم عاد نقدا البلد محمودي في شروط الحاكم الزيادة في الاجرة بعد مضى
شيء من الملك لا يصح لقوت شيء من المعقود عليه والخط يحوز الزيادة في الملك يحوز (مهر) تكرار
دابة الى بغل اذ بعشرة ودفعها اليه فلما بلغ بغل ادر د بعضها وقال هي زيوف او ستوقه فللقول لرب
الدابة (شخص) الا انه ينكر استيفاء حقه وان كان اقر يقضي الداراهم يقبل قوله فله الزيوف لانه من
جنس حقه فلا يكون مناقضا ولا يقبل في المستوق للتناقض وان اقر باستيفاء الاجرة او باستيفاء
حقه او الجياذ فلا قوله له * باب خمس العين بالاجرة * قال استاذنا حارح اخلف المشايخ في قول اصحابنا

كل مانع لعمله اثر في العين فله حسبها المراد به العين والاحزاء المملوكة للمانع الذي يتصل
بمحل العمل كالنشا سنج والغراء والحنوط ونحوها لم مجرد ما يورث بها عين في محل العمل ككسر القستق
والحطب وطحن الحنطة وحلق رأس العبد فاختار (فصح قب ظب) الثاني واختار (بهم) الاول
* باب اجارة الاب ولد الصغير * (فصح كب) آجر ابنه الصغير سنة بعشرة وقبضها وانفقها طم نفسه
ثم بلغ بعد شهر وفسخ الاجارة ومات الاب مفلسا فللمستاجر ان يرجع على الابن ببقية الاجرة لان
قبض الاب له (فصح) لا يرجع لان بالفسخ تبين ان قبض الاب لم يكن له * باب اجارة المستاجر *
(فصح) استاجر حماما وقبضه وآجره من غيره وقبض الاجرة وباعه المالك واجاز المستاجر الثاني
البيع ليس له ان يرجع على الاول (بهم) الوكيل آجر الدار وسلم ثم استاجرها منه لا يجوز (فصح)
يجوز (شخص) استاجر عبد اللخمة له ان يوجهه من غيره كالدال لان العبد عاقل لا ينقاد لزيادة
خدمة غير مستحقة ولو استاجر دابة او ثوبا ليس له ان يوجهها من غيره (فصح) واجارة العقار
قبل القبض مختلف فيه كبيعته * باب جهالة الاجرة والملق والعمل * (فصح) سكن دار غيره بغير
اذنه فعاتبه مالكه فقال ما اعطاكه فلان في السنة فاننا اعطيكه يجب اجر المثل ان لم يعلم في ذلك الوقت
ما اعطى (بصح) اراد ان يستاجر حانوتا مسجلا فقال المقيم بالغ اجون ايجان قال بثلاثة دنانير فقبل
له زد في الاجرة دنيا را فرفض وقال استاجرتها منك بأربعة دنانير وقال اجرتك ولم يمض ذكرا السنة
اصلا فالاجارة صحيحة قلت لان الثمن مفهوم معلومة عرفا فصار كالمنصور عليه (فصح) استاجر رجلا
سنة ليعمل له اي عمل شاء المستاجر صح (بهم) صح اذا استاجر للاعمال كلها اذا كانت اعمال
المستاجر مضبوطة معلومة عند الآجر (علك) استاجر رجلا سنة بالغ اي راغبان شغلان ذار
لا يصح (ظب) استاجر رجلا مدة معلومة بالغ كبا او ست ميت اذ ويند اك اكي كما في ذر ميع صح
والمسئلة في فتاوى الهند في (ط) وكذا اذا استاجر سقاء ليحمل له كذا اقربة من الماء وان لم يبين
المستقاوله ان ينقل من اي موضع شاء وكذا اذا استاجر ليصطب له كذا او قرا او يحش له كذا او قوا
(صبي) رجل يدخل السفينة او الحمام او يحتم او يشرب الماء من السقاء بلا عقد ثم دفع الاجرة
او الثمن يحتاج له ذلك كله استحسانا ولو دفع الى غيا طثرا بالخططة قباه ففعل ولم يشارطه الاجر فله

أكثر من أجر المثل وزيادة لا يتغايين فيه جاز خلا فهما كالصلح مع الغائب على أكثر من قيمة المتصور ب
 قليل هو المثل عند زيادة جائزة لبق قولهم لأنه في معنى ابتداء التسمية ولو دفع إليه حماراً
 ليستعمله ويطلقه من عندك فهو أمانة لا إجارة فاسق (فصح) أهل بلق ثقلت عليهم المؤنات فاستأجروا
 رجلاً لينفذهم إلى السلطان ويرفع قصتهم فيخفف عنهم فإن كان يحال يتهدى إصلاح الأمر في يوم
 أو يومين جازت الإجارة والأقلا يصح حتى يوقتوا له وقتا وله المسمى وإن لم يوقتوا فاجز المثل على أهل
 البلد على قدر مؤنتهم ومنافعهم وقيل لا يصح هذه الإجارة على كل حال * باب فساد الإجارة بالشرط (ظمر)
 من شئ (فصح بمر) شرط رد المستأجر على المستأجر فيماله حمل صح قال أسناده نازح وفيه نظر من حيث
 الرواية فإنه ذكر في (ط) أنها فاسقة ومن حيث المعنى لأنه شرط لا يقتضيه العقل ولا حد هما فيه منفعة
 باب إجارة المشغول (يت عمت) آجودار الوقف وفيه رجل قد انقضت ملك إجارته وهي مشغولة بمتاعه
 جازوا ابتداء المدة من حين سلمها فارغة فتأوى صاعد حصار فيه بيوت آجورها بعد انقضاء مع الإجارة
 من آخر وبعض بيوته مشغولة بامتعة المستأجر الأول جازت الإجارة في الفارغ ويوم الأول باخراجهما
 والتزام أجر المثل (فلت) آجودار وهي مشغولة بامتعة سكانها وسلمها كذا لك لا يصح
 * باب إجارة القسام وكاتب الوثيقة من القاضى وغيره * (يت) إجارة القسمة على عدد الرؤس
 الصغير والبالغ سواء (ظمر شمر) القاضى إذا تولى قسمة التركة لا إجارته وإن لم يكف مؤنته من
 بيت المال (ط شيب) له الإجارة الم يكف مؤنته من بيت المال لكن المستحب أن لا يأخذ قال أسناده
 رح وما أجاب به (ظمر شمر) حسن في هذا الزمان لفساد القضاة اذ لو أطلق لهم في ذلك لا يقنعون
 بأجر المثل (ط) إذا أراد القاضى كتابة السجلات والمحاضر بنفسه وأن يأخذ على ذلك أجر أقله ذلك
 وإنما يأخذ بقدر ما يجوز أخذه لغيره قلت ولم يرد في إجارة الصكاكين مقدار معين سوى ما روي عن
 علي السغدي وبعض المعقل ميين مع أنه غير مفهوم المعنى وهو أن الوثيقة بمال إذا كان يبلغ ألفاً ففيها
 خمسة دراهم وفي ألفين عشرة إلى عشرة آلاف ففيها خمسون درهماً ما زاد نفى كل ألف درهم درهم
 وإن كانت الوثيقة بأقل من ألف فإن لحقه من المشقة مثل ما يلحقه بوثيقة ألف ففيها خمسة دراهم
 وإن كان بعضها عشرة وإن كانت نصفها قدره فإن زاد وفي الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك قلت

وكل هذه التقليراث غير مفهوم المراد لان مشقة الكتابة لا يختلف بقلة المال وكثرة ولا شك
 بان مشقة كتابة ألف ألف درهم وان مشقة كتابة ثمانية وعشرين دهما الا ان يريد به كتابة
 الاجناس والعروض المختلفة بصفاتهما وقيمتها (ط) واما اجر كتابة القاضى وقسامته فان رأى القاضى
 ان يجعل ذلك على الخصوص فله ذلك وان جعله فى بيت المال وفيه سعة فله ذلك وعلى هذا الصيغة
 التى كتبت فيها دعوى المدعى وشهادتهم ان رأى القاضى ان يطلب ذلك من الملك على فله ذلك
 لعود منفعة اليه والا جعله فى بيت المال (قرب) اجرة السجل على المدعى (بم) على المدعى عليه
 (فصح) على من استأجره والا فعلى من اخذ السجل (شط) يجوز للمفتى اخذ الاجر على كتابة الجواب
 بقدره لان الكتابة ليست عليه لان الواجب عليه الجواب اما باللسان او بالكتاب * باب الاستيجار

على المعاصى (شمر) بالغ قلميك نقش الثوب بصمغ فيه دم يستحق الاجر (فصح) ياتم ويستحق اجر المثل
 (بم) استأجره ليكتب له تعويد السحر صم اذا بين قدر الكاغد والخط كمن استأجره ليكتب له كتابا
 الى حبيبته او حبيبها جاز ويطيب الاجر له (فك) امره ليتخذ له قمعة من الصفر المغصوب بكذا

من الاجر ففعل وهو يعلم انه غاصب فله الاجر * باب استيجار المستقرض المقرض على حفظ ساكن او مشط
 كل شهر بكذا الا جل المرأحة وهو مما احدثه اهل بخارا واستيجارا لمودع والمعبر والراهن
 والمغصوب منه والاجر والمشتري قبل القبض المودع والمستعير والمرتهن والغاصب والمستأجر والبائع
 على حفظ العين او عمل آخر فى العين (مت) اختلف فى استيجار المستقرض المقرض لحفظ عين

من الاعيان للمراحة عن عين بن سلمة انه يجوز (فصح) المقرضه درهم ثم اجرة حبوب لميزان كل
 شهر بن وهين قال ابو القاسم الصفار ان لم يكن للمحرف فيه الا اجرة ولا يستأجر عمادة لا يجر على المستأجر
 وكذلك اهل المشط والسكين والمفك لا يجب على المستأجر شيئا لان هذه الاشياء لا قيمة لها

مقدار ثمانية جدر للحفظ بها غالبا حتى لو كان قيمتها مقدارا جدر الحفظ وزيادة فحينئذ يجوز ان لم يكن
 مشروطا فى القرض (قرب) لا يجوز هذه الاجارة الا لا يجر على المستقرض لان المشروط مرغا
 كالمشروط شرط ولو شرط ذلك فى القرض فالاجارة فاسدة فكيف هذا اياه اجاب شيخنا بهم الائمة
 البخاري جازح الفقيه الذى يحتم به الفقه قال لان الناس ما يتعارفوا هذه الاجارة الا بمرحاة استيجار

المترا قليوب وجوه الناس جورو - جاور خاوية فيها ماء ليرى وجوه الناس لا يجوز لانه غير متعارف
 قيل له تعارفه اهل بخا وقال التعارف الذي يثبت به الاحكام لا يثبت بتعارف اهل بلكة واحدة عند
 البعض وعند البعض وان كان يثبت لكنه احد ثم بعض اهل بخا فلم يكن متعارفا مطلقا كيف وان
 هل اشيع لم يعرفه عامتهم بل يعارفه خواصهم فلا يثبت التعارف بهذا القدر قال استاذنا ح وهو
 المحراب لان الاجارة بيع المعنوم وحوزة على منافاة الدليل لحاجة الناس الى استيفاء منافع
 المستاجر فاذا وردت الاجارة على ما لا يحتاج المستاجر الى استيفاء منفعه لا يجوز الاجارة
 الا ترى انه لو استاجر ارضا بارض له او دارا بدار له ونحو ذلك لا يجوز الاجارة وان احتاج
 الى نوع منفعة الارض والدار المستاجرة لما لم يكن محتاجا الى جنس منفعتها لاستيفائها عن منافع
 ذلك الجنس بملكه فكيف اذا لم يكن محتاجا الى ذلك لاجتماعها ولا نوعها والمستقرض اذا استاجر المقرض
 لحفظه له سكونا غير محتاج الى هذا العقل لحفظ العين وانما استاجر ليتوصل به المقرض الى المراجعة
 اذا كان على منافاة الدليل وانعدت الحاجة المجوزة لم يجز بخلاف جواز بيع المقرض من المستقرض
 بما يوافق طسوجا بعشرة دنانير فافهم على وفاق الدليل لانه بيع موجود مملوك له بالتراضي وقال
 الله تعالى الا ان تكون تجارة من تراض ثم قال مجد الايمة البخاري وعبد الفتى بعضهم اليوم على انه يجوز
 مع الكراهة صيانة للناس من الوقوع في الربوا المحض ثم قال فاذا جازت الاجارة وقضى القرض قبل
 الميعاد قيل انفسخت الاجارة ضمن القضاء القرض والاصح انها لا ينفسخ الا بفسخها ولو دفع المقرض اليه
 قبالة وادخلها في المشط وحفظها المقرض لا اجر له ولو استاجر على حفظ الخط لم يجز لان حفظ الخط
 له لا حيا حقه ولو هلك المشط او السكين واختلفا بعد السنة فقال المقرض هلك بعد السنة وقاله
 المستقرض هلك منذ سنة فالقول قول المستاجر المستقرض لانه يتركز يادقا لا جوة ولو دفعه الاجير
 الى امراته او الى من في ميا له لحفظه يجب الا اجر ولو دفع الى اجنبي لا شيء له ولو استاجر له لحفظه
 بنفسه وببند من شاء فالشرط جائز ويصير الثاني وكلاهما لحفظ ولو اذن له المستاجر ان يفتح به السكين
 ففعل المقرض لا اجر له زمان الانتفاع لان بانتفاع المستعير صار قابضا حكما ولا تبطل الاجارة بالاعارة
 لتزومها كالرهن ولو وكل المستقرض رجلا ليستاجر المقرض لحفظ سكينه كل شهر ولم يقل بكن فاجتازه

كل شهر بدوهم لم يجر على الموكل كالموكل بالشراء ولا يملك الثمن بغيره فاحش ما لم يعده الا جرة او
 يحرم بان يقول على اية اجرة شئت ولو استأجره لحفظ مكينة مئة كل شهر بعشرين دينار ليس له
 قصها قبل مضي المدة وان لم يضره فله منفعته الحفظا مستجازا الخياط والنصاب والطمان
 بخلاف المستكتب اذا حضر من اراد الكنية اليه ولو استأجره لحفظ السكين كل شهر بكل اقله القص
 في اليوم الذي يهل فيه الهلال احضره المقوم ولو استأجره رجلين او ثلاثة لحفظ السكين فحفظها
 احد هم فعليه كل الاجرة اذا كانوا شركاء في تقبل هذا العمل والا فتصيبه كمن استأجره رجلين يحملان
 خشبة الى منزله بدوهم فحملها احدهما (جك) استأجره مشتري العبد البائع قبل قبضه شهرا
 بدوهم لتعلم الخبز او الخياطة جازوله الاجرة ان علم وان مات في يد البائع قبل الشهر او بعد مات
 من مال البائع ولا يكون هذا قبضا وكذا لو كان ثوبا فاستأجره لقضه او لخياطته جاز وان هلك فان
 كان قصه المقطع او الغسل صار قابضا فيهلك من المشتري والا فمن البائع ولو استأجره المشتري
 لحفظه له كل اكل الا لا جارة باطلة لان حفظه على البائع حتى يسله الى المشتري وكذا لو استأجره الراهن
 للمؤمن لحفظ الرهن ولو استأجره لتعلم عمل جاز وكذا لو استأجره المالك الغاصب على التفصيل المذكور
 فان محمد كل شيء اصله امانة من ودعة او غيرها مما لو هلك لا ضمان عليه ولا له ان يمنعه صاحبه
 حتى اراده فان استأجره صاحبه لحفظه جاز لانه حفظه لصاحبه ومتى حفظ لنفسه بان كان بحال
 لو هلك يهلك من ماله لم يجر كالبائنه قبل تسليم المبيع والمرتهن * باب الاستيجار على الاقوال المباحة
 والاستيجار على عمل في محل ليس عند المستأجر * (شمر) اخرج هذه الحنطة من الكد من بالزوى
 كل هو ربحك ان قال منه قسدا وان اطلق جاز في ضرر واحد كالبيع (بمر) استأجره لحفظ العين
 منه لم يستحق العين ان لم يعلم الاجير انه ملك الغير فله الاجرة كذا ان علم واستأجره اولاه سلم
 العين اليه وان سلم العين اولاه جاز له قلت لانه يحفظه لنفسه (ظمر) استأجره بدوهم ليقطع له
 اليوم حاجا لفعل لا شيء عليه والحاج لما مور قال نصير سالت ابا سليمان عن استأجره ليعتطب له
 الليل او صطا فقال ان كسى يوما جازا والخطب والصيد للمستأجر ولو قال هذا الصيد او هذا الخطب
 فلا جازا فاما ما والخطب والصيد للمستأجر وعليه اجرة مثله (ط) ولو كان الخطب الذي عينه ملك

المستاجر قال ثم يرقى فان استعان بالإنسان يحتطب له أو بصطاد له قال الحطاب والمصيد هما من
 موكل بضربة القائن قال استاذنا وح وينبغي ان يحفظ ذلك اقل ابتلى به العامة والعامة يستعينون
 بالناس في الاحتطاب والاحتشاش وقطع الشوك والحاج اتخاذه المصنف فيثبت الملك للأعوان فيها
 ولا يعلم الكل بها فينفقونها قبل الاستيها ببطريقه أو الاذن فمجب عليهم مثلها او قيمتها وهم
 لا يشعرون لجهلهم وعفلةهم اعادنا الله تعالى عن الجهل وفقنا للعلم والعمل ولو استاجر لاحتطاب
 له كذا او قوام من الحطاب او يحشش له كذا او قوام من الحشيش جاز وقد مرق في باب جهالة الاجرة
 والملة (فمخ) استاجر الحمامي خلاقا ودلا كاليخلق من دخل حمامه لو يد لك لم يجز لانه لا يقدر
 ان يشرح في العمل المعقود عليه في الحال كمن امتا جرحا جارا ونساجا للحلج والنمج ولا قطع له ولا
 قزل له لا يجوز وكل القرا الذي يستخرج القز لعامة الناس اذا هيأ حانوته لذلك واستاجر اجيرامة
 معلومة ليقعد عند الطست ويستخرج القز والخياط هيأه اذ كان له لعمل الخياطة للعامة او الخفان ونحوهم
 اذا استاجر الاجيرامة معلومة له في الاعمال لم يجز لما مر (م فمخ) استاجر له قطن سنة او
 ليقتصر له مائة ثوب موزعي جاز اذا كان القطن والثياب صنع والا فلا (ط) فالاصل ان الاستيجار على
 عمل في محل ليس عندك لا يجوز كما لا يجوز بيع ما ليس عند الانسان قال وهو بالخيار اذا اراد الثياب ولا خيار
 في القطن ومن ابي بكر محمد بن الفضل الاصل في جنس هذه المسائل انه اذا استاجر انسانا للعمل
 لو اراد ان ياخذ الاجير في العمل للحال بقدر عليه صححت الاجارة فذكر لك بكذا وقتا او لم يذكروا
 لم يبين قدر العمل لكنه ذكر له وقتا جازا ايضا كالواستاجر له ليعمل له فله الحائط بدوهم او استاجر
 لمضربه اليوم الى الليل بدوهم ولو قال بدوهم الى غد بدوهم اين خرم من بادكن ان لم يزل كذلك وقتا لا يجوز
 لعجزه لان التذرية لا تقوم به انما تقوم بالربح وان ذكر وقتا في ذكر الوقت او لائم الاجرة بان
 قال استاجرتك اليوم بدوهم على ان تدرى هذا الكد من جاز وان ذكر الاجرة او لائم العمل بان
 قال استاجرتك بدوهم اليوم على ان تدرى هذا الكد من لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة وانها
 يحتاج الى ذلك الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل معد وما لمجهولا صار ذكر الوقت للاستعجال
 لا لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز قل (فمخ) وعلى هذا مسألة الممسار والليل اذا استاجرهما ليبيع له

كذا (فظا) ذكر مسائل التذرية والسمسار والدلال كما مر ثم قال وفي الملاحقات الفتوى على ان الاجارة
 فامدة فيها سواء ابتدأ بذكر العمل او المدة اذا ذكرهما قبل تمام العقد بان لم يذكر الاجارة
 بعد اما اذا ذكر احد هما وذكرا الاجر حتى تم العقد ثم ذكر الثاني فهنا لا يفسد العقد حتى لو قال
 استأجرتك اليوم بدرهم على ان تغبزي هذا القفيز من الدقيق بدرهم اليوم جاز العقد اما
 لو قال استأجرتك لتغبزي هذا القفيز من الدقيق اليوم بدرهم فسد لان في الوجه الاول لما
 تم العقد بذكر المدة او العمل وبذكر الاجارة معه كان ذكر الثاني بعد ذلك لتعيين العمل او للتعجيل
 فلم يفسد وفي الثاني لما جمع بين العمل والمدة قبل تمام العقد بذكر الاجر صلح كل احد منهما
 متقابلا بالاجر وليس احد هما باولى من الآخر ففسد العقد * باب متفرقات ما يجوز من الاجارة
 وما لا يجوز * (سج) يجوز استيجار الاراضى مدة طويلة عشر سنين او اكثر رخص سعرها او غلا في
 الملك وفي الوقف اذا ازداد اجر مثلها في خلال الملك يفسخ ويحتاج الى تجديد العقد ثانيا باستيجارها
 (نظ) ولا بأس باستيجارها قبل ريعها ولو استأجرها ولا يمكنه الزراعة في الحال لا احتياجها
 الى السقي او كربي الانهار او مخرج الماء فان كان يحال يمكن الزراعة في ملك العقد جاز ولا فلا
 وكالواستأجرها في الشتاء تسعة اشهر ولا يمكنه زراعتها في الشتاء جاز لما يمكن في الملك اما اذا
 لم يمكن الا فتغا عنها فلا بان كان سخفا او نزة فلا جارة فاسقة وان جاء من الماء ما يزرع به بعضها
 فلم يستأجر نقض الاجارة كلها وان مضى عليها فعليه من الاجر بحساب ما روى منها (شمر ص)
 وفي مسئلته الاستيجار في الشتاء يكون الاجر متقابلا بكل الملك لا بما ينتفع به فحسب وقيل بما ينتفع
 به (سج) يفتى برواية جواز استيجار البناء اذا كان منتفعا به كالجدران مع السقف وفي ظاهر الرواية
 لا يجوز لانه لا ينتفع بالبناء وحده استأجره ليضرب عبدا المستأجر قال استاذنا طهنا جواب هذه الفتوى
 ومألنا جفاة مصر فلطم نظفر الابا ذكر (فسيح) في شرح ايهان الجامع الصغير ما يفهم منه انه لا يصح
 الاجارة ولا يلزم الضرب على الاجير (شخص) استأجر كروما لفتح اليه بابه فيستانس او مليحا لينظر
 الموجه فيستانس به او حيا ملوا من ماء ليسوى به عما مته فهي باطله ولا اجر عليه بحكم هذه العقود
 كالأستأجره ان ينظر الى بنائها ليصنع لنفسه مثلها (فسيح) استأجره ليقطع له اشجارا في قرية بعينها

على ان جر الد هاب والرجوع على المستاجر فالاجارة فاسدة لان اجر الد هاب لا يكون على المستاجر
لانه لا يعمل له وكذا اجر الرجوع لان بعد العمل لا تبقى الاجارة فشرط فيه مما لا يقتضيه العقد
قال استاذنا قوله لا اجر له في الد هاب فيه نظرا لانه وصيلة الى عمله المقصود فكان عاملا له في الجامع
الصغير كمن استاجره ليند هب الى البصرة ويحج بعيا له فد هب فوجد بعضهم ميتا وجاء بمن
بقي فله اجر الد هاب كاملا وحصة من جاء بهم من الاجر فجعل للد هاب اجر اكل اهنا * باب مسائل
متفرقة في الاجارة الفاسدة * (بسم) آجر المشتري قبل القبض حتى لم يصح الاجارة وقبضه المستاجر
واستوفى منفعته فعليه المسمى (فسخ) قال لغيره اعمل لي سنة تاد ختر بتودهم فعمل له ثلاث سنين فعليه
اجرة سنة واحدة (بم) ان زوجها منه لا شيء عليه والا يجب اجر مثل سنة واحدة (قب) على
الأمراجر المثل وفي اولم يف لان الحرية لا تصلح اجرة (شص من) المقبوض باجارة فاسدة في حكم
الضمان كالمقبوض باجارة صحيحة قال روح ذكر في الاصل في آخر باب اجارة الدواب يقال ولا
ضمان على المستاجر في الدابة ان هلكت وهي في يدك على اجارة فاسدة علل السرخسي روح يقال لانه
مستعمل للدابة باذن المالك (بم) هو امانة في يدك فاذا قصر في حفظه ضمن (ط) الاصل ان العقد
اذا فسد مع كون المسمى معلوما يجب اجر المثل لا يزاد على المسمى واذا فسد لجهالة المسمى او
لعدمه او بعضه يجب اجر المثل بالغاما بلغ كمن استاجر منزلا بعشرة كل شهر على ان يعمره ويورمه
يجب اجر المثل بالغاما بلغ ولا ينقص عن الاجر المعلوم حتى ان في هذه الصورة اذا كان اجر المثل
خمس عشرة وهو المعلوم من المسمى (ط) اشترى قصيلا واستاجر الارض الى ادراكها فسدت
لجهالة الملك ويجب اجر المثل ولو اشترى ثمارا واستاجر الاشجار الى وقت ادراكها لا اجر عليه (ص)
ولو استاجره الحاكم لا قامة الحدود والقصاص لم يجز ولو فعل شيئا من ذلك يجب اجر المثل ولو استاجره
المقضى له بالقصاص ليقض له قصاصا فقتل لا اجر له لانه ليس بعمل له (قب) آجر ابنه الصغير بطعامه
وكسوته فهي فاسدة وله اجر المثل وما دفع الى الصبي يكون متبرعا (فسخ) يسترد الثوب ويعطى اجر المثل وهو
الاصوب لانه ما اعطاه مجانا (بسم) يجب اجر المثل في الاجارة والمزارعة وغيرهما من جنس الدراهم
والدنانير لا من جنس المسمى (تج) استاجره الوصي لعمل اليتيم فاصدا فاجر المثل في مال اليتيم

(ط) ولو استأجره بزيادة لا يتغابن فيها يصير الوصي مستأجر لنفسه وأجره من ماله (شعب) الأجرة للصغير ويرد الأجير الفضل على الصغير والجواب في الأب كالجواب في الوصي (فصح) فيها يجب أجر المثل إذا كان متفقا وتأمنهم من يستقضى ومنهم من يتساهل في الأجر قال يجب أجر الوسط حتى لو كان أجر بعضهم مثل هذه الآية باثني عشر درهما وبعضهم عشرة وبعضهم بأحد عشر يجب أحد عشر (شعب) أجر المثل في الأجرة الفاسدة يطيب وإن كان السبب حراما * باب ما يفسخ الأجرة بصوما يتعلق بالفسخ * (بصح ظنت) قال الأجر للمستأجر في خلال المدة أخرج من الدار فاني محتاج إليه للسكنى فقال فليكن واستأجر دارا أخرى ولم يسلم المفتاح إلى الأجر حتى مضت المدة فعليه الأجر بتأمنه (فصح) ولو قال للمستأجر قال مال أجرة خرد بكير فقال هلا لا يفسخ الأجرة (فصح) تنفسخ (بمرفب) قال رسول الموجه للمستأجر أجرة توكت كه مال أجرة بكير فقال المستأجر هلا تنفسخ الأجرة (ط) ولو قال للمستأجر ربع المستأجر فقال هلا لا تنفسخ ما لم يبيع وفي الأجرة الطويلة إذا قال المستأجر للأجر مال أجرة بك فقال هلا بد هم تنفسخ وإن لم يدفع وكذا في البيع إذا قال المشتري للبائع بها بمن بآزده فقال البائع هلا بد هم تنفسخ واليه أشار محمد رح في الزيادات في الفتاوى البخارية قال المستأجر للأجر ابن دار مستأجر را بمن فروش أجرة كفت هلا تنفسخ الأجرة وكذا لو قال الأجر ابن خانه را بمن فروش مستأجر كفت هلا ولو قال المستأجر للأجر ابن خانه را بمن ميفروشي فقال فروشم (بمرفب) لا تنفسخ (فب) تنفسخ ولو قال للمستأجر ابن خانه را بفلان بفروشم فقال بفروشم تنفسخ (بمرفب) ولو باعها من المستأجر ببيع فاسد لا تنفسخ ما لم يسلمها إلى المستأجر (بم) لا يبطل الأجرة بجنون الأجر وتبطل بجنون المستأجر (فب شعب) لا قبطل بجنونهما بخلاف الوكالة والأذن (بم) أجرة المستأجر ثم مات المالك قبطل الأجرة إن (فب) لو قال فسخت هذه الأجرة غدا لا رواية في صحته وفيه اختلاف المشائخ (بصح) أو قهن دارا واستأجر دهلينها سنة ثم قضى الدين قبل السنة تنفسخ الأجرة في الدهلين هو وقضى الدين بوضاه أو على كره منه كمن أراد استئجار أرض فيها أشجارا فاشتري الأشجار أولا ثم استأجر الأرض مدة معلومة وانقضت المدة انفسخ البيع في الأشجار من غير فسخ قصدي لفوت الغرض كذا هذا (فب) أجر الوقف عليه عشر سنين ثم مات بعد خمس وانتقل إلى مصرف آخر انتفضت

الاجارة ويوجع بما بقى من الاجور في تركه المييت * باب العذر في الاجارة * الاصل ان الاجارة متى وقعت
 على استهلاك العين بغير عوض كالا ستكتاب يقع على استهلاك الكاغذ والحبر وكوب الارض في المزارعة
 اذا كان البن من قبله فله ان يفسخ الاجارة والمزارعة بغير عذر ويخرج على هذا الاصل جواب كثير
 من الوقعات فيجب ان يحفظ (فح) استاجرد ارا فانهدم بعضها والآجر غائب او متمرده لا يحضر
 مجلس القاضي لا تنفسخ وينصب القاضي وكيل عنه فيفسخه (فح) استاجر حانوتا ليتجر في السوق ثم
 كسل السوق حتى لا يمكنه التجارة فله فسخ الاجارة لانه عذر وقيل لا (ظم) استاجر حانوكا ليحوك
 له هذا الغزل وانه ينقطع فلا يمكنه الحوك الا بمدة طويلة فله الفسخ اذا كان الا نقضاع فاحشا (بم)
 فب) آجر داره اجارة طويلة بمال يستغرق قيمتها وعليه دين من غيره فليس للقاضي ان ياذن
 في بيعها للدين (بم) الطريق في فسخ الاجارة لاجل الدين ان يبيع الدار المستاجرة او لارب
 الدين ثم المشتري يطلب تسليم الدار فيقول الآجر التسليم غير واجب علي لانها في اجارة فلان بن فلان
 فيحكم القاضي بصحة البيع وينفسخ الاجارة ضمنا (بفتح) رستاقى استاجر دارا ليام الفتنه ووقع الا من فاراد
 الانتقال الى الرستاق فله الفسخ اذا كان بينهما مسيرة سفر وكذا المصري اذا اراد الانتقال الى
 بلد آخر او قرية (شط ص) اراد المستاجر الشخص من المصر فله نقض الاجارة لانه لا يمكنه السكنى
 الا بحبس نفسه وهي عقوبة ثم قال (ظم) وهذا يدل على ان القروي اذا استاجر دارا في الشتاء
 واراد الخروج في الصيف الى قريته او المصري اراد الخروج الى الرستاق صيفا فله نقض الاجارة
 ولا يشترط ان يكون بين المصريين مسيرة سفر (فتح) اذا اراد المستاجر سفرا فهو عذر في فسخ الاجارة سواء
 اراد المكث فيه او لم يرد (بفتح) وامتناع امرأته عن المساكنة معه ليس بعذر ولو آجرت نفسها بالفتح
 في زرنى ويسيكوك لم يكن لزوجه فسخ الاجارة بخلاف الطورة اذا لم يكن موضعها والخطبة والتزوج
 ليس بعذر في فسخ الاجارة (فصح) استاجر معلما سنة ليعلم ولده القرآن فمضت ستة اشهر ولم يعلم
 شيئا فله الفسخ * باب فيما يسقط الاجرة ويمتنع وجوبها ولا * من سيف الائمة المائلي الغاصب
 بعد المستاجر عن الدار في الملة او بعضها لا يسقط الاجر (شم) والآجر اذا منع المستاجر عن
 سكنى الدار التي آجرها بعد التسليم لا يسقط الاجر (بم) المستاجر كان يماطل الاجر في اذا

الغلة فاخذ الآجر المفتاح ليدفع الغلة فبقى مغلقا شهر الا يسقط حصته لانه كان متمكنا من الارتفاع
 بواسطة اداء الغلة وكذا اذا اجتر مشط الحائك لعمل في محاكاة الوقف فاخذ المتولى رهنا لاستيفاء
 الغلة شهر الا يسقط حصته الا جرم منه لما مر (بسخ) آجر داره وسلمها ثم وقعت فتنة فشغل بيتا منها
 بامتعته سقط حصته من الاجر لفقد تسليم المنفعة (ظمر) استاجر له ليعمل له في الضيعة كاتخاذ الطين
 وقتل الوثائل فخرج للعمل وامطرت السماء فامتنع لهذا العذر لا يجب الا جرم ولو استاجر
 دارا فنزلها فغاصب ملك سقط حصتها ان لم يمكن اخراجه الا بانفاق مال وان امكن بالشفاعة او
 الحماية لا يسقط (بسخ) استاجر ارضا للغاليز سبعة اشهر وغرقت بعد خمسة اشهر وهلك الغاليز
 وتعد وزرع آخر فعليه حصته ما مضى قبل الغرق (تج) استاجر حمارا مع الدار للطحن فمنعه الجيران
 بغتوى الائمة او بالقضاء لا يسقط عنه الا جرم ما لم يمنع حمارا (عك) انسدر اقود الحمام فلا ينتفع
 به وهي في يد المستاجر سقط اجرة هذه الملك ولا يبقى الاجارة اذا لم ينتفع بها انتفاء الحمام وقيل
 يجب الا جرم بقدر ما ينتفع بها للسكنى او ربط الدواب (شخ) استاجر حمارا في قرية ونفر الناس
 عنه وخذلت القرية لا اجر عليه ان لم يستطع الترفق بالحمام وقال ركن الاسلام السغدري لا يجب
 الا جرم مطلقا قال استاذنا وفيه اختلاف المشائخ * باب العيب والخيار في الاجارة * (عج) تعيب
 العائنة عيبا لا يصلح للعمل فاصح المالك نصفه وترك النصف حتى تم السنة فعليه اجر كل العائنة
 ما لم يرد له نكوة معيبة وليس له ان يرد النصف دون النصف (بسخ) استاجر دارا سوى قيطون فيه
 خمر ميت ولم يعلم به ثم علم فليس بعيب وليس له الرد (فج) وكونه منصوبا عيب فله الرد (بسخ) امر صكاكا
 فكتب له صك الشراء فافتى العلماء بعدم الصحة فلا شيء على الامر استاجر حمارا فوجد راقوده
 مستعمل اقله الرد * باب ضمان المستاجر بالالتلاف والتصرفات التي لم يؤذن له فيها وبالضياع من
 غير تعمد * (بجر) استاجر مراوسا ليعمل في كرمه فلما عاره جاره وضاع لم يضمن في ملك الاجارة
 وبعد ما يضمن قال استاذنا ربح فجعل المرواوسا ليعمل بالالتلاف المستعمل (ط) واصل
 هذه الجنس ان آجر ما يختلف باختلاف المستعمل لا يصح حتى يعين المستعمل فان عين نفسه
 يصير مخالفا لالدفع الى غيره وان لم يعين المستعمل فسد ثم ان استعمله اولا ثم دفع الى غيره يضمن

عند البعض وان دفعه الى غيره اولا فليس بمخالف وان كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل
صحت وان لم يعين المستعمل ولا يضمن بالدفع الى غيره قبل استعماله وبعدك والسراج مما يختلف
فيضمن بالدفع الى غيره ولا اجر عليه (فصح) غصب الحمار المستاجر والمستاجر يقدر ان ياخذ
منه بعد ليهين فلم يفعل حتى ضاع لم يضمن (بم) استاجر فاس القصاب فاخله منه العوان بالجباية
ولم يخلصه بدراهم حتى ضاع لم يضمن (بم) استاجر حمارا وذهب به مع حمارة الى البلد فاخذ
العوان حمارة المملوك فاشتغل بتخليصه من يده وترك المستاجر وضاع لا يضمن ان كان لا يعرف
العوان (فصح) لا يضمن مطلقا (قب) يضمن (ط) تفرقت الغنم من الراعي تفرقا لا يقدر على اتياع
كلها فاقبل على فرقة منها وترك الباقي فهو في سعة من ذلك ولا يضمن اذا هلك ما ترك (فصح) استاجر
قصعة فوقعت من يدك وانكسرت يضمن (ط) استاجر قدرا للطبخ فطبخ واخذ ليخرجه الى الدكان
فانزلق رجله فوقه فانكسرت ضمن كالحمال اذا انزلق وقيل ينبغي ان لا يضمن كمن استاجر ثوبا
فلبس ويحرق من لبسه قال (بم) وهو الصحيح وكذا في مسألة القصعة لا يضمن ان سقطت حال الانتفاع
بها (ظمر) استاجر بغير الحمل عليه كذا منا ويركبه فحمل عليه المسمى واركب غيره وهو يطبقها
فلتف فعلية نصف القيمة * باب في حكم اجير الخاص والمشارك وتلا من تها وضمانها * سئل نجم الائمة
الحكيمى سلم افراسه الى الراعي ليحفظها مدة معلومة ودفع اليه اجرا للحفظ والرعى واشتغل الراعي
بمهمه وترك الافراس قضاعت فهل يضمن فقال لا ان كان ذلك متعارفا فيمتاين رعاة الخيل والا
فنع (علك) وابو حامد لو قال البقار المشترك لا ادري اين ذهب الثور فهل اقرار بالتضييع في زماننا
(بم قب) لم يسلم الطحان الا قيق بعد الطحن مع القدرة فسرق منه يضمن بعد اخذ الاجرة طلبه
المالك منه او لم يطلب وقبل اخذ الاجرة لا (بم قب) هلك المتاع في يد الاجير المشترك ثم استحق عليه
وضمن القيمة لا يرجع على المستاجر بها كافي العارية (بم) دفع البريسما الى صباغ وقال اذا صبغت
فادفعه الى معتمد ي هذا فصبغه وارسله بيد غيره الى المعتمد وضاع من المعتمد لا ضمان على احد لانه
لما وصل الى المعتمد خرج المرسل والرسول من الضمان ولو نسج الحائك الثوب رد يا معيوبان فان كان
فاحشا فان شاء المالك ضمنه مثل غزله وترك الثوب عليه وان شاء ضمنه النقصان (ظمر) الطحان

طمس الحنطة خشكاً ولا يضمن ولكن يومر بطحنه ثانياً (بم) شريكاً في عمل لقصرة تقبل عتايها ثم
 اخذها احد مما وذهب ولا يدري اين ذهب لا ضمان على الثاني (ق) قال الطحان او الخفاف
 او الخياط غدا اعمله واجيب به فلم يجيب به غدا حتى هلك يضمن ان امكنه تسليمه والا فلا (ب) سمح
 الخاني المستاجر لحفظ الامتعة ليلاً ونهاراً ذهب الى الحمام بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس
 وتركها بلا حافظ مفتوحاً فكسر السارق مغلاق الانبار خانه وسرق ما فيه لا يضمن ليلاً كان او نهاراً ولو
 حرق من الكناد والى في الصحن يضمن عن ابي يوسف ر ح د فع اليه زجاجة ليقطعها فقال هذا
 لا يكاد يسلم عند القطع فقال ان انكسرت لا ضمان عليك فان كان لا يسلم مثله في القطع من الكسر
 لم يضمن والا فيضمن * باب ضمان مكاري الدابة والغاوذق والحمال والملاح * (ق) المكاري كان
 ينقل الدبس من القرية الى المصرف فنزل في الطريق وتام وخرق الكلب الزق فضاع الدبس لا يضمن
 ان نام جالساً (ب) سمح حمل الغاوذق خاوية ولبس فانكسر القب وانكسرت الخاوية يضمن كالحمال
 اذ ازلق وكذا اذا انكسرت لخرق في تسييره والا فلا ولو نام الغاوذق في العجلة فاصابت الدوارة
 شيئاً او انحرف الثور عن الطريق فالتف شيئاً يضمن لان سير الثور مضى اليه ولو نام فيها الغواذق
 وانقلبت فانكسرت الدوارة او القب او سائر الآلات لم يضمن لما لكها لان نومه ما ذون فيه عرفنا
 (ظ) استاجر سفينة معينة ليحمل عليها امتعته هذه فادخل الملاح فيها امتعة اخرى بغير رضا المستاجر
 وهي تطبيق ذلك وقرقت السفينة والمستاجر معها لا يضمن الملاح (ب) سمح ملا سفينة من امتعة الناس
 وشدها في الشط ليلاً فظهر فيها ثقب ومثلت ماء وغرقت وهلك الامتعة لا يضمن ان كانت تترك هذه
 عادة ولو قال مالك الامتعة للملاح شد السفينة ههنا فلم يشد واجراها حتى غرقت من الموج يضمن
 ان كانت تشد في هذه الحالة * باب فيما يجب على الآجر وعلى المستاجر من توابع المعقود عليه *
 (فع) زجاج الكوة واصلاح المسناة والسلم على الآجر وفي رفع الثلج اختلاف المشايخ والمفتين والمعتبر فيه
 العرف (مت) الزجاج مندي على المستاجر للعرف (ط) اصله ان الاجارة متى ونعت على عمل ولم يشترط
 توابعه على الآجر فالمرجع فيه الى العرف حتى ان الابرة والسلك على الخياط والنجير والغراء على
 رب الغزل حتى لو صرفه الحائك من عند نفسه فله ان يرجع به على صاحب الغزل وعرف بهذا ان

ما يجب على المستاجر ابتداء من تروابع العمل وفعله الا جبر بدون اذن صريح فله ان يرجع به
 على المستاجر (بم) تطمين الدار وصلاح ميازيها على رب الدار ولا يجبر على ذلك وللمستاجر
 رد ما اذ لم يعلم وقت الاجارة ولو استاجرها ولا زجاج فيها او في سطحها ثلج وعلم به فلا خيا له (بسمج)
 والحجرة تدخل في استيجار الحانم دون استيجار الابنارخانه في الخان للعرف * باب في التصرفات
 التي لا يجوز للمستاجر والاجر في الدار والارض المسبلة وغيرها والتي يجوز * (كسب فتح) المستاجر
 الدار المسبلة القاء ما اجتمع من كنس الدار من التراب ان لم يكن له قيمة وله ان يتد فيه وتدا
 ويستنجي بجداره ويتخذ فيها بالوعة الا اذا كان فيه ضررين (بسمج) استاجر ارضا سنة على ان يزرع فيها
 ما شاء فله ان يزرع فيها زرعين ربيعيا وخريفيا (فتح) استاجر حائطا مسبلا لدق الارض له ذلك ان
 لم يضر بالبناء وليس لمستاجر الدار المسبلة ان يجعلها صطبلا ولو غاب المستاجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح
 الى الاجر فله ان يتخذ فيه مفتاحا آخر ويوجره من غيره بغير اذن الحاكم * باب الاختلاف في الاجارة *
 (شمر) دفع الاجر الى الموجه مائة بعد شهرين فطالبه الورثة باحرة عشرة اشهر وقال الموجه
 اجرتها بهذه الاجرة شهرين والبحت له السكنى بقية السنة وقالت الورثة بل اجرتها سنة فالقول
 للموجه لا نه ملك الاجرة وادعت الورثة ابطال ملكه (بم) قال لاسناذه علمنى الحرفة فعلمه ومات
 فادعى التلميذ الاجر وافكر الورثة فان كان يعطى لمثل هذا التلميذ اجرة فله اجر المثل (جمع)
 اختلفا في مضي الملك فالقول للمستاجر ولو قال الموجه ان لم تفرغ دارى فعليك كل شهر ثلاثة دنانير
 فسكت المستاجر ثم بعد ذلك قال لا يسوى لى فخذى دارك فهو فسخ قيجاز اذ على الشهر الاول كزب السلم
 والمسلم اليه اذ اختلفا في مضي الشهر المشروط فالقول قول المطلوب وان اقاما البنية فالبنية بينته
 ايضا (ص ط) وكذا البائع والمشتري اذا اتفقا على مدة الخيار واختلفا في المضي فالقول لمن ينكر المضي ولو
 استاجر الام المبانة المعنقة لا رضاع ولد هاصح في ظاهر الرواية ثم لو تزوجها بعد ذلك بيوم او يومين
 (بم) لا يفسخ الاجارة ولا يجب الاجر لان في ابقاء الاجارة فائدة بان يطلقها ثانيا بائنا كذا قاله
 ظهير الدين المرغيناني (ظرفب) انفسخت على الاصح * باب الاستصناع * (بسمج) دفع مصحفا الى مذهب
 ليذهب به من غلبه واراها المذهب انموذجا من الاشار والاحماس ورؤس الاعا ووائل

الأمور فأمروه رب المصحف ان يذهب كذا لك باجرة معلومة لا يضح مثل عمر النسقى وخ ممن قدع
 الى هاتك غز لا لينسج له عمامة من سداه فجاء بها منسوجة فقال صاحب الغزل اشتريت منك
 ما في هذا المنسوج من الابريسم بكذا وقال الآخر بعت هل يصح فقال يجوز بيع ما صار على الامر
 للامور من الابريسم (ظمر) السدى بالعقل الاول صار ملكا لامر وقال ابو الفضل الابريسم دين
 على الامر واجرة العمل عليه (عملك) قال لنجا رابن لي بيتا فاذا ابنيته يقومه المقومون فما يقولون
 ادفعه اليك فرضا به وبناه وقومه رجل باتفاقهما وابي الصانع فله اجره مثله وقال ابو حامد وخمير
 الودري هو بمنزلة المقوم لا الحكم يعني لا يلزمه تقويمه * باب فيما يتعلق بالاجارة الطويلة المرسومة
 ببخارا * (بم) الاجر زرع الارض المستاجرة بعد فسخ الاجارة قبل ايفاء مال الاجارة الى المستاجر
 من غير اذنه فليس للمستاجر ان يقلع الزرع (فصح) له القلع كما يشتري زرعها قبل ايفاء الثمن بغير
 اذن البائع فله ان يكلفه القلع (بم) آجر المدا اراجارة طويلة بخمسة دنانير وقبضها وسلم الدار ثم
 باعها بغير اذن المستاجر بخمسة دنانير وقبض الثمن ومات ولا مال له سوى هذه الدار فالمستاجر
 احمق بها وله ولاية الحبس حتى يستوفي مال الاجارة لان بالموت بطل الاجارة دون البيع
 بقي الدار على ملك المشتري لكنه يخير ان شاء ادى الاجارة وقبض الدار وان شاء ترك وان
 اجاز بيعها ومال الاجارة عشرة والثلث خمسة فللمستاجر لاجل الخمسة الباقية ولاية الحبس
 ايضا (فب) ليس له ذلك (ظمر) انفسخت الاجارة فطلب المستاجر مال الاجارة فقال الآجر
 امهلني يوما فامهله لا يبطل حق الحبس (بم) استاجر ارضا اجارة طويلة واشترى الاشجار ثم
 ليصح الاستيجار ثم اثمرت الاشجار ثم فسخاها فالثما ر على ملك المستاجر ولو قطع الاشجار ثم
 تقاسخا فهي للآجر ولو اتلفها المستاجر فعليه قيمتها لانه يبيع ضروري لجواز الاجارة فلا يترتب
 عليه احكام البيع البات ولو اتلف الآجر الاشجار في ملك الاجارة فالصحيح انه لا ضمان عليه لكن
 بخير المستاجر في الفسخ لانه عيب ولو قطعها المستاجر في ملك الاجارة (بم فصح فب) لا يضمن
 النقصان لكنه يخير الآجر * باب مسائل متفرقة * (فع) استاجر مغنا ليأخذ له سفينة من خشبه
 في عرض اثني عشر شبرا باجرة معينة فقال السفنان ان خشبك لا يصلح لهذا العرض فاذن لي ان

ان يزيد شبرا او انقص من هذا المقل ار فاذن له ان يزيد هافا تخذ هافا ثلاثة عشر شبرا يستحق الاجر
بالزيادة (بسم) لو قال او يد انسانا يكتب لي صكا فقال رجل ادفع الي شيأ فاني اجدك فدفعه اليه
وكتبه بنفسه لا يحل له اخذ ذلك الشيء (بسم) ولو استاجره لينسج له هذا العكرباس بكذا على انه
عشرة فنسجه فاذا هو خمسة عشر لا يستحق الاجرة بالزيادة لان الطول وصف ولو استاجره لقطع
الشجرة في قرية بعيدة فذهب وتعد رقطعها ان ذكر الذهاب في العقد يجب بقدره والا فلا (ظ)
(بسم) المستاجر اذا اخذ منه الجباية الراتبة على الدور والحوانيت يرجع على الاجر وكذا الاكار
في الارض وعليه الفتوى (بسم) المستاجر اذا عمروا الدار المستاجرة عمارات باذن الاجر يرجع
بما انفق وان لم يشترط الرجوع صريحا وكذا لك القيم (فسم) وفي التنور والبالوعة لا يرجع بمجرد
الاذن الا بشرط الرجوع لان العمارة لا صلاح ملكه وصيانة داره عن الاختلال فيرضى
بالاتفاق بخلاف التنور والبالوعة استاجر عبد اهل بين الشهرين شهرا باربعة دراهم وشهرا
بخمسة دراهم فهو جائز والاول منهما باربعة دراهم لانه لما قال شهرا باربعة انصرف الى الاول
فتعين الخمسة للثاني * كتاب ادب القاضي وهو يشتمل على ثمانية عشر بابا * باب من يجوز له
تقلد القضاء وجلوس القاضي وكيفية حكمه وما يتعلق به من صاحب المجلس واجرة الوكلاء
والكاتب وبوابه * (مت) لا يحل قبول العمل من غير اهله وان كان مستحقا لذلك عند ابي حنيفة
رح لانه عون للظالم على ظلمه قال استاذنا رح وفي المحيط خلاف هذا (م) في ادب القاضي
لقاضي صدر وينبغي ان ينصب انسانا حتى يقعد الناس بين يدي القاضي وقيمهم ويقعد الشهود
وقيمهم ويزجر من يسمى الادب ويسمى صاحب المجلس والجلوازا ايضا وانه ياخذ من المدعي
شيأ لانه يعمل له باعادة الشهود على الترتيب وغيره لكن لا ياخذ اكثر من درهمين العدلين
الزائفين من الدراهم الرائجة في زماننا وللوكلاء ان ياخذوا ممن يعلمون له من المدعين والمدعي ما
عليهم ولكن لا ياخذوا لكل مجلس اكثر من درهمين والرجالة ياخذون اجورهم ممن يعملون
له وهم المدعون لكنهم ياخذون في المصرون نصف درهم الى درهم واذا خرجوا الى الرها تبق
لا ياخذون لكل فرسخ اكثر من ثلاثة دراهم او اربعة هكذا اوضحه العلماء الا تقياء الكبار وهي اجور

امثالهم واجرا كاتب على من يكتب له الكتاب واجر كتابة المحاضر والمصنفات على من قد راعى العمل فان
ذلك عمل فيه دقة ولا ينبغي ان ياخذ اكثر من اجر المثل الذي ياخذ به الناس بمثل ذلك العمل
وينبغي للقاضي ان ينصب انسا تا يقدم الاول فالاول ويمنعهم عن الدخول على القاضي جملة
ولا يترك القاضي حتى ياخذ من الناس شيئا ليركهم فيدخلوا عليه فان الدخول على القاضي مباح
لهم وواجب على القاضي ان ياذن لهم بالدخول واجر هذا الباب على القاضي والوكلاء لانه يعمل
لهم لانه يمنعه حتى لا يزدحموا عليه وعليهم (جست) واذا بعث امينا للمتعد يل فالجعل على المدعى
كالصيغة لقصيتهما (شص) لادب القاضي القاضي اذا بعث الى المدعى عليه بعلامة فعرضت عليه فامتنع
واشهد عليه المدعى على ذلك وثبت ذلك عند فانه يبعث اليه ثانيا ويكون مؤنة الرجالة على
المدعى عليه ولا يكون على المدعى شيئا بعد ذلك قال (صت) فالحاصل ان مؤنة الرجالة على المدعى
في الابتداء فاذا امتنع فعلى المدعى عليه وكان هذا استحسان مال اليه للزجر فان القياس ان يكون
على المدعى في الحالين (ط) قيل اجرة الشخص في بيت المال وقيل على المتمرد كالسارق اذا قطعت
يد فاجرة الحد او والد من الذي يحكم به العروق على السارق لانه المسبب ولو ذهب الى باب
السلطان وذهب بقائده لا حضار خصمه فاخذ منه زيادة على الرسم يرجع الخصم على المدعى بتلك
الزيادة وان ذهب الى باب السلطان ابتداء وان ذهب الى القاضي او لا وعجز عن استيفاء حقه في
المحكمة لا يرجع ولو امر القاضي رجلا بملازمة المدعى عليه لاستخراج المال ويسمى مؤنلا فمؤنة على
المدعى عليه وقيل على المدعى وهو الاصح (شط جست) المزمى ياخذ الاجر من المدعى وكذا المبعوث
للمتعد يل (جلف) قضى في ولايته ثم اشهد على قضائه في غير ولايته لا يصح الا شاهد * باب من يشترط
حضرته لتسليم البيعة والقضاء عليه ومن يصلح خصما ومن لا يصلح * (فسح) المستحق المبيع بالبيعة
ورجع المشتري بالثمن على البائع فاقام عليه البائع بيعة على ان هذا الحار فنتج منكى لا يسمع بينته
(بهر) فيه خلاف المصالح (شص) يقبل بينته (ط) استحق العبد من يك مشتبوه بالملك المطلق
على بائنه فاذا قام البائع بيعة فنتج في ملك من امضى قبلت بينته اذا اقامها بحضرة المستحق
وكذا في اقام البائع بيعة انه فنتج في ملك بائنه من امته فشرطه عند رج حضرة المستحق لقبول البيعة

وغيره لا يشترط به اخل السرخسى وقيل على قياس قول البيهقي رحمه الله وابي يوسف وروح الاول لا يشترط قال (بم) وهو الاظهر والاشبه وعندهما يشترط (شخص) اذا اقام البائع بينة ان المبيع وصل اليه من جهة المستحق يشترط حضوره لقبول البينة هو المختار (فهم) ادعى رجل على المشتري ان هذه الدار والمشتراة في اجارتي فقال المشتري فسمحت الاجارة ثم اشترى بها والبائع غائب يتمكن المشتري من اثبات ذلك بالبينة (فهم) ادعت على آخر قرضا واقامت بينة عليه ثم اقرت قبل القضاء ان القرض ملك زوجي وانا وكيله بالاقرار لا يقضى به في البينة للزوج لانها قامت على غير خصم لان الوكيل بالاقرار ليس بخصم (بم) ادعى على وصي لقيط شيئا والقيط غائب لا يمكن تعريضه بالنسب لا يصح دعواه لان حضرة الصغير شرط في الدعوى عليه ليشار اليه (ظم) قامت البينة على خصم بالدين فاخر القاضي قضاءه فغاب المدعى عليه ووكل ابنه بتلك الدعوى فله ان يقضى بتلك البينة التي قامت على ابيه قال استاذ نارج ولا يشترط حضرة رب الدين في سماع بينة المحبوس على افلاسه (مت فلك) وابو حامد والبرغري في وصايا الجامع الصغير فيمن تركه زوجة وابنا فاخذ الابن كل التركة وغاب ثم ادعى رجل على الميت ادنا تنصب الزوجة خصما عن الميت وان لم يكن في يد هاشم (علك) لا تنصب الا اذا كان في يد هاشم قال استاذ نارج والصواب هو الاول (ط) في دعوى العين انما تنصب احد الورثة خصما عن الميت اذا كان العين في يده والا فلا وفي دعوى العين ينتصب خصما ان لم يصل اليه شيء من التركة (فهم) ادعى على الميت ادنا وادعى على ورثته وليس في ايديهم شيء ثبت ذلك باقرار المدعى تقبل البينة ويحلف الورثة على العلم وكذا لو لم يكن للميت مال متروك تقبل البينة ويحلف الورثة على العلم لان الحاجة الى اثبات الدين دونه استيفائه (ن) وعن الفقيه ابي جعفر انه يسمع البينة قبل ظهور المال ولا يحلف الورثة الا عند الظهور وبه ابو الليث (بم) ادعى على اخى الميت ادنا عليه فقالت لست بخصم لان للميت ابنا لا تندفع عنهما الخصومة بدون البينة (حسن) قد لا يكون الانسان خصما في البينة ولا في اليمين ولو اقربه لا يجبر ولكن لو دفع جاز (م) كمن ادعى انك اشتريت هذا العبد من وكيلي فلان فاعز المشتري بالشراء والوكيل غائب لا تقبل بينة المدعى انه كان وكيله بالبيع ولا يحلف به ولو اقربه لا يجبر عليه ولكن لو دفع جاز وقد

لا يكون خصما في البيعة ولا في اليمين ولكن لو اقرب به بجبر عليه (صق) كمن ادعى عبدا في يد رجل فانكر دعواه فصالح رجل مع المالك على دراهم ودفعها اليه على ان يكون العبد له ثم جاء المصالح الى ذي اليد واقام بيعة على ان العبد كان للمدعى واراد اخذه لم تقبل بيئته ولم يحلف عليه لكن لو اقر ذو اليد بوجوب دفع العبد الى المصالح ويكون المصالح بمنزلة المشتري ونص محمد رح انه لا تقبل البيعة ولا اليمين ولكن لو اقر بوجوب دفعه وقد يكون خصما في اليمين ولا يكون خصما في المبيعة كمن اشترى عبدا او قبضه ثم اقر انه لغير البائع فلان بن فلان ودفعه الى المقر له ثم اقام بيعة انه كان للمقر له ليرجع بالثمن على البائع لم تقبل بيئته ولكن له ان يحلف البائع بالله ما كان للمقر له فان نكل رد الثمن وقد يكون خصما في البيعة دون اليمين وعلى هذا عشر مسائل واكثر منها ادعى عبد بين في يد رجل فانكر ثم صالحه من دعواه على احد هما بعينه ثم اقام بيعة ان العبد بين كان له ان ياخذ الآخر ولو اراد ان يحلف في اليد ليس له ذلك ومنها ان الوكيل بالشراء رد المبيع بالعيب فقال البائع رضى الامر به تقبل البيعة عليه على رضا الامر وليس له ان يحلف الوكيل ومنها الوكيل بطلب الشفعة ادعى عليه المشتري ان الموكل سلم الشفعة تقبل بيئته ولا يحلف الوكيل عليه ومنها الوكيل بقبض الدين ادعى عليه المدينون انه اوفى رب الدين دينه واقام بيعة عليه تقبل ولا يحلف الوكيل بالعلم اذا لم يكن له بيعة ومنها انه ادعى على رجل انه وصي الميت تقبل بيئته ولا يحلف المالك عا عليه ومنها انه اذا ادعى انه وكيل فلان فانكر تقبل البيعة ولا يحلف ومنها انه اذا ادعى ان فلانا الميت او وصي اليه والى هل فانكر تقبل البيعة عليه ولا يحلف ومنها ان الاب فيما اذا ادعى على ابنه الصغير خصم في مساع المبيعة دون اليمين ومنها ان من ادعى على ميت مالا او حقا من الحقوق وقل موصيه الذي ليس بوارث الى المحاكم فليس له ان يحلفه لان اليمين لوجاء النكول والتكول بذل او اقرار وليس للوصي ولا للاب في حق الصغير ذلك (ط) ولو كان الوصي وارثا يحلف لانه يملك البذل في حصته مثل شمس الاسلام الا وزجندى عن خياط عنده ثياب الناس وغاب عن البلد فهل لا صحاب الثياب ان يطلبوها من زوجته فقال ان كان غين ثيابهم عندها فلهم الطلب والاخذ قال استاذنا رحمه فيه نظري فالمسئلة الخمسة معروفة ان الغاصب والمودع والمهتاجر والمرتهن والمستعير من

غير المالك لا يكون خصما لمدعى الملك المطلق . لكن الصواب ما اجاب به شمس الاسلام وبه كان يفتى
 (خج) فحين رهن متاع غيره بغير اذنه فوجد المالك في يد المرتهن له ان ياخذ منه ووجهه ان
 للمالك ان ياخذ ملكه اينما وجد له وله ان يحتال بما قد رعليه من الحيلة حتى يصل الى حقه فله
 ان يطلب ملكه من مودع وغاصب او مرتهن وغيرهم الا اذا اثبت ذواليد بانه مودع فحينئذ يندفع
 عنه الخصومة فاما قبل دعواه فاجواب المفتي ان للمالك طلب ملكه منه * باب ولاية القاصي وتصرفاته
 على الغير * (شب) للقاضي ولاية اقراض اللقطة من الملتقط واقرض مال الغائب وبيع منقوله
 اذا خاف التلف وهذا اذا لم يعلم بمكان الغائب اما اذا علم فلا لانه يمكنه بعثه الى الغائب اذا خاف
 التلف قلت وهذا يدل على ان للقاضي ان يبعث مال الغائب الى الغائب اذا خاف التلف وفي
 تمة (صغر) الاب اذا كان مسرفا مبذرا للمال فللقاضي ان ياخذ مال اليتيم من يده ويضعه على
 يدي عدل الى وقت حاجة الصغير وبلوغه (ط) على الرواية التي يجوز بيع الاب الذي هو فاسد
 عند الناس فنقول وله الصغير يوخذ الثمن منه ويوضع على يدي عدل (فسخ) الاب او الوصي باع عقار
 الصبي فرأى القاضي نقض البيع اصلحة للصغير له ان ينقض قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رح له ان ينقض قال استاذنا راجح اطلاق الجواب في كتاب الماذون في الاب او الوصي تنصيص على
 ان الاب او الوصي وان كان مصلحا فللقاضي نقض بيعه اذا رأى المصلحة فيه * باب ما ينقض به القضاء
 وما لا ينقض * (خج) قضى بملك الارض بشهادة الفروع ثم جاء الاصول ففي بطلان قضائه بشهادة
 الفروع خلاف فمن قال القضاء يقع بشهادة الاصول يبطل ومن قال يقع بشهادة الفروع لا يبطل
 (فعظم) ادعى ارضاني يد رجل ارثا من ابيه فقضى له بالبيعة العادلة ثم قال اشتريتها من ابي
 بطل القضاء بقوله (عمت) وابوها مد اشترى ضيعة من زيد وباعها من عمرو ثم استحق منه بالملك
 المطلق بالبيعة والقضاء ثم اقام عمرو بيعة ان المستحق كان اقر قبل دعواه ان هذه الضيعة ملك لزيد
 المذكور فليس للقاضي مطالبة ببيان كيفية الوصول اليه من جهة زيد ووجب على القاضي تسليم
 الضيعة اليه وعن (حمز) ايضا ادعى على رجل ضيعة في يد دوا قام بيعة وقضى له فاخذها وباعها
 من انسان ثم ان المقضى عليه يدعى ان هذه الضيعة كانت لفلان فباعها من رجل واشترتها من

ذلك الرجل وان المقضى له قد كان اقر قبل دعواه بان هذه الضيعة ملك ذلك البائع الاول واقام
 بينة على اقراره ذلك فهذا الدفع في غاية الصحة وليس للقاضي ان يسأله بعد صحة الدفع عن سبب
 الوقوع في ملكه لانه دافع وليس بمدع (علك) لا حاجة الى سوال القاضي عن سبب الوقوع
 في ملكه قلت وهل الجواب وامثاله يدل على ان الدفع الصحيح بعد القضاء مسموع شرعا (علك)
 ولو ادعى بعد الحكم بالبينة ان المقضى له قد كان اقر ان هذا المحدث وملك عمر وفليس هذا ابدفع
 صحيح ما لم يدع تلقى الملك من جهة عمر ولكن ليس للمفتي ان يزيد في الجواب على قوله
 ليس بدفع صحيح لانه لو استثنى المفتي يزيد الوكلاء المفتعلة دعوى تلقى الملك من جهة عمر و
 كاذب بالصحة الدافع قال استاذنا رح وما اجاب به (علك) في اصل المسئلة يدل على انه لو كانت
 الدار في يد انسان فزعم رجل آخر انها ملك فلان لا ملك ذي اليد ثم ادعاه بعد ذلك على
 ذي اليد ملكا مطلقا لنفسه للقاضي ان يسمع دعواه وقد اجاب (علك) بخلاف هذا ابو حامد قاض
 قضى في حادثة ثم ظهر له خطأه يجب عليه ان ينقض قضاؤه (صت) هذا اذا خالف قضاؤه الاجماع
 او النص او السنة اما اذا كان كل واحد منهما بالاجتهاد لا ينقض وفيه حد يث عمر رض (ط) ان
 كان خطأه لا يختلف فيه الفقهاء رد القضاء ونقضه لا محالة والا امضا وقضى في المستقبل بما يرى
 (ط) ادعى عليه دارا فادعى المدعى عليه الصلح ولا يبينه له فنقض القاضي للمدعى بالدار وباعها
 من رجل ثم ان المدعى عليه اراد ان يحلف المدعى بالله ما صالحتني عن دعواك في الدار قبل
 قضائه لك بها فله ذلك فاذا حلفه وكل كان للمدعى عليه الخيار ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن
 وان شاء ضمنه على السعد يروح المدعى بالبراء بعد القضاء بالك بين عليه بالبينة فانكر الدائن
 وحلف ثم اقام الملك يوم بينة بالابراء قبل القضاء تسمع عن شمس الاسلام الا وزجند ي استثنى
 عثمان على عبد الرحمن محدودا بالملك المطلق بالبينة والقضاء وقبضه وباعه من آخر وسلمه اليه
 ثم ادعى عبد الرحمن دفا على عثمان لياخذ ملكه وليس المحدث ود في يدك يسمع دعوى الدفع على
 عثمان وعنه ادعى عينا وقضى له ثم اقر ببعض ذلك العين للمدعى عليه لا يبطل دعواه والقضاء في الباقي
 (ط) قضى القاضي بالدار والبناء بالبينة ثم قال المقضى له ليس البناء لي وانما هو للمدعى عليه ولم

يزول له فهو أكذب لشهوده ولو قال البناء للمدعى عليه لم يكن أكذاً بائناً رواية الا قضية وفي رواية
 شهادات الاصل مجرد اقرار المقضى له بالبناء للمدعى عليه أكذاً اب لشهوده يبطل به القضاء
 * باب القضاء بشهادة الزور والنكول مع كذب المدعى * (فع) ادعى عليه جارية انه اشتراها منه بكل
 فانكر فحلف فنكل فقضى عليه بالنكول تحلل الجارية للمدعى ديانته وقضاء كافى الشهود الزور (شمر)
 لا تحلل لان الحل ثبت في الشهود لتحديث على رض شاهد اك زواجك فلا يتعدى الى غيره (سمر)
 قضى في السلم او الصرف بشهود زور يشترط قبض راس المال وبدي الصرف في مجلس القضاء للحل
 لان القضاء انشاء للعقد بينهما وقيل لا يشترط وعلى هذا الخلاف اذا قضى بالنكاح بشهود زور يشترط
 حضرة الشهود وقت القضاء لانه انشاء وقيل لا * باب الجرح والتعديل * شمس الاسلام
 الا وزجندى اقام بيعة على دار وفي يد رجل فقال المشهود عليه لا تسمع شهادته لانه اقرى بملكية هذه
 المدار قبل شهادته لا يحلف الشاهد بذلك ولو اقام بيعة به لا تقبل ولو قال ادعى هذا الشاهد هذه الدار
 لنفسه قبل شهادته لا يحلف الشاهد عليه ولا المدعى على العلم ولو اقام البيعة عليه على انه خاصم عليه
 عند القاضي يبطل شهادته (فع) خلافه والاول منصوص عن محمد ر ح (علك حم) شهد فجرح
 ثم شهد بعد خمس سنين في تلك الحادثة عند ذلك القاضي لا تقبل (علك حم) المزكى اذا قال عدل في
 الظاهر فليس بتعديل ولو اطلق كان تعدى لا * باب القضاء في المجتهدات وما يتعلق به * (فع) علي السغدري
 زوجت نفسها بغير اذن وليها فعجز الزوج عن اداء المهر والنفقة فلوالدها ان يطلب من القاضي
 الفرقة باعتبار العجز (نسخ) ليس للقاضي ان يقضى بالفرقة بسبب العجز عن النفقة واجاب هو موافق
 فحين غاب عن امواته وتركها بلا نفقة انه لو قضى بالفرقة بسبب العجز عن النفقة ينفذ قال وانما
 فرقت بين الجوايين لان الخلاف بيننا وبين الشافعى ر ح في حل الاقدام على القضاء فعندنا لا يحل
 ولا خلاف في النفاذ فالجواب الاول جواب عن حرمة الاقدام والثاني عن النفاذ مع حرمة الاقدام
 عليه ولا يشترط ان يكون القاضي شفعوي المذهب لانه لا خلاف في نفاذ القضاء (علك) لا ينفذ
 القضاء بسبب العجز عن النفقة عندنا حتى يقضى قاض آخر بتنفيذ قضائه (نسخ) اب الصغير مع امرأة
 الصغير اذا اراد الفرقة فالحيلة فيه ان يقضى بالفرقة بسبب العجز عن النفقة اولان النكاح كان

بلفظ الهبة او بغيرولي فينفذ وللقاضي هذه الولاية الا ترى ان القاضي يفسخ النكاح بخيار البلوغ
 وهذا يؤيد جواب (فتح) العجز عن الانفاق لا يوجب حق الفراق وقال الشافعي رح لها ان تطلب
 من القاضي ان يفرق بينهما ويكون ذلك فسحا وطى هذا الخلاف اذ عجز عن ايقاء المهر المجل فان فرق
 وهو شفيعي المذهب نفل قضاؤه عند الكل وان كان القاضي حنفيا لا ينبغي له ان يقضى بخلاف مذهبه
 الا اذا كان مجتهد او وقع اجتهاد عليه وان قضى بخلاف رأيه من غير اجتهاد فعن البيهقي رحمه رح
 في نفاذ قضاائه روايتان وكذا في كل فصل مجتهد وان امر شفيعيا فقضى وهو غير مأمور بالا ستخلاف
 او مأمور لكن المأمور والقاضي اخذ شيئا لا ينفذ قضاؤه عند الكل لان قضاء القاضي فيما ارشى باطل عند
 الكل وان لم ياخذ شيئا ففرق المأمور جاز تفريقه وان كان الزوج غائبا فقامت البينة ان زوجها
 الغائب عاجز عن النفقة وطلبت التفريق منه فان كان القاضي حنفيا فقد ذكرناه وان كان شفيعيا
 وفرق بينهما قال ابي سمرقند جاز تفريقه لانه قضى في فصلين مجتهد بين العجز والغيبة وعندنا لو قضى
 على الغائب ينفذ قضاؤه في اظهر الروايتين عن البيهقي رحمه رح (ظمر) لا ينفذ لان القضاء على الغائب
 انما يجوز عند الشافعي رح وينفذ في احدى الروايتين عن البيهقي رحمه رح اذ اثبت المشهود به وهنا
 لم يثبت العجز عند القاضي لان المال غادر وانما فعسى يصير الغائب غنيا ولا يعلم الشاهد لما بينهما من
 المسافة فكان مجازا في شهادته فاذا علم القاضي بذلك لا يجوز قضاؤه (فن) غاب من امرأته
 غيبة منقطعة ولم يخلف نفقته فرفعت امرها الى قاض فكتب الى عالم يرى التفريق بالعجز عن النفقة
 ففرق بالعجز عن النفقة يقع الفرقة ولو كان له ههنا عقار ومتاع واملاك يتحقق العجز لانه لا يجوز
 بيع هذه الاشياء للنفقة اذ لم يكن من جنس النفقة لانه يتضمن القضاء على الغائب وهكذا ذكره
 في (ط) ثم قال وفيه نظرو الصحيح انه لا يصح قضاؤه فان رفع قضاؤه الى قاض حنفى المذهب فاجاز
 قضاءه فالصحيح انه لا ينفذ (فتح عت) زاد وافي وجه الامام من اوقاف المسجد دارا وحكم حاكم
 بذلك لا ينفذ ومن المشائخ ما يدل على خلافه (طفن) قال الرجل والمرأة مازن وشريم بالغ عجي
 وذاود فينفذ فيه اختلاف المشائخ ولو قضى قاض بصحة هذا النكاح ينفذ ويصح ثم قال ودلت المسئلة
 على ان قضاء القاضي في مثل هذه المجتهدات التي فيها اختلاف المتأخرين صحيحة وان لم يعرف

هيها اختلاف المتقيد مابين (فع عك) القاضي المقلد اذا قضى على خلاف مذهبه لا ينفك (ط) اختلاف
 الروايات في قاض مجتهد اذا قضى على خلاف رأيه (شخص) لو قضى قاض بما روي من سعيد
 بن المسيب ان دخول المحلل بها ليس بشرط للحل الاول لا ينفك قضاءه فان شرطيته ثبتت بالآثار
 المشهورة * باب القاضي يقضي بعلم نفسه * (مصحح) للقاضي ان يقضي بعلم نفسه بالوقف وكذا
 ان كان مدعى الوقف منصوباً من جهته له ان يقضي بعلمه * باب ما يكون حكماً من القاضي وما
 لا يكون وما يجوز قضاؤه ببيينة قامت عند القاضي الميت * (مصحح) قامت البيينة عند القاضي على رجل
 بحق فقال لمعتمده اقمه واطلب الدية منه فهو حكم عليه (فع حم) الحبس بعد اقامة البيينة بالحق
 قضاء منه وفي نفقات هذا الكتاب امر القاضي بحبس المدعى عليه قضاء منه بالحق (ط ظم) في دعوى
 العين اذا قال القاضي بعد سماع البيينة ادفع هذا المدعى ودللت على لا يكون حكماً وينبغي ان يقول
 حكمت بهذا المدعى وله هذا المدعى ثم قال (بمر) والصحيح ان قوله حكمت او قضيت ليس بشرط
 وقوله ثبت عندى يكفي وكذا اذا قال ظهر عندى او صح او علمت فهذا كله حكم هو المختار (فع
 عك) اقام المدعى بيينة على ان هذه الضيعة التى فى يده ملكه فطالبه القاضي بالجواب
 فاستمهله المدعى عليه فامهله القاضي خمسة اشهر وسلم الضيعة الى المدعى حتى ياتى بالدفع
 ثم اتى بدفع غير مسموع ومات القاضي قبل ان يقول حكمت فذلك التسليم حكم منه وليس للمدعى
 عليه ان يمنعه من التصرف وان يطالبه باعادة الدعوى وعن (حم) مثله وابلغ منه (عك) ان
 ارتاب القاضي الثانى في دين الاول او علمه وفقهه فما احسن ان يطلب الاعادة وقال مؤيد
 امر القاضي بتسليم بعض المدعى او كله بعد اقامة البيينة العادلة حكم منه بان الضيعة للمدعى
 * باب الاستحلاف * (شم رفع) وجب اليمين للمدعى بعد الاثكار وعدم البيينة فقال اسقطت اليمين
 او حقي في اليمين او قال ان لم اقم البيينة الى وقت كذا فقد اسقطت اليمين او حقي في اليمين لا يمقط
 وله ان يحلفه (فع) ادعى عليه ضيعة ولا بيينة له فطلب يمين خصمه فقال ان المدعى اقر انه لاحق
 له في هذه الضيعة فطلب يمين المدعى له ان يحلف بما يدعى عليه من الاقرار في الجامع الاصغر
 قال ابو نصرانك بوسى فيمين ادعى على آخر اقراره بالحق وانكر المدعى عليه يحلفه القاضي بالله ما اقر

أنه بكذا أو كل أو قال أبو القاسم الصغار ليس لها إلا أن يحلفه بالحق الذي يدعيه بالله ماله عليه
 كل أو كل إلا أن حقه هذا دون غيره وأطلق في (جب) فقال ولا يمين في دعوى الاقرار (شمر)
 يستحلف في دعوى الاقرار بالنكاح قال استاذنا راجح ولعل الاختلاف في اليمين في دعوى الاقرار
 بناء على اختلاف المشايخ في صحة دعوى مجرد الاقرار (ط) في صحة دعوى الملك بسبب الاقرار
 اختلاف المشايخ ومسائل الكتب فيها متعارضة قال استاذنا راجح ولكن مع هذا جواب (فج) أنه
 يحلف المدعى بسايد على حلفه من الاقرار صحيح فقد ذكر في محاضر (ط) أنه اشارة الجامع ان
 دعوى الاقرار إنما لا يطع لاثبات الاستحقاق بالاقرار أما لا بطلان للدعوى في مقام الدفع
 صحيح وإذا صح دعواه في مقام الدفع صح استخلافه بخلاف استخلاف المدعى عليه في مقام الاثبات
 على بعض الاقوال (شمر ف) يحلف المدعى عليه بطلب المدعى يمينه بين يدي القاضي قبل استخلاف
 القاضي فهل ليس بتحليف لأن التحليف حق القاضي سيف الائمة السائل للمدعى بينة عادلة
 حاضرة بخير بين الاستخلاف وبين اقامة اليمين الا اذا كان قال للقاضي لي بينة حاضرة فانه لا يجيبه
 الى الاستخلاف (شمر) ان غلب في ظنه انه ينحل فله ان يحلفه وان غلب في ظنه انه يحلف
 كاذبا لا يعد في التحليف (بسخ) وغيره جمعت المرأة من زوجها الفضة الكفرو وهو يجهل فلها ان
 تحلفه (شمر كص) طالبت زوجها بالمهر فاقول ولكن يقول لا شيء لي وانها اقوت بذلك ولا بينة لي على
 اقرارها فله ان يحلفها (بمر) ادعى على آخر انه وطئ جاريته وجعلت منه وادعى النقصان بهذا
 السبب وانكر هو الدخول فله ان يحلفه ولو حلف المدعى عليه فله ان يطلب من القاضي تعزيز المدعى
 ولو اقام المدعى بينة فله جهة النقصان (بمر) قضى القاضي عليه بالمال فقال انا معصرو المدعى يعلم
 اعمارهم وهو منكر فللقاضي ان يحلفه على ذلك قال استاذنا راجح وهل الاختيار حسن (ط) فيه اختلاف
 المشايخ ان القول قول المدعى في اعمارهم قول وب المدعى ولو اشترى جارية من رجل فادعت
 امرأته انها اشترىته منه قبل هذا ولا بينة لها فلها ان تحلف المشتري على العلم (فسح) اختلاف
 المتبايعان في صحة العقل ونسائه فحيث يكون القول قوله لكن مع اليمين قال استاذنا راجح وانما
 كفت على الاثبات لا يلزم ان يكون القول قول الايمان مع اليمين وكثير من المواضع يكون القول قوله دون

اليمين منها (ط) قال الرومي لليتيم انفق عليك كل امان مالك وذلك نفقت مثله او قال تركك ابوك
 رقيقا فانفقت عليه من مالك كل امان مات او اهلك وقال الصغير ما ترك ابى رقيقا او قال الرومي
 اشتريت لك رقيقا واديت الثمن من مالك وانفقت عليه كل امان فهو مهدق في ذلك كله مع اليمين
 قال (بم) الا ان مشائخنا كانوا يقولون لا يستحسن ان يحلف الرومي اذا لم يظهر منه خيانة ومنها
 لا شرط من محمد بن قاض باع مال اليتيم فرد المشتري عليه بعيب فقال القاضي ابرأ تني منه فالقول
 قوله بلا يمين وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة ارض لیتيم واراد تحليفه لم يحلف لان قوله على وجه
 الحكم وكذا في كل شيء يدعى عليه عن ابي يوسف راجد على الموهوب له هلاك الموهوب عند لؤاذه
 الواهب الرجوع فالقول له بدون اليمين ومنها لو قال الواهب شرطت لي موهبا وقال الموهوب
 له لم اشترط فالقول له بدون اليمين ومنها اشترى العبد شيئا فقال البائع انت محجور وقال العبد
 انا ما ذون فالقول له بدون اليمين ومنها اشترى عبد من عبد شيئا فقال احدهما انا محجور وقال
 الآخر انا وانت ما ذون فالقول له بدون اليمين (حس) ومنها اشترى لابنه الصغير اراما اختلعا مع
 الشفيع في الثمن فالقول للاب بدون اليمين (ن) ومنها اذا اشترى دارا فجاء الشفيع وانكر المشتري
 الشراء وقال انه الابن الصغير ولا بينة للشفيع لا يحلف المشتري ومنها في ادب القاضي اقروصى
 بالنفقة على اليتيم او القم على الوقف و مال الصبي والوقف في يد او نحو ذلك من الامناء بمثل ما يكون
 في ذلك الباب قبل قوله بلا يمين اذا كان ثقة لان في اليمين تنفير الناس عن الوصاية فان اتهم قيل
 يستحلف بالله ما كنت خنت في شيء مما اخلت به وقيل ينبغي للقاضي ان يقدر شيئا فيستحلف عليه
 وكذا هذا فيمن ادعى خيانة مطلقة على مودعه قيل لا يستحلف حتى يقدر وقيل يستحلف بالله ما خان
 فيما ائتمن فان حلف بربى وان نكل يجبر على بيان قد رما نكل حنه هذا كله بهذه العبارة في (شظ) فع
 (هك) ادعى المديون الا يصال فانكر المدهى ولا بينة له وفطلب يمينه فقال المدهى اجعل حقي في
 الحتم ثم استحلفني فله ذلك في زماننا (هس) قال المدهى عليه للوكيل بالخصومة قد انصرت في
 غير مجلس الحكم ان موكلى متعنت لا حق له قبلك نصرت معزولا فانكر الوكيل ذلك فله ان يستحلفه
 (هت) قال في حال مرضه ليس له شيء في دار الدنيا ثم مات من زوجة و بنت و ورثة فلولو رثته

ان يحلفوا في وجته وابنته على انهما لا تعلمان شيئا من تركته المتوفى بطريقه وطريقه ان يعينوا مقل او
ما يدعون (بشع) باع الوصي عبد افاد على المشتري عيبا ولا بينة له يحلف الوصي على البتات والوكيل
على العلم لان العبد في يد الوصي فيعلم بالعيب ظاهرا بخلاف الوكيل (عمد تسخ) ادعى رجل
على مشتري العبد انه له ورثة من ابيه فقال المدعى عليه انك قد بعته من بائعي قبل شرائي منه
ولا بينة له فله ان يحلف المدعى بالله ما بعته من بائعي قبل شرائي منه قال احتاذنا روح وفي الزيادات
ما يؤهم انه لا يستحلف (شخص) في دعوى الدار واقامة البينة لو ان ذا اليد طلب من القاضي
استحلاف المدعى ما تعلم اني بنيت بناء هذه الدار لا يجيبه القاضي وهكذا الجاب (شعز) ادعى
اوصى دار في يد رجل واقام البينة فقبل القضاء ادعى المدعى عليه على المدعى انك اقررت ببناء هذا
الدار لي وانكر تقبل بينته عليه وله ان يحلف على اقراره ان لم يكن له بينة لان في دعوى ارض الدار
ورقيتها والقضاء بل لك يدخل البناء (شعز) ادعى عليه انه سعى الى السلطان واخذ منه بسعايته كذا
وانكر فللحاكم ان يحلفه على ذلك ولو اقام بذ لك بينة فله ان تقبل (شخص شعز) ادعى ارضا ارثا من ابيه
فقال ذو اليد نعم لكن وصي ابيك فلان باعها مني بعد موته حال صغير فانكر وصاية فلان من ابيه
وبيعه او انكر احد هما واقر بالآخر فله ان يحلفه على ذلك * باب الحبس والافلاس والشهادة على
الافلاس واليسار * (فج) سجان القاضي خلى رجلا من المسجونين حبسه القاضي بد ين عليه فلرب
الدين ان يطالب السجان باحضاره (بسر) ادعى على ابنته مالا وامر القاضي بحبسها فطلب الاب
منه ان يحبسها في موضع آخر غير السجن حتى لا يضيع ماله يجيبه القاضي الى ذلك وكذا في كل
مدعى مع المدعى عليه (بسر) عليه ديون لجماعة لو احدث ثمانية ولاخر احد عشر ولاخر عشرون
فحبسه صاحب الثمانية في الملزم خمسة ايام فكل واحد من الباقيين ان يخرج من الملزم ليكتسب
بقدر نصيبه (بسر) المحبوس بالكذب اقام البينة على افلامه فاراد رب الدين ان يطلقه قبل
القضاء بافلامه وادى المحبوس ان يخرج حتى يقتضي بافلامه بحسب على القاضي القضاء به حتى لا يعيد
رب الدين ثانيا قبل ظهور غناه (فج حمر) فقيه لحقه دين وله كتب ملق بعضها من استاذة واصلم
بعضها بنفسه فهو موصوف في حق قضاء الدين حتى يلحقه الحبس وان كان فقيرا في حق الصدقة

وجوب الزكوة ولو كان له قوت شهر يباع عليه وهو موسر والمال لا يباع عليه قوت يوم (ط)
 ولو كان له عقار يحبس ليبيع وان كان لا يشتري الا بشئ قليل (شكحت) فان احب القاضى فقه
 بحاجة المحبوس خلاه لكن بحضرة الحضم ولم يسمع لزومه في الرواية الظاهرة فان غاب وظهر
 اعساره اخذ منه كفلا وخلاه اطلقه ابو يوسف ربح في رواية ابن جماعة وفي ادب القاضى فان غاب
 ومضت مدة الافلاس فاقام المحبوس البينة على افلاسه وسأل القاضى عنه فوجاه مقلدا خلاه بكفيل
 ولا ينتظر حضور الحضم ولم يمري انه اذا لم يغيب هل يشترط حضوره وقال (تصح) (ظلم) لا يشترط
 حضوره (ط) واذا قامت البينة على افلاس المحبوس لا يشترط لسماعها حضرة وبعالك بين لكنه ان كان
 حاضرا او وكيله فالقاضى يطلقه بحضرته وان لم يكن حاضرا يطلقه بكفيل سئل (يسمح) اذا لم يجد
 المحبوس كفلا هل يخلى القاضى مسيله فقال لا بد ون الكفيل (يسمح) من ابي بكر بن حامد اقام
 المحبوس بينة على اعساره ورب الدين بينة على انه موسر ولم يبينوا مقداره ما يملك قبلت شهادتهم
 لان المقصود منها اثبات دوام الحبس عليه قال ولو عينوا مقداره ما يملك لم يمكن قبولها لانها قامت
 للمحبوس وهو منكروا البينة متى قامت للمنكر لا يقبل وقولهم انه موسر ليس كذ لك فيقبل بخلاف
 ما اذا اقام الشفيع بينة على ان الشفيع فصيحا في الدار التي يجنب الدار المبيعة او في الدار المبيعة
 فانها لا تقبل في (ط) وشرح الجامع الصغير للمحبوس اقام المحبوس بينة باعساره والد امن بينة على
 انه موسر يقبل القاضى بينة الدائن وان لم يبينوا مقداره ملكه حتى يملك في الحبس * باب ما يصير
 مقضيا به ويدخل في القضاء والشهادة واللعن دعوى من غير ذكر * (فع علف) ادعى على رجل ضيعة
 فاقام بينة فاقره واليد انه لا حق له فيها فسلمها القاضى الى الملك حتى ثم ادعى المقرون ارتفاعها الى
 ويد رتاه بئد رى يسمع منه ان كان غاصبا قال ربح والزرع يدخل في الاقرار بالارض من غير ذكر (ط)
 والعلو والسفل يدخلان في دعوى الدار بئدون الذكروا في دعوى المنزل لا يدخل العلو الا بئد كره
 اوبل كرا الحقوق وفي دعوى البيت لا يدخل بل كرا الحقوق بوشترط ذكره واكتفى بالتفريع يدخل في
 دعوى الدار من غير ذكر والمساكن طالع في اكل جائيه على هذه الدار والمحبوس على الطريق لا يدخل
 عند ابي حنيفة ربح الا بئد كرا الحقوق وعند ما يدخل اذا كان يمشي الى الدار والمربط والمطبخ

يدخلان في دعوى الدار ذكر الحقوق والمرافق ولم يدكروا في دعوى المنزل لا بد حل وان ذكر
الحقوق والمرافق (ط) ادعى ارضاً على نهر شربها منه وشهد الشهود بالارض ولم يتعرضوا للشرب
فانه يقضى له بالارض ويحصى منها الشرب (شز) ويدخل البناء في القضاء بالدار (ط) وفي دخول
البناء والاشجار في القضاء بالارض والدار اختلاف المشايخ واذا ادعى نصف دار هل له ان يدعى
بعد ذلك كلها فيه اختلاف المشايخ * باب القضاء على الغائب * (ط) غاب المدعى عليه او مات بعد
اقامة البينة قبل القضاء لا يقضى حتى يحضر الغائب او نائبه او وارث الميت (ظمر) وكل بعد ما
قامت البينة عليه وغاب يقضى على وكيله (ط) ولو كان المدعى عليه اقرباً ادعى عليه ثم غاب يقضى
عليه باقراره في قول البيهقي ومحمد رح وظهر الروايتان عن ابي يوسف رح انه يقضى عليه في
فصل البينة والاقرار حال غيبته (نفع) استعمل المدعى عليه القاضي بعد البينة العادلة مدة معينة
وغاب ومضت تلك المدة فان ظهر تعنته فله ان يقضى حال غيبته ومثله عن الخجندی قال استاذنا
رح فاشترطهما التعنت للقضاء عليه اختياراً من (ط) قامت البينة على الوكيل فغاب وحضر موكله
او على العكس او قامت البينة على المورث فمات وحضر وارثه او قامت على وارث فغاب وحضر وارث
آخر ففي هذه الصور يقضى على الذي حضر بتلك البينة * باب تصرف المدعى والمدعى عليه في المدعى
بعد الدعوى قبل القضاء * (نفع عك) باع المدعى عليه المدعى به بعد اقامة البينة العادلة قبل
القضاء ينفذ لانه قبل القضاء باق على ملك ذي اليد وكذا ذكره ابو بكر والبرزدوي في الجامع (ط)
في آخر دعوى الجامع انه لا يصح بيعه وخرق بين الشاهد والشاهد بين (عك) اقام المدعى بينه
انهاداره وقال مبلتها الى مسجد كذا قبل القبض لا يسقط دعواه * باب منع القاضي المدعى
عليه من التصرف وبعث الامين لفتح الباب والحفظ المال وما يتعلق به * (نفع ممر) ليس للقاضي
ان يمنع المدعى عليه من التصرف في المدعى به قبل الحكم بعد اقامة البينة ومثله (ممر) هل له المنع
قبل اقامة البينة قال لا (نفع عك) والخجندی ليس للقاضي ان يمنع ذي اليد من التصرف
في الضيقة بالدار ودعوى المدعى ذك (عك) ماتت عن زوج واخوة قسماً لو امن القاضي
ان يبعث اميناً ليحصر مالها لان زوجها متهم وقال الزوج جميع ما في البيت لي لم يتعرض

القاضي وكل الزومات الزوج فقال اولياؤه مثل ذلك وكل الزومات عن امرأة وصغار وسان
 الجيران ختم الباب للصغار وقالت جميع ما في البيت لي لم يتعرض القاضي لها ولا يبعث امينا
 في اشباه ذلك الا في رجل يموت عن صغار وليس يدعي احد شيئا فيما في البيت فيبعث في ذلك
 امينا يحفظ للصغار (فع عك) توارى المدعى عليه سبعة ايام او ثمانية فلم يجد المدعى فطلب
 من القاضي ان يخرج امرأته واولاده من داره ويختمها لا يجيبه القاضي الى ذلك * باب فيما

يقبل البينة على المقر او المنكر ثم يقر فيقضى بالبينة لا باقراره * في شرح ادب القاضي للخصاف
 ادعى الوكالة بقبض الدين فاقرا المدعى عليه بوكالته بقبض الدين وبخصومته ايضا لكن جعل
 الدين فاقام الوكيل بينة بالدين لم تقبل ولا يصير وكيل بالخصومة باقرار المدعى عليه حتى يقيم
 البينة على وكالته بالخصومة ونظيره ادعى على ميت ديناً على بعض الورثة فاقر ذلك الوارث بالدين
 فانه يستوفى ذلك من نصيبه ولطالب ان يقيم بينة على حقه ليكون حقه في كل الشركة وكذا ان
 اقر جميع الورثة تقبل بينته ويقضى له لان المدعى يحتاج الى اثبات الدين في حقهم وحق غيرهم
 لو ظهر دائن وكل الموصى له اذا ادعى الوصية فاقرب بعض الورثة او الكل يسمع بينته بذلك (شظ)
 وجل قال للقاضي ان فلان بن فلان اوصى الي ومات وله على هذا اكد او في يد هذا اكد او صدقه
 المدعى عليه في كله فالقاضي لا يثبت وصايته باقراره حتى يقيم البينة عليها قال صدر الشهيد ظاهر
 هذا يدل على ان البينة تسمع على المقر وهو رأي الخصاف قال الحلواني واكثر مشائخنا على انها
 لا تقبل على المقر وفي الجامع البرقعي لو خرم الاب بحق على الصبي فاقرا لا يخرج عن الخصومة
 ولكن يقام البينة عليه مع اقراره بخلاف الوصي او أمين القاضي اذا اقر خرج عن الخصومة
 (عك) اقام البينة ان هذه الصبغة ملكي فاقر ذواليد انه لا حق لي فيها فللقاضي ان يقضى في

المال بالبينة * باب التحكيم * ركن الائمة الخزائي رح حكم الحكم بنفق في مال الصغير وحقوقة ان
 حكم بما هو خير لليتيم (عك) ليس للحكم ان يحكم بشيء فيه ضرر على الصغير يعني اذا ادعى على وصيه
 (حم) لا يحكم وقال الخمير الوبري ان كان في حكم الحكم نظر للصبي ينبغي ان يجوز وينفذ حكمه
 ويكون بمثابة صلح الوصي (فع) لا يجوز استخلاف الحكم فرماء الصبي (فع عك) مس مهرته

بشهوة وانتشر لها حكم الزوجان وجلا ليحكم بينهما بالحل على مثل هب الشاقي ربح يصير حكما
 بينهما لكن الصحيح ان حكم الحكم في مثل هذا الموضع لا ينفذ قال استاذنا ربح قوله بعدم نفاذ قضائه
 صحيح لكن حكم الحكم في امثال هذا الحكم في الطلاق المضاف مختلف نفاذه وان كان الاصح هو
 النفاذ اذا حكم الحكم بينهما بما يورى واذا كان التحكيم ليحكم على خلاف ما يوراه المحكم كان الصحيح
 عدم نفاذ قضائه لما عرف في (طعك) تزوج بامرأة زنى بها ابنه ثم ادعت المرأة عليه نفقة ومكناً
 فحكم بالحل بينهما حاكم او حكم تحل ولكن لا تكتب اى لا يفتى به * باب مسائل متفرقة * (حمر)
 قاض له خلفاء بالقرى بفرض فصل حادثة بعينها الى بعض اهل القرى غير الخليفة يصح لكن بطريق
 الصلح لا القضاء (بسخ) اجرة حبان القاضى لا يجب على المحبوس من القاضى خلط مال الصغير بماله
 لا يضمن (شب) في فوائد حديث علي رضي الله عنه وفيه دليل على ان الصلح يجوز وفيه ما
 لا يجوز في القضاء فالصلح على بعض الحق يجوز والقضاء ببعض دون البعض لا يجوز وقال هزير امر
 القاضى بتسليم بعض المدعى به او كله بعد اقامة البينة العادلة حكم منه بان المدعى المدعى قال
 استاذنا ربح وقد صارت مسألة نفاذ القضاء ببعض المدعى قيام البينة على الكل واقعة فلم يوجد
 لها رواية الا هذه (فع) قال (شرح) المسائل التى يتعلق بالقضاء الفتوى فيها على قول ابي يوسف
 ربح لانه حصل له زيادة علم بالتجربة قال (صت) والذى يؤيد ما ذكره في فتاوى الزكوة ان
 ابا حنيفة ربح كان يقول الصدقة افضل من حج التطوع فلما حج وعرف مشاقه رجع وقال الحج افضل
 * كتاب الشهادات وهو يشتمل على احدى وعشرين بابا * باب كيفية الشهادة التى تقبل والتى
 لا تقبل * (فع عس) شهد واملى الدراهم ولم يبينوا انها عدلية ام عطارة لا تقبل ولو كان في
 البلد نقد معروف ينصرف شهادتهم اليه وتقبل وان لم يبينوا انها ردية ام جيااد ويجب الاقل
 (صت) باع خبيعة من زوجته ثم باعها من يخافه فادعت الزوجة بان بيعه منها سابق على بيعه
 منه وشهد الشهود على السابق ولم يذكروا السنة ولا اليوم تقبل (شص) في مدعى الرهن اذا
 اقام احد هما البينة انه اول تقبل ولم يشترط في قول الشاهد التيقن بالسبق قال استاذنا ربح وهكذا
 في جميع الشهود بترجح بينة السابق وان لم يذكروا السنة ولا اليوم (عس) اذا شهد الشهود انه

ملك المدعى ولم يقولوا انه في يد الملك عليه بغير حق يقضى في المنقول ولا يقضى في العقار حتى
يقولوا في يد ولا يحتاج الى قوله بغير حق وقيل لا يقبل حتى يقولوا في يد بغير حق وفي (ط)
هذا كلام طويل القاضي جمال الدين الاسيحي بيّ شهاد الشاهد ان هذا المحدث كان ملكا
المدعى مات وتركه ميراثا له فمأله القاضي انه الآن في يد بحق ام بغير حق فقال لا ادري
تقبل شهادته لانه انما قال لا اعلم اليوم توعدوا احتياطا لا حقيقة وكل الوقايل الشاهد بالفارسية حين
مأله القاضي انچه مر معلوم است كتم (شز) اقر لا خرف لم يصدقه المقر له ولم يكذب به وتوفي وادعى
في ثنته عليه فشهد له الشهود على الاقرار ولم يشهدوا على تصديق المقر له تقبل ولو شهد المدعى
الشراء او الاستيجار انه باع منه هذا العين بكذا او هو يملكه او آجره من هذا المدعى سنة بكذا
ولم يقولوا اشتراه منه او قبله تقبل (بيع) ادعى انه ملكه هذا العين وشهد الشهود انه ملكه هذا العين
لم تقبل لانهم لم يبينوا السبب وانه يختلف قال استاذ نارج وقضية تعليله توجب ان لا يسمع
هذا الدعوى ايضا وعنه فيمن ادعى محد ودا انه كان ملك امي مات وتركته ميراثا لي فقال ذو
اليك ان امك ملكته مني وسلمته الي فهود قع مسموع واجاب غيره من ابيته زمانه انه غير مسموع
لما رفرق هوييهما بفرق حسن فقال اذا ادعى التملك بدون بيان السبب لا يصح لان القاضي
لا يعلم باي ملك يقضى فالملك بالهبة غير الملك بالبيع في احكام كثيرة فاما اذا ادعى التملك في
مقام الدفع فالقاضي لا يحتاج الى القضاء بالملك ليكون اختلاف اقراءه مانعا من القضاء بل يقضى
ببطلان دعوى المدعى والتملك باي نوع كان مبطلان للدعوى فكان المقضى به معلوما وعن عد فان
المرغبنا في لو شهدوا انه رضى بهذا البيع وهو بالغ يومئذ لا تقبل ما لم يشهدوا انه اقر انه
بالغ او عرفنا سنه (شز) ادعى محد ودا انه اشتراه من فلان والآن ملكي وفي يد هذا بغير حق
وشهد الشهود على الشراء والتقابض يجوز القضاء بالملك له قال استاذ نارج ومعنى المسئلة ان الشهود
اذا شهدوا بسبب الملك له كفى ذلك للقضاء بالملك له وان لم يشهدوا انه ملك المدعى وفي يد
هذا بغير حق ولو شهدوا ان هذا سجل قاضي بلد كذا لا يكفي لاثبات السجل * باب ما يلزم الشاهد
من اداء الشهادة والمؤنة في ذلك * (شح) الشهود في الرضا والاحتياج الى اداء شهادتهم

هل يلزمهم كراء الدابة لارواية فية ولكنى سمعت من المشائخ انه يلزمهم * باب متى يحل للشاهد ان يشهد * (فتح) يرى خطه في القبالة ولا يتنكر اقرار المقر ولا الحادثة لا يشهد الا اذا لم يجد شاهداً غيره وتيقن ان هذا خطه يشهد على اقرار المقر بما فيه ولو عرف امرأة بعينها ونعمة كلامها فاقربت عنك بما هو من وراء الحجاب فعرفها بصوتها واخبرت نساء كن عندها انها فلانة ووثق بذلك لكنه لم يرها فله ان يشهد بذلك هو المختار ولو لم يعرفها بصوتها لكن اخبرت النساء او لم تخبر لكنه عرفها بصوتها ووثق به فليس له ان يشهد (فع) المروزي قال في وصيته اعطوا محمد اوزيد ابعده موتى كذا او لم يذكرا اسم ابيه وجده ولكن عرف من سمع ذلك انه يريد محمد الفلاني وزيد الفلاني لكونه معهودا في لسان الموصي من خادمه او قريبه وغلب على ظن السامع انه يريد هذا الا يحل له ان يشهد بالوصية ولا للموصي له ان ياخذ ذلك وقال (تسج) يحل الشهادة دون الاخذ قال استاذ نارج وهو الاشبه بالصواب (شمر) خرج الحاكم عن المحكمة ثم اشهد على حكمه يصح اشهاد به (فع عك) (حم) اشهد القاضي شهودا الى قد حكمت لفلان على فلان بكذا فهو اشهاد باطل لا عبرة به والحضور شرط (بهر) كتب شهادته في قبالة باقرار المقر ثم اخبره جماعة ان هذا المال المقر به مال القمار فالشاهد بالخيار ان شاء شهد وان شاء لم يشهد (فع عك) اقران غيبة كذا ملك فلان وامتنع الشهود عن الشهادة لعدم علمهم بحددها فعرفهم المدعى حدوده فله ان يشهد واذا كان المضيعة معروفة مشهورة * باب ما يجوز ان يؤمر بالشهود ويطلب منهم لزيادة الثقة اذا اتهموا * (بهر) التمس من القاضي ان يسأل الشهود وحدها عند التهمة يجيبه الى ذلك (فع عمت) قال المدعى عليه من الشاهد الجبلي انه كافر بالله فللقاضي ان يسأله عن الايمان اذا اتهمه بذلك (حك) اذا كان يشهد بوحدانية الله تعالى وبرسالته محمد صلى الله عليه وسلم تقبل شهادته وكذا لو قال انا مسلم ولست بكافر (حك) ولو سأله الحاكم فذكر في خلال سؤاله ما لا يجوز على الله تعالى المنجوبة فهل من القاضي وحق وقد اساء فيها فعل ولو جوزت هكذا يكون وبالاً على جميع المسلمين خصوصاً في قضاة اهل الرسا تيقنوا انه تحقق وفعل لا تقبل شهادته * باب الشهاد يشهد ثم يغير شهادته بزيادة او نقصان * (فع عك) شهد واثم تذكر والفظا تركوها وذكرها ذلك اللفظ

تقبل اذا لم يكن فيه مناقضة قال استاذ نارج واطلق في الجامع الصغير والمحيط انه اذا لم يبرح عن مكانه يجوز ذلك اذا كان عدلا ولم يشترط عدم المناقضة وانه شرط حسن (فع فن) ادعى واقام عليه شهودا وكان في الدعوى او الشهادة او فيهما خلل فاعاد تلك الدعوى في مجلس آخر والشهود بدون الخلل فالزيادة في الشهادة لا تقبل وان لم يكن بين الثاني والاول تناقض لان الظاهر انهم زادوه بتلقيان انسان اياهم تزويروا واحتيا لا واليه اشار محمد ربح بقوله في الجامع الصغير فلا يبرح حتى يقول او همت جازت شهادته قال استاذ نارج فعرف بهذا انه كما لا تقبل الزيادة من الشاهد وحده بعد ما برح كذا لا تقبل منه وان زاد المدعى في دعواه ما زاد الشهود وسواء كانت الدعوى الاولى صحيحة او فاسدة لا تقبل زيادة الشاهد (شجر) اقام الشاهد بين بلفظ مختلف فلم يسمع القاضي ثم اعاد في مجلس آخر شهادتهما بلفظ موافق تقبل * باب الشاهد تؤخر شهادته هل تقبل ام لا * اجاب المشائخ في شهود شهدوا بالحرمات الغليظة بعد ما اخروا شهادتهم خمسة ايام من غير عدل رانه لا تقبل ان كانوا عالمين بانهما يعيشان عيش الزوج علاء العمامى والخطيب الانما طى وكال الائمة البياعى (فع شم كص) شهدوا بعد ستة اشهر باقرار الزوج بالطلاق الثلاث لا تقبل اذا كانوا عالمين بعيشهم عيش الزوج وكثير من المشائخ اجابوا كذا في جنس هذا وان كان تاخيرهم لعذر تقبل (شجر) ماتت عن امرأة وورثة فشهد الشهود انه كان اقرب بحرماتها حال صحته ولم يشهد وابتد لك حال حيوته لا تقبل اذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكتوا لانهم فسقوا وشهادة الفاسق لا تقبل (بمح) اقرب بعض الورثة باعتاق المورث جاريته وانكر البعض ثم شهد شهود ان المتوفى اعتقها فتاخير الشهادة لا يكون طعنا ان كان لعذر او تاويل قال استاذنا ربح فهذا اشارة الى ان التأخير لو كان لا لعذر ولا تاويل لا تقبل في عتق الجارية كالطلاق وانه حسن لكونه شهادة في باب الفروج في الموضعين وعنه لا يسقط عدالة الشاهد في قاخير شهادة الاعتاق اذا كان وعده ويعلم انه لا يلتفت الى قوله وحده وان علم انه لو اخبر القاضي وحده يحول بينهما يفسق بالتأخير وهكذا في الطلاق ادعى هل امرأة فقالت خالعتي وكيفك فقال عزلت الركيل قبل الخلع وعلم به واقام بينة وقضى القاضي بالحل فذهب اليه عيش الزوج فشهد جماعة ان الزوج

هذا اقرهتك فامند كذا يوم ما بانها محرمة عليه بالثلاث وهم عالمون في تلك المدة بما جرى من
 الدعوى والاثكار والخصومة واخروا شهادتهم فكتب برهان الائمة الترجمانى لا تقبل وكتب في
 تلك الفتوى بعينه (بمع) نعم تقبل لعدم تعيين شهادتهم لاظهار الحرمة لانكارها الحل قال استاذنا
 رح وهذا حسن (فع شح) الشخص القاضى الى الشاهد فاحضره ليشهد فشهد فان كان امتناعه
 من غير تاويل يكون جرحا (فمع) اشترى ارضا وتبنى فيها ثم بعد مدة شهد جماعة ان هذا الموضع مسجل
 وهم عالمون ببناؤه تقبل ان لم يوجد الدعوى وان وجد الدعوى وهم متعينون في الشهادة او اسرع
 قبولاً من غيرهم لا تقبل شهادتهم وكذا الشهادة على المال ولا يفسقون بتأخير الشهادة مع رواية المشتري
 يبنى لجواز بيع المسجد اذا خرب عند محمد وخ * باب الشهادة القاضية التي يتمها غيرهم هل يقضى
 بها ام لا * (ط) شهود الدار لم يشهد وانتهى فى يد المدعى عليه فشهد آخر ان انتهى فى يد المدعى
 عليه يقبلها القاضى كالمشهد وايا الملك فى المحل ودوشهد آخرون بالمحل ود يقبل جميعا كالمشهد وا
 على الاسم والنسب ولم يعرفوا الرجل بعينه فشهد آخرون انه المسمى بذلك الاسم تقبل ويحفل
 كالمثبت الامران بشهادة فريق واحد ولو قالوا فشهد ان الدار التى فى يد بنى فلان ويدكر المدعى
 حذودها الا ربعة ملك المدعى بهن السبب ولكننا لا نعرف حذودها ولا نقف عليها فشهد آخرون
 بحذود الدار والمدعى بها قيل لا تقبل وفى عامة الروايات تقبل وهو الاصح * باب الشهادة بالتسامع
 (فع عك) نكاح حضره رجلان ثم اخبرا احدهما جماعة ان فلانا تزوج فلانة باذن وليها ثم
 الا ان يجحد هذا الشاهد يجوز للتسامعين ان يشهدوا على ذلك * باب من تقبل شهادته ومن
 لا تقبل * (فع) شارب خمر يستحني ويرتدع اذا زجر فللقاضى ان تقبل شهادته اذا كان ذامورة
 وتجري فى مقامه فوجد ه صادقا (كتب عمع) امتدت الخصومة بين المدعى واخيه وابن عم
 يخاصمان له مع الملك اعليه ثم شهد اله فى هذه الحادثة بعد هذه الخصومة لا تقبل شهادتهما
 (بمع) من ادهم بامرأة رجل حتى اخذ منه الشبهة ما لا يهمل السبب ثم شهد زوج المرأة مع اخيه
 على ذلك الرجل لا تقبل (فع عك) رجل خاضم رجلا فضر به ثم شهد الضارب على المضروب لا يتهم
 فى شهادته ما لم يظهر منه ما يبرهنه شرعا (ط) لا يجوز شهادة رجل على رجل بينهما عداوة

في شئ من امور الدنيا واذا كان بسبب شئ من امور الدين تقبل قال استاذنا ر ح وجواب (حك) يشير الى ان نفس العد اوة بسبب الدنيا لا تمنع قبول الشهادة ما لم يفسق بسببها او يجلب بتلك منفعة او يدفع عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد وما في (ط) والواقعات اختيار المتأخرين واما الرواية المنصوطة فبخلافها وفي كنز الروس شهادة العد وعلى عدوه تقبل وقال الشافعي لا تقبل لنا ان العد اوة ان كانت قاذحة في الشهادة وجب ان يكون قاذها في حق الكل كالفسق والافتقيل وهكذا اطلق في خزنة الفقه وذكر في شرح السنة ومعالم السنن على مد هب الشافعي ر ح لا تقبل شهادة العد وعلى عدوه لانه متهم وقال ابو حنيفة ر ح تقبل اذا كان الشاهد عد لا قال استاذنا ر ح وهو الصحيح وعليه الاعتماد انه اذا كان عد لا تقبل شهادته وان كان بينهما عد اوة بسبب امر الدنيا (بم) كفل بنفس المشتري على انه ان لم يسلمه اليه فعليه الثمن ثم غاب المشتري وكفلت امرأة المشتري للكفيل بنفس زوجها على انها ان لم تقدر على تسليمه تؤدى الثمن ثم بعد غيبة الزوج ادعى الكفيل عليها الكفالة فانكرت تقبل شهادة البائع بكفالتها كرب الدين اذا شهد لمد يونه (فمح) لا تقبل للثمة ومنه رجلان شهد انه باع دارا من هذا المدعى بالف على انها كفيلان بالثمن قال محمد ر ح ان كان ضمانهما في اصل البيع لا تقبل لانهما كالبائعين والافتقيل (ظم) كفيلان بمال شهد على رجل انه كفل بهذا المال لا تقبل وقيل تقبل (بسم) امير كبير ادعى فشهد له بالغ اى خوا حجية اود اى شريفناه اود اى فائناه اود اى ر عجيجه لا تقبل شهادة تهم وعنه من يتكلم في احاديث الرعية وقسمة النواثب والضرائب لا تقبل شهادته وعنه تقبل شهادة المزارع لرب الارض ثم رجع وقال لا تقبل لفساد الزمان وعن شرف الائمة الاسفندري ر ح لا تقبل شهادة اهل الرعية لو كفل الرعية والشحنة والرئيس والعامل لجهلهم وميلهم خوفا منهم وكذا شهادة المزارع (فب) لا تقبل شهادة كد يور باغ ولا شهادة المزارع لرب الارض ان كان البذر من قبل رب الارض لانه اجير (بسم) رجل قال لاب امرأة مريضة قل لبتك فلتبرئى لزوجها عن مهرها ثم ماتت البنت وشهد شاهد وهد الرجل لزوجها انها كانت ابرأته من مهرها قبل هذا المرض لا تقبل (فع حك) اخ واخت ادعيا ارضا وشهد زوجها ورجل آخر يرد شهادة تهما في حق الاخ والاخت فان الشهادة متى رد بعضها يرد كلها

وفي روضة القضاة اذا شهد لمن لا يجوز له الشهادة ولا غيره لا يجوز لمن لا يجوز له الشهادة بالاتفاق
واختلف في حق الآخر فقل تبطل وقيل لا تبطل (عك) دار مسيلة الى مسجد غائب ادعى اهل
المحلة نصيبا منها لمسجد هم فشهد بعض اهل المحلة تقبل اذا كان المحلة سبعين او اكثر (بم) ادعى
محمد وداني رجل انه وقف على هذا المسجد فشهد بعض اهل محلة المسجد تقبل شهادة تهم هو
المختار (ظمر) ركوب البحر لا يمنع قبول الشهادة وفي شرح ادب القاضي للشهيد حسام الائمة
اسباب الجرح كثيرة منها ركوب بحر الهند لانه مخاطر بنفسه ودينه من سكنى دار الحرب وتكثير
موادهم وعددهم لاجل المال ومثله لا يبالي بشهادة الزور ومنها التجارة في قرى فارس
فانهم يطعمونهم الربوا وهم يعلمون (شرح) شهد ابنت امرأته او مطلقته تقبل (ممت) وهذا
بعد انقضاء العدة (سج) طلقها ثلاثا وهي في العدة لا يجوز شهادتها لها ولا شهادتها له (سج)
تقبل شهادة الرقيب للراية وعن التبري من رد الحاكم في حادثة لا يجوز لحاكم آخر ان تقبله
في تلك الحادثة وان اعتقده عدلا (نجم قنب) تقبل شهادة المدعيون لرب الدين (ط) ولا تقبل
شهادة رب الدين لمدعيه اذا كان مفلسا (شرح) ووالد صاحب المحيط تقبل شهادة رب الدين
لمدعيه وان كان مفلسا وفي شرح الجامع للعتابي رب الدين اذا شهد لمدعيه بعد موته بما
لا تقبل لتعلق حقه بالتركة وكذا الموصى له بالف مرسلة وشيخ بعينه لا تقبل لانه يزداد به محل
وصيته وسلامة عينه (فمح) يجوز شهادة الدائن لمدعيه الحي دون الميت لما مر (شر) شهد قبل
ان يستشهد تسمع شهادته بعد ذلك (فمح) قال محمد ر ح القاضي تقبل شهادة ابنيه ولو شهد ان
اباهما قضى للمدعي على المدعي عليه لا تقبل * باب شهادة الرجل على شيء حصل بفعله او سعى
فيه * (بم) فضولي زوج امرأة من رجل بحضوره شهود واجازت العقد ثم اختلفا في المهر تقبل شهادة
الفضولي لها اذا لم يصف العقد الى نفسه وعنه قال الوكيل بالشراء اشتريتها لنفسه وقال الموكل
بل اشتريتها لي وادعى اقرار الوكيل بذلك لا تقبل شهادة البائع له (فع عك) مثله (عك) احد
الشاهدين قال هذا الشيء ملك المدعي كان لي بعتة منه وقبضت الثمن لا تقبل شهادته (فع)
شهادة القاسم او المتوسطين الورثة تقبل (ط) خلاف محمد ر ح * باب فيها يتعلق بحد ودم المدعي

(سمر) ادعى وذكر حد ود الملك عا وشهد الشهود عقيب ذلك عوى
 ولم يذكروا حدود المدعى في شهادة تهم لم تقبل الا اذا قالوا نشهد على المحدود الذي ذكر الملك عى
 حدوده (سمر) وغيره ادعى ضيعة وذكر حد ود ها فشهد الشهود على الضيعة ولم يذكروا
 المحدود وقالوا لا نعرف الضيعة بعينها والحد ود بل نشهد على اقرار ذي اليد ان هذه الضيعة
 المحدود وكذا ذكر الملك عى حدود ها حق فلان من جهة الميراث تقبل شهادة تهم عن العلائق الحمامى
 والتاجرى اقرب بملكية الدار لبنته ولم يذكروا حدود ها عند الشهود تقبل شهادة تهم على اقراره بملكية
 هذه الدار لها (شخص بسم) ادعى سيد وداو ذكر حد ود ها الا ربعة فانكر ذواليد وطعن في الحد ود
 فسأل الحاكم فوجد احدها بخلافه فقال الملك عى كان حد ها ما ذكرت وقت الشراء لكنه تغير بتغيير
 المالك يسمع منه التوفيق (فاع عك) الشاهد يصف حد ود الملك عا حين ينظر في الصك فاذا
 لم ينظر لا يقدر على وجهها لا تقبل شهادة تها اذا كان ينقله ويحفظه عن النظر فاما اذا كان يستعين به
 نوع استعانة كقاري القرآن من المصحف فلا بأس به (عك) احد حد ود الملك عى ينتهى الى اراضى
 زيد وارضى عمرو فنذكر الشهود اراضى زيد دون عمرو تقبل شهادة تهم اذا لم يقع الخلل في بقية
 الحدود وتذكر اركو ذلك الخلل بالذكر في مجلس آخر وقال الخجندى الخطأ في الحد الواحد
 لا يوجب نقصان الشهادة (مبتن) ان تذكر اركو الخلط في ذلك المجلس يسمع واذا افرقوا لا يسمع
 (ط) اذا غلط الشاهد في احد الحد ود لا تقبل شهادة تها بخلاف ما اذا ترك احد الحد ود * باب البينة
 يقيمها الملك عى بعد استخلاف المدعى عليه * (فاع) وبد رالا يمة الطاهر قال الملك عى شهودى غيب
 وطلب يمين الملك عى عليه فقال له القاضي ان احضرت شهودا بعد اليمين لا اسمع شهادة تهم فقال
 فليكن ثم حلف الملك عى عليه ثم اقام الملك عى بعد ذلك بينة تسمع شهادة تهم * باب الاختلاف الواقع بين
 الشهادتين والدعوى وفيه اختلاف الشاهد بين * (فاع) ادعى مهر اخته خمسين ديناراً نيسابورية
 وشهد الشهود بخمسين محمودية تقبل لانهم شهدوا بالاقول وكذا عن السائل على العكس
 لا تقبل (فاع ظم) ادعى النيسابورية وشهدوا بالمحمودية لا تقبل قال استاذنا راجح لعل انه
 اعتقد ان المحمودية خير من النيسابورية كما كان في عهد السلطان محمود (فاع) ادعى المايون

الايصال الى الله اثنان متفرقا وشهد شهوده بالا يصال مطلقا وحيلة لا تقبل وعنه ادعى على آخر ديننا لمورثته فاقوبالكدين وقال اخذ مورثك مني تابوتاهن هذا الدين فشهد له احد الشاهد بين علي وفق دعواه وشهد آخر على اقرا والميتة باخذ التابوت من الملك بين تقبل ولو لم يقولوا عن الدين لا تقبل (فع) والسائي شهر احد الشاهد بين ان هذا الحق المدعى والاخر باقرا والحد على عليه ين لك تقبل (بسم) ورتد ارأس ابية فادعها عليه رجل ملكا مطلقا واقام بيته على اقرار مورثه انها لمدى على تقبل (فع) ادعت على زوجها انه وكل وكيل فطلقني وشهد انه طلقها بنفسه يقع الطلاق (حك) ادعى الفاضل ان المدعى عليه اقر له عندنا بالف ومائة تقبل اذا وفق وهو ان يقول كان لي عليه الف الا انه اقر بالكثر من ذلك ولوادعى انه دفع اليه ثلاثة من الفكن بضاعة قيمتها كذا افشهن املى ثلاثة من الفكن بضاعة ولكن قالوا لا ندرى قيمتها فان كان عدلين تقبل شهادتهما ويجبر المدعى عليه على بيان قيمتها وان جاء بعدهما فقالوا لواقعيتها كذا تسمع لجواز ظهورها لهم بالفكن في الفتاوى البخارية ادعت الطلاق وشهدوا بالخلخاع تسمع لان وجه التوفيق ممكن (بم) ادعى نكاح امرأة ولم يذكر تاريخا وذكر شهوده تاريخا تقبل (ظمر بم) ادعى على آخر ديننا بسبب وشهدوا بالدين مطلقا تقبل وايمه بخارا باجمعهم اجابوا به (شجنز) لا تقبل كما في دعوى العين (ط) في نحو هذا الاختلاف المشائخ ولوادعى المديون قضاء دينه وهو الف فشهدوا له انه اعطى لرب الدين الف ولم يقولوا عن الدين ففيه اختلاف المشائخ (بم) ولوادعى المديون ايصال الدين وشهدوا بالبراءة تقبل لاحتمال حصول البراء بالاستيفاء ولوادعى المديون البراء وشهدوا ان المدعى صالح المدعى عليه بما لم يعلم تقبل شهادتهم ان كان الصالح يحسن الحق لحصول البراء عن البعض بالاستيفاء وعن البعض بالاسقاط ولو ادعى عليه خمسة دنانير ووزن ثمر قند فشهدوا فسا لهم القاضي على الوزن فقالوا بوزن مكة تقبل شهادتهم ان كان وزن مكة مثل وزن ثمر قند او اقل والا فلا (فع حك) ادعت انها اشترت هذه الجارية من زوجها بمهرها وشهدوا أن زوجها اعطاها بمهرها من غير ان يجري البيع بينهما تقبل ولو اشتراها رجل ثم ادعتها فقال المشتري بانها قالت يدفع لنا المشتري الثمن حين هذا اجازة منها لو ثبت بحسب اختلاف المشاهدين * (شمر) شهد بها على خمسة عشر والاخر على

عشرة وخمسة و المدة على يد هي خمسة عشر ينبغي ان تقبل وعن يوسف البلالي شهد احد هما
على اقرار رجل بالطلاق والآخر باقراره على الحرمة لا تقبل (فع) ادعى عبد افشهد احد هما بملك
مرسل والآخر باقرار ذي اليد بملكته للمدعى تقبل ولو كانت هذ في دعوى الامة والضيعة لا تقبل
وفرقت بينهما علاء الدين النخاطي فقال لان القضاء بالملك المطلق قضاء باولية الملك يظهر
في الزوائد المنفصلة والقضاء بالاقرار قضاء مقتصر على الحال لا يظهر في حق الزوائد المنفصلة
فالشاهد بالملك المرسل اوجب قضاء يظهر في حق الزوائد والشاهد بالاقرار اوجب قضاء لا يظهر في
حق الزوائد وللامة والضيعة زوائد وهي الاولاد والثمار فلم يتحد موجب الشهادتين ولا كذلك
العبد فانه لا زوائد له فاتحد موجبهما وهذا فرق حسن قال استاذنا راجع والجواب في مسألة
الامة والضيعة مستقيم نص عليه (شص) وفي مسألة العبد نظر فقد ذكر في (ط) رواية ابن
شماعة عن محمد بن محمد بن ابي ارفاشه شهد احد هما انها دار المدعى وشهد الآخر على اقرار صاحب
اليد انها للمدعى فالشهادة مختلفة فقياس هذا ان لا تقبل في العبد ولعل القاضي كان عنده
رواية انها تقبل (فع) عن ابي طراد عن دار اسلكا من الميت وشهد احد هما باقرار الميت ببيعها منه
والآخر باقرار الميت انها داره واختلغا في الوقت ينبغي ان تقبل (بمر) ادعى عليه ودبعة عشرة
دنانير فشهد احد هما ان المدعى اعطاه عشرة دنانير امانة وشهد الآخر انه اعطاه عشرة دنانير
ولم يقل امانة لا تقبل (فن) ادعى المديون ايفاء القرض مائتي درهم فشهد احد هما انه قضاها الدين
وقبضه وشهد الآخر انه اعطاه مائتي درهم لا تقبل (ظمرط) تقبل (بمر) ادعى المديون الا يصال
فشهد له احد الشاهدين بالا يصال والآخر على اقرار رب الدين بالا يصال لا تقبل (شط) واصله
انه لو شهد احد هما على معاينة الفعل وشهد الآخر على الاقرار بذلك الفعل لا تقبل لانهما شهدا
بامرين مختلفين (بسمج) ادعى عليه الغان شهد احد هما انه دفع له المدة المدعى عليه القا وشهد
الآخر على اقرار المدعى عليه بها لا يجمع لان هذا قول وفعل وذكر انه لا يجمع بين القول
والفعل بخلاف ما اذا شهد احد هما بالف للمدعى على المدعى عليه وشهد الآخر على اقرار
المدعى عليه بالف فانه تقبل لانه ليس يجمع بين القول والفعل (شز) ادعى ارضاني يد واجل

فشهدا أحدهما أنه شهد الآخر على اقرار ذي اليد بل لك لم تقبل (ط) وكذا في رواية ابن سماعة
 عن محمد بن جعفر في دعوى الدار (بسر) آدمي ما لا تشهد أحدهما ان المحتمل عليه احتمال من
 مزبنة هذا المال وشهد الآخر انه كفل من مزبنة هذا المال تقبل (تسج) شهدا أحدهما في دعوى
 الشتم انه قال له يا فاجر وشهد الآخر انه قال له يا فاسق لا تقبل (فجع ظمر) اختلا فهما في الحلية يمنع
 قبول الشهادة اذ لم يمكن التوفيق قال استاذنا ر ح ولم ينف كونه تفسيراً مكان التوفيق وذكر (شج)
 في مسألة انه سرق بقرة واختلفا في لو نها قال ابو حنيفة ر ح تقبل شهادتهما وقال لا تقبل عن
 ابي جعفر ان هذا الخلاف فيما اذ اختلفا في صفتين متضادتين كالسواد والبياض فاما في المتقاربتين
 بان شهد أحدهما على الصغرة والآخر على الحمرة فانه تقبل لان الصغرة المشبعة تضرب الى الحمرة
 والحمرة اذا رقت تضرب الى الصغرة وكثير من العوام لا يميزون بينهما وكذا اذا شهد أحدهما انها
 حمراء والآخر انها بيضاء تقبل بلا خلاف (شص) من الكرخى غير هذا انقال هذا في لو نين يتشابهان
 كالسواد والحمرة والصغرة فاما اذ لم يتشابهها كالسواد والبياض لا تقبل عندهم جميعاً (فجع ضم)
 اقام شاهدين على الصلح فالجاءهما القاضى الى بيان التاريخ فقال أحدهما اظن انه كان منذ مائة اشهر
 او اقل او اكثر وقال الآخر اظن انه كان منذ ثلث سنين او ازيد لا تقبل لما اختلفا هذا الاختلاف الفاحش
 وان كان لا يحتاج الى بيان التاريخ * باب التهاقر في الشهادات * (فجع) قامت البيعة على انسان
 بقول او فعل في مكان في زمان معين فاقام الملك على عليه بيعة انه لم يكن في ذلك المكان في ذلك الزمان
 فهي من التهاقر فلا تقبل عمر النفسى ر ح رجل ادهى على ورثة رجل انه ابن الميت وهو ابن اثنين
 وعشرين سنة واقام عليه بيعة واقامت الورثة بيعة ابن من الملك على ثمانين سنة فلهذا اذفع صحيح
 (بسر) ادهى على رجل اخاه امرسياً ليضرب عماره ويخرجه من كرمه فضربه الصبي حتى مات واقام
 عليه بيعة واقام الملك على عليه بيعة ان ذلك العمار حي لا تقبل بيعة لانها قامت على النفي مقصودا
 * باب البيعتين المتضادتين وترجيح احدتهما على الاخرى * (فجع) رجل جرح انساناً ومات فاقام
 اولياء القليل بيعة انه مات بسبب الجرح واقام الضارب بيعة انه برأ ومات بعد عشرة ايام فبيعة
 اولياء القليل اولى وعن سيف الالبسة الماثلى ومضى باع كرم الصغير وبلغ الصغير وادهى فبنوا واقام

فبيته واقام المشتري بيته ان قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فبيته الغبن اولى (فج) امة
اقامت بيته ان مولاها دبرها في مرض موته وهو عاقل واقام الوارثة بيته انه كان مخاوط العقل
فبيته الامة اولى وكذلك اذا خالغ امرأته ثم اقام الزوج بيته انه كان مجنوناً وقت الخلع واقامت
بيته على كونه عاقلاً حينئذ او كان مجنوناً وقت الخصومة فاقام وليه بيته انه كان مجنوناً والمرأة على
انه كان عاقلاً فبيته المرأة اولى في الفصلين (بسخ) باع ضيعة ولد فاقام المشتري بيته انه باعها
في صفه بضمن المثل والا بن بيته على انه باعها في حال البلوغ فبيته المشتري اولى (بسر) بيته
الابن اولى ولو اقام البائع بيته اني بعته في صفه واقام المشتري بيته انك بعته بغير البلوغ فبيته
لمشتري اولى لانه يثبت العارض (فج عكس بسر) ادعى الزوج بعد وفاتها انها كانت ابرأته
من الصداق حال صحتها واقام بيته واقامت الورثة بيته انها ابرأته في مرض موتها فبيته الصحة
اولى وقيل بيته الوارث اولى وفي تشمة الصغرى والمحيط الوارث لو ارث ثم مات فقال المقر له اقرني الصحة
وقالت الورثة في مرضه فالقول قول الورثة والبيته بيته المقر له وان لم يقم بيته واراد استخلاصهم له ذلك
(شمر قع) ادعى على رجل انه اكراهني بالتخويف بحبس الوالي والضرب على ابن يستاجر منه حائوته
واقام بيته واقام الملك على عليه بيته بانه كان طائعا فبيته الطواغية اولى ولو قضى القاضي ببيته الاكراه
ينقل قضاء وان عرف الخلاف وقضى بناء على الفتوى (فج عكس عكس) اقام المشتري بيته انه باعه
منه هذا الشيء ببيعاً صحيحاً واقام البائع بيته انه باعه مكرهاً فبيته الصحة اولى (حمر) بيته الاكراه اولى
(ط) ادعى المشتري ببيعاً بائناً والبائع ببيع الوفاء فالقول للبائع وان اقاما البيته فالبيته بيته مدعى الوفاء
وكذا اذا ادعى احد هما البيع او الصلح عن طوع وادعى الآخر من كره فبيته مدعى الكره اولى
وكذا اذا ادعى الاقرار عن طوع والآخر من كره فبيته الكره اولى (شمر) وانبه برهان الدين وبرهان
الكاشي وعلاء التاجوري وغيرهم مات عن زوجة واولاد من زوجة اخرى فادعى الاولاد انها كانت
مهر اماً قبل موته بستة اشهر واقاموا بيته واقامت بيته انها كانت حلالاً وقت الموت فشهر
المرأة اولى (بسخ) له كني في طريق العامة فزعم غيره انه محدث وزعم صاحبها انه قد يم واقاما
البيته فالبيته بيته من يملك على انه محدث (بسر) القول في هذا القول ان يملك على كونه متمسكاً بالاصل

(فج) ادعى على رجل أن هذا الذي ارأته في يد وقف عليه مطلقا وذواليد ادعى أن بائعي اشتراها من الواقف وأرخ وأقاما البينة فبيّنة الوقف أولى (شمر) أن أثبت ذواليد تاريخا سابقا على الوقف فبيّنته أولى (فج) متولى الوقف ادعى على وارث واقفه الذي في يد المحذود أنه وقف على كل أوقاف صحيحا وأقام بيّنة وأقام الوارث بيّنة على فساد الوقف فإن كان الفساد بشرط في الوقف ففسد له فبيّنة الفساد أولى لأنه أكثر البينات وإن كان لمعنى في المحل أو غيره فبيّنة الصحة أولى وعلى هذا التفصيل إذا اختلف البائع والمشتري في صحة البيع وفساده (كص) والعلا أن والبدر الطاهر أقام مدعى الملك المطلق بيّنة على دعوته وأقام ذواليد بيّنة بالشراء من آخر فبيّنة مدعى الملك المطلق أولى (شمر) ضيعة في يد امرأة أقام رجل بيّنة على ملكيتها وأقامت هي بيّنة على أن زوجها ملكها منها بغيرها من ثلثين سنة فليس بدفع ولو أقام الخارج بيّنة على أن هذا المتاع سبق مني منذ شهر ونصف وأقام ذواليد بيّنة أنه ملك فلان ورثه من أبيه قبل هذا بسنة ثم اشتريته منه فهذا دفع هذا أبي حنيفة وأبي يوسف رجح (جس) في نوادر ابن سماعة أقام أحد الخارجين بيّنة أنه اشتراها من فلان وقبضها والآخر بيّنة أنها له فهو بينهما نصفان (كص ظت) والعلا أن ادعى عليه ثورا أنه له نتج منك من بقرته المملوكة لم نحكم وسلم إليه وأراد ذواليد الرجوع على بائعه بالثمن فأقام بائعه بيّنة أن هذا الثور نتج منك من بقرتي المملوكة بمحض منه ومن المستحق فبيّنة البائع أولى وبه أفنى المسائل وقال لأن ذواليد تلقى الملك من جهة البائع فكان ذواليد أقامها فكان أولى (بسخ) ولو أقام الخواص بيّنة أنها رهن من سليمان قيمته عشرة وأقامها المرتهن أنك رهنه عندى معيها قيمته خمسة فبيّنة الراهن أولى ولو قال لامرأته أن شربت مسكرا بغير أذنك فامرأتك بيدك فأقامت بيّنة على وجود الشرط وأقام الزوج بيّنة أنه كان يابذا فبيّنة المرأة أولى (ظمر) وصى بأمر شيئا فادعى الورثة على المشتري أن الوصي باعه منك بعد العزل فلم يصح البيع وأقام المشتري بيّنة أنه كان وصيا وقت الشراء فبيّنتها المشتري أولى لما فيها من إثبات نفاذ الشراء وسبق التأويل (جميع) وبيّنة العزل أولى من بيّنة البيع وكلها الطلاق والعتاق من الوكيل (بمر) ادعى حماد أنه ملكي فادعى من ثمانية أشهر وقال ذواليد اشتريته منك بمائة عشر شهرا وأقام البيّنة فبيّنة

الملك على اولى ولو ادعت المرأة البراءة من المهر بشرط وادعائها الزوج مطلقه واقاما البينة فبينة
 المرأة اولى ان كان الشرط متعارفا يصح الابطاء معه (فجع) بينة الزوج اولى (بم) اقام احد
 الاخوين بينة ان الدار التي في ايدينا كانت لامى تركتها ميراثا بينى وبين ابى واقام الاخر بينة انها
 كانت لا بينا تركها ميراثا لنا فبينة الاول اولى لاثباته الزيادة (بم) وغيره اقامت المرأة بينة على المهر
 على ان زوجها كان مقربا لك الى يومنا هذا واقام الزوج البينة انها ابرأتة من هذا المهر الذي تدعى
 فبينة البراءة اولى (ط) وكذا في الدين لان بينة مدعى الدين بطلت باقرار الملك على عليه لما ادعى
 البراءة ولم تبطل بينة مدعى البراءة وهذا كشهود البيع والاقالة فان بينة الاقالة اولى لمبطلان بينة
 البيع باقرار مدعى الاقالة وينبغي ان يحفظ هذا الاصل فانه يخرج به كثير من الوقعات (ط) ادعى
 على رجل ستة دنانير فقال الملك على عليه انه ابرأني عن هذه الدعوى واقام بينة واقام الملك على بينة
 انه كان اقرلي بستة دنانير بعد ابرأني اياه فقبل تقبل بينة الملك على في دفع الدفع وقيل لا تقبل
 يعني قيل يصح دعوى الاقرار ثانيا وقيل لا يصح وقيل ان ذكر الخصم القبول والتحكيم في الابطاء
 لا يصح والا فيصح (عنت فاك) ادعى شيئا في يد ثالث فاقام احد هما بينة على الشراء الصحيح منه
 والاخر بينة على الشراء الفاسد فبينة الصحة اولى (حمر) فبينة الفساد اولى اذا ادعى القبض ثم اجاب
 مرة اخرى اذا ذكر شرطا فاسدا دخل في العقد فبينة الفساد اولى (تج) باع ملك الغير وسلم ثم
 ادعى المالك الرد حين سمع وادعى المشتري الاجازة واقاما البينة فبينة المشتري اولى لانها ملزمة
 (ط) زوج البكر اقام بينة على مكوثها حين بلذها الخبر واقامت بينة على الرد فبينة اولى (فجع)
 ولو اقام الزوج بينة انها اجازت العقد حين اخبرت واقامت بينة على انها ردت فبينة الزوج اولى
 بخلاف الاولى لان بينة الزوج ثمة قامت على عدم وفي الثانية على الاثبات وعن ابي الفضل له على
 عليه دارا انه باعها متى منى خمسة عشر سنة وادعى آخر انه وقف عليه مسجلا واقاما بينة فبينة
 مدعى البيع اولى وابن ذكوان وقف بعينه فبينة الوقف اولى لانه يصير موقفا عليه فلا بد من التعيين
 كبينة الملك مع بينة العتق لان الوقف انتهاء للملك كالا مطلق وفي نسخة القمار والصغر ادعى على
 آخر وقفه محلا ودوقضى له بالبينة ثم ادعى الآخر الملك المطلق على الوقف له تقبل بمسألة الملك المطلق

بخلاف العتق لانه قضاء على الناس كافة * باب الشهادة على الشهادة * (شمر) شاهد الاصل
 اشهد غيره على شهادته فلم يتحملها وقال لا تقبل ينهي ان لا يصير شاهد (بمر) الاصل في الشهادة
 اذا كان امرأة مخدرة يجوز اشهادها على شهادتها والمرأة التي تخرج من بيتها لقضاء حاجتها
 ولاجل الحمام ونحوه تكون مخدرة بشرط ان لا تخالط الرجال وقال الصمد رحمهم الله لا يجوز
 الشهادة على الشهادة من الامير والسultan اذا كان في البلد * باب الشهادة على الميت * (شمر)
 ادعى على آخر ديناً على مورثه وشهدوا انه كان له على الميت دين لا تقبل حتى يشهدوا انه مات وهو عليه
 * باب ما تقبل فيه الشهادة حسبة من غير الدعوى وما لا تقبل * (بمر) الشهادة على الخلع بدون
 دعوى المرأة مقبولة كافي الطلاق وعتاق الامة ويسقط المهر من ذمة الزوج ويدخل المال في هذه
 الشهادة تبعاً قالوا الشهادة على التدين كالشهادة على العتق لا تقبل عند البيهقي رحمه الله بدون الدعوى
 والشهادة على دعوى المولى نسجه عليه تقبل من غير دعوى * باب مسائل متفرقة في الشهادات * (فتح شه)
 شهد على اقرار رجل بدين فقال المشهود عليه اتشهد ان هذا القدر علي الآن فقال لا ادري اهو عليك
 الآن ام لا لا تقبل شهادته وعن السائل اقام بينة على رجل انه اقر ان له علي ثلاثة كرايس من النسي
 يسمى بالخمسة تقبل بخلاف البينة على الكرايس * باب مسائل متفرقة في الرجوع عن الشهادة
 (ظمر) شاهد ان شهد ايماناً ثم دعاها القاضي الى الصلح فاصطلحا على بعضها ثم رجع احد الشاهدين
 لا بضمن لانه لم يقض بشهادتهما (ط) ما احتك من الالف التي ادعيت على هذا العبد لا يصير مقراً
 بالالف ولو صالحه على ان باعه بالالف التي ادعى عليه عبد فهو جائز ويصير مقراً بالالف
 * كتاب الدعوى وهو يشتمل على ستة عشر باباً * باب ما يسمع من الدعوى وما لا يسمع وشرايط
 صحة الدعوى * في الفتاوى البخارية مسلم فخصب من مسلم خمر او هي قائمة بعينها يسمع دعوى
 المخصوب منه عليه وتقبل بيته ويستحلف ان لم يكن له بينة ويقضى بالنكول عليه ويدل عليه ما ذكره
 (شعب) لو خصب خمر فعليه رد عينها وضمان ودها وان لم يكن عليه ضمان قيمتها (بمر) لو قال
 في دعوى تجهيل الردية لم يبين وقت الموت لا يصح ولو قال مات مجهلاً او مات من غير بيان يصح
 (بسخ) ولا يشترط في دعوى العتق بالمتدين يبرئ من دعوى ميت ان يبين انه يخرج من الثلث (بمر)

ادعى على آخر رضى وتغذرا حضارة فان القاضى يبعث امينا يسمع شهادة الشهود عند حضرة الرضى
فادامع يغير القاضى بك لك فيقضى القاضى باخبار امينه وحده ونحوه في (طائفة) او عنه ادعى
على آخر انى تكفلت معك بامر كمال معلوم ومات رب الدين واديت ذك المال الى ورثته
فادفع لى مادفعت اليهم ولم يقل ادبت الى كل وارث حصته يتسامها فهذه الدعوى غير صحيحة
ولو ادعى سوجا وذكروا جميع اوصافه لكنه لم يدكر انه سرج الرجال ام سرج الصبيان قال وصفه
كونه سرج الرجال او الصبيان لازم في صحة الدعوى كما في القميص ولو كان المحل ود الوقف في
يد عشرة نفر فادعاه على ثلاثة حاضرين منهم فانما يسمع الدعوى وتقبل البيعة ويصح القضاء بقدر
ما في يد الحاضرين لا في حق الكل (حرم) وكيل عن جماعة بالدعوى لاشياء يدعى الاشياء
عن نسخة يقرها بعض الموكلين يسمع دعواه اذا تلقته من لسان الموكل والا فلا (قبح) ادعى
على آخر انك وكيل في تسليم المتاع اشتريته من فلان بتوكيله اياك لا تصنع لانه وان ثبت وكالته به
لا يلزمه التسليم وبه افتى استاذى فخر الائمة وسواج الائمة العربيان جازهما الله تعالى عنا احسن
الجزا (قبح) احضرا بن الميث فادعى ان اباك قد اخذ منى كذا دينا راوا شار الى الابن ولم يدكر اسم
الاب ونسبه او شهد الشهود بنحو ما ذكرنا لا يصح ويشترط ذكر اسمه ونسبه قال والمسئلة في المحيط
قال استاذ فارح قد طلبتها في المحيط فما وجدتها فيه بعد (شرح) ادعى عليه وذكر ان هذا المحل ود
كان ملكك بعته من فلان بن فلان وسلمته اليه وذلك المشتري باعه منى وسلمته الى فالיום ملكي بهذا
السبب وفي يدك بغير حق واقام البينة يصح هذه الدعوى والبيعة وله ان يحلف به هذه الدعوى
ان لم يكن له بيعة وكذا في بيع وصى الصغير ويصح دعوى المحل ود اذا ذكر الملك والمحلة والموضع
والمحل ود (ظمر) ادعى كذا منا من الحناء ولم يبين نوعه وصفته وكذا كذا ادعى من نوعه وصفته واقام
عليهما البيعة فللقاضى ان يقضى بالذى بينه ان لم يقض بالآخر لان فساد الدعوى في الحناء بسبب
الجهالة فلا يتعدى الى الدارهم المعلومه (فتح) اذا شهد وانه حوالا اصل ومادرش آزاد بوده است تقبل من
غير ذكر اسم امه ونسبها ولو شهد وانه حوالا اصل كه از مادر آزاد زاده است يحتاج الى ذكر نسب الام
لانها صار ذك له وعنه ادعى شيئا في يد غيره وفي اقرار كرده است لا يصح دعواه ولو قال ملك منعت

ووي اقرار كرده است تقبل لانه الا لم يدكر الواو صار حلة للملك كانه قال له ووي اقرار كرده است وهو لا يصح
 حلة للملك لانه مظهر لا مثبت قال استاذنا وح وذا كرى (ط) الى موضعين كلامي انه هل يصح الدعوى
 بسبب الاقرار لكنه استدل هناك لصحته بمسائل وفي استدل لاله نظرا لاشبه بالصواب ما اجاب به
 (فتح) انه لا يصح دعواه * باب فيما يتعلق بكون المدعى يد المدعى عليه شرطا لصحة الدعوى
 والشهادة وبيان من يكون ذا اليد في العقار * (فتح صحيح) في يد ضيعة اخرجها القاضي من يد
 ووقفها تقبل الشهادة عليه (عكس حرم) وعزيز في يد ضيعة منعه القاضي من التصرف واخرجها
 من يد ثم ادعت امرأة تلك الضيعة عليه واقامت بينة لا تسمع الدعوى والبينة (حمت) وهذه
 الاجوبة انما تصح اذا ادعت دعوى الملك وان ادعت دعوى الغصب لا يصح (شخص) دعوى الغصب
 على فيرد في اليد مسموعة بخلاف دعوى الملك (حمت) اخرج الغاصب ضيعة من يد المتصرف ثم
 ادعاه عليه رجل واقام البينة وقضى بذلك ولم يقل انها ليست في يدى فالقضاء صحيح (حمت)
 انه لما رأى احتيال الوكلاء في نقض القضاء مخافتى به حسا لمادة الحيل (حمت) ولو قال وقت الدعوى
 ليست في يدى بل هي في يد الغاصب ومع هذا قضى عليه ثم ادعى المقضى عليه انها لم يكن في يدى
 واقام بينة لا تسمع (عكس) هذه حيلة كاذبة فاسخ فلا تلتفت اليه لان القاضي لا يقضى الا على ذي
 اليد (عكس) اقام المدعى عليه بينة انها كانت في يد الغاصب وقت الدعوى واقام المدعى بينة
 انها كانت في يد قبيلة الغصب اولى ومثله من (حمت عكس حرم) لان شاهد اليد انما يبنى شهادته
 على ظاهر الحال بخلاف شاهد الغصب فكان اولى وسئل عنها (عكس) مرة اخرى فقال القضاء باطل
 ويقتضى ولو ادعى المدعى عليه دعوا انها لم يكن في يدى فهو دفع صحيح (ط) اقر المدعى بعد القضاء بالبينة
 انها كانت في يد المدعى عليه وفي يد رجل آخر بطل القضاء لان المدعى باقراره اكل ب شهوده وفي
 بعض ما شهد وابه بعد القضاء وكل يب المدعى لشهوده وفي بعض ما شهد وابه بعد القضاء ويوجب
 بطلان القضاء على ما عليه اشارات الاصل والجامع ولو ادعى المدعى عليه ذلك لا يسمع دعواه
 ولا يثبت (حمت) اقر المتصرف ان هذه الارض لقلان العائيب فجاء رجل وزرعها وقال الارض
 ارضي ثم جاء المقر له يدعيها فالزراع ذو اليد حتى لو اقام البينة فالمقر لها اولى * باب ما يبطل

وهو المدعى من قول او فعل والتناقض فيه عن السائل قال لا دعوى على يورثه اخى اولا حق
 لى فى تركة اخى وهو احد المورثة لا يبطل حقه ولا يدفعه المورثة بهل اللفظ (شمر) اقول على ترك
 المدعى على فلان يسمع دعواه ولو قال لا دعوى لى عليه لا يسمع (فتح) لا يسمع فى الفصلين (حب
 بمر بس) اقامت بينة على التخلع وقضى القاضي ثم قال الزوج بالقارسية من خلع كرد، هو دم وليكن
 بازنكاج كرد يم فهل ادفع مسموع (فع) قال اشتريت هذه الارض فقال آخر افاشعريتها قبلك فقال
 المقاتل الاول بالبح حاجت هيد مكن يرجع اليه فان لم يبين لا يبطل حقه (فع) قال المدعى عليه للمدعى
 لا اعرفك فلما ثبت الحق بالبينة ادعى الا يصال لا يسمع ولو ادعى اقرار المدعى بالوصول او الا يصال
 يسمع (شمر فع) باع جارية فولدت لاقول من ستة اشهر من وقت الشراء قادهاء البائع وقال
 علمت وقت البيع انها حبلى منى لكن بعثها الضرورة او مخافة يصح دعواه اعتبار الحق الولد (فع)
 ادعت من اقها على وارث زوجها فقال ما لحتنى عنه واخذت بدل الصلح فلما اقامت البينة قال ابرأت
 زوجها من الصداق حال حيوته يسمع منه هذا الدفع (شمر) ادعى عليه دين رامن جهة ابيه
 وان التركة فى يده ثم ادعاه بطريق الاصاله لا يسمع (ظمت) باع جاريته ثم ادعى انه كان امتقها
 قبل البيع وتزوجها فهي منكوحته لا يسمع دعواه وان اقام البينة على اعتاقها تقبل وهي مذكورة
 (بسم) ولو ادعى المشتري على البائع انك اعتقتها قبل البيع يسمع المدعى والبينة ويقضى بالعتق
 ويسترد الثمن ولو ادعى عليه مهر امرأة فقال ما تزوجتها ثم ادعى الابراء عن المهر فهو دفع مسموع
 ان رفق ولو ادعى الزوج بعد موتها انها وهبت له نصف الصداق ثم اقام بينة على انها ابرأته قبل
 ذلك بسنتين لا يسمع قيل له المهرى يستبدل بالابراء فلا يسمع التناقض فيه قال لكن الظاهر علم الرجل
 بذلك وبه اجاب (بمر) فيما اذا استمهل فى قضاء الدين ثم ادعى الابراء لا يسمع (بسم) وكذا
 الوارث اذا اقرب الوصية وانها حق للموصى له ثم ادعى رجوع الموصى عن الوصية لا يسمع للتناقض
 قال استاذ نارج الرجوع عن الوصية امر بتفرد به الموصى فكان تناقضا فيما يحى فيه الخفاء
 فينبغى ان يسمع دعوى الرجوع كالمختلعة اذا اقامت بينة على الثلث قيل الخلع او المكاتب اذا اقام
 بينة على العتق السابق قبل الكتابة او الوارث اقربا بها زوجة الميت او زوجها ثم وجد شهود على

المبنونة في الصيغة يسمع (تسج) قيل له متى اوصى تلك فلان شيئا فقال لا ثم ادعى الوصية فان كان قوله لا قبل موت الموصى يسمع والا فلا قلت والقياس من من مسئلة المختلعة والمكاتب اذا ادعى الامتياز السابق يقتضى ان يسمع مطلقا (تسج كن) وورثه اقتسبوا ارضاء وورثها ثم ادعى احد هم انه كان ملك جاءه لا يبعد تسليمها شرعا ومات ابوه عنه فالآن ملك الملك من ولم يكن لها وارثت القسمة به لا يسمع (ظم) ادعى على تركه ديننا قصد انه الوارث ثم ادعى ان مورثه قد قضا لا يسمع بعد اقراؤه بوجوب المال قبل تركه قيل وكذا الكفيل اذا اقرب بوجوب المال بسبب كفالته ثم ادعى ان الاصيل قضا لا يسمع قال استاذنا ورحمته بناء على ما مر (كس عتج) ادعى عليه محذور بسبب الشراء منه ثم وآه في يد غيره فادعاه عليه ملكا مطلقا لا يسمع خيرا الربوي وعسر الحافظ ادعى جارية في يده انها له اقرت بها امه فلما لياق بالبينة ثم جاءه وادعى ملكا مطلقا لا يصير مناقضا (ميت عن) لا يسمع (ظم) يسمع قال استاذنا ورحمته وهو الا صوب لانه يدعى الملك المطلق في الحالين قال سمعت شيخ الاسلام القاضي علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثير ان الرجل يقر على نفسه بمال في ملك ويشهد عليه ثم يدعى ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربوا عليه ونحن نفتى ان اقام على ذلك بيينة ثقيل وان كان مناقضا لا نعلم انه مضطر الى هذا الاقرار (تسج بمر) باع محذور بعشرة وكتبه العكس واشهد على نفسه بقبض الثمن ثم ادعى على المشتري انه اقرا انه بقي عليه نصف الثمن واقام بيينة تسمع قال استاذنا ورحمته وان كان ما ذكره شيخ الاسلام يصلح وجهاله لكن الوجه الصحيح انه وان كان تناقضا الا انه لما ادعى اقرارا للمشتري بذلك فقد ادعى تصديق الخصم فيه وثبته بالبيينة والثابت بالبيينة كالثابت بما ناولنا ولوعا بهذا اقرارا للمشتري ببقاء شيء من الثمن يسمع دعوى الماتع ولا يكون التناقض مانعا وقد نص في (ط) بان التناقض هو دفع تصديق الخصم قلت وعلى هذا الا يلزم ما اذا ادعى بقاء شيء من الثمن حيث لا يسمع لعدم التصديق وغيره (رفع بلس) اختبر ترابا من آخر من ارضه ثم ادعاه لا يسمع (شرف) ماتت عن زوجة واولاد من زوجة اخرى وانكر الاولاد زوجتها املا وقالوا اما كان هذا زوجة اميتا فقامت بيينة بالنكاح والمهر ثم ادعى الاولاد انها كانت مطلقا لا يسمع وكذا ادعى الميراث لا يسمع (ط) لو لم يجر هذا الاختلاف الثاني

(ب) ادعى عليه ما لا يحكم الكفالة فقال ما تكفلت أصلاً ثم أثبت عليه فادعى أن لا يصلح إداؤه
لا يسمع عنه لأنه إنما يسمع على اعتبار كونه كفيلًا والا فهو غرضي فتضمن دعوى الاتصال في مقام
الخصومة الاقرار بما لكفالة وإنه أنكره في الاقرار فذهب من ناقض (ظن) ادعى على زيد شيعة ثم
ادعى آخر على زيد تلك الشيعة وأقام بينة وعرض له القاضي فقبل فلادعى قد استحقها فلان فقال
وضيت الحكم الحاكم يسمع دعواه على المستحق (ب) ادعى على امرأة نكاحاً فأنكرته وأبرأها فيها
ثم حانت فادعى عليه الأب نصيبه من المهر الذي اقتر به لا يسمع قال استأذنا وهذا بخلاف ما ذكر
في (م) في رجل ادعى أنه تزوج هذه المرأة فانكرت ثم ماتت وأدعت الميراث والزوجة فلها
الميراث وكل على مكسبه ولو أدعت على زوجها أنه طلقها ثلاثاً فانكرت ثم ماتت وطلبت ميراثها منه
لم يرثها (ط) وعن محمد أن من تزوج قبل أن يموت وتركه والا فلا (فع عمت) ادعى عليه شيئاً فامره
القاضي بالمصالحة فقال لا أرى به هذه المصالحة وتركته أصلاً فهو اسقاط للميراث فيه (عمد) إذا
قال تركته أصلاً فهو أبرأ عنه لو قال تركته دعواي على فلان وفوضت أمري إلى الآخر فلا يسمع
دعواه بعده (ي) لو قال للمدعى عليه بالبح كاشاح نى أشافك دعواي عليك باطله فلم يسمع في الخلف
لا يبطل دعواه (فع عمت) اعتق أمته واقربتها بها بمهر كذا فقالت هي لم أعلم به ثم أدعت للتزويج
والأرث والمهر يسمع (ب) ما بينان قسماً تركه أيهما ثم قال أحدهما بعد القسمة بالفارسية بين
فلان چیز بدوم بنام من كرده بود وأقام بيته تسمع أن ادعى ابن أبي وخجة باسمي في حال سفري
وان ادعاه مطلقاً لا يسمع (ق) ادعى مهر المثل ولم يثبت حتى ادعى هذا المسمى وهو مثله أو أقل منه
يسمع (ب) كتب شهادته في حكم جميع الحدود ثم صار غرضي محيل فادعاه للمحيل لا يسمع أن كان
كتب في الحكم أن البايع باع ملكه قال استأذنا روح فعرف به أن أقر أو لا نسلان بغيري العيون
ملكاً للمدعى عليه كالمستع دعوته لنفسه يسمع دعواه بالخيار وعلى هذا الاقرار كحل بالخصومة
المستع الدعوى لو كان له حق في المهر محيل يسمع إذا أقر قبل التوكيل أو أشار إليه في (جت)
في الفتاوى المخارطة رجل مات فترك امرأة لاجن لم يثبت كذا امرأة ليك بعد إلى يوم موته
وطلبت الميراث والمهر فأنكره لاجن لو كان لهم لم يسمع من الميراث لاجن لم يثبت كذا امرأة ليك بعد إلى يوم موته

«نفا امرأة ابنيك عسر الي يوم موته وادعت المهر يسمع دعواها ولو ليس بتناقض لحوال ان
 يكون لسانها (شز) يسمع اذا وفق المدعى (يصح) ضمنى مال الا حارة من المستاجر ثم ادعى
 هذا الكفيل هذه الدار يسمع (ط) ولو استاجر دارا او عبد الا يسمع دعواه فيه (يصح) فب (ب)
 ادعى عليه ان مورثك اوصى لي بثالث المال وصدقه الورثة ثم ادعى كل المال بحكم الوراثة
 منه ومجز من اثبات الوراثة فقال ان كنت عجزت من اثباتها فاعطوني ثلث المال بحكم الوصية
 التي صدقتموني فيها يسمع وهذا القدر لا يكون تناقضا (بم) لا يسمع بعد دعوى الوراثة (يصح) من
 ادعى ربع دار فله ان يدعى بثلثها ومن ادعى نصفها فله ان يدعى بثلثها وهو اختيار (بم)
 وقال (شز) لا يسمع (فج ب) ادعى على امرأة دارا واستحقها وزوجها ساكت لم يدع فيها الا مارة
 ثم ادعى على املاك لنفسه يسمع (يصح) الوحي باع ثم ادعى انه باع بغبن فابش تسمع واقدامه على البيع
 لا يسمع دعوى الفساد وكذا امتوى الوقف اذا آجر الموقوف ثم ادعى انه آجر باقل من اجور المثل
 وكل من باع ثم ادعى فساد يسمع وتناقضه هل الا يسمع دعواه قال استاذنا رح فعلى هذا الاحتجاج الى
 الفرق بينه وبين ما في الجامع الصغير انه اذا باع عبد الغير ثم زعم البائع او المشتري انه باع
 بغير امر المالك لا يسمع (بم) افكر المودع المودعة فان جهل الايداع اصابته بینه على الرد
 لا تقبل واني افكر المودعة تقبل (يصح) امرأة صالحت مع انسان عن مهرها على شريطة ملفوف ثم
 ابرأت ثم ردت بدل الصلح بخيار الروية ثم ادعت المهر بوجهه لا يسمع دعواها ولا يفيد لها الصلح
 وعدم صحة الابراء والولاية اخذ مثل المهر لو طغرت من جنس حقها خفية ديانة لا قضاء قيل
 له لو ماتت هل يتمكن وارثها من المدعى فقال لا لانه قائم مقامها فما يمنع صحة دعواها يمنع
 صحة دعوى الوارث كما قرأ المورث يسمع دعوى الوارث ثم اجاب (يصح) مرة اخرى عند
 المصدر بوجه ان الدين المكي وحكي انه حين قدم (بم) خوارزم سئل عن هذا المسئلة فقال لا يمكن
 من الدعوى فقيل له اين يظهر فانه قد قال اذا طغرت بجنس حقها لها ان تاخذ ديانة وكان في
 الجامع بحضرة المفتين كاليد الطاهر وملاء الحامي وغيرهما فقالوا يتمكن من الدعوى فقال
 (يصح) فاوردت عليهم من باع شيئا ثم ادعى انه ملكه ونفاد المبيع بحسب انه كان باعه قبل هذا المبيع

من زيد ثم اشتراه منه فهو الآن ملكه اذ سمع دعواه فقالوا جميعا يسمع الى ان يوجه الرواية فيه بخلافه قال (بسم) ثم وجدت الرواية في جمع العرفم اتم لا يصح الد دعوى في مسئلة البيع قال استاذ نارج وقد بلغتني من بعض ائمة زماننا حيلة حسنة لسماع دعواها بعد الابرء وهي ان يقول في الابرء ان كان لي عليك مهر فقد ابرأتك او قالت حق قد عراها لا يكون تناقضا فتسمع وفي منتخبات (كص) ولو قال لها الزوج بعد الابرء قولي ان ادعيت هذا المهر فلدعوى باطلة عسى صالحا اباك بثوب ملغوف عنه فقالت ذلك ثم رأت الثوب وردته يصح دعواها المهر لا فها لما قالت دعوى باطلة عن المهر الذي ابرأتك عنه ولا مهر للحال فلا يصح الابرء فلا يصح قولها دعوى باطلة عن ذلك المهر وهذا المهر في حكم مهر جد يد فلا يتناول قولها قال استاذ نارج فهذا يدل على انها يتمكن من دعواها في الابرء مطلقا كما حكيت عن ائمة الجامع وهكذا رايت في الابرء مطلقا جواب الاخوين زين الائمة وبرهان الائمة الترحمانيين (بسم) ولو قال لا تعلق لي على فلان فهو كقوله لاحق لي قبله فيتناول الديون والاعيان ولو قال لاحق لي عليه يتناول الديون دون الاعيان (كص) اقراؤه لادعوى له قبل فلان بوجه من الوجوه ثم ادعى عليه بحكم الوكالة لغيره يسمع وفي منتخبات (كص) برواية هشام عن محمد اذا قال لاحق لي في هذه الدار ولادعوى ولا طلبة ثم زعم انه وكيل رجل في دعواها اقبل ذلك منه وهكذا في (شبه) قال استاذ نارج وما حكى (بسم) عن منتخبات (كص) انه ذكر في (شبه) انه لا يسمع دعواه لغيره فهو سهو وقرره غاية التقرير (بسم) ادعى على زيد عشرة دنانير مطلقة او بسبب ثم اقران لزيد عليه عشرين دينار الا يسمع دعوى العشرة بعد منه وعنه دفع الى غيره امانة ليبلغها الى فلان وكان بين الدافع والرسول اخذ واعطاء فدفع الدافع حجة للرسول ان لادعوى له عليه ثم ادعى الائمة عليه فقال الرسول في الدافع انك اقررت بان لادعوى لك علي لا يسمع هذا الدافع وقوله لادعوى لي عليه يتصرف الى سائر العلاقات قال وعلى هذا اذا ادعى عليه دنانير معينة ثم طالعه واقران لادعوى له عليه ثم ادعى دعوى اخرى يسمع وينصرف الاقرار الى ما ادعى او لا لا غير الا اذ اعم فقال اي دعوى كانت حينئذ لا يسمع اية دعوى كانت واجناسها في (ط شبه) ادعى هيناني يد السلطان فقال انه في فساله القاضي الهيئة فقام بينه انه ملك فلان

وانا وكيله بالخصومة يصح وتقبل بخلاف ما لو قال ملكي ثم قال انه ملك فلان لا يصح (بصح) ثلاثة ادعوا
 على زيد دارا فقال قد اشتريتها منكم فلو لم يطلوب بالبينة فقال في الدفع اشتريتها مني وصيكم حال هجركم
 لا يصح منه هذا الدفع ومجته باع ارضا وسلمها الى المشتري وتصرفها ملكا وزاعا وبناء وجاره ساكت
 ثم الآن يدعي انها ملكه لا يصح دعواه ان كان حاضرا وقت البيع والتسليم وساكتا وقت تصرف
 المشتري قيل له فلو لم يتصرفها المشتري ولكن كان ساكتا وقت البيع والتسليم قال لا يسقط دعوى
 الجار بهذا القدر بخلاف ما اختاره المتأخرون فيما اذا باع وسلم وولده او زوجته حاضرة ساكتة حيث
 يسقط بهذا القدر دعواها (بصح) ادعى على زيد انه دفع اليه كذا دينارا ليدفعها الى غريمه فلان
 فجعل زيد وحلف ثم ادعى هذا المدعى ذلك المال على عمرو وقال انما دفعته لك لتدفعها الى غريمي
 وزعم ان دعواه على زيد كان خطأ وظنا لا يصح دعواه على عمرو وللتناقض (ط) ولو اقربا رخص لا نسان
 وفيها زرع دخل الزرع فيه من غير ذكر وزاد في الروضة فقال وان اقام المقربينة ان الزرع لي
 قبلت قال رخص فلم يكن اقراؤه بالزرع مانعا من قبول بيئته عليه لما كان اقراره بذلك تبعا وضمنا
 لا اقراره بالارض ويخرج من هذه المسئلة كثير من المسائل (حك) لو قال ليس لي معه امر شرعي
 يبرأ من دينه وعن دعواه في العين (حك حمر) اقربان الدار التي في يد فلان ملك زيد ثم ادعاها
 لنفسه لا يصح وقال غيره لا يصح الا اذا ادعى تلقى الملك من زيد وقد مر من (حك) خلاف هذا
 (عس) اقراؤه لاحق له في محدوده حاد هائم ادعى انها وقف علي وعلى اولادي ففيه اختلاف
 المتأخرين ومنه لو مات عن ورثة فقسموا التركة بينهم وابرا كل واحد منهم صاحبه من جميع
 الدعاوى ثم ادعى احد الورثة دينا على الميت يصح دعواه (ط) ادعى بعض الورثة دينا في التركة
 بعد تمام القسمة صح وله ان ينقض القسمة ولو ادعى غينا من اعيان التركة انه اشتراها من الميت او
 وهبه الميت له وسلمه اليه لا يصح بعد القسمة (حك) دفع بعضا من التركة للغير ثم قال كان المورث
 اقربى بذلك العين وما كنت علمت ذلك لا يصح منه (يقى) يتم بلغ فادعى ارضا من تركة اخيه
 الميت مورثة من والد هائم ادعاها ملكا على الخصوم لظهوره له ذلك الاقرا من اخيه المتوفى
 انها له يصح ولا تنافي بينهما (عجف) ما لت من زوجها الطلاق بشرط ابرائها اياه ثم ادعت انه كان

طلقها ثلثا لا يسمع ولا تقبل فينتهها بك ولو قالت ما علمت وقول الثالث لم يصدق قال استاذنا ربح
 وفيه نظر من حيث المعنى لانه وان كان تناقضا لكن في امر يجرى فيه الخفاء ومن حيث الرواية ايضا فقد
 ذكر في (ط) عن ابي يونس رجل مات فقا ستمت امرأته ولك الميراث وهم كبار واقروا انها زوجة
 الميت ثم اقاموا بينة ان زوجها كان طلقها ثلثا في صحته فانهم يرجعون عليها بما اخذت من الميراث
 وكذا لك قال ابو حنيفة وابو يوسف روح في امرأة اختلعت من زوجها بما ل ثم اقامت بينة انه كان
 طلقها ثلثا قبل الخلع وكذا الامة المكاتبه والعبد والزوج والزوجة فانهم يرجعون الى الاصل بناء
 على ما مر من المعنى (فع عك) امرأة ماتت فطلب زوجها من ورثتها براءته من المهر فابوا واعطى
 المهر ثم ظهر له بينة ان امرأته ابرأته في حال الصحة ولم يعلم الزوج بذلك فله ان يرجع بما اعطى من
 المهر ديانة فهذا يشير الى انه لا يرجع عليهم قضاء وقد مر في جنس هذا كلام طويل وسئل استاذنا ربح
 ممن ادعت المهر على زوجها فقال انك اختلعت منى بالمهر وعجز عن البينة فاقام بينة على انها
 ابرأته من المهر فقال ينبغي ان يقبل لان دعوى الخلع بالمهر ليس اقرا ر ا ب قيام المهر وقت الخلع فان الخلع
 بالمهر يصح وان كان المهر مؤدى (بسخ) امة جاءت بولد فقال مولاه هو من عبدى هل اوصد قته الامة
 فلما مات المولى ادعت ان هذا الولد من المولى وانها صارت حرة تسمع لان الد دعوى فيما فيه حرمة
 الفرج ليس بشرط فلا يكون التناقض مانعا وعنه ادعى ان هذا ولد ارزنها عندى فلان وهو يملكها
 وسلمها الي وهى فى يدك بغير حق فقال نعم هى رهن عندك ولكنى قد استاجرتها من ذلك الغلان
 قبل الرهن لا يسمع دعوى الاحتياج ولو قال رهنها فلان عندك يسمع دعوى الاستيجار قبله وعنه
 قال لا خولا دعوى فى عليك اليوم ليس له ان يدعى عليه بعد اليوم وهى فى جمعه وعنه لو اتمرق
 الزوجان واقرت انه لا دعوى لها عليه فلها ان تدعى عليه بعد ذلك نفقة العدة قال استاذنا ربح
 وقيل ليس لها ذلك وقيل نعم ان لم تبلغ خمسا وخمسين سنة فكيفت له هذا بن الجوابين فاستبعد هما
 وقال لو اقرت بالغداة انه لا دعوى لها عليه فلها ان تطلب عنه بالعشى بالنفقة لانها تجب ساعة
 فصاعدا وفى مختصر الكافى والاقرار من المدعى الذى فى يد به الشئ به على وجه الصلح لا يمنعه
 من الدعوى اذ يبطل الصلح بوجه الرجوع والاقرار من الذى فى يد به عند الصلح بوجه ردة

عليه اذا بطل الصلح بمعنى به اذا اقر المدعى في ضمن الصلح انه لا حق له في هذا الشيء ثم بطل الصلح
يبتل اقراره الذي كان في ضمنه وله ان يدعى بعد ذلك والمدعى عليه اذا اقر عند الصلح بان هذا
الشيء للمدعى ثم بطل الصلح فانه يرد ذلك الشيء الى المدعى وفي شروطه كالمات مشوشة لكن
(شخص او القاضي المدعى رقرار بان المراد بالاقرار عند الصلح الاقرار في ضمنه حتى يبطل ببطلانه
كالوصية بالمحابات في ضمن البيع وهو اختيار استاذ قارح (بمع) يفتى بان الاقرار وان لم يكن في صلب
هذه الصلح لكنه بناء على الصلح الفاسد لا يمنع المدعى بعد ذلك (فن) ابرأه بعد الصلح عن جميع
دعاويه وخصوماته صحيح وان لم يحكم بصحة الصلح شمس الاسلام محمود واحمد بن اسد ادعى
عليه محمد وداف قال اشتريته من امك واجزته فانكروا قال اجزت ولكي كنت غير بالغ فالقول
قوله وعنهما ادعى عليه محمد وداف بسبب الشراء من فلانة وهي تملكه فقال ذو اليل هو ملكي ارضا
من بي ثم سئل المدعى في مجلس الحكم هل سلمت اليك فلانة هل المحدث وداف قال لا لانها كانت
عاجزة من التسليم لا يسمع القاضي هذه الدعوى (شز) ادعى عليه اني دفعت الى فلان دراهم وقبضتها
منه ثم ادعى انك قبضتها مني لا يصير مناقض لان يد المدعى يد المدعى وعنه انه ادعى عليه مائة
قطر بنية عشرة منها عدلية ثم ادعى في مجلس آخر مائة قطر بنية وشهد الشهود بذلك يسمع
ويقبل اذا قال ارفدت بالعدلى القطر بنية قال استاذ قارح فعلى هذا لو ادعى عليه مائة عدلية عشرة
منها فلوس ثم ادعى في المجلس الثاني مائة عدلية وشهد وابائة عدلية ولم يدكروا ان عشرة منها
فلوس يسمع وتقبل وهذا احسن فانه لا فرق في عرفنا بين الكلامين (شز) ادعى مائة درهم وقال
بالفارسية بعضى ميم دادم وبعضى عطوفى وكرواها ان برصد عطوفى كرواها دادها انك اجاب اكر بر اقرار
كرواها دهنك بر عطوفى شنوتك ولو ادعى قبضا وشهد وعلى القبض لا يسمع لانه يكون تكل بالشهود
(شز) ادعى عليه دارا لها ملك رهنتها من والدك فلان بن فلان بكذا اتم مات والدك وتركها
في يدك فعليك ان يقبض الدارين مني وتسلم الدار الى فانكروا وشهد الشهود على وفق دعواه ولكن
زادوا فيه واليوم ملك هذا المدعى وحقه وفي يد المدعى عليه هذا بغير حق يقبل هذه الشهادة لانه
بانكاره الرهن مارت به بغير حق وكذا لو قال المدعى وفي يدك بغير حق يسمع لما مره باب فيها

يتعلق بجواب الملك على عليه * (مهم) ادعى عليه عند الحكم فلم يجب لكن قال واحد من اهل المجلس
 كه وير ابد بين دعوى جيزي دادني ليست فاقام الملك على بناء عليه بينة يجوز للقاضي ان يحكم
 بهذه البينة ولو كان الملك على عليه ساكتا فاقام بينة ففيه رواية فان هذا كذا لك (شر) برأ من مريضه
 معتقل اللسان والناس عليه خصوا ما به فانه يكتب جوابه وحلفه (ط) ان علم القاضي ان المدعى
 عليه اخبر من يأمره بان يجيب بالاشارة ويعمل بالاشارة فان اشار بالاشارة ثم وان اشار بالا نكار
 عرض عليه اليقين فان اشار بالا جابة كان يميناً وان اشار بالا بانه يكون نكولاً فيقضى عليه وان عرفه
 القاضي اخبر من اصم يكتب له ويأمره بان يجيب بالكتابة وان لم يعرفها وله اشارة معروفة بوصف
 بالاشارة ليحجب ويعامل معه كمعاملة الاخرس وان كان مع كونه اخرس واصم واعمى فالقاضي
 ينصب عنه وصياً ويأمر الملك على بالخصومة معه اذا لم يكن له اب او جد او وصيهما * باب دعوى اولى
 الملك بالنتاج وما في معناه * (فع وب) ادعى بقررة كل واحد منهما انها نتجت في ملكه لكن قال
 احد هما منذ سنتين وقال الآخر منذ ثلاث سنين وظهر انها بنت ثلث سنين فادعى الاول ملكاً مطلقاً
 واقام بينة عليه لا يسمع دعواه بعد ذلك (حك) ادعى عليه عبارة داران اياه بناها منذ سنتين سنة
 وادعاهما ذواليد كذلك واقام بينة قال هذا القدر لا يكفي في الدعوى حتى يقول مات ابي وتركها
 ميوانا ملي ولو قال ذلك واقام بينة فبينه ذواليد اولى قال استاذ نارج فعرف بهذا ان بينة ذواليد
 كما يكون اولى اذا ادعى اولى الملك بالنتاج ونحوه منه فكل اذا ادعاه ذلك عند مورثه (م)
 وان اقام الخارجان البينة احدهما بالنتاج والآخر بالملك المطلق فصاحب النتاج اولى * باب الدفوع
 في الدعوى * (فع شم) ادعى عبد اعليه ملكاً مطلقاً فقال ذواليد فعاقد ادعيتي علي في غير مجلس
 الحكم قبله بسبب فليس يدفع وعن (قع) ادفع مسوع (حك) مثله (ط) المدعى عليه ملكاً مطلقاً
 لو قال للمدعى د فعانك ادعيتي علي قبل هذا بسبب يكون د فعانك امتاذا نارج فلعل معئلة المحيط
 فيما ادعى انك ادعيت في مجلس الحكم ان صرح ما احابه وفي (حك) ما يدل على الاطلاق (فع)
 باع ضيعة ابنه البالغ بغير اذنه فادعاهما الابن على المشتري فقال انك قبضت بعض الثمن فقد اجرته
 فاقام الابن بينة ان والده قبض جميع الثمن وقت البيع لا يكون هذا ادفعاه عنه لو قال المدعى عليه

هو لا الشهود اذ موافق الشئ قبل هذه الدعوى لا نفسهم واقام بينة لا يكون دفعا (ط) انه جرح
وكذا لو اقام بينة ان الشاهد كان يدعى الشركة فيها (ش) مثله (سي) ادعى عليه شري فالبينة
منه وانكر فاقام بينة فقال اشتريته منه ولكن رد دته عليه يسمع لا مكان التوفيق لان الفسخ يجعله
كالمعدوم (بم فب) ادعت الخلع فانكر فقضى بالفرقة بالبينة فقال خالعتها ولكن تزوجتها يسمع
وبهذا عرف ان الدفع المسموع قبل القضاء يسمع وبعد القضاء لا يسمع (بم) ادعى عليه شري حماره منه
فانكر البيع فاقام المدعى بينة فادعى ذواليد انه فسخ البيع معي يسمع لان الانكار فيما عدا النكاح فسخ
فلا يكون تناقضا وقيل له وجه توفيق بان يقول ما بيعته بل باع وكيلي وانت فصخت البيع معي ثم هل
يشترط ذكر التوفيق قيل لا يشترط وقال (ظم) يشترط (ط) ادعى عليه شري عبده فانكروا فاقام بينة
فقال البائع دفعا انك رد دته علي بالعيب صح دعواه ويسمع بينته (شمه) لو قال المدعى عليه
بالضيعة اشتريتها من فلان باذن هذا المدعى فاني قلت له انا اشتريتها من فلان فقال اشتراها منه
فهو دفع (فع) الا (عتج) بد رويها ادعى عليه محمدا وادى اقام بينة فقال ذواليد دفعا ليس له
هذا الدعوى علي لانه كان يدعيه على زيد بسبب والآن يدعيه على مطلقا لا يسمع هذا الدفع وفي
(ط) يسمع وقد مر من (عتج) خلافة (ط) لو قال عند غير القاضي هذا العين ملكي بسبب الشراء
من فلان او قال بسبب الارث منه ثم اعادها عند الحاكم ملكا مطلقا لا يسمع دعواه اذ ثبت ذلك عند
وهذا اذا كان ادعى الشراء من رجل معلوم بان ذكر اسمه واسم ابيه وجده وما اشبهه
من اسباب التعريف اما اذا قال اشتريته من رجل لا اعرفه او من رجل او من محمد ولم يزد عليه
ثم ادعاه عند القاضي ملكا مطلقا يسمع وان ثبت ذلك عند قال استاذ نارج فعرف بهذا ان
المصواب خلاف ما اجابوا به والصواب ان ذلك دفع مسموع اذا ذكر سببا معلوما (فع حمه)
ادعى عليه ضيعة انما كانت ملكا لاهم بجهة الشراء فصارت ورثتها المدعى فانكر ثم ادعى بعد
ذلك انها كانت ملكا لاهم مطلقا ورثتها منها يسمع منه بعد بيان الجهة هنا لا يدعى في
الجالين الارث منها (بم) ادعى على ختته مهر بنته الميت فقال ابرأني من مهرها حال صحتها
فقال الاب ليس بك دعوى الا ابرأ لانك اقررت بعد موتها بهذا المهر يسمع منه هذا الدفع

وكتب كثير من الفتيان منهم القاضي علاء الدين المروزي انه دفع الدفع ولا يسمع فانكر (بفتح) جوابهم
وقال بل هذا دفع مبتدأ لان دعوى الالب ليس بدفع لك دعوى الاب بل هو اقرار بل عواه كما اذا ادعى
الا يصال ومما لو ادعى عينا فقال ذواليد قد اشتريتها منك فادعى المدعى اقراره وجرت هذه المباحنة
بجامع الجزائية فلم يجيبوه بجواب شاف (بهم) لواقام الخارج وصاحب اليد بينة بالنتاج فقضى
القاضي لدى اليد اولم يقض حتى قال الخارج لك لدى اليد انك مبطل في دعوى النتاج لانك اقررت
انك بعت هذه الدابة ثم اشتريتها يسمع هل الدفع وثبنته لانه اذا باع ثم اشترى فهل املك حادثا
فيمطل دعوى النتاج ونحوه في (ط) ادعى الخارج النتاج فقال انك مبطل في هذه الدعوى لانك
اقررت انك اشتريتها من فلان فهذا دفع لك دعوى المدعى (فتح فب) باع دابة ثم تقايلا اورده عليه
بغيب بغير قضاء ثم ادعى رجل آخر عليه انها ملكه نتجت عنه في ملكه وادعى ذواليد النتاج ايها
لا يسمع منه لان الاقالة بيع جدي وتخلل البيع يبطل دعوى النتاج (فب) اشترى ثورا وقبضه فادعى
عليه رجل انه ثوره سرق منه واقام بينة فقال المشتري هذا الثور نتج عند البائع واقام بينة يسمع (شز)
ادعى عليه حمار واقام بينة ثم ذواليد اقام بينة ان هذا الحمار نتج في ملك بائع بائعي فلان بن فلان
واتم دعواه فهل ادفع اذا ذكر الثمن وذكر قبضه (فب بس) الوصي ادعى عقار الصغير فقال ذواليد
باعتها مني وصي القاضي له قبلك بثمان المثل لحاجته الى قضاء الدين فقال الوصي نعم ولكن وقع
البيع باطلا لانه باع بغير فاحش او ترك الميت منقولا يفي بالدين فلم يكن بيع العقار محتاجا اليه
واقام بينة يسمع (بهم) ادعى عليه عشرة دنانير فقال دفعا انك اقررت بالفارسية كه مرازين مدعا
عليه چیزی خواستی نیست فهذا ليس بدفع لاحتمال انه كان دينا مؤجلا فلم يكن له المطالبة قبل
المحل (فتح) ادعى عليه دينا فقال كنت وقت الاقرار مصروعا وبأن قاريخ بيماري وي ظاهر بود است
يصح هذا الدفع (بهم) ادعى عليه ارضا فقال دفعا انك مبطل في دعواك لانك ادعيت على فلان ثمن
هذه الارض يسمع (فب) ادعى عينا واقام بينة فقال ذواليد ان احد شاهدك قد استأمنها مني واقام
بينته لا تقبل (شز) استأمن الشيء ثم شهد لغيره عليه تقبل (شز) اقام بينة انك هضبت حماري وهلك في
يدك فقال ذواليد ذهبت بحماره لكن باجارتك واقام بينة تسمع وتقبل (بفتح) ادعى على اخي الميت

فينا على الميت فقالت لست بوارثة فان للميت ابنا يحجبني لا بدفع عنها الموصومة بغير بينة (شرح)
 البينة القائمة لدى اليد على اقرار المدعى على انه لاحق لي فيه وانما هي لفلان دفع مسموع (ط) عين في
 يد رجل يقول ليست لي لا يصح نفيه سواء كان له حينئذ منازع او لم يكن حتى لو ادعاها خارج وادعاها
 ذواليد بعد ذلك يصح دعواه على رواية كتاب الدي هوى وعلى رواية الجامع الصغير اذا كان هناك
 منازع صح نفيه وليس له ان يدعي عليه بعد ذلك لنفسه (عك حم) ادعى عليه ضيعة واقام بينته
 قبل القضاء ادعى ايضا ان المدعى عليه اقرب بنصف هذه الضيعة لي واقام بينته وقضى القاضي له
 بالنصف وسلمه اليه ثم اقام رجل آخر بينته انى اشتريت جميع هذه الضيعة من المدعى عليه قبل
 اقراره لك بثلاثة اشهر قبل القضاء له اقام ذواليد دفعا بينته ماد له ان المدعى عليه اقر قبل شرائك
 بستة اشهر انه لاحق لي في هذه الضيعة قضى القاضي ببطلان دعوى البيع ولا يبطل حكمه في النصف
 الذى حكم به للمدعى ودفعه هذا مسموع قال الباقر جى وخمير الوبرى ليس بدفع لانه يمكن
 ان لا يكون له حق وقت الاقرار ثم يتجدد له الحق (حم) ادعى انه اشترى هذه الضيعة من
 فلان منذ خمسين سنة واقام بينة فقال ذواليد ان ذلك الفلان الذى اشترىتها منه اقر قبل شرائك
 انه لاحق لي في هذه الضيعة واقام بينته فهذا دفع (عك) كانوا يقولون هو دفع وانا قول في زمانى
 ليس بدفع لظهور المفتعلة في ابواب القضاة وعن (يوسف) اذا كانت في بينة المدعى انه اشتراها
 من فلان وهو يملكه او في يد يقبل البينة ولا يلتفت الى الدفع (عك) ادعى عليه ضيعة انها ملكه اشتراها
 من فلان واقام بينته فقال المدعى عليه دفعا ان الذى باعها منك اقر انه لاحق لي فيها وانما هي
 لفلان ولي عليه شهود باصحبها فان هذا ليس بدفع (حم) ادعى عليه ضيعة ارثا من جدته فلانة
 واقام بينته فقال ذواليد كان لجدته ابن هائب ولم يعلم حيوته ولا موته ولم تمض ملك يحكم بموته
 واقام بينته لا يسمع وهو نفوسى في اثبات ملك للغير (عك) لا يسمع (خمس) ادعى عليه ضيعة انها
 ملكه واقام بينته فقال ذواليد المدعى اقر قبل ذلك ان هذه الضيعة كانت ملكا لفلان دفعها الى لازرها
 بجهة جاكين تسمع (عك حم) ليس بدفع لانه ادعى ملكا مطلقا فيجوز ان يملكه بعد ذلك (حم)
 ادعى عليه ضيعة انها ملكه واقام بينته وقضى القاضي وسلمها اليه ثم اقام المدعى عليه بينته ان المدعى

اقر قبل هذه الدعوى انها ملك فلان وفي يدى عن جهة جامكين فهو دفع واجاب بمثله (عك) شز
 (خو) ادعى عليه د او انها ملكه واثبته بالبينة ثم اقام المدعى عليه بينة ان المدعى باعها من زوجته
 وباعتها هي منى يسمع (ط) ادعى عليه عبد او اثبته بالبينة فاقام المدعى عليه بينة انك بعته من
 فلان الغائب فعلى ما عليه اثارات الجامع والزيادات لا تقبل وذكر الناطقى في اجناسه انها تقبل
 غير دفع الدعوى ثم اذا قبلت وان لم يدع تلقى الملك من المشتري فاولى ان تقبل اذا اعادة (عب)
 (عك) اقام المدعى بينة فقال المدعى عليه ان لى دفعا شرعيا فللقاضى ان يقضى اذا قامت البينة
 العادلة ولا يلتفت الى مثل هذه المقالة (حمر) يكلفه ان ياتى بالدفع فان ابطا كان له ان يقضى
 ويبقى له حق الدفع قال استاذ تارح ولم يذكر حد الا بطاء ولعله ما فى (ط صغر) ادعى المدعى
 عليه الدفع وطلب من القاضى الامهال يمهله الى المجلس الثانى (عك) اقام المدعى البينة
 وطلب القاضى من المدعى عليه دفعا فعجز عنه يقضى القاضى يعنى لا يؤخر (حمر) يقضى والقاضى
 ظالم فى تاخير الحكم محمد بن على الكرايسى تاخير القضاء بعد ثبوت الحق ظلم (حمر) اتى بدفع صحيح
 وقضى القاضى ببطلان دعوى المدعى ثم اعاد الدعوى عند قاض آخر لا يحتاج المدعى عليه الى اعادة
 الدفع عنه ولا ينقض الحكم به اذا اثبت ذلك بالبينة (خو) ادعى عليه شيئا انه اشتراه من ابيه
 منذ عشرين سنة والاب ميت للحال فاقام ذواليل بينة انه مات منذ عشرين سنة يسمع وقال عمرو
 المحافظ لا يسمع قال استاذ تارح والصواب جواب المحافظ فينبغى ان يحفظ فانه كان يحفظ ان زمان الموت
 لا يدخل تحت القضاء وهي فى (ط) فى الشهادات والدعوى (خج) ادعى عليه كذا دينارا واقام بينة
 انه اقر عندهم فى شهر سنة سبع وثمانين واربعائة فقال المدعى عليه لم اكن بخوار وم وقتئذ وكنت
 قاتلا ولم يعلم القاضى هيئته وقتئذ لا يسمع هذا الدفع (عك) كذا لك (عب) انه دفع عند بعض
 العلماء فللقاضى ان يسمع (ط) كل بينة لا يكون حجة شرعا فهي من التهاوتر منها ما ذكر ابن جماعة عن
 ابى يوسف وح شاهد ان شهدا على رجل بقول او فعل يلزمه بذلك اجارة او كتابة او بيع او قصاص او مال
 او طلاق او عتاق فى موضع وصفا او فى يوم مميّاه فاقام المشهود عليه بينة انه لم يكن فى ذلك الموضع ولا
 فى ذلك اليوم فى ذلك الموضع لم يقبل منه البينة على ذلك وكذا اكل بينة قامت على ان فلانا لم يقبل لم

يفعل لم يقر هذا كله من التهاثر (حمر) باع ارضه من رجل ثم باعها من رجل آخر فاقام الثاني على
الاول بينة انها كانت رهنا عندي وقت شرائك فكان باطلا فاقام الاول بينة ان دينك كان مقضيا وقت
الشراء لم يسمع (علك) هو دفع فيسمع قال استاذ نارج وهو الصواب لان الدين اذا قضى ينقل
البيع وان بقي رهنا قبل الرد واليه اشار القدوري في مختصره وفي تامة صغر (شرح) المدعي عليه اذا
ادعى غلطا في دعوى المدعي قبل اقامة البينة لا يسمع (بصح) ادعى عليه منقولا انه غصبه منه فعليه
ردّه ان كان قائما في يده او دقيته ان كان هالكا و اقام بينة فقال في الدفع انك اودعته عند فلان وهو
في يده لا يسمع لان الغصب يتصور بعد الايداع قيل له لو لم يدع الغصب بل ادعى عليه انه في يده
بغير حق والمسئلة بحالها لا يسمع الدفع وليس بخصم في اثبات يد الغير (شخص) ادعى عليه حمارا
انه ملكه سرق منه منذ شهرين و اقام بينة و اقام ذواليد بينة ان هذا الحمار ملكه وفي يده منذ
سنة و حين يزعم انه سرق منه كان في يده لا يندفع بها بينة المدعي (صح) مثله قيل ادعى عليه
امراة في يده و اقام بينة فاقام ذواليد بينة انك قلت لي طلقها مشير اليها لا يتدفع المدعي اذا
وفق المدعي (ظمر) ادعى عليه مالا معلوما و اقام بينة فاقام المدعي عليه بينة على اقرار المدعي
انه استوفى من هذا المال كذا درهم لا يبطل دعواه فيما سوى ذلك لانه لم يظهر كذب الشهود
فانهم ما ينو اسبب وجوب المال ولم يعرفوا استيفاء بعضه فجاء زلهم الشهادة على جميع المال
كمن ادعى الف درهم فشهد الشهود على الف وخمس مائة فقال المدعي كان اصل حقى كذا لك الا

اني استوفيت خمسمائة لا يبطل البينة في قدر الف كذا هذا * باب فحين يقر بطلان حقه ثم
يقضى عليه بخلافه فيصير مكد با شرعا و مالا يصير مكد با * (شمر) باع جارية و اخذ ثمنها و استحق
ذلك الثمن فقال البائع للمستحق قبل القضاء كانت هذه الدنانير لك لكن دفعنها الى المشتري
ليقضى الخمس فدفعها الي فانكر المستحق فحلفه البائع عليه فحلف و قضى عليه بالثمن و اخذ منه
فللبائع ان يرجع على مشتريه بالثمن ركن الغرافي و علاء الحامي و غيرهما ادعى عليه شيعة
فانكروا اقام بينة و اقام المدعي عليه بينة اني اشتريتها من فلان و كنت راضيا به فقضى عليه بالدفع
فله ان يدعى ذلك الثمن على البائع بحكم ان القاضى جعله راضيا بذلك (بصر) شهدوا بالخلع

بين زوجين وهما ينكران الخلع وقضى بالحرمة يثبت المال ضمن الثبوت الخلع وان اشترط الدعوى
 في اثبات المال قصدا * باب الخصمين يتنازعان ولا بينة لواحد منهما كيف يقضى ومن يكون قوله
 اولى * (ن) اثنان لرجلين ولدت احدهما جعشا والاخرى بغلا وادعى البغل فهو بينهما و
 الجعش لبيت المال نظيره اثنان لرجلين ولدت احدهما ذكرا والاخرى انثى وادعى الذكر
 وذكرة في (ط) في امرأتين يقال الذكرا لهما والاخرى انثى تربى من بيت المال لكن (بمر) ذكر فيه
 اشكالا (شفر) رجل كان يتصرف في غلات امرأته ويدفع ذهبها بالمرابحة ثم ماتت فادعى ورثتها
 انك كنت تتصرف في مالها بغير اذنها فعليك الضمان وقال الزوج بل باذنها فالقول قول الزوج
 قال استاذ نارج وهذا حسن يتبعى ان يحفظ فان السبب الموجب للضمان موجود الا اذا ثبت
 اذنها ومع هذا القول قوله لان الظاهر شاهد له لان الظاهر ان الرجل لا يتصرف مثل هذا التصرف
 في مال امرأته الا باذنها والظاهر يكفى المدعى * باب دعوى كون العين في يدك * (م) اقام البينة انه
 كان في يده لم يقض له ولو اقر ذوا اليد انه كان في يد المدعى مفعته اليه * باب دعوى الرق والحرية *
 (بمر) ادعى الرق عليه فقال انا حر الاصل من ابوين حريين واقام بينة ثم ادعى الرق مرة
 اخرى على المدعى عليه يسمع بالافتاق وفي الام خلاف (فصح) ادعى عليه انه مملوك فقال
 انا مملوك فلان الغائب فان اقام بينته ثلث دفع عنه خصومته والا يقضى ببينة المدعى ثم ان حضر
 الغائب فلا سبيل له على العبد حتى يقيم البينة (نظم) عبد صغير في يد رجل ادعت عليه حرة
 مسلمة انه ولد لها ولد على فراش النكاح حراما مسلما فانكروا زعم انه عبد فطلبت منه وكيلها لصاع
 البينة ودعواها ان غاب فوكل به وغاب فاقامت البينة على الوكيل قبلت بيتهما عليه في حق النسب
 والحرية عليه ان كان لا يعبر عن نفسه وان كان يعبر الصغير عن نفسه يرجع الى تصديقه لاحدهما
 * باب الدعوى والخصومات والبيانات في الهبة * (فتح) اقام وارث الواهب بعد موته بينة ان
 ابي وهب هذا الشيء له هبة فاسد على اخذه منه يسمع (بمر) اختلف الموهوب له الوارث مع وارث
 آخر ان الهبة كانت في الصحة او المرض فالقول قول من يدعى الصحة لان تصرفات المريض نافذة
 وانما تنقض بعد الموت وقد اختلفا فيه فالقول لمن ينكر النقص وهكذا في (فصح) وقيل القول لمن

يدعى الموضع لانه ينكر لزوم العقد والملك * باب الدعوى والاختلاف في الموارث (بسم)
 مات عن زوجة واخ وابنه مات ايضا فقال الاخ مات اخى بعد موت ابنه وقالت الزوجة بل مات
 المفرك قبل موت ابنه فالقول للمرأة والاصل في هذا الجنس ان الورثة متى اختلفت في تاريخ
 موت الاقارب او اصله فالبينة بينة من يدعى زيادة الارث والقول قول من ينكر (بسم) ادعى
 على واحد من ورثة ميت دينارا واثنته والتركة في يد اجنبي فللمدعى عليه ان يطالب بالتركة من
 الاجنبي (بسم) مات عن زوجة وابن صغير وبنت فباعته ارضا من تركة زوجها وزعمت انه
 دفعها اليها بمهرها فبلغ الابن وادعى نصيبه من الارض على المشتري فقال كانت ملكا لا بيك قبل
 موته وانكر ان يكون ملكه الى وقت الموت لانه دفعها الى زوجته بالمهر لا يطالب المشتري بالبينة
 بل يوم التسليم لما اقر انها كانت ملكا لابيها الا ان يثبت الدفع الصحيح بالمهر (بسم) ادعى
 دار امير اثم من ابيه او امه ولم يدكر اسم المورث ونسبه لا يسمع دعواه ولو قال هذا المحدث وكان
 ملك ابي مات وتركه ميراثا لي ولم يسم اياه او سماء ولم ينسبه الى جهة لا يصح دعواه ولو
 ذكرهما لكن الشهود اختلفوا بالاضافة اليه ولم يدكروا اسمها تقبل ولو قال المدعى عليه للمدعى
 اشتريت هذا المحدث ود من ابيك او امك ولم يدكر اسمها صح اقراره قال روح والفرق ان التعريف
 عند ابي حنيفة روح يحصل بثلاثة اشياء يدكر اسمه واسم ابيه واسم جده او مكان اسم جده صناعته
 او فخله ونحوه وههنا اضافة المقر الى المعين فاستغنى عن تعريف آخر وفي (جلت) في الباب الثالث
 من كتاب الرجوع عن الشهادات اذا ادعى انه عمه اخ ابيه لابيها وامه لا وارث له غيره يصح وان
 لم يدكر اسمه واسم ابيه وجده لانه اضافه الى معين (قص) احمد بن اسد ادعى ان هذه الدار
 كانت ملك والدتي ماتت وتركها ميراثا لي او قال هي ملكي ورثتها من والدتي ولم يسمها لا يصح قلبي
 وما ذكرته من الفرق لم يتضح لي لان المدعى يصف اياه او امه الى نفسه ايضا (صديق) احمد الورثة اقام
 البينة على اقرار صاحبه انه يرجع من ميراث ابيه والميراث اعيان لا تقبل * باب الاختلاف بين
 المتبايعين في صحة العقد وفساده * (بسم) وقال لا يهر اشتريت منك هذا العبد بهذا الميثاق وقال
 البائع بل بهذا الملك بوجه فالقول للمشتري لانه كالمكر للعقد اصلا (بسم) وكل الوقايع الباطع بعته

منك في صغري وقال المشتري بل بعد بلوغك فالقول لمن يدعي الصبي لانه ينكر اصل العقل والبينة
 بينة من يدعي البلوغ (فسخ) مثله وقد مر في باب البينتين المتضادتين ما يشبه خلافه (بسر) ادعى
 عليه دارا فقال ذواليد اشترى يتها من ابيك حال صغرك بثمن المثل وقال المدعي بل كنت بالغاً
 ولم ارض به فالقول للمشتري وان اقام البينة فبينة مدعي البلوغ اولى قال استاذنا رحي الاول
 نظار يدل عليه ما ذكره في (ط) ان رجل ادعى على امرأة ان وليها زوجها منه حال صغرها وادعت
 هي انه زوجها منه بعد البلوغ بغير رضاها فالبينة بينة المرأة والقول لها ايضا على اصح الروايتين وكل
 البيع على هذا القياس والقول للابن على اصح القولين (بسر) ادعى عليه ارضاء اقام بينة فقال
 في الدفع اني اشتريتها منك فقال المدعي ولكني كنت صبياً وقال المدعي عليه بل كنت بالغاً
 واقام البينتين فبينة مدعي الصبي اولى وعنه اختلف الوصي واليتم بعد بلوغه فقال الصبي بعث
 عقاري الى حاجتي ولكن بغبن فاحش وقال الوصي بل بعته بمثل القيمة لا يكون القول له (فسخ)
 قال البائع بعتك هذا الزرع وهو غير منتفع به وقال المشتري ان منتفعا به فالقول له لانه ادعى
 الصحة (فب) باع الوصي من التركة شيئاً فقال الورثة باعه بغبن فاحش وقال المشتري بل بعد ل
 فالقول قوله ادعى عليه محمد وداني بك ارضا من جهة ابيه فاقام ذواليد البينة انه اشتراها من
 وصيه بمثل القيمة واقام المدعي بينة ان قيمته زيادة على ما ثبتته ذواليد فقبل البينة المثبتة للزيادة
 اولى وقال كثير منهم البينة المثبتة لقلّة القيمة اولى (بسخ) باع ارضاً فادعى اخوه على المشتري ان
 البائع معتوه وانا وصيه وقال المشتري بل عاقل واقام بينة فبينة العته اولى (قح) ولو ظهر
 جنونه وهو مقيق ليحسد الافاقة وقت بيعه فالقول له وبينة الافاقة اولى من بينة الجنون (فج)
 وعن ابي يوسف راح ادعى شري الدار منه فشهد شاهدان انه كان مجنوناً عند ما باعه وآخران
 انه كان عاقلاً فبينة العقل وصحة البيع اولى (بسخ) اذا اختلف المتبايعان في صحة العقد وفساده
 فانما يجعل القول لمن يدعي الصحة مع اليقين في شرح الاصل اختلف المولى والمكاتب في صحة
 الكتابة وفسادها فالقول لمن يدعي الصحة والبينة بينة من يدعي الفساد ولو حجر عليه بعد صلاحه
 واختلف هو مع المشتري فقال اشتريته متى حال الحجر وقال المشتري لا بل حال صلاحك فالقول

للمعجور لان الشراء حدث في حال الى اقرب الاوقات فالمشتري يدعى السبق وهو ينكر وان اقام
 البينة فيبينة المشتري اولى * باب دعوى الولد وسائر الدعاوى والاختلاف فيما يتعلق بالنسب *
 (عك) ادعت على رجل انه زوجها وهذا الولد ابن ثمانية اشهر منه فعليه نفقته فاقربا لزوجة
 الا انه قال طلقتها منذ سنة وعشرة اشهر واقربت بانقضاء العدة بعد ثلاثة اشهر من التطليق فهذا
 الولد ليس منى وانكرت جميع ذلك فاقام بينة على ما ادعى لا تقبل لانها على نفى النسب ويلزمه
 نفقته ونفقة العدة الماضية لا يلزم (فك فع) في شرحه امة ولدت عند المشتري فقال البائع هو ولي
 ولدت له لا قل من ستة اشهر من البيع وقال المشتري دعواك باطلة لانها وليدته لا اكثر من ستة
 اشهر فالقول للمشتري بخلاف ما اذا قال المشتري لم يكن العلوق عندك والبائع يقول كان عندي
 فالقول له فان اقام احدهما بينة يقضى له وان اقاما البينة فعند ابي يوسف رح بينة المشتري اولى
 لاثباتها صحة البيع وعند محمد رح بينة البائع اولى لاثباتها الحرية ولو اقاما بينة في الاختلاف
 في العلوق فذلك في (ط جك) ادعى انه عم الميت ووارثه لا وارث له غيره وادعى آخر انه اخوه
 لا وارث له غيره وادعى ثالث انه ابنه لا وارث له غيره واقاموا بينة عند الحاكم جميعا يقضى
 بنسب الكل وان كان الميراث للابن لا غير وعليه بعض المشائخ وطعن فيه الكرخي وعليه بعض
 المشائخ رح * باب مسائل متفرقة في الدعوى * (عك يب) مريض اقر لامرأته بصد اقها وماتت
 من ساعته واقامت الورثة بينة على اصال المهر اليها في صحته وقضى بها بطل حقها في المهر وفي
 تمة (صغر) اقر لامرأته في مرضه بمهر الف درهم وقد تزوجها بالف درهم وماتت فقامت بينة انها
 وهبت مهرها لزوجها في حياته لا تقبل لانه علم كذبها باقراره المتأخر عنها (ظك كب) وغيرهما
 زوجان تخاصما في الدعوى ملك مديقة ثم ادعى الزوج اقرارها له بالمديقة في اثناء الخصومة
 الظاهرة عند القاضي لا تسمع (فمخ) امرأة انفقت على زوجها عشرة دنانير حاله الصحة ثم ماتت
 فادعاه ورثتها على الزوج وقال الزوج كانت متبرعة فيه فالقول له * باب الحيطان والعلول لرجل
 وسفله لاخر * (ط) بيت سفله لرجل وعلوه لاخر انكسر سقف من المسقل او انه لم لا يجبر صاحبه
 السفلى بعمارة الا اذا كان ذلك بفعله (بمخ) جد ارمشترك بين اثنين هدمه احد هما حتى وجبه

عليه بناءه فهو مشترك بينهما ان بناءه كان (بفتح) ذهلين مشترك بينهما بنا احد هما فوق
سطحه حجرة باذن شريكه ثم باع الاذن نصيبه من الذهلين ليس للمشتري ان يأمره برفع الحجرة عن
سطحه والمسئلة مذكورة انه اذا استعار من آخر جدارا للوضع جده وعه عليه ووضعها ثم باع المعير
ليس للمشتري ان يأمرا المستعير برفع جده وعه لان المستعير وان لم يثبت له حق لازم لكن المشتري
لم يملك الجدار الا مشغولا بجده وعه المستعير فكان حقه فيه ناقصا فلا يمكن من رفعه قال استاذنا
رحمهما وان كان جنسا لكن عثرت على مسئلة الاستشهاد في امالي (ففتح) وفي فتاوى ابي الميتم
على خلافه رجل اذن جاره في وضع الجذوع على حائطه او حفر سورا ب تحت داره ثم باع داره
فللمشتري رفع الجذوع والسور اب الا اذا شرط في البيع ترك ذلك فحينئذ لا يكون له ذلك ثم
ذكر (ففتح) مسائل من جنسه الى ان قال احدث بناء او غرفة في سكة غير نافذة بروضها اهلها
فاشتري رجل من غير اهل السكة دارا منها فانه ان يأمره برفع الغرفة ولو باع ضيعة فيها اغصان جارية
متدلية فالمشتري ان يأمرا جاره بتفريغ الضيعة عن اغصان شجرته لان المشتري يقوم مقام البائع فيها
كان لا يباح ان يفعله وكذا الومات صاحب الضيعة كان لوارثه ان ياخذ الجار بتفريغ ضيعة عن الاغصان
قال رح وما ذكره (ففتح) اوفق للاصول واشبه بالصواب وان كان مسائل قسمة الكافي تشهد بصحة
جواب (بفتح) ولعل ما ظنه شيخنا (بفتح) ان المسئلة مذكورة هو ما اذا كان الحائط مشترك بينهما
على ما ذكره (صديق) في كتاب الحيطان اذا كان الحائط مشترك بينهما وليس لاحد هما عليه سقف
فسقف عليه احدهما باذن صاحبه ثم قال له اذن مقفك اختلف المتأخرون فيه فافتى ابو عبد الله الصيمري

انه له ذلك وافتى ابو بكر الخوارزمي ليس له ذلك * كتاب الاقرار وهو يشتمل على احدى عشر بابا *
* باب حكم الاقرار * (فتح شرح) الاقرار كاذبا لا يكون ناقلا للملك عند بعض مشائخنا وعند
بعضهم يكون ناقلا للملك (ط) حكم الاقرار شرعا ظهور المقرب له لا ثبوته ابتداء وللهذا الواو لغيره
بمال والمقر له يعلم انه في اقراره كاذب لا يحل له ديانته الا ان يسلمه بطيب من نفسه فيكون هبة
منه ابتداء (علك) اكره على ان يبيع عقاره فقال خوفا من المكروه ليس بملكى ليس للقاضي ان
يمنعه من التصرف اذا لم ينزعه احد * باب ما يكون اقرار من الالفاظ وغيرها * (فتح شرح) هم

الشاهد على الشهادة فقال المدعى عليه بالبح انك فاوٹ فتم بثف لا يكون اقرارا (فج) ولو قال
 المدعى عليه بالبح اى شافارا يوفى نان دعواى كابر اكنالا يكون اقرارا وكذا لو قال شهوده حضور
 هند قول المدعى شهودى غيب ونظيره ما فى جمع شيخ الاسلام نظام الدين السمرقندى اذا طلب
 من القاضى تحليف خصمه بعد الانكار فقال المنكر لما كان له بينة فلا تحلفنى لا يكون اقرارا (بسخ)
 قال لى على هذا كذا دينار فقال ابى المدعى عليه بالبح اى كيزد اكنجا فقال ابنه خميك كيناج نازا لى حال
 ذارىامنى لا يكون اقرارا ولو ادعى عليه محمود فقال للمدعى اهدا حقك ومملك فقال نعم
 فقال بالبح بنىبايت دقاخ يت فهذا اقرار قال استاذ نارج ولم يتضح لى وجهه ولو قال زيد لعمرو عليك
 لكرعشرون دنا نيرا فقال عمرو اخون نا يوارى كيناج فاذا اريامنى او قال اخون نا يا واريج فهذا
 انكار لا اقرار ولو اوصى لرجل بثلاث ماله فقال ورثة له لو صرفنا ثلث مال مورثنا اليك د حيد
 اثعا وغوجكام بحقوقك عليه فهذا ليس باقرار وكذا لو قالت لود فعنا اليك الثلث لا يكفى لحقوقك
 عليه لانه يراد به اظهار المنة (فك) استاجر منه دارا فهو اقرار له بالملك (ملك) هو من وجه
 اقرار واجناسه فى الفصل الثالث والعشرين من (ط) ولو اقر انه كان يدفع غلة هذا الدار الى
 فلان لم يكن اقرارا بالدار له (فج شخ) ولو قال المدعى عليه لا اقر ولا انكر فهو على صورة الانكار
 وقيل اقرار بقوله لا انكر وفى اختلاف البيهقي و ابن ابي ليلى رح لو قال الخصم للقاضى لا اقر ولا انكر
 قال ابو حنيفة رح لا يجبره القاضى ولكن يدعوا المدعى لشهوده وقال ابن ابي ليلى لا ادعه حتى
 يقرأ وينكر قال (ص) فالسائل انهما اتفقا انه ليس باقرار لكن ابو حنيفة رح جعله انكارا وابن
 ابي ليلى بمنزلة السكوت قال استاذ نارج وهكذا رأيت فى (شخ) وما وقع فى بعض نسخه انه اقرار
 عند البيهقي رح انكار عند صاحبيه فهذا من غير المفتين وهم وطن واثم (نظن) فى قول البيهقي يحبس
 ولا يحلف لانه لم يظهر منه الانكار وعند ما هو منكر حيث قال لا اقر (ظمر) لو قال الخصم من الشاهد
 هذا عدل فيما شهد لى لم يكن اقرارا (ط) وادب القاضى للخصم لو قال الخصم هم عدول
 فيما شهد وابه على يقضى القاضى بما شهد واعليه قال (صبق) لان قوله هم عدول فيما شهد وابه
 على اقرار بالمال فيقضى القاضى باقراره لا بالشهادة تعرف بهذا ان جواب (ظمر) مشكل (فسخ)

لو قال فلان زرع هذه الارض او بنى هذه الدار او غرس هذه البستان وهوى والكل في يد المقر
 وقال الفلان بل هوى فالقول للمقر مع يمينه لان الاقرار بالزرع والبناء ليست باقرار باليد ولهذا
 لو قال هذا الثوب من خياطة فلان لم يكن اقرارا له بالملك (ص) قال لرجل اكفل عنى لفلان بكذا
 فهو اقرار منه بالمال كفل او لا افتى سراج الدين العربى والصدور برهان الدين محمد بن محمود
 المكي في المديون اذا ادعى اتصال الدين الى الدائن فانكروا لابينته له فحلف فحلف الدائن واخذ المال
 ثم قال بالغ اى سكندى بناحق خرين بان هذا اقرارا بايصال الدين اليه قبل الحلف * باب الجواب
 الذى يكون اقرارا * (يت) قال لا خرى عليك كذا انادفعها الي فقال استهزاء نعم احسنه
 فهو اقرار عليه ويؤخذ به (بمع) ولو قال المدعى عليه فى خلال دعوى المال عليه بالغ يا ترازك
 او ذناد يجمى فهذا اقرارا لانا ان يكون على وجه الاستهزاء (كس) هذا اقرارا ان لم يكن على وجه
 الاستهزاء (مت) مثله قال ويعرف ذلك بالنعمة (كص فع) هو اقرار (فع خج) وقعت بين رب
 المال والمضارب خصومة بعد رجوعه من سفره فقال رب المال جئت باربعين عددا من النوع
 الفلانى فقال له اخطأت انما كانت مائتين وخمسين عددا فهو اقرار بمائتين وخمسين عددا منه قال
 (مت) هذا اذا اخرج الكلام مخرج الجحد اما اذا اخرج مخرج الاستهزاء لم يكن اقرارا ويعرف هذا
 بالنعمة كما قلنا فى الامان للحربى (فع خج) ادعى عليه ما لا معلوما فقال مستهزىا به الامرا مرك
 اتفكر اليوم فهو اقرار بالمدعى (مت) لا بل هذا بالغ فى الانكار كما فى امان الحربى قال رح نعرف بهذا
 ان قول المدعى عليه الامرا مرك اذا لم يكن مستهزىا اقرارا بلا خلاف (يت) وقول المدعى عليه
 المدعى المنقول او الحانوت بالغ اشكاشايات ليس باقرار (فع) ادعى عليه حنطة فقال الحنطة مؤدات
 اليه فهو اقرار (شمر فع سى) رجلان بينهما اخذ واعطا تخاصما فقال احدهما لصاحبه اخذت منى
 كذا ابغير حق فقال بالغ نوش دامكن كفا ناهيد ما سن فهو اقرار افتى العلا آن بان قول المدعى عليه
 بعد الدعوى اى شعل ناودا بعد ج بل ليس باقرار (شمر) قوله اى شغل فى مكي فى خذ اك انيج
 ميت دايغدك ايت وانا خارج عن عهد ته ليس باقرار لعلا آن (وكس) و (كسج) وغيرهم ادعى
 اربعمائة دينار فقال دفعت من هذا القدر ثلثمائة فهو اقرارا بالقدر المدعى (كص) قال المدعى

للمدعى عليه انا آخذ منك هذا القدر يعنى المدعى فقال وانا ايضا اعطيكه فليش باقرار (ظم)
 ادعى عليه مدى ما من دار فقال لا ادعى اسد س ام ربع فهو اقرار باقلهما (فسخ) من قال لا خير
 مشتوتى كه كرو است مرا بنيزد تو بمن ده فقال بمن مشتوت رابعثمان ده ده ام فلهذا اقرار بكونه
 رهناعنه (ظم) ادعى عليه قيمة فرس معلومة فقال ابرأتنى عن الفرس لم يكن اقرارا بقيمته عليه
 (صت) قوله اقعد فانتقل واتزن بعد قول المدعى لي عليك كذا اليس باقرار (ط) ولو قال انتقلها
 وانتزنها فقرار (بسخ) مات المديون قبل تمام الاجل فطالب الدائن ابنه فقال اصبر حتى يحل
 الاجل فهو اقرار (بسخ) قال لا خيرى عليك عشرة درهم بالغ د جوانجى فابستوتى فقال بالغ
 كوانجنا مقام د ماناج فى حال يا ميكام فهو اقرار بها ولو قال لماذا الا تقربها والمسئلة بحالها فليس
 باقرار لان الاول تعليل للبحرود وقوله اجمدها اقرار والثانى تعليل عدم اقراره وانه ليس باقرار

 * باب الاقرار بالكتابة * (صح) كتب من اضيف اليه البيع فى صك الشراء فى آخره الامر كذا
 لا يسمع دعواه لاني هذا ولا فى بعضه ان كتب ذلك بعد الوقوف على ما فيه (شرح) القصص التى
 ترفع الى القاضى فانه لا ياخذ رافع القصة بما كان فيه من اقرار وتناقض لان رافع القصة يطيل شكايه
 ويكثر الحكاية فلا ياخذ القاضى به عليه اتفاق الفقهاء كلهم * باب الاقرار العام والمطلق ما يدخل
 فيه وما لا يدخل * ضياء الحججى ادعى عليه عمارة فى ارض مسبله فاقربها يدخل الزرع وان
 كان مدركا ومحصورا لا يدخل (فسخ) اقرب عمارة ارض فيها زرع لا يدخل الزرع وكذا
 لو اقرب ارض (فسخ وب) اقرب بنتيه بقيطون فى منزله لا يدخل المدخل حتى يقول بطريقة (بسخ)
 قول الناس فى العادة جميع ما فى يدى حق وملك لفلان فهو فى عرفنا محمول على وجه الكرامة
 قال روح وانه حسن (تسج) بالغ هي نانا مابوزنى يت بكسر الياء لا يصدق فى اقل من دينارين لان
 اقل ذهب يد كركسر الياء ديناران ومادونه بالضم او بالسكون قال روح وفيه نظر فانه يقال اذو
 فان كنب زرنى بكسر الياء قلت نعم لكن المكسور وصف للدينارين لا للاستثناء ولما ورآه (فسخ وب)
 امرأة اقربت انها اشترت دار البنت اخيها بتركة اخيها ثم ماتت المشتريه بصدق وارث المشتريه
 انها كانت غير ماذونة فى الشراء وانها ميراث عنها لانه الاصل حتى يقوم بينه على التوكيل

(فج) وجد بالجارية المشتراة عيبا قد يما فقال له البائع احلف انك ما اسقطت حقك في الرق
او ما فعلت فعلا يسقط ردك فحلف لا يكون اقرارا من البائع بوجود العيب * باب الاقرار بالنكاح
والطلاق * (ظم بسج) ادعى على امرأة نكاحا فانكرت التزوج ثم طالبت بالمهر فهو اقرار به (مصحف)
الاقرار بالمهر لا يكون اقرارا بالنكاح والاقرار بالولد من الحرية اقرار بالنكاح * باب الاقرار
بالعتق والرق والاستيلاء وتفسير مجهول النسب * (فج وب) مولى اقراره استاجر عبك شهرا
لعمله لم يكن اقرارا بعتقه (شخص) لو استاجر منه عبدا ثم ادعى انه عبده لم يصدق قلت لان
الاستيجار من الاجنبي اقرار بان الملك له واستيجاره من نفسه لا يكون اقرارا بالحرية لجواز
ان يكون مكاتب وقت الاستيجار ثم بالعجز يعود الى الرق (وب) تزوج امته بمهر عند الشهوة
لا يكون اقرارا بالحرية وكذا لو قال هي زوجتي (ظم) اقر بعتق عبك فكن به العبد لا يرتد الاقرار
(بسج) بلغ المولى ان عبدا يقول اعتقني مولاي فقال بالبح ابو شفا وازياج اود يا ربا بر يوشا فار
فهذا انكار واستبعاد (بم) مجهول النسب الذي يد كوفي الكتب هو الذي لا يعرف نسبه
في البلية التي هو فيها * باب فيما يكون اقرارا بالبرأة والقضاء * (شم) طالب بدين الكفيل
بالمال فقال له لم لا تطالب الاصيل فقال بالبح فازني ناوارنج شغلني داريام لا يكون اقرارا بالبراء
لانه محتمل (فج سى) برى الاصيل والكفيل جميعا (شم شبه) قيل للدائن آدابا جكند اي
فانام فقال با جكند ام كفا قعد منفست فهو اقرار بالقضاء اذا جرى ذكر الدين في كلامهم والا فلا
(فج) هو تباعد لا اقرار (شم) يقول الدائن لاحق لي عليه اليوم يبرأني الحال لا في المؤجل
(فسج) مثله في امرأة قالت لزوجها مرا انجه از قومي بايست يا فتم فان كان المهر مؤجلا كما هو عادة
بلادنا لا يكون اقرارا بالاستيفاء والا فهو اقرار به * باب الاقرار بما في يدك بالملك او الورثة او
ولاية القبض * (شظت) مات المودع فاق المودع لرجل انه ابن الميت لا وارث له غيره يوم مر بدفع
المال اليه بخلاف ما لو اقرانه وكيل بقبض الوديعة لانه يقرب قيام المودع وعن ابي يوسف ومحمد رجا انه
يوم مر برجع محمد (شخص) واختلف في الملتقط لو اقر باللقطة لرجل هل يوم مر بالدفع والتفقوا في المد يوم
لانه يوم مر (جلت) لو ادعى الوصاية فصدق المودع الميت او غاصبه او وصيه لا يوم مر بالدفع وفي

مهرية خلاف ولو قال لا آخر هذا ابن الميت فكذب المقر له الاول كان المال للاول لان المودع اقر
لثاني بعد ما استحقه الاول ولو قال المودع هذا ابن الميت ولم يزد عليه فالقاضي يتأني فيه على ما يرى
فان لم يظهر وارث آخر امره بدفع المال اليه وياخذ منه كفيلا لا حتمالي وارث آخر قيل هذا على
قولهما وعند ابي حنيفة روح لا ياخذ كفيلا وقيل الخلاف فيها اذا اقامت البينة بوراثته وفي الاقرار
ياخذ كفيلا بالاتفاق * باب في تكميل المقر له المقر في اقراره ثم يعود الى قصد يقه اولا * (ص) لو قال
فلان علي الف درهم فقال فلان مالي عليك شي من بوي المقر مما اقر به لانه كذب فيه حتى لو عاد الى
التصديق لا يستحق عليه شي فان عاد الاقرار بعد ذلك فقال بل لك علي الف درهم فقال المقر له اجل
هي لي آخذ به لانه اقرار آخر وصده فيه فيلزمه وكذا لو كان المقر به جارية او عبدا على هذا
ولو انكر المقر الاقرار الثاني وادعاه المقر له واقام بينة عليه لا يسمع ولو اراد تحليفه لا يلتفت اليه
للتناقض بين هذه الدعوى وبين تكميله الاقرار الاول وعدم علم القاضي بما يرفع التناقض وهو
وجوع المقر الى اقراره قال استاذنا روح ينبغي ان تقبل بينة المقر له على المقر بعد ما رد اقراره
على اقراره له ثانيا وهو الاشبه بالصواب لانه يلزم اذا كان بين الرجلين اخذ واعطاه فاذا قضى احدهما
سحق صاحبه فاقرا انه لا يحق له عليه ثم ادانه صاحب الحق فيكتب اقراره ويشهد عليه ينبغي
ان لا يغيث الاشهاد فائدته لانه حينئذ لا يسمع منه دعوى الاقرار بعد اقراره السابق انه لاحق
له عليه وانه بعيد شنيع (خط) لو قال لا آخر بعثك هذا العبد بالف درهم وقال الآخر لم اشتريه منك
فسكت البائع حتى قال المشتري في المجلس او بعده بلى قد اشتريته منك بالف درهم فهو جائز
وكذا في النكاح وفي كل شيء يكون لهما جميعا فيه حق اذا رجع المنكر الى التصديق قبل ان يصلح
الاخر على انكاره فهو جائز وكذا فيكون الحق فيه لو احدى مثل الهبة والصدقة والاقرار لا ينفعه
اقراره له بعد ذلك * باب من يقر ثم يدعي الغلط في اقراره * (فزع عك) اقراره له عليه حنطة
من سلم عقدها ثم قال بعده سألت الفقهاء عنه فقالوا هو فاسد فلا يجب على شيء وهو معروف بالجهل
لا يسقط عنه الحق بدعوى الجهل * باب اقرار المريض وتبرعاته لها مهر معروف فاقر في مرض موته
بازيد منه وزاد في مهرها واقر لها بمهر آخر واقر لها بمهر بعد الابرار لا يلزم شيء منها

ولو كان له امرأة فتزوج أخرى في مرض موته أو امرأتين في عقه يصح وإن كان مستغنياً بأحد منهما
 (سج) قالت المريضة ليس على زوجي صدق لا يبرأ عندنا وعند الشافعي يبرأ (ط) ولو اقررت
 في المرض بالاستيفاء لا يبرأ (فسخ) قالت المريضة في مرض الموت ليس لي على زوجي حق ولا عليه
 مهر ولا قليل ولا كثير ليس لورثتها أن يطلبوا المهر من الزوج وتصح إقرارها بناء على مسألة ذكرها في
 جذايات عصام لو قال المجرّوح لم يجرحني فلان ثم مات ليس لورثة المجرّوح أن تدعوا على الجراح بهذا
 السبب فكذلك أهل (ظمر) لا يصح (بم) لا يصح ومسألة الجرح على التفصيل إن كان الجرح معروفاً عند القاضي
 أو الناس لم يقبل إقرار المريض والنكاح هنا معروف فلا تقبل (شص) في مسألة المجرّوح أنه ليس
 لورثته أن تدعوا على الجراح مطلقاً ولم يفصل (فع ظمر) اقر في مرض موته أن هذه البقرة صدق
 امرأته لا يصح في حق تعيين البقرة صدقها (جك) لا يبي شجاع اقر الصحيح بعد في يد أبيه لفلان
 ثم مات الأب والأب بن مريض فأنه يعتبر خروج العبد من ثلث المال لأن أقواره متردد بين أن
 يموت الأب أو لا فيبطل وبين أن يموت الأب أو لا فيصح قصاً كالأقرار المتبدل في المرض قال استاذنا
 رح فهذا كالتنصيب إن المريض إذا اقر بعين في يد لا يجتبي فأنما يصح إقراره من جميع المال إذا
 لم يكن تملكه أياها في حال مرضه معلوماً حتى يمكن جعل أقواره أظهاراً فاما إذا علم تملكه في حال
 مرضه فأقراره به لا يصح إلا من ثلث ماله قال روح وانه حسن من حيث المعنى (فع عمت) مريض
 قال في حال مرضه ليس لي شيء في الدنيا ثم مات فله بعض الورثة أن يحلفوا زوجة المتوفى وابنته
 على أنها لا يعلمان شيئاً من تركته المتوفى بطريقه * كتاب الوكالة وهو يشمل ط تسعة عشر باباً
 * باب الألفاظ التي يثبت بها الوكالة * (بم) قال لا جنية هل أخالك من زوجك فقالت تود أني
 فالمختار أن هذا اذن وتوكيل بالخلع وكذا في البيع والنكاح (ط) في كون قوله تود أني أنت أعلم
 توكيلاً بالنكاح عند قول الأجنبية أزوجك من فلان اختلاي المشايخ (ع) من أبي جعفر إذا استأذنت
 بالخروج فقال لها أنت أعلم لا يكون إذا قال رح فقياس هذا أن لا يكون قوله أنت أعلم تود أني
 قوبه داني توكيلاً بالتصوف وبالأولى ويمكن أن يفرق بين الاذن والتوكيل لأن قوله أنت أعلم
 قد يستعمل في بالغ خاماوى والظاهر أن الزوج يكره خروجهما في فصل الاستين أن فيحل عليه

بخلاف التوكيل لانه يراد به اظهار الرضا على رعاية الادب فيه (فعل شخص) ولو وكل مجنوننا بطلاق امرأته فقبل الوكالة في جنونه ثم افاق فهو على وكالته لان بالافاقه يزداد التمكن من التصرف ولا يزول ما كان ثابتا ومثله في (ط) في البيع وفيه رواية اخرى * باب التوكيل العام ما يملك فيه وما لا يملك * (شمر) ولو وكله توكيلا عاما في جميع احواله واموره فقال انت وكيلى في كل شيء جائز امورك علي في جميع اموري وللموكل جوار وامهات اولاد يصيروكيلا بتزويجهن وله ان يزوج احدهن من نفسه (بسم) وغيره امرأة قالت لامرأة بالبح حاش صلاح ديناذنياوى ذاماوى في حقادنا اكامكام افاج دوس اغاس فلها ان يزوجهما من رجل (فعل عملك) قالت لغيرها بالبح چا صواب وينسبح اناك في حقام ثم تزوجهما بمحض من الشهود يبنى هذا على وجود المقدمة فان لم يسبق ذكر النكاح لم يجز * باب الوكالة في البيع والوكالة في قبض الثمن من مشتريه او مشتري وكيله * (شمر) وكله ببيع متاعه ببيع فاسد او سلمه وقبض الثمن وسلمه الى الموكل فله ان يفسخ البيع ويسترد الثمن من الموكل بغير رضاه (فعل) انه ذلك لحق الشرع (فعل) وكله ببيع متاعه فقال بكم ابيعه فقال انت اعلم بذلك وبثمنه فباعه بثمن حقير فله الرد وبه يقتضى (ظمر) لو قال الوكيل بالبيع بعته من رجل لا اعرفه وسلمته اليه ولم اقدر عليه يضمن (بمر) لو قال اعطى ثوبك فابيعه لك فدفع ومين الثمن فامسكه لنفسه ودفع الثمن من ماله لم يكن بيعا (فب) انه بيع بالتعاطى ان لم يصاحب الثوب انه اخذه لنفسه (فعل عملك) دفع اليه خمسة دنانير ردية كالمسعودية وقال له بعها فباعها بدنانير رائجة بطريقه بان يبيعها بعرض ثم يشتري بالعرض الرائجة جاز (يت) لا ينصرف الى شري العرض بها قال استاذنا ربح وهو الصواب في زماننا فانه انما يراد به ان يبيعها بورق او ذهب (بسم) باعه الوكيل وكل الموكل باستيفاء الثمن يبقى له حق الاستيفاء قسمة (صغر) الوكيل بالبيع يملك التوكيل بقبض الثمن (جمت) للوكيل ان يرسل بقبض الثمن ويوكل الا ان الوكيل اذا لم يكن في ماله ضمن الوكيل الاول الا ان يصل اليه بخلاف الرسول وبرى المشتري ولا يضمن الثاني خلافا لهما كالمودع وقيل لا خلاف انه يضمن * باب الوكالة في الشراء * (شمر) قال لا اخراشتري بعبدك هذا عبد فلان ففعل يصير مشتريا للموكل ويصير الموكل

مستقر ضالعبد الوكيل قال وينبغي ان يتم استقراضه بعد العقد والتسليم حتى لو ملك العبد في
 يد الوكيل قبل التسليم لا يضمن الموكل قيمة العبد له (بم) قال لاخر بالغ دارين دودرم رانان خر
 ناد يادودرم ناوپكنند خير يصح بناء على مسئلة الكتاب دفع الى آخر دراهم وقال اشترى بها طعاما فهو على
 الحنطة (فبفتح) الخبز في ديارنا متفاوت من حنطة وشعير فكان مجهولا فلا يصح قال رح لكن
 خبز الحنطة هو الغالب خصوصا بخوارزم فينصرف اليه كما في الكوفة في مسئلة الكتاب (شص)
 التوكيل بالشراء الفاسد صحيح كالتوكيل الى الحصاد وغيره وبعد صحة شري الوكيل كشرى
 الموكل وقبض الوكيل للموكل فيصير مضمونا عليه بالقيمة (بفتح) قال لغيره اشترى هذا العبد
 ودفع المال اليه فهو توكيل بشرائه له عرفا وان لم يقل لي او بهذا المال وليس للمأمور ان
 يشتريه لنفسه وان نواه لنفسه فهو للموكل (ففتح فلك) امره بان يشتري له جارية بعينها بعشرة
 دراهم فاشتراها فقال الامر اشترى بها بعشرة وقال المأمور اشترى بها لنفسى بخمسة عشر فالقول
 للوكيل والبينة بينته (بفتح) دفع اليه دينارا ليشتري له به كذا فاشترى به ليات قيمته دينارا ودفع اليه
 هذا ليات فاشترى به بفلوس مثل قيمة العد ليات لا يقع الشرى للأمر وليس له ان يمسك ما دفع اليه
 الأمر بل لا عماد فع هو الى البائع ولو دفع اليه درهما وقال اشترى بنصفه لحما وبنصفه خبزا فاشترى
 بنصفه لحما واخذ بالنصف فلوسا فاشترى به الخبز لم يجز وهو للمشتري ويضمن النصف والسبيل فيه
 ان يشتري اللحم والخبز من القصاب والخباز ويدفع الدرهم اليهما او يشتري الخبزا لحما بنصف
 درهم او القصاب خبزا بنصف درهم ويبيعهما جميعا اياه بدرهم كذا ذكره في تنبيه المجيب انه لا
 سبيل سواه (ففتح) امره بشراء مائة من من الحنطة فاشترى مائتي من منها ونوى ان يكون مائة
 منها للأمر جاز ويقع له (مسح) وشر الوكيل من مشتري موكله الموكل به لغو (ففتح) وكل رجلا بشراء
 شيء يسمى وكالة جائزة وفي ملك الموكل شيء من جنس ما امره بشرائه فباع الموكل ما كان عنده فاشترى
 الوكيل للموكل لا يلزم الموكل * باب شر الوكيل وبيعه بعد جحوده الوكالة * (ط) عن ابي يوسف رحمه
 مضارب قال لرب المال لم تدفع الى شيئا ثم قال قد دفعت الى الغامضاربة فهو ضامن للمال وان اشترى
 مع الجحود فهو مشتري لنفسه وكذا بعد الاقرار قياسا وفي الاستحسان يكون على المضاربة ويبرأ من

صمان وكذا دفع اليه الغالي يشتري بها وكالة ولو امره بشراء عبد بعينه فاشترى مع الجحرود ثم اقر
فالعبد للأمر بخلاف المضارب قال ابو يوسف عارح الوكيل ببيع العبد اذا جحد وادعاه لنفسه ثم اقر
فباعه فالبيع جائز وبريء من الزمان وكذا المأمور بالهبة والاعتاق ولو باع العبد او اعتقه او وهبه
ثم اقر بعبد البيع فعلي قياس مسألة الوكيل بشراء عبد بعينه ينبغي ان لا يلزم الأمر * باب فيما يتعلق
بالدلال والضمان على الوكيل بالبيع والسمسار * (بسم) رجلان دفع كل واحد منهما الى الدلال منا
من الا برسم مثلا بصفة واحدة فباع احدهما ودفع الى الآخر ثمنه خطأ وغاب ولا يدريه الدلال
ليس للدلال ان يدفع ثمن البرسم الغائب اليه لكن لو ظفر به الحاضر ياخذ ولو ضمن صاحب الثمن
الاول الدلال فله ان يرجع به على الآخر ان ظفر به (فجع) اخذ الدلال الثمن ليسلمه الى صاحبه
او كان بمسكه ليظفر بصاحبه فيسلمه اليه فضاع منه يصلح بينهما الى النصف (مسح) الوكيل بالبيع
وضع المتاع في دكانه ثم قام عنه واستحفظ جاره وضاع فالضمان على الوكيل ان لم يكن المستحفظ في عياله
ولا ضمان على الجار ان لم يقبضه ولم يقصر في الحفظ (فصح) وشيخ الاسلام السغدجاري دفع الى
دلال متاعا فوضعه في دكان من ليس في عياله ولا يريد شراءه فضاع يضمن وان كان يريد شراءه
فتركه عليه ليراه اولي غير فابق او هلك المتاع في يده لا يضمن (صغر) خلافة قال استاذنا ر ح
القياس ان يضمن لانه امين فليس له ان يودع غيره الا ان ما اجاب به (فصح) وشيخ الاسلام
احسن لان دفع العين الى المستام ليراه اهله او من له بصارة به وبقيته امر معتاد معهود فكان الدلال
ماذ ونا فيه دالة وكذا اذا ذهب به المستام ولم يظفر به الدلال لا يضمن وكذا النحاس اذا مات
العبد في يده لا يضمن لانه اجير مشترك (فصح) يقال اخذ من الدلال محبسة ليربها ويشترى بها وتركها
ليلاني حانوته فقرضها الفار فلما لك ان يضمن ايها شاء (بسم) دلال دفع ثوبا الى ظالم لا يمكن
استرداده منه ولا اخذ الثمن يضمن اذا كان الظالم معروفا بذلك (بسم) دلال دلالى كره وباع
السلعة ثم استحق المبيع اورد بعيب بقضاء او بغير قضاء لا يسترد ما دفع الى الدلال وهكذا في (صغر)
وهكذا في (فجع) جواب (علك) في الرد بالعيب (بسم فب) باع الوكيل بالبيع واحاله المشتري
بالثمن على الصراف وقبل الوكيل الجعالة والصراف يسوفه في دفعه فللموكل ان ياخذ الثمن في

الحال من الوكيل وقيل بخلافه (بسم) السمسار الذي يبعث اليه المجاهرون امتعة ليبيعهها اذا كان له
 ائمين في قبض ائمانها فخان وعلم السمسار خيانتة ومع هذا جعله امينا في قبض الاثمان فمات ولم يترك
 شيئا وعليه بقايا تلك الاثمان فيضمن السمسار قياسا على ما لو ترك الزوج الودائع عند زوجته وغاب
 وكانت خاتنة غير امينة فرجع وقد هلك الودائع يجب عليه الضمان كذا هذا (فمنح) هلك المتاع في
 يد الدلال فسل فقال لا ادرى اهلك عن بيتي ام عن كتفي لا يضمن (بمنح) جرب ما دة حاكة الرستاق
 انهم يبعثون الكرايس الى من يبيعها لهم في البلد ويبعث بائناها اليهم بيد من شاء ويراه امينا
 فاذا بعث البائع ثمن الكرايس بيد شخص ظنه امينا وابق ذلك الرسول لا يضمن البائع اذا كان
 هذا العادة معروفة عندهم قال استاذنا راجح وبه اجبت انا وغيري (من شب) دفع المديون الى
 الدائن عبد او قال له بعه وخذ حقك من ثمنه او دنانير وقال اصررها وخذ حقك منها وحقه في
 الدراهم فباع او صرف وقبض الدراهم وهلك في يد هلك على المديون ما لم يحدث الدائن فيها
 قبضا وبمثله لو قال بعه بحقك او قال بع الدنانير بحقك ففعل يصير المقبوض مضمونا عليه بقبضه
 * باب فيما يتعلق بالشروط في التوكيل بالبيع * (فع ع) قال وكلتك بان تبيعه بكذا او تبيعه
 بالنقد فباعه بالنسيئة جائز لانه مشورة بخلاف ما لو قال وكلتك بان تبيعه بالنقد فباعه بالنسيئة
 لا يصح وكذا لو قال بعه وبعه من فلان فله بيبعه من غيره (جبت) قوله بعه من فلان يمنع البيع من غيره
 ولا تبع باكثر او من النصراني او من السلطان لا يعتبر بخلاف قوله من فلان النصراني ولا يعتبر
 لا تبعه ببغداد اذا لم يكن فيه ضرر ولا حمولة فكذا ابيع كل واحد على حدة يجوز صفقة بخلاف قوله لا تبعتها
 صفقة * باب عزل الوكيل وما ينعزل به من الوكالة المتجددة وغيره * (فمنح) وكله ببيع عبدك ثم قال
 لا ارضى ببيعه لا ينعزل (ظمر) ينعزل (ظمر شز) قال لو كيلاه اذا جاء غدا فانت معزول قالوا نحن
 لا نفتي بصحة تعليق العزل حتى لا يصير معزولا (فمنح) بع حماري فذهب المامور وليبيعه فلم
 يجد مشتريا فادخله في اصطبل الموكل لا ينعزل حتى يسلمه الى الموكل فاذا سلمه انعزل (فع
 هلك) وكل رجلا وقال له كلما عزلتك بتجددوكا لتك فاذا عزله بمحض منه ينعزل وبقوله كلما عزلتك
 بتجددوكا لتك لا يصير وكلا حتى يقول فوكلتك او فانت وكيلي لان قوله بتجددوكا لتك افتاء

وليس بتعليق (بمع) يصير وكيلاً عند العزل فيهما جميعاً وما ذكره (عك) أحد القولين قال روح
 وكان شيخنا (بمع) اعتبر العرف * باب من يجوز للوكيل بالبيع والشراء ان يعقد معه * (ص) الوكيل
 يبيع العبد بآعه من نفسه لم يجوز لانه اعتاق ولو بآعه من ابن العبد او قريبه جاز (شخص) ولو
 بآعه من ابن الأم او ابنة الأم او مكاتبه او عبد له تاجر عليه دين جاز والالم يجوز وكذلك لو كان الموكل
 هو العبد بآعه من مولاه وعلى العبد دين جاز والافهم رد وفي النظم الوكيل بالبيع يبيع ممن احب
 الا من ثمانية نفر اربعة بالاتفاق عك الماذون ومكاتبه وولد مكاتبه واربعة عند
 البيهقي رحمه الله خلافاً وهي ولد الكبير وولد ولد الكبير والداه وزوجته وقيل وزوجها ان كانت الوكيل
 امرأة وقيل ولد ولد الصغير لا يجوز اذ مات ابوه ولم يترك وصياً بالاتفاق وقيل مدبره الماذون
 * باب توكيل الوكيل * (شم) وكله بان يشتري له هذا العبد فوكل الوكيل وكيلاً كما اشتراه يقع للوكيل
 الاول ولو قال له اشتره لموكلي يقع للثاني ولا يصح توكيله في حق نفسه ولا موكله (فبمع) وكله بان
 يبرأ غريمه عن الدين فوكل الوكيل فابراه بحضرة الاول لم يصح (فب) وكله بقبض دينه فوكل
 الوكيل به بقبضه وهلك في يده فان كان الوكيل الثاني من عيال الاول لا يرجع الدائن على احد
 والا يرجع على المديون بدينه (فمع) قال للموكيل ما صنعت من شيء فهو جائز من بيع او شرعه
 او عتق عبك او طلاق امرأته فوكل هذا الوكيل فهو بعتق عبك موكله او طلاق امرأته ففعل لا ينقض
 لان هذا مما يحلف به فلا يقوم ضميره مقامه بخلاف البيع والشراء فانه لا يحلف بهما فقام غيره مقامه
 * باب الوكالة في قضاء الدين وقبضه والابراء والتأجيل * الوكيل بقضاء الدين صرف مال الموكل
 الى دين نفسه ثم قضى دين الموكل من مال نفسه ضمن وكان متبرعاً (بمع) بعض الورثة وكل انساناً
 ليستوفي نصيبه من ديون مورثه على الناس ولا يعلم الموكل والوكيل بعض من عليهم الديون يصح
 افتى به بعد التأمل والمباحث الكثيرة ولو قال الدائن لذي يونه بالخ كيهانك اي قبالك فغاسيا من
 دهي اي زني هفرنج او قال من جاءك بعلامة كذا او من اخذ باصبعك او قال لك كذا فادفع مالي
 هليك اليه لا يصح هذا التوكيل لانه للمجهول حتى لو جاء انسان بالقبالة او بتلك العلامة الى
 المديون وادى الدين لا يخرج عن العهدة اذ لم يكن امر انساناً بعيينه بالقبض (فمع ظم) الوكيل

بالتأجيل في الثمن مطلقاً أجله شهر أو سنة أو سنتين يجوز عند أبي حنيفة ربح وهنك هما ينصرف
إلى المتعارف ولو وكله بقبض دينه على فلان فأخبر به المديون فوكله ببيع سلعة وإيقاع ثمنه إلى ربه
الدين فباعها وأخذ الثمن وهلك يهلك من مال المديون لا استحالة أن يكون قاضياً ومقضياً
(ص) والواحد لا يصلح أن يكون للمطلوب والطالب وكيل في القضاء والاقتضاء (بفتح) المديون دفع
المال إلى آخر ليقضى عنه دينه ليس له أن يأخذ منه * باب فيما يتعلق بالتوكيل بالانفاق ونحوه *

(شمر) زوجان وقعت بينهما فرقة فطالبته بتفقة ولده الصغير مخافة أن يذهب فوكل رجلاً أنه إن
لم يحضر إلى عشرة أيام أن يستقرض عليه وينفق على ولده فالتوكيل بالاستقراض لا يصح ولكن لو
انفق على ولد ويرجع على الأمر ولو قال لغيره ابن داري أو اقض ديني أو انفق على أهلي أو في بناء
داري ففعل يرجع على الأمر وإن لم يشترط الرجوع وهو اختيار (شص شب) لا يرجع ما لم
يشترط الرجوع (عك) قال لأخراذ فعلى هذا الرجل دينار فدفع بحضرته لا يرجع على الأمر
إلا إذا كان بين الأمر والمأمور أخذ وإعطاء (ثب) قال لبيارة اختن ولدك مع ولدك تاهوجه
خرج كنى من حصه خود بل هم ففعل فأتخذ ضيافة فله أن يرجع على الأمر بخصته إن كان ابنه
صغيراً وإن كان بالغاً لا يرجع إلا أن يقول الأب على أتي ضامن (فع حم) وكله وكالة عامة
على أن يقوم بأموره وينفق على أهله من مال الموكل ولم يعين شيئاً للاتفاق بل أطلق له ثم مات الموكل
فطالبه الورثة ببيان ما انفق ومصرفه فإن كان عدلاً يصدق فيما قال وإن اتهموا حلفوه وليس
عليه بيان جهات الانفاق (عك) إن أراد الخروج عن الضمان فالقول قوله وإن أراد الرجوع
فلا بد من البينة (بفتح) له ما ديس على خزينة السلطان أو الديوان ولا يستخلص إلا بالرشى
والهدايا للسعاة فيه فأمراً واحداً ما صاحبه بها على أن يعطى له الحصة يصح ويرجع (ففتح) قال لأخو
هب لفلان عني درهمان فوكلت الهبة من الأمر ولا يرجع المأمور على الأمر ولا على
القباض وللأمر أن يرجع في الهبة والدافع متطوع ولو قال هب لفلان ألف درهم على أتي ضامن
ففعل جازت الهبة ويضمن الأمر للمأمور ويرجع الأمر في الهبة دون الدافع ولو قال أقرضه ألف
درهم فأقرضه لا يضمن الأمر شيئاً سواء كان خليطاً له أو لم يكن ولو أمره الموهوب له أن يعوض

ألواهب من مال نفسه لفعل لا يرجع إلى الأمر إلا إذا شرط الرجوع وكذا لو قال كفر يميني
 بقطعك أو أدركك مائة مائة لك أو أخرجني رجلا بما لك أو اعتق عبد اعني عن ظهاري وعن
 أبي يوسف ربح أن المأمور يرجع إلى الأمر في هذه المسائل * باب الوكالة في أداء الزكاة والصدقات
 (شمر) دفع إليه قدر اليد دفعه إلى فلان الفقير من الزكاة فدفعه إلى آخر فدفعه الآخر إلى ذلك
 الفقير أجزاء وخارج الوكيل عن الضمان ولو دفع إليه مديونيات وامره بان يتصدق على كل فقير
 أربع مديونيات فتصدق على كل فقير مديونيتين فهو ضامن (فعل) دفع إليه دينار ليتصدق به على فقير
 فقير معين فدفعه إلى آخر وامره ان يتصدق به على فقير معين فان كان بحضرة الأول أو علمه يجوز
 (ظمر) ولو امره ان يتصدق به على فقير معين فدفعها إلى فقير آخر لا يضمن (فعل فسخ) في الزكاة
 يضمن وله التعيين (فعل) البقال اعطاه درهم ليتصدق بها من زكوة فتصدق المأمور بدراهم
 نفسه يجزيه اذا تصدق بها على نية الرجوع كالقيم والوصي * باب الوكالة في الطلاق والنكاح *
 (شمر) قال لا خير زوجي فلانة وطلقها ثلاثا ثم ظهر ان الأمر قد تزوجها قبل الأمر وبعد
 بنفسه ينبغي ان يبقى وكيل بالطلاق الوكيل لو اقر على موكله بالنكاح لا تقبل عند أبي حنيفة ربح
 (شمر فعل) خاصته امرأته فقال له رجل سرحها فقال وكلتك فاخرجني من يد ها فهذا اتوكيل
 بالبائن (شمر) اذن له في تزويج جواريه وامهات اولاده ممن رأى فله ان يزوجهن من
 نفسه (مصحح) وكله على انه ان ابرأته امرأته فطلقها فابرأته فطلقها الوكيل ثم ظهر انه لم يبرأ
 بحيلة احتالها لا يقع الطلاق (فعل) وكله بان يزوج ابنته الصغيرة فزوجه او قد تزوجه الاب
 من غيره ايضا ولا يعلم اي النكاحين وقع ولا فهما فاسدان عند أبي يوسف وعنه وكلته بان يزوجه
 من نفسه بشرط ان يطلق امرأته صح وهذه وكالة مضافة حتى لو لم يوجد الشرط لا يصير وكيلة
 بالنكاح (بئر) الوكيل بالطلاق اذا قال لها انت طالق متى او انت متى طالق لا يقع (ظمر شمر
 فعل) مثله وعن (بئر) في موضع آخر خلافه اي يقع ويلغو قوله متى (ظمر) الوكيل بالطلاق المنجز
 اذا علق لا يصح (فمصحح) والعاوي وكله بطلاق رجعي فخالعها على مهرها يجوز دخل بها ولا لان
 الغالب انهم يريدون بالتوكيل بالطلاق الطلاق بالجعل وقال أبو القاسم الصفار وأبو بكر البلخي يجوز

غير المدخل له بدلا من المدخل بها قال روح ولا يعرف من عرف خوارزم ما ذكره ابو جعفر
 وكان الصحيح انه لا يقع (شخص) لها زوج فوكلت رجلا بان يزوجهما من نفسه فلما طلقها وانقضت
 ملكتها زوجها التوكيل من نفسه جاز قلت نقل صحيح توكلها به مع عجزها عنه وقت التوكيل (فع
 ظم) قالت لو جل زوجه من شئت فزوجها من نفسه لم يجوز قال (شعب) يجوز وذكر الجوابين
 (حيث) عن شرح ابي بكر ثم قال ونحن نفتي بانه لا يجوز (كعب) وولدت رجلا لزوجها من نفسه
 فقال اشهد واني تزوجت فلانة بد يناديها وهي لم تعلم بالمهر ودخل بها
 يجب المسمى * باب الوكالة بالخلع * مثل (بمع) عن قال لا خير بالغ كاتزدا يا حفتام يا غريو سخناج
 فاكتب لها الصك ولم يقل كاند يا غريو سخناج حكم هل يصح فتأمل وباحت كثيرا فلم يتقرر رايه
 على شيى ولو قال كاند يا غريو سخناج فاكتب لها الصك يصح كالمواضاه الى نفسه واذا صح وولدت
 رجلا بالاختلاع فاختلعهما وكيلاهما من وكيلا الزوج فله ان يكتب لها الصك لان غرض الزوج
 حصول الاختلاع لا بنفسها وقد حصل * باب الوكالة بالخصومة والتوكيل بالاقرار والرأي الى
 القاضي في التوكيل بالخصومة مع ابا خصمه * (بمر) الموائمة التي تخرج من البيت لقضاء حاجتها
 ولا حل الحمام ونحوه تكون مخدرة بشرط ان لا تخالط الرجال (عليه) لا يجوز التوكيل
 بالخصومة بغير رضا الخصم ولو رضى ثم مضى يوم فقال لا ارضى له ذلك ولو ادعى وكيل المدعى
 عليه عند القاضي ثم اتى بشهود ليقضيها ولم يرض الخصم اي المدعى عليه بالتوكيل ويريد ان يخاصم مع
 الخصم ليس له ذلك بعد سماع الدعوى قالت وهذا كله على اصلي البصينة راجح خلافا لهما (ظم) التوكيل
 بالخصومة اذا لم يكن بالموكل عند رايه يصح عند البصينة راجح الا اذا شرط في اصل المدعى ورضى
 بالموكل به كذا روي عن ابي خازم (شع) لو قال الوكيل عن ابي موكل وهو غائب وكذا به المدعى لا يقبل
 قوله (عليه) التوكيل بالاقرار والاقرار في المظالم (حيث) فيه روايتان في رواية لا يكون اقرارا حتى يقر
 الوكيل وفي رواية هو اقراره لم يقر الوكيل وقال الطحاوي وعيا التوكيل بالاقرار يصح عند البصينة ومحمد راجح
 حتى يقر الموكل بالموكل الوكيل وحيد ابي يوسف من فردج لا يصح ويخرج بالاقرار عن الوكالة
 (حيث) لا يجوز التوكيل بالاقرار وروي الطحاوي خلافا (شع) وفي الصامع البصري لو خصم

الاب يحق على الصبي فاقول لا يخرج عن الخصومة ولكن يقام البينة عليه مع اقراره بخلاف الوصي
 وامين القاضى فانهما يخرج جان عن الخصومة بالاقرار (شخص) لا تقبل من الوكيل بالخصومة
 بينة على وكالته من غيرهم حاضرو ولو قضى القاضى عليها صح لانه قضاء في المختلف * باب التوكيل
 بنقل المرأة * (فجميع) وكله بنقل امرأته من بخارا الى سمرقند فطالبها الوكيل به فقالت زوجي
 ما دفع الي المهر وط من المهر فلي منع نفسه منه فاقام الوكيل بينة على دفع المهر اليها قبل
 * باب اقرار الوكيل على الموكل واختلافهما * (رفع وب) ولو قال الوكيل بعثت ما امرتني ببيعه
 بكل اتقبل قوله قبل العزل (ط م) ادفع عبدا اليه واموه ببيعه بكل ثم وجد في يد رجل فقال الوكيل
 بعته منه وصدقه ذواليد وكذا بهما الموكل فله ان ياخذ العبد ولا يصدق على وكيله في التضمين
 اذا هلك العبد بعد في يد ذواليد وفي كتاب العدل وكله بعثت عبد معين فقال الوكيل اعتقه
 امس وقد وكله قبل امس فانه لا يصدق من غير بينة ولو كان ذلك في بيع او نكاح او عقد من العقود
 فانه يصدق من غير بينة ولو كان ذلك في بيع او نكاح او عقد من العقود فانه يصدق قال رح والفرق
 مشكل * باب مسائل متفرقة * (فظا) التوكيل بالاستقراض لا يصح والتوكيل بقبض القرض يصح بان
 يقول الرجل اقترضني ثم يوكل رجلا بقبضه صح (بمرفب) وكله بان يوجرداره ثم آجرها الموكل بنفسه ثم
 انفسخت الاجارة يعود على وكالته والد (بهر) بلغ المستبضع موت المبيع وهو في الطريق وقد اشترى
 رقيقا بمال المبيعة ليس له ان ينفق على الرقيق من بقية مال المبيعة الا بامر القاضى (فع عك)

الوكيل بالقسمة لا يملك القسمة بغير فاحش * كتاب الكفالة وهو يشتمل على سبعة ابواب * باب ما يكون
 كفالة (بصح) قال لاخر تكفل عني بماعلي من الدين فقال فليكن وكتب في القبالة تكفلت لفلان بن فلان
 بهذا القدر المذكور فلهذه القبالة ولم يتلفظ بها ليس للدائن ان يطالبه بها ولا يصح هذه الكفالة
 وان قبل للدائن الخط ولو اشهد على نفسه في الصورة الاولى لا يصح ايضا (بصح) كنية القبالة في
 الخط بعد ما طلب الدائن كفالته كفالة وان لم يتلفظ بها وافتى الحلان بان قوله انا في هذه ما طي
 فلان كفالة (ط من عمر) قال انچه تراي بفلان است من بد هم فهذه اوعد لا كفالة ما لم يتلفظ بلفظ يدل
 على الالتزام بنحو كفالتهم من علي الي (بهر) وكذا لو قال فرد ابن ما لودي بد هم ليس بكفيل ولو قال

فردا ابن مال بثبوت تسليم كتم وهو كفيلا (بمع) قال للدائن كلمتا قريب مد يوتك بالبح دهي جدي دعت وسمي كتم
هو وعمل لا كفالة كافي المال اذا قال مالك عليه فانا ادفعه اليك (بمع) نافي عهدة مالك على فلان
وقبل الدائن لم يصركفيلا لانه قد يعنى الله ياخذ من الملك يوت ويدفعه الى الدائن وعنه لو قال
بالبح اي وزني كفاج ذاريجاني نانا نام دنا فاقبول مكيان فليس بكفالة قيل له هو في العرف كفالة فافكر
العرف (تسج) وغيره لو قال الدائن لاخ الملك يوت الذ هب الذي لي على اخيك بالقارسية ازمن
قبول كن فقال قبول كردم لا يازمه شيين * باب اخذ الكفيل * (دفع سبي) الدائن يطالب الملك يوت
بالكفيل قيل حلول الاجل ليس له ذلك قال روح وهو الظاهر وفي رواية (بمع) له ذلك (نفع عمت)
له دين مؤجل الى شهر وثبت عند القاضي ان الملك يوت يذ هب سنة الى بعيت ويطلب الدائن
كفيلا بالدين يقضيه اذا حل اجل فان عرف الملك يوت بالمطل والتسويق ياخذ منه كفيلا والا فلا
وهكذا في (جنت مسج) ليس له اخذ الكفيل مطلقا (فك) وليس للمدعي ولا للقاضي طالب الكفيل
بقم له في عليه دعوى قبل بيان الد عوى * باب تعليق الكفالة بالمال بشرط عدم تسليم نفسه وتعليق
الكفالة بسائر الشروط ونحوه * (فح) قال للطالب ان لم اسلم اليك النفس غدا فعلى المال فجاه
الكفيل بالاصيل وتواري المكفول له لا يبرأ (فب) قال للدائن اعمل لك شهرا ابهل الد ينار
فطلب منه الدائن كفيلا فقال ابو الملك يوت اكرينكما راكار تو نكند من ضمان كردم اين يكديتار را
وقبل الدائن ضمانه في المجلس اختلفوا فيه والاصح انه يكون كفيلا لانه شرط متعارف (ط)
تعليق الكفالة بشرط متعارف صحيح وبغيره لا يصح واطلاق التد عوى في مختصرة ويجوز تعليق
الكفالة بالشرط قال الا قطع في شرحه ان كان الشرط لوجوب الحق او الامكان الاستيفاء جاز تعليقها
به كقوله اذا استحق المبيع او قدم زيد لان الاستحقاق للوجوب وتدوم زيد قد يحصل به
الاداء بان يكون مكفولا عنه او مضاربة وان كان الشرط بخلاف ذلك لم يجوز كقوله ان هبت الريح
او جاء المطر (شد) انما يجوز تعليق الكفالة بسبب وجوب الحق فاصاد خول الدار وقدوم زيد
ليس من اسباب وجوب الحق فلا يجوز تعليق الضمان به قال روح الا ان الاصح ما ذكره ابو نصر
انه يصح بقلوم زيد وقد نص به في تحفة الفقهاء (بمع) له على او قبل الفدين وعلمه

[illegible]

الاب تضمن للقاضي او لليتيم بعد بلوغه لم يجز بخلاف القاضي وامينه لو باع وضمن لليتيم بعد
 بلوغه جاز وكذا الوكيل بقبض الثمن لو كفل عن المشتري للموكل وكذا الوصي لو استدان في
 نفقة اليتيم تضمن لان حاصل الدين على اليتيم وكذا وكيل المرأة بالنكاح لو ضمن لها المهر عن
 الزوج او احتال به على نفسه او زوج ابنة الصغير او بنته الصغيرة وضمن المهر صح ولو ضمن من
 الصغير المهر في الصحة وادى في الصحة منه فليس بمعتبر ع قيا سالا استحسانا وان ادى في المرض
 او ضمن فيه ومات يحتسب ذلك من نصيب الابن خلاف ابي يوسف ر ح (صح) باع عبد ابنيهما
 من رجل صفقة واحدة لا يصح ضمان احد هما لصاحبه نصيبه ولو كان البيع بصفقتين بان سمي
 كل واحد منهما لنصيبه ثمتا وذكروا لفظة البيع صح لانه لم يصروا منا لنفسه قال (فصح) ولو تبرع بالاداء
 في هذه الفصول صح تبرعه لان التبرع انما يتم بالاداء وعند الاداء يصير مسقطا حقه في المشاركة
 فيصح (فصح) رجلان لهما على رجل دين او ابنان وارثان فكفل احد هما لصاحبه بحصة من الدين
 لا يصح ولو تبرع بالاداء صح لما مروكا لو وكيل بالبيع اذا تكفل بالثمن عن المشتري (بصح) الوكيل بامر
 الاصيل ادى المال الى الدائن بعد ما ادى الاصيل ولم يعلم به لا يرجع على الاصيل لانه شيء حكى
 فلا يفترق فيه العلم والجهل كعزل الوكيل ضمنا * باب الكفالة بالنفس * (شمر) سلم الكفيل بالنفس
 المكفول عنه الى الطالب ليلافي مكان لا يمكنه العصمة وفرمته فان كان التسليم بطلبه يخرج عن العهدة (بمر)
 كفل بنفسه في البلد وسلمه في الرستاق صح ان كان في تلك القرية حاكم وقال العللاء التاجري والبدري
 الطاهر لا يصح قال ر ح وجوابهما احسن لان اغلب قضاة رساتيق خوارزم ظلمة فلا يقدر على محاكمته
 على وجه العدل دون رساتيقهم (فع حم) كان المكفول له جالس مع قوم في مدرسة فجاء الكفيل
 بالمكفول عنه وقال له هو المكفول عنه فلم يجلس بل مروا خرج الى باب آخر فهذا القدر تسليم منه (فع)
 على السعدى اذا غاب المكفول عنه فللدائن ان يلزم الكفيل حتى يحضره والحيلة في دفعه ان يدعى
 الكفيل عليه ان خصمك غاب غيبة لا يدري فتبين لي موضعه فان اقام بينة على ذلك ينكف عنه الخصومة
 * باب اداء الاصيل الى الكفيل * (شمر سى) دفع المديون الى الكفيل الدين قبل ان يوفى الكفيل
 ولم يقل قضاء ولا بجهة الرسالة فانه يقع عن القضاء لانه الغالب ويستحق عليه ايضا وكان وقوعه

عنه اولى * باب ما يقع به البراءة من الكفالة * (بفتح) طالب الدائن الكفيل فقال له اصبر حتى
 يجمع الاصيل فقال الدائن لا تعلق لي على الاصيل انما تعلق عليك فالجواب انه ليس للدائن ان
 يطالبه بعد ذلك ولكن قيل لا يستحق حقه في المطالبة وهو المختار لان الناس لا يريدون به نفى
 التعلق اصلا وانما يريدون نفى تعلق الحسى وانى لا تعلق به تعلق المطالبة وعنه قول الطالب
 بالجمع جى د او اتياد فاكاجين ابراء (فب) صالح الدائن مع الاصيل يبقى الكفيل بالمال على كفالته
 ان كان الصلح بجنس الدين والا فلا (عتهج) براءة الاصيل انما توجب براءة الكفيل اذا كانت
 بالاداء او بالالبراء فان كانت بالالحلف فلا لان الحلف يفيد براءة الحالف فحسب (ظمر) مات الكفيل
 بالمال فللدائن ان يطالب الدين من ورثته قال روح ويتفرع عليه اذا كانت الكفالة بمال مؤجل
 فمات الكفيل قبل الاجل او الاصيل وهو فى (ط * كتاب الحوالة * شمر) احتال عليه بالاصحح ولا بان قال
 احتلت جميع ما يذوب لك على فلان لم يصح ولا يصح بها كفالة ايضا (بهر) دفع السمسار رداهم نفسه
 الى الرستاقى ثمن ديس او قطن او حنطة لياخذ ذلك عن المشتري فعجز السمسار عن اخذها من المشتري
 لافلامه يسترد لها من الآخذ استحسانا به جرت العادة فى بلادنا ان السمسار يرد فعه من مال نفسه حتى
 يرجع على المشتري فصا ركالوا حاله البائع على المشتري نصا قال روح والسماسرة فى بخارا قوم لهم حوانيت
 مع السمسرة يضع فيها اهل الرساتيق ما يريدون بيعها من الحبوب والفواكه ويتركونها
 فيبيعها السمسار ثم قد يتعجل الرستاقى الرجوع فيدفع اليه السمسار الثمن من ماله لياخذ
 من المشتري هذه صورته (جلث) احوال عليه مائة من من حنطة ولم يكن للمحيل على المحتال
 عليه شيء ولا للمحتال على المحيل فقبل المحتال عليه ذلك لاشيى عليه * كتاب الصلح وهو يشتمل على
 اربع ابواب * باب الصلح الصحيح والفاقد (بهر) دفع غز لا حائك فنسجه رد يا فصالحه رب الثوب
 على ان يدفع الحائك اخرة قصارة هذا الثوب يصح (بفتح) كان يدعى رب المال على المضارب ربحا وهو
 ينكر فقيل له اقنع منه برأس المال فقال بالبح انبرسين سقط دهورى الربح باسقاطه حتى لا يتوقف
 على قبول المضارب (فبفتح) ازين بكنيم د انك كه بزين مد يون ميد اري بيك دينا ريس كن فقال
 كردم بكون ابراء ان فوى قال روح اظن انه جواب (بهر بفتح) لها عليه مهر ثلثون دينارا فقالت رضىت

منه بخمسة دنانير ان دفعها الى في الحال وقال المتوسطون يدفعها بالتفاريق يصح هكذا ان كان
برضاها قال روح فعلم بهذا ان جهالة الاجل في بدل الصلح لا يمنع صحته اذا كان الصلح ببعض الحق
وانه حسن لان جهالة الاجل انما يمنع الصحة في المعاوضات وهذا اسقاط لما وراء الخمسة لا معاوضة
(بفتح) اراد المديون بعشرة دنانير ودائنه الصلح فقال المديون له هل بعت هذا والعشرة التي لك
علي بخمسة دنانير فقال الدائن بعت وقال المديون اشتريت لا يصح وان كان غرضهما الصلح الا ترى
انه لو صالح عن يمينه يجوز ولو اشترى يمينه لا يجوز (ط) ارض بينهما زرعها احدهما بغير اذن شريكه
وقرأ ضياء على ان يعطيه الذي لم يزرع نصف البذر ويكون الزرع بينهما نصفان فان كان بعد نبات
الزرع جازوا الاقل وقيل من زرع ارض غيره بغير اذنه ثم قال لرب الارض ادفع اليي بذري
واكون اكارالك فدفع فان كانت الحنطة المبذورة في الارض قائمة بحالها جاز المبايعة لكن شركة
المزارعة فاسقة على جواب الكتاب وان قال ذلك بعد ما فسدت الحنطة المبذورة لا يجوز وعن
ابي يوسف ح زرع ارض غيره باذنه ثم اذا اراد رب الارض ان يخرجها من يده فليس له ذلك حتى
تستحصل الزرع فان اعطاه البذر والنفقة ليكون ما زرع له ورضي به المزارع فاذ كان قبل نبات الزرع
لا يجوز قال (بم) ولم يفصل بين القائمة والمستهلكة فاما ان يأول بالمستهلكة او يكون في القائمة
روايتان (فعظم) ادعى عليه فساد البيع بعد قبض المبيع فصولح عن دعوى الفساد على دنانير لم يصح
حتى لو وجد بينة بعد الصلح يسمع (علك) ادعى عليه ما لا فانكر وحلف ثم ادعاه المدعي عند قاض
آخر فانكر فصولح يصح (خرج) الصلح بعد الحلف لا يصح وفي الاسرار انه لا يصح وهكذا في نكت الشيرازي
وقيل يصح وروى محمد بن ابي حنيفة روح انه يصح ووجه عدم الصحة ان اليمين بدل عن المدعي فاذا حلفه
فقد استوفى البذل فلا يصح قال روح ورايت بخط علاء الاثمة الحمامي ادعى على آخر حق التعزير
او حد القذف وانكر الآخر وتوجهت اليه اليمين فافتدى يمينه بما قال الحلواني فيه اختلاف
المشائخ ف قيل يحل للاخذ ذلك وقيل لا يحل قلت فهذا يدل على انه يستحلف في دعوى حق التعزير
وحده القذف ولكن نص عليه انه لا يمين في حد القذف عندنا فبقى دليلنا في حق التعزير كما نص
عليه في الغتاري المظهرية قال ولو ادعى حق بالشرب والمسئلة بحالها فلا يصح انه يجوز اخل الملال

ويجوز الافتداء (ط ن) عن عطاء بن حمزة ان الصلح عن الانكار على دعوى فاسقة لا يصح ولا بد لصحة الصلح عن الانكار عن صحة الدعوى قال استاذنا ر ح وفساد الدعوى على وجهين اما لمعنى في المدعى او الملك اعليه على وجه لا يسمع منه اصلا كما لمناقضة فيه ونحوها واما لترك المدعى في دعواه شيئا يمكن تداركه ويعيد لها على وجه الصحة كدعوى المنقول قبل احضاره ودعوى العقار اذا لم يذ كر حده وده فانما لا يصح الصلح اذا كان فساد الدعوى لمعنى في نفس الامر اما اذا كان لترك المدعى في الدعوى شرطاً من شرائط صحته يصح هكذا اشار اليه في (شب) فيمن ادعى امة نقالت انا حرة فصالحها منه فهو جائز فان اقامت بينة على انها حرة الاصل او اعتقها المصالح عاماً اول وهو يملكها بطل الصلح لانه ظهر فساد الدعوى لمعنى في نفس الامر وهو حرية الاصل او مناقضة المدعى في دعواه بعد ظهور اقدامه على الاعتاق ولو اقامت بينة انها كانت امة فلان اعتقها عام اول وهو يملكها لا يبطل الصلح لانه يمكن تصحيح دعوى المدعى وقت الصلح بان يقول فلان الذي اعتقك كان غاصبا غصبك منى حتى لو اقام بينة على هذه الدعوى يسمع بينته وفي الغنية ادعى عليه سرقة متاع ثم صالحه المدعى على مائة درهم يدفعها المسروق منه الى السارق على ان يقر له بالسرقة فان كان المتاع قائماً صح الصلح لانه بالاقرار ملكه المتاع بالمائة فصح وان كان المتاع مستهلكاً لم يجز لان تملكه قيمة المتاع بالمائة باطل ولو كانت السرقة دراهم بعينها او مستهلكة لم يجز يعنى اذا لم يعلم مقدارها اما اذا علم انها مائة وقبض في المجلس جاز لانه تملك مائة بمثلها وان كان ذهباً بعينه او مستهلكاً جاز لاختلاف الجنس قيل هذا اذا كان معلوماً لان جهالته تمنع صحة المعاوضة * باب الصلح في المواريث * برهان الكاظمي صالح وصى المتوفى بين زوجته وبنتيه عن مهرها مائة وثمانها بخمسين ديناراً واخذت بدل الصلح ثم ظهرت ورثة اخرى فالباقي بين الكل على فرائض الله تعالى ولو قالت الزوجة انما صالحت للبنتين دون غيرهما لا يلتفت اليها (ط) الباقي بعد التبخارج يقسم على الباقيين على السهام التي ظهرت قبل التبخارج * باب صالح الاب والوصى * (فج) وصى ادعى على رجل الف لليتيم ولا بينة له فصالح بخمسمائة عن الالف عن الانكار ثم وجد بينة عادلة فله ان يقيمها على الالف (فج) مثله وكذلك اذا وجد الصبي بينة بعد البلوغ قيل له فما فائدة قوله في الكتاب

انه اذ لم يكن للاب او الوصي بينة على ما يدعى للصبي فصالح باقل منه يجوز قال فائدتاه انه يمتنع
دعواهما ودعوى الصبي بعد البلوغ في حق الاستخلاف فليس لهم ان يحلفوه وانما لهم اقامة

البينة * باب مسائل متفرقة * هيف السائل ادى عليه اربعين ديناراً محمودية وخمسين
فيساورية وانجنا سا آخر فانكرها فصول بينهما بتسعة دنانير صح بخلاف ما اذا ادى فيساورية
فصول بالمحمودية او بالعكس (بم) قال احدى الضررتين للآخرى خدى دينارين وفارقى
فروجى فاخذتهما وفارقتهم ثم سالمته ليس للرافعة ان يرجع عليها بالدينارين (فصح) لها ان ترجع
(بصح بم ظم م) الصلح ينتقض بنقضهما (فصح) صالح عن العشرة بالخمسة ثم نقض الصلح لا ينتقض
لان الصلح بجنس حقه اسقاط والساقط لا يعود قال استاذنا راج وهو الاشبه بالصواب والصواب
ان الصلح اذا كان بمعنى المعاوضة تنتقض بنقضهما وجواب الباقيين محمول على هذا اذا كان
بمعنى استيفاء البعض واسقاط البعض لا ينتقض بنقضهما * كتاب الرهن وهو يشتمل على ستة

ابواب * باب ما يصح من الرهن وما لا يصح وما يبطل بعد صحته * (فصح) دار مشتركة بين ورثة كبار
وصغار فرهنها الوصي والكبار يخرج ضيعة مشتركة بينهم صح صفقة واحدة (شم) رهن داره
وفيهما جدار مشترك لا يصح ولو استثنى الجدار المشترك صح الا اذا كان جداره متصل بالجدار
المشتركة (بصح) رهن دار او الحيطان مشتركة بينه وبين الجيران صح في العرصة والسقف
والحيطان الخاصة واتصال السقف بالحيطان المشتركة لا يمنع الصحة لكونها تبعاً (شم) زرع الراهن
الارض المرهونة او غرس فيها اشجار اباذن المرتهن ينبغي ان يبقى رهناً (فصح) لا يبطل الرهن
(شم) (فصح) عقد الرهن والرهن لذيها فقبضه المرتهن والراهن ساكت ينبغي ان يصير
رهناً (مت فك) الاجل في الرهن يفسد الرهن لان حكمه خبيث مستدام وفي الدين لا (حك) (حك)
خسب) آجر داره وسلمها الى المستاجر ثم رهنها منه انفسخت الاجارة وصار رهناً (ظم) رهن عشر
كرد ثم بان ان فيها واحدة مسبلة واخرى متاعة صح الرهن في الهواقي * باب حكم الرهن عند
هلاكه * (بصح ظم) رهن ثوباً قيمته خمسة وخمسة وقضى دينارين ثم قال يكون الرهن رهناً بما
بقي من الدين فهو رهن بالخمسة حتى لو هلك يرجع عليه الراهن بالدينارين (بصح) سأل من

البزاز ثوباً ليريه غيره ثم يشتريه فقال البزاز لا ادفعه اليك الا برهن فرهن عنه متاعاً فهلك في
 يده والثوب قائم في يد الراهن او المرتهن لا يضمن البزاز (بسخ) القى المرتهن الخاتم الرهن في
 كيسه وكان متخرباً ولم يعلم به فضاع يضمن تمام قيمته (فسخ) قال الراهن للمرتهن اعط الرهن المذلول
 حتى يبيعه وخذ دراهمك فاعطاه وهلك في يده لا يضمن المرتهن (تج) حمامى المرتهن وضع
 المصحف الرهن في صندوقه ووضع عليه قصعة ماء للشرب فانصب الماء على المصحف فهلك يضمن
 ضمان الرهن لا الزيادة والمودع لا يضمن شيئاً (ثع حم) غصب من المرتهن الدار المرهونة
 فهو كالهلاك الا اذا كان الراهن اباح له الانتفاع فغصب منه في حالة الانتفاع فله ان يطالب
 الراهن بالدين (علك) له ان يطالبه بالدين ولم يفصل (صت شح) غصب داراً مرهونة فاتفق
 جزء منها او كلها والمرتهن يسكن معه وهو ما ذون في الانتفاع يهلك من الراهن وان لم يودن
 له في الانتفاع او اخرج الغاصب منها فملك يضمن المرتهن (علك) رهن داراً غدا ومشتاة
 فارغين ويطونا مشغولاً بمتاع الراهن قيمتها ثلثون بعشرة فقبضها المرتهن وهلك بالغرق لا يضمن
 المشغول اصلاً ولا الزيادة فيما يقابل الفارغ لانه انما يضمن ما هو مقبوض بعقد فاسد او صحيح
 لا غير المقبوض والمقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار الذي به رهنه وليس فيه دين لا يكون
 مضموناً على اصح الروايتين قال رح في (ط) وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رح يعطيه المرتهن
 ما شاء وعن محمد لا يستحسن اقل من دراهم وعن ابي يوسف رح اذا ضاع فعليه قيمته (دفع حم) دفع
 اليه رهناً ليدفع له ثمانى مائة دينار فدفع له ثلثمائة وامتنع عن دفع الباقي فهو رهن بهذا القدر
 (شص بسخ) المرتهن يتفرد بفسخ الرهن دون الراهن حتى لو رده وقال نسخت الرهن ولم يرض الراهن
 وهلك لا يسقط شيء من الدين * باب في تصرف الراهن والمرتهن في الرهن * (جف) عن ابي يوسف
 رح المرتهن سكن الدار باذن الراهن يكره واطلق في الصرف انه لا يكره (خج) الاحتياط في الاجتناب
 عنه قلت لما فيه من شبهة الربوا (ظمر) رهن في الشتاء ضيعة يشتمل على اشجار مثمرة واباح له اكل
 الثمار فلما ابتاع الثمار في الصيف اكلها بناء على تلك الاباحة لا شيء عليه ولا يسقط من دينه شيء
 (فجب) يجوز ان يسافر بالرهن وان كان له حمل ومؤنة اذا كان الطريق آمناً عند ابي حنيفة رح

كالوديعة وعند محمد ربح ليس له ان ينسأ فربا بالرهن وبالوديعة ايضا اذا كان له حمل وموثة وقال
 محمد ربح ولو اراد ذك يرفعه الى القاضى حتى يكون هو الذى يامره بذلك (بفتح) رهنه عند أخيه
 بعد ما سلمه الى المرتهن الاول واخذه بغير اذن الاول وسلمه الى الثانى لا يكون رهنا فيما بينهما
 حتى لو قضى الاول دينه لا يكون للثانى حبسه بخلاف بيع الرهن لان البيع يتم بالعقد دون الرهن
 * باب رهن المستعار وملك الغير * (بفتح) استعار شيئا ليرهنه فربا جازوله ان يامره بقضاء الدين
 واسترداده وكذا اذا رهن شيئا ثم اقرب بالرهن لغيره لا يصدق في حق المرتهن ويومر بقضاء الدين
 ورده الى المقر له ولو رهن دار غيره فاجاز صاحبها جاز كما لو امارها ابتداء * باب الدعاوى
 والبيئات في الرهن (فتح) رده معيبا قيمته خمسة وقال كذا لك قبضته وقال الراهن بل قبضته سليما
 قيمته عشرة واقام البيئتين فبيئته الراهن اولى (بضم) ولو قال شاهد الراهن لا ادري بكم رهنه لا تقبل
 شهادته (ظمر) تقبل (بفتح) اختلفا في الرهن فقال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن بل هذا
 هو الذى رهنته عندي فالقول للمرتهن * باب مسائل متفرقة * (شمر) استحق الرهن فليس للمرتهن
 ان يطالب الراهن باقامة غيره مقامه (بفتح) باع ملك الغيروا رهن بالثمن شيئا واجازهما المالك
 لا يصح الرهن ورهن المريض يصح وان كانت قيمته اكثر من الدين كايده اعنه ولكن لا يظهركم في
 حق سائر الغرماء (جث) عن ابن سلام ترك متاعه عند رجل له عليه دين فغاب فقتل ولا يعرف
 له وارث اذا ايس باع المتاع فاخذ الدين وتصدق بالباقي ثم قال في (جث) وكذا الرهن (بفتح)
 ابقى الراهن منذ سنين ولا يعرف احي هو ام ميت والرهن قلنسوة بالغ دخر يباع ولا يمكن حفظها
 فللمرتهن ان يبيعهها باذن القاضى وياخذ ثمنها بالدين قال ربح وهذا حسن صحيح لان للقاضى بيع
 ما يخاف عليه الفساد من متاع المفقود وضمنه مال الراهن من جنس حق المرتهن فله اخذه
 (خج) فاوله طازجة ليلا للرهن فابى الارتهان بعد ما اخذ الطازجة واراد ردها فسقطت منه
 وضاعت فليس له دعوى الطازجة عليه (تج) المرتهن يتفرد بفسخ الرهن والراهن لا يتفرد
 وقد مر * كتاب المدائينات * (فع) رب الدين اخذ من المديون امتعة فضلت قيمتها على قدر
 دينه ثم قال للمديون اجعلنى في حل ففعل لا يبرأ رب الدين عنها ان كانت قائمة وان كانت هالكة

(سني) له عليه نصف دينار فدفع المديون ديناراً وقال نصفه بحقك وبالنصف أخذ منك كذا
فالكل مضمون عليه النصف بالمقاصة والنصف بحكم القرض لأنه مقبوض بعقد فاسد (فمح) أخذ من
ديه ديناراً فوجهه ازئفاً فجعله في الروث لبروج ليس له الرد (بمح) طلب دينه العشرة من المديون
فأعطاه ألف من منحنطة ولم يبعها منه صريحاً ولم يقل أنها من جهة الدين فهو بيع بآلدين وان
كانت قيمتها أقل من الدين فإن كان السعر بينهما معلوماً يكون بيعاً بقدر قيمته من الدين والا فلا بيع
بينهما (شمر) له عليه ثلاثة دنانير فأعطاه المديون ثلثمائة من منحنطة وقال بالغ جي زرفي سيار
ولم يزيد عليه وأخذها يقع الحنطة عن جميع الدين ولو كانت قيمتها دينارين وقال المديون أردت
بقولي جي زرفي هيار عن جميع الدين قال (فمح) ينصرف إلى جميع الدين وقال (شمر) ينصرف
هذا اللفظ إلى الكل عادة قال استاذنا راج وذكروا هشام عن محمد بخلافه فقال لو قال الزوج بعثتك هذه
الدار من مهرك فباطل ولو قال بمهرك جاز وكذا لو قال بعثتك هذه الدار ناير بحقك فهو بطل ولو قال من
حقك فعلى بعضه قاسه بالمهر ثم قال فهذا يدل على أن الجواب في الحنطة كذا لك إلا إذا صح ما
أذعن من العرف لكني أظن أن العرف مشترك (بمح) أدي دين الصبي أو المجنون الذي لا يعقل
إليه فاستهلكه فعليه الدين ولا تسمع بينته ولا قوله أني أديت إلى صاحب الحق وعن محمد أقر له
في مرضه بما لا يعرفه المقر له ومات فلمقر له أن يأخذه ويخلف عليه ما لم يعلم أنه أقر بما طل
وعن محمد بن شجاع شهد شاهدان أن صاحب الحق أبرأ غريمه هذا ليس له أن يجعل حقه إلا إذا
شهد وأعد الحاكم فيا مراً الحاكم به (م) عن أبي يوسف قال لك مائة درهم ولم يعلم المقر له به
ولا خلطة ولا معاملة بينهما لا يسعه أخذها إلا إذا علم ديناً له عليه والا إذا أقر لصغير بما لا فكل
فهو أن يأخذها وإن لم يعرف أصله وقال محمد راج يجوز أخذه في الوجهين لا حتمالاً رثه من قريبه
أو وجب له بسبب اتلاف شيء لا يعلم المقر له به (بمح) أرسل الدين إلى صاحبه بيد رسول لا يعلم
قد الته ولا فسقه بعد ربه أن غلب على ظنه الوصول إليه (فمح) للمديون طلب القبالة من
رب الدين بعد القضاء إن كان دفع هو ورق الكاتب (تج) ولو مات الدائن بعد الامتياز
وبقيت القبالة في يد ورثته فلمديون طلبها منهم إن كانت الكاهنة مملوكة له وإن كانت مملوكة

للدائن فله طلب وثيقة القضاة منه او من ورثته اذ لم يدفع القبالة ولا بد في صحة دعوى القبالة من بيان قدر الكاغذ وصفتها وبيان مقدار المال المكتوب فيه (فتح) مات وعليه ديون لا يفي التركة بها وادعت امرأته مهرها فالقول قولها الى مقدار مهر مثلها من غير بينة فتخاص الغرماء به كما اذا وقع الاختلاف بينها وبين الورثة ولم يلتفت الى ما يتخايل من الفرق وعنه قضى الملك يورث الدين المؤجل قبل الحلول او مات فآخذ من توكتة فجواب المتأخرين انه لا يأخذ من المراجعة التي جرت المبايعة بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قيل له اتفتى به ايضا قال نعم قال ولو آخذ المقرض القرض والمراجعة قبل مضى الاجل فللمدين ان يوجع منها بحصة ما بقي من الايام (بيع) كان يطالب الكفيل بالدين بعد اخذه من الاصيل وبيعه بالمراجعة شيئا سنين حتى اجتمع عليه سبعون دينارا ثم تبين انه قد اخذه فلا شيء له لان المبايعة بناء على قيام الدين ولم يكن (فتح) تبرع بقضاء الدين على انسان ثم ابرأ الطالب المطلوب على وجه الاسقاط فللمتبرع ان يرجع عليه بما تبرع به (بط) من قضى دين غير بسببه فعند ارتفاع السبب يعود المقضى به الى ملك القاضي ان قضاؤه بغير امره وان قضاؤه بامرته يعود الى ملك المقضى عنه بخلاف ما اذا تبرع بالمهر عن الزوج ثم طلقها قبل الدخول او جاءت الفرقة من قبلها يعود نصف المهر في الفصل الاول وكله في الفصل لاثاني الى ملك الزوج (صغر) يعود ذلك الى المتبرع وكل اذا تبرع بالثمن ثم انفسخ البيع يرجع بالثمن (فتح) المديون دفع المال الى آخر ليقتضى عنه دينه ليس له ان يرجع عليه (م) له ان يرجع (بمر) استقرض منه دينارين فدفع اليه ثلاثة ليزن منها الدينارين فصاعت قبل الوزن لا شيء عليه ولو تبرع بقضاء الدين عن الميت المفلس لا يسقط به دينه لسقوطه بهلاك ذمته ولكن لا يرجع على الدائن لان حق المطالبة لم يمتل في الدار الآخرة (شط) للمدين السفر قبل حلول اجل الدين قرب حلوله ام بعد وليس للدائن منعه ولكن يسافر معه الى ان يحل الاجل فيمنعه من السفر حينئذ الى ان يوفيه حقه (جفت) قضى دين غيره ليكون له ما على المديون فرضي جازوا (حك ط) بخلافه وقال ولو اعطى الوكيل بالبيع الآمر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على ان يكون الثمن له كان القضاء على هذا فاسدا او يرجع البائع على الآمر بما اعطاه وكان الثمن على

المشتري على حاله (جنس) من محمد في الدين ان انتقاده على المستوفي واجرة النقاد عليه ووزنه
على الموف واجرة الرزان عليه ادعى عليه الفانقضا هائم اقر المدعى انه لم يكن عليه فالمقبوض
ملك القابض ملكا فاسد اوجب عليه ردها بعينها ان كانت قائمة ومثلها ان كان وهبها او قضى بها
دينا (جنس) رب الدين اذا ظفر لجنس حقه من مال المديون على صفته فله اخذه بغير رضاه
ولا ياخذ الجيد بالردى وله اخذ الردى بالجيد ولا ياخذ خلاف جنسه كالدراهم والدنانير وعند
الشافعي روح له اخذه بقدر قيمته ومن ابي بكر الرازي له اخذ الدنانير بالدراهم وكذا اخذ
الدراهم بالدنانير استحسا فالاقياسار لو اخذ من الغريم غيره ودفعه الى الدائن قال ابن
سلمة هو غاصب والغريم غاصب الغاصب فان ضمن الاخذ لم يصرقصا صابدينه وان ضمن الغريم
صار قصاصا وقال نصير بن يحيى صار قصاصا بدينه والّاخذ معين له وبه يفتى ولو غصب جنس
الدين من المديون فغصبه منه الغريم فالمختار هنا قول ابن سلمة والمديون اذا قضى اجود
مما عليه لم يجبر المدين على القبول (شخص) يجبر خلا فالزفر (صغر) اعطى المستقرض المقرض
مالا ليميز الجيد من الردى وياخذ منه حقه فهلك في يده هلك من مال القاضى في قولهم جميعا
لان الاخذ للتجويد لا للقضاء (تح) دفع المديون الى الدائن حقه ثم دفع الدائن اليه لينقده فهلك
فمن مال الدائن ولو دفع الماطلوب الى الطالب حقه زائفا وقال النفقة فان لم يرجع فردها على ففعل
فلم يرجع فله الرد استحسا فالاقياسا كذا قاله ابو يوسف روح (فصح) والظاهر انه قول الكل بخلاف
مالو باع عبد او جارية فوجد المشتري بها عيبا فقال البائع اعرضها على البائع فان انفتت
والا فردها فعرضها ليس له ان يرد ما بذ لك العيب (ن) له على كل واحد منهما خمسة دراهم فاخذ
ها منهما ثم وجد بعضها نبهجة ولا بد رى لمن هو فليس رد شيى على واحد منهما حتى يزيد
على خمسة فان كانت النبهرجة ستة فله ان يرد على كل واحد منهما درهما وان كانت سبعة فله درهمين
وان كانت ثمانية فثلاثة وان كانت تسعة فاربعة وفي العشرة يرد على كل واحد منهما خمسة للتيقن قال
فجيم الائمة الحكمى قلت لامتاذى يعنى القاضى الخان وينبغى ان يمتنع الرد على قول ابي حنيفة روح
لان خلط الدراهم خلطا يتعزى تميزها استهلاك عندك فقال لكن حق الرد ثابت بيقين وانما يبطل

ان لو كان المردود غير ما اخذ ، سنة وفيه شك فلا يبطل به الثابت بيمينين * باب ما يتعلق بالاجل في
 القرض وسائر الديون * في شرح مختصر القندوري لركن الائمة الصباغى وكل دين حال اذا اجله صاحبه
 ما رمو جلا الا القرض فان تأجيله لا يصح وقال مالك وابن ابي ليلى زح يصح الاجل في القرض حتى
 لا يكون للمقرض مطالبة قبل مضيئه واجمعوا ان الاجل في بدل الصرف ورأس مال السلم لا يصح
 والاجل في قيم المتلفات يصح عندنا خلافا لفرولومات المستقرض فاجل المقرض وارثه فالظاهر انه
 لا يصح (كسب فعمد ظلت) قضى القاضى بلزوم الاجل في القرض بعد ما ثبتت عندك تأجيل المقرض
 معتمد على قول مالك وابن ابي ليلى يصح ويلزم الاجل (ط) التحيلة في لزوم الاجل في القرض
 ان يحيل المستقرض صاحب المال على رجل الى سنة او سنتين فيصح ويكون المال على المحتال عليه الى
 ذلك الوقت ولا سبيل للمقرض ولا لورثته عليه فان مات المحتال عليه يحل ويؤخذ من تركته (ص)
 التأجيل في القرض باطل الا ان يوصى ان يؤجل في قروضه على الناس بعد وفاته فيجوز من
 الثلث (شط) وكذا اذا وصى بان يقرض من ماله بعد موته فلا نافذ رهم الى سنة صح في ثلثه
 وليس للورثة ان يطالبوه قبل السنة والتأجيل على ثلثة اضرب تأجيل بايام او شهور او سنين
 معلومة وانه صحيح اذا قبل المطلوب والا فلا والمال حال وتأجيل الى اجل مجهول جهالة متقاربة
 كالحصاد والد ياس والجزاز والنيروز والمهرجان ونحوها فيصح التأجيل وان كان البيع بهن والالجال
 فاسد لكن التأجيل في الثمن الى هذه الالجال جائز وتأجيل مجهول جهالة متفاوتة كالاجل الى
 مهبت الريح او مطر السماء او قدوم الحاج او قدوم شريكه من سفره ونحوها فالاجل باطل والمال
 حال (ط) اجل المشتري البائع سنة عند الاقالة صححت الاقالة وبطل الاجل وان تقائلائم اجله ينبغي
 ان لا يصح الاجل عند ابي حنيفة وخ كان الشرط اللاحق بعد العقد يلتحق باصل العقد عنده (شخص
 نص) ولو اجله بعد الرد ببيع صح سواء رد به بقضاء او غيره الا في الرد ببذل الصرف فانه انما يصح
 لاجل اذا كان الرد بقضاء لانه اذا كان بغير قضاء فانما يصح الرد اذا قبضه في المجلس لانه بيع في حق
 لشرع وكذا لك الرد بخيار الروية (بيع) اقران عليه ثلثين دينارا ثمن المتاع يؤد بها بالتفريق الى
 بيد الاصحى فلم يقله ان يطالبه بالكل في الحال (شط) مات وعليه علم او دين آخر مؤجل ما حال

وموت من عليه الدين يبطل الاجال لانه حقه وموت من له الدين لا يبطله ولو قال لزوجته
 طلقتك بالغ في شرط كاست شي ما خوينغ في الدين الذي لك على فقالت بالغ افاج فهذا اوعد
 وليس بتاجيل وانما يقع الطلاق بعد مضي ثلثة اشهر ولم تطالبه به (وكت) قال الدائم للمديون
 بعد المطالبة اذهب واعطني كل شهر عشرة فليس بتاجيل لانه امر بالايعطاء (م ط) ما يدل على انه
 لو باعه بمائة الى سنة على ان يؤدى اليه كل شهر كذا صبح البيع في شروط الخصاف عليه مال مؤجل
 فقال جعلت حالا او قال ابطلت الاجل او قال تركت هذا الاجل فهذا كله يبطل الاجل ويصير
 المال حالا ولو قال لا حاجة لي في الاجل او قال برئت من الاجل فالمال مؤجل على حاله (ص
 شص) قضاء قبل اجله بوجه وليس للطالب ان يابى القبول (فصح) ولورده بالزيادة عاد مؤجلا ولو
 اشترى منه شي بالدين المؤجل ثم رده بعيب بقضاء عاد الاجل ولو تقايلا لا يعود ولو كان بهذا

والدين كفيلا لا يعود الكفالة في الوجهين * باب فيما يقع به البراءة من الديون وما يتعلق بالابراء
 (شمر) قال المديون بعشرة للدائم اعطى القبالة وخذ مني خمسة فاخذها منه ودفع القبالة
 من غيرهما جرى بينهما لا يسقط حقه في الباقي (كص ظت) الحصاد والاعيان القائمة لا يدخل
 في الابراء عن جميع الدعاوى (كب ظت) قال الدائن لمديونه بالغ اي فايدك وي مخاسين
 اود هيد پارين اود مي يامداك هفر فقال فليكن ودفع ليس له المطالبة بالربح قال روح وان كان
 هذا تعليق الابراء باداء رأس المال معنى لكنهما اعتبارا لصورة التنجيز (بصح) كذا لك ولو قال
 بالغ كاسم يامداك هفر نج وفاجي فايدك سزارمكن ودفعه اليه لا يبرأ (فصح) قالت لزوجها
 دست پيمان ترا ماندم جوامعات نميكني مرا فليس بابراء اذا ارادت به ترك المطالبة (فب)
 هو ابراء فانه ذكر في النوادر (ط) اذا قال تركت الدين او تركت لك دينك كان ابراء (بصح) قال
 لمديونه خذ القبالة بالغ اود مي اي زرتي دينار كنت هفر فهو ابراء عن الدينار بشرط اداء الباقي
 في المجلس ولو خلى المديون بين الدائن وبين دينه في المفازة اذا اخذهما اللصوص فاي
 الدائن ان يقبله قال ابراهيم بن يوسف ليس له ان لا يقبله وقال ابو الليث له ان لا يقبل لان
 المال في يد اللصوص معنى كالكفيل بالنفس سلم المكفول به في المفازة (بمر) قال للدائن خذ دراهمك

فقال ادفعها الى فلان وهينه قد فع ومات المدفوع اليه فلرب الدين ان يطالب المدفوعون بكينه
ولو كان له عليه عشرة حالة وعشرة مؤجلة فذهب له خمسة منها ينصرف اليهما (فع) تعليق البراءة
بامركاثن تنجيز (عكس) تعليق البيع بامركاثن انما يكون تنجيزا ويبيعا اذا كان يعلم البائع به والا
فلا قال استاذنا ربح فيعتمد ان يكون الا براء على هذا التفصيل (م) قيل له دع دينك له لوجه الله تعالى
فقال هو لوجه الله تعالى يبرأ استحسننا ولو قال الا جنبي للداثن هب دينه لي او حمله لي او قال
اجعل ذلك لي فقال قد فعلت يبرأ استحسننا ولو وهبه له ابتداء لا يبرأ قال استاذنا ربح وقعت
واقعة في زماننا ان رجلا كان يشتري الذهب الردي زمانا الدينار بخمسة دنانير ثم تنبه فاستحل
منهم فابروا عما بقي لهم عليه حال كون ذلك مستهلكا فكتبت انا وغيري انه يبرأ وكتب ركن
الدين النجاني الا براء لا يعمل في الربو الا ان رده لحق الشرع وقال به اجاب نجم الايمة الحكمي
معللا بهذا التعليل وقال هكذا سمعته عن ظهير الدين المروغيناني قال ربح فقرب من ظني ان الجواب
كذلك مع تردد فكنيت اطلب الفتوى لا محو جوابي عنه فعرضت هذه المسئلة على علماء الايمة
الخياطي فاجاب عنه انه يبرأ اذا كان الا براء بعد الهلاك و غضب من جواب غيري انه لا يبرأ
فازداد ظني بصحة جوابي ولم امحه وبدل على صحة ما ذكره البزدوي في غناء الفقهاء من جملة صور
البيع الفاسد جملة العقود الربوية فملك العرض فيها بالقبض قلت فاذا كان فضل الربو مملوكا للقبض
بالقبض فاذا استهلكه على ملكه ضمن مثله فلزم يصح الا براء ورد مثله يكون ذلك رد ضمان ما استهلكه
لا رد عين ما استهلكه وبرد ضمان ما استهلكه لا يرتفع العقد السابق بل ينقر ومفيد للملك في
فضل الربو فلم يكن في رده فائدة نقض عقد الربو فكيف يجب عليه ذلك حقا للشرع وانما الذي
يجب حقا للشرع رد عين الربو اذا كان قائما لا رد ضمانه * باب في الا براء من المهر * (جمع)
وبري قالت لزوجها ان كان يتمكن المهر فقد ابرأ تك يبرأ في الحال وليس بتعليق ولو استحل
فوجته فاتهمة انه يريد البراءة من المهر فسكت فقال سوى المهر فابراءته ثم عاد ثانيا لا يبرأ وقال
صاحب جمع العلوم يبرأ (شمر) قالت لزوجها ابرأ تك ولم يقل الزوج قبلت او كان غائبا فقالت
ابراءت زوجي يبرأ الا اذا رده (فع عكس) طلق امرأته ثلثا ولم تعلم به ثم قال لها ان لم تبرأني من المهر

انت طالق ثلثا فإيراته وقبل يبرأ وقال أبو حامد يبرأ قبل أولم يقبل (بفتح) قال لزوجته أبرأني من المهر
تألت بالخ في حيل فامكن من جميع الحقوق يبرأ من المهر ولو قال لها اجعلي في حل ونوابه البراءة
من عند اقها فجعلته في حل لا يبرأ حتى يقترن بقرينة تدل عليه (ففع) وقال على السند يبرأ
(ن) جعلت غرمائي في حل لا يبرون عند علمائنا وعند ابن مقاتل يبرون ولو قال جعلت غرمي
فلان في حل يبرأ لأنه معلوم دون الأول (م) عن محمد من كان لي عليه شيء فهو في حل لا يبرون
ولو خص فقال في حل مما لي عليه يبرأ ومثله عن أبي يوسف ولو قال رجل كان معه ألف درهم أو
متاع فقال ألف التي كانت معي أمس لم اقضها أحد الأول يقبضها مني أحد ثم ادعى بعه غصبها
على رجل وأقام بينة لا تقبل لأنه اكذب بهم لأن هذا شيء معين ولو قال ليس لي على أحد شيء
أو لم اقض أحد شيئاً ثم أقام البينة على رجل تقبل لأنه ما عين ولو قال مالي بالكوفة داراً ومالي
في دورها داراً وقال مالي في الدنيا داراً وقال مالي على أحد شيء أو قال اخذت من جميع من كان
لي عليه شيء فله ان يدعي لأنه لم يبرأ أحد يعرف (فك) قالت الصداق الذي لي على زوجي
ملك فلان بن فلان لاحق لي فيه وصدها المقر له ثم أبرأت زوجها عنه يبرأ (حمر) لا يبرأ (ظمر)
المهر الذي على زوجي لو ادعى لا يصح انوارها به (صغر) اذا حالت انسانا على الزوج على ان يؤدي
من المهر ثم وهبت المهر من الزوج قبل الدفع لا يصح الهبة قال استاذنا ربح وله ثلث حيل أحدها
شري شيء ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان معها عن المهر بشيء ملفوف
قبل الهبة والثالثة هبة المرأة المهر لا بن صغير لها من الزوج قبل الهبة * كتاب المزارعة وهي
اربعة ابواب * باب المزارعة الجائزة والفاسقة * (بفتح) شرط على المزارع الحصاد والدباس
وتحوز ذلك من الاعمال بعد ادراك الزرع جازت المزارعة لما تعارف الناس ذلك ولو قال له اكرب
ارضى هذه بالشركة لا تصح الا اذا كان فيه عرف ظاهر في مقدار النصيب في مثل هذه الشركة
فينصرف اليه ولو كان الارض والبذر وثور واحد من احد هما وثور واحد والعمل من آخر جاز
لأنه لو شرط كلا الثورين على اي واحد منهما جاز فكذلك هذا (جفت) ولو اخذ الراهن الارض
مزارعة بطل الزمان ولو كان البذر من الراهن لم يبطل وكانت كالعارية للراهن في سقوط الزمان

* باب الشروط في المزارعة * وبري دفع ارضه مزرعة او كرمه مد فونا مزارعة وشروط عليه تسليمها
كذلك فسدت ولو شرط في المساقاة دفن الزرايين على العامل لا تفسد قال مجمل الائمة الاول
جواب المتقدمين والآخرون جواب المتأخرين (خج) شرط على المزارع بان يسرقنها فسدت وقال
عزيرين ابي سعيد هذا جواب المتقدمين والفتوى على اختيار المتأخرين انها لا تفسد (ظت)
مثله (بج) استأجر ارضا ودفعها مزارعة فكر بها المزارع ثم المستأجر آجرها من آخر قبل ان
يبدلها المزارع صح ان كان البذر من المستأجر والمزارع ان يطالب المستأجر باجر مثل عمله
(فك عك) لو لم يشترط على الحراث حفر النهر فاستعمله في الحفر لا يجب عليه اجرا حفر * باب فيما
يتعلق بالمعاملة في الكروم والاشجار وغيرها * (فج) دفع كرم ما معاملة فائروا اصحاب صاحب
الكرم يدخلون فيه ويأكلون الثمار لم يضمن صاحب الكرم ان اكلوا منه بخير اذنه وكل الا يضمن
ان اذن فيه لمن لا يجب عليه نفقته ويضمن نصيب العامل اذا اذن لمن يجب نفقته عليه وصار كانه
قبض ودفعه اليهم قال روح وعلى هذا اذا كان الكرم مشتركا بينهما شركة ملك او كان الزرع بين
الكار وصاحب الارض او بين شريكين واصحاب احد هما يدقون السنابل قبل الروس وينفقونها
واما اذا باع ثمار كرمه ثم اصحابه كانوا يأكلون الثمار يتبغى ان لا يضمن صاحب الكرم ما اكلوا
باذنه وان كان يجب نفقته عليه لانه ليس له ان يأخذ من هذه الثمار بنفسه فلا يصح اذنه بخلاف
الاول * باب مسائل متفرقة * (شم) مزارع جمع سرقينا وكان التراب من رب الارض
والبقرة من المزارع فهو مشترك بينهما لان الخلط بالاذن (بج) السارقين كله للمزارع
وعليه قيمته التراب ان كان له قيمته والا فلا وان كان اخذ التراب باذنه فلا شيء عليه (فعم)
السارقين كله لرب الارض قال روح وهو الا صوب فان المزارع لا يجمع السارقين لنفسه بل ليلقيه
في ارض رب الارض عادة (عمت عمت) قال لا خرا عرني اصطبلك لدا بتي ففعل فالسارقين لصاحب
الدابة ولو قال صاحب الاصطبل ادفع لي دابتك لتبيت في اصطبلي فالسارقين له (عمس) السارقين
لمن القى الحشيش في الوجوه كلها من الغصب والاعارة وان كان عين صاحب الاصطبل موضعا
معروفا لجمع السارقين فهو له (بج) الحرثون الذين عليهم قرض لا ربا ب الاراضى

لسواه البلد يخرجون السرقين منه فهو لهم قبل الادخال في الارض الا اذا قال له ربة
الارض خذ السرقين من مكان كل ابعيته فحينئذ يكون له لصحته الامر ولو اخرج المستاجر
فلرب الارض ان صحت الاجارة (بو) دفع المستاجر الارض مزارعة الى المجرع بعد التسليم ان كان
البلد ومن قبل المستاجر جازوا الا فلا (بمح) الذي يضمن بترك الحفظ كدسه ليلا اذا كان الحفظ
عليه متعارفا والمزارع بالربع لا يستحق من التبن شيئا والمزارع بالثلث يستحق النصف المكان
التعارف (فع عك) التبن والبقل بين المزارع وبين صاحبه ارباعا وفي شروط الحاكم التبن لصاحب
الارض في ظاهر الرواية الا اذا شرط الشركة فيه قال استاذنا راجح والمختار في زماننا جواب (بمح)
انه لا شيء للمزارع بالربع من التبن لمكان العرف وظاهر الرواية * كتاب المضاربة * باب ما يصح
من المضاربة وما لا يصح وما يتعلق به * (فمح) دفع اليه عشرة دنانير ليشتري بها الارز الخام ويدفها
ويبيعها والربح بينهما نصفان صحت الشركة ولا يضمن المضارب شيئا من النقصان وان شرط عليه
(بمح) دفع المضارب او شريك العنان المباح من مال الشركة لا يضمن ولو اعطاه من ماله ينبغي
ان يكون له الرجوع لانه ما ذون فيه دلالة واحد المضاربين يملك البيع ذون صاحبه بخلاف
الوكيلين (تصح) المضارب اذا كان يدفع النوائب في سوق المتاع فهو من راس المال (فع) ولو ادعى
المضارب الوضعية وقال رب المال بل ربحت فصولح بينهما براس المال لم يصح (شص) اعطاه دنانير
مضاربة ثم اراد القسمة له ان يستوفي دنانيره وله ان ياخذ من المال بقيمتها ويعتبر قيمتها يوم القسمة
لا يوم الدفع * كتاب الشرب * (بمح) له حائط فيه حوض فيه ماء يحتاج الجيران اليه لبعدهم عن الماء
ولو ترك بابه مفتوحا يخاف من المستقين على الثمار فيه فله ان يغلق باب الحائط (بمر) يجوز دفع
الجمد من الحياض التي في بلادنا للشفة كالماء ولو سقى ارضه فانجمد الماء فيه فاكل احد رفع ذلك
الجمد الا اذا اعد ارضه ليجمد الماء فيه (يت) المحتطب يملك الحطب بنفس الاحتطاب ولا يحتاج
الى ان يشده ويجمعه حتى يثبت له الملك والساقى من البئر لا يملك بنفسه ملاء الدلو حتى ينحيه
من راس البئر خلافا لمحمد راجح بناء على مسألة البئر في الطهارة * باب البضمان في سقى الاراضى
ونحوه * وبورى سقى ارضه ولم يستوثق في صد البثق حتى افسد الماء البثق واضرب بجاره يضمن اذا

كان النهر مشتركاً وقصوف البلد * (شعر) له نهر لم يحفظ طه وزداد الماء وغرقت ارض جاره لم يضمن
 (بفتح) فخرج الماء الى كروته واشتغل بعمل آخر فلم يشعر به حتى امتلأت فتجاوز الماء الجهادم وافسد زرع
 بخاره يضمن (جفت) واهولاً لها حتى خرج الماء ضمن وان كان غائباً (ط) هذا اذا كان ارض الساقى
 بحال لا يستقر فيها الماء فاما اذا استقر فيها الماء ثم خرج لم يضمن (بفتح) جدول مشترك بين الخيران
 على راسه راقود يفتحه كل واحد من الشركاء ويسقى ارضه ويشك عقيب السقى به جوت عادتهم فتركه
 احد هم مفتوحا بعد السقى حتى غرقت ارض بعضهم لا يضمن لما كان له حق الفتح والسقى
 * باب احياء الموات * (ظهر) وكل رجلاً باحياء الموات له فاحياه فهو للموكل اذا اذن له الا امام في الاحياء
 (ففع عمت) ارض غرقت وصارت بحراً ثم نصب الماء عنه او خربت من وجه آخر ثم جاء انسان وعمرها
 ففيه اختلاف المقتدمين قيل هي للمالك القديم وقيل لمن احيها وفي زكوة روضة الناطقى عقيب
 مسائل الارض الموات فان كان لها ارباب ولها آثار وعمارات من مسنيات وغيرها ولكن لا يغرقون ذلك
 ذكر هشام عن محمد لا يسع لاحد ان يحييها ولا ياخذ منها طيناً وفي رسالة ابي يوسف الى هارون
 هي لمن احيها قال روح ورايت في هذه الرسالة وايمان قوم من اهل السواد وغيرهم من اهل
 المدينة ومكة والحجاز والحبال بادوا فلم يبق منهم احد وبقيت اراضيهم مغلطة ولم يكن في يد
 احد وارث ولا غيره ولا احد ادعى فيها دعوى فاخذها رجل فعمرها وبني فيها وغرس فيها النخل
 والشجر والكرم وكري فيها انهارا وادي خراجها فهي له وهذا هو الموات وليس للامام ان يخرج
 شيئا من يد الاخذ الا بحق ثابت معروف قال روح فهذا يشير الى ان يكون لمن احيها لكن للامام
 ان يدفعها الى من اثبت انها كانت ارضه او ارض مورثه وعلى هذا لا يتحقق الخلاف بين
 ابي يوسف ومحمد الا قبل اثبات احد حقه فيها فاما اذا اثبت فهو اولى بالخلاف كما في العبد الماسور يجد
 المالك القديم وقد اطلق القديم في مختصره ان الاراضى المملوكة اذا انقطع اهلها موات
 وذكر الاقطاع والنضروى في شرحها للمختصر الموات اذا كان مملوكا في الاسلام وعليه اثر العمارات
 ولا يعرف له مستحق بعينه يجوز احياءه وقال الشافعى روح ان كان من املاك المسلمين لا يملك
 بالا حياء * باب مسيل ماء الدور * (شطر) داران لجارين شطح احد بهما اعلى ومسيل مائه على الاخرى

فلصاحب الاسفل ان يرفع سطحه ويبني على سطحه علوا لانه يتصرف في ملكه وليس لجار له المنع ولكن
يطالبه لوجه مسيله فان انهدم الاسفل لا يجبر صاحبه على البناء ولصاحب المصبل ان يبنيه ويمنع
صاحبه عن الارتفاع الى ان يعطيه ما انفق فيه * باب حكم التراب الذي يلقى على حافتي النهر *
(شمر) التراب المستخرج بالكري الذي يوضع على جانبي النهر يختص به من وضع بجانبه اذا لم يضر بالنهر
اخذ وقال شهاب الامامي هو مشترك بين اهل النهر المشترك قال روح وسالت (فعمر) ومعه (بسم) حاضر في الانهار التي في القرى يحفرها اهلها في الربيع ويرمون بالتراب الى حافتي النهر
لاحد ان ياخذها فقال (بسم) نعم اذا لم يضر ذلك بالنهر فقلت له في ذلك فقال لانه مباح فقلت اليس
الحافرون احتلوا عليه بالحفر فملكوه فقال الاستيلاء انما يكون بسبب الملك اذا كان على قصد التملك
والحفرة لا يقصدون به التملك كمن احتش حشيش النهر ليزول المانع من جري الماء فلكل احد
ان ياخذ ذلك الحشيش وكان شيخ الاسلام يصوبه في ذلك قال روح وهذا حسن جدا وبهذا تبين
ان جواب (شمر) هو اقرب الى الصحة ولا وجه لصحة جواب (شده) لان النهر وان كان مشتركا
فهذا التراب الذي يرفعه الحفرة ليس من اصل النهر بل جمعه الماء فيه فكان مباحا ولم يقصد احد
تملكه فبقي مباحا (عك) يجوز اخذ التراب من القرى القليلة باذن الحاكم * باب مسائل متفرقة *
(فعمر) اذا لم يصرف الوالي من الخراج الى حفر النهر لكن يحفره الناس بانفسهم وفي تلك القرية
اقوياء لا يحفرون فيه اصلا ولهم ضيعة يكره لهم سقي اراضيهم اذا لم يمكن سقيها الا بالحفر (بم)
نهر مشترك بين قوم معلومين فامتنع بعضهم عن الحفر ثم سقى ارضه منه لا يتمكن شبهة الخبث في
زرعهم ولو كان لضيعة حق الشرب من نهرين فباعها بحق شرب احد النهرين فليس له ان
يجري ماء النهر الاخر الى ضيعة اخرى (فع حم) له ضيعة مرتفعة لا تسقى سبيحا الا وقت المد يجوز له
ان يسد النهر يوما او دونه بغير رضا الاسافل ليسقيها ولا يكلف نصب الدالية لان فيها حرجا
عظيما والضرر العام يسير ومثله عن الوبري * كتاب الاشربة * (فع) خمر طبخت وزالت مرارتها
بالطبخ يحل شربها * كتاب الاكراه * (فع) متغلب قال لرجل امان تباع لي هذه الدار بكذا او ادفعها
الى خصمك فباعها منه فهو بيع مكره ان غلب في ظنه تحقيق ما اوعد قال روح فهذا اشارة الى ان

الاكراه باخذ المال اكراه شرعاً وفي (شط) الفاظ متعارضة الدلالة ولم أجد فيه رواية الا هذا
 القدر (بفتح) تزوج امرأة سرا و اراد ان تبرأه من المهر قد خلع عليها صدقائه وقالوا لها ما
 ان تبرئه من المهر والا قلنا للمشجعة بالخوارزمية كبا خفا منان فيهود وجهك فبرأته خوفا من ذلك
 فهو اكراه ولا يبرأ ولم يقولوا فيسود وجهك والمسئلة بحالها فليس باكراه (بفتح) ولو قال ادفع
 للخفجائين مائة دينار فيضربونك ويفعلون في حقك كذا او كل امن انواع المضار والافاقيرى بمال
 او قال فبيع لي كذا فخاف ذلك الغير منه لاستعلاء الخفجاءة والاتراك في زماننا فباع او اقربنقل
 لان هذا تخويف ممن توعد ذلك والظاهر انه لا يبدل المائة لهم (فتح) قال المديون لداثه
 ادفع الي القبالة واقرا نه لاشيخ لك علي والا اقول ان في يدك ذهب شمس الملك فدفع القبالة
 واقرا نه لاشيخ له عليه فهذا في معنى الاكراه وله ان يدعي دينه عليه وكان جوابه عقيب اخذ شمس
 الملك ومصادرته وقتله وكان خبياً امواله عند الناس وكل من يخبر عنه الغماز ان عنده ماله يوخذ
 ويؤذى ويطلب منه ذلك بمجرد اخباره بغير حجة معتبرة وكان ذلك الزمان زمان الخوف الشديد
 من هذا القول قلت فعلى هذا تخويفهم بالغمزة انه وجد مال الغائب عند التترة وعما لهم
 بعد الفتنة العامة في معنى الاكراه ايضا الى ان يسكن هذه الفتنة ويعود الامن في الاموال
 والازواج (فتح عمت) خاصم زوجته وآذاها بالضرب والشتيم حتى وهبت الصداق منه ولم يعرضها
 فالبراءة باطلة (حمر) هذا رجل يضرب حتى باع ماله او ابرأه عما عليه فهذا يختلف باختلاف
 ذوى المروات قرب انسان يكون القول الشديد في حقه اكراهاً ورب انسان لا يكون بالضرب
 في حقه اكراهاً (ففتح) قيل لرجل اما ان تشرب هذا الشراب او تبيع كرمك فباع فهو اكراه
 ان كان شرباً بالاحل والا فلا قال رح فعلى هذا اذا قيل له اما ان تزني بهذه المرأة او تبيع
 كذا فباع لم ينقل وكذا في نحوه من المحرمات (شفتح) اكراه على البيع او الشراء فخير الفسخ
 للمكره لا للطائع بخلاف بيع الفضولي ونكاحه فان لكل واحد من المالك والعاقب الاصيل خيار الفسخ
 قبل الاجازة (فتح ظم) اكراهه بقتل غيره فقتله المصول عليه دفعا من نفسه لا يجب دية المكره
 على المكره (بفتح) ضرب امرأته ضرباً شديداً حتى اختلعت نفسها منه بمهرها ونفقة عداها

واثبات بيته فان كان الضرب لاجل الاختلاع فلها ان تدعى ذلك والطلاق واقع (فمع) اكروه على
 قبول الوديعة فعلفت في دين فلمستحقها تضمين المودع لالمودع المكره * كتاب الماذون * (بهر) اذا
 اذن القاضي للصغير في التجارة وله اب او جد صار ماذونا (لمع) رهن عبده الماذون المديون في
 التجارة وابق من المرتهن فللغرماء ان يضموا المرتهن لان بالاباق صار مستوفيا لدينه فكانه باعه
 من المرتهن ولو باعه فللغرماء ان يضموا المشتري كذا هذا (خجج) قال لعبدك اشتر نفسك مني فاستدان
 من انسان ومات العبد قبل ان يشتري نفسه منه وبقى العين في يد المولى فلصاحب العين ان
 يسترد هاهنا منه (ص) استودع صبيا الفا فاستهلكها لم يضم عندهما وقال ابو يوسف ربح هو ضامن
 له في ماله وان استودعها عبد المحجور فاستهلكها ضمنها بعد العتق عندهما وقال ابو يوسف ربح
 يباع فيها وان هلك الالف عند الصبي والمحجور فلا ضمان عليهما وان كانت الوديعة عبد افقتله
 الصبي او العبد المحجور فهو كقتلهما عبد اليس بوديعة عندهما والفرق بين العبد وغيره ان المولى
 لا يملك روجه فلا يصح تسليطه بخلاف المتاع والدابة وان كان ماذونا له في قبض الوديعة او التجارة
 او مكاتبا فاستهلكها فعليه ضمانها قال ربح ورايت في نسخة عتيقة من شروح المتقدمين لو اودع
 عند الاب مالا فاستهلكه ابنه الصغير وهو في عياله ضمن الصبي ولو اودع عند الصبي عبد افجرحه
 فانه يضمن كالموتله ولو القى ماله في الطريق فجاء صبي واستهلكه ضمن الصبي لان التسليط حصل
 للمجهول فلم يصح والوديعة لو كانت دابة فركبها الصبي المودع حتى عطبت فعلى الخلاف ولو
 استودع ام ولد الرجل او مدبرة المحجورين فعلى الخلاف ولو اقترض صبيا محجورا او عبد صغيرا
 محجورا الفا فاستهلكها قيل لا ضمان عليه لا في الحال ولا في الثاني بلا خلاف وقيل بان القرض على
 هذا الاختلاف وهكذا اطلق الكرميني في طريقته ولم يقيده بالعبد الصغير ولو باعه منهما طعاما فاستهلكه
 فعلى الخلاف ولو اودع سكران فاودعه عند آخر يضمن وعن عبد الرحيم الكرميني ان السكران اذا
 كان لا يعقل الارض من السماء لا يضمن بالاستهلاك (حص) اودع صبيا قد عقل طعاما فاكله
 لا ضمان عليه وان اودعه غلاما فقتله فهو ضامن لقيمته على العاقلة عندهما قال البيروني الخلاف
 في الصبي العاقل فاما الذي لا يعقل يضمن بالاجماع لان تسليطه قد روي قال اخوه القاضي الصلبي

على عكسه وكذا (فصح شذز) الخلاف ثابت في العبد المحجور وهو ابن شبعان منه ايضا والخلاف في الايداع والاعارة والقرض والبيع وكل وجه من وجوه التسليم اليه واحد (سمح) فالحاصل ان هذا ضمان عقلي عندهما فلا يوجبان على الصبي شيئا لانه ليس من اهل التزام الضمان وعند ابي يوسف ضمان فعل وانته من اهل التزام ضمان الفعل * كتاب الجنائيات * باب ما يجب فيه القصاص * (بمر) فصل غيره وهو نائم فسال منه الدم حتى مات فعليه القصاص (فصح) ذكر قاضي القضاة في كتاب التوبة ان الامام شرط في استيفاء القصاص وبه بعض اهل الاصول ويسرون بينه وبين الخدود وعند الفقهاء لا يشترط نص عليه في (حص) وفي الكافي لا سمعيل المتكلم وكتاب التوبة انه لا يصح توبة القاتل حتى يسلم نفسه للقتل ويعرف اولياء الدم انه لا يمنع من ذلك صمواعلى طلبه منه (سمح) امرأة قطعت ذوا بنى امرأة اخرى عند الراس ومضت سنة فلم تبلغ الذوا بتان النهاية القديمة بل بقيت كما قطعت ففيها حكومة عدل (فب) قطع ذوا به امرأة يستأتى حولا فان نبتت فلا شيء عليه وان لم تنبت فعليه حكومة عدل وهو اختيار الطحاوي (بمر) كسر رجلان من رجل خطأ فالدية في مالهما لان ما يجب على كل واحد منهم دون ارش الموضحة ولو وكز اربعة رجلا فسقط بضربهم من المضروب وانكسر من آخر منه فلو عرف آخرهم ضربا يجب عليه الدية والا فلا شيء عليهم ولو كسر من انسان فاسودت او احمرت او اخضرت يجب تمام الارش في ماله وفي (حص) حكومة عدل وجواب (بمر) هو الصواب ولو اموه جلا بنزع سنه لوجع اصابه وعين السن والماء مور نزع سنا آخر ثم اختلفا فيه فالقول للامور فاذا حلف فالدية في ماله لانه عامد وسقط القصاص للشبهة (فصح فب) قال لا خير ارم سهما لا خذه فرماه ولم يمكنه اخذه فاصاب عينه فذهبت لا يجب على الراى شيء (بمر) لا شك في وجوب الدية انما الكلام في وجوب القصاص لانه قال في الكتاب اذا تضارب يقال بالفارسية مشيت زدند فذهب عين احدهما يجب القصاص اذا امكن لانه عمد وان قال كلوا احد منهما للآخر دة قال ر ح ذكر مسألة التضارب في (ط) في موضعين لكن لم يذكر قوله دة هو (سمح) ضرب رجلا قصمت احدى اذ نية يجب نصف الدية وان لم تن هب اذ نية كما اذا ذهب بالضرب ضو احدى عينييه ولو ضرب انثى رجل فانتفخت احد بهما ولاهما ففيه حكومة عدل ولو ضربها فارتفع

حيث بها فحكومة عدل وقيل الدية ولو ضرب بها فصار مستحاضة فحكومة عدل ولو وكزه فسقط منه المتحرك
 قبل ذلك فحكومة عدل ولو سقطت بعد ثلاثة ايام ولا يدري امن الوكزة ام من التحرك السابق
 يضاف الى الوكزة وان تأخر السقوط لانه آخر التبيين يجب حكومة عدل وذكر الطحاوي في اختلاف
 الفقهاء انه لا نعلم فيمن اطلع في بيت غير فقهاء عينه شيئا منصوصا عن اصحابنا ومنه به انه قد قال
 ابو بكر الرازي هذا ليس بشيء ويلزمه حكم الجنائية وقال الشافعي رح هو هذا ركبا لمعضوض اذا انتزع
 يده المعضوضه فانكسر من العاض ولقول النبي صلى الله عليه وسلم من اطلع دار قوم بغيا اذ نهم فقتلوا
 عينه فلا دية ولا قصاص وعندنا الاحاديث محمولة على ما اذا لم يمكنه دفعه الا بفقيه العين وثمة
 هذا وبالاجماع وفي كنز الرواس اذا نظرت في باب دار انسان فقتل عينه صاحب الدار لا يضمن بالاجماع
 لانه شغل ملكه كالوقصه اخذ ثيابا به فل دفعه حتى قتله لم يضمن وانما الخلاف فيما لو نظر من خارجها

* باب التسبب الى اطلاق النفس او العضو او الدواب او غيرها * (شمر) حوض حمام وقف
 في طريق المسلمين انكشف فوق فيه صغير فهلك فالدية على عاقلة الموقوف عليهم (بمع) فر عند صبي
 ليضرب به فخاف فذهب عقله يضمن الدية ولو خاف منه من غير ان يخوفه فان نقب اللص البيت
 فخاف من في البيت وحصل به تلف لم يضمن السارق وكذلك لو تسور من سور فجأة فخاف منه دابة
 او انسان (ط) وضع شيئا في الطريق فنفرت منه دابة وقتلت انسانا لم يضمن (بمع) ولو غير صورته فخوف حرا
 او عبد افجن يضمن (بمع) وثبت من حائط في الطريق فنفرت منه دابة والقت جردة دبس عليها
 وهلك لا يضمن وكذلك الوصاح على دابة فنفرت والقت حملها وهلك وقال بهاؤ الدين الاسي جابي
 يضمن الواثب والصائح قيمة الهالك (صح) اخذ الجمد من طريق اليها ثم الى شرب الماء فتلفت
 فيها بهيمة لا يضمن (بمع) نقب موضع من حوض لسقى الماء فوقع فيه اعمى فتلف فعليه الضمان
 (فمع) مثله كمن وضع قنطرة على نهر العامة وهلك بها شيء يضمن (فب) لا يضمن لانه ما دون
 دلالة برفع الماء ولا بهياله الا بالنقب (بمع) انفلت فاس من يد قصاب كان يكسر العظم فالتف عضو
 انسان يضمن وهو خطأ والدية في ماله لانه لا عاقلة للعجم (بمع) امرأة فطمت قدرا خروى تغلى فانصب
 منه شيء من شدة غليانه واحرق رجل مثنى يضمن المنطية (طع) قتل الى السلطان رجلا وادعى

عليه سرقة وطلب منه ان يضربه حتى يقر بضربه مرة او مرتين ثم اميل الى السجن فخاف المحبوس فصعد
السطح ليفر فسقط منه ومات وقد لحقه غرامة بهذه الحادثة وظهرت السرقة في يد غيره فلورثته عليه
الدية والغرامة قيل هو مستقيم في الغرامة دون الدية وقيل مستقيم فيهما (يسخ) قال لتلميذ في
تسوية عمل المسجد خذ العماد فاخذها والاستاذ حرك الخشبة لمغروزة بالخوارزمية نادى بور فسقط
السقف وفر الى الخارج وهلك التلميذ بضمن ان كان ذلك بفعله ولم يقدر على الانتقال والفرار
وكذا الورفعو اسفينة لاصلاحها وقالوا للتلميذ ضع العماد تحتها فوضعه فحركوها بالبحر پرانها في فسقط
عليه يضمنون * باب امر الغير بالجناية * (بمر) امر ابنه البالغ ليقول ذاراً في ارضه ففعل وتعدت
الى ارض جاره فالتفت شيئاً بضمن الاب لان الامر صح فانقل فعل الابن اليه كالو باشرة الاب ولو
استجار نجار اليه سقط جدره على قارعة الطريق ففعل وتلف به انسان فالضمان على النجار لعدم
صحة الامر (فسخ) امر صبياً لياتي له بالنار من باغ فلان فجاء بها وسقطت منه على حشيش وتعدت
الى الكدس فاحترق بضمن الصبي ويرجع به على الامر (تسخ) عبد محجور جنى على مال فباعه
المولى بعد علمه بالجناية فهو في رقة العبد يباع فيها على من اشتراه بخلاف الجناية على النفس (ففع)
عفا الولي عن نصف القصاص يسقط الكل ولا ينقلب الباقي ما لا * باب جناية الصبيان والمجانين وعليهم *
(شمر) صبي ابن ثلاث سنين وحق الكفارة للام فخرجت وتركته الصبي فوق في النار بضمن
الام (ط) لا تضمن في بنت ست سنين (س) امرأة تصرع احياً فاحتاج الى حفظها لانها تقع في
ماء او نار وهي في منزل الزوج فعليه حفظها فان لم يحفظها حتى اقلت نفسها في نار عند الصرع فعلى
الزوج ضمانها وكذلك الصغيرة التي تحتاج الى الحفظ وهي مسلمة الى الزوج ان لم يحفظها وضيعها ضمن
(شمر) معلم بعث صبية لتجني بنار بغير اذن ايها فاحترقت بضمن ان كان صغرها بحيث لا يمكنها حفظ
النفس والا فلا (يسخ) امرأة تركت ولدها عند امرأة وقالت بالبحر مجيك هييج ذاري حتى ارجع فذهبت
وتركته فوق في النار فعليها الدية للام وسائر الورثة ان كان ممن لا يحفظ نفسه (ط) او دعت صبية
فوقعت في الماء فماتت فان غابت عن بصرها ضمنتم والا فلا ابو الفضل في صغيرين يلعبان فصرع احدهما
صاحبه فانكسر فخذه ولم ينجب حتى لا يمكنه المشي فعلى اقرباء الصبي من جهة ابيه خمسمائة دينار (ن)

ابو بكر ربح صبيان يرمون لعباً فاصاب بهم احدهم عين امرة او هو ابن تسع سنين ونحوه فالدية
 في مال الصبي ولا شيء على الاب وان لم يكن له مال فنظرة الى مسيرة قال ابو الليث وانما واجب
 الدية في مال الصبي لانه لا يرى للعجم عاقلة قال واما اذا كان للصبي عاقلة وثبت بالبينة فعليه
 ما قلته ولو شهد الصبيان او اقر الصبي لم يجب على احد شيء (فع) نزع سن امرأة فتجن يوماً
 وتفيق يوماً فهكرومة عدل * باب مسائل النقوط والعثور * (فب) وضع شيئاً على طريق العامة
 فعثر به انسان فسقط وهلك ذلك الشيء من غير قصد منه يضمن هو الصحيح (فع عت) وضع زقاني
 الطريق فعثر به انسان فشقه فهلك يضمن ان كان وضعه لعذر والا فلا (ط) ان كان ابصره وعثر عليه يضمن
 والا فلا * باب بناء القنطرة وحفر البير ونحوه في الطرق * (بم) جعل قنطرة على نهر عام باذن
 رجل من عرض الناس دون اذن الامام فهلك بها دابة الاذن يضمن الباقي ولا يعمل اذنه في
 حقه ولا في حق غيره (ط) احتفر بيرا في طريق مكة او غيره من الفيا في غير ممر الناس فوقع فيها
 انسان لم يضمن وذكره في الاصل ولم يقيد بغير ممر الناس فقال اذا احتفر بيرا في طريق مكة
 او غيره من الفيا في فلامان عليه في ذلك بخلاف الا مصار الا ترى انه لو ضرب هتاك فسطاطا او
 اتخذ تنورا للخبز او ربط دابة لم يضمن ما اصاب ذلك قال ربح وتعليل القاضي الصدري شرحه
 ان الطرق التي في الفيا لها حكم الفيا لان لهم ان يمرروا في موضع آخر كما يمررون فيها فلم يتعين
 للمرور بخلاف طرق الامصار وفيما بين الارض لانه لا يباح الانتفاع له الا بالمرور ويدل على ان
 حافر البير في طرق المفاوز وغيرها لا يضمن قال ربح التقييد في (ط) بغير الممر صحيح فانه نص في
 (شص) فقال هذا اذا كان في غير محجة فاما اذا احتفر في محجة الطريق فهو ضامن لما يقع فيه قال
 استاذنا ربح وهكذا فصل الجواب في (ط) في نصب القسطاط في طريق مكة او في طريق آخر والحفر
 للماء والصيد سواء (بسخ) مد الخفاف رجله فخرجت عن الدكان الى الممر وغرز في خفه الاشعي
 للقتل فتعلق بملاة امرأة فمدتها فتخرقت بمدها لا يضمن الخفاف * باب الجنابة على الدابة * (شمر)
 (فع شه) قطع لسان الثور والحصار يلزمه كالقيمة لقوت الاعتلاف (فع ظم شمر) في قطع لسان
 الثور والحصار يلزمه النقصان (مب) هذا الجواب انما يستقيم في الحمار دون الثور (دع شه)

مثله (بيع) ولو فقأ عينى حمار فلصاحب الحمار الحمار ولا نه اقل ينتفع به للاستعمال وفي قول ابى حنيفة رح لا ياخذ النقصان (فوع ظم) فقأ عين حمار فعليه ربع قيمة ثم اذا فقأ الاخرى او فقأهما معا فجميع القيمة ان سلم الجثة وقال فخر القضاة يجب نصف القيمة بخلاف الآدمي (بيع) جاء يا تاذه الى حمار غيره مشدود بالطول بالغ جكانيك وانزى عليها هل الحمار فعلم نقصان بسببه لا يضمن لان الحمار نزل عليها باختياره والا نزاء ليس بسبب للنقصان غالباً فلا يضمن بخلاف اشلأا انطب وغيره (بهر) ضرب ثور غيره فكسر ثلاثة من اضلاعه فان هلك قبل ان يقبضه المالك يضمن كل القيمة بالاتفاق وان قبضه ولم يهلك يضمن النقصان وان هلك في يده فكل لك عندهما وعند ابى حنيفة رح يضمن كل القيمة ولو خلى حماره الفحل القوي فاهلك حماراً آخران خلاه في موضع له حق التخلية فيه لا يضمن (فتح فتح بهر) استهلك عجول غيره فيبس لبس امه يضمن نقصان البقرة وكذا الوساقي اثنان الغير من موضع فلذهب معها الجحش ثم اتى بها الى ذلك الموضع فجاء معها الجحش واكله الذئب يضمن ويثبت بهل انه قد يصير غاصباً ضمناً وان لم يوجد منه فعل في المنصوب (بهر) ولو رمى بقلنسوته الى رجل بعير فضرب رجله بسببه على جد ار وانكسر يضمن (خج) دخل زرع جمل غيره مراراً ولا يطيق منعه فحبسه حتى يجي صاحبه ثم غاب الجمل من الاصطبل فوجد مكسور الرجل فان لم ينكسر في حبسه فقد قيل لا يضمن وقيل يضمن ما لم يسلمه الى صاحبه فالرأي فيه الى القاضي ولو سلم حماره الى المزارع ليشده في الدالية ففعل ونام وانقطع حبله ووقع في المقرأة ومات لا يضمن * باب ما يستهلكه البهائم من الزرع وغيره * (بفت) زارع سال الغنم من الراعي الخاص او المشترك لبييتها في ضيعته كما هو العادة ففعل وبيتها فيه ونام ونفشت الغنم في زرع جاره لا ضمان على احد لان حرج العجاء جبار (شرفع) ثور يعتاد اكل الثياب وماقه صبي صاحب الثور الى فناء في اشجاره ثياب فقيل للصبي احفظ الثور ونعه فلم يفعل حتى اكل ثوباً منه يضمن الصبي وان لم يكن متمكناً من دفعه لا يضمن الا اذا اقر به منه (بيع) له كلب ياكل عنب الكروم فاشهد عليه فيه فلم يحفظ حتى اكل العنب لم يضمن وانما يضمن اذا شهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحائط بالمائل ونطح الثور وعقر الكلب العقور فيضمن اذا لم يحفظ ولم يهدم الا نفس والاموال تبعاً لها

(يت) اذ دخل ثور في السوق خائفا فهرب منه واستهلك صبيلا لا يضمن (بهر) ربط كلبا على طريق العامة فاشهد عليه فلم ينقله حتى نطع صبيلا وكسر شنيته يضمن (بهر فب) حل ثور في اصطبل غيره لصاحبه ونطع ثوره الآخر لا يضمن (فجع حم) سرح ثوره الى كردة جاره ليعتلف فنطع ائانة صاحب الكردة لم يضمن الا اذا ارسله عليها فنطعها في ثوره ولو امرها صاحب الكردة باخراجها عنها فلم يخرج حتى نطعها لم يضمن (شم) جاء راعي احمره بها ليعبرها جاء من جانب آخر صبي غير بالغ مع العجلة فقال له الراعي امسك الثور مع العجلة حتى تمر الاحمره فلم يمكنه امساكه فمضى ووقع الحمار في النهر لم يضمن وهكذا الراعي ان لم يمكنه امساك الحمار ولا يضمن (بمخ) اصابته العجلة صبيلا فكسرت رجله وصاحبها راكب عليه وقال كنت نائما فعليه ارش الكسر ولو وضع البياح خايته من الصقراط على الشارع ورجع الغاو اذق بالعجلة الى السكة فانكسرت تلك الخاية وكانت في غير جانبه فمارأها يضمن (فمخ) ولو وضع خايته على باب دكانه فجاء رجل بفرح حمار شوكة فصاد مها بغته وهو يقول كوست كوست يعني اليك اليك فكسرها يضمن (ط) يعلم ولم يضمن اذا لم يعلم ذلك والا فيضمن (ن) قصار اقام حمارا على الطريق عليه ثياب فصد منه راكب فمزق الثياب يضمن ان كان يبصر الحمار والثوب والا فلا قال رح الا ان ما افتى به (بمخ) فمخ) من الضمان مطلقا حسن لانه حكى في (ط) بعد هذا عن أبي الليث عن اصحابنا خلاف ذلك ثم قال ولكن لو افتى بما ذكرنا اولا مفت فلا بأس (ص) جفت قصار ثوبا على حبل فمرت به حمولة فمزقته لم يضمن والضمان على مائث الحمولة ولم يفصل بينهما اذا ابصرا ولم يبصر لان سوق الدابة في الطريق مباح مقيد بشرط السلامة (بمخ) دخلت دابة زرع غيره تفسد فلو دخله ليخرجها يفسده ايضا لكن اقل من الدابة يجب عليه اخراجها ويضمن ما تلف ولو كانت دابة غيره لا يجب ولو اخراجها فهلك لا يضمن لانه ما ذون في ذلك دلالة من الجانبين (بمخ) رأى حماره يأكل حنطة غيره فلم يمنعه حتى اكها ففيه اختلاف المشايخ والصحيح انه يضمن (فجع فلك) صبي ما قل اشلى كلبا على غنم آخر فنفرت وذهبت ولا يدري اين ذهبت يضمن (شم) ان مشى عند الاشلاء معه خطوات يضمن والا فلا (بمخ) وضع يده على ظهر فرس من عادته نحية بني بيه او برجله فنفي

وتلف لم يضمن بخلاف النخس لان الاضطراب لازم للنخس دون وضع اليد * باب المتلف بالنار *
 (بهر) او قد نار في ارضه في يوم ريح لا حراق الحشيش فتعدت الى كدس جارده فاحترقته
 يضمن ان كانت الريح تهبت الى جانب الكدس والا فلا (فع) دارين شريكين لا حد هما فيها
 انعام باذن شريكه واذن الآخر لرجل بالسكنى فيها فسكن واوقد نار فيها فاحترقت الدار
 والانعام فعليه قيمة الانعام والدار في الايقاد المعتاد قلت هكذا وجدته مكتوبا لكن تقييده بالايقاد
 المعتاد او وقع لي شبهة فيه (فع بو) حمل قطننا الى الندي فلقيته في السكة امرأة تحمل قبسا من النار
 فاصابت النار القطن فاحترقته لم يضمن ان كان ذلك من حركة الريح والا نظر ان كانت المرأة
 هي التي مشيت الى القطن ضمننت وان مشى صاحب القطن الى النار لم يضمن رجلا كانا يد بغان
 جلود في حانوت واحد فاذا بواحد منهما شحما في مرجل فجاش فصب فيه ماء ليسكن فالتهب الشحم
 واصاب السقف فاحترق متاع صاحبه وامتعة الجيران لم يضمن * باب ضمان المداوى * (جمع)
 يدعى علم الطب ضمن بخطائه وزيادته لاني مرأيت به الربوي (جنت) فان اخطأ فقطع الدكر
 في الختان ضمن وكذا لك قلع السن وصدق الامر انه لم ياذن في هذه (بسخ) سئل عن صبغة
 سقطت من السطح فانتفخ راسها فقال كثير من الجراحين ان شققتم راسها تموت وقال واحد منهم
 ان لم تشقوه اليوم تموت وانا اشقه وابرأها فشقه ثم ماتت بعد يوم او يومين هل يضمن فتأمل
 مليا ثم قال لا اذ كان الشق باذن وكان معتادا ولم يكن فاحشا فخرج الرسم فليل له انما اذنوا ببناء
 على انه علاج مثلها فقال ذلك لا يوقف عليه فاعتبر نفس الاذن قيل له فلو كان قال هذا الجراح ان ماتت
 فاناضا من هل يضمن قال لا * كتاب الوصايا * باب الالفاظ التي يصح بها الوصية ويكون ايصالها *
 (فع) قال لمعروف النسب انت ولدي لا وارث لي غيرك فاذا امت فجميع تركتي لك لا يستحق
 الثلث بطريق الوصية (فع حم) امرأة قالت لصبي معروف النسب هذا الصبي ابني فاذا امت
 فجميع ما هو لي فهو له صح في الثلث وصية (صح) ينبغي ان يصح في الكل اذا لم يكن لها وارث قال رح
 جواب (فع) اشبه بالصواب لان الميت لم يخرج الكلام مخرج الوصية قال رح حالت (فعمر) له خادم
 اوقر به اسم محمد وهو معهود فيما بينه وبين اهله وجيرانه بهذا الاسم ومتى ذكر ذكر بهذا الاسم

في جميع الامور من غير نسبة الى ابيه او قبيلة او حرفة يعرفونه بعينه فلو قال هذا الرجل اوصيت
لحمدا بكذا ولم يذكر اسم ابيه وجده وفهم الجيران وعلم انه غلب على ظنهم ذلك هل يحل
للسامع ان يشهد بالوصية له وهل يعد رهوان ياخذ فقل لا يحل لهما ذلك فالزم بمسئلة الشهادة
لمن يراه يتصرف المالك فلم ينزع عن قوله وقال (بفتح) بل يحل له ان ياخذ الوصية ويحل للمشاهد
ان يشهد له اذا اطمان قلبهما انه المراد قال روح وهو الاشبه بالصواب ووافق بغيرها من المسائل
وادفع للحرج فقد ابتلى الخاصة والعامة به يقولون اوصيت للامام كذا وللموذن كذا وللمدرب
كذا بالعربية وغيرها من اللغات ويريدون به امام المحلة وموذنها ورابها ويفهم الناس اولئك
(مت) ولو قيل له هل بقي من فلان عليك شيء فقل بالغ بما وسأج دني رشنا وند فان ادعى
شيء بعينها فهو له والا فلا شيء له * باب ما يستحب من الوصايا وما يجب * (شمر) رجل لا مال له
وعليه حقوق العباد وحقوق الله يستحب له الا يضاء ولا يجب (بفتح) وغيره عليه تبعات كثيرة ولا
مال له لا يجب الا يضاء (فع عن ظم فك) الملتقط عرفها سنة ثم تصدق بها على فقير لا يجب عليه
الا يضاء عند الوفاة ولا ياثم بتركه (فك) قال القاضي ابو زيد لا يجب على المشتري اداء الثمن
قبل ان يطالبه البائع حتى لو حضره الوفاة لا يجب عليه الا يضاء به وغيره من المشائخ قالوا يجب
عليه اداء الثمن قبل المطالبة * باب ما يجوز من الوصايا وما لا يجوز * (فعمر بفتح) يجوز الوصية
بالحج من ماله عن ابيه الميت (بفتح) اوصى بعشرين هدا من اجود اغنامه الضان يجوز ويخرج
من الثلث (بفتح) ولو اوصى بثلاث ماله الى تبعاته بالغ في شكود سارا لا يصح لان التبعات يتناول حقوق
العباد والموصى له والموصى به مجهول فلو اوصى بثلاث ماله الى صلواته وتبعاته فنصف الثلث يصرف
الى الصلوة وتبطل في حصة التبعات ولو قال لغيره بالغ اي شكود ما يورى يكون اضاء وان لم يصح الوصية
فيصير وصيا في اصلاح امور اولاد الصغار (فع عمت) الوصية لمن يقرء عند قبره كل سنة بشيء مقدور
باطلة ومثله في (ن ط) وقيل ان عين احد يجوز والا فلا (ففتح) قال المديون انه اذا امت فانت بركة
من ديني عليك قال ابو القاسم الصغار صح وصيته ولو قال ان مت لا يبرء للمخاطرة قال روح
وعلى هذا لو قال لمد يونه بالغ بيجي لغاضم انك بيزار فهو وصية ولو قال بالغ كما يدبك بيزار لا يبرأ

(ذخ) تعليق الوصية بالشرط جائز ولو اوصى من مال الغير باللف او باللف بعينها ثم مات فاجاز ذلك الغير بعد الموت فهو كالهبة ان شاء سلم وان شاء منع وكذا لك الوصية بعبد جاره ولا يجوز في المشاع الذي تحتل المقسمة بخلاف الوصية على الزيادة على الثلث حيث لا يجوز له المنع بعد الاجازة ان كانت بعد الموت * باب الوصية التي تحتاج الى الاجازة * (شمر) اوصى لاولاد بنته بنصف ماله ومات وترك ابناً فقال ابنه بالغ انكارهى نيكام اى وصيته لا يكون اجازة فيها زاد على الثلث (بهر) بلغه ان مورثه اعتق عبك عند موته واوصى له بكذا او ذلك يزيد على الثلث فقال بالغ نى خوب او قال بالغ برسم خوب او قال اچ خوب نيش وكان الوارث راضياً به بقلبه حينئذ غير منكر فهو اجازة فيما بينه وبين الله تعالى سواء علم وقت الاجازة انه لا يخرج من الثلث او لم يعلم وسواء غلب على ظنه عند الاخبار بذلك وجود هذا التصرف او لم يغلب * باب الوصية للعقب والورثة والعصبة * (شك) وعقب فلان ولدك الذكور والاناث ثم اولاد الابن ولكن بعد موت فلان وكذا ورثته بعد موته وعصبته قبل موته وبعك حتى اوصى بعقب زيد او لورثته ثم مات زيد قبل الموصى صحت الوصية وان مات بعد بطلت ولو اوصى لعصبته تصح في الحالين وفي العقب وبنى فلان يستوي فيه الذكور والانثى بخلاف الورثة * باب الوصية بالصدقات وتنفيذ الوصى من مال نفسه وبغيره ما اوصى به الموصى * (بمع) قال لوصيه تصدق بهذه الضيعة على من شئت فمات الموصى ثم الوصى قبل ان يشاء فلوصى الوصى ان يتصدق بها على من يشاء (فهم) مثله قال ويكون مشيئته كمشيئته (بمع) لو كان الوصى حياً لكنه ابى ان يتصدق فباعها الورثة لم ينفذ وسئل (بمع) وهل يجبر الوصى على التصديق ان ابى التصديق فلم يكتب فيه جواباً (ن) تصدق الوصى من مال نفسه فدية صلوات الموصى لم يجز ذلك عن الميت وكان متطوعاً وما رآه ما جوراً (ن) نفل الوصى الوصية من مال نفسه قال خلف بن ايوب له ان يرجع على مال الميت ان كان وارثاً والا فلا وقال محمد بن الانزهري ان كانت الوصية للعباد يرجع والا فلا وقال محمد بن سلمة ونصير يرجع بكل حال (ظمر) اوصى الى وارثه ان يصرف ثلث ماله الى المساكين وامواله عقار فله ان يدفع القيمة من مال نفسه ويستبقى الاعيان لنفسه (ط) ولو اوصى بمائة لرجل بعينه فباع منه الوصى شيئاً من مال اليتيم بمائة او صالحة على ثوب قليل القيمة او مثلها جاز ولو حط الموصى له البعض

واخذ البعض جازوا وكانت الوصية للمساكين بمائة فصالح الوصى ثلاثة منهم بعشرة لم يجز قياسا
وله ان يسترد العشرة وفي الاستحسان يجوز لهم العشرة ويؤدى الوصى تسعين الى المساكين ولو
صالحهم على ثوب قليل القيمة لم يجز له ان يأخذ الثوب منهم * باب كيفية تنفيذ الوصايا اذا اجتمعت *
(بسم) اوصى لزيد بعشرة دنانير والباقي من الثلث لفلان وفلان فمات وترك اعيانا ثلثين ديناراً
وديناراً على الناس فللموصى له بعشرة دنانير ان يطلب العشرة قبل خروج الديون ولو اوصى لزيد
بعشرة واوصى ايضا لصلوات معلومة ولم يعين مصرفا ودفع الوصى عشرة اليه بنية فدية الصلوة فله
العشرة الباقية * باب الوصية لجنس من الناس * (ظرف) يدخل المجنون في الوصية للمرضى (بم)
وفي الوصية للعلماء يدخل المتكلمون في بلاد خوارزم دون بلادنا (فعم) اوصى بان يصرف ثلث
مالى الى العلماء يدخل المتكلمون واصحاب الحديث ولو اوصى بثلث ماله الى الفقهاء يدخل
تحت الوصية من يدقق النظر في مسائل الشرع وان كان يعلم ثلث مسائل مع ادلتها حتى قال
بعضهم من حفظ الوفا من المسائل بدون ادلتها لا يدخل تحت الوصية ونص مالك في كتابه ان
من اوصى للعقلاء ينصرف الى العلماء الزاهدين لانهم هم العقلاء في الحقيقة * باب فيما يتعلق
بالوصى والايصاء والعزل واليتيم * (شم) عرض متاعا من التركة على البيع بعد العلم بالايصاء به
ينبغي ان يكون قبولا للوصاية اذا اوصى اليه وهو غائب (بسم) اوصيت بثلث ماله الى مصارف
معينة ونصبت وصيا وماتت ووارثها غائب فايص للوصى ان يخرج الثلث الى مصارفه الا في المكمل
والموزون (فعم) اوصى اليه ثم قال لا اريد وصايتك فليس بعزل ابوذر فصب القاضى وصيا امينا
كافيا ثم عزله لا ينعزل لانه اشتغال بمالا يفيد (صغر) الوصى ان لم يكن عدلا يعزله القاضى وينصب
غيره وان كان عدلا غيره كاف ضم اليه كافيا ولو عزله ينعزل وكذا الموزل العدل الكافى ينعزل في (شب)
واستبعده (ظمر) وقال انه مقدم على القاضى لانه مختار لميت قال استاذنا رح فاذا كان ينعزل وصى
الميت وان كان عدلا كافيا فكيف وصى القاضى (قع) اوصى الى ابنه ثم قال لا خير بالغ اوصيت اى
پرازراكتك ذاريا مين دنا تو ارزار فانبجير فهما وصيان (بسم) الوصى الميت ان يواجر الصغير
لخياطة الذهب وسائر الاعمال دون وصى القاضى وصى اليتيم امتنع عن القيام باموره الا باجر

فللقاضي ان يفرض له اجرا (بم) قال لاخر صرف ثلث مالى الى فقراء المسلمين ثم مات فسوف الورثة
الثلث الى فقراء المسلمين فلموصى ان يخرج الثلث مرة اخرى ويصرفه اليهم والوصى اذا خلط مال
اليتم بماله لا يضمن (بم) استعار الوصي ثورا ليكرب ارض اليتيم فكريها ولم يرده بالليل حتى هلك
فضمائه في مال الصغير لان المنفعة تعود اليه وصى الميت وصى الى غيره بذلك او وصى القاضي فغل
ذلك جاز وصار وصى الميت والقاضي * باب تصرف الاب والام والوصى في مال الصغير * (فعسى)
اذا كان في مال اليتيم ما يتسارع اليه الفساد ولا يجعل الوصى من يشتريه فليس له ان يشتريه لنفسه
بل يبيعه من غيره بمثل القيمة ثم يشتريه منه (شمر) يمتغي ان يجوز شراءه لنفسه (عمت) مات عن
زوجة واولاد صغار فلها بيع شيء من منقولات التركة لحاجتهم الى النفقة دون غيرها وجنسه في نفقات
(صغر بسخ) ليس لوصى الايتام ان يخلط مالا وثوبا من مورث واحد واكثر ولا يملك الوصى بيع
جزء شائع من دار اليتيم لينفقه اذا وجد ان يشتري جزء معين منها لانه تعيب بالباقي (فعمر)
باع الوصى مال اليتيم بغبن فاحش فهو باطل لا يملكه بالقبض (بسخ) بل هو فاسد (فعمر) لا يضمن
الوصى ما انفق في المصاهرات بين اليتيمة او اليتيم وغيره في ثياب الخاطب او الخطبة والضيافات
المعتادة والهدايا المعهودة في الاعياد وغيرها من مال اليتيم او اليتيمة مما هو متعارف وان كان
له منها بد (فع عك) اتخذ ضيافة من مال الصغير لختنه للاقارب والجيران والحجاء فكلوا من ذلك
لم يضمن اذا لم يسرف (حمر) مثله كذا لو اتخذ ضيافة لمودات الصبي ومن عنده من الصبيان وكذا
العبد (يت) وخمير الوصي يضمن فيهما (ط) جاز ان ينفق الوصى على اليتيم في تعليم القرآن
والادب من ماله ان كان يصلح كذا لك وهو ما جوروا لا فيكلف تعليم ما يقرء في صلواته بها والدين
الاسبيجاي دفت ام الصبي ثوره الى رجل ليروضه مجانا فهلك في يده لم يضمن والام هذه الولاية
لان رياضة ثوره نفع محض له (بم) لليتيم دار واهل مع زوجها يسكنان فيها ليس لهما ذلك (فع)
مثله ولا اجر عليهما (فع عك) حبس الوصى غويما بدين الصبي ليس له ان يطلقه قبل قضائه اذا كان
موسرا وان رأى ان ياخذ منه كفيلا ويطلقه فله ذلك (حمر) ان كان معسرا جاز اطلاقه (شد)
اختلف المعلق في اكل الوصى من مال اليتيم فقيل يباح اكله بالمعروف وقيل ياكله قرضا ثم يرد وقيل

لا يأكل من أعيان ماله فأما اللبان الموشى وثمار الأشجار فصباح ما لم يضرب باليتيم وقيل يأكل منه
 ولا يكتسى وقيل يكتسى أيضا وقال أبو حنيفة في كتاب الآثار لا يأكل ولا يأخذ قرضا غنيا كان أو فقيرا
 ولا يقرض غيره وقال الطحاوي له أن يأخذ قرضا ثم يقضيه وقال أبو يوسف لا يأكل منه إذا كان مقيما
 وإن خرج في تقاضى دين له أو لمراعات أسبابه وضياعه فله أن ينفق ويركب دابته ويلبس ثوبه
 وإذا رجع رد الدابة والثياب قال أبو ذر الصمعي قول أبي حنيفة لأن الوصى شرع فيها متبرعا
 فلا يوجب ضمانا ولو نصب القاضى وصيا وعين له أجره لعمله جاز وفي أدب القاضى للحضاف
 وللوصى أن يوكل ببيع مال اليتيم ويوكل في تقاضى ديون الميت وأمواله ويشجر لليتيم بماله ويبضع
 له ويودع ماله وقال أبو حنيفة يؤدى فطرته ويضحي له من ماله أن كان له مال * باب فيما يتعلق
 بانفاق الأب والوصى والورثة على الصغير * (بسم) لو خلط الوصى النفقة المفروضة للصبي في ماله
 يجوز أن كان خيرا لليتيم أذن القاضى فيه أو لم يأذن ولو وصى الأيتام أن تخلط نفقتهم فينفقها عليهم
 جملة إذا كان ذلك أنفع لهم اتحد مورث الأيتام أو اختلف (بسم) وصى ينفق على الصبي من
 مرقه وخبزته حتى يبلغ فوضع ذلك عليه ليس له ذلك إلا إذا كان نفقه عليه ليرجع عليه (بسم) وصى
 انفق من مال نفسه على الصغير ولم يشهد بالرجوع وقت الانفاق فله أن يرجع عليه ولو كان المنفق
 أيا لم يرجع (بسم) استد أن الوصى على الصبي بأذن الحاكم ولم يكن له مال فله أن يرجع عليه إذا
 صار له مال والدائن يرجع على الوصى وكذلك الاستقراض له وإن لم يكن بأذن الحاكم (شظ)
 وللوصى أن يستقرض للصغير (بسم) في يد الأب تركته أم الصغير أدي الأب بعد بلوغ الصغير أنه
 انفق عليه نصيبه في صغره لا يصدق إلا إذا كان أشهد (جمع) أب أو وصى قال بعد بلوغ الصغير
 بعث أرضه وانفقت ثمنه عليه قال (بو) صدق في الهالك وبه أبو ذر والشيخ البقال يصدق في قوله
 بعث داره القاضى إذا لولى له (فع بو) انفق مهر زوجته على أولاده الصغار بعد موتها لا يصدق
 إلا ببينة قال استاذنا ر ح فالأول يخالف جواب (بسم) والثاني يوافقه (فع ملك) انفق الوارث
 الكبير على الصغير نصيبه من التركة بغير إذن القاضى لا يصدق (حمر) يصدق في نفقة مثله
 ولا يحتاج في الانفاق إلى إذن القاضى قال ر ح والمختار ما في وصايا (ط) ابن جماعة من عدمات

بين اثنين كبير وصغير والفاد رهم فانفق الكبير على الصغير خمسة مائة منها نفقة مثله فهو متجاوز
 في ذلك اذ لم يكن وصيا ولو كان المشترك طعاما او ثوبا فاطعمه الكبير الصغير او البسه فاستحسنه
 ان لا يكون على الكبير ضمان ومن ابي يوسف مات وترك طعاما او دقيقا وسنا والورثة صغار وفيهم
 امرأة استحسن ان ياكلوا ذلك بينهم وياخذ الكبير منهم حصته (ط) ما انفق الكبار على انفسهم
 وعلى الصغار بغير امر القاضي والوصي ضمنوا حصة الصغار قال روح والمختار للفتوى ما مر عن محمد
 (بفتح) ولا ينقد حكم الحكم على اليتيم (علث) ولا يسمع دعوى الوصي لبعض الالايتام على البعض
 * باب ما يدفع الوصي الى الظلمة ونحوهم * (عت) صرف الوصي من مال اليتامى الى ظالم يسأل
 منهم فليس لهم الرجوع عليه (بفتح) تحكم الديوان بقدر معين من التركة فدفعه الوصي من مال
 نفسه ليرجع فان كانت الورثة كبارا فلا رجوع له عليهم وان كانوا صغارا فله الرجوع لان دفع
 الحكم صار من حوائج الصغار فله الرجوع كالمصروف الى سائر الحوائج على قصد الرجوع وهكذا
 الجواب اذا دفع الرشوة من ماله لدفع ظلم اعظم منها من التركة * باب الوصايا الى الصلوة وغيرها *
 (شمر) الاصح انه لا يلزم الا يصاء لسجدات الثلاث (شمر) اوصى بثلاث ماله لرجل واوصى بعد
 ذلك بالزكاة والصلوات فمات يقسم الثلث بينهم اثلاثا (شمر شه) قالت بالغ انما جى ما خ يحكيه
 ولم يزد عليه فمات فهذا على ثلث صلوات قلت وهذا اذا قالت ذلك بالعربية اما اذا قالت بالخوارزمية
 فعلى صلوتين لان لفظ الجمع بهما موضوع للاثنين فصاعد الا لا تثنية بهذه اللغة فالجمع الصحيح فيه
 الاثنان فصاعد (بفتح) فحين كان عليه فوائت فتجراها وقضاها ثم كان يجتهد في المحافظة على المكتوبات
 والصيام لكنه يخاف انه عسى ترك تعديل الاركان او مداهنة في الوضوء والصوم وعليه تبعات آخر
 فانه يقدم التبعات ثم ان كانت الورثة اغنياء يستحب ان يوصي الصلوات والصيامات (ظت) اوصى
 بثلاث ماله الى الصلوات والصيامات وثلاث ماله قبالات فتركها الورثة عليهم عن فدية الصلوات
 والصيامات لا يجزيه ولا بد من القبض ثم التصديق عليهم (ط) ولو اوصى ان يتصدق بثلاث ماله ومات ثم
 نصب الغاصب ثلث التركة مثلا واستهلكه فاراد الوصي ان يجعل ذلك صدقة على الغاصب وهو معسر
 يجزيه والفرق بينهما ان قبض الغاصب جهل بعلم موت الموصي فينوب عن قبض الصدقة بخلاف

الديون (صحيح) اوصت بصلوات وصيامات كذا سنين وثلاث مالهاديون على المعسرين فلو جعل
 الوصي لهم ما عليهم من الصلوات يجوز قال استاذنا راج وجواب (ظلت) اوجب الي حتى توجد
 الرواية (صحيح) اوصت الى صلواتها وصياماتها اربعة دنانير وثلاث مالهاعشرة قال تروى بقدر
 ما عليها من المتروكات فان زادت على الثلاث تروى بالثلث وينوب الله تعالى وهي لا يفي للصلوات
 والصيامات معذورة (فع حمر بو) الا يجوز للوصي ان يعطى من كفارة الصلوات ابن الموصي ولا
 ابن نفسه الفقير (بمر) اوصى من ماله شيئا معيناً الى صلواته وصياماته ومات والورثة محتاجون اليه
 يجوز صرفه اليهم (صحيح) انه ذكر النخيا طي عن عيين الايسة مثله وعن أبي بكر محمد بن الفضل اوصى
 بثلاث ماله للصلوات والصيامات يجوز للوصي ابن يصرفه الى الورثة اذا كانوا محتاجين (ط) هشام
 عن محمد اوصى بثلاث ماله للمساكين فاحتاج الورثة وهم اكابو حضور فان اجمعوا ان تعطوه لانفسهم
 او احتاج بعضهم فاجمعوا على ان يعطوه له فهو جائز وان كان في الورثة صغيرا وغائب او حاضر
 غير راض لا يجوز (ن) ابو القاسم اوصى ان يعطى من كفارة صلواته لولد والده وهو غير وارث
 فانه يعطى كما امر ولا يجزيه عن الكفارة قال روح فعلى هذا ينبغي ان يكون ما اعجاب به (بمر) انه
 يجوز الصرف اليهم اذا كانت الورثة غير الوالدين والولود بين ممن يجوز صرف الكفارة اليهم
 بخلاف ما ذكره هشام عن محمد ذلك في مطلق الوصية للمساكين فلا يشترط فيه ما ذكرنا (بمر)
 اوصى بكفارة صلواته لرجل معين يجوز للوصي ان يصرفها الى غيره (عت) مثله (فع حمر صحيح)
 انه يعين وليس للوصي والقاضي صرفه الى غيره قال روح وهو الصحيح ولا يفتى الا بهذا الفساد الزمان
 وطمع القضاة وقصورهم فيها (بمر) اوصى بالحج وكفارة صلوات عشرين وثلاث يسعهما فادى الوصي
 كفارتها من النقد وعين الدين للحج ثم مات المديون مفلسا يضمن الوصي (صحيح) اوصى بصلوات
 عمره وعمره معلوم صح فان فاتته صلوات بعد ذلك في مرضه هل او مات قبل ان يتطول مرضه
 لا يلزمه استيناف الوصية وان برأ ثم فاتته صلوات فلا بد من الايصاء بها قال روح الوصية بجميع حقوق
 الله تعالى كالصلوات والزكوة والحج والنفذ ورر والكفارات تنفذ من ثلث المال عند اصحابنا وعند
 اهل الجدل بث من كل المال (عت) اوصى بصلوات عمره وعمره لا قدرى فالوصية باطلة (كص)

ان كانت الثلث لا يغنى بالصلوات جاز وان كان اكثر منها لم يجوز (فمب فمب) ولو اعطى فقير او احدا
كفارة الصلوات جملة جاز بخلاف كفارة اليمين ولو اعطى عن خمس صلوات تسعة امناه فقير او منا فقيرا
آخر قال الاسكاف يجوز ذلك كله وقال ابو القاسم ابو الليث يجوز من اربع صلوات دون الخامسة
ولا يجوز ان يعطى كل مسكين اقل من نصف صاع في كفارة اليمين فكذا هذا (ن) امرأة او صنت
بشيء من الحنطة ليتصدق بها على الفقراء عن كفارة ايمانها وفوات صلواتها وصياماتها ونذر وواجب
الله تعالى عليها قال ابو القاسم يقسم ما ذكرت من مقدار الحنطة خمسة اقسام سهران من ذلك
حصه النذر والواجب يعطى كيف شاء وكم شاء لفقير واحد او اكثر وسهم الكفارة يعطى لكل انسان
منوين وسهما الصلوة والصوم يعطى كيف شاء بعد ان يشفع الامناه وقال البقالى يجوز تفريق فدية
صلوة واحدة او صوم واحد على مسكينين ويجوز جمع الكل على مسكين واحد في (ن) فاتها صلوات
عشرة اشهر وماتت ولم يترك ما الا قال ابو القاسم وح يستقرض ورثتها قفيز حنطة فيدفعونها مسكينا
ثم ان المسكين وهبها لورثتها ثم يتصدق به على المسكين فلم يزل يفعل ذلك حتى تتم لكل يوم قفيز حنطة
اجزى ذلك منه (كص صت) اوصى بثلاث ماله الى صلوات عمره وعليه دين فاجاز الغريم وصيته
لا يجوز لان الوصية متأخرة عن الدين ولم يسقط الدين باجازه * باب فيما يتعلق بالديون
في الوصية وفيما يتعلق بالوصى في ذلك * (فمب) اوصى الوصى ان يدفع هذا الشيء المعين الى الدائن
لاجل دينه وقيمته اقل من الدين فليس للوارث منعه (مشر) ولو احتال الوصى ديناً للدينيم جاز اذا
كان فيه نفع ظاهر وفي الاب مطلقا (فمب) اثبت وصى الصغار ديناً للميت على رجل ثبت ايضاً في حق
الكبار كاحد الورثة (فمب) تركه غير مستغرة بالدين باعها الوصى واخذ ثمنها وانفقها فللغرماء
لان ينقصوا البيع وبأخذوا التركة لاستيفاء ديونهم (فمب) باع الوصى عبداً من التركة لقضاء ديون
الميت واحال الغرماء على المشتري وقبضوا ثمنه ثم استحق العبد يرجع المشتري على الوصى لان حالته عليه
كقبضه (فمب) قال اطروا ابن فلان خمسة دراهم فاني اكلت من ماله شيئاً فان لم يجده فاعطوا لورثة فان
لم تجدوا احد اتصدقوا عنه فوجدوا امرأة الابن لا غير قال ابو القاسم ان ادفعته هي قبل المتوفى مهرها
ولم يعرف له وارث سواها يدفع اليها مهرها وان لم يدفع مهرها وقالت لزوجها ولد يدفع اليها الثمن

وان قالت ما كان له ولد فالربع * باب قصر الوارث في التركة * (فع عك) مات عن اولاد
صغار وكبار فاستعمل الكبير الصغير واثوانه والبذر مشترك من مال الميراث فللصغير نصيبه
من الحصاد (عس) احد الورثة اذا انفق في تجهيز الميت من التركة بغير اذن الباقيين فحسب منه
ولا يكون متبرعا * باب ثبوت الملك للوارث في التركة وتصرفه فيها * (بسخ) الوارث يستخلص
تركة المستغرقة بالدن بقيمتها لا بالدن (ط) استغراق التركة بدن الوارث لا يمنع جريان
الارث ان لم يكن له وارث غيره (شب) بخلافه فقال مات وترك ابنا وعبد او عليه دين مستغرق
فاذن الابن للعبد في التجارة لم يصح لانه لم يملكه وكذا الوارث لغيره الابن وادى دين ابيه ثم اذن
لم يصح لانه لم يملكه وانما يملكه اذا ابراء الغريم الميت او ادى الوارث الدين من مال نفسه متبرعا
اما اذا اداه من مال نفسه مطلقا فلا لانه يستوجب على التركة ديناً فيمنع ملكه (ن) عجل الورثة
قضاء الدين وتنفيذ الوصية من مالهم كان لهم استخلاص التركة وليس للوصي منهم من ذلك
وان سرفوا ببيع الوصي التركة وينفذ الدين والوصية (بسخ) قال احد الوارثين للآخر في المستغرقة
اقض الدين وخذ التركة فقضاء لا يملك التركة وللأمر ان ياخذ نصيبه منها ويدفع حصته من الدين
لما مروى الذخيرة قالت الورثة في التركة المستغرقة لا نتعرض لها ولا نبيعها ولا نقضى الدين من
مالنا قيل يبيعها القاضي او وصيه عن الميت وقيل يجبرون على البيع اذا طلب الغرماء ذلك فان
امتنعوا يبيعها القاضي ويقضى الديون (شظ) الدين المستغرقة يمنع الملك للوارث حتى لا يملك
بيعها ولا هبتها ولو هبت ثم سقط الدين لا ينفذ ولو اعتق ثم سقط نقد (ن) قال لامرأته ان دخلت
دار فلان فانت طالق فدخلها بعد موته وعليه دين مستغرقا قال محمد بن سلمة طلقت لان الدار
ملك الميت وقال ابو الليث لا يحسن لانه وان كان عليه دين فقد زال عن ملكه بالموت ولهذا يتوقفه
متى الوارث على قضاء الدين ولو كان ملك الميت لبطل (شظ) ذكر البرغوي ان الدين وان قل
يمنع الوارث والموصى له عن التصرف في التركة وعن ابي حنيفة ربح لا يقسم القاضي التركة حتى
يقضى الدين وقيل يقف قدر الدين ويقسم ما بقى (شص) من الموصى الدين وان قل يمنع الملك
بقدره كالكن (ط) التركة مستغرقة بالدن وجاء غريم يدمي دينا على الميت فانما تقبل بينته على

الوارث لا على غريم آخر ولكن لا يحلف الوارث لان فائده النكول الذي هو اقراره والوارث
لو اقرب بالدين والتركه مستغرقة بالدين لا يصح اقراره ولا يظهر الدين في حق غريم (بم) وينبغي
ان يظهر في حق نفسه ولكن مع هذا لا يحلف لا مرمو هو م * باب من الوصايا * (بم) اوصى بثلاث ماله
لا بدخل الدين (ص) يدخل (فتح) اوصى بداره على مصالح مسجد معين فهو وصية بوقبتها يباع
فيها (بم) هي وصية بغلتها فلا تباع فيها * باب تصرفات المريض * (بم) في (ز) باع المريض
او اشترى من وارثه بمثل قيمته لا يصح اصلا قبل اجازة الورثة عند ابي حنيفة رح وعندهما يصح
وان حابى لا يصح المحاباة عند الكل اجازته الورثة اولا ويقال للمشتري اما ان يبلغ الثمن الى
تمام القيمة والا تفسخ وفي الزيادات نفس البيع من الوارث لا يصح من غير اجازة الورثة
وعندهما يصح والمحاباة من الوارث لا يصح الا باجازة بقية الورثة بالاجماع قال (بم) وهو الصحيح
(شبه) لو اشترى مريض شيئا من وارثه بمثل قيمته بمعايينة الشهود واعطاه الثمن جاز والوارث
انما يخالف الاجنبى في الاقرار فاما فيما يثبت معاينته فهما سواء (فتح) مريض اشترى من وارثه
بمثل القيمة بدين للمريض على الوارث لا ينفل لجواز ان لا يجد الوارث مشترى فابيعه منه
(شمر كص) باع عينا من التركة لبعض ورثته بمثل الثمن واقربا مستيفاء الثمن منه فاجاز الورثة وصدقوه
في استيفاء الثمن ثم مات ورجعوا عن الاجازة يبقى ثمن المبيع ديناً على المشتري تركه للميت (فتح)
(بم) محمول محمى غيب يصير في نوبته صاحب فراش لا يطيق القيام وفي غير نوبته يقوم بحوائجه في
السوق وغيره اذا تبرع في يوم نوبته ومات بعد ايام يعتبر من كل المال (بصت) سبعة اشياء من ثلث
مال الميت وصاياه كلها وهباته في مرضه وصدقاته ومحاباته في البيع والشراء والاجارة والاستيجار
والمهور وعق مكاتبه وعق مدبريه وحقوق الله تعالى كلها مثل الصلوة والصيام والحج والزكاة والكفارات
والندور اذا اوصى بها في قول ابي حنيفة رح واصحابه وعند اهل الحديث هي كلها من كل المال (فتح)
(حم) ابن وام مريض وللام عليه دين فمات الابن ثم ابرأته من الدين بعد موته يصح من الثلث
لانه وصية الاجنبى لانه لمات خراج عن كونه وارثا * باب مسائل متفرقة * (شمر) القاضى بامر الوصى
بالاتجار والشركة في مال اليتيم دون المعاملة لاجل الربح (بم) اوصى لابن بنته اليتيم وترك

ابنين فانفق الوصية على اليتيم بل ون اذن القاضي يجوز ان كان في عياله ما وهو صغير لا يعقل القبض
 * كتاب الفرائض * (بم) صلب برجله فقطع وارثه الحمل فوق منكرو سومات لا يحرم الميراث ولو مات
 عن اخت المعتق وبنت ابنه فالتركة بينهما نصفان وهذا هو رواية عن ابي يوسف واختيار المشائخ
 رح (بم) بنات المعتق وذوارحاه يرثون في زماننا اذ لم يكن للمعتق وارث وكذا يرد
 على الزوج والزوجة في زماننا (بم) ماتت عن زوج فصرف الزوج النصف الباقي الى مسلم مصلح
 عالم محتاج يعد عند الله تعالى (خج) ام ولد زوجت وولدت منه ومات ابوهم لا يرثون منه (جت)
 ولا م الولد من متاعها يعني بعد فوت مولاهما ملحفة وقميص ومقنعة استحسانا وكذا الرمات وعتق عبده
 فله خفاه وقلنسوته وقميصه وازاره وسراويله دون السيف والمنطقة الا ان يقول له متاعه وهو
 وصية عبد الله بن المبارك لغلامه قال رح ومسئلة ام الولد كذا في (ص) برواية ابن سماعة عن
 محمد وفي مسئلة ثياب العبد نظر فقد ذكر (صت فعم م) وام الملك بر فليس له شيء من الثياب وغيرها
 لانه يخرج من الثلث وام الولد من جميع المال قال استاذنا رح سئلت عمي ماتت عن زوج وبنتين
 واخ لاب وام ولا مال لها سوا مهر على زوجها مائة دينار ثم مات الزوج ولم يترك الا خمسين ديناراً
 فقلت يقسم بين البنيتين والاخ اقساعاً بقدر سهامهم لانه ذكر في كتاب العين والدين اذا كان
 على بعض الورثة دين من جنس غير التركة يحسب ما عليه من الدين كانه عين ويترك حصته عليه
 ويترك العين لانصبا غير من الورثة فحسبنا على الزوج من المهر خمسة وعشرين ديناراً كانه
 عين وبقي الخمسون ديناراً في نصيب البنيتين والاخ فيكون بينهم على سهامهم من اصل المسئلة
 وقد افتى به كثير من منتهى زماننا انه يقسم الخمسون بينهم اثلاثاً وانه غلط فاحش * باب الشروط *
 (بم) باع دار ابنه الصغير ولم يكتب في الصك انه باع بحكم الولاية يصح الصك قال استاذنا رح وفيه
 نظر (بم) وثيقة الصلح مع المرأة عن مهرها بشيء ملفوف لابد وان يكتب انه صالحها على ثوب ملفوف
 بعينه لانه اذا لم يكتب بعينه يكون صالحها على ثوب منكرو وقال في صك حائز يبيع باذن القاضي من
 التركة الى قضاء دين الميت في آخره وضمان الدرك على البائع هذا الصك فاسد من وجهين
 احدهما انه لا ضمان في البيع على امين القاضي والثاني انه ليس فيه ان الغريم يطلب دينه لانه اذا

لم يطلبه لا يباع في ذلك شيء من التركة وقال في صك محمّد وكسب في أحد حدّ هذه ارض فيها عمارّة
فلان بن فلان هو فاسد وينبغي ان يقول ارض في يد فلان بن فلان لجواز بعد العمارّة من اليد
فيدخل ارض الخالي في المبيع وقال يكتب في صك الدار المبيعة اذا كان الجدار مشتركاً والحد الفلاني
ينتهي الى دار فلان وقد دخل نصف الجدار الذي بين هذه الدار وبين الدار المبيعة هذه في
هذا المبيع وانما لم يكتب في الجدار مشترك بين البائع وبين صاحب هذه الدار لانه تنصيص على انه
بقي نصف هذا الجدار على ملك البائع ولو كتب وكان هذا الجدار مشتركاً بينهما او والجدار مشترك
بين المشتري وصاحب هذه الدار لايكون فيه ذكر ذلك خوله في المبيع وقال في صك وقف دار كتب فيه
وقفها بجميع حقوقها وسبلها واجرها ولبنها وطينها وترا بها لانه
منقول ويلحق باجرها ولبنها المركبة فيها حتى يخرج عن كونها منقولة قال رح وهذا حسن
* كتاب الحيل في الشفاء * قال لمطلقة الرجعية اذا راجعتك فانت طالق فالحيلة ان تعانق الزوج
* باب السجلات والخلل فيها عرض على * (بسم) سجل دهوى وكيل المدعى ارضامى وكيل المدعى
عليه قد كتب فيه انه ادعى ارضامى وكيل المدعى هذا على وكيل المدعى عليه هذا ان هذا المدعى
باع من هذا المدعى عليه ارضاً بكذا ديناراً او وكل المدعى عليه هذا اقلاناً انه اذا حضر هذا البائع
الثلث فاقبضه وافسخ البيع معه وان هذا المدعى اوفى الثلث الى هذا الوكيل بالفسخ وفسخ هذا
الوكيل بالفسخ هذا البيع مع هذا المدعى فبقيت هذه الارض في يد المدعى عليه هذا بغير حق فانكرو
وكيل المدعى عليه هذا اذ لك فاقام وكيل المدعى بينته على ذلك فحكمت بمحض المتخاصمين بكون
هذه الارض ملكاً للمدعى بهذا السبب وبكونها في يد المدعى عليه بغير حق فقال فيه خلل من
وجوه احدها انه لم يقل في الدعوى وكيل المشتري فلاناً انه اذا حضر البائع الثلث فاقبضه ثم
افسخ البيع معه وكان لم يقل اوفى الثلث الى هذا الوكيل بالفسخ ثم فسخ الوكيل البيع معه بل قال
وفسخ والواو للجمع المطلق فلا يعلم من هذا ان الفسخ كان بعد قبض الثلث وكذا التوكيل بالفسخ
وان اريد بالعرف ههنا الترتيب لكن يجب صون السجلات عن مثله والثاني انه قال وفسخ هذا
الوكيل البيع فبقيت الارض في يد المدعى عليه بغير حق وليس كذلك لانه ان كان بيعاً هذا افسخ

اور هنامن الابداء ففسخ لا يكون الا رض في يدك بغير حق ما لم يطالبه البائع بتسليمها لان اصل
القبض كان بحق والثالث انه قال فحكمت بكون هذه الارض ملكا للمدعي بهذا السبب والفسخ
ليس بسبب الملك بل هو عادة الى قد يم ملكه او تقرير للملك في الرهن والرابع انه قال فحكمت
بمحضر من المتخاصمين ولم يذكر على من حكم ولو قال حكمت على وكيل المدعي عليه لا يصح وانما
يصح الحكم على المدعي عليه بمحضر من الوكيل * باب مسائل لم توجد فيها رواية مخصوصة ولا جواب
من المتأخرين شاف * ١ * اشترى الوكيل ولم يره وسلمه الى الموكل ثم غاب الوكيل او مات او هو
حاضر لكن لم يخاصم البائع هل للموكل ان يرد على البائع * ٢ * وصى القاضى اذا قدر له القاضى
نفقة ينفقها على الصغار فانفق عليهم اكثر من ذلك لعدم كفاية المفروض لهم او لغلاء السعر هل له
ذلك وهل يضمن * ٣ * ولو انفق الزيادة من مال نفسه ليس له الرجوع * ٤ * ادعى
الصبي رجلا ن معاثم ما تاملى التعاقب ثم مات الصبي ايرث اقرباؤه من معاثم اقرباؤه من الآخر
لا غير * ٥ * شرط الواقف في وقف الضيعة او الدار ان يقسمها من يكون له النوبة ان شاء او يختص
كل واحد منهم بنصيبه استغلا لا وانتفاعا مادام حي اثم من بعده من ينتقل النوبة اليه كذلك هل يصح
هذا الشرط حتى يجوز قسمته ويختص كل واحد بنصيبه وان ابنى الباقر بن عبد * ٦ * الفضولى باع ملك
غيره بغير اذنه وتقاضاه اراد الفضولى او المشتري منه فسخ العقد هل يكون كل واحد من العوضين
مجبورا بالآخر بعهده كافي البيع الفاسد ام يلزم على كليهما رد ما قبض ابتداء * ٧ * ابقى المدعى فرد
انسان وقيمته * ٨ * ابقى انسان وقيمته قناتز يد عليها فالمرتبة قيمة مدبر او قيمته قناتز * ٩ * قد ف
ميتا بغير الزنى بل كان فاسقا او سارقا او نجوه هل لا احد من ولده او قريبه ان يخاصم القاذف
في الزنى وكان (بسخ) يميل الى ان لهم ذلك لانهم يتعيرون به لكن لم يجزم الجواب فيه * ١٠ *
قالت لزوجها ابرأتك من المهر بشرط الطلاق الرجعى فقال لها انت طالق او انت طالق طلاقا
رجعى جمع باثنا للمقابلة بالمال كمسئلة الزيادة انت طالق اليوم رجعي او غد اخرى باللف
فالا لى مقابل بهما باثنان ام رجعيان وهل يبرأ الزوج لوجود الشرط صورة ام لا يبرأ
* ١٠ * اذا قال المودع للمودع من جاءك بعلامة كذا بان اخذ من اصبعك او قال لك كذا فادفع

اليه الرد بعة هل يصح هذا التوكيل ولا يضمن المودع بالدفع ام لا يصح لكون الوكيل مجهولا
ويضمن بالدفع * ١١ * اذ اخذ الوصي مال اليتيم مضاربة لنفسه هل يشترط التلفظ به ام يكفيه النية
* ١٢ * وكذا بان يدعى الرجل له على امرأة فادعى الوكيل ذلك عليها عند القاضي ثم جاء شهود
يشهدون على اقرار الرجل بحرمتها عليه من غير دعوى المرأة حسبة لله تعالى والموكل غائب هل
يجمع القاضي شهادتهم على الوكيل مع انه وكيل بالخصومة معها لا مطلقا * ١٣ * وكل رجلا يدعى حق
من الحقوق على انسان فادعاه وقضى له بحجة شرعية ثم جاء المالك على عليه بدفع مضموع هل يسمع
بدفعه على الوكيل ام انتهت وكالته حيث قضى له فلم يبق خصما بعد * ١٤ * لزيد على عمرو وعشرين
دينارا عشرة بالاصالة وعشرة بالكفالة ثم قال خال لزيد كفلت لك بمالك على عمرو وقيل ايصير
خالد كفيلا بالعشرين ام بالعشرة التي هي على جهة الاصالة * ١٥ * ظهرت الحائض عند احمرار
الشمس ما يسع فيه صلاة العصر فلم تصل هل لها ان تقضى هذا العصر عند احمرار الشمس كقراءة
آية السجدة ام لا وكان (بسخ) يقول ليس لها ذلك لان سبب السجدة التلاوة وانها في وقت
مكروه وسبب الصلوة بالوقت لكنه لم يظهر الوجوب بعد الحيض فاذا زال ظهر الوجوب * ١٦ *
استأجر ارضاء زرعها او اتخذها فاليزان قطع رب الارض او اجنبى ذلك الزرع او الغاليز قبل انقضاء
مدة الاجارة حتى ازم القاطع قيمة ذلك يقوم الزرع والغاليز بكم يشترى فيلزم القاطع ذلك لا غير ام يقوم
كما يقوم اذا قطع ذلك من ارض رب الارض وهو ان يقوم الارض مزروعة وغيب مائة فيلزم القاطع

قد استتب بعون الملك القدوس طبع كتاب التنبؤ بمآثر العرش من طبع نهار الخامس والعشرين
من شهر ذى الحجة ببلد كلكته سنة ألف ومائتين وخمسة وأربعين من الهجرة سيد المراسين
في المطبعة المشتهرة بالمهانتى على يد الماهرين في الصناعة الحاذقين من أبناء بلدهم ولهم لطفى
الله بهما والحمد لله الذي اتم لعبده المفتقر محمد على الغشاورى الغنية باختم نبيه
على نبيه المختار لختم الرسالة من الاصفياء الاخيار وآله الاطهار

فلما اردت طبع هذا الكتاب بموافقة بعض الاحباب اعنى من لا زال معونا

فمن ريب الزمان وحافظ محمد حسين صانه الله عن كل شين وشمار

رايت حروف العلامات التى جعلها المصنف نجوم الاهتداء لتنقيحها

اللائزالا يهتدى اليه بقيادة الابصار فياذا لم يصبها سقى

خصبها فنجاء بحمد الله مطابقا للامامول

علامات بالنجم هم يهتدون فقلت الحمد لله

هنا انا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله

وارجو من الله ان يجعل سعى مشكورا

وان يحفظ عملى من

هفوات الافواه

To: www.al-mostafa.com